النّحو الوافى

مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللّغويّة المتجدّدة

الجزء الثالث

القسم الموجز لطلبة الجامعات . والمفصّل للأساتذة والمتخصّصين

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو والصرف والعروض

الطبعة الثانية



دار المعارف بمصر

١٩٦٤

النحو الوافى : أربعة أجزاء .

وفى صدر الجزء الأول مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه .

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج. ع. م.

المسألة ٩٣ :

الإضافة (١)

تقسيمها :

تنقسم قسمين ؛ محضة ، (وتسمى : معنوية ، أو : حقيقية)

---

(١) فيما يلى إيضاح لمدلولها النحوى الدقيق ، ولبعض المصطلحات الهامة التى تتصل بها :

ا — فى جملة مثل : « الوالد منُصف » ، أو : « أنْصَفَ الوالد » يكون المراد هو : الحكم على الوالد بالإنصاف . أى : إسناد الإنصاف إليه . وإن شئت فقل : نسبة الإنصاف إليه .

وفى جملة أخرى مثل : «الصفح حَسَن » أو : «يحسُن الصفح » يكون المراد أيضاً هو : الحكم على الصفح بالحُسن ، أى : إسناد الحسن إليه ، أو : نسبته له . وكذلك لو قلنا : «الحَقود غير مستريح» أو : «الحقود لا يستريح» ، فإن المراد هو : الحكم بعدم الراحة على الحقود ، أى : إسناد عدم الراحة إليه ، أو : نسبة عدم الراحة له ، ونفيها عنه . وهكذا الشأن فى كل جملة اسمية أو فعلية ، مثبتة ، أو منفية ؛ فالمراد من الجملة لا بد أن يكون هو : الحكم ، أى ، : الإسناد أى : النسبة . وهذه الألفاظ الثلاثة متحدة فى مدلولها الذى هو : المعنى المفهوم من الجملة إثباتا أو نفيا . ويعبر عنه النحاة بأنه : « الربط المعنوى بين طرفى الجملة ربطاً يقتضى أن يقع على أحدهما معنى الآخر ، أو ينفى عنه » .

ويجرى على ألسنتهم كثيراً ذكر : « النسبة الأساسية » أو : « الكلية » ؛ يريدون بها ذلك المعنى ، أو : الربط المعنوى الذى لا يمكن أن تخلو منه جملة مستقلة بمعناها — كالجملة غير الشرطية — ، ولا أن تسمى جملة إلا به . وقد يختصرون فيقولون : « النسبة » . دون وصفها بـ « الأساسية » أو بـ «الكلية » ؛ لاصطلاحهم على أنها المقصودة عند الإطلاق ؛ أى : عند حذف الوصف والتحديد .

ب — على ضوء ما سبق نفهم أن المراد الأصيل من الجملة الحقيقية هو : « النسبة الأساسية » أو : « الكلية » .

لكن الملحوظ عند سماع جملة مثل : « أقبل ضيف » أن تتعدد الاحتمالات الذهنية فى أمر هذا الضيف : ما اسمه؟ ما بلده؟ ما صلته بنا؟ ما غرضه؟ ما شأنه؟ . و . . و . . كل هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجملة ، ولا تدل عليه النسبة الأصيلة فيها . ومن ثم كانت الجملة فى حاجة إلى زيادة لفظية تؤدى إلى زيادة معنوية ؛ كأن نقول : أقبل ضيف عظيم ؛ فننسب العظمة للضيف . فهذه نسبة أيضاً ، ولكنها نسبة جزئية أو فرعية ، ليست أصيلة كالسابقة ؛ إذ لا يتوقف — فى الغالب — على هذه النسبة الجزئية أو : الفرعية ، المعنى الأساسى للجملة ، ولا يختل بحذفها ؛ فمن الممكن — غالباً — الاستغناء عنها بالاستغناء عن الزيادة اللفظية التى جلبتها .

وكذلك لو قلنا : أقبل الضيف مبتسما ، أو فرحت بالضيف يوما . . . أو غير هذا من =

وغير محضة ، (وتسمى : لفظيّة ، أو : مجازية)[1].

= الزيادات اللفظية الفرعية التى منها : الحال ، والتمييز ، والمفعولات ، والتوابع ، وغيرها من سائر المكملات التى تزاد على طرفى الجملة الأصلية ؛ فتكسبها معنى جزئيا جديداً ، قد يمكن الاستغناء عنه .

والنحاة يسمون هذه النسبة الجزئية ، أو الفرعية : «القيد» ، أو : «النسبة التقييدية» يريدون بها : النسبة التى جاءت لإفادة التقييد ، أى : لإفادة نوع من الحصر ، والتحديد ، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عاماً مطلقاً يحتمل أنواعاً وأفراداً كثيرة ؛ فجاءت التكملة (أى : القيد) فنعت التعميم والإطلاق الشاملين ، وجعلت المراد محدداً محصورا فى مجال ضيق ، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التى كانت تتوارد من قبل .

حـ — من أمثلة التكملات كلمة : « الغرفة » فى نحو : «أضاء مصباح الغرفة » فلو لم نذكر هذه الكلمة لكانت الجملة فى حاجة إلى زيادة لفظية تتبعها زيادة معنوية جزئية ، تزيل التعميم والإطلاق عن المراد من كلمة : « مصباح » ؛ إذ لا ندرى : أهو مصباح للغرفة ، أم للطريق ، أم للمصنع ، أم للنادى . . .؟ فلما جاء القيد — وهو كلمة : « الغرفة » — أزال تلك الاحتمالات ، وقصر الفهم على واحد منها ؛ فأفاد التقييد ؛ بأن جعل العام المطلق محدودا محصوراً . ومثل هذا : قرأت أدب العربِ — تمتعت بأدب العربِ . . . و . . . فقد تبع الزيادة اللفظية الجزئية زيادة معنوية جزئية .

ومما يلاحظ أن التكملة (أى : القيد) مجرورة فى أمثلة هذا القسم : « حـ » لا تفارق الجر مطلقاً . أما فى غيرها فقد تكون التكملة مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، أو مجزومة . . على حسب حاجة الجملة . وتسمى التكملة الجزئية التى تلازم الجر دائما : « المضاف إليه » ويسمى اللفظ الذى قبلها ، والذى جاءت لتقييده ، وتحديد مدلوله : « المضاف » ، و « الإضافة » هى : الصلة المعنوية الجزئية التى بين المضاف والمضاف إليه . ويقول النحاة فى تعريفها :

« إنها نسبة تقييدية بين اسمين ، تقتضى أن يكون ثانيهما مجرورا دائماً » . نعم ، قد يكون المضاف إليه جملة — كما سيجىء فى هذا الباب ، ص ٢٦ و ٦٨ و ٧٣ — ولكن الجملة فى هذه الحالة بمنزلة المفرد أى : الاسم الواحد ؛ فمحلها الجر .

مما تقدم نعلم : أن التكملة تسمى : « القيد » ، أو : النسبة «التقييدية» وليست مقصورة على الإضافة ، بل تشمل جميع المكملات . وأن التكملة فى الإضافة تسمى : « المضاف إليه » ولا بد أن يسبقه : « المضاف » وكلاهما لا بد أن يكون اسما واحداً ، وقد يكون « المضاف إليه » جملة بمنزلة الاسم الواحد — كما سبق — وكذلك نعلم أن المضاف إليه مجرور دائما ، أما المضاف فلا يلازم حالة إعرابية واحدة ؛ بل يعرب على حسب حالة الجملة التى يكون فيها . والأغلب فى المضاف أن يكون معربا . وقد يكون اسما مبنيا مثل : « إذا » الشرطية ، و « كم » الخبرية ، كما سنعرف فى هذا الباب .

(١) يريدون « بالمحضة » : التى بين طرفيها قوة اتصال وارتباط ، وليست على نية الانفصال ؛ إذ لا يفصل بين طرفيها (وهما : المضاف والمضاف إليه) ضمير مستتر كالضمير الذى يفصل فى الإضافة غير المحضة ؛ فيجعلها كأنها غير موجودة ؛ بسبب وجود هذا الفاصل الملحوظ ، وإن كان =

فالأولى : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قويًّا ؛ وليست على نية الانفصال ، لأنّ المضاف — فى الغالب — خال من ضمير مستتر يفصل بينهما .

وأكثر ما يكون المضاف فى الإضافة المحضة واحداً مما يأتى :

ا — اسم من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها[١] ، كالمصادر[٢] ، وأسماء المصادر[٣] ، وكثير من الظروف ، والجوامد الأخرى ، نحو : لا يتم حُسْن الكلامِ إلا بحسنِ العملِ — لو استعان الناس كعونِ النمل ما وُجِد بينهم شقىّ ، ولا محروم — عند الشدائدِ تـُعْرَف الإخوان — لسان العاقلِ وراء قلبِه ، وقلب الأحمقِ وراء لسانِه .

ب — المشتقات الشبيهة بالجوامد ؛ (وهى المشتقات التى لا تعمل مطلقاً[٤] ، ولا تدل على زمن) كصِيَغ أسماء الزمان ، والمكان ، والآلة . كالكلمات : مَسكن ، مَزرعة ، مِحراث ، مِنْجل ، مِذْراة ، مغرب . . . فى نحو : الفلاح كالنحلة الدءوب النافعة ؛ يغادر مسكنه قبل الشروق ، قاصداً مزرعته ، يعمل فيهاويكُدّ ؛ فلا تراه إلا قابضًا على محراثه ، أومنْحنياً على فأسه ، أوحاصداً بِمنجله ، أومُذَريا بمِذراته ، أومتعهداً زروعه . . . و . . . ويظل على هذا الحال حتى المغرب ؛ فيرجع من حيث أتى ، دون أن يُعرّج على مَلعَب ،

= مستتراً — كما سيجىء — فى ص ٣١ — عند الكلام عليها . . . . . .

ويريدون « بالمعنوية » : أنها تحقق الغرض المعنوى الذى يراد منها تحقيقه ؛ وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص ، كما سيأتى فى ص ٢٢ ، ولأنها تتضمن معنى حرف من حروف الجر سنعرفه بعد فى ص١٥ .

ويريدون بالحقيقية : أنها تؤدى الغرض المعنوى السابق حقيقة ، لا مجازاً — بمعنى المجاز الآتى فى ص ٣١ ، ولا حكماً أو تقديراً . (وهذا خير ما يفسر به وصفها بالحقيقية) . . وستجىء إشارة لكل هذا بمناسبة أخرى فى ص ٢٢ ، ٣١ .

(١) أى : غير المؤولة بالمشتق .

(٢) وسيجىء فى باب النعت عند الكلام على وقوع المصدر نعتا ، أن هناك مصادر مسموعة أضيفت إلى معرفة ، فلم تكتسب منها التعريف بسبب أنها مصادر مؤولة بالمشتق ، فإضافتها غير محضة . (انظر ص ٣٧٦)

(٣) سبق الكلام على اسم المصدر وإيضاح خصائصه فى حـ ٢ ص ١٧٤ م ٧٥ . وسيجىء الكلام عليه وعلى المصدر فى باب خاص بهما . (ص ١٥٣ و ١٧٢)

(٤) سيجىء لها إشارة أخرى فى ص ٢٨ من هذا الجزء عند الكلام على المشتقات (اسم الفاعل و . . و) .

أو مَلْهًى ، أو مُقْهًى يسهر فيه ، ثم يقضى الليل هادئـًا نائمًا حتى يوافيه الصباح الجديد .

ويدخل فى هذا النوع المشتقات التى صارت أعلامًا ؛ وفقدت خواص الاشتقاق ، بسبب استعمالها الجديد فى التسمية [1] ؛ مثل : محمود — حامد — حسن . . .

ح — المشتقات التى لا دليل معها على نوع الزمن الذى تحقّقَ فيه معناها ؛ نحو : قائد الطيارة مأمون القيادة ؛ فإن كلمة : « قائد » اسم فاعل مضاف ، وليس فى الجملة دليل على نوع زمن القيادة ؛ أهو الماضى ، أم الحال ، أم الاستقبال ؟ وكذلك كلمة : « مأمون » التى هى اسم مفعول . . . (وتسمى هذه المشتقات الخالية من الدلالة الزمنية : بـ « المشتقات المطلقة الزمن [2] ») .

د — المشتقات الدالة على زمن ماض فقط ؛ نحو : عابرِ الصحراء أمسِ كان مملوءَ النفسِ أمنـًا واطمئنانـًا .

هـ — أفعل التفضيل — على الرأى المشهور [3] — وهو من المشتقات التى لها بعض عمل [4] — مثل : أُعجِبت بشوقىٍّ ؛ أشهر الشعراء فى عصرنا . . .

---

(١) كما سيجىء فى هامش ص ١٥٤ .

(٢) سيجىء الكلام عليها فى أبوابها الخاصة . من هذا الجزء ، ولها إشارة فى ص ٢٨ .

(٣) راجع الصبان والتصريح — وغيرهما — فى هذا الموضع . ثم حاشية ياسين على التصريح جـ ٢ باب أفعل التفضيل ، عند الكلام على إضافته للنكرة . ويرى شارح المفصل (جـ ٣ ص ٤) ومن معه أن إضافته غير محضة ، ويطيل الإيضاح لهذا ، ويؤكده .

(٤) لأنه يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول. فى مثل : «مررت برجل أفضل القوم» مما سمع فيه أفضل التفضيل مضافاً إلى المعرفة مع أن المفضل نكرة — يعرب أفعل التفضيل بدلا من المفضل ، لا صفة له ، بناء الرأى على الأشهر السالف ؛ لكيلا تقع المعرفة نعتاً للنكرة . نعم إن البدل المشتق قليل ، ولكنه جائز مع قلته ومخالفته للأكثر ويعرب نعتاً بناء على الرأى الآخر . لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف . . وإذا أضيف : « أفعل » المراد به التفضيل ، وجب أن يكون بعضاً من المضاف إليه وفرداً من جنسه ؛ نحو : محمد أفضل الناس ، أو : أفضل القوم ، فلا يصح الحصان أفضل الطيور ولا الطائر أفضل الخيول ، كما سيجىء تفصيل هذا فى ص ٣٣٨ من بابه .

و — إضافة الوصف إلى الظروف ؛ مثل : أنت مالكُ يومٍ تهربُ فيه الملوك .

والثانية : ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفًا ، عاملا ، دالا على الحال أو الاستقبال ، أو الدوام . (ويسمى هذا الوصف : بـ « المشْبه للفعل المضارع فى العمل والدلالة الزمنية » ، وينحصر فى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، بشرط أن يكونا عاملين ، دالين على الحال ، أو الاستقبال . وفى الصفة المشبَّهة — فى الرأى الراجح بين آراء أخرى قوية[1] — ولا تكون إلا للدوام ؛ نحو : اسْتجبْ لطالبِ الحقّ اليومَ ، قبل أن ينتزعه بعامل القوةِ غدًا — إذا شاهدت غلامًا مشرَّد النظرات ، موزَّع الفِكَرِ ، مسلوب الهدوءِ ، فاعلم أنه بائس يستحق العطف ، أو جانٍ يستحق الزراية — عظيم القومِ من يهوَى عظيماتِ الأمور . . . .
ويلحق بالإضافة غير المحضة بعض إضافات أخرى سيجىء الكلام عنها فى موضعه المناسب[2] عند تناول ما سبق بالإيضاح .

* * *

الأحكام المترتبة على الإضافة :

يترتب على الإضافة بنوعيها أحكام ؛ بعضها واجب ، وبعضها جائز . وأشهر الأحكام الواجبة أحدَ عشرَ[3] :

الأول — أن يكون المضاف إليه مجرورًا دائمًا[4] ، لا فرق بين أن يكون مجرورًا فى اللفظ ؛ نحو : قول الشاعر :

على قَدْرِ أهلِ العزم تأتى العزائمُ ... وتأتى على قدرِ الكرامِ المكارمُ

---

(١) انظر ص ٣٤ و ٢٥٧ .

(٢) ص ٥٥ .

(٣) هذه الأحكام حتمية (أى : واجبة المراعاة والتطبيق) أما الأحكام الأخرى الجائزة فأشهرها أربعة ، ستذكر بعدها مباشرة فى الزيادة والتفصيل ص ٥٥ .

(٤) ومعناه يخالف معنى المضاف لأن الإضافة — ولا سيما المحضة — تقتضى مغايرة المتضايفين فى مدلولها ؛ كما سيجىء ، فى رقم ٤ من هامش ص٣٧ إلا بعض حالات هناك . ولا بد أن يكون المضاف إليه اسماً ، ولو تأويلا ؛ كما فى هامش ص ٤ .

ونحو : من وثق بأعوان السوء لقى منهم شرَّ المصائب... ، ومجرور المحل[١] ؛ نحو : من التمس تقويم ما لا يستقيم كان عابثاً ، وإخفاقُه محققاً . ونحو : نِعمَ العربىُّ ؛ يُسرِع للنجدَة حين يدعوه الداعى. . . و . . . فكلمة : «ما» مضاف إليه مبنية على السكون فى محل جر . والجملة المضارعية « يدعو » مضاف إليه فى محل جرّ . وإذا كان المضاف إليه هو : « ياء المتكلم »[٢] فإنه يستوجب أحكاماً أخرى غير الكسر ، ستجىء فى باب خاص به[٣] .

أما المضاف فلا بد أن يكون اسماً . ويعرب على حسب حالة الجملة — كما سبق — فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو غير ذلك . . . والكثير أن يكون معرباً . ومنه ما يكون مبنياً ، ولا يمنعه البناء من أن يكون مضافاً ؛ مثل : حين — حيث — إذ — إذا — لَدُن . . . و . . . وغيرها مما سيمر بعضه فى هذا الباب . . .

والمضاف هو عامل الجر فى المضاف إليه[٤] — تبعاً للرأى المشهور — . . .

---

(١) يكون مجروراً فى اللفظ إذا كان معرباً ، ويكون مجرور المحل إذا كان مبنياً ؛ كالضمائر ، والموصولات و . . أو كان جملة ، فالمبنى والجملة كلاهما فى محل جر . (٢) الإضافة لياء المتكلم المحذوفة أو المنقلبة ألفا تسمى : « الإضافة المقدرة » . أما الإضافة للياء المذكورة فنوع من « الإضافة الظاهرة » . كما سيجىء فى ص١٤٦ . وهذا تقسيم آخر للإضافة ... (٣) ص١٤٥ .

(٤) قلنا فى الجزء الثانى (باب حروف الجر ، هامش ص ٣٣٨م ٨٩) إن جر الاسم بالإضافة هو سبب من أسباب ثلاثة أصيلة ، كل واحد منها يوجب جره ، أولها : جره بحرف الجر ، وثانيهما : جره بالإضافة ، وثالثها : جره بالتبعية لمتبوع مجرور ، كأن يكون التابع نعتاً ، أو معطوفاً ، أو بدلا ، والمتبوع فى كل تلك الحالات مجرور ؛ فيجب جر التابع محاكاة له .

وهناك سببان آخران للجر ؛ أحدهما الجر على التوهم ؛ ومن صواب الرأى إهماله ، وعدم الاعتداد به (كما قلنا فى جـ ١ ص ٤٥٤ م ٤٩) والآخر الجر على المجاورة ؛ والواجب التشدد فى إغفاله ، وعدم الأخذ به مطلقاً . (كما أشرنا فى الموضع السابق وفى جـ ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩) . أما الداعى لاتخاذه سبباً للجر فورود أمثلة قليلة وبعضها مشكوك فيه — ، قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ؛ منها : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، بجر كلمة : « خَرِبٍ » ، مع أنها صفة « لجحْر » ، ولا تصلح صفة « لضبٍّ » ؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب ، ومنها : يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم . . . بجر كلمة : « كل » ، مع أنها توكيد لكلمة : « ذوى » المنصوبة ؛ إذ لو كانت توكيدا لكلمة : « الزوجات » لقال كلهن . وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله: هذا جحر ضبٍّ خربٍ الجحر منه ، أو خرب جحره ، ثم حذف ما حذف ، وبقى ما بقى ، واشتد الجدل فى نوع المحذوف وصحة الحذف وعدم صحته ، على الوجه المبين فى المطولات (ومنها همع الهوامع جـ٢ ص ٥٥) وقالوا فى المثال الثانى=

الثانى : وجوب حذف نون المثنى ، وجمع المذكر السالم — وملحقاتهما — إن وقع أحدها مضافاً فيه تلك النون . فمثال حذفها من آخر المثنى المضاف قول الشاعر :

العينُ تعرفُ مِنْ عَيْنَىْ مُحَدِّثِهَا ... إنْ كان من حزبِها أوْ مِنْ أعاديها

ومثال حذفها من آخر الملحق بالمثنى [1] قول الشاعر :

بَدت الحقيقةُ غيرَ خاف أمرُهـا ... واثْنَا [2] علىٍّ يَشْهدان بما بَدَا

ومثال حذفها من جمع المذكر : الجنود حارسو الوطن ، باذلو أرواحهم فى حمايته . ومثال حذفها من الملحق [3] به قولهم : أحَبُّ الناس للمرء أهلوه ؛ فلا يقْضِ سِنِى حياته بمعاداتهم ، أو مقاطعتهم . وقول بعضهم يصف شهراً من شهور الصيف : لقد اشتدت وَقدته ، وتأجَّج سعيره ، وأحرقتنا ثلاثُوه .

وكان الأصل [4] قبل الإضافة : عينين — اثنان — حارسون — باذلون — أهلون — سنين — ثلاثون .

فإن كانت النون الأخيرة ليست للتثنية ولا لجمع المذكر السالم ، ولا لملحقاتهما ، لم يجز حذفها ؛ كالنون التى فى آخر المفرد ، مثل : **سلطان — حنان —** ، وكالتى فى آخر جمع التكسير ، مثل ، بساتين — رياحين ؛ تقول : سلطان الضمير أقوى من سلطان القانون — حنان الآباء والأمهات لا يسمو إليه حنان أحد — كان العرب القُدَامَى مفتونين ببساتين الشام ورياحينها ، يكثرون القول فى وصفها ، والتغنى بمباهجها .

=إنه خطأ أو ضرورة . واتفق كثير من أئمة النحاة على أن الجر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جداً . وعلى هذا لا يصح القياس عليه .

(١) من الملحق بالمثنى : « اثنان » و « اثنتان » وقد سبق تفصيل الكلام على المثنى وملحقاته فى ج ١ ص ٧٦ م ٩ .

(٢) أى : عيناه ، أو : صاحباه .

(٣) ومن الملحق بجمع المذكر السالم : أرضون — سنون — عالمون — أهلون . . و . . . وقد سبق الكلام على هذا الجمع وملحقاته فى ج١ ص ٨١ م ١١ .

(٤) يجب أن يحذف مع نون المثنى وجمع المذكر حرف اللام الذى يقع فاصلا بينها وبين ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه ، فى مثل : هذان أستاذاى ، وهؤلاء أستاذِىَّ . والأصل : أستاذان لى ، أستاذون لى . ثم حذفت اللام مع النون . . و . . . كما سيأتى فى باب المضاف للياء . هامش ص ١٥٢ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — هناك حالة يجوز فيها حذف النّون وعدم حذفها من آخر المثنى وجمع المذكر السالم ، مع عدم إضافة كل منهما . وتتحقق هذه الحالة فى الإضافة غير المحضة حين يكون المضاف وصفًا عاملاً بعده معموله ؛ نحو : اشتهر متْقنان العملَ — اشتهر متقنون العملَ . . . فعند إثبات النون فى الوصف — كما فى المثال — يتحتّم إعراب كلمة : « العملَ » مفعولا به للوصف . وعند حذفها — مثل : اشتهر متقنَا العمل ، اشتهر متقنو العمل — يجوز فى كلمة : « العملَ » أمران ؛ أحدهما : الجر على اعتبارها مضافًا إليه ، والوصف قبلها هو المضاف حذفت من آخره نون التثنية ، أو الجمع ؛ بسبب إضافته . والثانى النصب على اعتبارها مفعولا به ؛ للوصف ، حذفت النون من آخره للتخفيف ، لا للإضافة ؛ إذ الوصف فى هذه الصورة ليس مضافًا وإنما حذفت من آخره « النون » — بالرغم من عدم إضافته ؛ متابعة لبعض القبائل التى تجيز حذفها من آخر المثنى ، وجمع المذكر السالم ، بشرط أن يكون كل منهما وصفًا عاملاً بعده مفعوله غير مجرور ؛ كما شرحنا .

لكن من الخير إهمال هذه اللغة ، وعدم محاكاتها[١] — وإن كانت محاكاتها جائزة — لما قد تحدثه من لَبْس وإبهام ينافيان الغرض الصحيح من اللغة ، وما يجب أن توصف به . وإنما عرضناها ، — كما نعرض نظائر لها فى بعض الأحيان — للسبب الذى نردده كثيرًا ، وهو : الاستعانة بها على فهم الوارد منها . فى النصوص القديمة . دون الموافقة على محاكاتها .

---

(١) سبق — لمناسبة أخرى — بيان هذه اللغة و بيان هذا الرأى فى ج ١ ص ٥٢٨ م ٥٦ . وسيجىء لها مناسبة أخرى فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٧ .

الثالث : وجوب حذف التنوين إن وجد فى آخر المضاف قبل إضافته ؛ كقولهم : بناءُ الظلمِ إلى خراب عاجل ، وكل بنيانِ عدلٍ فغيرُ منهدمٍ . فقد حذف التنوين من الكلمات : بناء — كل — بنيان — غير . . . ، بسبب الإضافة . ولو زالت الإضافة لعاد التنوين .

الرابع : وجوب حذف « أل » من صدر المضاف ، بشرط أن تكون زائدة فى أوله للتعريف ، أو لغيره (أى : ليست أصلية) وأن تكون الإضافة محضة ، نحو : بلادنا تاجُ الفخار للشرق ، وهى درّة عِقدِه . والأصل : البلاد — التاج — الدرة — العقد . فحذفت « أل » من أول كل مضاف .

فإن كانت « أل » غير زائدة ؛ نحو : ألْف ، وألْبَاب (جمع : لُبّ ، بمعنى : عقْل) . . . لم تحذف .

أما إن كانت الإضافة غير محضة فيجب حذف « أل » أيضًا — إلا فى الحالات التالية[1] :

ا — أن توجد فى المضاف والمضاف إليه معًا ؛ نحو الوالدان هما الرحيما القلب — العلماء هم المؤسسو الحضارةِ .

ب — أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافًا إلى اسم مبدوء بها ؛ نحو : أعاونُ المؤسسى نهضة البلادِ ، وأعتقد أنهم الرائدو خيرِ الوطن .

حـ — أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه ويكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها ، نحو : المجد أنتم المدركو قيمتِهِ ، والفضل أنتم الباذلو غايتِهِ .

---

(١) مما تجب ملاحظته : أن « الإضافة » تعتبر محضة لا يجوز فيها وجود « أل » فى « المضاف » إذا كان هذا المضاف « المشتق » دالا على الزمن الماضى فقط ؛ — كما سبق فى ص — ٦ و ٧ — فلا يصح : جاء العابرُ النهر أمس . فلا بدّ لصحة الجمع بين « أل » و « الإضافة » فى المشتق العامل (كاسم الفاعل) أن يكون للحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذى يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ نحو : انظر العابرَ النهرِ الآن — انظر العابرَ النهر غداً ، إن الله المدبر الأمورِ .

د ــ أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثنى أو جمع مذكر سالمًا ؛ نحو : أنتما الصانعا معروفٍ ــ أنتم الصانعو معروفٍ .

ومنه قول الشاعر :

وما لِكلامِ الناسِ فيما يَريبُنى أصول ، ولا للْقائِليــه أصولُ

وفى غير هذه الحالات الخاصة بالإضافة غير المحضة يجب حذف « أل » كما قلنا . ففى كلمات مثل: العزيز ــ الشاهد ــ السارق ــ الأفضل ... و ... وأشباهها نقول فيها عند إضافتها : عزيز قومه مطاع فيهم ــ شاهد زُورٍ أكبر ضررًا من سارق مال ــ أفضلُ مواهبِ المرءِ عقلُه . . . و . . .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — الكوفيون يجيزون فى الإضافة المحضة دخول « أل » على المضاف ، بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود ، وفى أوله : « أل » أيضًا ؛ فلا بد من وجودها فيهما معًا ، نحو : قرأت الثلاثة الكتبِ فى السبعة الأيامِ . وحجتهم فى هذه الإجازة السماع عن العرب ، وورود أمثلة صحيحة تكفى عندهم للقياس عليها . والبصريون لا يجيزون هذا ، مستندين فى المنع إلى أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق ؛ فكما لا يصح أن يقال : اشتريت الرطل الفضةِ ، بالإضافة — لا يصح كذلك أن يقال : الثلاثة الكتبِ ، بالإضافة ؛ حملا للنظير على نظيره ، وقياسًا للشيء على ما هو من بابه . فعلة المنع عندهم : « التنظير » .

والحق أن حجة الكوفيين هى الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذى له الأولوية والتفضيل ؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء . غير أن المذهب البصرى أكثر شهرة ، وأوسع شيوعًا ؛ فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته ؛ لتتماثل أساليب البيان اللغوى ، وتتوحد ، حيث يحسن التماثل والتوحد[1] .

ب — فى مثل : « جاء المكْرِمك » . — من كل وصف عامل مبدوء : « بأل » ومفعوله ضمير بعده[2] — يعرب هذا الضمير (وهو هنا : الكاف) مفعولا به فى محل نصب ، ولا تصح الإضافة ؛ لوجود : « أل » فى صدر المضاف . إذ هذه الصورة ليست من الصور السالفة التى تباح فيها الإضافة مع وجود : « أل » . المضاف

---

(١) وهذا ما دعانا إلى استحسان الراى البصرى ، والاقتصار عليه عند الكلام على المعرف «بأل» إذا أريد إضافته . (جـ١ ص ٣٢٠ م ٣٢) .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجرى احضُرَ الوغى   وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلدى ؟

... ...

ويتعين فى الضمير (الكاف) الجر إن كان الوصف مجرداً من : « أل » مثل : « جاء مكرمك » ، لفقد التنوين ؛ إذ لم نقل : جاء مكرمٌ إياك . أما إن كان مفعول الوصف اسمًا ظاهراً بعده فإن الإضافة ستظهر جلية بجرّه ، وبجر الوصف مع حذف التنوين من المضاف ، وإلا فلا إضافة ، فينصب المفعول به بعد الوصف . . .

ومثل الضمير (الكاف) فى وجوب النصب : الضمير « الهاء » فى : « أوْضَعَه » من قولهم المأثور : « لا عهد لى بألأمَ قفًا منه ، و لا أوضَعَه » . بفتح العين — كما وردت سماعًا — ف « الهاء » هنا ك « الكاف » فى المثال السابق . إلا أن « الكاف » مفعول به ، و « الهاء » مشبه بالمفعول به هنا ؛ إذ اسم التفضيل لا ينصب مفعولا به . وليست كلمة « أوضَع » مضافة ، و « الهاء » مضافة إليها ؛ لأنها لو كانت مضافة لوجب جرها بالكسرة لا بالفتحة التى سُمِعَتْ بها . على أنه لا مانع من جرِّها فى استعمالنا الآن على الإضافة(١) .

وفى مثل : « مررت برجل أبيضِ الوجهِ لا أحمرَه » ، يجوز جر : « أحمر » بالفتحة ؛ على اعتباره معطوفًا على كلمة « أبيض » ، و « الهاء » بعده فى محل نصب ؛ على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة ؛ (وهى : أحمر) ويجوز جر : « أحمر » بالكسرة : على اعتباره معطوفًا على أبيض أيضًا ، مضافًا ، « والهاء » مضاف إليه ، مبنية على الضم فى محل جر(٢) .

---

(١) لهذه المسألة اتصال وثيق بالحكم الهام الذى يجىء فى ص ٣٤٤ ، باب « أفعل التفضيل » خاصاً به إذا كان معطوفاً على « أفعل » آخر .

(٢) وقد نص على هذا صاحب المغنى ونقله عنه الصبان فى هذا الموضع من الباب .

الخامس : وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلى[١]، مناسب ، اشتمالا أساسه التخيل والافتراض ، لا الحقيقة والواقع ؛ فيلاحظ وجوده ، مع أنه غير موجود إلا فى التخيل أو فى النية [٢] ، كما يقولون . والغرض من هذا التخيل : الاستعانة بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده ؛ — كالشأن فى حرف الجر الأصلى ، وقد بيناه فى باب حروف الجر — وأيضاً الاستعانة على كشف الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه ، وإبانة ما بينهما من ارتباط مُحْكَم ، وملابسة (أى : مناسبة) قوية لا تتكشف ولا تتبين إلا من معنى حرف الجر المشار إليه[٣]. بشرط أن يكون هذا الحرف خفياً متخيَّلا ، مكانه بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون أحد حروف ثلاثة أصلية ؛ هى : « من » — « فى » — « اللام »[٤].

وإنما انحصر الاختيار فى هذه الثلاثة لأنها — دون غيرها — أقدر على تحقيق الغاية المعنوية ؛ فالحرف : « من » يدل على أن المضاف بعض المضاف إليه . . . والحرف : « فى » يدل على أن المضاف إليه يحوى المضاف كما يحوى الظرف المظروف . . . والحرف : « اللام » يدل على مِلكية المضاف إليه

---

(١) أما غير المحضة فالصحيح أنها لا تشتمل على حرف جر . وقيل : إنها تشتمل على « اللام » والأول هو الأرجح .

(٢) هذا تعبير النحاة .

(٣) يرى بعض النحاة أن الإضافة المحضة ليست على تقدير حرف خفى ، ولا على ملاحظة وجوده مع اختفائه . وحجته : أنه لو كان هناك حرف خفى ملحوظ ما وقع فرق فى المعنى بين : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد ؛ فيتساوى المعنيان ، مع أنهما غير متساويين فى الواقع ، لأن كلمة : « كتاب » الأولى معرفة ، والثانية نكرة ؛ وفرق كبير بين المعرفة والنكرة ، وقد دفعوا حجته بمنع المساواة ؛ قائلين : إن المراد من كون الإضافة على معنى حرف كاللام — مثلا — مجرد ملاحظة معنى اللام . وهذا لا يستلزم المساواة التامة بين « كتاب محمد » و « كتاب لمحمد » من كل وجه . إذ المراد من : كتاب محمد بمعنى : كتاب لمحمد ، ملاحظة معنى « اللام » فقط ، دون اعتبار آخر من تعريف أو غيره . . . . فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهة الإضافة فى المثال المذكور وأشباهه ؛ من ناحية الملك ، أو : الاختصاص ، ليس غير .

(٤) وبسبب هذا الأثر المعنوى ، مزيداً عليه الأثر المعنوى الموضح فى الحكم السابق التالى — سميت « إضافة معنوية » — كما سبق فى هامش صفحة ٤ ، وكما سيجىء فى صفحة ٢٣ ، ٢٦ .

للمضاف ، أو اختصاصه به بنوع من الاختصاص . . . فمثال « من » قول أعرابية لابنها الخارج إلى القتال ، وقد رأته متزينـًا :

حرامٌ على من يرومُ انتصارًا ثيـابُ الحريرِ ،وحلْى الذهبْ

أى : ثيابٌ من الحرير ، وحلىٌ من الذهب . ومثال « فى » قول الشاعر :

ولقد ظفرتُ بما أردت من الغنى بكفاحِ صبحٍ ، واجتهادِ مساءِ

أى : بكفاح فى صبح ، واجتهاد فى مساء . ومثال « اللام » قول الشاعر فى وصف الصحف :

لسانُ البلادِ ،ونَبْضُ العبادِ وكهفُ الحقوقِ ، وحرْبُ الجنَف [1]

ومن الواجب التنبه لما قلناه من أن هذا الحرف — فى الأمثلة السالفة وأشباهها — لا وجود له فى الحقيقة الواقعة ، ولا فى التقدير الذى يقوم مقامها ، وإنما وجوده مقصور على التخيل ، ومجرد النية . ولهذا لم يعمل الجر فى المضاف إليه ، — فى الرأى المشهور — ولم يحتاجا معًا إلى عامل يتعلقان به ؛ إذ التعلق لا يكون إلا للجار والمجرور الحقيقيين الأصليين . وبالرغم من أن هذا الحرف خيالى محض فإن التصريح به جائز فى أكثر الإضافات المحضة [2]. . .

لكن أيصلح كل حرف من تلك الحروف الثلاثة لكل إضافة محضة ؛ بحيث يصح أن يحل هذا الحرف محل ذاك ، والعكس، بغير ضابط ولا اشتراط شىء ، أم أن الأمر فى الاختيار مقيد بشرط خاص ، وخاضع لضابط معين ؟

وبعبارة أخرى: أيباح استعمال كل واحد من الحروف الثلاثة فى كل إضافة محضة ، أم أن لكل إضافة محضة حرفًا واحدًا يناسبها ، ولا يصلح لها سواه ؟

نعم لكل واحدة منها حرف يناسبها ، ولا يجوز اختيار غيره ، وإلا فسد المعنى المراد . ولهذا قالوا إذا صلح لواحدة أكثر من حرف وجب أن يختلف

---

(١) الميل عن الحق — الظلم .

(٢) سيجىء فى قسم « أ » ص ٢٠ بعض الصور التى لا يصح فيها التصريح بحرف الجر .

المعنى باختلاف الحروف ؛ لأن لكل حرف من الثلاثة معنى خاصًّا به ، لا يؤديه غيره ، فلا يمكن أن تتفق المعانى فى إضافة واحدة مع اختلاف الأدوات .

وفيما يلى بيان الضابط الذى يراعى عند اختيار أحد الحروف الثلاثة : (وقد جرى الاصطلاح النحوى عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف ؛ فيقال : الإضافة على معنى « من » — أو : الإضافة على معنى : « فى » — أو الإضافة على معنى : « اللام »).

* * *

ا — تكون الإضافة على معنى : « من » ، إن كان المضاف إليه جنساً يشمل المضاف ، ويصح إطلاق اسمه على المضاف . وإن شئت فقل : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، مع صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ خبره المضاف إليه ، من غير فساد للمعنى ، مثل : ثياب حريرٍ ، حلْى ذهبٍ . . . فالحرير : مضاف إليه ، وهو جنس يشمل أشياء كثيرة ؛ منها الثيابُ ، وغيرها . والذهب يشمل أشياء متعددة ، منها الحلى وغيره ، فالمضاف فى الحالتين — ونظائرهما — بعض مما يشمله المضاف إليه ، ولو سمى باسم المضاف إليه لكانت التسمية صحيحة ، ولو وقع المضاف مبتدا خبره المضاف إليه ما فسد المعنى ؛ فيصح ؛ الثياب حرير — الحلى ذهب . . .

---

(١) هى « من » البيانية التى سبق بيانها و بيان أحكامها الأخرى فى باب حروف الجر ج ٢ ص ٣٣٨ م ٩٠ .

(٢) إلا فى المسألة الآتية فى الزيادة والتفصيل .

... ...

زيادة وتفصيل :

من الإضافة التى على معنى : « من » إضافة الأعداد إلى المعدودات ، نحو : أربعة كتب . ويدخل فى هذا النوع إضافة العدد إلى عدد آخر ؛ نحو : عندى من الكتب ثلاثُمائة [١] .

ومنها : إضافة المقادير إلى الأشياء المقدَّرة ؛ نحو : بعت فدان قطنٍ .

وإذا كانت الإضافة على معنى : « من » جاز فى المضاف إليه أوجهًا إعرابية أخرى ؛ فيجوز أن يعرب بدلا ، أو عطف بيان ،وتزول الإضافة وتكون حركة آخره تابعة لحركة المتبوع الذى كان مضافًا فى الأصل . كما يجوز أيضًا — إن كان نكرة — نصبه على الحال أو التمييز بعد الاستغناء عن الإضافة ؛ ففى مثل : هذه ساعةُ فضة ، يصح إعراب : « فضة » مضافًا إليه مجرورًا ، والمضاف هو كلمة : « ساعة » — خبر مرفوع ، مجردً من التنوين : ويصح فى كلمة : « فضة » إعرابها بدلا ، أو عطف بيان ؛ فتكون مرفوعة ، تبعًا لكلمة : « ساعة » المرفوعة ، والتى يجب أن يرجع إليها التنوين فى هذه الصورة بعد زوال الإضافة .

ويصح أيضًا إعراب كلمة : « فضة » حالاً أو تمييزًا ؛ فيجب نصبها كما يجب تنوين كلمة : « ساعة » فى هذه الصورة أيضًا ، بعد زوال الإضافة .

ولكل صورة إعرابية من الصور السالفة معنى يختلف عن الآخر ؛ لأن المعنى الذى يؤديه البدل أو عطف البيان يغاير ما يؤديه الحال أو التمييز ، وكذا ما يؤديه هذين . . .

---

(١) عرفنا أنهم اشترطوا فى الإضافة التى على معنى : « من » أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف... ، وهذا يقتضيأن يصح وقوع المضاف إليهخبراًعنالمضاف . لكن هذا لايتحقق فى إضافة العدد للعدد؛ إذ لا يصح أن يقال: « الثلاثُ مائةٌ ..» غير أنهم قالوا إنإضافة العدد للعدد هى على معنى «من» ولا يضرعدم صحة الاخبارفى الظاهر ؛ لأن المراد بالمضاف إليه هنا الجمعفيشملالمضاف . فالمقصود من المائة (وهى المفرد المضاف إليه) المئات ؛ فكأنك تقول : الثلاثُ مئاتٌ ... وبهذا التأويل يتحقق الشرط السالف . وقد يقال : لا داعى للتأويل والتقديرما دامت العرب قد نطقت بهذا ..

ب – تكون الإضافة على معنى « فى » إن كان المضاف إليه ظرف زمان أو مكان واقعًا فيه المضاف[١]؛ نحو : يحرص كثير من الناس على رحلة الشتاء إلى المشاتى ، ورحلة الصيف إلى السواحل ورءوس الجبال . أى : رحلة فى الشتاء ، ورحلة فى الصيف . ونحو قول شوقى فى وصف الظبى :

« عروسُ البيدِ ، الفاتن كالغيد . . . إذا شرع فى السماء رَوْقَيْه[٢]، خلتَه دُميَة محرابٍ ، أو شجيرة عليها تراب » . يريد : عروس فى البيد – دمية فى محراب . . .

حـ – تكون الإضافة على معنى « اللام » إن كان معناها هو الذى يحقق القصد دون معنى : « من » أو « فى » ؛ كالإضافة التى يراد منها بيان المِلك ، أو الاختصاص فى مثل : يضع العربى يده فى يد أخيه ، ويعاهده على النصر والتأييد والفداء . أىْ : يدٌ له فى يد لأخيه . وقول شوقى يخاطب أبا الهول[٣] :

أبا الهولِ ، أنت نديم الزّمانِ نَجِىّ الأوانِ[٤] ، سمير العُصُرْ[٥]

أى : نديم للزمان – نجىّ للأوان – سمير للعصر ، فالإضافة فى هذه الصور وأشباهها على معنى : « اللام » ولا تصلح أن تكون على معنى « من » أو : « فى » .

والغالب فى اللام الملحوظة أن تكون لبيان المِلك أو الاختصاص[٦]. فإن صلح فى مكانها ملاحظة حرف آخر فالمعنى على الحرف الذى يحقق القصد ؛ لأن لكل حرف – كما أشرنا[٧] – معنى يؤديه ؛ فالحرف الذى يؤدى المعنى الذى يريده المتكلم يكون هو الحرف المطلوب .

---

(١) ليس من اللازم أن يكون المضاف إليه ظرفاً حقيقيا للزمان أو المكان تنطبق عليه شروطهما وإنما الغرض أن يكون وعاء للمضاف ، وغلافاً يحتويه . ويكفى أن تكون الظرفية مجازية .

(٢) قرنيه .

(٣) تمثال فرعونى من أقدم آثار الفراعين ، وأروعها صورة ، وأكملها إتقاناً ، رأسه رأس إنسان وجسمه جسم أسد .

(٤) محدّث الزمن .

(٥) بمعنى : الدهر . أو : جمع عصر .

(٦) سبق شرح هذا فى الجزء الثانى باب حرف الجر – ص ٣٦٤ م ٩٠ .

(٧) فى ص ١٦ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – قدْ تكون الإضافة على معنى : « اللام » ولكن لا يصح التصريح[١] بها ، مثل : يوم السبت – يوم الأحد . . . و . . . ومثل : علم الحساب – علم الهندسة . . . و . . . وفى هذه الحالة يكتفى من اللام بتحقيق الغرض من مجيئها وهو : إفادة الاختصاص .

وهناك صور أخرى لا يصح التصريح فيها باللام إلا إذا تغير لفظ المضاف وحل محله لفظ آخر يرادفه أو يقاربه ؛ ومن هذه الصور : ذو مال – عند علىّ – مع الوالد – كل رجل . . . فتصير بعد التغيير الذى لا يفسد المعنى : صاحب مال – مكان علىّ – مصاحب الوالد – أفراد الرجل .

ب – ينبغى أن تكون النسبة الإضافية قوية ، أى : أن تكون الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه وثيقة ، والربط بينهما محكماً بحيث يظهر ويتحقق جليًّا معنى الحرف « من » أو « فى » أو « اللام » على حسب القصد . وهذه الإضافة تسمى : « الإضافة قوية الملابسة » (أى : قوية المناسبة) .

وقد تقوم دواع بلاغية تقتضى أن تكون الصلة بين المضاف والمضاف إليه ضعيفة ، ويعبرون عنها بأنها « الإضافة لأدنى ملابسة » ومن أمثلتها : قمر القاهرة ساحر ، وشمس حُلْوان رائعة. فقد أضيف القمر إلى القاهرة ، ونسب إليها ؛ إضافة على معنى « اللام » . فأين هنا ما تفيده الإضافة التى على معنى «اللام» من المِلْك والاختصاص ؟ إن صلة القمر بمدينة القاهرة ضعيفة لا تستحق تلك الإضافة . ولا هذه النسبة ؛ إذ يشاركها فيها آلاف الآلاف من البلاد الأخرى ؛ فلا داعى لاستئثارها بالقمر . غير أن هناك داعياً بلا غيًّا اقتضى هذه النسبة وتخْصيص القمر بالقاهرة ؛ هو : إفادة أنه يمنحها ما لا يمنح

---

(١) أشرنا لما يأتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٦ .

سواها ، ويضفى عليها جمالا قل أن تفوز به مدينة أخرى . فكأنه خاص بها ، مقصور عليها . ومثل هذا يقال فى المثال الثانى وأشباهه[1] . . .

(١) كقوله تعالى : « كأنهم لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها » . فقد أضيف الضحا إلى : « ها» التى هى ضمير العشية ، فالتقدير : كأنهم لم يلبثوا إلا عشية ، أو ضحا العشية . ولا صلة هنا تربط المضاف بالمضاف إليه ربطاً معنوياً قوياً يحقق معنى الحرف إلا صلة واهية : هى أن الضحا أول النهار والعشية آخره ؛ فبينهما أزمنة أخرى ، لكل زمان منها اسمه الخاص . ولكن البلاغة اقتضت إغفال هذه الأزمنة ، وإجراء إضافة لأدنى ملابسة بين المضاف والمضاف إليه . وكقولهم : نجم الأحمق ؛ وهو نجم كان إذا أشرق ورآه بعض الحمقى ، هدأ واستراح ، وخفت حدة حمقه .

السادس – استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا ؛ بشرط أن تكون الإضافة محضة ؛ فيستفيد الأول من الثانى ، ويبقى الثانى على حاله[١].

وإيضاح هذا : أنه إذا كان المضاف نكرة : وأضيف إلى معرفة – فإنه يكتسب منها التعريف مع بقائها معرفة . كقولهم: كلامُ المرءِ عنوان لعقله ، وعقله ثمرة لتجاربه . فالكلمات : كلام – عقل – تجارب – هى فى أصلها نكرات ، لا تدل على معيّن ثم صارت معرفة بعد إضافتها إلى المعرفة ، واكتسبت منها التعيين الذى يزيل عن كل كلمة إبهامها وشيوعها . ومثل قول الشاعر :

الغِنَى فى يد اللئيم قبيحٌ   قدرَ قبحِ الكريمِ فى الإملاق

فإن كان المضاف معرفة لم يصح إضافته إلى المعرفة[٢]؛ لأنه لا يستفيد منها شيئًا ، ولهذا السبب لا يصح – أيضًا – إضافة المعرفة الباقية على تعريفها إلى النكرة .

أما إذا كان المضاف نكرة وأضيف إلى نكرة فإنه يكتسب منها – مع بقائها على حالها – تخصيصًا يجعله من ناحية التعيين والتحديد فى درجة بين المعرفة والنكرة ؛ فلا يَرْقَى فى تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة الخالصة الخالية من الإبهام والشيُوع ، ولا ينزل فى الإبهام والشيوع إلى درجة النكرة المحضة الخالية من التعيين . ومن أمثلته قولهم : فلانٌ رجلُ مرءوةٍ ، وكعبةُ أملٍ ، وغايةُ فضلٍ . . . فالكلمات : رجل – كعبة – غاية . . . نكرات محضة قبل إضافتها . فلما أضيفت إلى النكرة قلَّتْ أفراد كل مضاف بعد الإضافة ؛ فكلمة : « رجل » تدل على أفراد لا حصر لها ؛ منها رجل مرءوة ، رجل علم ،

---

(١) إذا توالت الإضافات – نحو: هذا بيت والد محمود ، وقرأت أكثر قصائد ديوان شعر المتنبى انتقل التعريف أو التخصيص من المضاف إليه الأخير إلى الذى قبله ، فالذى قبله حتى يصل إلى المضاف الأول (راجع الصبان ج١ آخر باب أداة التعريف . وكذا المفصل ج ٦ ص ٣٤).

(٢) قد يصح إضافة العلم بعد تنكيره ، وإزالة علميته ، لداع من الدواعى التى تقتضى إضافته . وفى ج ١ ص ٢٠٤ م ٢٣ بيانه هذا وتفصيله .

رجل حرب . . . إلى غير هذا من رجال لا عِداد لهم ، فإذا قلنا : « رجل مروءة » انحصر الأمر فى نوع معين من أفراد الرجل ، ولم يبق مجال لدخول أفراد أخرى ؛ كرجل علم ، أو حرب ، أو زراعة ، أو . . . وكذا كلمة : « كعبة » و « غاية » وأشباهها ؛ فكل كلمة من هذه الكلمات قد اكتسبت نوعًا من التخصيص أفادها بعض التّحديد الذى خفف من درجة إبهامها وشيوعها ، وإن كانت لم تستفد التعريف الكامل ، ولم تبلغ فى التعيين درجة المعرفة الأصلية . . .

واستفادة المضاف من المضاف إليه التعريف[1] أو التخصيص على الوجه المشروح — هى الأثر المعنوى الثانى الذى ينضم إلى الأثر المعنوى الناشىء من الحكم الخامس ، فيحدث من انضمامهما معًا إدراك السبب الحقيقى فى تسمية هذا النوع من الإضافة : « بالإضافة المعنوية » كما أشرنا من قبل[2].

وهناك ألفاظ مسموعة ملازمة للتنكير فى الأغلب ؛ لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفًا ، ولا تخصيصًا — فى أكثر الاستعمالات — ؛ ولذا تسمى : « بالألفاظ المتوغلة[3] فى الإبهام » ، ومنها : غيْر — حَسْب — مِثْل —

---

(١) سبق شرح النكرة والمعرفة فى ج ١ ص ١٤٤ م ١٧ ومن ذلك الشرح السابق نعلم أن المعارف مختلفة فى درجة التعريف وقوتها ، متفاوتة من هذه الناحية ، وأن المضاف إلى معرفة هو فى درجة المضاف إليه ، إلا المضاف للضمير ؛ فإنه فى درجة العلم على الصحيح . . (٢) ص ٣ .

(٣) سبقت الإشارة للألفاظ المتوغلة فى الإبهام (أى : المتعمقة المتغلغلة فى داخله) فى الجزء الثانى فى باب الظرف والإستثناء . وقلنا فى باب الظرف ، ص ٢٣٨ م ٧٩ (إن اللفظ المتوغل فى الإبهام هو : الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، وأنه فى أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفاً ، إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين ضدين فى مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وقوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ») فوقوع كلمة « غير » بين ضدين أزال إبهامهما ؛ لأن جهة المغايرة تتعين . بخلاف خلوها من ذلك فى مثل : أبصرت رجلا غيرك . فكل شىء سواك هو غيرك ؛ فلا تعيين ولا تخصص . . . وسيجىء الكلام عليها بمناسبة أخرى فى ص ١١٢ . وكذلك الشأن فى كلمة : « مثل » إذا أضيفت لمعرفة بغير وجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة ؛ فإن قولنا : « مثل محمد » يشمل أفرادا لا عداد لها ؛ واحد فى طوله وآخر فى عمله ، وثالث فى علمه ورابع فى حسنه و . . و . . وهكذا مما لا آخر له » . فالإضافة للمعرفة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها . أما إن أضيفت إلى معرفة ، وقارنها ما يشعر بمماثلة =

ناهيك[1] . . . . فإنها نكرات وإن أضيفت لمعرفة ؛ نحو : غيرك — حسبك —مثلك . . .

ومنها : المعطوف على مجرور « رُبَّ » والمعطوف على التمييز المجرور بعد « كمْ » فى نحو : رب ضيفٍ وأخيه هنا — كم رجلٍ وكُتُبِه رأيت —

ومنها : كلمة : « وَحْدَ » و « جَـهد » ، و « طاقة » ، فى قولهم : يحترق الحاسد وحده ، ويتمنى جَـهده أن تزول نعمة المحسود ، ويجتهد طاقته أن يُلحق به النقائص والعيوب . ذلك أن المجرور بعد « رب » و « كم » ، لا يكون إلا نكرة فالمعطوف عليهما نكرة كذلك ؛ لأنه فى حكم المعطوف عليه من ناحية أن عامل الجر فيه هو العامل فى المعطوف عليه ؛ فكلا المعطوف والمعطوف عليه لا بد أن يكون نكرة ، أو فى حكم النكرة . وقيل إن المعطوف فى الحالتين السالفتين يكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولا داعى للتمسك بتنكيره بسبب

خاصة فإنها تتعرف ، نحو : راقنى هذا الخط ، وسأكتب مثله . وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمة «غير » و « مثل » مغايرة خاصة ، ومماثلة خاصة— حكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك فى كلمة : « غير » إذا وقعت بين متضادين . وأما قوله تعالى : « . . . صالحاً غير الذى كنا نعمل » حيث وقعت كلمة : « غيرالمتوسطة بين المتضادين »المضافة للمعرفة صفة لنكرة —فتعرب هنا بدلا ، وإن كانت جامدة ، ولا داعى لإعرابها صفة (راجع الأشمونى والصبان ، أول باب الإضافة ، عندالكلام على الإضافة غيرالمحضة) .

واللفظ المتوغل فى الإبهام لا يصلح — فى أكثر حالاته — لأن يكون نعتا ، أو منعوتاً ، ومنه : «قَبْل» و «بعْد» ، ما عدا « غير » و « سوى » فيصلحان للنعت كما سيجىء فى باب : النعت ، هنا

بقى أن نذكر ما قرره النحاة بشأن الألفاظ المبهمة التى لم تستفد التعريف من المضاف إليه المعرفة . فسيبويه والمبرد يقولان إن الإضافة فى هذه الحالة غير محضة ، فائدتها التخفيف ، وما يتصل به مما عرفناه وغيرهما يقول : إنها محضة ومعنوية تفيد التخصيص ، وإن كانت لا تفيد التعيين .

هذا ، ومن الألفاظ السماعية المتوغلة فى الإبهام : شبهك (بكسر فسكون أو بفتح الأول والثانى —ضَرْبك— تِرْبُك— نَحوك— نِدّك ؛ وكلها بمعنى : نظيرك فى علم أو فى سن ، أو نحوهما— خِدْنك ، بمعنى : صاحبك — شَرْعك —قدْك — قَطْك — والثلاثة ، بمعنى حَسْبك . ولا يقاس على هذه الألفاظ غيرها مما لم يرد به السماع . وهناك أمور خاصة تتعلق بالظروف المبهمة وأحكامها سبقت فى ج ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ ص ٢٣٨ م ٧٩ وسيجىء هنا بعض أحكام مناسبة . تختص المبهم ص ٥٨ و ٦٩ و ٧٦ .

(١) معناها فى مثل : ناهيك السفر... — ، السفر ناهيك عن التطلع لغيره ؛ لكفايته . وقد سبق بيان معناها وإعرابها فى ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ .

العامل : « رب » أو « كم » لما تقرر [١] من أن التابع يُغْتَفَر فيه مالا يغتفر فى المتبوع . وقد سبق أنّ الأخذ بهذا الرأى أولى .

وأما كلمة : « وحد » و « جهد » و « طاقة » وأشباهها — فهى — فى أكثر استعمالاتها — أحوال مؤولة . والحال فى أصله لا يكون إلا نكرة ، وتأويل تلك الكلمات : « منفرداً » — « مجاهداً » — « مطيقاً » [٢].

وإلى هنا انتهى الكلام على الإضافة المحضة، من ناحية ما يكتسبه المضاف من التعريف أو التخصيص ، وننتقل إلى غير المحضة للكلام عليها من هذه الناحية [٣] :

---

(١) انظر ج ١ ص ٤٤٤ م ٤٨ و ج ٢ ص ٢٤٧ م ٨١ .

(٢) سبقت لها الإشارة فى ج ٢ ص ٢٧٩ م ٨٤ . (٣) فيما سبق يقول ابن مالك مختصراً :

نُوناً تَلِي الْإِعْرَابَ ، أَوْ تَنْوِينَــا مِمَّا تضِيفُ ، احْذِفْ ،كَطُورِسِينَا

أى : احذف مما تضيفه : « نونا » تلى الإعراب (وهى نون المثنى ، ونون جمع المذكر السالم . وتقع بعد علامة الإعراب ؛ لأنها تقع بعد ألف المثنى ، وبائه ، وبعد واو جمع المذكر السالم ، وبائه. وهذه الحروف هى علامة إعرابهما) .

وكذلك احذف : « التنوين » الذى فى آخر الاسم الذى تريد إضافته . ومثل لحذف التنوين من المضاف بكلمة : « طور » عند إضافتها إلى كلمة : سينا و « الطور » اسم جبل فى صحراء : « سينا» أو : سيناء ، وهى من الحدود المصرية فى الشمال الشرقى . ثم قال :

وَالثَّانِىَ اجْرُرْ ، وَانْوِ : « مِنْ » ، أَوْ : « فِى » إِذَا
لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ . و « اللَّامَ » خُذَا :

لِمَا سِــوَى ذَيْنِكَ . وَاخْصُصْ أَوَّلاَ
أَوْ أَعْطِــهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ

يريد : اجرر الثانى دائما ، وهو المضاف إليه . وعند جره وإتمام الإضافة انو وتخيل وجود الحرف : « من » أو « فى » إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما . فإن لم يصلح أحدهما فخذ اللام ، وانوها فى كل موضع سوى الموضع الصالح لأحد ذينك الحرفين . أى: أن اللام لا تُنْوَى فى الموضع الذى يصلح له الحرف « من » أو « فى » . وقد عرفنا أن هذه الحروف لا تجر المضاف إليه ، ولا تحتاج معه إلى عامل يتعلقان به . وإنما الذى يجره هو المضاف .

ثم قال اخصص الأول (وهو المضاف) أو : عرفه بالذى تلاه ، (وهو المضاف إليه) . يريد: أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه . وهذا كله فى الإضافة المحضة ؛ فيتخصص المضاف النكرة بالمضاف إليه النكرة ، ويتعرف المضاف النكرة بالمضاف إليه المعرفة . أما المعرفة الباقية على تعريفها فلا تضاف لمعرفة ولا لنكرة . وقد سبق شرح هذا مفصلا .

هـ... ... ...

زيادة وتفصيل :

إذا كانت الإضافة محضة والمضاف إليه جملة ، فإن هذه الجملة فى حكم المفرد المضاف إليه؛ لأنها تؤول بمصدر مضاف إلى فاعله إن كانت الجملة فعلية ، وبمصدر مضاف إلى مبتدئه إن كانت اسمية ولا يحتاج هذا المصدر المؤول إلى أداة سبك ، فالأولى مثل : أزورك حين يوافق الوالد . وتأويلها : أزورك حين موافقةِ الوالد . والثانية : أزورك حين الوالدُ موافقٌ ، وتأويلها : أزورك حين موافقةِ الوالد ، ويترتب على ما سبق أن المصدر الناشىء من التأويل يكون معرفة إن أضيف لمعرفة ، ونكرة متخصصة إن أضيف لنكرة[1]. نعم إن الجمل نكرات فى حكمها[2] ، ولكن لا ينظر لهذا هنا . ووقوع الجملة صفة للنكرة المحضة فى كل الأحوال لا يقدح فى هذا ؛ لأنها تكون صفة باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بمصدر مضاف لمعرفة أو نكرة .

---

(١) وستجىء إشارة لهذا ولفائدة الإضافة للجملة — وشروط هذه الجملة — فى ص ٧٣ وفى رقم ١ من هامش ص ٦٨ وقد سبقت أيضاً فى آخر باب الموصول جـ ١ ص ٢٩٥ م ٢٩ .

(٢) إيضاح هذا فى باب النعت عند الكلام على وقوع الجملة نعتا فى ص ٣٨٠ أما الحكم على الجملة نفسها بأنها نكرة أو معرفة ففى ص٣٨٦ ولهذا إشارة فى جـ ٢ هامش ص ٣١١ م ٨٤، وفى باب النكرة والمعرفة جـ ١ ص ١٤٢ م ١٧ .

عرفنا[1] أن الإضافة غير المحضة : هى التى يَغلب أن يكون المضاف فيها وصفًا [2] عاملاً ، وزمنه للحال ، أو : الاستقبال أو : الدوام (ومتى اجتمع الأمران الوصفية العاملة ، والزمنية المعينة — كان المضاف مشتقًا يشبه مضارعه فى نوع الحروف الأصلية التى تتكون منها صيغتهما ، وفى المعنى ، والعمل ، وكذلك فى نوع الزمن — غالبًا — وهذا كله يتحقق فى المضاف إذا كان اسم فاعل يعمل عمل فعله ، أو اسم مفعول كذلك ، فكلاهما وصف عامل ، زمنه للحال أو للاستقبال على حسب المناسبات . كما يتحقق فى الصفة المشبهة[3] الأصيلة أيضًا ؛ لأنها تعمل عمل فعلها اللازم ، وتفيد — فى كل حالة — الدوام والاستمرار ، وهما يقتضيان أن تشتمل دلالتها على الأزمنة الثلاثة (الماضى ، والحال ، والمستقبل) ، إذ لا يتحقق معنى الدوام والاستمرار بغير عناصره الأساسية الثلاثة . فلا يمكن أن تكون للماضى وحده ، وإلا كانت إضافتها محضة . وكذلك لا يمكن أن تخلو من الدلالة على زمن الحال فإنها لا تتجرد منه مطلقًا ، وإنْ صاحبَها زمن آخر. وبسبب هذه الدلالة الحالية التى تلازمها دائمًا ، والتى هى أقوى تحققًا ووجودًا من غيرها — كانت إضافة الصفة المشبهة غير محضة .

أما باقى المشتقات — غير ما ذكرناه من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة — فإضافته محضة ، لانطباق شروطها عليه ، دون شروط الأخرى .

فمثال اسم الفاعل : يشكو راكب الباخرةِ ، اليومَ بطئَها بالنسبة للطائرة . وغدًا يشكو راكب الطائرةِ بطئها بالنسبة « للصاروخ » ، فكلمة : « راكب » فى الجملتين مضافة . وهى فى الأولى اسم فاعل للزمن الحالى ، وفى الثانية اسم فاعل للزمن المستقبل . وكقولهم : من تراه الساعة باديَ الفاقةِ ، واضح الإملاق ،

---

(١) فى ص ٧ .

(٢) أى : اسما مشتقاً . . .

(٣) فى هذا الجزء — ٢٢٨ — باب خاص بها ؛ يبين خصائصها وأحكامها التى منها : أنها لازمة كفعلها ، وأنها تدل على الحال دائما وتدل معه على زمن غيره — كما سيجىء — لأنها تفيد الدوام فى كل أحوالها ، والدوام يستلزم الحال ، مزيداً عليه زمن آخر .

قد تـراه بعد قليل وافر الغنى ، واسع الثّراء . ويدخل فى اسم الفاعل صيغ [١] المبالغة العاملة أيضًا ؛ كقولهم : فى هذا الشهر يتفرغ فلان للعبادة ؛ فتراه صوّام النهارِ ، قـوّامِ الليلِ ، حبيس النفسِ عن الهوى . ومثال اسم المفعول : مجهول القـدْرِ اليوم قد يصير معروف المكانة غداً . . . ومثال الصفة المشبهة قولهم :

* عزيز النفسِ من يأبى الدنايا *

فإن فقد المضاف أحد الشرطين كانت الإضافة محضة ؛ كأن يفقدالوصفية لكونه اسمًا جامداً ،غير مؤول بالمشتق ؛ كالمصدر فى نحو : بذل الودِّ والنصيحة لمن لا يستحقها كبذر الحبِّ فى الصخر الأصمّ . أو يفقد العمل دون الوصفية ، بسبب أنه من المشتقات التى لا تعمل مطلقـًا ؛ كأسماء الزمان ، والمكان ، والآلة . أو يكون فى أصله من المشتقات العاملة ولكنه فقد شرطـًا من شروط العمل ؛ فلا يعمل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول إذا كانا للماضى [٢] الخالص دون دلالة على الحال أو الاستقبال ؛ نحو : باذل الخيرِ أمسِ يسعد اليوم بما قدّم ، وماضى المرءِ عنوان للمستقبل .

* * *

أثر الإضافة غير المحضة :

لا تأثيرلها فى المعنى ــ فى أغلب الحالات ــ ؛ لأنها ليست على نية حرف من حروف الجر الثلاثة التى يفيد كل واحد منها الفائدة التى أوضحناها فيما سلف [٣] ، ولأنها

---

(١) لها بحث خاص يجىء . فى ص ٢٠٩ .

(٢) وكذلك إن لم يدلا على زمن مطلقاً . فعند عدم دلالتهما على الزمن وخلو الأسلوب مما يدل عليه تكون إضافتهما محضة ، كما تقدم فى ص ٦ .

(٣) فى ص ١٥ ، والذى يدل على أنها ليست على نية حرف الجر إمكان الاستغناء عنها فى كل أسلوب من أساليبها من غير أن يتأثر معناه ، ــ فى الأغلب ــ ومن غير أن تزاد عليه كلمة ، أو تنقص منه ، أو يتغير ترتيب كلماته . ــ كما فى ص ٣١ ــ ويتلخص هذا الاستغناء . بألا نطلق على الوصف اسم : «المضاف» ولا نطلق على معموله اسم المضاف إليه ؛ وإنما نعرب الوصف على حسب حاجة الجملة ، من غير تسميته مضافاً ، ونجعل المضاف إليه المجرور معمولا للوصف ؛ إما فاعلا له مرفوعاً ، وإما مفعولا به ؛ على حسب حاجة الوصف ، ويزول الجر السابق . فهذه الإضافة غير لازمة ، ولا دائمة ، ولا يتأثر ــ فى الأغلب المعنى المعين بوجودها أو بالعدول عنها ؛ بل إن العدول عنها هو الأصل كما فى ص ٣٢ ــ ؛ لأن الوصف شبيه بالفعل ؛ فهو يعمل عمله ، من الرفع أو النصب ، والفعل لا يعمل الجر . فكذا ما يشبهه ؛ بخلاف المحضة فهى لازمة لأداء المعنى المراد ، ولا سبيل للمحافظة عليه إلا بتغيير يتناول الأسلوب فى كلماته ، أو فى ترتيبها ، أو فيهما معاً .

لا تكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، والتعريف والتخصيص أثران معنويان لا صلة للإضافة غير المحضة بهما ، وعلى هذا لا نصيب لها من التأثير المعنوى الذى « للمحضة » .

والدليل على أنها لا تفيد « المضاف » تعريفاً ولا تخصيصاً — دخول « رُبّ » عليه مع إضافته للمعرفة . فلو أنه اكتسب التعريف من الإضافة ما دخلت عليه « رُبّ » ؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات[1].

وشيء آخر ؛ هو أن هذا المضاف إلى المعرفة يقع نعتاً للنكرة ، فكيف يكتسب من المضاف إليه التعريف مع وقوعه نعتاً للنكرة ، والمعرفة لا تكون نعتاً للنكرة[2] ؟ ومن الأمثلة : رُب مخرجِ الزكاةِ ، مسرورٍ بإخراجها — قد أبطل ثوابها بالمنّ والأذى . ونحو : تخيرت للصداقة زميلاً مخلصِ المودةِ ، راجحَ العقلِ ، مأمونَ العثراتِ . باذلَ الجهد فى الإخاء[3].

ومما يدل على عدم استفادته التخصيص أن الأصل قبل الإضافة فى مثل : تخيرت زميلا مخلصَ المودة باذلَ الجهدِ ، هو : . . . مخلصاً المودةَ — . . . باذلاً الجَهْدَ . . . بنصب كلمتى « المودةَ » و « الجهدَ » مفعولين للوصف ، والمفعول يخصص الوصف ؛ فتخصيص الوصف موجود ومتحقق قبل أن يصير مضافاً ويصير معموله مضافاً إليه مجروراً . وإنما فائدتها التخفيف اللفظى ؛ بحذف نون المثنى ، وجمع المذكر السالم من آخر المضاف

---

(١) سبق تفصيل الكلام عليها فى ج ٢٢ ص ٣٨١ م ٩٠ .

(٢) ومثلها الاسم النكرة الذى دخله التخصيص فإنه لا يقع نعتاً للمعرفة فى الصحيح .

إلا مسألة يصح أن يقع فيها المشتق الذى إضافته غير محضة ، وكذلك غيره من النكرات ، نعتاً للمعرفة ، هى أن يكون المنعوت منادى ، نكرة مقصودة ، ونعتها نكرة (كالوصف المضاف إضافة غير محضة . .) نحو ؛ يا ساكت مستمع الخطيب الآن ، أو المستمع الخطيب الآن . فالمشتق نعت ونكرة ، مع أن المنعوت نكرة مقصودة معرفة بالقصد والنداء . فقد اختلف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً وقد قالوا : إن هذا الاختلاف فى المسألة السالفة مقبول ، لأن تعريف النكرة المقصودة تعريف غير أصيل ، فهو طارئ ، والتعريف الطارئ الذى كتعريفها يتسامح فيه ، فتوصف بالمعرفة أو النكرة ولا يصح هذا فى غيرها من المعارف — راجع التصريح ح ٢ باب النداء ، عند الكلام على القسم الثانى ، وكذا الخضرى والصبان فى باب تابع المنادى . وستجيء لهذا إشارة فى باب النعت هنا . — ص ٣٦٥ —

(٣) فى باب النعت — عند الكلام على النعت بالمشتق ص ٣٧٦ — أمثلة مأثورة .

إذا كان وصفًا عاملا . وكذلك حذف التنوين من آخره ؛ فكل من النون والتنوين يحدث ثقلا على اللسان عند النطق بالوصف مع معموله من غير إضافتهما . فإذا جاءت الإضافة زال الثقل ، وخف النطق . يتضح هذا الثقل فى مثل : أنتما خطيبان الحفلَ غدًا ، وساحران الألبابَ فيه . ولا أشك أن سامعينَ الخطابَ ، وعارفينَ الفضلَ — سيُعجَبون بكم أشد الإعجاب .

وفى مثل : تخيرت زميلا ، مخلصًا المودةَ ، باذلا الجهْدَ . . .

ويختفى الثقل حين نضيف الوصف إلى معموله ، ونحذف النون والتنوين من آخر الوصف المضاف ؛ فنقول : أنتما خطيبَا الحفلِ غدًا ، وساحرا الألبابِ فيه ، ولا أشك أن سامعِى الخطابِ ، وعارفى الفضلِ — سيُعجبون بكم أشد الإعجابِ . كما نقول . تخيرت زميلا مخلصَ المودةِ ، باذلَ الجهدِ . . .

وقد تكون فائدتها الفرار من القبح الذى يلازم بعض الصور الإعرابية الجائزة مع قلتها وضعفها . فمن الجائز الضعيف فى أساليب الصفة المشبهة أن نقول : الصديق سمحٌ الطبعُ ،عفٌّ اللسانُ ، مخلصٌ المودةُ ، بإعراب كلمة : « الطبعُ » المرفوعة فاعلاً للصفة المشبهة قبلها . وكلمة : « اللسانُ » فاعلا مرفوعًا للصفة المشبهة قبلها . وكذلك كلمة : « المودّة » وأشباهها . فى هذا الإعراب الجائز نوع من القبح جعله ضعيفاً ؛ هو : خلو أسلوب الصفة المشبهة من ضمير يعود على الاسم الذى يقع عليه معناها ومدلولها [1]. ومن الجائز نصب تلك الكلمات الثلاثة المرفوعة وإعرابها : على أنها : « شبيهة بالمفعول به » وليست مفعولا به ؛ لأن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم ؛ فهى كفعلها لا تنصب المفعول به . فإذا وقع بعدها معمولها وكان نكرة منصوبًا أعرب تمييزًا ، أو شبيهًا بالمفعول به وإن كان معرفة أعرب شبيهًا بالمفعول به ؛ كالكلمات الثلاث السالفة ؛ فإنها لا تصلح تمييزًا ؛ لعدم تنكيرها . فضبطها بالنصب — مع جوازه — يؤدى إلى

---

(١) لأن أسلوب الصفة المشبهة فى أكثر الاستعمالات الفصيحة لا يكاد يخلو من هذا الضمير الذى يعد بمنزلة الرابط بين الصفة المشبهة وما تجرى عليه . (أى : بين الصفة المشبهة وما ينطبق عليه مدلولها ومعناها) . كما سيجىء فى بابها — ص ٢٥٣ — م ١٠٤ .

ما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » . وهذا النوع قد يختلط أمره على كثير ؛ فيقع فى وهمهم أنه مفعول به . مع أنه ليس بالمفعول به الصريح .

وإذا كان الرفع والنصب قبيحين فى تلك الكلمات ونظائرها — فإن الجر بالإضافة خال من ذلك القبح ، وفيه ابتعاد عما يستكره[1] .

ولما كانت فائدة هذه الإضافة مقصورة على التخفيف بحذف التنوين ونونى المثنى وجمع المذكر السالم ، من آخر المضاف ، وعلى التحسين المترتب على إزالة القبح ، وهما أمران لفظيان — سميت : « إضافة لفظية » ؛ لوقوع أثرها المباشر على الألفاظ دون المعانى ؛ إذ أنها — فى الأغلب — لا تؤثر فى المعانى ؛ كما سبق (فلا تفيد المضاف تعريفًا ، ولا تخصيصًا ، ولا تتضمن معنى حرف من حروف الجر الثلاثة المعروفة . . .) وقد يسمونها : — لهذا — « الإضافة المجازية »[2] ؛ لأنها لغير الغرض الحقيقى من الإضافة ، وهو الغرض المعنوى الذى أوضحناه .

أما تسميتها : « بغير المحضة » فلأن المضاف فيها لا بد أن يكون وصفًا عاملاً — كما سبق — وأكثر الأوصاف العاملة يرفع ضميرًا مستترًا عند الإضافة . وهذا الضمير المستتر — برغم استتاره — يفصل بين الوصف المضاف ، ومعموله المضاف إليه ، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال ، وغير متمكنة من أداء مهمتها بسبب الفاصل ؛ إذ الأصل فى الإضافة الأصيلة ألا يقع بين طرفيها فاصل يضعف قوة الارتباط والاتصال بينهما .

وشىء آخر هو أنه يمكن العدول عنها ، والرجوع إلى الأصل الذى كان قبل الإضافة من غير أن يتأثر المعنى — فى الأكثر — ؛ وذلك بجعل المضاف إليه معمولا مرفوعًا ، أو منصوبًا على حسب حاجة الوصف بعد إزالة تلك الإضافة ؛

---

(١) هذا تعليل نحوى . وهو — على حسنه المصنوع — ليس مقنعاً . والتعليل الحق هو الاستعمال العربى المأثور ، الذى يتغلب فيه الجر على الرفع والنصب فى تلك الأمثلة ونظائرها . أما العرب أهل اللغة الأصيلة فلا علم لهم بشىء مما نحن بصدده ، (من مفعول ، وشبهه ، وعائد ، ، ورابط ، وصفة مشبهة ، . . و . .) ولو أنهم نطقوا بالمعمول مرفوعاً أو منصوباً أكثر من نطقهم به مجرورا لكان التعليل الحق — لاستحسان الرفع والنصب — هو محاكاة العرب ، ليس غير .

(٢) كما أشرنا فى ص ٤ ويقولون : ليس المراد « بالمجازية » أنها بمعنى « المجاز » المعروف فى البلاغة ، الذى يحتاج إلى علاقة وقرينة . . . وإنما المراد أنها إضافة فى الظاهر والصورة ، لا فى الحقيقة والمعنى .

ولهذا يصفونها بأنها على : « نية الانفصال » ، يريدون : أنها فى النية والتقدير ليست موجودة ، وليست ملاحظة ، إذ الملاحظ الموجود الذى تتجه إليه النفس هو الأصل الأصيل ؛ ففى مثل : الصديق خالصُ النُّصحِ — بالإضافة — يكون التقدير الملاحظ فى النفس هو : الصديق خالصٌ النصْحَ ، والمعنيان متَّحدان . ولكن الأسلوب الثانى الخالى من الإضافة هو الأصل الذى يُنْوى ويلاحَظ ؛ بسبب اعتبار الوصف شبيهًا بالفعل فى بعض نواحيه التى منها العمل . والفعل يَرفع دائمًا ، وقد يرفع وينصب ، وهو فى كل حالاته لا يعمل الجرّ ، فالأصل فيما يشبهه أن يكون كذلك ، والمخالفة — لداع أقوى — هى مخالفة للأصل ، والداعى لها أمر طارئ له اعتباره ، ولكنه لا ينسينا الأصل الأول المكين ، ومن ثَمّ كان هو الملاحظ مع وجود الإضافة غير المحضة ، وكانت معه على نية الانفصال .

مما تقدم يتَّضح — مرة أخرى — السبب فى تسمية النوع الأول : « بالإضافة المحضة » ، أو : « المعنوية » ، أو : « الحقيقية »[1] وما يترتب على هذا من آثار مختلفة ، منها : عدم زيادة « أل » فى أول المضاف ، فى حين يجوز — أحياناً — زيادتها فى المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة ؛ كما شرحنا[2] .

---

(١) سبق إيضاح لهذا فى هامش ص ٤ وفى ص ٢٣ . وص ٢٨ .

(٢) فى ص ١١ . وفيما سبق من الأحكام يشير ابن مالك إلى بعضها تاركاً بعضاً آخر ، فيقول :

وإنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصْفاً — فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْزَلُ
كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحِيَلِ

يريد : أن المضاف إذا كان وصفاً مشبهاً : « يَفْعل » (أى : مُشْبِهاً الفعل المضارع فى العمل والدلالة على الحال والاستقبال . . .) ، فإنه لا يُعْزَل عن التنكير ؛ أى : لا يفارق التنكير مطلقاً ؛ سواء أكان مضافاً إلى معرفة أم إلى نكرة ؛ لأن هذه الإضافة لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً . وضرب لهذا أمثلة تؤيد مايقول ، هى : «رب راجينا» فالمضاف — وهو كلمة «راج» — اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير : « نا » بدليل ، دخول « رب » على هذا المضاف ؛ وهى لا تدخل إلا على النكرات وكذلك المضاف : «عظيم» ؛ فإنه صفة مشبهة ، أضيفت إلى المعرفة بعدها ؛ فلم تكسب منها التعريف ، بدليل أن كلمة : « عظيم » هذه تعرب نعتاً لكلمة : « راج » النكرة ، ولا يمكن أن تكون المعرفة =

... ...

=نعتاً للنكرة – إلا فى مسألة سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩ – ، وكذلك : « مروّع » فإنها اسم مفعول مضاف للمعرفة بعده ، و لم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابه صفة لكلمة : « راج » النكرة، كما سبق . ومثله كلمة : « قليل » فإنها صفة مشبهة مضافة للمعرفة بعدها و لم تكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابها نعتاً لكلمة : « راج » . ثم بين أن الإضافة التى من هذا النوع تسمى : « لفظية » وأما التى من النوع الآخر فتسمى «محضة» و « معنوية» فاللفظية : لاتفيد تعريفاً ولاتخصيصاً ، بخلاف الأولى حيث يقول :

وذِى الْإِضَافَةُ اسْمُهَا : «لَفْظِيَّهْ» وتِلْكَ « مَحْضَةٌ » ومَعْنَــوِيَّهْ

وأوضح بعد هذا أن زيادة : « أل » فى أول المضاف الذى إضافته لفظية – جائزة ، بشرط أن تزاد أيضاً فى الثانى (أى : فى المضاف إليه) أو فى الذى أضيف إليه الثانى . . . يقول :

وَوَصْلُ « أَلْ » بِذَا الْمضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ ؛ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

أَوْ بِالَّذِى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِى كَزَيْدٍ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِى

ساق مثالين ؛ أحدهما : (وهومثل : راقنى عناية الجعْد الشعر بتصفيفه ،)للمضاف : (الجعد) المبدوء « بأل » ، وللمضاف إليه : (الشعر) المبدوء بها أيضاً ؛ فهى داخلة عليهما معاً . والآخر ؛ وهو : « زيد الضارب رأس الجانى » للمضاف (الضارب) المبدوء « بأل » ، وللمضاف إليه : (رأس) الخالى منها مباشرة ولكنه مضاف ، وبعده المضاف إليه : (الجانى) ، المبدوء بها . . .

ثم ذكر بعد هذا حالة أخرى يصح أن يكون فيها المضاف وحده مبدوءاً بـ « أل » ؛ وهى الحالة التى يكون فيها المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعا اتبع سبيل المثنى ، أى : تحققت فيه الشروط الواجبة فى المثنى ؛ وهو جمع المذكر السالم؛ يقول :

وكَوْنُهَا فى الْوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ مُثَنًّى أَوْ جَمْعاً ، سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

يريد ، يكفى وقوع « أل» فى صدر المضاف الذى إضافته غير محضة بدون اشتراط شىء آخر سوى اشتراط أن يكون ذلك المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً تحققت فيه شروط التثنية (وهو جمع المذكر السالم .) وقد ترك بقية الحالات الأخرى التى تدخل فيها « أل » على المضاف والمضاف إليه إذا كانت الإضافة غير محضة ، وما يتبع هذا من شروط وتفصيلات أوضحناها فى الشرح السابق .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — فى هذا الجزء أبواب خاصة بالمشتقات ، لكل منها باب مستقل شامل ، وسنكتفى هنا بلمحة موجزة تناسب ما نحن فيه ، ولا تغنى عن الرجوع إلى تلك الأبواب.

اسم الفاعل : اسم مشتق ، يدل على أمرين معًا : معنى مجرد ، وصاحب هذا المعنى . ولا بد فى اسم الفاعل أن يشتمل على حروف مضارعه الأصلية ، وأن يماثله فى ترتيبها ، وترتيب حركاتها ، وسكناتها ؛ مثل : قاعد ويقعد — ذاهب ويذهب — لاعب ويلعب . وهو يفيد حدوث معناه ، ولا يفيد الدوام أو الثبوت ، إلا إذا تخلى عن دلالته الخاصة ، وانتقل إلى اختصاص آخر ؛ هو : اختصاص الصفة المشبهة . وهى : اسم مشتق ؛ يدل على أمرين معًا : معنى مجرد ، ولكنه ثابت دائم ، أو كالدائم ، وصاحب هذا المعنى . فدلالتها على الزمن شاملة أنواعه الثلاثة ؛ بسبب ذلك الدوام ، ولا تكون للماضى وحده . ولا بد أن تشتمل على الحروف الأصلية لمضارعها ، ولكنها — فى الغالب — لا تماثله فى ترتيب الحركات والسكنات إلا إذا كانت فى الأصل اسم فاعل أريد به الدوام[1]. فمثال الصفة المشبهة الأصيلة : فرِحٌ ويفرَح — حسَن ويحسُن — بليغ ويبلُغ . . . ومثال الصفة المشبهة التى كانت فى أصلها اسم فاعل يفيد الحدوث ، ثم أريد بها الدوام والثبوت بعد ذلك ، كلمة : باسِم — مشرق — محارب ؛ فى مثل : فلان باسمُ الثغرِ — مشرقُ الوجهِ — محاربُ الطغيان .

وإذا كانت الصفة المشبهة تدل على ثبوت معناها ودوامه ، فإن زمنها — بمقتضى هذا — لا بد أن يشمل — كما سبق — الماضى ، والحال ، والمستقبل. فكيف تكون إضافتها « غير محضة » ، مع أننا اشترطنا فى « غير المحضة » : أن يكون الزمن فيها الحال ، أو الاستقبال ؟

الحق : أن إضافتها قد تكون محضة فى بعض الصور ، وغير محضة فى أخرى[2] ؛ فقد قالوا : إن الاستمرار (أو : الدوام) يحتوى على الأزمنة الثلاثة.

---

(١) كما سيجىء فى هامش ص ١٩٥ وفى ص ٢٥٢ .

(٢) انظر ص ٧ و ٢٥٧ .

... ...

لكن قد توجد قرينة تُقَوِّى جانب الزمن الماضى على غيره — وللقرينة المقام والاعتبار الأول دائمًا — فتضاف الصفة وتعمل الجر مع تلك القرينة ؛ إذ تتغلب الإضافة ؛ وتكتسب الصفة التعريف من المضاف إليه ؛ كقوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين » . . . فكلمة : « مالك » وصف مشتق ؛ زمنه يشمل الماضى ، والحال ، والمستقبل ؛ لأن الله متصف بصفة التملك فى جميع الأزمان . وقد وجدت قرينة تدل على تغليب الزمن الماضى ؛ فصارت الإضافة بسببها محضة ؛ وتلك القرينة هى : أن كلمة : « مالك » نعت للفظ الجلالة : (الله) وهو أعرف المعارف ؛ فلا يمكن أن يكون نعته نكرة ؛ فلا بد أن تكون كلمة : « مالك » ، معرفة . فمن أين جاءها التعريف ؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه ، وقد اكتسبه أيضًا من الإضافة إلى ما بعده . وكل هذا يقتضى أن تكون إضافة الصفة هنا محضة .

ولو أعربنا كلمة : « مالك » بدلا ، أو : عطف بيان ؛ لكان فى هذا الإعراب — مع جوازه — عدول عن الظاهر الشائع ؛ وهو : إعراب المشتق نعتًا ، لا بدلا ، ولا عطف بيان ؛ إذ يغلب على الأول الاشتقاق ، وعلى الأخيرين الجمود . هذا إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف محضة[1] ، عند جمهور النحاة .

أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال ، بأن قامت قرينة تؤيد أحدهما — فالإضافة غير محضة ؛ فلا يتعرف بها الوصف ، ولا يتخصص . ويجوز إزالتها ، وإعمال الوصف فى معموله عملا آخر غير الجر ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : « فالق الإصباح ، وجاعلُ الليلِ سكنًا[2] » ؛ فجعْل الليل سكنًا أمر لا يقتصر على زمان دون آخر ؛ فقد وقع فى الماضى ، وهو يقع الآن ، وسيقع بعد ذلك . غير أن الكلام فيه ما يقوى جانب الحال والمستقبل على الماضى ، ويجعل الإضافة غير محضة ؛ هو أنّ المحضة تقتضى — غالبًا — أن يكون المضاف اسمًا جامدًا ، أو فى حكم الجامد ، فلا يعمل ؛ وهذا يؤدى إلى اعتبار كلمة :

---

(١) وقد سبقت الإشارة لهذا ص ٧ .

(٢) شيئاً يستريح إليه المتعب بالنهار ، ويسكن للراحة والاطمئنان فيه . انظر ص ٣٧ .

... ...

« جاعل » فى حكم الجامد ؛ فلا تنصب مفعولا ، ولا مفعولين ؛ وإلى إعراب كلمة : « سكنًا » المنصوبة ، مفعولا به لعامل محذوف ، تقديره « يجعل » ، أو ما يماثله ، وكأن الأصل : جاعلُ الليل يجعله سكنًا . وفى كل هذا عدول عن النسق الظاهر ، والإعراب الواضح الذى يُدخل الوصف « جاعل » هو وفعله فى سلك الألفاظ العاملة التى تنصب مفعولين . وقد أضيف الوصف إلى أحدهما ، ونصب الثانى مباشرة ، فلا حاجة إلى تأول وتقدير يبعدان عن هذا السنن الواضح .

وشىء آخر ؛ هو : أن زمن الوصف فى الآية دائم مستمر ؛ يشمل الماضى والحال ، والمستقبل. ولكن هذا الدوام الزمنى ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع ، وإنما يتخلله انقطاع يزول ، ثم يعود مرة فأخرى ؛ فحين يجعل الله الليل سكنًا يكون الليل موجودًا ، وحين لا يجعله سكنًا يختفى . ثم يجعله مرة أخرى ؛ ثم يزيله ، ثم يعيده ؛ وهكذا ، دواليك . . . ؛ فالاستمرار موجود حقًّا ؛ ولكنه على ما وصفنا ؛ من توالى الإيجاد والإزالة بغير توقف ، ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع[1] أما الدوام المتصل على حالة واحدة ، — هى : جعل الليل سكنًا فى جميع لحظات الزمان وأوقاته — فلا وجود له .

ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع ، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال — كان الوصف (المشتق) الذى يشاركه فيهما شبيهًا به من الناحية المعنوية ، ومحمولا عليه فى ناحية أخرى ، هى الدلالة الزمنية أيضًا . أى : أنه شبيه به فى الدلالة على التجدد والحدوث ، وفى الدلالة الزمنية المعيَّنة . وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محضة[2] .

ب — إذا كان الوصف المضاف مطلق الزمن ؛ أى : لا دليل معه يبين

---

(١) وهذا يسمى : الاستمرار المتجدد ، أو الاستمرار التجددى . وله إشارة أخرى فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠١ .

(٢) كل ماسبق تعليل خيالى للأمر الواقع المستمد من الكلام العربى . والعلة الأولى هى الكلام العربى نفسه ، وأنه يسير على النظام الذى سبق تعليله ، برغم أن العرب لا تعرف اصطلاح الإضافة المحضة ولا غير المحضة .

... ...

نوعًا من أنواع الزمن الثلاثة — كانت إضافته محضة ؛ نحو : « صاحب السلطان كراكب السفينة »[١] . . . فلا قرينة فى المثال تدل على ربط المعنى المقصود بزمن معين ؛ ماض ، أو حال ، أو مستقبل أو مما يشمل الثلاثة . . . (وقد سبقت الإشارة لهذا)[٢] .

حـ — أشرنا — فى ص ٧ — إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف نوع من الإضافة المحضة ؛ كالمثال السابق : « مالك يوم الدين » أى : مالك الأمر والنهى فى يوم الدين . بخلاف : « جاعل الليل سكنًا » لأن الليل مفعول به ، فى الأصل قبل الإضافة ، وليس ظرفًا ، وإلا فسد المعنى[٣] .

د — من الإضافة غير المحضة ما يأتى[٤] :

(١) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة نعتًا للمضاف ؛ (وهذا ما يعبرون عنه بأنه إضافة الاسم المنعوت إلى نعته) . كقولهم : « صلاةُ الأولى » تُذهب الخمول — كان الخلفاء السابقون يقصدون « مسجدَ الجامع » ليذيعوا على الناس ما يريدون إذاعته — إنى أحرص على « ديانة القيِّمة » ، لأسعد .

والأصل : الصلاة الأولى ، أو : صلاة الساعة الأولى — المسجد الجامع ، أو : مسجد الوقت الجامع — الديانة القيمة ، أو : ديانة الملة القيمة .

(٢) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة منعوتًا للمضاف . فصار بعدها هو : المضاف إليه . (أى : إضافة النعت إلى منعوته) كقوله تعالى :

---

(١) يريدون بذلك : أن راكبها لو سلم من الغرق لم يسلم من الفَرَق . أى : من الخوف .

(٢) فى ص ٦ .

(٣) إذ المراد — عند أصحاب هذا الرأى — : جعل الليل نفسه . بظلامه وانقطاع الحركة والعمل فيه ، وبخصائصه الأخرى — هو السكن ، لا أن السكن واقع فيه . (وسبقت إشارة للآية فى ص ٣٥) .

(٤) وبعض صوره لا يختلف فيه معنى المتضايفين ، مع أن الأصل فى الإضافة بنوعيها ، ولا سيما المحضة — كما سبق فى رقم ٤ من ص ٧ — أن يختلف فيها معنى المتضايفين ، ومدلولهما . ويدور الجدل فى الأنواع التى سنذكرها — وهى التى أشرنا إليها إشارة عابرة فى تلك الصفحة وسنفصلها هنا ، وبعد الفراغ من تفصيلها نعرض للجدل وموضوعه ، ونبدى الرأى فيه ، وفى كل ما تناوله .

(٥) فى الأمثلة السالفة حذف المضاف إليه المنعوت ، وأقيم النعت مقامه ، فصار مضافاً إليه .

... ...

« إن هذا لَهُوَ حَقُّ اليقين » . وقوله تعالى : « وإنه لحقُّ اليقينِ » والأصل فى الآيتين : اليقينُ الحقُّ ، فتقدمَت الصفة على الموصوف ، وصارت مضافًا ، وصار الموصوف مضافًا إليه مجرورًا . ومثله ما جاء فى خطبة قائد بين جنوده : « إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحس منكم صادق الجهادِ ، وعظيم البلاء ، وملأتم قلبه فزعًا ، وضربتموه كما تُضربُ عَوادِ ى الوحوشِ ، وطردتموه كما تُطرَد غرائب الإبلِ ، وتركتم جنوده بين صريع وأسير ... » أى : الجهاد الصادق — البلاء العظيم — الوحوش العوادى — الإبل الغرائب — . . .

(٣) إضافة المسمى إلى الاسم ؛ نحو : شهر رجب[١] معظم فى الجاهلية والإسلام — شجر التفاح كثير فى الشام . وهذه هى إضافة : « البيان » أو : « الإضافة البيانية » التى يقصد منها إيضاح الأول وبيانه بالثانى[٢]. وهى كثيرة فى استعمالنا ؛ كإضافة الأيام والعلوم إلى أسمائها ؛ مثل: يوم الخميس — يوم الجمعة . . . علم الحساب ، علم الهندسة . . . ولها أمثلة أخرى وردت فى المطولات ، منها قولهم : لقيته ذاتَ مرة ، أو ذاتَ ليلة — مررت به ذاتَ يوم — دارُه ذاتَ اليمينِ ، أو : ذاتَ الشمالِ — مشينا ذا صباح[٣] . . .

---

(١) جاء فى التصريح — ح ٢ باب التوكيد عند الشاهد : « يا ليت عدة حول كله رجب . . . . » مانصه: (قال الدنوشرى : هل « رجب » منصرف ، وكذلك « صفر » أو لا ؟ قال سعد الدين فى حاشيته على الكشاف : إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فمنصرفان . قال ناصر الدين اللقانى : وكأن وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر ، كما قالوا فى « سحر » إنه معدول عن السحر فيما أريد به «سحر» بعينيه؛ ففيهما العلمية والعدل . وقد يقال: إن المانع هو العلمية والتأنيث باعتبار المدة .) اه وستجىء إشارة لهذا فى باب الممنوع من الصرف ح ٤ ص ١٩٦ م ١٤٧ .

(٢) فرق بعض النحاة بين الاضافه التى « للبيان » ، والاضافه البيانية ، بأن التى للبيان يكون بين جزأيها عموم وخصوص مطلق ، وأن « البيانية » يكون بين جزأيها عموم وخصوص من وجه . وهذا الخلاف شكلى ؛ لا أثر له ؛ لأنه محصور فى المراد من اصطلاح معين عند كل فريق . هذا وقد سبق (فى ج ١ ص ١٠ م ٢) معنى العموم والخصوص المطلق والوجهى .

(٣) « ذا » و « ذات» من الظروف غير المتصرفة بشرط إضافتهما للزمان ، دون غيره؛ فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية إلا على لغة ضعيفة رفضها جمهور النحاة . ومن الأمثلة التالية ما يساير هذه اللغة كما أن «ذات » قد تضاف إلى كلمة: « اليمين »» أو «الشمال» وهما من الظروف المكانية ، فتصير ظرفاً مكانياً متصرفاً ومنصرفاً .

... ...

ومن المفيد المهم أن ننقل هنا ما دوّنه شارح المفصل (جـ ٣ ص ١٢) خاصاً بهذا . قال ما نصه (مع حذف بعض الأمثلة) :

« اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة فى البيان ؛ لأن الجمع بينهما آكَدُ (أقْوَى) من إفراد أحدهما بالذكر . وفى ذلك دليل من جهة النحو على أن الاسم عندهم غير المسمى ؛ إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه ، وكان من إضافة الشيء إلى نفسه . فالاسم هو اللفظ المعلّق على الحقيقة ؛ عيناً كانت تلك الحقيقة ، أو معنى ؛ تمييزاً لها باللقب ممن يشاركها فى النوع ، والمسمى تلك الحقيقة ؛ وهى ذات ذلك اللقب ، أى : صاحبته[1] . فمن ذلك قولهم : « لقيته ذات مرة » وا راد : الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو : مرة . ومثله : (ذات ليلة — ومررت به ذات يوم — وداره ذات الشمال — وسرنا ذا صباح » كل هذا معناه وتقديره : داره شمالا ، وسرنا صباحاً ، بالطريق التى ذكرناها . إلا أن فى قولنا : ذا صباح ، وذات مرة — تفخيماً للأمر ، ومن ذلك قول الشاعر :

عزمت على إقامةِ ذى صباحٍ لأمرٍ مَّا يُسَوَّدُ من يَسُودُ

المراد : على إقامة صاحب هذا الاسم ، وصاحبه هو : صباح ؛ فكأنه قال : على إقامة : صباح . . .

ومثله قول الكميت :

إليكم ذَوِى آلِ النبيِّ تطلعتْ نوازعُ من قلبى ظِماءٌ وألْبُبُ[2]

فالمراد : يا آل النبي ، أى : يا أصحاب هذا الاسم الذى هو آل النبى ، ولو قال : يا آل النبيّ لم يكن فيه ما فى قوله : يا ذوى آل النبى من المدح والتعظيم . وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة ؛ لأنه لما قال يا ذوى آل النبى — جعلهم أصحاب هذا الاسم ؛ وهو : آل النبي . ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً معظماً لا محالة . . .

---

(١) بمعنى أنها الذات المختصة به ، المرادة منه .

(٢) الألبب ، جمع لُبّ ، والقياس : ألُبّ بالإدغام الذى منع منه ضرورة الشعر) .

... ...

ومثله قول الأعشى :

فكذَّبوها بما قالت : فصبَّحهم ذوآل حَسَّان يُزْجِى الموت والشِّرَعا[1]

أي : صبحهم الجيش الذى يقال له : آل حسان .

ومثله قول الآخر :

إذا ماكنتُ مِثْلَ ذَوَىْ عَدِىٍّ ودينارٍ ، فقامَ علَىَّ ناعِى

أي : مثل كل واحد من الرجلين المسميين « عديًّا » و «دينارًا » . . . و . . . وحكى عن العرب : هذا ذو زيد . ومعناه : هذا صاحب هذا الاسم ، وقد كثر ذلك عندهم . وربما لَطُف هذا المعنى على قوم (أى : دقّ ، وخَفِى عليهم) ؛ فحملوه على زيادة . « ذى » ، و « ذات» . والصواب ما ذكرناه) ا ه

وهذا كلام جليل فى إيضاح تلك الأساليب التى أضيف فيها المسمى إلى الاسم .

ومن أمثلتها أيضًا : « اذهب بذى تسلم — اذهبا بذى تسلمان — اذهبوا بذى تسلمون . . . » . أى : اذهب بسلامتك التى تلازمك ولا تفارقك اذهبا بسلامتكما — اذهبوا بسلامتكم . . .[2]

(٤) إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة كقول الشاعر :

علَا زَيدُنَا يومَ النَّقَا رأسَ زيدِكُمْ بأبيضَ ، ماضِى الشَّفرَتين يمَانِى

أى : علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيد صاحبِكم ؛ فحذف الصفتين ، وجعل الموصوف خلفًا عنهما فى الإضافة . ويرىً بعض النحاة أن البيت ونحوه هو من إضافة الشيء إلى مُلابسه[3] بعد تنكير العلم وإضافته إضافة محضة من

---

(١) (يزجى = يسوق . الشرع : كعنب ، جمع شرع ؛ بكسر فسكون — وهو — الثأر والوِتْر) .

(٢) وسيجىء الإيضاح الأوفى لهذا فى المكان المناسب، ص ٨٤ .

وكذلك سبقت الإشارة لكلمة : « ذا » و « ذات » وما يتصل بهما لمناسبة فى باب الظرف ج ٢ ص ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢١٩ م ٧٩ ولمناسبة أخرى فى ج ١ بابى الأسماء الستة ، والموصول . وفى باب الموصول الكلام على جمع « ذو » وإفرادها .

(٣) أى : ما له به نوع اتصال لأدنى ملابسة . وقد سبق بيان هذا : فى « ب » من ص ٢٠.

... ...

غير حاجة لتأويل بما ذكر[١]. والرأيان صحيحان .

(٥) إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء الزمان المبهمة (أى : التى لاتُحدَّد ببدء وانتهاء معروفين ؛ مثل كلمة : حين — وقت... — زمن — أيام . . . ونحوها مما سبق الكلام عليه فى الجزء الثانى باب الظروف) نحو : إذا اشتدت وَقدة الصيف أسرع الناس إلى سواحل البحار ؛ ليقيموا بها ما وسعهم الأمر ، وحينئذ ينعمون بجو معتدل ، وهواء رطب منعش . . . أى : حين إذ يقيمون . . . ينعمون ؛ فحذفت الجملة المضارعية الأولى ؛ وهى المضاف إليه ، وعُوِّض عنها التنوين .

فالمؤكَّد هو : « الحين » وهو زمن مبهم . والمؤكِّد هو : « إذْ » الظرفية المضافة إلى الجملة المضارعية المحذوفة . والمراد من لفظ : « الحين » المبهم هو المراد من لفظ : « إذ » المخصصة بالجملة التى أضيفت إليها ، فالظرف الزمنى الثانى مؤكِّد للأول ؛ لاتفاق معناهما ، والمراد منهما ، مع مجيئه بعده[٢] . . .

ويرى بعض النحاة — بحق — أن مثل هذا يُعَدّ من إضافة العام إلى الخاص ، لا المؤكَّد إلى المؤكِّد ، لتخصيص الظرف الثانى — كما قلنا — بالجملة التى أعربت مضافًا إليه ، وهى الجملة المضارعية التى حذفت وقام مقامها التنوين عوضًا عنها . . .

ومن النادر أن تكون إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد فى غير أسماء الزمان المبهمة ؛ كقول الشاعر :

فقلتُ انْجُوَا عنها نَجَا الجلدِ ، إنَّهُ سيُرضيكما منها سَنَامٌ وغارِبُهْ[٣]

---

(١) إيضاح هذا فى باب العلم ج ١ ص ٢٠٧ م ٢٢ .

(٢) ومن الأمثلة أيضاً البيت الآتى فى صفحة ٤٨ وهو :

أَنجبَ أَيام — والداه به إذ نَجَلاه ؛ فَنِعْمَ ما نَجَلا

وشرح البيت وموضع الشاهد فيه موضح هناك . . .

(٣) قاله أعرابى نزل عنده ضيفان ، فذبح لهما ناقة . فقالا : إنها مهزولة . فقال لهما البيت... ومعنى : انجو : اسلخا . . . يقال نجوت الجلد بمعنى : سلخته و « السنام » : الجزء المنحنى المرتفع فى ظهر البعير، وهو مقر الدهن ، و « الغارب » أعلى ظهره بين السنام والعنق .

... ...

يريد : اسلُخا عن الناقة نَجَا الجلد ، والنجا – بالقصر – هو : الجلد

(٦) إضافة الاسم المُلْغَى[١] إلى الاسم المعتبَر[٢] ؛ كقوله تعالى : « مَثَلُ الجنَّة التى وُعِد المتقون . فيها أنهار . . . » ، ومثل : مررت بكم فألقيت اسم السَّلامِ عليكم . والأصل : الجنة التى وعد المتقون . . . – ألقيت السلام عليكم . . .

(٧) إضافة الاسم المعتَبَر إلى الاسم الملْغَى كقول الشاعر :

أقام ببَغدادِ العراقِ وشوقُه لأهلِ دِمَشقِ الشام شوقٌ مُبَرِّحُ[٣]

(٨) ومن الإضافة غير المحضة قولهم : لاَ أبا لفلان ، لوجود الفاصل بين المتضايفين . وقد سبق[٤] – فى مناسبة أخرى الكلام على هذا الأسلوب من ناحية الإضافة .

(٩) ومن الإضافة غير المحضة إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه – مسايرة لبعض اللغات الجائزة فيه – نحو : قامت الطائرة من « أفغانِ ستانٍ » فوصلت إلى « بُورسعيد » فى ليلة .

وإنما كانت الإضافة لفظية لأن كلا من الجزأين يكمل الآخر كما يكمل الحرْف الواحد فى الكلمة الواحدة نظائره فيها ، كالخاء ، أو الشين ، أو الباء ... فى كلمة : « خشب » – مثلا – .

وفائدة هذه الإضافة التخفيف الناشىء من التركيب مع التنبيه إلى شدة الامتزاج[٥] .

* * *

إلى هنا انتهت تلك الإضافات الملحقة « بغير المحضة » ونعود إلى ما أشرنا إليه[٦] من الجدل الدائر حولها . ويتركز فيما يأتى :

---

(١) الزائد الذى يمكن حذفه فلا يتأثر المعنى الأصلى بحذفه .

(٢) الأصل الذى لا يمكن حذفه إلا بفساد المعنى .

(٣) وهذه الزيادة على اعتبار ألا توجد بلدة اسمها : « بغداد » : ولا أخرى اسمها « دمشق » ، غير هاتين .

(٤) فى ج ١ ص ٧٥ م ٨ عند الكلام على الأسماء الستة وفى ج ١ ص ٥٢٨ م ٥٦ باب «لا» .

(٥) كما سيجىء فى ج ٤ باب الممنوع من الصرف – ص ١٧٦ –

(٦) فى رقم ٤ من هامش ص ٣٧ .

... ...

أمحضة هي أم غير محضة ؟ أهي نوع ثالث مستقل بنفسه ولكن إضافته « شبيهة بالمحضة » ؛ ويجب أن يسمى بهذا الاسم ؟

ثم لهذا النوع — عندهم — اعتباران ؛ أحدهما الاتصال ؛ لأن المضاف غير مفصول من المضاف إليه بالضمير الذى يلاحَظ ويُنوى فى الإضافة غير المحضة ، كما سلف بيانه . والآخر : الانفصال ، لأن المعنى لا يصح إلا بتأول وتكلف يخرجان الإضافة عن ظاهرها[1] فأيهما الصحيح ؟ . وبعد كل ما سبق أقياسية هى أم سماعية ؟ .

لكل رأى أدلته التى يقويها أصحابه بتأويل الأسلوب تأويلا يبعده عن ظاهره ، وبتخريجه إلى حيث يريدون من إثبات رأيهم ودعمه .

والأمر لا يحتاج إلى هذا العناء الجدلىّ الذى له أسبابه التاريخية التى لا تعنينا اليوم ؛ فحسبنا أن نترك التأويل والتخريج ، ونُعَوِّل على ظاهر الأسلوب الإضافى تعويلا لا يعارض المراد منه — فنجد الإضافات المتعددة قد انحصرت فى قسمين :

أولهما : يكون فيه المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ، مع اختلاف لفظهما . أى : أن اللفظين مختلفان ، ولكن مدلولهما متحد . كإضافة المسمَّى إلى الاسم فى مثل : شهر رمضان — شجر البرتقال — علم الهندسة . . .

ومثل هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا ، لأن المضاف من حيث المعنى هو نفس المضاف إليه ، أو بمنزلته ؛ والشىء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه ، أو بما هو بمنزلة نفسه ؛ فلا يمكن أن تكون الإضافة فى هذا القسم « محضة » إذ « المحضة » لا بد أن تفيد المضاف تعريفًا أو تخصيصًا إذا كان غير متوغل فى الإبهام وأن تتضمن معنى حرف من أحرف الجر الثلاثة المعروفة ، والإفادة والتضمين يقتضيان أن يكون معنى المضاف غير معنى المضاف إليه .

ثانيهما : يكون فيه أحد الاسمين المتضايفين أصليًّا والآخر زائدًا (يمكن الاستغناء عنه من غير أن يتأثر المعنى بحذفه) نحو : مررت بكم فألقيت اسم

---

(١) راجع الهمع والصبان .

... ...

السلام عليكم . . . فكلمة : « اسم » زائدة ؛ لا فائدة منها ، وإذا كانت كذلك فكيف تكون إضافتها محضة ؟

إن الإضافة المحضة تؤثر فى الأساليب تأثيرًا معنويًّا ؛ لا غنى عنه — كما قلنا — فحيث يمكن الاستغناء عن أحد طرفى الإضافة لا تكون الإضافة محضة .

أما قياسية تلك الإضافات الملحقة بغير المحضة ، أو عدم قياسيتها فكثرة النحاة تقصرها على المسموع ، ولا تبيح فيها القياس . إلا الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع ؛ بشرط اختلاف لفظى المضاف والمضاف إليه ؛ بحجة أن الوارد من تلك الإضافات كثير يكفى للقياس عليه ، وأن الحاجة قد تدعو لاستخدام القياس للانتفاع بفائدة تلك الإضافات المتعددة ؛ فإنها لا تخلو من فائدة معنوية ، برغم أن هذه الفائدة المعنوية تختلف — نوعًا ومقدارًا — عن الفائدة المعنوية التى للإضافة المحضة .

ورأى الكوفيين سديد مفيد . وفى الأخذ به — هنا — تيسير محمود تتطلبه حياة الناس اليوم كما طلبته قديمًا. لكن من المستحسن — وبخاصة القسم الثانى — أن نأخذ به فى أضيق الحدود ؛ حيث تشتد إليه حاجة، وتقوم قرينة على بيان المراد منه ، بغير أن يشوبه لبس أو غموض .

وقد صرح بعض كبار النحاة باستحسان الرأى الكوفى ؛ ففى شرح شواهد العينى للبيت المرقوم (٤٤٨) وهو الذى سبق فى الإضافة الخامسة (ص ٤١) وصدره : (فقلت : انجوَا عنها نَجَا الجلد إنه . . .) ما نصه :

(الشاهد فى : « نجا الجلد » حيث أضاف المؤكَّد إلى المؤكِّد ؛ لأن « النجا » — بالقصر — هو الجلد. والأحسن ما قاله الفراء: أن العرب تضيف الشىء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى ... « حق اليقين »...) اه .

وقال الأشمونى عند الكلام على بيت ابن مالك[1] :

وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ   مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

---

(١) ستجىء له إشارة أخرى فى هامش ص ٥٧ .

... ...

ما نصّه : (لا يضاف اسم لما اتحد به معنى ؛ كالمرادف مع مرادفه ، والموصوف مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره فى المعنى ؛ فلا يقال ، قمحُ بُرٍّ ، ولا رجلُ فاضلٍ ، ولا فاضلُ رجلٍ . وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فمما أوهم إضافة الشىء إلى مرادفه قولهم : "جاءنى سعيدُ كُرْزٍ" . وتأويله : أن يراد بالأول المسمى ، وبالثانى الاسم ؛ أى : جاءنى مسمى هذا الاسم . ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : "حبةُ الحمقاء" ، "وصلاةُ الأولى" ، "ومسجدُ الجامع" ، وتأويله أن يقدر موصوف ؛ أى : حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع . ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرْد قطيفة (بمعنى قطيفة مجرودة) وسَحْق عمامة (بمعنى : عمامة بالية) ، وتأويله : أن يقدر موصوف أيضًا ، وإضافة الصفة إلى جنسها ؛ أى : شىء جَرد من جنس القطيفة ، وشىء سَحْق من جنس العمامة) . ثم قال ما نصه :

"(أجاز الفراء إضافة الشىء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين . ووافقه ابن الطراوة ، وغيره ، ونقله فى «النهاية» عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك ما ورد فى الآيات القرآنية من نحو : " ولَدارُ الآخرةِ " ـ "حَقُّ اليقين" ـ "حَبلُ الوريدِ" « جنات وحبَّ الحصيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته)" اهـ .

ويقول الرضى فى شرح الكافية[١] ـ بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم وعرض أمثلة مما سبق ـ ما نصه : « والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفْعه» .

وقد أطلنا الكلام فى أمر الإضافات السالفة لنفصل فى أمرها بحكم قاطع يوقف الجدل الذى امتد حتى وصل إلينا عنيفـًا ، واستخدمه بعض الباحثين فى إصدار أحكام بالفساد والخطأ على بعض الإضافات الشائعة اليوم ، مثل : استرحنا من عناء التعب ، ونعِمْنا برغد الرخاء . . .

---

(١) جـ ١ ص ٢٨٨ .

السابع — عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه: باسم ظاهر أو بضمير[١] بارز — أو بغيرهما — ؛ لأن المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين ، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل . غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل فى السعة[٢] — فإباحتها فى الشعر أقوى —. ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة[٣].

ا — فأمَّا مواضع الفصل فى السَّعة فمنها : أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه هو فاعله فى الأصل قبل الإضافة ، والفاصل بينهما إما مفعول به ؛ للمصدر[٤]؛ كقول الشاعر :

عَتَوْا إذ أَجبناهُم إلى السِّلمِ رأفةً فسُقْناهُمُ سَوقَ البُغاثَ ـ الأَجادِلِ[٥]

يريد : سوقَ الأجادلِ البغاثَ ، فوقَع الفصل بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب ؛ وإما ظرف للمصدر ؛ كقولهم : تركُ يومًا نفسِك وهواها ، سَعْىٌ لها فى رداها . فقد فصل الظرف : (يومًا) بين المصدر وفاعله ؛ وهما : تَرْكُ نفسك . . .

ومن تلك المواضع : أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال ، والمضاف إليه هو مفعوله ، والفاصل بينهما ؛ إما : مفعوله الثانى ، وإما الظرف ،

(١) أما المستتر فقد يفصل فى غير المحضة — كما عرفنا —

(٢) أى فى النثر : حيث يجد الناثر من فسحة القول ، وحرية التعبير ، على التصرف — ما لا يجده الشاعر ، المقيد بقيود الشعر ، وضوابطه ؛ من وزن ، وقافية ، وخصائص شعرية ترهقه ، وتضيق بها حريته فى التعبير ، ولهذا منحوه أنواعاً من التيسير لم يمنحوها الناثر ، وأباحوا أن يقع فى الشعر بعض أمور معينة لا تباح فى النثر ؛ تخفيفاً على الشاعر ، ونزولا على حكم الضرورة . وسموا تلك الأمور المحددة : « الضرورات الشعرية » . (٣) أى : الضرورة الشعرية .

(٤) بشرط أن يكون المفعول غير جملة ؛ فلا يجوز : سرنى قولُ : الدينُ حقٌّ — الملحدِ أى : قول الملحد : الدين حق .

(٥) معنى البيت : إن الأعداء عتوا ، (أى : أفسدوا) بعد أن رحمناهم ، وأجبناهم إلى السلم رأفة بهم . فلم نجد بدا أن نطاردهم ونسوقهم أمامنا كما تسوق الأجادل البغاث . (الأجادل : جمع أجْدَل ، ويسمى : الصقر : وهو من جوارح الطيور القوية التى تحسن اصطياد الطيور . والبغاث : طائر ضعيف ، يصاد ، ولا يصطاد ، ولا ينتفع صائده بشىء منه) .

وإما الجار والمجرور المتعلقان بهذا المضاف ، فمثال الفصل بالمفعول الثانى قول الشاعر :

ما زالَ يُوقِنُ من يَؤُمُّك بالغِنَى وسواك مانعُ ـ فَضلَهُ ـ المحتاجِ

أى : مانعُ المحتاجِ فضلَه . والأصل قبل الإضافة مانعٌ المحتاجَ فضلَه ؛ فاسم الفاعل هنا ناصب مفعولين ، ثم أضيف إلى أولهما ، وبقى الثانى منصوبًا ، ولكنه تقدم وفصَل بين المتضايفين . ومثال الظرف قول الشاعر :

وداعٍ إلى الهَيْجَا وليس كِفَاءَهَا كجالبِ ـ يَوْماً ـ حَتْفِهِ بِسلاحِهِ

والأصل : كجالبِ حَتْفِهِ يومًا . ومثال الجار والمجرور المتعلقان به قوله عليه السلام : هل أنتم تاركو ـ لى ـ صاحبى . والأصل : تاركو صاحبى لى . ومن تلك المواضع أيضًا : الفصل بالقسم ، أو : بإمَّا ، أو بالجملة الشرطية سواء أكان المضاف شبه فعل[1] أم غيره ، فمثال القسم : شرُّ ـ والله ـ البلادِ بلادٌ لا عدل فيها ولا أمن . ومثال « إما » قول الشاعر :

هُمَا خُطَّتَا[2] ـ إِمَّا إِسَارٍ[3] ومِنَّةٍ[4] وإِمَّا دَمٍ. والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

أى : هما خُطَّتَا إسَارٍ . . . وقد حذفت نون المثنى المضاف وفصلت بينه وبين المضاف إليه كلمة : « إما » . ومثال الشرط ما نقل من نحو : هذا غلامُ ـ إن شاء الله ـ أخيك » والأصل : هذا غلام أخيك إن شاء الله .

ومن تلك المواضع أيضًا : « ما » الزائدة حين يكون المضاف منادى وحرف النداء هو : « يا » ؛ كقول الشاعر :

ياشاةَ ـ مَا ـ قَنَصٍ لمن حَلَّت له حَرُمَتْ علىَّ وليتها لم تَحْرُمِ

ومنها : الفصل بالتوكيد اللفظىّ بينهما بشرط أن يكون المضاف منادى .

---

(١) المراد به هنا : نوعان ـ فقط ـ من الأسماء التى تشبه الفعل فى معناه وعمله ، هما : المصدر ، واسم الفاعل للحال أو الاستقبال .

(٢) أصل الكلام : خطتان ؛ تثنية خطة ، بمعنى : حالة وطريقة .

(٣) أى : أسر ، وهو : وقوع المحارب مغلوباً فى يد عدوه المنتصر .

(٤) امتنان بإطلاق السراح ، ومنح الحرية .

قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظي، من غير أن يضاف اللفظ الذي جاء للتوكيد، نحو: يا صلاحَ — صلاحَ — الدينِ الأيوبيّ، ما أطيبَ سيرتَك، على اعتبار أن كلمة: «صلاح»، الأولى منادى، منصوب، مضاف، وكلمة: «الدين» مضاف إليه، وكلمة: «صلاح» الثانية هي التوكيد اللفظي للأولى، وقد فصلت بين المتضايفين[١].

ب — وأما مواضع الفصل المباح في الضرورة فمنها: وقوع المضاف اسما — مُشْبهاً الفعل في العمل، رافعاً بعده فاعله الذي يفصل بينه وبين المضاف إليه؛ كقول الشاعر:

نَرَى أَسْهُماً لِلْمَوْتِ تُصْمِي[٢] ولا تُنْمِي[٣]

ولا نَرْعَوِي[٤] عَنْ نَقْضٍ — أَهْوَاؤُنَا العَزْمِ

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة: «أهوؤُانا» وهي فاعل المصدر المضاف. والأصل: عن نقضِ العزمِ أهواؤُنا. أي: عن أن تنقض أهواؤُنا العزمَ.

ومنها: أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًّا من المضاف، (أي: أن يكون الفاصل معمولا لعامل آخر غير هذا المضاف)؛ كالفصل بالفاعل الأجنبي في قول الشاعر:

أَنْجَبَ[٥] أَيَّامَ — والِدَاهُ بِهِ — إذْ نَجَلَاهُ[٦]؛ فَنِعْمَ ما نَجَلَا

---

(١) وكان حقها أن تنون ولكن حذف تنوينها بقصد المشاكلة بين الاسمين. ولهذا المثال، وأشباهه — طرق مختلفة في ضبطه وإعرابه. وبيانها في موضعها الأنسب من باب المنادى حـ ٤ ص ٤٠ و ٤١ م ١٣٠.

(٢) تصيب فتقتل الصيد، والصائد يراه.

(٣) أنمى الصياد الصيد، رماه فأصابه، فذهب الصيد بعيداً عنه ومات. فمعنى لا تنمي، لا تخطىء الإصابة القاتلة.

(٤) لا ذرعوى: لا نرجع عن الغي، ولا نرتدع.

(٥) أنجب الرجل: ولد له ولد نجيب. وقد أشرنا لهذا في البيت في رقم ١ من هامش ٤١

(٦) ولداه، ورزقا به.

والأصل: أنجب والداه به أيام إذ[١] نجلاه . . . فقد فصل الفاعل[٢] وهو (والداه) بين المضاف : — أيام — وبين المضاف إليه وهو : « إذ نجلاه » . والفاصل هنا ليس معمولا للمضاف .

وكالفصل بالمفعول الأجنبي فى قول الشاعر يصف فتاة :

تَسْقِي امْتِياحاً[٣] نَدَى — المِسْواكَ — رِيقَتِها
كَما تَضَمَّنَ مَاءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ[٤]

يريد : أنها تسقى المسواك ندى ريقتها ، امتياحاً . فقد توسط المفعول به الأجنبى ؛ (وهو : المسواك) بين المضاف والمضاف إليه ، وفصل بينهما ، مع أنه معمول للفعل : « تسقى » وليس معمولا للمضاف .

وكالفصل بالظرف الأجنبى فى قول الشاعر يصف رسوم الدار بأنها :

كَمَا خُطَّ[٥] الكِتابُ بِكَفِّ — يَوْماً — يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ[٦] أَو يَزِيلُ[٧]

والأصل : بكفِّ يهوديٍّ يوماً . فوقع الظرف الأجنبى فاصلا بين المضاف وهو : « كف » ، والمضاف إليه ؛ وهو : « يهودى » .

وكالفصل بنعت المضاف ؛ مثل :

وَلَئِنْ حَلَفْتُ علَى يديْكَ لأَحْلِفَنْ بيمِين أَصدقَ من يمينِكَ — مُقْسِمِ —

---

(١) « أيام » ، مضاف ، و « إذ » مضاف إليه ، من إضافة العام للخاص ، أو المؤكد للمؤكِّد . وقد سبق الكلام عليها مع الإشارة لهذا البيت فى النوع الخامس فى هامش ٤١ . و « إذ » مضاف ، والجملة بعدها مضاف إليه .

(٢) الفاصل فى البيت هو الفاعل والجار والمجرور ، فيؤخذ من هذا البيت الذى استشهد به النحاة على الفصل بالفاعل جواز الفصل بالفاعل ، أو به ومعه الجار والمجرور .

(٣) الامتياح : استخدام السواك لتنظيف الأسنان ، ويعرب هنا : حالا مؤولة ، أى : ممتاحة . وهذا الإعراب أحسن من غيره .

(٤) الحجارة المتراصة المتلاصق بعضها إلى بعض . والماء المتراكم فوقها ، أو النافذ منها يكون أنقى وأصفى من غيره ، المفرد : رَصَفَة .

(٥) كُتب .

(٦) أى : يقرب الكلمات والحروف بعضها من بعض .

(٧) يزيل (بفتح الياء) يباعد ويفرق .

أى : بيمين مُقْسِمٍ ، أصدقَ من يمينك .

وكالفصل بالنداء فى قول الشاعر :

وِفاقُ(١) – كَعْبُ(٢) – بُجيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ

تعجيل تَهْلُكَةٍ(٣) ، والْخُلْدِفى سَقَرا(٤)

* * *

تلك أشهر مواضع : « الفصل » – بنوعيه – بين المضاف والمضاف إليه لما رآها كثرة النحاة .

لكن فريقًا من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل إلا فى الضرورات الشعرية . والأخذ برأيهم أفضل – إذا لم يكن منه بدّ ؛ – حرصًا على وضوح المعانى ، وجريًا على مراعاة النسق الأصيل فى تركيب الأساليب . فمما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايفين لا يخلو من إسدال ستار مّا على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكرى يقصُر أو يطول ، وأن الأسلوب المشتمل على « الفصل » غريب على اللسان والآذان ولا سيما اليوم .

سواء أخذنا بهذا الرأى أم بذاك – وكلاهما جائز – فلا مناص لمن يبيح الفصل أن يبيحه حين تقوم القرينة عليه ، ويتضح المعنى معه ، فى غير إبهام ولا غموض (٥).

---

(١) موافقة . (٢) يا كعب . (٣) هلاك . (٤) جهنم ، وأصل القصة . أن « كعبا » و « بجيرا » أخوان ، أبوهما : « زهير بن أبى سلمى » الشاعر الجاهلى المشهور . وقد أسلم « بجير » قبل أخيه ، فأراد أن يسلم أخوه ، فقال شعراً يحبب إليه الإسلام ، ويحذره سوء العاقبة إن خالف ، ومنه هذا البيت . ومعناه : موافقة بجير – يا كعب – تنقذك من الهلاك ، ومن الخلود فى سقر .

(٥) وفى الفصل ومواضعه يقول ابن مالك فى آخر باب الإضافة أبياته التالية . المختصرة الملتوية (وقدمناها من موضعها فى ص ١٤٤ لتساير الترتيب المعنوى الأنسب للمسائل المترابطة التى يتمم بعضها بعضاً ، على أنا وضعنا على يسار كل بيت رقمه الذى يدل على ترتيبه فى الباب ؛ كما رتبه الناظم) .

فَصْلَ مُضَافٍ ، شِبْهِ فِعْلٍ مَانَصَبْ مَفْعُولاً ،أَوْ :ظَرْفاً–أَجِزْ.وَلَمْ يُعَبْ –٣٤

فَصْلُ يَمِينٍ . وَٱضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ : بِنَعْتٍ ،أَو : نِدَا–٣٥=

... ...

زيادة وتفصيل :

من مواضع الفصل للضرورة : الفصل بين المتضايفين بالفعل الزائد (أى : الذى يمكن حذفه مع فاعله[1] بغير أن يفسد المعنى. ومنه قول العربى يسأل عن أهله :

بأىِّ — تراهمُ — الأرضين حلُّوا ؟ أبالدَّبَران ، أم عسَفوا الكفَارا ؟

يريد بأى الأرضين ؟ فجملة « تراهم »[2] زائدة فاصلة بين المتضايفين . ثم يسأل : أحلوا المكان الذى يسمى : الدبران — بفتح الباء — أم قصدوا المكان الآخر المسمى : الكفَار ؟

وأيضًا الفصل بالمفعول لأجله ؛ كقول الشاعر :

أشَمُّ كأنّه رَجُلٌ عبوسٌ معاودُ — جرْأةً — وقتِ الهوادى

والأصل : معَاودُ وقتِ الهوادى ؛ جرأةً . أى : يعاود الحرب وقتَ ظهور أعناق الخيل ، لجرأته فى الحرب .

وكذلك بلام الجر الزائدة بين المضاف المنادى والمضاف إليه[3] كقول الشاعر : * يا بؤسَ للحربِ ضرارِ الأقوامِ *

= التقدير : أجز فصل ما نصبه المضاف الذى يشبه الفعل ، إذا كان ذلك المنصوب مفعولا ، أو ظرفاً فكلمة : « فصل » مفعول للفعل : « أجز » . و « فصل » مضاف ، وكلمة : « مضاف ، » التى بعدها هى المضاف إليه . « شبه » نعت لكلمة : مضاف . « فعل » مضاف إليه مجرور . « ما » اسم= موصول مبنى على السكون فى محل رفع فاعل للمصدر : « فصل » « نصب » جملة فعلية ، لا محل لها ، صلة الموصول . والمفعول ضمير محذوف والتقدير : نصبه . و « مفعولا » ، حال من الضمير المحذوف و « أو » حرف عطف . « ظرفاً » معطوف على « مفعولا » . ثم يقول : واضطراراً وجد الفصل بأجنبى . والمعنى : يجوز الفصل بين المضاف المشبه للفعل ، والمضاف إليه بشىء نصبه ذلك المضاف ، لكن بشرط أن يكون هذا الفاصل المنصوب مفعولا به ، أو ظرفاً . وقد أوضحنا هذه القاعدة بالشرح والتمثيل ، و بالتفصيل المناسب .

ثم بين بعد ذلك أن الفصل بين المتضايفين جائز باليمين . أما فى حالة الضرورة فقد وجد الفصل بالأجنبى (وهو الذى ليس معمولا للمضاف) أو بالنعت ، أو بالندا . هذا والنعت والنداء يدخلان فى الفصل بالأجنبى ؛ ولكنه خصهما بالذكر مبالغة فى إيضاحهما ، ثم إن تخصيص هذه المسائل بحالة الضرورة يدل على أن ما سرده قبلها يكون فى السعة .

(١) إن كان له فاعل ، لأن كثيراً من الأفعال الزائدة لا فاعل له ، و إذا حذف مع فاعله كان المحذوف جملة . (٢) ليس من اللازم ما يقولونه من أنها زائدة هنا .

(٣) سبقت إشارة لهذا عند الكلام على لام الجر ج ٢ ص م ٩٠ .

الثامن — استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير ، وانتقال هذا الوجوب من الثانى للأول . فإذا كان المضاف إليه لفظًا من الألفاظ التى يجب تصديرها فى جملتها — كألفاظ الاستفهام. . . و . . . . — فإنه يفقد التصدير حين يصير مضافًا إليه ، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذى ليس من ألفاظ الصدارة، ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى مثل : كتابُ مَنْ معك ؟ والخبر فى مثل : صباحَ أىِّ يومٍ السفرُ ؟ والمفعول به فى مثل: دعوةَ أيِّهم تُجيب ؟والجار والمجرور فى مثل : مِنْ بلادِ أىِّ الأنصار أقبلت ؟ وهكذا . . . وأصل الكلام : مَنْ معك كتابهُ ؟ — السَّفر صباحَ أى يوم ؟ — أجبت دعوة أيِّهم ؟ — أقبلت من بلاد أىِّ الأنصار ؟ فى الأمثلة السابقة تَقَدم وجوبًا كل من المبتدأ ، والخبر ، والمفعول به ، والجار مع مجروره . . . و . . . . مع أن كل واحد من هذه الألفاظ ليس من الألفاظ الواجبة التصدير لذاتها ؛ولكنه استفاد التصدير الواجب من المضاف إليه ، وسلبَه هذا الحق؛إذ المضاف إليه هنا أداة استفهام ، وأدوات الاستفهام واجبة التصدير بنفسها قبل أن تصير : « مضافًا إليه » فحين صارت مضافًا إليه فقدتْ هذا التصدير الواجب، وانتقل منها إلى المضاف .

التاسع — وجوب تقديم المضاف ، على المضاف إليه وكذلك على معمولات المضاف إليه، إن وجدت . فلا يجوز أن يتقدم على المضاف شىء من هذه المعمولات مطلقًا (سواء أكانت مفردة ،أم جملة،أم شبه جملة) ، إلا حالة واحدة يجوز فيها التقديم ، هى : أن يكون المضاف كلمة : « غير » التى يقصد بها النفى (وعلامتها : أن يصح إحْلال حرف نفى وفعل مضارع محل كلمة : « غير » والمضاف إليها مع استقامة المعنى) فى نحو : « أنا مثل كاتب سطورًا » ، لا يصح أن يقال أنا — سطورًا — مثلُ كاتبٍ ، أما فى نحو : أنا غيرُ منْكرٍ فضلا — فيجوز : أنا — فضلا — غيرُ منْكر ؛ لأنه يجوز : أنا فضلا لا أنكر ومنه قول الشاعر :

إن امرأ خصَّنى عَمداً مودَّتهُ   على التنائى لعندى غيرُ مكفور

والأصل : لغير مكفور عندى ؛ فقدّم : « عندى » وهو معمول المضاف إليه ، على المضاف وهو : « مكفور » ، لِتحقّق الشرط ؛ فكأنه قال : لعندى لا يكفر . فإن لم يقصد بكلمة : « غير » النفى لم يتقدم عليها معمول المضاف إليه . — كما قلنا فى المثال الأول ، وكما فى مثل: فاز المتسابقون غير راكب فرساً — فلا يصح فاز المتسابقون فرساً غير راكب؛ لعدم قصد النفى بكلمة : « غير » ، لأنه لا يصلح وضع حرف النفى والمضارع موضعها مع مجرورها؛ فلا يقال : فاز المتسابقون لا يركب فرساً ، لعدم الرابط المناسب فى الجملة الحالية .

ومما تقدم نفهم المراد من قول النحاة : « إن المضاف إليه لا يعمل شيئاً فى المضاف ، ولا فيما قبل المضاف »[١] .

العاشر — وجوب استفادة المضاف الذى ليس مصدراً ، من المضاف إليه المصدرية ، فى بعض الصور ؛ (كأن يكون المضاف فى أصله اسم استفهام ، أو صفة لمصدر محذوف وقد تقدمت فى باب المفعول المطلق) مثل قوله تعالى : « وسيعلمُ الذين ظلموا أىَّ مُنْقَلَبٍ[٢] ينقلبون » ، والأصل : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أىَّ منقلب ؟ أو : سيعلم الذين ظلموا ينقلبون مُنْقلباً أىَّ منقلب . فكلمة : « أى » مفعول مطلق[٣] فهو — هنا — نائب عن المصدر ، وقد اكتسب المصدرية من المضاف إليه .

الحادى عشر — وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرط أن يكون المضاف لفظ : « كل » ، أو : « بعض » أو ما يدل على الكلية والجزئية ؛ والمضاف إليه ظرفا ؛ كقولهم : قد تخفى خديعةُ اللئيم بعض الأحيانِ ، ولكنها لا تخفى كلَّ الأحيانِ[٤] .

---

(١) أما تقديم معمول المضاف إليه على عامله فقط ؛ (أى : على هذا المضاف إليه وحده) فنوع من الفصل بين المتضايفين سبق حكمه . (٢) انقلاب .

(٣) ناصبه هو الفعل المضارع : « ينقلبون » .

(٤) (وقد تقدم مفصلا فى باب الظرف ج ٢ ص ٢٠٨ م ٧٩) .

* * *

إلى هنا انتهت الأحكام الحتمية المطردة . وبقيت الأحكام الأربعة الأخرى التى أشرنا إليها من قبل[١] ، وهى التى يجوز مراعاتها وعدم مراعاتها ؛ وتدخل تحت العنوان الآتى مباشرة [٢].

---

(١) فى ص ٧ .

(٢) وهو عنوان : « زيادة وتفصيل » . وترتيب تلك الأحكام : الثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر ، والخامس عشر .

... ...

زيادة وتفصيل :

الثانى عشر — جواز استفادة المضاف المذكر من المضاف إليه التأنيث وذلك بشرطين :

« أولهما » : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه [1] ، أو كُلاًّ له .

« وثانيهما » : أن يكون المضاف صالحًا للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى . فمتى تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسيا ، مع قلّته بالنسبة لعدم التأنيث ، ولكنها قلة لا تمنع القياس .

فمثال المضاف الذى هو جزء من المضاف إليه : أسرعتْ بعض السحائب حين ساقتها بعض الرياح . فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعلين : « أسرع » و « ساق » ؛ لتدل على تأنيث فاعلهما ؛ وهو كلمة ؛ « بعض » مع أن كلمة : « بعض » مذكَّرة فى ذاتها ، لكنها اكتسبت التأنيث من المضاف إليه بعدها ؛ وهو كلمة : « السحائب » « والرياح » فصح تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث فاعله ؛ لأنّ الفاعل هنا بعض من المضاف إليه ، ومن الممكن حذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه من غير أن يفسد المعنى ؛ فيقال : أسرعت السحائب حين ساقتها الرياح . ومثل هذا قول الشاعر :

وتَشْرَقُ بالقول الذى قدْ أذعْتَهُ ... كما شَرِقتْ صدْرُ القناةِ من الدمِ

---

(١) جزء الشىء هو ما يدخل فى تركيب الشىء ، بحيث لا يتم التركيب إلا به ؛ كالرأس ، أو : الرجل ، أو اليد ؛ بالنسبة للإنسان . أى : أن «الكل» لا يتحقق وجوده كاملا إلا بذلك الجزء. وقد يراد به : الفرد الداخل فى تكوين الجماعة . أما الشبيه بالجزء فهو ما تجمعه « بالكل » صلة قوية غير صلة الجزئية ؛ من كل ما يدل على الاتصال والارتباط السببى به . (أى على الارتباط غير الأصيل) مثل اللون ، أو : الخُلق ، أو : الحب ، أو الثياب ، أو نحوها مما له صلة بالكل من غير أن يدخل فى تركيبه الأساسىّ .

... ...

فقد أنث الفعل : « شَرِق » لتأنيث فاعله : « صدْر » تأنيثاً مكتسباً من المضاف إليه .

ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه قول الشاعر :

وما حُبُّ الديارِ شَغَفْنَ (١) قلبى ولكنْ حبُّ من سكن الديارا

فكلمة : « حُب » — الأولى — مبتدأ مذكر ، خبره الجملة الفعلية : « شغفن » والرابط بين المبتدأ وخبره هو : ضمير النسوة : « النون » وصح أن يكون العائد على المبتدأ المذكر ضمير مؤنثاً لأن المبتدأ المذكر مضاف ، وكلمة: « الديار » مضاف إليه مؤنثة ؛ فاكتسب منها التأنيث . والمضاف هنا وهو كلمة : « حُبّ » ليس جزءاً من المضاف إليه ، ولكنه يشبهه فى أن له اتصالا وارتباطاً سببياً به ؛ فالصلة بين الحب وديار الأهل والأصدقاء معروفة . والشرط الثانى متحقق هنا ؛ فمن الممكن حذف المضاف ،والاكتفاء بالمضاف إليه من غير فساد للمعنى ؛ فيقال : الديار شغفن قلبى .

ومثال المضاف الذى هو «كُلٌّ» للمضاف إليه قول الشاعر يصف نباتاً ناضراً :

جادتْ عليه كلُّ عينٍ ثَرَّةٍ (٢) فتركْن كلَّ حديقةٍ كالدِّرهمِ

فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعل : « جاد » للدلالة على تأنيث فاعله ؛ وهو : «كل » ، مع أن هذا الفاعل مذكر فى ذاته . ولكنه مضاف ، اكتسب تأنيثه من المضاف إليه . أى : من : كلمة « عين » المؤنثة . فصح لذلك تأنيث فعله . ولايفسد المعنى بحذف المضاف هنا وإقامة المضاف إليه ؛ فيقال : جادت عليه عين ثرّة . ومثل هذا قوله تعالى: « يوم تَجِدُ كلُّ نفس ما عملت من خيْرٍ محضراً» . . . فقد أنّثَ المضارع لتأنيث فاعلهِ المضاف تأنيثاً مكتسباً

---

(١) أصبن شغاف قلبى . والشغاف (بفتح الشين المشددة) غشاء يلف القلب .

(٢) عين ثرة ؛ أى : بئر منهمرة ؛ فياضة الماء .

... ...

من المضاف إليه ؛ لا تأنيثًا ذاتيا[١].

فإن فقد المضاف أحد الشرطين لم يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، فمثال ما فقد الشرط الأول : قولهم : « أعجبنى يوم العرُوبة » ، فلا يصح : أعجبتنى يوم العروبة . لأن المضاف ليس كلا ، ولا بعضًا ، ولا كالبعض ؛ مع أنه صالح للحذف ؛ فيقال : أعجبتنى العروبة[٢]. ومثال ما فقد الشرط الثانى : سرنى رُبَّان الباخرة ، فلا يصح سرتنى رُبَّان الباخرة ، إذ لا يمكن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه مع المحافظة على المعنى الأول .

الثالث عشر — استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين المذكورين فى الحكم الثانى عشر . ولكن هذه الاستفادة قليلة فى النصوص المأثورة قلة لا تبيح القياس عليها ؛ فمثال المضاف الذى هو جزء من المضاف إليه المذكر قولهم: مُضْغَـة اللسانِ جالب للبلاء ، أو دافع لِـلنِّقَـم

---

(١) وفى هذا التأنيث المكتسب يقول ابن مالك :

وَرُبَّمَـــا أَكْسَب ثَانٍ أَوَّلاَ ... تَـأْنِيثاً إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

(موهل —بفتح الهاء —بمعنى : مؤهل ، أى : صالح . أوْهَلْتُ الرجل للعمل ؛ جعلته صالحاً له ، وأهلا لمزاولته) . يريد أن الثانى — وهو المضاف إليه — قد يفيد الأول التأنيث ؛ إن كان الأول صالحاً للحذف والاكتفاء بالثانى عنه ؛ كما شرحنا . وقد أهمل الناظم الشرط الأول .

وكلمة : « ربما » تفيد أن استفادة التأنيث السالفة قليلة . وهذا صحيح ، ولكنها قلة لا تمنع القياس عليها ؛ إذ هى قلة نسبية لا ذاتية — وقد شرحناهما فى رقم ١ من هامش ص ٦٩ — فليست قليلة فى ذاتها لا يصح القياس عليها ، ولكنها قلة بالنسبة للكثرة التى لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ومع أنها قلة نسبية تكفى للقياس عليها ، فالأحسن العدول عن محاكاتها قدر الاستطاعة.

ويلى هذا البيت فى الترتيب بيت سبق شرحه فى المكان الأنسب من ص ٤٤ ... — وهو :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ ... مَعْنًى ، وَأَوِّلْ مُوهِماً إِذَا وَرَدْ

(٢) هذا نص كلام « الخضرى » والمثال منقول عنه . وهو مثال لا يخلو من « شبه الجزء » ولكن هذه المشابهة ضئيلة لا يلتفت إليها ؛ إذ يتعذر الوصول إلى إضافة خالية من تلك المشابهة خلواً تاماً ، لا ارتباط فيه بين المتضايفين ولو كانت الإضافة غير محضة : فالمقصود : المشابهة القوية كما أشرنا قبلا .

... ...

ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه المذكر قول الشاعر :

رُؤْيَة الفِكْرِ ما يَئُولُ لهُ الأمْـ   ـرُ مُعِينٌ على اجْتِنَابِ التَّوَانى

وقول الآخر :

إنارَةُ العَقْلِ مَكْسوفٌ بِطَوْعِ هَوًى   وعَقْلُ عاصِي الهَوَى يزْدادُ تَنْوِيرا

ومثال المضاف الذى هو « كلّ » للمضاف إليه : عامة الإقليم منْصرف إلى الإصلاح والتعمير ، فكلمة : « عامّة » مبتدأ مؤنث ، لكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه ، فجاء الخبر (وهو : منصرف) مذكرًا لذلك .

الرابع عشر – جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

أولها : أن يكون المضاف اسمًا معربًا متوغلا فى الإبهام[1] غير زمان ؛ (ككلمة : غير – شبه – مثل . . .) والمضاف إليه مبنيًّا ، كالضمير– واسم الإشارة ، و . . . و . . . فيجوز فى المضاف إبقاؤه على إعرابه كما كان ، أو بناؤه على الفتح ؛ نحو : أجيبُ داعى المروءة ، ولو دعانى غيرُهُ ما أجبت . فكلمة « غير » فاعل إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبنى على الفتح – لإضافته إلى المبنى – فى محل رفع ، فالأمران جائزان . ونحو ؛ مثْلُكَ لا ينام على ضيم يراد به . فكلمة : « مثل » مبتدأ ، إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبنى على الفتح فى محل رفع ؛ فالأمران جائزان ، عند غير ابن مالك ، فإنه لا يبيح بناء المضاف بسبب إضافته لمبنى كما سبق فى باب الظرف .

ثانيها : أن يكون المضاف زمانًا مبهما[2] معربًا فى أصله ، والمضاف إليه مفرد[3] مبنى ؛ مثل : « إذ » ؛ كقوله تعالى : « فلما جاء أمرنا نجَّيْنا صالحًا والذين آمنوا معه برحمة منا ، ومن خزْىِ يومئذ . . . » وقوله تعالى عن هول يوم القيامة : « يودُّ المجرمُ لو يفتدى من عذابِ يومئذ ببنيه ... » . فكلمة :

---

(١) تقدم الكلام فى هذا الباب ص ٢٣ – على الأسماء المتوغلة فى الإبهام وسنعود لها بمناسبة أخرى آتية فى ص٦٩ و٧٦ و٧٩ و ١١٢ و ١٢٠ وما بينها .

(٢) المراد بالزمان هنا : ما يشمل ظرف الزمان وما يدل على الزمان من غير ظرفية . كما أشرنا فى هامش ص٧٤ .

(٣) أى : غير ضمير وإشارة ، وغير جملة وهما الموضعان السابق والآتى.

... ...

« يوم » فى الآيتين ؛ يجوز فيها الأمران ؛ الجر مباشرة مع الإعراب ، أو البناء على الفتح فى محل جرّ . وهى فى الحالتين اسم زمان مبهم مضاف[1] وبعدها ا المضاف إليه : « إذ » وإنما كان « اليوم » هنا مبهما لأن المراد منه مجرد الزمن من غير تعيين « يوم خاص » ، ولا تحديده بعدد معدود من الساعات .

ثالثها : أن يكون المضاف زمانـًا[2] مبهمـًا معرباً فى أصله ، والمضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى ؛ بناء أصليـًّا[3] ، أو عارضـًا[4] ؛ فمثال الأصلى قول الشاعر :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا وقلتُ : ألـمَّا أصْحُ[5] والشيب وازعُ ؟

ومثال العارض قول الشاعر :

لأجْتَذِبَنْ منهُنَّ قلبى تحلُّمًا على حينَ يستَصْبِينَ كلَّ حليم

فيجوز فى كلمة : « حين » فى البيتين إما الإعراب والجر المباشر « بعلَى » و إما البناء على الفتح فى محل جر . والبناء أحسن .

فإن كان المضاف المعرب زمانـًا مبهمـًا والمضاف إليه جملة اسمية ، أو جملة مضارعية ، مضارعها معرب — جاز فى المضاف الأمران أيضًا ؛ الإعراب أو البناء على الفتح . ولكن الإعراب أفضل .

فمثال الجملة الاسمية قول الشاعر :

ألـمْ تعْلَمى — يا عَمْرَكِ اللهَ[6] — ، أننى كريمٌ علَى حينَ الكرامُ قليلُ

---

(١) وهو فى الوقت نفسه مضاف إليه أيضا ، وقبله المضاف خزى — عذاب .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

(٣) هو بناء الماضى .

(٤) هو البناء الطارئ على المضارع ؛ بسبب اتصاله بنون التوكيد ، أو نون النسوة .

(٥) بمعنى : ألم أتيقظ من الغفلة؟

(٦) « يا » حرف تنبيه . أو حرف نداء ، والمنادى محذوف . و « عمرك الله » تحتمل أموراً كثيرة فى معناها و إعرابها . من أوضحها : إعراب كلمة « عمر » مفعولا مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير أعمر عمرك بالله ؛ أى أعمر قلبك بتذكير الله ، والله منصوب على نزع الخافض .

... ...

وقول الآخر :

تذكَّرَ ما تذكَّر ، من سُلَيْمَى على حينَ التواصلُ غيْرُ دانِ

ومثال الجملة المضارعية التى مضارعها معرب قوله تعالى : « هذا يومُ ينفع الصادقين صدقُهم » فيجوز فى كلمة « حين » الأعراب والبناء لوقوع المضاف إليه جملة اسمية ، وكذلك يجوز فى كلمة : « يوم » الأمران : لوقوع المضاف إليه جملة مضارعية مضارعها معرب. والإعراب فى الحالتين أعلى ، كما سبق وكما سيجىء فى مكان آخر من هذا الباب[1] .

الخامس عشر — جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف ، بشرط أمْن اللبس عند حذفها وعدم خفاء المعنى . ومن هذا قوله تعالى : « . . . وأوْحَيْنَا إليهم فعْلَ الخيرات ، وإقامَ الصَّلاة ، وإيتاءَ الزكاة . . . » .

وقول الشاعر :

إنّ الخليطَ[2] أجَدُّوا[3] البَيْنَ إذ رَحَلُوا وأخْلَفُوكَ «عِدَ» الأمرِ الذى وعدوا

والأصل : إقامةَ الصلاة — وعدةَ الأمر ؛ فحذفت تاء التأنيث، من المضاف تخفيفاً فى النطق ، ولم يترتب عليه لَبْس أو خفاء فى المعنى . أما إذا ترتب على الحذف شىء من هذا فإنه يمتنع ؛ فلا يجوز الحذف فى مثل : ثمرة — خمسة ، ونحوهما .

والأفضل الأخذ بالرأى السديد الذى يمنع القياس على هذا الحذف ، ويحصره فى دائرة السماع وحدها .

* * *

---

(١) ص ٧٧

(٢) الأسرة ، أو الشركاء ، أو : الرفاق ، أو : غيرهم من كل جماعة متشابهة فى أمرها .

(٣) جددوا.

الملخص:

ما تقدم هو أشهر أحكام الإضافة، جمعنا شتيته [١] فى مكان واحد؛ ليسهل الرجوع إليه، والانتفاع به [٢]. فإن أردنا تركيزه ففى خمسة عشر حكماً —منها أحد عشر حتمية وأربعة جائزة— وهى كما يلى مرتبة ترتيبها فى الشرح:

هذه الأحكام الأحد عشر واجبة:

(١) وجوب جر المضاف إليه فى جميع أحواله.

(٢) وجوب حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم إن وقع أحدهما مضافاً.

(٣) وجوب حذف التنوين من المضاف.

(٤) وجوب حذف «أل» من المضاف إلا فى بعض حالات

(٥) وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر متخيَّل.

(٦) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفاً. أو تخصيصاً؛ بشرط أن تكون الإضافة محضة.

(٧) وجوب عدم الفصل بين المتضايفين إلا فى مواضع ...

(٨) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير.

(٩) وجوب تقديم المضاف على المضاف إليه، وعلى معمولاته

(١٠) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه المصدرية.

(١١) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية.

هذه الأحكام الأربعة جائزة:

(١٢) جواز استفادة المضاف من المضاف إليه التأنيث.

(١٣) جواز استفادة المضاف من المضاف إليه التذكير.

(١٤) جواز استفادة المضاف من المضاف إلبه البناء.

(١٥) جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف.

---

(١) ما تفرق منه.

(٢) وقد جمع أكثرها من غير إيضاح واف صاحب «المغنى» فى الباب الرابع من الجزء الثانى.

المسألة ٩٤ :

تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافاً ، وعدم وقوعه

الاسم نوعان : نوع يمتنع أن يكون مضافًا ، ومنه أغلب المبنيات ؛ كالمضمرات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول . وأسماء الشرط . وأسماء الاستفهام ، ويستثنى من الثلاثة الأخيرة : « أىّ » الموصولة ، والشرطية ، والاستفهامية ؛ فإنها تقع مضافًا — كما سيجىء فى حكمها —[1] :

ونوع آخر لا تمتنع إضافته ؛ فيضاف ؛ جوازًا ، أو وجوبًا . ومن المضاف جوازًا أكثر الأسماء المضافة إلى المفرد[2] الظاهر ، أو إلى الضمير ؛ كالتى فى قولهم : من خير ضروب الشجاعة كلمةُ حقٍّ تقال فى مجلسِ حاكمٍ جائر ، هواه متسلط ، وسيفه طائش . . . و . . .

أما الذى يضاف وجوبًا فأقسام أربعة ؛ تتلخص فيما تجب إضافته[2] لمفرد مع جواز قطعه عن الإضافة لفظًا — سواء أكان المفرد اسمًا ظاهرًا أم ضميرًا — وما تجب إضافته للمفرد أيضًا — ولكن مع امتناع قطعه عن الإضافة ، وما تجب إضافته للجملة (الاسمية أو الفعلية) وبعضه قد يصح قطعه فى اللفظ عن الإضافة — ، وما تجب إضافته للفعلية وحدها — . وفيما يلى التفصيل :

فأولها : ما يضاف وجوبًا إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير ، مع جواز قطع المضاف عن الإضافة لفظًا — فقط — دون معنًى[3] (وذلك بحذف المضاف إليه ، والاستغناء عنه بالتنوين الذى يجىء عوضًا عنه ، ودالاً عليه ، مع إرادة ذلك المحذوف وتقديره ، لحاجة المعنى إليه ؛ فيكون المضاف فى هذه الحالة مضافًا فى المعنى دون اللفظ ، ويبقى له حكمه فى التعريف أو

---

(١) فى ص ٩١ .　　　　(٢ و ٢) المفرد هنا ؛ ما ليس جملة .

(٣) المضاف لفظاً ومعنى هو : ما له « مضاف إليه » مذكور صراحة فى الكلام ، متمم للمعنى المقصود من المضاف . والمضاف معنى هو : ما له مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع ، مع قيام قرينة تدل عليه . وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله له ، كما يلاحظ وهو موجود ، وستأتى إشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٩١ .

التنكير كما كان)[1]. مثل الكلمات: كل[2] — بعض — أيّ[3].

ومثل — : غير — مع — الجهات الست، ونحوها. لكن لكلمة: «غير» وأشباهها أحكام خاصة تختلف عما سبق، وسيجيء ذكرها[4].

تقول مع الإضافة: كلُّ امرئٍ بما كَسَبَ رَهينٌ. ومثل:

قدكنتُ أُشْفِقُ مِن دَمْعِي على بصرى ... فاليومَ كلُّ عزيزٍ بعدكم هانا

---

(١) وقد ارتضى بعض النحاة أن يسمى هذا النوع من التنوين فى آخر الأسماء المعربة: «تنوين العوض والأمكنية معاً» لأنه عوض عن المحذوف، ولأن الاسم الذى يحويه اسم معرب منصرف — راجع حاشيته الخضرى، أول باب الممنوع من الصرف —

وهذا الرأى أوضح وأدق من الرأى الآخر القائل: إنه للأمكنية فقط. ؛ بحجة وقوعه فى اسم معرب منصرف لا بد من وجوده فى آخره إلا إذا جاء بعده مضاف إليه فيحذف التنوين لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه؛ فإذا حذف المضاف إليه، عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه؛ فهو ليس تنويناً جديد النوع، وإنما هو تنوين الأمكنية الذى يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتى هنا؛ اختفى بسبب الإضافة فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان — وقد سبق فى ج ١ ص ١٧ م ٢ الكلام على أنواع التنوين المختلفة.

(٢) بشرط ألا تكون كلمة: «كل» للتوكيد؛ مثل: أجامل الأصدقاء كلهم، ولا للنعت. مثل: شجاع الرأى هو الرجل كل الرجل. فإن كانت للتوكيد أو للنعت وجب إضافتها لفظا ومعنى — كما سيجيء هنا، وفى بابهما — ولا يجوز قطعها عن الإضافة.

أما حكم «كل» و «بعض» من ناحية تعريفهما أو تنكيرهما إذا انقطعا عن الإضافة بأن حذف المضاف إليه — ففى التصريح كلام عن ذلك (وقد نقله الصبان) ونصه: «ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ولذلك يأتى الحال منهما؛ فتقول: مررت بكل قائماً، وببعض جالسا والأصل فى صاحب الحال التعريف وذهب الفارسى إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول إن نصفاً، وسدسا، وثلثاً، وربعاً، ونحوها، معارف، لأنها فى المعنى مضافات، وهى إذ تعرب حالا — نكرات بالإجماع لوقوعها أحوالا. ورُدّ بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده، وقد لا تريده. ودل مجيء الحال بعد كل وبعض» على إرادته») اهـ والمفهوم أن هذا الخلاف حين يكون المضاف إليه معرفة — كما صرح بعضهم — فإن كان نكرة وهذا جائز كما سيجى فى الزيارة والتفصيل ص ٩٨ — فلا خلاف؛ فى تنكيرهما إذ المضاف إليه حين يكون نكرة لا يفيد المضاف تعريفاً.

وبنا على رأى سيبويه والجمهور لا يصح إدخال: «أل» على «كل وبعض» المعرفتين فى تلك الصورة، ويصح عند الفارسى، ومن معه. وفى رأييه تيسير وله أنصار من قدامى النحاة واللغويين.

(٣) الشرطية، أو: الموصولة، أو الاستفهامية. أما التى تكون نعتاً أو حالا فواجبه الإضافة لفظا أو معنى معاً، كما يجيء فى ص ٩٢.

(٤) فى ص ١٠٧ و ١١٢ وما بعدهما.

— بعضُ العتاب دواء، وبعضُه بلاء — أيَّ نبيل تُصاحِبْه يُخْلِصْ لك — الأعمال قِيَمُ الرجال ؛ فأيها تُمارسْه ينبئ عنك . . . و . . .

ويجوز فى الكلمات المضافة السابقة — وأشباهها — القطع ؛ نحو : « قلْ كلٌّ يعمل على شاكلته » — حَنَانَيْكَ ! ! بعضُ الشرِّ أهون من بعضٍ — أيًّا تعملْ تلقَ الجزاءَ . . . و . . . والأصل : كل إنسان . . من بعضه — . . . أيَّ عمل تعمل . . فحذف المضاف إليه مع إرادته ، وجىء بالتنوين عوضًا عنه .

ويشترط فى قطع كلمة : «كلّ» عن الإضافة ألا تكون توكيدا ، ولا نعتًا . فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظًا ، وعدم قطعها ؛ نحو : فاز المخلصون كلُّهم — أنت الأمين كلُّ[1] الأمين :

(وهناك شروط وأحكام خاصة لإضافة . « أى »: وكذا غير ، ومع ، والجهات الست — كماقلنا سيجىء إيضاحها ، وبسط الكلام عليها فى الموضع المناسب من هذاالباب[2] .

* * *

وثانيها : ما يضاف وجوبًاللمفرد أيضًا ، *** الجملة — ولكن لا يجوز قطعه عن الإضافة لفظا . وله أربع صور :

١ — أن يضاف إلى اسم ظاهرمفرد[3] ، مع امتناع القطع (أى : مع امتناع

---

(١) « كل » هنا ، نعت للأمين قبلها . وسيجىء تفصيل الكلام عليها فى النعت — ص ٣٧٨ والتوكيد . ص ٤١١ وفى هذه الصفحة بيان كثير من مواقعها الإعرابية ومطابقة الضمير العائد عليها .

(٢) ص ٩١ و١١٢ وما بعدهما ؟ وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ[3] يُضَافُ أَبدًا ... وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَاتِ لَفْظاً مفُرَدَا

أى : بعض الأسماء لا بد من إضافته حتما ومع أن إضافته حتمية قد يكون منه ما يقع لفظاً مفرداً ، لانقطاعه عن الإضافة ، لفظاً ، لا معنى ؛ فهو فى أصله واجب الإضافة لفظاً ومعنى ، ولكنه قد ينقطع عن الإضافة لفظاً دون معنى ، فيحذف المضاف إليه مع إرادته فى المعنى . مثل كلمة : كل — بعض — أى . . . إلى غيرهذا مما شرحناه .

(٣) أى : ليس جملة . كما أشرنا فى رقم ٢ من ص ٦٢ هامش .

قطع المضاف عن الإضافة لفظًا ؛ فيجب أن يظل مضافًا فى اللفظ) ؛ مثل الكلمات : أولو[١] . . . . — أولات[٢] . . . . — ذو[٣] . . . — ذات[٤] . . . ، وفروع هذين ؛ وهى : ذَوَا . . . — ذوُو . . . . — ذواتا . . . — ذوات . . . نحو : الآباء أولُو فضل — الأمهات أولاتُ نعمة — ذو النصيحة أخٌ بارٌّ — العُروبَة رابطة ذاتُ قوة . . . . و . . . . و . . . .

ب — أن يضاف إلى ضمير المخاطب — فى الغالب — دون غيره من الضمائر ؛ مع امتناع القطع ، كالمصادر المثناة فى لفظها ، دون معْناها ؛ وهى المصادر التى يراد منها التكرار الذى يزيد على اثنين . مثل : « لَبَّيْك » وسَعْدَيك ، وحَنَانَيْك ، ودَوَاليْك ، وهَذَاذَيْك . . . و . . . نحو: لبَّيك أيها الداعى للخير ؛ بمعنى : أقيمُ على إجابتك إقامة بعد إقامة ، وسعْديْك أيها المستعين ؛ بمعنى : أُسْعدُ إسعادًا[٥] لك بعد إسعاد — والأكثر فى استعمال : «سَعْدَيْك» أن تكون بعد « لبَّيك » — وحَنَانيْك أيها الحزين ، بمعنى : أتحنن تحنُّنًا عليك بعد تحنُّن ، ومثل :

حَنَانيْكَ مسئولا ، ولبَّيْك داعيا — وحسْبِيَ موهوبًا ، وحسْبُكَ واهِبًا

ومثل :

نأكلُ الأرضَ ثم تأكلُنا الأرْ — ضُ ، دواليْك ، أفْرعا وأصولا

بمعنى : تداولا بعد تداول ؛ أى : تواليًا بعد توالٍ ، وهَذاذَيْك أيها الصارخ ، بمعنى : أسْرعُ إسراعًا لك بعد إسراع . . . و . . .

ولما كانت هذه الألفاظ مثناة فى ظاهرها دون معناها — إذ المراد منها الكثرة والتكرار الذى يزيد على اثنين كما قلنا — اعتبروها ملحقة بالمثنى فى

---

(١) بمعنى : أصحاب . . .

(٢) بمعنى : صاحبات . . .

(٣) بمعنى : صاحب كذا . . . ولها إيضاح سيجىء فى ص ٨٤ وآخر قد سبق فى ص ٣٧ وفى الجزء الأول فى باب الأسماء الستة .

(٤) بمعنى صاحبة . . . ولها إيضاح يجىء فى ص ٧٧ وآخر سبق فى ص ٣٧ ، وفى ج ١ فى باب الموصول .

(٥) أساعد مساعدة . . .

إعرابه ؛ مراعاة لمظهرها وأصلها ، وليست مثنى حقيقيًّا من ناحية معناها . ويُعربونها مفعولا مطلقاً[١] لفعل من لفظها ، إلا هَذَاذَيْك فإنه من معناها ؛ وهو : أسْرِعْ ، إذ لا فعل لها من لفظها[٢] . . .

ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه إضافة إحدى الكلمات السالفة — وأشباهها — إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، أو إلى اسم ظاهر ، كالقليل الوارد فى « لبَّيْك » ، فقد سمع فيها : « لبَّيْه لمَنْ يدعونى » بالإضافة لضمير الغائب . كما سمع فيها الإضافة إلى اسم ظاهر فى قول أعرابى استعان بآخر اسمُه : « مِسْوَر » فى دفع غرامة مالية فادحة ، فأعانه ، فأراد الأعرابى المستعين أن يجزيه خيرًا على صنيعه ؛ فوعد بتلبية يدى مِسْور إذا دعاه لأمر هامّ :

دعوتُ — لِمَا نابنى — مِسْورًا ؛ فلبَّى[٣] . فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ[٤]

فالمضاف هنا هو كلمة : « لَبَّىْ » ، والمضاف إليه اسم ظاهر ، هو كلمة « يَدَيْن » ، (وخص « اليدين » بالذّكر لأنهما اللتان قدَّمتا المال للمستعين)

وقول الآخر :

لبَّىْ نَدَاك . لقد نادى فأَسْمَعَنِى يَفديك — من رجُلٍ — صَحْبِى وَأَفدِيكا

حـ — أن يضاف إلى الضمير مطلقًا : (سواءٌ أكان للمتكلم أم لغيره ، للمفرد أم لغيره ، وللمذكر أم لغيره . . .) مع امتناع القطع أيضًا ؛ مثل كلمة « وحْد » وكلمة : « كلّ » المستعملة فى التوكيد ؛ كدعاء بعضهم : رباه . عليك وحدَك

---

(١) وهذا الإعراب أفضل من إعرابها حالا مؤولة ؛ لأن هذه الألفاظ معارف ؛ بسبب إضافتها للضمير ، والأصل فى الحال أن تكون نكرة بغير تأويل ، معرفة قدر الاستطاعة . وتفضيل إعرابها مفعولا مطلقاً إنما يكون حيث يقتضيه المعنى ، فإن اقتضى المعنى بيان الهيئة — وهذا من خصائص الحال — وجب النزول على ما يقتضيه .

(٢) نقل بعضهم — والأخذ بهذا أحسن — أن لها فعلا من لفظها هو : هَذّ ، يَهُذّ ، هذًّا — بمعنى — : أسرع ، يسرع — إسراعاً . ومن معانيها : كف — يكف .

(٣) مفعول هذا الفعل محذوف ، والتقدير : فلباني ، أو : فلبى ندائى .

(٤) فتلبية بعد تلبية ليدى مسور ؛ أبادر إليه إذا نادانى . كما بادر إلى . فكلمة : « لَبَّىْ » مفعول مطلق ، مضاف لاسم ظاهر .

أعتمد ، ومن اعتمد عليك فلن يكون وحدَه فى معركة الحياة الطاحنة. فلا تتركنى وحدى يا خير ناصر ، ومجيب . ومثل قوله تعالى : « قل إنّ الأمرَ كلَّه لله » ، وقوله تعالى : « وعلَّمَ آدمَ الأسماءَ كلَّها ...» ، وقوله : « فسجدَ الملائكةُ كلهم أجمعون . . . »[1] و . . .

د ـ أن يضاف إلى اسم ظاهر ، أو ضمير ، مع امتناع القطع فيهما أيضًا ؛ كالكلمات : كِلاَ ـ كِلْتا ـ عند ـ لدَى ـ سِوَى ـ قُصَارى الشىء ـ حُمَادَى الشىء ؛ (ومعنى كل من هذين : غايته) . . . نحو : كلاأخِى وخليلِى واجِدِى عَضُدًا[2] فى النائبات ، وإلمام[3] الملمَّاتِ[4] ونحو :

كِلاَنا غَنِىٌّ عن أَخيه حياتَهُ ونحنُ ـ إذا متْنا ـ أَشدُّ تَغَانِيَا

ونحو :

كلتا الجنَّتَيْن أتتْ أكُلَها . . . ـ كلتاهما ناضرة يانعة . . . ـ عند الشدائد تُعرَف الإخوان ـ وعنده مفاتحُ الغيب لا يعلمُها إلا هُو ـ لدى الأمين تُصان الودائع ، ولديه تحفظ الأسرار ـ قُصارىَ جهدِ المنافقِ كسبٌ مؤقت ، وخسارة دائمة ، وقصاراك ألا تنخدع بظاهره ـ حُمادَى المنافق كسب سريع ، وبلاء مقيم ، وإن شئت فقل : حماداه ـ ربح عاجل ، وضياع آجل ـ لا أبتغى سوى مرضاة الله ، فكل شىء سواها تافه رخيص .

---

(١) يقول ابن مالك فيما سبق خاصاً بإضافة بعض الأسماء إلى ضمير المخاطب وحده ، أو إليه وإلى غيره من الضمائر .

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً آمْتَنَعْ إِيلَاؤُهُ اسْما ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ . . . لَبَّىْ . . . ودوَالَىْ . . . سَعْدَىْ . . . وَشَذَّ إِيلاءُ «يَدَىْ» . لِـ «لَبَّىْ»

أى : أن بعض الأسماء التى يتحتم إضافتها حيثُ وقعتْ من الأسلوب قد يمتنع أن يليها الاسم الظاهر . يريد : أن المضاف إليه بعد تلك الأسماء لا يكون اسما ظاهراً ، وإنما يجب أن يكون ضميراً . وسرد بعض تلك الأسماء التى لا تضاف لاسم ظاهر ؛ ومنها : «وَحْدَ ـ لبىْ » ، وحكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً وهو : « يد » بعد كلمة : « لبى » .

(٢) معيناً وسنداً ناصراً . (٣) نزول . (٤) الشدائد .

مما تقدم يتضح أن كل حالات القِسْم الثانى الأربعة، لا يجوز فيها قطع المضاف عن الإضافة مطلقاً .

(وهذا ، وسيجىء فى ص ٨٦ ، وما بعدها إيضاح الكلام على إضافة: «كلا ، وكلتا »وما يتصل بموضوعهما. ثم على كلمات أخرى ملازمة للإضافة) .

* * *

وثالثها : ما يضاف وجوبًا إلى جملة[١] اسمية ،أو فعلية،ومنه : « حيث» و « إذ » .

ا — فأما : « حيث » فأشهر استعمالاتها أن تكون ظرف مكان[٢] يضاف للجملة الاسمية ، أو الفعلية ، والفعلية أكثر ؛ ومن الأمثلة قوله تعالى لأهل الجنة: « فكلُوا منها — حيثُ شئتم — رغَـدًا»: . . وقول بعض الأدباء : هنا تطيب الحياة ، حيثُ الشملُ ملتئمٌ ، وفيضُ الود عامرٌ ، وحيث الجمعُ مؤتلفٌ ، وإخوان الصفاء كثير .

وهى فى كل أحوالها مبنية ؛ لما تَقَرّر من أن الاسم الذى يُضاف للجملة وجوبًا يبنى وجوبًا كذلك[٣] ، ولا يجوز قطعها عن الإضافة لفظًا .

ويبيح فريق من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية ؛ نحو : أنا مقيم حيثُ

---

(١) سيجىء فى الزيادة (ص٧٣) فائدة الإضافة للجملة دون المفرد ، وأن المضاف فى هذه الحالة واجب البناء إن كانت إضافته للجملة واجبة . ويشترط فى الجملة الواقعة مضافاً إليه أن تكون خبرية ؛ فلا تصلح أن تكون شرطية مبدوءة بإن الشرطية ، أو ما يشبه « إن » فى التعليق ، ولا تصلح كذلك أن تكون إنشائية ، كما يشترط أن تكون غير مشتملة على ضمير يعود على المضاف ؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف فى التقدير إلى مصدر منها (على الوجه المبين فى ص ٢٦ و ٧٣) فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه ، إلى المضاف كذلك لا يعود منها إليه .

هذا إلى أن اشتمالها على ضمير يعود على المضاف قد يوهم — فى بعض الحالات — أنها نعت أو شىء آخر غير المضاف إليه ؛ فيتغير المعنى المقصود تبعا لذلك ؛ لأن معنى المضاف إليه يختلف عن معنى النعت وغيره.

(٢) من النادر الذى لا يحسن القياس عليه أن تقع شيئا آخر ؛ كظرف زمان ، أو غيره . وليس بين الظروف المكانية — على الأرجح — ما يضاف لجملة إلا « حيث » كما سيجىء فى صفحة ١٠٤ وإذا أضيفت إلى جملة اسمية وجب — وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن — ألا يكون الخبر فيها جملة فعلية . والأشهر بناؤها على الضم . وقد سبق الكلام عليها من ناحية الظرفية فى ج٢ ص ٢٣ باب الظرف . (٣) هذا الحكم بيان خاص بالظرف : « إذ » يجىء فى ص ٧٢ .

الهدوءِ ، وحيثُ الاطمئنانِ . وحجته أن الأمثلة المسموعة الدالة على إضافتها للمفردَ أمثلة فصيحة ، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها ؛ لأنها قلة نسبية [١] وليست قلة ذاتية ، ولا داعى عنده لتأويل تلك الأمثلة ، أو الحكم عليها بالشذوذ ، ويؤيده أن بعض النحاة — بناء ، على هذا المسموع — يجيز فتح همزة « أنّ » بعدها ، فتكون « حيث » مضافة ، داخلة على المفرد ؛ وهو المصدر المنسبك من « أن » مع معموليها . كما يجيز كسر همزة « إن » فتكون داخلة على جملة هى المضاف إليه .

وهذا رأى سديد فيه تسمح وتيسير ؛ إذ يجرى اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى .

* * *

ب — وإما : « إذ » [٢] فهى فى أكثر أحوالها ظرف للزمان الماضى المبهم [٣] ، ومعناها : زمن أو : وقت ، أو : حين ؛ كقول المادح :

---

(١) أشرنا فى هامش ص٥٧ إلى القلة النسبية والقلة الذاتية ، — وكذا فى مواطن متفرقة من أجزاء الكتاب ومنها ص ٣٣٥ م ٩٠ ح ٢ — وقلنا عن الأولى : إنها قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها فى حكم . وكلاهما فى ذاته كثير العدد يصح محاكاته والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عدداً من الآخر : فالآخر قليل بالنسبة للأكثر . فالموازنة العددية بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه ، ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته.

أما القلة الذاتية فقلة عددية أيضا : ولكنها بارزة واضحة فى ذاتها ، لا تحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها ؛ اضآلتها العددية بحيث يمكن الحكم سريعا بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها . والحق أن تحديد هذه القلة موضع خلاف شديد حتى اليوم. ومن الأمثلة المسموعة قول الشاعر

أما تَرى حيث سُهيلٍ طالعاً — نجم يضىء كالشهاب لامعا

وقول الآخر :

ويطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم — ببيض المواضى حيثُ لىِّ العمائم

(٢) سبق الكلام عليها بمناسبات أخرى فى ح ١ ص ٢٦ م ٣ وفى ح ٢ ص ٢١٧ م ٧٩ باب الظرف .

(٣) سبق الكلام عليه فى ح٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٢٢٥ م ٧٩ بما ملخصه : أنه نكرة لا تدل على عدد محصور ، ولا على زمن محدود بأول معين وآخر مضبوط ؛ كالأمثلة المعروضة (وقت — من — حين . . .) ويدخل فى المبهم ما يدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل عشية — صبح — غداة وقد سبقت الإشارة للمبهم فى هذا الجزء ص ٢٣ و ٥٨ وله إشارة فى ص و ٧٩ و ١١٢ و ١٢٠ .

فرحنا إذ قَدِمتَ قدوم سعد وإذ رؤياك[1] فى الأيام عيد

فقد أضيفت فى أول البيت لجملة فعلية ماضوية ، وأضيفت فى آخره لجملة اسمية . وإذا أضيفت لجملة فعلية وجب أن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى ؛ كالمثال السابق ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعاً ؛ يصح أن يوضع مكانه الماضى فلا يتغير المعنى) ؛ كالذى فى قوله تعالى : « وإذ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ » ، لأن الزمن الذى رُفعت فيه القواعد كان سابقاً على نزول الآية بما اشتملت عليه من مضارع وغيره . فلو وضع الماضى هنا مكان المضارع ما تغير المعنى .

وسبب هذا الوجوب أن « إذ » — فى الأغلب — ظرف للزمن الماضى المبهم ؛ فيجب أن يماثلها المضاف إليه فى الزمن ؛ كى لا يقع بينهما تعارض ، وأن يماثلها عاملها أيضاً ؛ ولهذا قالوا : إن الجملة المضارعية لا تقع « مضافاً إليه » بعدها ، إلا حين يكون المضارع ماضى المعنى ؛ فيكون فى ظاهره مضارعاً وفى معناه ماضياً ؛ كالآية . وأن عاملها لا بد أن يكون دالا على المضى ؛ إذ لا يعمل فيما يدل على الماضى إلا مثله .

هذا إن أضيفت لجملة فعلية ، أما إن أضيفت لجملة اسمية فيجب — وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن — أن يكون معنى هذه الجملة الاسمية قد تحقق قبل النطق بها ، أو أنه سيتحقق فى المستقبل على وجه لا شك فيه[2] . ومن المستقبح

---

(١) الرؤيا هنا ، بمعنى : الرؤية الحسية التى هى المشاهدة البصرية فى اليقظة ، فليست الرؤيا مقصورة على المنام كما يتوهم بعض الأدباء .

(٢) ومع أن « إذ » ظرف للماضى المبهم فقد ترد — على الأصح — هى ونظيراتها ، ظرفاً للزمن المستقبل بمعنى : « إذا » حين تقوم القرينة الدالة عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى : « الذين كذبوا بالكتاب ، وبما أرسلنا به رسلنا ، فسوف يعلمون ؛ إذ الأغلال فى أعناقهم والسلاسل ، يسحبون فى النار . . . » فكلمة « إذ » فى الآية ظرف للمستقبل بمعنى : «إذا» ، بقرينة أن الوصف ليوم القيامة ، وبقرينة المضارع قبلها . أو يقال : لما كان المعنى بعدها محقق الوقوع — اعتبروا زمنه بمنزلة الماضى تأويلا ، فهو من تنزيل المستقبل المضمون تحققه منزلة الماضى ، ويلجئون إليه لسبب بلاغى ؛ هو : القطع بأنه آت لا محالة وغاية الرأيين واحدة . وعلى هذا تكون « إذ » الظرفية للزمن الماضى إما حقيقة ، وإما تنزيلا حين يكون المضاف إليه جملة مضارعية لفظاً لا معنى ، أو اسمية مضمونة التحقق أو نقول إنها بمعنى : « إذا » فى الحالتين . (وانظر ص ٧٩)

– وقيل : من الممنوع – أن يكون خبر المبتدأ – فى هذه الجملة الاسمية – جملة ماضوية ؛ كالتى فى قولنا : حضرت إذ الجو اعتدل – كما سنعرف[١] – .

ويجوز قطعها عن الإضافة لفظًا لا معنى ؛ فيحذف المضاف إليه (وهو ؛ الجملة) ويجىء التنوين عوضًا عن هذه الجملة المحذوفة ، كقوله تعالى : « ويومئذٍ يفرحُ المؤمنون بنصرِ الله . . . »[٢] والأصل قبل الحذف : ويوم إذ يغلبون[٣] يفرح المؤمنون بنصر الله[٤] . . .

وقَطْع « إذ » عن الإضافة لفظًا إنما يقع – فى الغالب – حين تقع « مضافًا إليه » والمضاف اسم زمان ؛ نحو : يومئذ – حينئذ – ساعتئذ . . . ومن النادر الذى لا يقاس عليه قول الشاعر :

نهيتك عن طِلاَبك أمَّ عمرٍو بعافيةٍ وأنت إذٍ[٥] صحيحُ

والأشهر فى « الذال » عند التنوين تحريكها بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين . . .

---

(١) فى ص ٧٤ .

(٢) وقد يحذف شطر الجملة الواقعة مضافاً إليه ، مع ملاحظة هذا المحذوف ، وتخيل وجوده ، إذ لا يتم المعنى إلا به ؛ كقول الشاعر :

كَانَتْ مَنَازِلَ أُلاَّفٍ عَهِدْتُهُمُو إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا

فالتقدير : عهدتهم إخواناً دون الناس إذ نحن إذ ذاك متحابون . فكلمة : « إذ » الأولى ظرف للفعل : « عهد » ، و « إخواناً » : مفعول ثان له . و « نحن » مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره متآلفون . والجملة من المبتدأ أو الخبر فى محل جر هى المضاف إليه . أما المضاف فكلمة : « إذ » الأولى . وكلمة : « إذ » الثانية ظرف للخبر المحذوف ، وهى مضاف ، و « ذا » مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : « كذلك » ، والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف هى المضاف إليه ؛ فالأصل : إذ ذاك واقع ، أو : كائن . . . ومثله :

« والعيش منقلب إذ ذاك أفناناً » ، أى : إذ ذاك كذلك ؛ فليست مضافة لمفرد وإلا لم يتم المعنى الأساسى .

(٣) راجع الآية كاملة أول سورة النور « » ونصها : (آلم . غُلِبَت الروم فى أدنى الأرض ، وهم من بعد غَلَبِهم سيغلبون ، فى بضع سنين ، لله الأمر من قبل ومن بعد ، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله) .

(٤) انظر رقم ٢ من هامش ص ٧٠ . (٥) التقدير : وأنت إذ نهيتك . . .

ولما كانت «إذ» واجبة الإضافة للجملة ، كانت واجبة البناء ؛ تبعاً لذلك[١]؛ لما تقدم[٢] من أن كل اسم واجب الإضافة للجملة ؛ يجب بناؤه ؛ سواء أكان المضاف إليه (وهو : الجملة) مذكوراً أم محذوفاً قد عوض عنه التنوين[٣]ولا شأن لهذا التنوين بالإعراب أو البناء ؛ فقد يوجد فى آخر الأسماء المعربة وفى آخر المبنية ، لأن أمره مقصور على التعويض كما عرفنا[٤].

---

(١) – والبيان فى ص ٢٦ و ٧٣ وفى رقم ١ من هامش ص ٦٨ – ويقولون إن السبب فى بنائها هو مشابهتها للحرف فى الافتقار اللازم . وقد ناقشنا موضوع المشابهة فى ج ١ ص ٥٥ م ٦ وانتهينا فيه إلى أن السبب الحق هو استعمال العرب؛ ليس غير .

(٢) فى ٤ ص ٦٨

(٣) وفيما يضاف وجوباً إلى الجملة الاسمية والفعلية يقول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ : «حَيْثُ» –وَ «إِذْ». وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ :
إِفْرَادُ «إِذْ» . . . و . . .

والمعنى : ألزم النحاة : «حيث» – و «إذ» الإضافة إلى الجمل ؛ محاكاة للكلام العربى الصحيح . ثم قال : وإن ينون «إذ» (وذلك بعد حذف المضاف إليه ، ومجيء التنوين عوضاً عن المحذوف) كان من المحتمل الجائز إفرادها ، أى : قطعها عن الإضافة لفظاً ، لا معنى –كما شرحنا– وقد أكمل البيت الثانى بأحكام سنعرفها فيما يأتى مباشرة .

(٤) سبق إيضاحه ج ١ ص ٢٧ م ٣ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ إذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون هذه الجملة غير شرطية[١]، وأن تكون مستوفية بقية الشروط التي سلفت في رقم ١ من هامش ص ٦٨ .

ب ــ قلنا (في ص ٤ و٢٦) إن الجملة الواقعة « مضافاً إليه » هي في حكم « المضاف إليه » المفرد ؛ (أي : الذي ليس جملة) وأنها في تأويله من غير وجود أداة سابكة ، وذكرنا في رقم ١ من هامش ص ٦٨ شروطها . ومن الممكن الوصول إلى هذا المضاف إليه الحُكمي أو المؤول بغير حرف مصدري سابك ، إما بالإتيان بمصدر الفعل في الجملة الفعلية مضافاً إلى فاعله ، وإما بمصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ في الجملة الاسمية ، ففي مثل : وقفت حين أقبلَ الوالدُ ــ أسارع وقت يدعو الداعي للخير ــ أتكلم زمن الكلامُ مطلوبٌ ، وأستمع زمن الاستماعُ محمودٌ ــ يكون التقدير : وقفت حين إقبالِ الوالدِ ــ أسارع وقت دعاءِ الداعي ــ أتكلم زمن طلب الكلامِ ، وأستمع زمنَ حَمْدِ الاستماعِ . وقد تقدم في ص ٦٨ أن الذي يضاف للجملة وجوباً ــ لا جوازاً ــ يبنى وجوباً أيضاً ،

وإذا كان الشأن في الجملة الواقعة « مضافاً إليه » ما عرفنا ، فهل تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ؟

الأحسن الأخذ بالرأي القائل[٢] إن الحكمْ في هذا متوقف على حالة « المضاف إليه » المصدر ، (أي : المضاف إليه الحُكمي ، أو : المؤول) فإن أضيف المصدر إلى (فاعل أو مبتدأ) معرف اكتسب منه التعريف ، ونقله للمضاف وإن أضيف إلى واحد منهما منكر ، اكتسب منه التخصيص ونقلَه أيضاً للمضاف ؛ فشأنه شأن المصدر المضاف إلى المعرفة أو النكرة . . .

بقي سؤال هام : لمَ الالتجاء إلى المضاف إليه الجملة ، دون المضاف إليه المفرد مباشرة ، مع أنّ الجملة إذا صارت « مضافاً إليه » كانت في حكم المفرد وتأويله ؟

السبب أن الجملة حين تقع «مضافاً إليه» تفيد ما يفيده المفرد الذي في

---

(١) راجع الهمع والصبان في باب الجوازم عند الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين .

(٢) قد سبق في ص ٢٦ .

. . . .

حكمها كما عرفنا ، ولكنها تزيد فائدة أخرى لا يؤديها المفرد ؛ هى : أنها تدل على مضىّ الزمن إن كانت ماضوية ، وعلى حاليته أو استقباله وتجدده أو عدم تجدده إن كانت مضارعية ، وعلى مجرد الثبوت وما يتصل به إن كانت اسمية ، فالمضاف إليه المفرد المؤول مصدر يفيد مجرد الحدث ؛ (أى : المعنى الخالى من الدلالة على الزمن وما يلابسه ، ومن الدلالة على الثبوت وما يلازمه ،) بخلاف الفعلية فإنها تدل على الحدث مزيداً عليه الزمن بملابساته ، وبخلاف الاسمية فإنها تدل على المعنى مع إفادة الثبوت . . . و . . . .

جـ – عند إضافة « إذ » لجملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية ، يجب – وقيل لا يجب وإنما يستحسن – ألا يكون الفعل ماضياً ، وعلى هذا يمتنع – أو يقبح – : جئت إذ الغائب جاء ، كما سبقت الإشارة[1] ؛ وحجتهم : أن « إذ » للزمان فى أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضى مناسب لها فى الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما وهما فى جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً (ولا بد أن يكون بمعنى الماضى) ففصله عنها وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن ، نحو : سعدنا بنزهة الأمس بين الجداول والبساتين ؛ إذ المياه تنعشنا بتدفقها وجريانها ؛ والأزاهر بطيبها وأريجها . وإذ تداعبنا النسمات بلمساتها الندية المترفقة . . .

د – « إذ » ظرف ملازم للبناء ، فى محل نصب على الظرفية ، ولا يخرج عن النصب المحلى على الظرفية إلا حين يقع مضافاً إليه والمضاف لفظ دال على الزمان[2] ؛ كحينئذ ، ويومئذ . . . ففى هذه الحالة لا يكون ظرفاً ولا يكون فى محل نصب ؛ وإنما يكون مبنياً فى محل جرّ مضافاً إليه ، فأمره مقصور إما على البناء فى محل نصب على الظرفية ، وإما على البناء فى محل جر بالإضافة ، ولا محل له – عند كثرة النحاة – إلا أحد هذين ؛ فلا يكون مفعولا به ، ولا غيره. وأما قوله : « واذكروا إذ أنتم قليل . . . » . وقوله تعالى : « واذكرْ فى الكتاب

---

(١) فى ص ٧٠ .

(٢) أوضحنا فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨ أن الاسم الدال على الزمان يشمل ظرف الزمان (وهذا ينصب على الظرفية ، ولا يخرج عنها إلا إلى شبه الظرفية ، وهو – فى الغالب – : الجر بالحرف : « من ») ويشمل كل اسم آخر يدل على الزمان من غير ظرفية ، مثل : حين ولحظة . . .

. . . .

مَريمَ إذِ انْتَبَذَتْ من أهلِها مكاناً شرقيًّا » فإن « إذ » ظرف لمفعول به ، محذوف ؛ أى : واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قَليل . . . — واذكر قصّة مريم إذ انتبذت . . . (أى : ابتعدت واعتزلت الناس . . .) لأن المعنى على ظرفية المفعول به المحذوف ، لا على مجرد المفعولية الأخرى ؛ أو : البدلية . . . فالمراد : اذكروا النعمة التى نالتكم فى زمن معين ، هو زمن قِلَّتكم — واذكروا قصة مريم فى زمن انتباذها ، وليس المراد هنا اذكروا مجرد زمن القلة ، أو : مجرد زمن الانتباذ ؛ لأن تذكر الزمن المجرد لا يفيد فى تحقيق الغرض المراد هنا [1].

وقد تجىء : « إذ » لإفادة التعليل ؛ كقوله تعالى : « ولن ينفعَكم اليومَ — إذ ظلمتُم — أنكم فى العذاب مشتركون » ، أى : لأجل ظلمكم ، وبسببه . وتعْتبر فى هذا الحالة : إمَّا حرفاً زائداً للتعليل — وهو الأيسر — ، وإما ظرف زمان ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ [2].

وقد تجىء لإفادة المفاجأة[3]، بعد : « بيْنَا » ، أو : « بينما » ، نحو

---

(١) لا يوافق على هذا صاحب « المغنى » ، وآخرون . فضربوا مثلا « لإذ » الظرفية بقوله تعالى : « ... فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا . . . » ول « إذ » الواقعة مفعولا به بقوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم . . . » ومثل هذا يقع كثيراً فى أوائل القصص فى القرآن ؛ فتكون — فى رأيهم — « مفعولا به » لفعل محذوف تقديره : « اذكر » ، أو نحوه . . . كقوله تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة . . . » — « وإذ قلنا للملائكة . . . . . » — « وإذ فَرَقْنَا بكم البحر . . . » ول « إذ » الواقعة « بدلا » بقوله تعالى « واذكر فى الكتاب مريم ؛ إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » وحجتهم فى عدم إعرابها ظرفاً فى الآيات السالفة أن إعرابها ظرفاً يقتضى الأمر بالتذكر فى ذلك الزمن الماضى ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل توجيه الخطاب للمكلفين منا ؛ فيتعارضان ؛ وإنما المراد تذكر الوقت نفسه ، لا التذكر فيه . وخالفهم الكثرة بأن وقوع «إذ »الزمانية « مفعولا به»أو « بدلا » أو شيئا آخر غير الظرف والمضاف إليه — ليس مسموعاً عن العرب . وطال الجدل بين الفريقين . والحق أن « إذ » قد تكون « مفعولا به » إذا كان المراد وقوع أثر العامل عليها ، لا فيها . وقد يكون « بدلا » أو غيره إذا اقتضى المعنى خروجها عن الظرفية لشىء آخر . فلا داعى للتأويل من غير حاجة .

(٢) يتضح هذا فى مثل قولنا : « عوقب اللص إذ سرق » . باعتبار « إذ » للزمان فيؤدى ظاهر العباره إلى أن السرقة هى سبب العقاب ، وعلته .

(٣) أى : مفاجأة ما بعدها لما قبلها وقت تحقق معنى السابق . بمعنى : هجومه عليه بغتة عند قوع معنى المتقدم .

... ...

قول الشاعر :

استقدرْ الله خيرًا[١] ، وارضَيَنَّ به فبينما العسرُ إذ دارت مياسيرُ

وبينما المرءُ فى الأحياء مغتبطٌ إذ صار فى الرمس ، تعفوه الأعاصير

ونحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل غريب فأكرمناه . . .

والأحسن فى هذا — وأشباهه — اعتبارها حرفًا معناه المفاجأة ، أو : حرفًا زائدًا لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ لا ظرف زمان ولا مكان .

هـ — سبق[٢] أن : « إذ » تكون ظرفًا للزمان الماضى المبهم[٣]، ومعناها : وقت ، أو زمن أو : حين . . . و . . . وأنها فى هذه الحالة تضاف وجوبًا للجملة بنوعيها ، ولا بد فى هذه الجملة أن يكون معناها ماضيًا ولو تأويلا ، أى : أنه قد تحقق فعلا أو بمنزله المتحقق . . . و . . . يتساوى فى هذا الجملة الاسمية والفعلية . . .

ونذكر هنا أن فى اللغة كثيرًا من الأسماء التى قد تشابه « إذ » فى دلالتها السابقة ؛ (وهى : الدلالة على الزمن الماضى المبهم) وقد تخالفها ، ومن هذه الأسماء التى قد تشابه حينًا وقد تخالف حينًا آخر : وقت — زمن — عصر — لحظة — برهة — حين . . . وكذلك : يوم وساعة ، بشرط ألا يراد بواحد منهما مدة زمنية محدودة بساعات محصورة ودقائق معدودة ؛ وإنما يراد بكل واحد منهما وبما سبق مدة زمنية لا تتقيد بعدد مضبوط من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد الحصر والتحديد .

وحكم هذه الأسماء — ونظائرها — أنها حين تكون بمعنى : «إذ» يجوز[٤] أن تضاف إلى ما تضاف إليه « إذ » من الجملة بنوعيها ، كما يجوز أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف مطلقًا . ولكنها إن أضيفت إلى الجملة يجب أن يتحقق فى هذه الجملة بنوعيها كل ما يجب تحققه حين يكون المضاف هو « إذ » وذلك بأن يكون معنى الجملة قد وقع فعلا أو سيقع حتمًا . . و . . . وكما شرحنا .

---

(١) أسأله أن يقدره لك . (٢) فى ص ٦٩ .

(٣) وردت إشارة للزمان المبهم فى ص ٢٣ و ٥٨ و ٦٩ و ٧٩ و ١١٢ و ١٢٠ .

(٤) فليس بالواجب .

... ...

ومما تقدم نعلم أن بعض أسماء الزمان قد يشبه « إذ » فى الدلالة المعنوية وفى الإضافة ، وآثارها ، مع مراعاة الفروق الأربعة الآتية :

(١) أن « إذ » لا تكون إلا فى محل نصب على الظرفية ، أو فى محل جر على الإضافة (تبعاً لرأى الكثرة) . أما شبيهاتها فتصلح للأمرين السالفين ، ولغيرهما مما يقتضيه الأسلوب ، فتقع مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلا ، ومفعولا به . . . و . . . وهذا شأن كل اسم من أسماء الزمان المختلفة ليس ظرفا .

(٢) أن إضافة : « إذ » الظرفية للجملة واجبة محتومة ، لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط — كما سبق — . . . أما إضافة شبيهاتها فجائزة للجملة ، وللمفرد ، ويجوز عدم إضافتها مطلقاً . . .

(٣) أن إضافة « إذ » للجملة الفعلية ، توجب أن تكون هذه الجملة الفعلية ماضوية لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (بأن تكون الجملة الفعلية فعلها مضارع ولكن معناه ماض ، كالآية السالفة ، — وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل) — وأن إضافتها للجملة الاسمية لا تصح إلا حين يكون مدلولها قد وقع فى الزمن الماضى وتحقق ؛ فإن كان سيقع فى المستقبل وجب أن يكون وقوعه محققاً قاطعاً ؛ ليكون بمنزلة ما وقع فى الماضى من ناحية التحقق واليقين وبهذا تكون : « إذ » الظرفية للماضى حقيقة أو تأويلا ، كما أشرنا .

أما شبيهاتها فقد تكون للزمن الماضى وقد تكون لغيره . وقد تضاف للجملة جوازاً ، لا وجوباً . فإذا كانت الشبيهات للزمن الماضى وأضيفت لجملة فعلية أو اسمية كان حكم الجملة هنا كحكمها هناك من الناحية الزمنية ؛ أى : أن شأن الجملة (وهى : المضاف إليه) مع « إذ » كشأنها مع الشبيهات الدالة على الزمن الماضى ؛ فإذا كانت الجملة فعلية وجب أن تكون ماضوية . . . ولو تأويلا وإن كانت اسمية وجب أن يكون مدلولها ، قد وقع أو سيقع على وجه محتوم كشأنها مع « إذ » .

(٤) بناء « إذ » واجب فى جميع أحوالها . أما شبيهاتها فيجوز فيها — عند إضافتها للجملة — البناء على الفتح [1] ، أو الإعراب على حسب ما يقتضيه الأسلوب

---

(١) انظر ص ٥٨ . ولا يصح البناء على غير الفتح . ويشترط لبنائها أن تكون غير مثناة ، فإن كانت مثناة وجب إعرابها .

... ...

غير أن البناء على الفتح أحسن عند إضافتها إلى جملة فعلية ، فعلها مبنى أصالة ، كالماضى ، أو مبنى عرضًا ؛ كالمضارع المبنى لاتصاله بإحدى النونين ، والإعراب أحسن عند ما يكون المضاف إليه جملة مضارعية مضارعها معرب أو جملة اسمية[1] . . .

ويلاحظ أن جواز البناء والإعراب ليس مقصورًا على الشبيهات حين تكون دالة على الزمن الماضى ، وإنما ينطبق عليها فى حالتى دلالتها على الماضى أو غيره . إلا أنها فى حالة الدلالة على الماضى تكون بمعنى : « إذ » وفى حالة الدلالة على المستقبل تكون بمعنى : « إذا » الخاصة به . ومن الأمثلة :

ا ـ انقضى حينٌ عجيب على الإنسانية ؛ حينُ ساد الجهل ، وشاع الظلم ، وانتشرت الأوهام . وقد اختفى اليوم كثير من تلك البلايا « وسيقبلُ حينٌ آخر ؛ يكون الناس فيه أقرب إلى السعادة ، وأدنى إلى الاطمئنان ، حينَ تخضع الأمم والأفراد لدواعى المساواة ، وأحكام العدالة ، حينَ لا قوىٌّ مسيطرٌ ، ولا ضعيف مستذلٌ . ومثل قول الشاعر :

ولستُ أبالى حينَ أقتَلُ مسلمًا ... على أىِّ حالٍ كان فى الله مصرَعِى

ب ـ مضى وقت وجاء آخر ؛ وقتُ أكرَم الناس فلانًا لماله ، ووقتُ أكرم الناس فلانًا لأعماله ـ سيُقبل الوقت المأمول بعجائبه ؛ وقتَ يصل الناس إلى كشف الفضاء المجهول وغزو الكواكب ، وقتُ لا أرضٌ ممهدة وحدها ، ولا أجرام سماوية محتفظة بأسرارها .

حـ ـ أين نحن من الأمس ؛ زمنَ كان العلمُ أملا بعيدًا ، وغاية لا تدرك ؟ وما شأنه فى حاضرنا ، زمنَ يناله من يريده ، ويدركه من يرغب فيه ، زمنِ الأسبابُ ميسرةٌ ، والوسائلُ مبذولة . . . و . . . و . . . وهكذا . . .

فإن فقدت هذه الأسماء دلالتها على الماضى ـ ولو تأويلا ـ أو إبهامها ، لم تكن محتومة الشبه «بإذ»، فى الإضافة التى أوضحناها ونوعها ، ولم تجر مجراها

(١) سبقت الإشارة لهذا ص ٥٩ .

....

وجوبًا . فعند فقدها الدلالة على المضىّ تضاف – جوازًا – إلى الجملة الفعلية فقط ؛ نحو : أجيئك حين يجىء الصديق الغائب ، وأزورك زمن يزورنا . ويجرى عليها فى هذه الحالة من ناحية إعرابها وبنائها ما كان يجرى عليها من قبل مما شرحناه .

ولا يصح – عند الأكثرين – أن تضاف فى هذه الحالة إلى الجملة الاسمية ؛ لأنها تكون بمعنى : « إذا » الدالة على المستقبل ، والتى لا تضاف للاسمية[1] –

وعند فقْدها الإبهام يصح أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف إليه ؛ على حسب المعنى ؛ ولا يصح أن تضاف لجملة ، مثل شهر – حول – سنة – عام . . . و . . . وغيرها من المعدودات المحددة ، نحو : شهر رمضان مبارك ، وحولنا الحالى طيب .

وهذه المناسبة تذكرنا بالمسائل الثلاث التى سبقت قريبًا[2] والتى يجوز أن يستفيد فيها المضاف المعرب من المضاف إليه البناء ، وهى إضافة اسم الزمان المبهم إلى جملة فعلية بالتفصيل السالف . وإضافته إلى مفرد مبنى ؛ مثل : حينئذ ويومئذ ، وإضافة الاسم المعرب المتوغل فى الإبهام ، والذى لا يدل على

---

(١) – كما سيجىء فى ص ٨١ – وهذا رأى جمهره النحاة . لكن وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المضاف إليه جملة اسمية ؛ منها قوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ) وقول الشاعر المسمى بسواد .

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

ولا مانع من الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس على هذا ؛ بشرط أن يكون فى الكلام ما يدل على أن معناه سيقع فى المستقبل ، وأنه محقق الوقوع ؛ فيكون المستقبل فيه بمنزلة الماضى ، لتحقق وقوعه ؛ كما فى الآية والبيت ؛ فإن فتنة النار مستقبلة محققة ، وكذلك الشفاعة يوم القيامة ؛ سواء أكانت تغنى أو لا تغنى ، ولا داعى للتأويل . (وانظر رقم ٢ من هامش ص ٧٠)

(٢) فى ص ٥٨ ، . . . . وهناك أحكام خاصة بالمبهم فى ص ٢٣ ، ٥٨ ، ٦٩ ، ٧٦ ، ١١٢ ، ١٢١ .

زمان — إلى مفرد مبنى ، كإضافة : غير — مثل — شبه . . . و . . . . ، إلى الضمائر أو غيرها من المبنيات [١] .

* * *

(١) يقول ابن مالك فى أسماء الزمان الشبيهات بـ « إذ » :

. . . . ومَا « كَإِذْ » مَعْنًى ، كَإِذْ أَضِفْ جَوَازًا ؛ نَحْوُ : حِينَ جَا ، نُبِذْ

يريد : ما كان مثل «إذ» فى كونه اسم زمان ماض مبهم ، فإنه يضاف جوازاً — لا وجوباً — إلى مثل ما تضاف إليه « إذ » من الجمل الفعلية والاسمية ؛ مع ملاحظة ما قد يكون بين الإضافتين من فوارق أوضحناها فى ص ٧٦ وما بعدها . وضرب مثلا لما يشبه « إذ » هو : حين جاء الخائن نبذ شأنه . .
ثم قال :

وَٱبْنِ ،أَوِ ٱعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ . وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

أى : ابن أو أعرب ما جرى عليه شبه « إذ » ولكن المختار بناء ما يتلوه فعل مبنى ، وإعراب ما بعده مبتدأ أو فعل معرب . ومن بنى فى جميع الحالات فلن يغلط .

ورابعها — ما يضاف وجوبًا إلى الجملة الفعلية دون غيرها . ومنه : « إذًا »[1] الشرطية الدالة على الزمان المستقبل ، نحو قول الشاعر :

وإذا تباعُ كريمةٌ أو تُشْتَرَى فسواك بائعها وأنت المشترِى

ووقوع الماضي فى جملة شرطها أو جزائها لا يخرجها عن الدلالة على الزمن المستقبل ؛ لأنها تجعل زمن الماضى للمستقبل ، شأنُها فى هذا شأن جميع أدوات الشرط غير الامتناعى ، نحو ؛ إذا غدر المرء بصاحبه كان بسواه أغدر . وقولهم : إذا عثر الكريم أخذ بيده الكرام . . . و . . .

ويجوز أن يحذف المضاف إليه (أى : الجملة) ويجىء التنوين عوضًا عنه ؛ كقولهم : من يجحد الفضل فليس إذًا من أهله . التقدير : فليس إذًا (يجحده) من أهله . فحذفت الجملة الواقعة مضافًا إليه ، وجاء التنوين عوضًا عنها .

ومنه : « لما[2] » الظرفية ؛ كقوله تعالى : « فلمَّا جاء أمرنا نجَّيْنَا صالحًا والذين آمنوا معه برحمة منَّا . » ؛

ومنه ألفاظ أخرى منثورة فى المراجع اللغوية والأدبية[3].

---

(١) وهى مبنية دائمًا . وقدسبق الكلام عليها بتفصيل مناسب (فى ج ٢ ص ٢١٧ م ٧٩ باب الظرف) يشمل سرد معانيها ، وأحوالها ، وأحكامها المختلفة وسيجىء الكلام عليها بمناسبة أخرى ، ولغرض آخر هو الشرطية فى ج ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ باب الجوازم. وقد اكتفى ابن مالك ببيت واحد سجل فيه أنها من الأسماء التى تضاف إلى الأفعال لزومًا ، ولم يزد شيئًا حيث يقول :

وأَلْزَمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ ؛ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

(هن إذا اعتلى : تواضع وتساهل إذا أظهر رفيقك أو غيره الاعتلاء ؛ أى : التكبر) .

(٢) تسمى : « لما الحينية » ؛ لأنها بمعنى كلمة : « حين » عند من يجعلون « لما » ، اسما . وقد سبق فى ج ٢ ص ٢٢٥ م ٧٩ باب الظرف — إيضاح الكلام عليها بتفصل محمود ، ولا سيما ما يختص بشرطها وجوابها وتقدم هذا الجواب . وسيجىء لها إشارة مفيدة — بمناسبة الكلام على أنواع « أن » ج ٤ ص ٢٢١ م ١٤٨ باب إعراب الفعل .

(٣) سنذكر بعضها فى « ب » من الزيادة والتفصيل :

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ أشرنا[١] إلى أسماء الزمان التى تشبه : « إذْ » فى الدلالة على الزمان ، الماضى ، المبهم ، ومنها حين : ــ وقت ــ زمن ــ لحظة. . .ونعيد ما قلناه هناك من أنها تضاف جوازاً إلى ما تضاف إليه : « إذْ » ؛ من الجمل الاسمية ، والفعلية ، بشرط دلالة تلك الأسماء على المضى ، والإبهام معاً . فإن فقدت المضى لم تكن بمعنى « إذْ » وإنما تصير بمعنى «إذا» الدالة على الزمن المستقبل ، فعند إضافتها تضاف ــ مثلها ــ إلى الجمل الفعيلية ، دون الاسمية[٢] . نحو : أسافر غداً حين تبدأ العطلة ، وسأركب الطائرة زمنَ أجدُها مهيأة . . .

وتحتفظ هذه الأسماء لنفسها بجواز البناء والإعراب عند إضافتها للجملة ؛ سواء أكانت بمعنى « إذْ » أم بمعنى « إذا » ؛ فهى جائزة البناء والإعراب فى حالتى دلالتها على المضى ، أوعلى الاستقبال ، « إلا أن البناء أحسن حين يكون المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى ؛ والإعراب أحسن حين يكون ذلك الفعل معرباً ، وحين يكون المضاف إليه جملة اسمية ــ كما سبق تفصيله هناك . أما إذا فقدت الإبهام فيجوز إضافتها للمفرد ، أو عدم إضافتها إليه على حسب المعنى ، ولا يصح إضافتها لجملة . . .[٢]

ب ــ قد أضيف إلى الجملة الفعلية جوازاً ألفاظ غير زمانية ولكنها تشبه الزمانية فى أنها بمنزلة الزمن والوقت لارتباطها به . ومنها كلمة : « آية » ؛ بمعنى : علامة . والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها ، كما أن العلامة تتصل بالوقت ، فصحّ إضافة : « آية » إلى الجملة الفعلية كما يضاف الوقت إليها ؛ لأنهما فى النتيجة ينتهيان إلى شىء واحد . وهذا تعليل صناعىّ . والتعليل الحق : استعمال العرب . قال قائلهم :

ألا منْ مبلغٌ عنّى تميما ... بآيةِ ما يُحبّون الطعاما

وقال آخر :

بآيةِ يُقْدِمون الخيل شُعْثا ... كأن على سنابكها مُداما

---

(١) فى ص ٧٦ .

(٢ و ٢) يلاحظ التفصيل الذى فى ص ٧٩ .

... ...

وكلمة : « آية » بهذا القصد لا تُضاف إلا للجملة الفعلية ، بشرط أنْ يكون فعلها متصرفاً سواء أكان مقروناً « بما » النافية[1]، أو : المصدرية ، أم غير مقرون ، إلا أن بعض النحاة يوجب تقدير « ما » المصدرية الظرفية عند عدم وجودها ، أو تقدير كلمة : « وقت » قبل الجملة الفعلية ؛ لتكون الإضافة من نوع إضافة أسماء الزمان التى شرحناها . وهذا خلاف شكلى ؛ لا أثر له .

لكن كلمة : « آية » لا يسرى عليها ما يسرى على أسماء الزمان السالفة من جواز الإعراب والبناء عند إضافتها للجملة ، وإنما يبقى لها حكمها الذى كانت تستحقه قبل إضافتها . وعلى هذا تكون كلمة : « آية » فى البيت الثانى معْربة مضافة إلى الجملة المضارعية ، والمراد : أبلغْهم كذا بعلامة إقدامهم الخيل شُعْثا متغيرة من التعب . . . وهى معربة مضافة فى البيت الأول إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية[2] والجملة المضارعية . والمراد : إذا رأيت تميمـًا فبلغهم عنى الرسالة . فكأن قائلا قال : بأى علامة تُعْرف تميمٌ ؟ فأجاب : بعلامة ما يحبون الطعام .

ومن تلك الألفاظ : « ذى » فى قولهم : اذهب بذى تَسْلم ، واذهبَا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلَمون ، والمسموع فى كلمة : « ذى » الجر « بالباء » فى هذا الأسلوب . والمعنى : اذهب بأمْرٍ هو سلامتك التى تلازمك ، ولا تفارقك ؛ فكأن القائل يريد : اذهب ومعك أمر ؛ وهذا الأمر هو : سلامتك الملازمة لك . ولما كانت الإضافة للجملة الفعلية هى فى تقدير الإضافة للمفرد (وذلك بالإتيان بمصدر الفعل مضافاً إلى فاعله ؛ — كما سبق[3] كان التأويل : اذهب بأمر سلامتك ، أى : اذهب ومعك أمر هو سلامتك المصاحبة لك — اذهبا بأمر سلامتكما — اذهبوا بأمر سلامتكم . . . ويرى بعض اللغويين أن« ذى » فى الأساليب المسموعة السابقة معناها : « الذى »

---

(١) مثل قولهم : بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلا .

(٢) يصح أن تكون « ما »زائدة . والجملة المضارعية بعدها هى المضاف إليه . ويجرى تأويل المضاف إليه على الطريقة التى سبق شرحها فى تأويل الجملة الواقعة مضافاً إليه ص ٧٣ .

(٣) فى ص ٤ و ٢٦ و ٧٣ .

....

فالمراد : اذهب بالذى تسلم به ، أى : بسلامتك ؛ مصحوبًا بها ، أو معناها : الوقت .

والمعانى الثلاثة متقاربة ، وفيها تكون الإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم سماعًا[1] . فالمسمى هو : ذى ، بمعنى : الأمر ، وهذا الأمر المعين وذاته ... اسمه : السلامة[2] أو بمعنى « الذى » أو الوقت . والمراد منهما : السلامة أيضًا[3] .

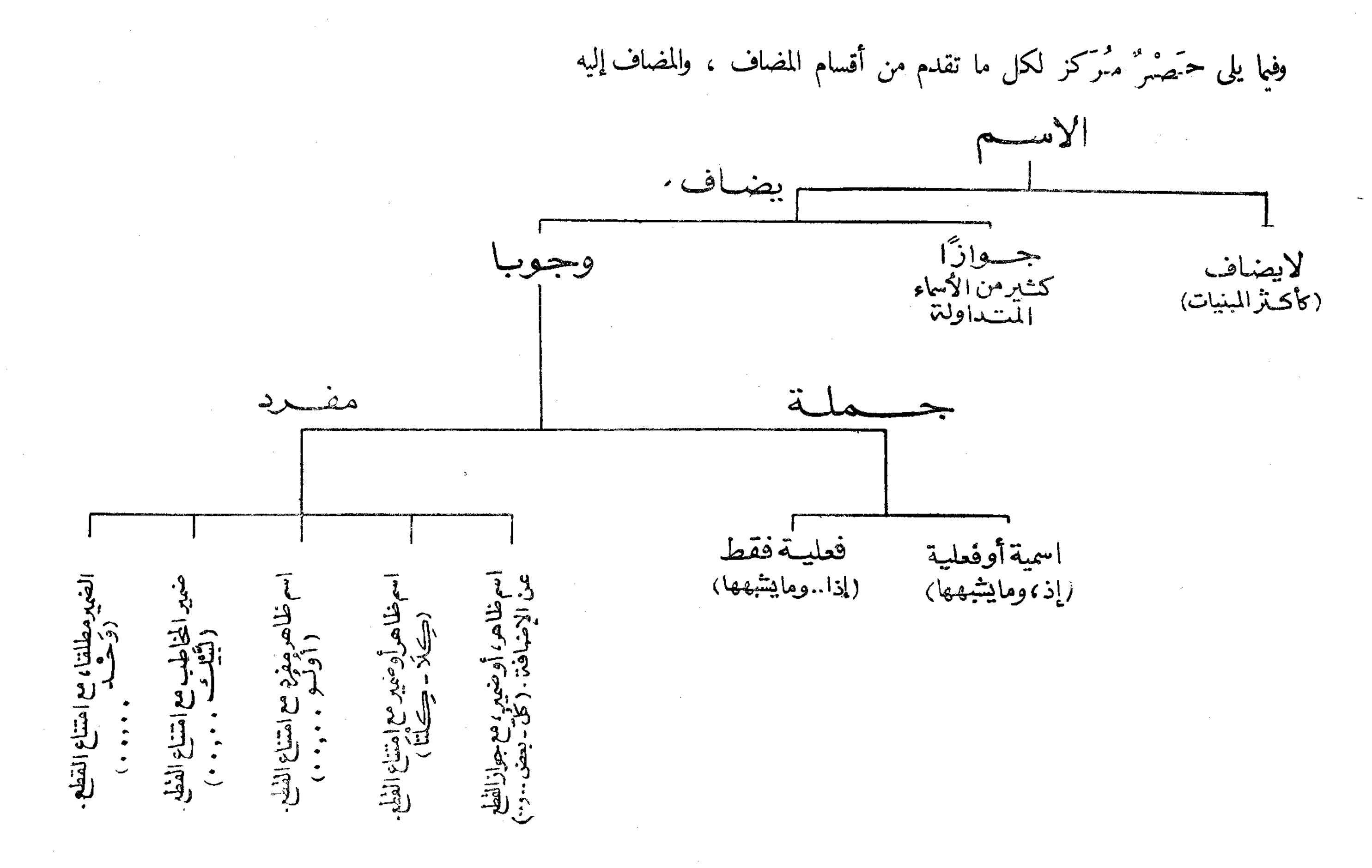
---

(١) سبقت لها الإشارة بمناسبة أخرى ص ٣٨ .

(٢) راجع فيما سبق ج ٣ ص١٨ من شرح المفصل ، والهمع ج ٢ ص ٥١ (باب الإضافة) .

(٣) فالباء للمصاحبة ، أو : بمعنى « فى . . . »

وفيما يلي حَصْرٌ مُرَكز لكل ما تقدم من أقسام المضاف ، والمضاف إليه



المسألة ٩٥ :

أسماءٌ أخرى واجبة الإضافة :

(كِلا ، وكِلتا — أىّ — لَدُن ، ومع — غَيْر ، ونظائرها . . .)

« كِلاَ » : اسم مفرد فى اللفظ ، مثنى فى المعنى ؛ لأنه يدل على اثنين مذكرينِ ؛ نحو : كِلاَ طرَفَىْ الأمورِ ذميم ، ونحو :

إن المعلم والطبيب كلاهما لا ينْصَحان ؛ إذا هما لم يُكرَمَا

و « كلتا » : اسم مفرد فى اللفظ ، مثنى فى المعنى ؛ لأنه يدل على اثنتين مؤنثتين ؛ نحو : كلتا الخَصلتين رذيلة ؛ الضَّعةُ والكِبر . ونحو : الثروة والشهرة ، كلتاهما من أسباب الجاه .

ولأن « كلا وكلتا » مفردين لفظًا ، مثنيين معنى[٢] ، جاز فى خبرهما ، — وفى كل ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما — مراعاة اللفظ ، وهو الأفصح ، ومراعاة المعنى وهو فصيح ؛ كقولهم : كلا الرجلين عظيم ، من دعا للخير ، ومن استجاب له — كلا القائدين بَطلان ؛ هذا يقود جيوشه فى غمرات الحروب ، وهذا يقود أعوانه فى ميادين الإصلاح — كلتا الزعيمتين وهبت نفسها لأعمال البر ، ولم تدّخر وُسْعًا — كلتا المدينتين وقفتا فى وجه العدو المغير حتى ارتد خاسرًا . . .

---

(١) سبق الكلام عليهما بمناسبة أخرى (هى : بيان حكمها الإعرابى . . .) ج ١ ص ٧٨ م ٩ المثنى وملحقاته . وهما فى لفظهما المفرد مع إفادتهما معنى : « الثنية » شبيهتان بلفظة : « كل » فى أن لفظها ، مفرد لكنها تدل على معنى غير مفرد ، هو : معنى الجمع .

(٢) تتضح هذه الدلالة فى مثل : الرجلان كلاهما مسافران . فالمعنى : الرجلان الاثنان مسافران وفى مثل : الرجلان كلاهما مسافر ، يكون المعنى : الرجلان كل واحد منهما مسافر ، أى : أنه يصح أن يحل محلها إما كلمة : (الاثنين) ، وإما : (كل واحد منهما) . وهذا على حسب الأساليب كما فى المثالين السالفين . والنتيجة فى الحالتين واحدة ؛ وهى دلالتها على اثنين . ومثلها : « كلتا » .

و « كلا » و « كلتا » من الألفاظ اللازمة للإضافة لفظًا ومعْنًى معًا ، ولا بد فى المضاف إليه بعدهما أن يجمع ثلاثة شروط .

الأول : أن يكون دالا على اثنين أو اثنتين ؛ سواء أكان اسمًا ظاهرًا ، أم ضميرًا [1] بارزًا ، كقوله تعالى : « كلْتَا الجنَّتَيْن آتتْ أكُلَها » . وقوله تعالى : « وقَضَى ربكَ ألاَّ تَعْبُدُوا إلا إيَّاهُ وبالوالديْن إحْسَانًا ، إمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدكَ الكِبَرَ أحَدُهُمَا أوْ كِلاَهُمَا ، فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أفٍّ . . . . » . . . وإنما كانت دلالته على التثنية شرطًا لأن الغرض من « كِلاً » و « كلتا » هو تقوية التثنية فى المضاف إليه ، وتأكيدها ، فلو لم يكن مثنى لوقع التعارض بين المضاف والمضاف إليه .

الثانى : أن يكون كلمة واحدة . (وهذه الكلمة الواحدة هى التى تقوم بالدلالة على المثنى ؛ من غير سرد أفراده مُتعددة ، ولا ذكرها متفرقة) فلا يجوز قرأت كلتا المجلة والرسالة ، ولا عاونت كلا الأخ والصديق . وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة لم توافق كثرة النحاة على القياس عليها ، منها :

كِلاَ أخِي وخَلِيلِي واجِدِى عضُدًا ... فى النائبات وإلمامِ المُلِمَّاتِ

والثالث : أن يكون معرفة كالأمثلة السالفة ، فلا يجوز أن يكون نكرة عامة كالتى فى مثل : حضر كلا رجلين ، وانصرفت كلتا امرأتين ؛ فإن كانت النكرة مختصة فالأحسن الأخذ برأى من يجيز وقوعها مضافًا إليه بعد « كلا وكلتا » ؛ فيصح المثالان السابقان — وأشباههما — بعد التخصيص ؛ فيقال : حضر كلا رجلين عالمين ، وانصرفت كلتا امرأتين أديبتين [2] .

---

(١) إذا كان المضاف إليه اسماً ظاهراً دالا على اثنين سمى مثنى لفظاً ومعنى ، أما إن كان ضميراً بارزاً دالا على اثنين ، أو : اسم إشارة للمفرد ولكنه يدل على اثنين بقرينة خارجة عن لفظه -- فيسمى مثنى معنى فقط . ومتى كانت دلالته على التثنية بقرينة خارجية ؛ كاسم الإشارة — سميت دلالة مجازية . كما سيأتى فى الزيادة .

(٢) وإلى الشروط الثلاثة أشار ابن مالك باختصار حيث يقول :

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مَعرَّفٍ بِــلاَ ... تَفَرُّقٍ أُضِيفَ « كِلْتَا » وَ « كِلاَ »

يريد : أضيفت « كلتا وكلا » لمفهم اثنين (أى : لما يدل على اثنين) مع تعريفه ، وعدم تفرق أفراده .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — اشترطنا هنا[١] أن يكون المضاف إليه دالا على اثنين ، أو اثنتين ؛ سواء أكان اسمًا ظاهرًا أم ضميرًا بارزًا . هذه الدلالة قد تكون بلفظه الصريح فى التثنية ، الحقيقىّ فيها (لا المجازىّ) نحو قوله تعالى : «كلتا الجنتين آتَتْ أُكُلَهَا» ، وقوله : «إمَّا يَبْلُغَنَّ عندك الكِبَرَ أحدُهما أو كلاهُمَا» . فالمضاف إليه وهو كلمة : «الجنتين» ، وكلمة : «هما» — من الألفاظ الصريحة فى التثنية ، التى تؤدى معناها على وجه الحقيقة لا المجاز . وقد تكون بلفظه الحقيقى ولكنه مشترك اشتراكًا معنويًّا بين المثنى والجمع ، كالضمير «نا» فإنه صالح من جهة المعنى للأمرين : كقول الشاعر :

كُونُوا كَمَنْ وَاسَى أخَاه بِنَفْسِه ... نَعِيشُ جَمِيعًا ، أوْ : نَمُوتُ كِلاَنَا

وقول الآخر :

كِلانا غَنِىٌّ عن أخيه حياتَهُ ... ونحنُ إذا مِتْنا أشد تغانِيَا

وقد تكون بلفظه الذى دخله التوسع والمجاز فصار يدل على اثنين دلالة أساسُها ما سبق ، لا الحقيقة اللغوية ، كقول الشاعر :

إنَّ للخيرِ وللشرِّ مَدًى[٢] ... وكِلاَ ذلك وَجْهٌ[٣] وقَبَلْ[٤]

فكلمة : «ذا» تدُلّ فى حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ، ولكنها تدل هنا بمعناها على المثنى ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر ؛ وهو : الخير والشر ؛ فالمراد : «كِلا» ما ذكر من الخير والشر ... وهذه الدلالة مجازية[٥] ؛ لأن دلالة «ذا» على غير الواحد مجازية ؛ كالتثنية ؛ فى البيت السابق ، وكالجمع فى قول لبيد :

---

(١) ص ٨٧ .

(٢) غاية ينتهى عندها .

(٣) ما يستقبلك من الشىء .

(٤) طريق واضح . أو : جهة . والمعنى : إن كلا من الخير والشر أمر واضح يستقبل الناس وهو معروف لهم كالطريق الواضح المطروق . أو : كلا الخير والشر ذو وجهة ينصرف إليها .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

....

ولقد سئمتُ من الحياة وطولِها وسؤالِ هذا الناسِ كيف لبيدْ ؟

ب ـ لا تضاف « كلا وكلتا » لشىء من الضمائر إلا لواحد من ثلاثة ؛ هى : « نا » ، و « الكاف » المتصلة بالميم والألف ، و « الهاء » المتصلة بالميم والألف . (أى : كلانا ـ كلاكما ـ كلاهما ـ كلتانا ـ كلتاكما ـ كلتاهما) .

حـ ـ حكم « كلا » و « كلتا » من الناحية الإعرابية موضح فى مكانه المناسب من الجزء الأول[1] عند الكلام على المثنى . ومضمونه : أن لهما حالتين ؛ إحداهما : إعرابهما إعراب المثنى ، والأخرى إعرابهما إعراب الاسم المقْصور .

(١) فيعربان إعراب المثنى عند استعمالهما للتوكيد . وفى هذه الحالة يضافان وجوباً إلى ضمير بعدهما ، مطابق للاسم المؤكَّد قبلهما[2]، فلا بد من وجود الضمير المضاف إليه ، ومن وجود المؤكَّد ، وتَطابق المؤكَّدوالمؤكِّد فى التثنية والإعراب والتذكير والتأنيث ؛ كقولهم فى الدُّعاء : « لازمتْك الحُسْنَيَان[3]، كلتاهما . . . ، وأمِنْتَ البَلِيَّتين[4] كلتيهما » . . . وقولهم فى الدعاء للمسافر : صاحبَك الأحمدَان[5] كلاهما ـ وسلمت من الأرذلَيْن كليهما[6] .

ويلاحظ أنه لا بد ـ عند استعمالهما فى التوكيد ـ من إضافتهما للضمير المطابق للمؤكَّد السابق ، لكن لا يلزم من إضافتهما للضمير المطابق أن يكونا للتوكيد ؛ فقد يتعينان للتوكيد كما فى الأمثلة السابقة ، وقد يتعين إعرابهما شيئاً آخر غير التوكيد ؛ كما فى قولنا : الوالدان كلاهما نافع ، والأختان كلتاهما مثقفة ؛ فيتعين إعرابهما فى المثالين ـ وأشباههما ـ مبتدأ ، ولا يصح التوكيد ؛

---

(١) ص ٧٨ م ٩ .

(٢) كما سيجىء فى باب التوكيد (ص ٤١٠) .

(٣) الصحة والثروة .

(٤) المرض والفقر .

(٥) الأمن والسلامة .

(٦) الخوف والضرر .

... ...

كى لا يترتب عليه إهمال المطابقة الواجبة بين المبتدأ والخبر ؛ بقولنا : الوالدان نافع — الأختان مثقفة ، فيقع الخبر مفرداً مع أن مبتدأه مثنى ، وهذا غير جائز فى مثل ما نحن فيه .

وقد يجوز إعرابهما توكيداً أو غير توكيد فى مثل : الوالدان : كلاهما نافعان — الأختان كلتاهما مثقفتان . فيصح إعرابهما توكيداً : لإضافتهما للضمير المطابق للمؤكَّد السابق ، والاسم الظاهر بعدهما خبر للمبتدأ ، مطابق له . كما يصح إعراب « كلا وكلتا » فى المثالين مبتدأ ثانياً ، مضافاً للضمير ، والاسم الظاهر بعدهما خبر لهما . والجملة الاسمية منهما ومن خبرهما خبر المبتدأ الأول . فالإعرابان جائزان ، وتفضيل أحدهما متوقف على وجود قرينة ترجحه على الآخر .

فالأحوال ثلاثة عند إضافتهما للضمير مع وجود لفظ سابق يصلح أن يكون مؤكَّداً يرجع إليه الضمير عند إضافتهما ويطابقه ؛ هى : وجوب إعرابهما توكيداً ، وامتناع إعرابهما توكيداً ، وجواز الأمرين .

وإذا امتنع إعرابهما توكيداً امتنع — تبعاً لذلك — إلحاقهما بالمثنى فى إعرابه ، ووجب إدخالهما فى المقصور ؛ فتقدر جميع حركات الإعراب على الألف التى تلازم آخرهما فى كل الحالات .

فإن لم يضافا للضمير مطلقاً (بأن أضيفا إلى اسم ظاهر) — أو أضيفا لضمير لم يسبقه مؤكَّد — كما قلنا — فإنهما لا يكونان للتوكيد ، ولا يصح إعرابهما كالمثنى ، بل يجب فى الحالتين إعرابهما إعراب المقصور (وهو الإعراب بحركات مقدرة على الألف الثابتة ، الملازمة لآخرهما فى جميع الحالات) ؛ نحو : كلا القطبين ثلجىّ مقْفر — إن كلا القطبين ثلجىّ مقفر — ذاع عن كلا القطبين أنه ثلجى مقفر — كلتا المنطَقتين القطبيتين غير مأهولة — إن كلتا المنطقتين . . . سمعت عن كلتا المنطقَتين . . .

كلا كما راغب فى الخير — إن كلا كما راغب فى الخير — عرف عن كلا كما أنه راغب فى الخير — كلتا كما راغبة فى الخير . . . و . . . و . . .

* * *

أىّ — أنواعها، الملازمة للإضافة خمسة[١]؛ كلها مبهَم، لأنه صالح لكل شىء من الأمور الحسيَّة والمعنوية. ولا تعيين له إلا بالمضاف إليه؛ وهى: «أىّ» الاستفهامية؛ مثل: أىُّ عمل تختاره؟— أى الرجال المهذب؟— أىّ الناس تصفو مشاربه؟ و«أىّ» الشرطية؛ مثل: أىٌّ نفع يلتمسْه المرء بضرر غيره ينقلبْ وبالاً عليه. و «أىّ» الموصولة، مثل: أعجبت بالسبَّاقين، وصافحت أيَّهم هو أسبق (بمعنى: الذى هو أسبق). و «أىّ» التى للنعت[٢]؛ مثل إنّ الصادقَ عظيمٌ أىُّ عظيم. و «أىّ» التى للحال، مثل: قبلت كلام الناصحِ أىَّ ناصحٍ أمين.

ومن الخمسة السابقة نوعان ملازمان للإضافة لفظًا ومعنى معًا؛ هما النعتية والحالية[٣]، أما الثلاثة الأخرى فملازمة للإضافة إمَّا لفظًا ومعنى معًا كأمثلتها السالفة، وإمَّا: معنى[٤] فقط؛ مثل: الأعمال كثيرة؛ فأىٌّ تختاره؟— من ألوان النفع ما يؤذى؛ فأىٌّ يلتمسْه المرء بضرر غيره ينقلبْ وبالاً عليه— أعْجِبْتُ بالسباقين وصافحت أيًّا هو أسبق... و... وفيما يلى بيان أوفَى:

* * *

١ — «أىّ» الاستفهامية: وهى معربة، واجبة الإضافة لفظًا ومعنى، أو معنى فقط. وتضاف إلى ما يأتى ليزيل إبهامَها:

(١) النكرة مطلقًا لمتعدد أو غير متعدد؛ (فتشمل النكرةَ الدالة على الإفراد، والدالَّة على التثنية، أو على الجمع) نحو: أى رجل فاز بالسبق؟

---

(١) هناك نوع سادس لا يضاف أبداً؛ هو: «أىّ»: التى تكون وصلة لنداء مافيه: «أل» وسبق الكلام على الستة ملخصاً لمناسبة أخرى فى باب الموصول ج ١ ص ٢٦٠، ٢٦٢ م ٢٦.

(٢) تفصيل الكلام عليها فى ص ٩٧، ولها إشارة فى باب النعت ص ٣٧٨.

(٣) كما سبقت الإشارة فى ص ٦٣ وفى الجزء الأول ص ٢٦٠ م ٢٦.

(٤) تقدم (فى رقم ٣ من هامش ص ٦٢) أن «المضاف لفظاً ومعنى» هو: ما له مضاف إليه مذكور صراحة فى الكلام متمم للمعنى المقصود من المضاف إليه. وأن «المضاف معنى» هو ما له مضاف إليه، ولكنه محذوف لداع وقرينة، وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف، وإكماله كما يلاحظ عند وجوده.

أى رجلين فازا بالسبق ؟ أىّ رجال فازوا بالسبق ؟ أى فتاة فازت . . . ؟ أىّ فتاتين . . . ؟ أىّ فتيات . . . ؟ ومن المفرد قول الشاعر :

أتجزَعُ مما يُحدثُ الدهرُ للفتى ؟ وأىُّ كريمٍ لم تُصِبْهُ القوارعُ ؟

فهى فى الأساليب السابقة — ونظائرها — اسم استفهام يُسأل به عن المضاف إليه كله . وهى فى الوقت نفسه مطابقة لمعناه تمام المطابقة . ولذا كانت بمعنى : « كُلّ » الذى يقصد به المضاف إليه جميعه ، على حسب المراد من العموم فى المفرد ، أو : المثنى ، أو : الجمع . فالمراد من « أىّ » هو المراد من المضاف إليه كاملا ، ومدلولهما واحد . والمعنى فى الأمثلة السّابقة : أى واحد من الرجال فاز ؟ أى اثنين منهم فازا ؟ أى جماعة منهم فازوا . . . و . . . وهكذا[1] .

(٢) المعرفة بشرط أن تكون دالّة على متعدد ، ولا فرق فى التعدد بين أن يكون حقيقيًّا ، أو : تقديريًّا ، أو : بالعطف بالواو . فالمتعدد الحقيقى ما يدل بلفظه الصريح المذكور فى الجملة ، على تثنية ، أو : جمع ؛ نحو : أىُّ الفريقين أحق بالإعجاب ؟ ... و ... أيكم أحسنُ عملا ؟ أى الرجال المهذب ؟

والمتعدد التقديرى : هو ما يدل بلفظه على مفرد له أجزاء متعددة[2] ، بعضها هو المقصود بالاستفهام عند الإضافة ؛ فيكون «المضاف إليه» مفردًا فى ظاهره ؛ ولكنه متعدد فى التقدير ؛ بسبب تلك الأجزاء التى يتكون منها ؛ ويقوم المعنى على أساس ملاحظتها وتقدير وجودها ، برغم أنها غير موجودة فى الكلام ؛ فكأنّ « أىّ » ليست مضافة إلى معرفة مُفردة ؛ وإنما هى مضافة — تقديرًا — إلى معرفة متعدّدة . وإن شئت فقل : إنّها ليست مضافة إلى المعرفة المفردة

---

(١) المراد : إن كان المضاف إليه ، النكرة واحداً فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؛ لا بعضه ، ولا جزء منه . وإن كان المضاف إليه مثنى فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بعضهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعاً ؛ فإن المراد منها الجمع كله . . . . وسبب ذلك ما عرفناه من إبهام « أى» والذى يزيل إبهامها هو « المضاف إليه » فلا بد أن يتساويا فى المعنى ، لكيلا تختلف الدلالة نوعاً ، أو مقداراً بين المفسِّر والمفسَّر والمبيِّن والمبيَّن .

(٢) قد يدل المتعدد التقديرى على مفرد له أنواع متعددة ، لا على أجزاء متعددة فتكون الأنواع هى المقصودة عند الإضافة ويجرى عليها حكم الأجزاء ؛ نحو : أى الدينار دينارك ؟ أى الكسب أطيب ؟

مباشرة ، وإنما هى مضافة إلى كلمة محذوفة ، هى كلمة : « أجزاء » ، أو ما يشابهها ؛ مثل : أىّ الشجرة أنفع ؟ أىّ الوجه أجمل ؟ أىّ التمثال أدق ؟ تريد : أىّ أجزاء الشجرة أنفع ؟ أى أجزاء الوجه أجمل ؟ أىّ أجزاء التمثال أدق ؟ فكلمة : « أىّ » فى الأمثلة السَّابقة — ونظائرها — مضافة إلى معرفة مفردة ، لها أجزاء هى الملحوظة عند الإضافة ، وعند السؤال بكلمة : « أىّ » التى معناها والمراد منها هو معنى المضاف إليه ؛ لما سبق من أنّها مبهمة ، والذى يزيل إبهامها هو المضاف إليه ، فلا بد أن يتساويا معنى ؛ إذ لا يصح أن يختلف الموضَّح والموضِّح فى المعنى أو فى مقداره .

ولما كان المراد من المضاف إليه — فى الاستفهام — هو جزؤه لا كله وجب أن يكون المراد منها هو ذلك الجزء أيضًا . ولهذا يقال عنها إنها بمعنى : « بعض » من كلّ ، (يريدون : بعض المضاف إليه . . .) ويجيبون عنها بالأجزاء أيضًا ، فيجاب عما سبق بأنه : جذعها ، أو : ثمرها . . . أو . . . — العين ، أو : الأنف . . . و . . . — الرأس ، أو : الظهر . . . فكأن المضاف إليه متعدد ، أو أن « أىّ » مضافة ، والمضاف إليه كلمة محذوفة تدل على متعدد ، والتقدير : أىّ أجزاء كذا . والأمران سِيَّان .

والتعدد بالعطف يتحقق هنا بأن يُعطف على المعرفة المفردة معرفة مفردة أخرى بحرف العطف « الواو » دون غيره من حروف العطف — فينشأ من العطف التعدد المطلوب (أىْ : الذى يجعل المضاف إليه فى حكم المتعدد .) مثل : أىّ زراعة الفاكهة وزراعة القطن أربح ؟ تريد : أيّهما ؟ بمعنى : أىّ واحدة من زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ ومثل قول الشاعر :

ألاَ تسألون الناسَ ؛ أيِّى وأيُّكُم غَدَاةَ التَقَيْنَا — كان خيرًا وأكْرَمَا ؟

فإنه يريد : أيُّنا[1] . . . و . . . .

---

(١) ليس من اللازم فى حالة التعدد بالعطف . تكرار : « أى » ؛ بإعادتها بعد الواو ، فيصبح تكرارها وعدمه فى مثل : أى زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ أو : أى زراعة الفاكهة وأى زراعة القطن أربح . وإنما يجب تكرار « أى » وإعادتها بعد الواو إذا كان المعطوف عليه الأول ضميرًا للمتكلم نحو :

فلئِنْ لقِيتُكَ خَالِيَيْن لتَعْلَمنْ أَيِّى وأَيُّك فارِسُ الأَحزاب ؟

وقال بعض المحققين : لا داعى للتقييد بهذا الشرط ، ورأيه حسن .

و « أىّ » فى جميع هذه الصور التى تضاف فيها لمعرفة، هى اسم استفهام، يسأل به عن المضاف إليه المراد منه بعضه — كما تقدم — ، ومعناها فى الوقت نفسه ينصَبّ على بعضه هذا، أى: جزئه، لا على كله؛ فليس يراد منها معناه كاملا .

* * *

زيادة وتفصيل :

« أىّ الاستفهامية » لفظها مفرد مذكر دائمًا[١] أما معناها فيختلف بحسب ما تضاف إليه .

ا — فإن أضيفت إلى مُنَكَّر كانت بمعنى المضاف إليه كاملا، ولذا تعتبر بمعنى : « كل » — كما سبق — وفى هذه الحالة يجوز فى خبر : « أىّ » وفى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يحتاج للمطابقة معها : إمَّا مراعاة لفظها فى الإفراد والتذكير فى كل الحالات ، وإما مراعاة معناها الذى يوافق المضاف إليه فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيثه ، وهذا هو الأكثر والأفصح ؛ نحو : أى زميل أقبل ؟ وأىّ زميلين أقبل ، أو : أقبلا ؟ — أى زملاء أقبل ، أو : أقبلوا ؟ — أى زميلة أقبل أو أقبلت ؟ . . . — أى زميلتين أقبل ، أو أقبلتا . . . ؟ أى زميلات أقبل ، أو : أقبلْن ، أو : . . . وهكذا . . . .

ب — وإن أضيفت إلى مُعرَّف كان المراد منها بعضه ، ولذا تعتبر بمنزلة كلمة : « بعض » ، أو تعتبر أنها مضافة لكلمة محذوفة، تقديرها: « أجزاء » ، مثلا . كما شرحنا ، فيجب — فى الأفصح الأغلب — مراعاة لفظ : « أى » فى إفراده وتذكيره عند الإخبار عنها ، وعود الضمير إليها ، وكل ما يحتاج للمطابقة[٢] ولا عبرة بتثنية المضاف إليه أو جمعه أو تأنيثه .

* * *

---

(١) ومثلها الشرطية ، كما سيجيء عند الكلام عليها فى ص ٩٥ .

(٢) لمناسبة أخرى ذكرنا ما سبق فى ج ١ ص ٢٦٣ م ٢٦ باب الموصول .

ب ــ أىّ الشرطية : اسم شرط جازم ، معرب ، يجزم فعلَ الشرط والجوابَ معًا ؛ كقولهم : أىُّ صاحب يصحبْك لغاية يرجوها ، يهجرْك بعد إدراكها . وهو يفيد تعليق الجواب على الشرط ؛ فإذا وقع الشرط وتحقق ، وقع الجواب وتحقق تبعًا لذلك ، وإلا فلا يقع [١] . . .

وهذا الاسم عام مبهم ؛ فهو صالح لأن يراد منه كل أمر من الأمور الحسيَّة والمعنوية . ولكن هذا التَّعميم والإبهام يزول بالمضاف إليه ؛ فإنه يحدد المراد ويعيّنه ؛ (كالشأن فى جميع أنواع « أىّ » المضافة) .

ومن الواجب إضافة « أىّ » الشرطية لفظًا ومعنى معًا ، أو معنى فقط ؛ كالمثال السابق ، ونحو : أىٌّ . . . يصحبْك لغاية يهجرْك بعد إدراكها .

ويجوز إضافتها لنكرة مطلقًا (دالَّة على إفراد ، أو : على تثنية ، أو : جمع) ؛ نحو : أىُّ ضعيف يستعنْ بى أعاونْه ــ أىُّ ضعيفين يستعينا بى أعاونْهما ــ أىُّ ضعفاف يستعينوا بى أعاونْهم ــ أىُّ ضعيفة تستعنْ بى أعاونْها ــ أىُّ ضعيفتين تستَعينا بى أعاونْهما ــ أىُّ ضعيفات يستعِنَّ بى أعاونْهن . . . و . . .

وكذلك يجوز إضافتها إلى معرفة بشرط أن تكون هذه المعرفة دالة على متعدد حقيقى ، أو : « تقديرى » ، أو « بالعطف » ، (والمراد به : عطف معرفة مفردة [٢] على الأولى بالواو خاصة . . .) وقد شرحنا أنواع التعدد الثلاثة ، ومعنى كل [٣] . فمن أمثلة المتعدد الحقيقى : أىُّ الرجال يكثرْ مزحه تَضعْ هيبته . ومن أمثلته التعدد التقديرى : أىّ الوجه يعجبْك يعجبْنى ؛ بمعنى : أى أجزاء الوجه . ومن أمثلة العطف بالواو خاصة ، أىى وأيك يتكلمْ يحسِنْ اختيار كلامه ؛ بمعنى : أيُّنا . . . ونحو : أىُّ الزراعة وأىُّ الصناعة يخلصْ له صاحبه يدركْ أبعد الغايات ، بمعنى : أيهما . . .

وإذا أضيفت « أىّ » إلى نكرة كان معناها ومدلولها المراد هو : المضاف

---

(١) كما سيجىء البيان فى بابه الخاص : (عوامل الجزم) .

(٢) وهى التى لا تدل على متعدد . (٣) فى ص ٩٢ .

إليه جميعه ، وهو : النكرة كاملة ؛ ولهذا تكون بمنزلة : « كل » .

أما إذا أضيفت إلى معرفة فإن معناها والمراد منها هو بعض المضاف إليه لا كله ، ولذا تكون بمعنى : بعض .

« فأىّ » الشرطية كالاستفهامية فى وجوب الإضافة لفظًا ومعنى معًا أو معنى فقط ، وفى إضافتها إلى النكرة مطلقًا وإلى المعرفة بشرط التعدد ، وفى أنها فى الحالة الأولى تكون بمعنى : « كل » ، وفى الثانية بمعنى : « بعض » .

والشرطية ـ كالاستفهامية ؛ لفظها مفرد مذكر دائمًا . ومعناها يختلف بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت لنكرة جاز فى خبرها ، وفى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يحتاج للمطابقة معها ـ مراعاة لفظها ، أو : مراعاة المضاف إليه ـ وهو الأحسن ـ على الوجه الذى وفيناه من قبل فى « أىّ » الاستفهامية . وإن أضيفت لمعرفة وجب ـ فى الرأى الأحسن ـ مراعاة لفظها دون المضاف إليه . هذا مراعاة اللفظ أو المعنى مقصور على الاستفهامية والشرطية ، كما ألفنا[1] .

حـ ـ « أىُّ » الموصولة : اسم مبهم ، بمعنى : « الذى » نحو : اصطفيت من الإخوان أيَّهم هو أكرمُ خُلقًا ؛ بمعْنى : الذى هو أكرم خلقًا فيهم ، وهى معربة إلا فى حالة واحدة[2] . ولا بد من إضافتها لفظًا ومعنى معًا ـ كالمثال السابق ـ أو معنى فقط ؛ نحو : حمدت من الرجال أيًّا هو أشد عزمًا ، وأصدق قِيلا . والأصل : أيَّهم هو أشدّ . . . ويزيل إبهامها المضاف إليه والصلة معًا ، وأحدهما لا يكفى . ولا تضاف إلى النكرة ـ فى الرأى الأقوى[3] ـ وإنما تضاف إلى المعرفة ، بشرط أن تدل المعرفة على متعدد حقيقى ،

---

(١) فى هامش ص ٩٤ .

(٢) تفصيل الكلام على إعرابها وبنائها مدون فى حـ ١ باب الموصول م ٢٦ .

(٣) لأن معنى « أى » هو معنى « الذى » المراد منها واحد معين ؛ فلا بد أن يكون المضاف إليه واحداً معيناً : (معرفة) ذلك أن « أى » مبهمة ، يزيل إبهامها المضاف إليه ـ كما عرفنا ـ فهو المفسِر والموضِح لها . ولما كان معناها معنى « الذى » المعرفة وجب أن يكون المضاف إليه معرفة أيضاً ؛ لكيلا تختلف الدلالة بين المفسِر والمفسَّر ، وهذا لا يجوز . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها فقط .

أو تقديرىّ، أو بالعطف بالواو – على الوجه المشروح فيما سلف[١] – ؛ فمثال التّعدد الحقيقى : يعجبنى أيكم هو حريص على رفعة وطنه – ومثال التعدد التقديرى : أصلحْ أىَّ التمثال هو معيبٌ، بمعنى : أىّ أجزاء التّمثال . . . ومثال التعدد بالعَطْف بالواو: اقتَنِ أىَّ الصورة الرائعة، وأىَّ الدمية هو أبدع . ولابدّ فى المطابقة من مراعاة لفظها .

د – « أىّ » التى تقع نعتًا للنكرة : اسم معرب ، مبهم ، يزيل المضافُ إليه إبهامَه . والغرض منها الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى؛ مدحًا أو ذمًّا ؛ نحو: أعْجِبت برجلين من أعظم رجالات التاريخ ؛ هما العادلان: عمرُ بنُ الخطاب ، وعمرُ بنُ عبد العزيز ، وأولهما صحابىٌّ جَليلٌ ، أىُّ صحابىٍّ ، والآخر خليفةٌ أموىّ أىُّ خليفةٍ . ونحو قولهم : أوْدَى الظُّلم بكثير من الدول ، وقضى على أهلها ما انغمسوا فيه من ترف ، وما انتشر بينهم من فساد . فلقد كان ظلمًا أىَّ ظلم ، وترفًا أىَّ ترف ، وفسادًا أىَّ فساد .

وتختص « أىّ » النعتية بأحكام ثلاثة مجتمعة هى : وجوب إضافتها لفظًا ومعنى معًا ، وأن يكون المضاف إليه نكرةً – فى الغالب – ؛ مفردة أو غير مفردة ، وأن تكون هذه النكرة مماثلة للمنعوت فى التنكير[٢]، وفى اللفظ والمعنى معًا ، أو فى المعنى فقط؛ نحو: استمعت إلى شاعرةٍ أىِّ شاعرةٍ ، وإلى فتاةٍ أىِّ شابّة . ونحو مررت بشابٍّ أىّ فتى ، وطبيبٍ أىِّ نِطاسِىٍّ . ولا يجوز استمعت إلى شاعرة أىِّ مهندسة ، ولا إلى فتاة أىِّ عالمة ، ولا إلى رجل أىِّ طبيب . . .

* * *

(١) ص ٩٢ .

(٢) هذا يقتضى أن يكون المنعوت نكرة كذلك . وسيجىء فى الزيادة رأى لا يشترط التنكير فيه ولا فى المضاف إليه كما سيجىء إشارة له فى باب النعت ص٣٧٨ .

زيادة وتفصيل :

اشترطت كثرة النحاة فى « أىّ » النعتيّة تنكير المضاف إليه والمنعوت . ولكنّ آخرين لم يشترطوه فيهما كما فى بعض المطولات ومنها شرح التصريح ؛ فقد جاء فى الجزء الثانى منه فى باب الإضافة عند الكلام على « أىّ » النعتية ما نصه : (قال المصنف فى الحواشى لا أجد مانعاً أن يقال : مررت بالرجل أىّ الرجل ، وبالغلام أىّ الغلام ، كما جاز أطعمنا شاة كل شاة ، وهم القوم كلُّ القوم ، فأضيفت — كل — إلى النكرة والمعرفة) ا هـ .

يريد أن كلمة : « كل » هنا للدلالة على الغاية الكبرى فى المنعوت ، وقد أضيفت للنكرة والمعرفة فهى فى تأدية المعنى مثل : « أىّ » ؛ فحق « أىّ » أن تكون مثلها فى الإضافة للنكرة والمعرفة . وهو رأى حسن فيه تيسير . ولكن الأول أحسن وأعلى ؛ لأنه المساير للمسموع الأفصح .

ومن أمثلة وقوعها نعتاً : أن يكون المنعوت مصدراً مبيناً قد حذف ، ونابت عنه صفته [١] نحو : — تعلمت أىّ تَعلّم [٢] . والأصل تعلمت : تعلّماً أىّ تعلم

* * *

(١) لأنها من الأشياء التى تصلح للنيابة عنه . وقد سبق فى الجزء الثانى ص ١٧٣ م ٧٥ من باب المفعول المطلق — سرد تلك الأشياء وتجىء فى ص ٣٧٨ و ٣٩٨ إشارة لهذا .

(٢) هذا التعبير صحيح فصيح ، و بيان الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عن المصدر المؤكد والمبين — مدون فى موضعه من الجزء الثانى ص ١٧٣ م ٧٥ .

هـ ــ « أىّ » التى تقع حالا : اسم معرب مبهم يدل على ما تدلُّ عليه الحال من بيان هيئة صاحبها ، المعْرفةِ فى الغالب.

ويزول الإبهام عنْ « أىّ » بالمضاف إليه ــ كباقى أنواع « أىّ » المضافة ــ ويشترط فى هذا المضاف إليه أنْ يكون نكرة مذكورة فى الكلام فلا يجوز قطعها عن الإضافة؛ نحو: لله أبو بكر أىَّ خليفة، وخالدُ بنُ الوليد أىَّ قائد[١].

* * *

وفيما يلى تلخيص ما سبق[٢] من أنواع : « أىّ » المضافة، وحكم إضافة كلّ ، والغرض منه ، وبيان المضاف إليه :

---

(١) لم أصادف نصاً يعرض للفظ : « أى » الحالية من ناحية تذكيره ، ولا للضمير العائد عليه ، وقد يكون السبب أن الضمير يعود على صاحب الحال ، فلا حاجة لعودته إلى « أى » .

(٢) وقد أشار إليه ابن مالك إشارة مجملة موجزة حيث يقول :

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَــرَّفِ ... أَيًّا . وإنْ كَرَّرْتَهَا فأَضِفِ

أَوْ تَنْوِ الاجْزا ، واخْصُصَنْ بالمعْرِفَهْ ... مَوصُولَةً أَيًّا . وَبالعَكْسِ الصِّفَهْ

يريد : لا يجوز إضافة « أى » للمفرد المعرفة إلا مع تكرارها ، أو مع نية الأجزاء (بتقدير مضاف إليه محذوف ، يدل على الأجزاء ، أو : مع ملاحظة ما فى المضاف إليه من أجزاء ، إن كان ذا أجزاء) وهو يقصد بالحكم السالف « أى » الاستفهامية والشرطية والموصولة : لأن هذه الثلاثة هى التى تضاف لمعرفة . أما « أى » التى تقع وصفاً (ويريد بها : التى تقع حالا ، أو نعتاً) فلا تضاف إلا للنكرة ، فى الأغلب (فهى عكس الموصولة كما يقول :) . وكما يفهم من كلامه أن الثلاثة الأولى تضاف للمعرفة ، وأن الأخيرتين لا يضافان إليها ــ يفهم كذلك أن الاستفهامية والشرطية يضافان للنكرة أيضاً ، بدليل أنه صرح بعد ذلك بتخصيص الموصولة بالمعرفة ؛ والموصوفة (بنوعيها النعتية ، والحالية) بالنكرة. فهذا التخصيص يدل على الاثنتين الأوليين غير مخصصتين بمعرفة ولا بنكرة . ويؤيد هذا بيته التالى :

وَإنْ تكنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا ... فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الكَلاَمَا

يريد : كمل الكلام بها وبما أضيفت إليه مطلقاً ، (تكميلا مطلقاً ، سواء أكان المضاف إليه نكرة أم معرفة) . وقد شرحنا المعرفة التى تقع مضافاً إليه للثلاثة الأولى ، وشرطها .

أما قوله : « موصولة » « أيا » فكلمة « موصولة » حال مقدمة من كلمة « أيا » والأصل : واخصص بالمعرفة « أيا » ــ موصولة .

نوع «أىّ»	حكم إضافتها	الغرض من « أىّ »	بيان المضاف إليه
الاستفهامية	واجبةُ الإضافة لفظاً ومعنى معًا ، أو : معنى فقط ؛ ليزيل المضاف إليـــه إبهامها .	السؤال عن المضاف إليه ، مع تَضَمنها معناه كاملا أو مجزأ ؛ على على حسب حاله من التنكير أو التعريف .	النكرة مطلقًا ، والمعرفة بشرط تعددها . وتكون « أىّ » مع النكرة بمعنى : «كلّ» ومع المعرفة بمعنى : «بعض» . ولهذا المعنى أثره المختلف فى المطابقة .
الشرطية	كالسابقة .	تعليق جوابها على شرطها ، مع أدائها معنى المضاف إليه ضمنًا .	كالسابقة
الموصولة	كالسابقة . ولكن إبهام الموصولة لا يزول إلا بالمضاف إليه وبالصلة معًا ؛ وأحدهما لا يكفى .	بمعنى « الذى» الدالة على واحد معيَّن .	المعرفة – غالبًا – بشرط تعددها ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها .
النعتية	واجبة الإضافة لفظا ومعنى معًا ؛ ليزيل المضاف إليـــه إبهامها .	وصف منعوتها النكرة بالغاية الكبرى ، مدحًا أو ذمًّا . – وهذا هو الأكثر –	النكرة ، بشرط مماثلتها المنعوت فى لفظه ، ومعناه ، (وتنكيره–فى الأكثر–
الحاليّة	كالنعتية .	بيان هيئة صاحب الحال المعرفة .	النكرة .

« ملاحظة » : من هذا الجدول ومما سبقه يتبين أنّ : لـ « أيّ » المضافة ثلاثة أحوال — فى أشهر اللغات ، وأفصحها — هى الإضافة للنكرة والمعرفة ؛ وذلك فى الشرطيّة والاستفهامية ، والإضافة للمعرفة فقط ؛ وذلك فى الموصولة ، والإضافة للنكرة فقط ؛ وذلك فى التى تقع نعتًا ، أو : حالاً .

* * *

لَدُنْ(١) وعِنْدَ(٢) — ظرفان مبهمان ملازمان — فى أكثر حالاتهما — للإضافة ؛ لفظًا ومعنى معًا .

وفائدتهما : الدلالة على مبدأ الغاية(٣) الزمانية أو المكانيّة . « نحو :

---

(١) فيه لغات كثيرة ؛ فيكون على وزن : عَضُد - وجَيْر - و بَيْد - وقُلْت . . و . . وقد تحذف نونه ويصير على وزن : هَلْ - أو : قلْ - أو : عَلُ . . و . . . ويحسن — اليوم — الاقتصار على الأولى الشائعة وما عداها نستعين به على فهم ما ورد منه فى النصوص العربية القديمة .

و إذا أضيف بعد حذف نونه وجب إرجاع النون .

(٢) سبقت الإشارة لهذين الظرفين بمناسبة أخرى فى باب الظروف ج٢ ص ٢٣١ م ٨٩ وتركنا هنا بعض ما سجلناه هناك ؛ اكتفاء بما سبق .

(٣) لإيضاح معنى الغاية الزمانية والمكانية نسوق بعض الأمثلة التى توضحها ، منبهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات ، وتذكر فى مناسباتها . (كما سجلنا هذا فى ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ من الطبعة الأخيرة ، وكما سيجىء فى هامش ص ١٢١ حيث أوضحنا معنى الغاية هناك بما يناسب الموضوع) .

ا — فى مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية ، تشتمل الجملة على الفعل : « سافر » ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحققه من نقطة مكانية معينة يبتدىء منها ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين ؛ كاللذين هنا ، وهما : البيت والضاحية . وبين نقطتى الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . و يطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : « الغاية المكانية » أى : « المسافة المكانية » أو « المقدار المكانى » ، وهى تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل لفظ « لدن » على كلمة هى بداية الغاية ؛ فدخوله على هذه الكلمة — وعلى نظائرها — يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : « سافر » على أن السّفر استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية زمنية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتا ابتداء وانتهاء ، زمنيتان ، مضبوطتان ، و ينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما . و يتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : « الغاية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزمانى » =

مشيت من لدن الجبل إلى النهر ، وقضيت فى المشى من لدن صباحنا إلى

=ودخول لفظة « لدن » على الكلمة التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هى نقطة البداية أى : أول جزء من أجزاء الغاية .

ويفهم مما سبق أن « لدن » ، و « عند » اسمان يدلان على ما بعدهما . . فسمى كل منهما : نقطة البداية نفسها ، وليس « الابتداء » الذى هو أمر معنوى . ولهذا كانا اسمين – عند النحاة – دون « من » ومنذ الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى . فإضافة « لدن » ، و « عند » إنما هى من إضافة الاسم إلى مسماه . (هذا وقد أطلنا الكلام – فى ج ١ ص ٥٦ م ٦ – عن سبب تفرقتهم بين كلمة : « ابتداء» واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الجارة المفيدة للابتداء واعتبارها حرفاً) .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ « لدن » للدلالة على بداية الغاية فما الداعى لمجىء الحرف « من » قبله ومعناه الابتداء أيضاً ؟ أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة « لدن » على بداية الغاية ليست مألوفة فى الأسماء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون فى الأعم الأغلب مذكوراً . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع) والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تعليل آخر .

ب – ما سبق يقال فى الظرف : « عند » فلو وضعناه مكان « لدن » فى الأمثلة السالفة –وأشباهها– لم يتغير الأمر ؛ ففى مثل : قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة ، نجد الفعل : « قرأ » لا يتحقق كاملا إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة ؛ هى المقدمة ، ونقطة أخرى محددة تنتهى إليها ؛ هى الخاتمة ، وبين النقطتين المكانيتين مسافة مكانية تصل بينهما هى المسافة الأخرى المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، ومما بينهما) يتكون ما يسمونه : « الغاية المكانية» التى يجىء الظرف « عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها .

وإذا قلت : قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت الغاية الزمانية التى تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ويدخل الظرف « عند » على أول جزء منها فيكون وجوده دليلا على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

مما تقدم يتضح الفرق بين « الغاية » ومبدأ الغاية ، الذى يدل عليه « لدن » أو « عند » فالغاية تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن معنى : « لدن » ، و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية) .

ويصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفى القرآن الكريم : « آتيناه رحمة من عندنا ، وعلمناه من لدناً علما » فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لجاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظى بغير داع بلاغى .

حـ – إذا دخل « لدن » ، أو : « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفى أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفى به .

د – ليس الأمر فى كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التى تعمل فى الظرف وتحتاج فى تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملا إلا بذكر الغاية ؛ يتساوى فى هذا أن يكون العامل فعلا أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل . . .

الضّحا . ويصح فى المثالين وضع الظرف : « عند » مكان « لدن » .

ولكن استعمال « عند » فى بدء الغاية الزمنية قليل ، وهو — مع قلته — قياسى ؛ كالحديث الشريف: الصبر عند الصدمة الأولى . وقولنا : السفر عند الساعة الثامنة .

و « لدن » ، و « عند » يختلفان — بعد هذا — فى أمور أشهرها ستة :

« الأول » أن « لدن » ظرف يكاد يلازم الدلالة على بدء الغايات . وقد يستعمل أحيانًا للدلالة على مجرد الحضور . أما « عند » فيستعمل كثيرًا فى الدلالة على بدء الغايات وفى الدلالة على الحضور المجرد ، مثل : جلست عندك . فإنّ تحقق معنى الجلوس لا يقتضى ابتداءً مكانيًّا معينًا ، أىْ : لا يستلزم تعيين نقطة البدء المكانى ؛ إذ لو كان له ابتداء مكانىّ لوجب أن يكون له انتهاء مكانى أيضًا ؛ لعدم وجود ابتداء بغير انتهاء . فأين مكان انتهاء الجلوس فى المثال السابق وأشباهه ؟ لا وجود له . وعلى هذا لا ابتداء له أيضًا . فمن القليل أن يقال : جلست من لدنك ، وتَشدّد بعض النحاة فمنعه ، وليس بممنوع ؛ ولكنه قليل .

الثانى — أن « لَدُنْ » مبنى على السكون فى أكثر لغات العرب . أما « عند » فمعرب عندهم .

الثالث — أن « لدن » قد يتجرد للظرفية المباشرة[١]، ولكن الأغلب أن يخرج منها إلى « شبه الظرفية » ؛ وهو الجر « بمن » (فيكون ، مبنيًّا على السكون فى محل جر « بمن ») . أمَّا « عند » فينصب كثيرًا على الظرفية المباشرة ، أو يجر « بمنْ » والغالب أنه لا يدل على بدء الغايات إلا إذا كان مسبوقاً بهذا الحرف الجار ، فإن لم يكن مسبوقاً به كان — فى الغالب — للدلالة على مجرد الحضور ، لا لبدء الغاية . وجرّه « بمن » على كثرته قليل بالنسبة لجر « لَدُنْ » به .

---

(١) فيكون مبنيا على السكون فى محل نصب .

الرابع – أن « لدُن » يضاف [١] للمفرد – كالأمثلة السالفة – ويضاف للجملة بنوعيها أيضًا . وإذا أضيف للجملة كان مقصورًا على بداية الغاية الزمانية دون المكانية ، إذ الأرجح أن الظروف المكانية لا يضاف منها شيء للجملة إلا : « حيث » كما سبق [٢]. فمن أمثلة إضافته للجملة الفعلية قول الشاعر :

صريعُ غَوَانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ لَدُنْ [٣] شَبَّ حتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائبِ

ومثال الاسمية : وتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أنْتَ يَافِعُ . . .

وعلى هذا يكون المضاف إليه بعد « لدُنْ » مجرورًا لفظًا إن كان معربًا ، ومجرورًا محلا إن كان مبنيا أو جملة .

أما «عند» فلا يضاف للجملة ؛ فالمضاف إليه بعده مجرور لفظًا إن كان معربًا ، ومحلا إن كان مبنيًّا .

الخامس – أن « لدن » قد يستعمل مفردًا [٤] مع ظرفيته ؛ بشرط أن يقع بعده كلمة : « غُدْوة » – من غيره فاصل بينهما – منصوبة ، أو مرفوعة أو مجرورة ، نحو : مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروبِ . فالنصب على اعتبارها خبرًا لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لدن كان الوقتُ غدوةً . . . والرفع على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة التي معناها : ظهَر ووُجد ؛ والتقدير : لَدُن كانت غُدوةٌ أي : ظهرت غدوةٌ ووُجدتْ . وعلى هذين الإعرابين يكون الظرف « لَدُنْ » مضافًا للجملة تقديرًا . وليس مفردًا . أما على إعراب : « غُدْوةً المنصوبة تمييزًا ، سماعيًّا ، صاحبه «لَدُنْ » المفرد ، أو منصوبة على التشبيه بالمفعول به [٥] فلا يكون « لَدُنْ » مضافًا على الصحيح . والأخذ بالإعرابين

---

(١) وهو مضاف مع بنائه .

(٢) في هامش رقم ٢ من هامش ص ٦٨ .

(٣) الظرف « لدن » تنازعه ثلاثة عوامل : هي : صريع – راق ، الأولى – راق ، الثانية .

(٤) غير مضاف لفظًا ولا معنى .

(٥) يقولون في هذا الإعراب كلامًا يجدر بنا إهماله ، وعدم التعويل ، هو : أن « لدن » في آخرها نون ساكنة ، قبلها دال تفتح ، أو تضم ، أو تكسر ، وقد تحذف نونها ؛ فالدال في ضبطها المتعدد شابهت في=

الأوّليْنِ ، أفضل ؛ لبعدهما عن التكلف ، والتعقيد ، والضعف .

والجر على اعتبار « لدن » مضافًا أيضًا و « غدوة » هى المضاف إليه المجرور .

أما « عند » فلا ينقطع عن الإضافة إلا إذا ترك الظرفية وصار اسمًا محضًا : كأن يقول شخص : عندى مال . فيقول له آخر : وهل لك عندٌ ؟ . فكلمة « عند » هنا مبتدأ مرفوع . ومثل : الكتابُ عندى . فيقال : هل يصونه عندُك ؟ فكلمة : « عند » فاعل مرفوع . وهى فى المثالين — وأشباههما — اسم خالص الاسمية ، لا علاقة له بالظرفية .

السادس — أن « لدن » لا يكون إلا فضلة ، لأنه ظرف غير متصرف (فهو مقصور على النّصب على الظرفية ، أو الخروج منها إلى الجر بمنْ) بخلاف « عند » فإنه قد يكون عمدة فى مثل : السفر من عند البيت . فالجار والمجرور هما — أو متعلقهما — الخبر . ولما كان الخبر عمدة ، وكلمة : « عند » جزء منه وقد اشتركت فى تكوينه ، صارت مشتركة — تبعًا لذلك — فى وصفه بأنه عمدة . ولا يصح أن يقال : السفر من لدن البيت ، لأن هذا يخرج « لدن » من نوع الفضلة إلى العمدة[1] .

=الحركات الإعرابية فى التبدل . وكذلك شابهت النون التنوين ؛ من جهة جواز حذفها ؛ فصارت : « لدن غدوةً » فى اللفظ مثل : راقود خلاً ؛ فنصب «غدوة » على التمييز للمفرد بـ « لدن » مثل نصب كلمة : « خلا » براقود . أما نصبه على التشبيه بالمفعول به فلأنه عندهم مثل : أنا مكرم عليا . فإن « نون » لدن تثبت تارة وتحذف أخرى ، كنون التنوين فى اسم الفاعل فعملت عمله . . و . . . (راجع المطولات ومنها شرح التصريح فى هذا الباب والموضع .) وهو كلام جدلى محض ، بعيد عن الواقع الحق . وقد ذكرناه ليطلع عليه المتخصصون ثم يهملوه إن شاءوا . لأن السبب الحق كلام العرب .

(١) وفى « لدن » يقول ابن مالك . :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً « لَدُنْ » فَجرْ ونصْبُ « غُدْوَةٍ » بِهَاعَنْهمْ نَدرْ

يريد : أن العرب ألزموا « لدن » الإضافة ، فجر المضاف إليه . (يشير بهذا إلى أن عامل الجر فى الإضافة هو المضاف نفسه) ثم استدرك فقال ، إنه قد يتجرد من الإضافة وينصب فى النادر كلمة معينة هى « غدوة » دون غيرها .

... ...

زيادة وتفصيل :

يقول بعض النحاة : لو عطف على : « غدْوةً » المنصوبة — نحو : أختار السباحة لدنْ غـُدوةً وعشيةً — أو جاء لها تابع آخر، جاز نصب التابع ؛ مراعاة للفظ المتبوع الآن ؛ وجازَ جره مراعاة لأصل المتبوع ؛ إذ الأصل فى كلمة : « غدوة » أن تكون « مضافـًا إليه » مجرورًا . فلا مانع عندهم من جرّ التابع على « تـَوهـّم » أنّ المتبوع مجرور. ولم يوافق على هذا الرأى آخرون بحجة جدلية .

والحق أن الالتجاء إلى الإعراب « التوهمى » كالالتجاء إلى الإعراب « للمجاورة » كلاهما التجاء إلى ما لا يصح الاستناد إليه . وقد كررنا هذا فى مواضع مختلفة (ومنها رقم ٣ من هامش ص ٨ السابقة، وص ٤٥٤ ج ١ م ٤٩) وبخاصة إذا عرفنا أن أصحابه لا يؤيدونه بالأمثلة الواردة التى تكفى للإقناع بقياسيته .

مع [١] — لهذه الكلمة أحوال ثلاثة ؛ تضاف فى اثنتين ، وتفرد فى واحدة :

الأولى : الظرفية ؛ بأن تكون ظرف مكان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما ، أو ظرف زمان يدل على ذلك ، أو ظرفًا محتملا للأمرين ، عند عدم القرينة التى تعينه لأحدهما [٢] فقط .

فمثال دلالته على المكان وحده قولهم : التواضع مع التَّكلُّف زهر مُصْطنَع ؛ لا فى العيون نَضِر ، ولا فى الأنوف عَطِر . وقولهم : لا راحة لراض مع ساخط ، ولا لكريم مع دنىء .

ومثال دلالته على الزمان وحده : يغادر الطير عشه مع الصباح الباكر ، ويعود إليه مع إقبال الليل .

---

(١) سبقت لها إشارة موجزة لمناسبة أخرى فى باب الظرف ج ٢ ص ٢٢٤ م ٧٩ .

(٢) لبيان ما سبق نقول : إن كل اجتماع والتقاء بين اثنين لا بد أن يكون فى زمان واحد ، ومكان واحد ؛ ومحال أن يتم الاجتماع والتلاقى بغير الأمرين مقترنين حتما . ففى مثل : : قعد الزميل مع زميله فى الغرفة — لا يمكن أن يتحقق قعودهما مجتمعين إلا فى زمان واحد يطويهما ، ومكان واحد يحويهما . ومن المستحيل أن يوجد الزمان بغير المكان ، أو العكس .

فإذا أردنا أن ندل على وقوع اصطحاب واجتماع بين اثنين فى أمر كالجلوس — مثلا — كان أمامنا أساليب متعددة لأداء هذا المعنى . ولكن أبلغها وأدقها هو اختيار اللفظة الواحدة المختصة بتأدية هذه الدلالة ؛ وهى لفظة : « مع » فنقول : جلس الأخ مع أخيه فى بيتهما ؛ بدلا من أن نقول : ظهر الأخ وأخوه فى مكان واحد ، جلسا فيه فى وقت واحد . . . أو : نحو هذا ، من الأساليب التى قد يصيبها التفكك والضعف . . من إهمال الكلمات الخاصة التى هى نص فى معان معينة . ونقول : أكل الصديق مع صديقه ، بدلا من أكل الصديقان فى مكان واحد ، و زمان واحد . . . أو : مصطحبين زمانًا ومكانًا فى أثنائه .

فالاجتماع — كما أسلفنا — لا بد أن يشمل الأمرين الزمان والمكان حتما . غير أن المقام يقتضى — أحيانًا — الاهتمام بأحدهما وتوجيه المعنى إليه دون الآخر ؛ لوجود قرينة لفظية أو غير لفظية توجب الاقتصار على واحد ، كما فى المثالين السالفين ؛ فالفعل فى كل منهما قرينة تدل فى السياق الخاص على أن القصد متجه للمكان ، مقصور عليه وحده ، من غير اعتبار للزمان الملازم للمكان . أما فى مثل استيقظت من النوم مع الفجر ، وقصدت لعملى مع الشروق — فإن القرينة اللفظية فى السياق تدل على أن الغرض المقصود هو الزمان وحده ؛ إذ لا أهمية للمكان هنا كعدم أهمية الزمان هناك ، فالقرائن اللفظية أو غير اللفظية هى وحدها ، — كشأنها دائما — التى تتحكم فى تخصيص كلمة : « مع » بالمكان أو الزمان . وهذا هو المراد من قولهم : « إنها ظرف زمان أو مكان » . ولكنه قول مختصر يراد منه ما شرحناه . فإن لم توجد تلك القرينة كانت « مع » محتملة للأمرين صالحة لكل منهما .

وليس من اللازم عند استعماله فى الزمان أن يكون الاجتماع والتلاقى متصلين فعلا ؛ وإنما يكفى أن يكونا متقاربين غاية التقارب ، حتى كأنهما متصلان من شدة التقارب الزمنىّ ، مع أنهما غير متقاربين فى الواقع ؛ كقولهم فى وصف حركات الحصان السريع : إنها كرّ مع فَرّ ، وإقبال مع إدبار . فاجتماع الكر والفر فى زمان واحد محال ، وكذلك اجتماع الإقبال والإدبار ؛ فالمراد من الاجتماع الزمنىّ هنا شدة التقارب . وكقولهم للحزين الضائق : «لا تحزنْ فإن مع العسر يسرًا ، وإن مع اليوم أخاه الغد ، يقبل بالخير والإسعاد». فالعسر واليسر لا يجتمعان فى زمان واحد لإنسان وكذلك اليوم والغد. . . . و . . . وإذًا المراد من الاصطحاب الزمنىّ والاجتماع قد يكون حقيقيًّا، وقد يكون بمعنى التقارب الشديد .

ومثال صلاحه للأمرين قولهم : احتفينا بالعلماء الأجانب مع علمائنا ، وكرّمناهم مع النابغين من رجالاتنا .

وكلمة : « مع » بدلالاتها السالفة ،ظرف غيْر متصرف ، ملازم — فى الأغلب — للإضافة لفظًا ومعنى ، وللإعراب ؛ فهو منصوب على الظرفية بالفتحة . وقليل منهم يبنيه على السكون فى كل حالاته ، إلا إذا وقع بعده حرف ساكن فيبنيه على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للخفة[٢] فيقول مع البناء على السكون : لا أمْن معْ ظلم الوالى ، ولا عمران معْ طغيانه . ويقول عند التقاء الساكنين :

قد يدرك المتأنى بعض حاجته   وقد يكون معَ ِ المستعجل الزَّللُ

ببناء كلمة : « معَ ِ » على الفتح أو الكسر .

الثانية — أن تكون بمعنى : « عند »[١]، ومرادفة لها ، فى إفادة معنى

---

(١) سبق الكلام عليها فى ص ١٠١ وفى جـ١ ص ٢٢٢ م ٨٩ .

(٢) إذا بنيت على الفتح عند هؤلاء وهى مضافة فكيف ندرك أن الفتحة فى آخرها فتحة إعراب أو فتحة بناء؟ يكون التمييز بالقرائن ؛ كأن نعلم أن الناطق بها فرد من تلك القبائل القليلة التى تبنيها ، أو ممن يحاكيهم .

الحضور المجرد ، فتكون ظرفاً لا دلالة فيه على اجتماع ومصاحبة ، وتكون معربة ، مضافة ، واجبة الجر « بمن » الابتدائية ؛ نحو : الكفيل على اليتيم يرعاه ، ويصون ماله . وإذا أراد البذل والعطاء فلينفق من مَعِه ؛ لا من معِ اليتيم .

الثالثة — أن تكون اسمًا لا ظرفية معه ومعناها « جميع » أو « كلّ » وتدل على مجرد اصطحاب اثنين — أو أكثر — واجتماعهما فى وقت واحد ، أو وقت متعدد ، وفى هذه الحالة تكون معربة ، منصوبة ، منونة على أنها حال ، أو : خبر ، وهى فى الصورتين مؤولة بالمشتق ، ومفردة ؛ (أى : لاحظ لها من الإضافة مطلقًا[1] .) وكذلك لاحظ لها من الدلالة على اتحاد فى الزمان أو المكان بعد أن تجردت للاسمية المحضة ، إلا بقرينة . فمثالها حالا للمثنى : أقبل الزعيمان معًا ؛ وقول الشاعر :

فلما تفرقْنا كأنى ومالكًا ... لطول اجتماعٍ[2] لم نَبِتْ ليلةً معَا

ومثال جماعة الذكور :

وأفْنَى رجالى فبادوا معًا ... فأصبح قلبى بهم مُسْتَفَزُّ[3]

ومثال جماعة الإناث : إذا حَنَّت[4] الأولى سَجَعْن[5] لها معًا[6] .

ومثالها خبرًا : المجاهدان ، أو : المجاهدون معًا[7] ، أى : موجودان معًا ، أو : موجودون معًا . والمراد : مجتمعان ، ومجتمعون . . . ونحو قول القائل : « أفيقوا بنى حرب ، وأهْوَاؤنا معًا » ؛ أى : وأهواؤنا مجتمعة .

وقوله : أوَفَّى صحابى حين حاجَاتُنا مَعًا . . .

---

(١) تلزم إضافة : (مع) حين يذكر قبله أحد المصطحبين ، نحو : كنت مع الأخ . فإن سبقه المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه ، فينصب منونا . (انظر « ا » فى الزيادة الآتية) .

(٢) اللام هنا بمعنى : « مع » أو : « بعد » . (٣) استفزه الأمر : أزعجه .

(٤) الكلام عن الحمام . حنت الحمامة ، أى : ترنمت بصوت فيه رقة وحنان .

(٥) اشتركن فى الترنيم بقوة وتوال . (٦) يقول ابن مالك فى الكلام على « مع » :

وَ « مَعَ » : « مَعْ » فِيهَا قَلِيلٌ ، ونُقِلْ ... فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

يريد : أن كلمة : « مع » فيها لغة أخرى قليلة هى : « معْ » بسكون العين بدلا من فتحها ، وأنه نقل عن العرب فى هذه الساكنة العين ، فتحها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها ، أى : غير مفصول منها بفاصل بينهما . (وتقدير الشطر الأول : « معَ » — قليل فيها : معْ) .

(٧) انظر الإعراب فى « ب » من الزيادة والتفصيل .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — قد تكون « مع » بمعنى : « جميع ، أى : كلّ » كما عرفنا ، فهل يتساويان فى المعنى تماماً ؟ قال اللغويون : إن الأساس فى كلمة : « مع » أن تدل على اتحاد الوقت بيْن الشيئين ؛ أو الأشياء ، مالم تقم قرينة على عدم الاتحاد ؛ كالقرينة التى فى قول امرىء القيس يصف حصانه : « مكرّ ، مفرّ ، مقبل ، مدبر معاً » . . . ، لاستحالة الكرّ والفرّ ، والإقبال والإدبار فى وقت واحد . أما كلمة « جميع » فقد تقوم معها القرينة التى توجب الاتحاد الزمنى ، أو تمنعه ، أو تجيزه . فى مثل : تتحرك كواكب المجموعة الشمسية جميعاً . . . يكونُ التحرك واقعاً لا محالة فى وقت واحد ؛ بخلاف : تزور الشمس والقمر جميعاً غرفتى ، فإن اتحاد الوقت محال . أما فى مثل : زارنى عمى وخالى جميعاً فيجوز الاتّحاد وعدمه . فالفرق بين أكلْنا معاً وأكلْنا جميعاً أن : « معا » يفيد الاجتماع فى حال الفعل . وأن جميعاً هو بمعنى : « كلنا » سواء اجتمعنا أم لا .

ب — لا طائل فيما يدور بين النحاة من جدل حول الأصل الأول لكلمة : « مع » الباقية على ظرفيتها ؛ أهى ثنائية الوضع منذ جرت على ألسنة العرب الأوائل ؟ أم ثلاثية الوضع ، قد حذف حرفها الأخير «الثالث» ، وأنّ أصلها مَعَىٌ ، فلما نقصت حرفها الأخير (الياء) سميت منقوصة [1] لذلك ؟ أم أن بعض أنواعها ثنائىّ وبعضاً ثلاثى ؟

آراء متعددة خيرها الرأى القائل : إن الباقية على ظرفيتها ثنائية الأصل ، معربة منونة ، ويحذف التنوين عند الإضافة ، فإذا لم تضف — أحياناً — وكانت منونة منصوبة فهى ظرف باق على ظرفيته — فى بعض الآراء — ، متعلق بمحذوف ، إما حال ، وإمّا خبر على حسب السياق . . ، ولن يترتب على الاقتصار على هذا الرأى وإهمال غيره إساءة تلحق الأسلوب فى معناه ، أو فى ضبط كلماته ، بل يترتب عليه راحة من تعليلات شاقة مصنوعة ، لا تقوم على أساس قوىّ ، أو دليل يساير العقل

---

(١) المراد بالمنقوص هنا ما حذف منه الحرف الأخير ، لعلة صرفية أو لغير علة . وهو غير المنقوص الذى مر فى باب الإعراب والبناء ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

... ...

والواقع . فوق ما فيه من تيسير وراحة(١) .

هذا ، إن بقيت على ظرفيتها –تبعاً لذلك الرأى– . أما إن خرجت عنها ، وتجردت للاسمية المحضة وظلت منونة منصوبة –كما هو المسموع فيها – فقد تعرب حالا ، أو خبراً على حسب مقتضى السياق فإن كانت « حالا » فهى معربة ، إما بالفتحة الظاهرة فى آخرها ، على اعتبارها اسمًا ثنائيًّا ليس محذوف الآخر ، وإما بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين ، على اعتبارها اسمًا ثلاثيا آخره ياء ، وأصله «مَعَىٌ» : مثل « فَتَى » . تقلب الياء ألفًا وتحذف هذه الألف فى النطق لا فى الكتابة عند تنوين الكلمة ؛ كما فى مثل : هذا فتىً – رأيت فتىً – أصغيت إلى فتىً .

هذا إن كانت « حالا » . أما إن كانت خبرًا فلا بدّ من اعتبارها ثلاثية الأصل مرفوعة بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لفظًا ، لاخطًّا ولا يمكن إعرابها خبرًا وفى آخرها الفتحة والتنوين إلا على تقديرها ثلاثية الحروف أما من يعربونها خبرًا مع ثنائيتها فيحتمون بقاءها على الظرفية ، وتعليقها بمحذوف هو الخبر ، ويمنعون خروجها عن الظرفية إلى الاسمية .

* * *

(١) لم نذكر هذه الآراء – كما نفعل أحيانا – لأن هذه واضحة الضعف ، ليس لها أثر عملى . فذكرها والرد عليها يخلق رأياً جديداً يزيد عددها ، ويوسع الجدل فيها . وهذا أحد الأسباب التى تثير الشكوى– بحق – من المطولات القديمة . أما تعدد الآراء واتساع الجدل فيما يجدى ؛ (كتيسير ، أو تجديد حكم ، أو استنباط آخر . أو . .) فرغوب فيه ؛ –بل هو هدف أساسى من أهداف المتخصص المتجرد لمهمته ، يصل منه إلى كشف غايات حميدة ، واستنباط نتائج نافعة .

غير — اسم[1] يدل على مخالفة ما قبله لما بعده فى ذاته وحقيقته ، أو فى وصف من الأوصاف العرَضية التى تطرأ على الذات. فمثال الأول: الحيوان غير النبات ، أى : ذات الحيوان وحقيقته الأصلية مخالفة لذات النبات ولحقيقته الأصلية . ومثال الثانى : خرج الفائز بوجه غير الذى دخل به ، ونظر للأمر بعين غير التى كان ينظر بها . فليس المراد أن ذات الوجه وحقيقته قد تغيرت ، ولا أن ذات العين وحقيقتها استحالت فصارت شيئًا مغايرًا للأول مغايرة تامة ، وإنما المراد أن الوجه طرأ عليه أمر عرضىّ ؛ كالسرور ، والانشراح ، والإشراق . . . و . . . وأن العين طرأ عليا صفة جديدة عـرَضية كالثبات ، والصفاء ، وعدم الحركة الزائغة المضطربة . . .

و « غير » — فى أكثر أحوالها[2] — ملازمة للإضافة ؛ إمَّا لفظًا ومعنى ؛ كالأمثلة السابقة ، وكقول القائل : غيرى على السلوان قادرْ. . .وإما معنى فقط ؛ بأن يحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلومًا ملحوظًا لفظُه فى النية والتقدير ، وأن تكون كلمة : « غير » مسبوقة بإحدى أداتى النفى : « ليس » أو : « لا » [3] دون غيرهما من ألفاظ النفى ؛ نحو : شبح الفقر غادٍ ورائحٌ على ثلاثة ليس غيرُ ؛ مسرف ، ومقامر ، وعاطل ، أى : ليس غير الثلاثة . ونحو : الصبر صبران لا غيرُ ؛ صبرُ تجلد يكونُ من القوىِّ المرهوب ، وصبر تبَلّد يكون من العاجز المغلوب ؛ أى : لاَ غير الصبْرين .

ومن إضافتها معنى فقط : أن يحذف المضاف ، إليه مع ملاحظة معناه لفظه . وفيما يلى إيضاح ما تقدم :

---

(١) هى اسم محض ، لا ظرفية فيه وتدخل فى عداد الأسماء غير التامة (وهى : الأسماء الدالة على الغايات بالمعنى المشروح فى هامش ص ١٢١ ؛ مثل : قبل ، و بعد وأشباههما — وله إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ١٢٢ و ١٤١ وقد سبقت الإشارة إليها و إلى أحكام أخرى تختص بالأسماء المبهمة ؛ كتعرفها بالإضافة وعدم تعرفها (فى ص ٢٣ و ٥٨ و ٧٠ و ١١٣) و إلى أشهر وجوه استعمالها بمناسبة أخرى فى ج ٢ باب الاستثناء ص ٢٥٤ م ٨٢ ، وص ٢١٩ أيضاً .

(٢) لأنها قد تنقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى فى إحدى حالاتها ، كما سيجىء فى الصورة الثالثة ص ١١٣ .

(٣) يعارض بعض النحاة فى : «لا» النافية ، ويرى الاقتصار على : « ليس » دون سواها من أدوات النفى . ولكن الثقات يدفعون معارضته بالمنقول الصحيح من كلام العرب . ويجيزون القياس عليه ؛ سواء أكانت : « لا » نافية للجنس أم لغيره .

لكلمة : « غير » من ناحية الإعراب والبناء أربع[1] حالات ؛ تعرب فى ثلاث منها ، وتبنى فى واحدة .

(١) فتعرب عند إضافتها لفظًا ومعنى معًا ، كالأمثلة السالفة ، وتضبط فى حالة إعرابها بالرفع أو بالنصب ، أو بالجر على حسب حالة الجملة ، ولا يدخلها التنوين .

(٢) وتعرب كذلك إذا حذف المضاف إليه لدليل يدل عليه ، ونُوِى لفظه[2] للحاجة إليه ؛ أى : لوحظ نَصّ لفظه ، دون غيره من الألفاظ ؛ فكأنه موجود[3] فى الكلام ، مع أنه غير موجود . ولا يجوز حذفه فى هذه الحالة إلا بعد تحقق الشرطين السالفين ؛ وهما : ملاحظته فى التقدير ، ووقوع كلمة : « غير » بعد « ليس » أوْ بعد « لا » النافيتين ، كما سبق إيضاح هذا والتمثيل له . والملاحظة هنا لا بد أن تتجه إلى لفظه نصًّا ؛ فيكون هذا اللفظ نفسه معلومًا ، وهو الذى تتجه إليه النية والتقدير .

وتضبط « غير » هنا بالرفع أو النصب أو الجر على حسب جملتها . ولا يدخُلها التنوين ؛ لأنها كالمضافة ، لفظا ، ولا يطرأ عليها تغير مطلقًا ، بعد حذفه وإنما تظل على حالتها الأولى .

(٣) وتعرب أيضًا على حسب حاجة الجملة إذا قطعتْ عن الإضافة

---

(١) بل الأنسب أن تكون ثلاثة ؛ لما سيجيء فى الزيادة والتفصيل « ب » ص ١١٦ .

(٢) كل هذا بشرط ألا يكون المضاف اليه مبنيا ، وإلا جاز بناؤها على الفتح ؛ تطبيقاً لما شرحناه فى مواضع مختلفة ، منها : الحكم الرابع عشر ص٥٨ إذ لوكان مبنياً لجاز أن ينتقل منه البناء إلى : « غير » فيجوز فيها بعد هذا السريان الإعراب أو البناء ، ولا يكون الإعراب واجباً كما سنذكره — فى ص ١١٦ . ولا التفات هنا — وفيما يأتى — للرأى القائل : « البناء لا يسرى للمضاف المبهم — وشبهه — من المضاف إليه المبنى المحذوف ؛ إذ الحذف يضعفه فلا يقوى على التأثير فى المضاف » لأن هذا رأى تخيلى محض مخالف لقاعدة عامة مستمدة من نصوص كثيرة واردة. ولذا أهمله كثير من النحاة.

(٣) وتبقى أحكام الإضافة بعد حذفه ، ومنها : عدم تنوين المضاف .

نهائياً ؛ بأن حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه[1] فكأنه غير موجود من الأصل ، وهذا حين يستغنى عنه المعنى المطلوب ، ولا يتجه الغرض إلى ذكره ؛ لأنه معلوم ، أو لسبب بلاغىّ آخر ، نحو : من زرعَ الإساءة حصَدَ الشقاء ليس غيرًا . أى : ليس الحصاد مغايرًا[2]. وفى هذه الحالة تكون معربة منونة نكرة .

---

(١) لم ينو لفظه ولا معناه ، أى : لم يلاحظ وجوده مطلقاً من هاتين الناحيتين . فحكمه كحكم الذى لم يوجد من الأصل .

(٢) إذا لم يلاحظ لفظاً ولا معنى كان بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل — كما سبق — . ويكون المراد من كلمة « غير » هو : المعنى الاشتقاقى العام ، أى : « مجرد المغايرة المطلقة » التى لا تتجه إلى شىء معين ، ولا تقع على أمر محدد غير مختلط بغيره ، ولا مبهم ، وتكون « غير » فى هذه الحالة متضمنة معنى المشتق . يوضح هذا ما يأتى من الأمثلة التى لا بد منها 'بيان ما فيه من دقة وخفاء :

ا — إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير الفاكهة — كان النفى واقعاً على غير الفاكهة ، أى : واقعاً على كل شىء مغاير للفاكهة ؛ . فالفاكهة لا تدخل فى نطاق الأشياء المنفية ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول شيئاً مغايراً أو مخالفاً الفاكهة ، فهى المأكولة وحدها .

ب — أما إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غيرٌ ، أو : ليس غيراً . بالتنوين فيهما مع حذف المضاف إليه واعتباره كأن لم يوجد من الأصل ، فيكون المراد من كلمة : « غير » المعنى الاشتقاق العام الذى تتضمنه ، وهو : « المغاير والمخالف » ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول مغايراً » . هذا « المغاير » عام مبهم ، يشمل المغاير للفاكهة ، والمغاير للأكل ، والمغاير لأصول الصحة ، والمغاير للزمن . والمغاير للقدرة المالية . . . فليس فى الجملة ما يفيد النص على مغايرة معينة محددة ؛ وإنما فيها عموم وإبهام يريدهما المتكلم لحكمة بلاغية يرمى إلى تحقيقها .

حـ — يشابه ما سبق ويزيده وضوحاً قولنا : حضر القطار قبل الميعاد ، وسافر بعد الميعاد . بإضافة « قبل » و « بعد » إلى مضاف إليه مذكور ؛ فالقبلْية والبعْدية إنما هما بالنسبة للمضاف إليه فهما مقيدان به حتما ، وليسا بمطلقين ولا مبهمين . لكن إذا قلنا : حضر القطار قَبْلا و بَعْداً بالتنوين والتنكير ، فإن الأمر يتغير ؛ فتزول تلك « النسبة الجزئية » أو « الفرعية » الناشئة من الإضافة ، ويرتفع القيد الذى يقيد المضاف ؛ فيصير عاماً مبهماً ، بعد أن كان خاصاً مقيداً ؛ ويكون اسماً متضمناً معنى المشتق ؛ — فى أصفى الآراء — فمعنى قولنا « حضر القطار قبْلا » ، هو : « حضر القطار متقدماً » فهذا التقدم عام مبهم يشمل أن يكون متقدماً على ميعاده . أو : على نظيره من القُطُر الأخرى ، أو : على مكان وقوفه ، أو . . . أو . . . وكذلك يكون معنى قولنا : « حضر القطار بَعْداً » هو « حضر القطار متأخراً » . وهذا التأخر عام مبهم ؛ يشمل التأخر عن ميعاده ، أو نظيره ، أو : عن مكان وقوفه . . فالقبلية والبعْدية إنما يراد بهما معناهما الاشتقاقى المجرد الذى يتضمنه الاسم . فالأمر فيهما وفى « غير » سواء من هذه الناحية التى لا وجود فيها للمضاف إليه لا لفظاً ولا معنى ، =

أما الحالة الواحدة التى تبنى فيها وجوبًا فحين تكون مضافة ، والمضاف إليه محذوف قد لُحِظ ونُوِى معناه[١] دون لفظه ، وفى هذه الحالة تبنى على الضم ؛ نحو : شر الأصدقاء المعتدى ليس غيرُ ؛ أى : ليس غير الآثم ، أو : ليس غير الجانى . . . [٢]

ومما سبق ندرك الفرق بين المحذوف الذى يُنْوَى لفظه ، والمحذوف الذى يُنْوَى معناه ؛ فالأول : لا بد فيه من ملاحظة لفظ المحذوف ونصه الحرفىّ . والثانى : لا بد فيه من ملاحظة معناه فقط ؛ بتخير كلمة أخرى تؤدى معناه وتخالف لفظه . فالغرض من أنها بمعناه أن تتمم مثله المعنى الجزئى الذى كان يتممه مع المضاف الموجود ؛ وأن يحقق النسبة الجزئية[٣] التى كان يحققها من غير اختلاف بينهما فى الأداء المعنوى . أما اللفظ فيجب أن يكون مختلفًا .

هذا ، ومن الممكن إدماج الحالات الأربع السابقة فى حالتين ؛ الأولى : البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . والأخرى الإعراب فيما عداها .

=بالرغم من أنّ كلمة : « غير » ليست ظرفاً ، وهما فى أصلهما من الظروف التى تسمى : «ظروف الغاية» وتحمل عليها : « غير » فى هذه الغاية ، كما تحمل هذه الظروف على « غير » فتشابهها فى حالات الإعراب والبناء . وسيجىء الكلام عليها فى ص ١٢١ .

(١) أى : نوى ولوحظ وجود لفظ آخر ، أىّ لفظ ، يؤدى معناه كما سنذكره ، وكما سيجىء الكلام عنه فى الزيادة والتفصيل ص ١١٦ . وإنما ينوى معناه إذا دعت إليه الحاجة .

(٢) سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١١٣ بيان حالة أخرى تبنى فيها جوازا — لاوجوبا — ويكون بناؤها على الفتح .

(٣) سبق فى ص ١ إيضاح معنى النسبة الجزئية . . .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — يترتب على التفرقة بين ملاحظة المحذوف بلفظه نصًّا ، أو عدم ملاحظة ذلك — آثار متعددة؛ منها: أن ملاحظة لفظه تقتضي التمسك بمعناه . إذ لو وضع فى مكانه لفظ آخر لجاز أن يكون اللفظ الآخر مخالفًا له فى المعنى — ولو قليلا — ؛ فيفسد الغرض المقصود من الأداء .

ومنها : أن المحذوف قد يكون معرفة أو نكرة ؛فينتقل أثر هذا إلى المضاف قطعًا ما دام لفظ المضاف إليه معينًا ملحوظًا ؛ والإضافة محضة . فلو لم يلحظ لجاز أن يحل محله ما يخالفه فى التعريف والتنكير : فيتأثر المعنى بنتيجة هذه المخالفة .

ومنها : أن المضاف إليه المحذوف قد يكون مبنيًّا ؛ فيجوز — عند ملاحظة لفظه نصًّا أن ينتقل منه البناء إلى المضاف المبهم ، — ونحوه — . وقد أشرنا[1] قريبًا إلى وجوب إهمال الرأى الذى يمنع انتقال البناء إلى المضاف من المضاف إليه المبنى المحذوف ؛ بزعم أنه ضعيف؛بسبب حذفه ؛ فلا ينتقل منه البناء للمضاف . . . وهو زعم مردود .

ب — أوضحنا المراد من المضاف إليه المحذوف الذى نوى لفظه نصًّا ؛ والذى نوِى معناه دون لفظه . وما قلناه هو ما ارتضاه « الصبان » و « الخضرى » — وغيرهما — ، وانتهينا إلى استخلاصه من الجدل الكثير الذى يغشيه . والحق أن النفس لا تزال غير مطمئنة لما ارتضياه . بل إن « الخضرى » — وغيره — لا يزال قلق النفس ؛ فقد فرغ من الكلام عن المضاف إليه الذى ذكر ولم يحذف ، وعن المضاف إليه الذى حذف ولم ينو لفظه ولا معناه ، ثم انتقل إلى الكلام عن المضاف إليه الذى حذف لفظه وهذا المحذوف قد ينوى لفظه نصًّا ، وقد ينوى معناه فقط ، فما حكم هذا المحذوف بنوعيه ؟ أمنْه نوع معرب ونوع مبنى ، أم الإعراب والبناء جائزان فى النوعين ؟ يجيب بما نصه :

---

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ١١٣ .

... ...

(الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الإعراب والبناء — « وإن كان خالياً من التكلف » — مخالف لإجماعهم — فيما نعلم — على تعدد الحالتين ، وأن حالة البناء لا يجوز فيها الإعراب والعكس) .

وهذه حجة بادية الوهن ، إن صح أن تسمى هذه حجة . لعدم اعتمادها على الدليل الحاسم ، وهو المسموع الكثير من كلام العرب . ولا شك أن الرأى القائل بجواز الإعراب والبناء عند حذف المضاف إليه مطلقاً (أى : سواء نوى لفظه ، أم نوى معناه) رأى سديد ، فوق أنه خال من التكلف والتعقيد ، وقاض على القسم الغامض الملتوى ؛ قسم المضاف إليه الذى حذف ونوى معناه فقط ، وبذا تكون الأقسام ثلاثة ، لا أربعة ، وهذا أحسن ،ولا سيما إذا عرفنا أن بعض أئمة النحاة قد صرح بأن المعنى لا يختلف فى حالتى البناء والإعراب ووصف الرضىّ هذا التصريح بأنه : « هو الحق » .

حـ — تطبيقاً على ما سلف فى : « ا » وما قبلها من أحوال : « غير » — يجوز فى مثل : قرأت من الكتب سبعة ليس غير — اتباع ما يأتى فى ضبط كلمة : « غير » ، وفى إعرابها :

(١) أن نقُول : « ليس غيرُ » على اعتبارها اسم : « ليس » مرفوعة بالضمة من غير تنوين ، لأنها مضافة معربة ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى لفظه[1] نَصّاً ، والخبر محذوف ؛ فالتقدير : ليس غيرُ السبعة مقروءاً .

(٢) أن نقول : « ليس غيرَ » ، على اعتبارها خبر : « ليس » منصوباً مضافاً والاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع نيّة اللفظ ، فيكون التقدير : ليس المقروءُ غيرَ السبعة .

(٣) أن نقول : « ليس غيراً » ، بالتنوين ، على اعتبارها : نكرة معربة ، خبر : « ليس » . فالاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع عدم ملاحظة لفظه ولا معناه . والتقدير : ليس المقروءُ غيْراً » .

(٤) « ليس غيرٌ » بالتنوين أيضاً على اعتبارها اسمها معربا ، والخبر محذوف ، والمضاف إليه محذوف كذلك ، لم ينو لفظه ولا معناه . والتقدير : ليس غيرٌ مقروءاً .

---

(١) بشرط ألا يكون لفظه مبنيا ؛ إذ لو كان مبنياً لجاز أن يسرى منه البناء للمضاف المبهم — ونحوه — كما عرفنا فى رقم ٢ هامش ص ١١٣ .

... ...

(٥) « ليس غيرُ » بلا تنوين باعتبارها اسم : « ليس » ، مبنى على الضم فى محل رفع ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى معناه فقط . والخبر محذوف أيضًا . والتقدير : ليس غيرُ المذكور مقروءًا .

(٦) « ليس غيرَ » ، باعتبارها اسم « ليس » ،مبنى على الفتح فى محل رفع ، بشرط أن يكون المضاف إليه محذوفًا مع ملاحظة لفظه نصًّا ومبنيًّا (لينتقل منه البناء إلى كلمة : « غير » — كما عرفنا —) والخبر محذوف أيضًا . والتقدير : ليس غيرَها مقروءا .

(٧) «ليس غيرَ» ، باعتبارها خبر « ليس » مبنية على الفتح فى محل نصب ، والمضاف إليه محذوف ، مبني حتمًا قد لوحظ لفظه نصًّا السالف ، والاسم محذوف ، والتقدير : ليس المقروءُ غيرَها ...

وفى الجدول الآتى تركيز — بشكل آخر — للصور السالفة .

الصورة	حكم : « غير »
ليس غيرُ ...	اسم « ليس » معربًا ، مرفوعًا بالضمة من غير تنوين ، والمضاف إليه محذوف نوى لفْظه فقط . والخبر محذوف.
ليس غيرُ ...	اسم « ليس » مبنيا على الضم فى محل رفع ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه فقط. والخبر محذوف
ليس غيرٌ ...	اسم « ليس » معربًا ، مرفوعًا ، مع التنوين ، والمضافُ إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والخبر محذوف
ليس غيرَ ...	خبر «ليس» ، مضافا معربًا ، منصوبًا بغير تنوين ، والمضاف إليه محذوف قد نُوى لفظه . والاسم محذوف .
ليس غيرَ ...	خبر «ليس» مبنيًّا على الفتح فى محل نصب ، والمضاف إليه محذوف مبنى حتمًا ، وقد نوى لفظه المبنىّ . والاسم محذوف
ليس غيرَ ...	اسم « ليس» مبنيًّا على الفتح فى محل رفع ، والمضاف إليه محذوف مبنى ، وقد نوى لفظه المبنىّ . والخبر محذوف .
ليس غيرًا ...	خبر « ليس » معربا منصوبًا منونًا ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والاسم محذوف .

... ...

د – إذا حلّت : « لا » النافية للجنس محل : « ليس » جاز فى « غير » البناء على الضم فى محل نصب على اعتبارها مضافة اسم « لا » والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف أيضًا ويجوز بناؤها على الفتح فى محل نصب على اعتبارها مضافة اسم : « لا » والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه؛ فكأنها غير مضافة ، ففتحتها فى هذه الحالة[1] كفتحة اسم : « لا » فى قولنا : لا مطرَ . والخبر محذوف فيهما .

ويجوز نصبها مباشرة إن كانت مضافة لغير مبنى والمضاف إليه مذكور، أو كان محذوفًا نوى لفظه نصًّا . وهى فى الحالتين معربة منصوبة . ونكتفى بالحالات السالفة . . .

هـ – إذا كانت « لا » لنفى الوَحدة (وهى التى تعمل عمل ليس بشروط خاصة سبق الكلام عليها فى بابها)[2] جاز فى « غير » البناء على الضم فى محل رفع على اعتبارها اسم « لا » . والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف . وجاز أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين باعتبارها اسم « لا » إن كان المضاف إليه مذكورًا ، أو محذوفًا قد نوى لفظه . ويجوز تنوينها إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه .

وفى الصور السّالفة ما يغنى عما لم نذكره ، أو يصلح أن يكون مرشدًا إليه ،

« ملاحظة » : الصور السالفة كلها فى : « حـ » – ص ١١٧ – والآتية بعدها هنا فى : د ، هـ إنما تتحقق على أساس التقسيم الشائع الرباعىّ . أما على أساس التقسيم الثلاثى – وهو الأحسن – حيث يصير المحذوف الذى نُوِى قسمًا واحدًا فإن الإعراب والبناء يصلحان له .

و – إذا كانت « لاَ » للنفى المطلق[3] أفادت هنا مع النفى العطف ، فكلمة :

---

(١) وتبنى أيضاً على الفتح جوازاً إذا كانت مضافة لمبنى ؛ تطبيقاً للقاعدة التى تجيز بناء الأسماء المبهمة . ومنها : « غير » ، وأسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت لمبنى . وقد سبق الكلام عليها فى هذا الباب ص ٥٨ . وأشرنا إليها فى ص ١١٣ و ١١٦ و ١١٧ و . . . .

(٢) جـ ١ ص ٤٤٠ م ٤٨ .

(٣) وهى التى لا تعمل شيئاً .

... ...

« غير » بعدها منفية ومعطوفة تسرى عليها جميع الأحكام التى تسرى على المعطوف ؛ ففى مثل : « أنفقت عشرةً لا غيرَ » يجوز اعتبار « غير » معربة منصوبة بغير تنوين ؛ لأنها معطوفة على عشرة، ومضافة . والمضاف إليه محذوف قد نُوى لفظه . ويجوز اعتبارها معطوفة مبنية على الفتح فى محل نصب لأنها مضافة والمضاف إليه محذوف مبنى ، أو غير مبنى لكن نوى معناه . ويجوز إعرابها ونصبها منونة والمضاف إليه محذوف لم يُنْو لفظه ولا معناه .

وفى نحو : زارنى ثلاثةٌ لا غير ، يجوز فى كلمة « غير » أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين ، على اعتبارها معطوفة مضافة . والمضاف إليه محذوف نوى لفظه . ويجوز أن تكون مبنية على الضم فى محل رفع على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضافُ إليه محذوف نوى معناه .

ويجوز أن تكون معربة مرفوعة منونة على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضافُ إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

ويجوز أن تكون مبنية على الفتح فى محل رفع مضافة ، والمضاف إليه محذوف مبنى .

ز — إذا كانت : « غير » ليست مسبوقة « بليس » أو « لا » النافيتين ؛ فأشهر وجوه استعمالها أن تكون للنعت ، أو الاستثناء ؛ على التفصيل المبين فى ج ٢ ص ٢٥٦ م ٨٢ .

ح — إذا كانت كلمة « غير » مسبوقة « بليس » أو « لا » النافيتين على الوجه السابق ؛ فإنها تصير من الأسماء الدالة على « الغاية » وتدخل فى عِدادها ، فتُشبه الظروف الخاصة « بالغاية »[1] والتى سنوضحها فيما يلى .

* * *

---

(١) سبقت الإشارة إلى « غير » وبعض الأمور الخاصة بالأسماء المبهمة ، فى صفحة ٢٣ و ٥٨ و ٦٤ و ٦٩ و ١١٢ .

نظائر « غير » .

يراد بهذه النظائر : الأسماء الملازمة — فى أكثر حالاتها — للإضافة ، والتى تنطبق عليها أحكام الإعراب والبناء التى تنطبق على كلمة : « غير » وقد شرحناها .

وهذه الأسماء نوعان ، نوع خالص الاسمية ؛ فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية ، شأنه فى هذا شأن : « غير » فإنها متجردة للاسمية المحضة ، وهذا النوع قليل ؛ مثل كلمة : « حسْب » .

ونوع آخر يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية ويدل على ما يسمى : « الغاية »[١] ، ومنه الظروف التى تسمى : « ظروف

---

(١) للغاية هنا معنى غير الذى سبق فى مواضع أخرى كما أشرنا فى هذا الباب هامش ص ١٠١ . قال شارح المفصل ﺟ ٤ ص ٨٥ فى معناها هنا ما نصه — وقد نقلناه فى ﺟ ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ لمناسبة هناك — : « قيل لهذا الضرب من الظروف : " غايات " ؛ لأن غاية كل شىء ما ينتهى به ذلك الشىء . وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها " أى : نهايتها " آخر المضاف إليه ؛ لأنه الذى يتم به الكلام ، وهو نهايته ، فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هى غايات ذلك الكلام ، (أى : نهايته) . فلذلك من المعنى قيل لها : « غايات . . ثم قال وحكم : " أول " — وحسب — وليس غير — ولا غير — . . حكم قبل و بعد . .) .

وقد ساق هذا الكلام شرحاً لكلام الزمخشرى فى المرجع السالف ، ونصه الحرفى :

(الظروف منها الغايات ، وهى : قبل وبعد ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، ووراء : وخلف ، وأسفل ، ودون ، ومن ، « علِ » وابدأ بهذا « أول » . وقد جاء ما ليس بظرف غاية ؛ نحو ، حسب — ولا غير — وليس غير . .

والذى هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات . فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه وسكت عليهن — صرن حدوداً ينتهى عندها . فلذلك سُمّين غايات) . . ا ﻫ

وملخص ما يريده المتن وشرحه هو :

ا — أن غاية الشىء هى آخره ونهايته .

ب — وأن غاية الظرف المضاف ليست هى المقصودة ، إنما المقصودة هى آخرة المضاف إليه ؛ إذ به يتم المعنى الفرعى ، وتتحقق النسبة الجزئية المرادة من الإضافة .

ﺣ — وقد يحذف المضاف إليه ، ولكنه يظل ملاحظاً فى النية والتقدير ، بالرغم من حذفه ، وفى هذه الحالة يصير آخر المضاف هو النهاية التى تغنى عن نهاية المضاف إليه المحذوف . أى : أن المضاف يصير هو الغاية والخاتمة والنهاية بدلا من ذلك المحذوف الملحوظ ... ومثل هذا فى التصريخ أيضا .

الغايات » [١] مثل : قبل ــ بعد ــ دون ــ الجهات الست (وهى : فوق ــ تحت ــ يمين ــ شمال ــ أمام ــ خلف ــ ...) وما بمعنى هذه الجهات ؛ مما هو وارد مسموع [٢] ، (مثل : قدّام (ــ وراء ــ أسفل ــ عَلُ ، بمعنى : فوق) .

فهذه الأسماء بنوعيها [٣] المحض وغير المحض يجوز يجوز فى كل منها فى أغلب استعمالاته ، ما يجوز فى كلمة : « غير » من الإعراب فى حالات ثلاث ، والبناء فى واحدة . وإن شئت فقل : من البناء فى حالة واحدة والإعراب فيما عداها . فهى شبيهة بكلمة : « غير » فى تلك الحالات ، كما أن كلمة : « غير » شبيهة بها فى الغاية ــ وقد سبقت الإشارة لذلك [٤] ــ

ومن هذه الظروف التى سردناها : المتصرف (أى : الذى يكون ظرفاً وغير ظرف ؛ كمبتدأ ، وخبر ، وفاعل . . . و . . . .) . ومنها غير المتصرف [٥] (الذى لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى الجر « بمن ») [٦] .

والظرف بنوعيه ــ المتصرف وغير المتصرف ــ حين يكون ظرفاً

---

(١) وكثير من ظروف الغايات (مثل : قبل و بعد) يدخل فى عداد الأسماء المبهمة التى لا تقع نعتا ولا منعوتا ؛ كما أشرنا فى هامش ص ٢٤ ، وكما سيجىء فى النعت ص ٣٧٧ رقم ٢ وسبق إيضاح آخر لها فى باب الظرف جـ٢ ص ٢٢٠ م ٧٩ .

(٢) قال الرضى : (المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة هو : قبل ــ بعد ــ تحت ــ فوق ــ أمام ــ قدام ــ وراء ــ خلف ــ أسفل ــ دون ــ أوّل ــ علُ ــ علْوُ . ولا يقاس عليها ما هو بمعناها ؛ نحو : يمين ــ شمال ــ آخر ، ونحو ذلك) فقول ابن مالك : يمين ــ شمال ــ .... هو عند بعضهم غير مقبول ، لأنه غير مسموع . وقد دافع عن ابن مالك آخرون ، ووصفوه بأنه الإمام النحوى الثقة (راجع حاشية « ياسين » على التصريح فى هذا الموضع) والذى ترتاح له النفس هو رأى ابن مالك .

(٣) وتسمى أيضاً : « الأسماء غير التامة » وهى هنا التى لا تدخل فى عداد الأسماء الدالة على الغاية (انظر رقم ١ من هامش ص ١١٢ و ١٤١) .

(٤) هامش ص ١٦٥ .

(٥) فوق وتحت ، لا يتصرفان فى رأى كثير من النحاة . وأرى أنهما يتصرفان أحياناً إذا تجردا عن الظرفية ــ يمين وشمال كثيراً التصرف ــ قبل ، و بعد ، و باقى الظروف ، متوسطة التصرف .

(٦) الغالب فى : « من » الداخلة على « قبل » ، و « بعد » وعلى أكثر الظروف غير المتصرفة ، أن تكون « للظرفية » (أى : بمعنى : فى) كقوله تعالى « من بيننا و بينك حجاب » . . ومجيئها لابتداء الغاية قليل ، كجئت من عندك ــ وهب لى من لدنك ــ وقد سبق هذا فى جـ ٢ باب حروف الجر عند الكلام على : « من » . (راجع الألوسى على القطر ص ٣٤) .

معربًا ، يكون منصوبًا على الظرفية ، أو مجرورًا « بمن » إن وجدت قبله . وحين يكون مبنيًّا على الضم يكون فى محل نصب ، أو فى محل جرّ « بِمِنْ » إن وجدت قبله(١) .

خذ مثلا الظرف : « قبل » ، فمعناه الدلالة على سبق شىء على آخر ، وتقدمِه عليه فى الزمان ، أو المكان الحسى ، أو المعنوى ؛ فهو من الظروف الزمانية أو المكانية الملازمة — فى أغلب استعمالاتها — للإضافة ؛ نحو قوله تعالى : « وسَبِّحْ بحمدِ ربك قبلَ طلوعِ الشمس وقَبْلَ غُروبِهَا » ، ونحو : قَدِّرْ لِرجْلِكَ قبلَ الخطْوِ مَوْضِعَها ، ونحو : بَقِيَ قبل النَهر بخطوات . . . وتنطبق عليه تلك الأحوال الخاصة بالإعراب والبناء ، وهى التى تقدمت فى « غير » :

(١) فيكون معربًا منصوبًا على الظرفية أو مجرورًا « بِمن » إذا أضيف فى الصورتين وذكر المضاف إليه ؛ كالأمثلة السابقة .

(٢) وكذلك يكون معربًا منصوبًا على الظرفية أو مجرورًا « بِمنْ » إن حذف المضاف إليه ، ونُوِى لفظه نصًّا ؛ لحاجة تدعو إليه ؛ نحو : أهْدِى إلىّ كتاب أدب ، وكتاب تاريخ ؛ فبدأت بكتاب الأدب قَبْلَ . . . ، أى : قبلَ كتاب التاريخ . . . وفى هاتين الصورتين لا ينون المضاف ، ولا يتغير منه شىء ، لأنه لا يزال مضافًا كما كان ، والمضاف إليه محذوف بمنزلة الموجود .

(٣) ويكون معربًا منصوبًا على الظرفية أو مجرورًا بِمِنْ ، ومنونًا فى الصورتين — ، إذا حذف المضاف إليه ، ولم يُنْوَ لفظه ولا معناه ؛ لحكمة بلاغية يريدها المتكلم ؛ فهو بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل ؛ نحو : داويت الملل بنزهة بحْرية فى ليلة قمرية فاتنة ؛ وكنت قَبْلاً هامد الجسم ، كليل

---

(١) الأسماء المجردة (التى لا تدل على ظرفية) ، لا تنصب على الظرفية ، مباشرة . وإنما تقع مواقع إعرابية أخرى . كما سيتضح عند الكلام عليها ، قريبا . ويلاحظ أيضا ما رأيناه فى ب ص ١١٦ من اعتبار الحالات ثلاثاً ، بدلا من أربعة ؛ للأسباب الموضحة هناك .

الذهن . . . وفى هذه الحالة يكون معنى : « قبل » هو معنى المشتق ؛ فيفيد سَبْقا مطلقـًا ، وتقدمـًا عامـًّا غير مقيد بشىء ، ولا منسوب لآخر ؛ ذلك أن من يقول : حضرت قبل مجىء القطار يريد : كان حضورى سابقـًا على مجىء القطار ، متقدمـًا بالنسبة لهذا المجىء . فسبق الحضور ليس سبقـًا مطلقـًا عامـًّا يشمل كل الأحوال . ولكنه سبق مقيد مقصور على حالة واحدة ؛ هى حالة مجىء القطار ؛ فالحضور سابق بالنسبة لهذه الحالة وحدها دون غيرها . إما حين يقول : حضرت « قبلاً » فإن الظرف يفيد السبق المطلق ، والتقدم العام ؛ فكأنـَّه يـَقول : « حضرت متقدمـًا » ؛ أو : « سابقـًا » وهذا يشمل السبق والتقدم على مجىء القطار ، وعلى مجىء المسافرين ، وعلى مجىء الوقت المناسب ، وعلى كل مجىء آخر من غير تقيد بحالة خاصة معينة كالحالة الأولى التى توجب التـَّقيد بالمضاف إليه.(ومثل هذا يقال فى باقى الأسماء والظروف التى

---

(١) إذا كان معنى « قبل » هو معنى المشتق فهل تكون متخلية عن الظرفية نهائياً ، وتصير اسماً محضاً . يفيد السبق والتقدم ؛ فمعناها : « سابق » : أو : « متقدم » ؟ أتكون كذلك أم تظل باقية على ظرفيتها مع تضمنها معنى المشتق ؛ فتنتصب على الظرفية ، أو تجر بمن إن وجدت ؟

يرى بعض المحققين الرأى الأول ، ويرى غيرهم أنها تتضمن معنى المشتق مع بقائها على ظرفيتها .

والرأى الأول أدق وأحكم ، والاقتصار عليه أفضل ، لأنه يساير القواعد العامة فى تنوين هذه الظروف (أى : عند تنكيرها) ولا تتجه إليه الاعتراضات التى تتجه للثانى . وعلى هذا إذا نصب «قبل» فلن يكون منصوباً على الظرفية ، وإنما يكون منصوب اللفظ على الحال المؤولة ، أو على غيرها مما يقتضى النصب ، إلا أن سبقته « من » الجارة فإنها تعرب حرف جر زائد ، وتعرب كلمة : « قبل » مجرورة اللفظ بها ، منصوبة المحل ، باعتبارها حالا مؤولة ، أو شيئاً آخر – غير الظرفية – يحتاج إليه الكلام منصوباً ؛ فتكون « قبل » منصوبة محلا . ومثلها بقية الظروف الدالة على الغاية ، وستجىء . ومن الخير ننقل ما سجله أن الرضى فى هذا ؛ قال :

(قال بعضهم : إنما أعربت – يريد : « قبل » وأخواتها إذا حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه – لعدم تضمن معنى الإضافة ؛ فمعنى : كنت قبلا ، أى : قديماً ، ومعنى : أبدأ به أولا ، أى : متقدماً ، ومعنى : من قبلٍ ومن بعدٍ ، أى : متقدماً ومتأخراً ؛ لأن من زائدة) .
وجاء فى تقرير ياسين تعليقاً على هذا ما نصه : « ويعنى أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما غير واقعين على الزمان ، بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى – غير زمان – منصوب على الحال أو غيرها » ،

وقد أشرنا إلى أن هذا – وكل ما سبق – يقال فى أخوات : « قبل » من سائر الظروف الآتية .

تناظر : « غير »[1].

أما الحالة التى يبنى فيها على الضم فحين يضاف ، ويحذف المضاف إليه ويُنوَى معناه ، لحاجة تدعو إليه ؛ فيكون الظرف مبنيًّا على الضم فى محل نصب على الظرفية ، أو محل جرّ إن سبقتْه « من »[2]. . .

* * *

للأسماء المحضة (التى لا تدل على ظرفية مثل : حسْب وشبيهاتها من الأسماء الخالصة من الظرفية ، الملازمة للإضافة فى الأغلب — . . .) أحكام خاصة سيجىء بيانها ، وما عدا تلك الأسماء فجميع الأحكام التى تنطبق على الظرف : « قبل » ، تنطبق أيضًا — كما قلنا — على باقى الظروف التى يقول عنها النحاة حينا إنها نظائر : « قبل » ، وحينًا إنها نظائر : « غير » وقد سردناها ولا خلاف بين أكثرها — فى شىء من تلك الإحكام الإعرابية ، والأحوال الأربعة التى شرحناها : وإنما الخلاف فى معانيها فلكل واحد منها معنى يؤديه ، ودلالة معينة يحققها على الوجه الذى سنوضحه .

فأما « غير » و « قبل » فقد عرفنا معناهما .

وأما : « بعد » فظرف معناه الدلالة على تأخر شىء عن آخر فى زمانه أو مكانه ؛ سواء أكان التأخر حسيًّا أم معنويًّا ؛ فهو من ظروف الزمان أو المكان الملازمة فى أغلب أحوالها — للإضافة ، ومن أمثلته قوله تعالى : « اعلَمُوا أن اللهَ يُحْيِى الأرض بعدَ موتِها » . وقوله تعالى : «سيجعل الله بعد عُسرٍ يُسْرًا » وتطبق عليه الحالات الأربع السالفة .

وأما « فوق » فمعناه : الدلالة على أن شيئًا أعْلى من الآخر حسًّا أو معنى ؛ فهو ظرف مكان ملازم للإضافة فى أكثر الحالات ، ومن أمثلته قوله :

---

(١) فالمراد من الظرف : « قبل » فى هذه الحالة — كما يقول النحاة — هو : « المعنى الاشتقاقى العام » أى : مجرد التقدم والسبق المبهمين العامّين ، على الوجه الذى أوضحناه هنا وفى هامش ص ١١٤ لمناسبة أخرى هى : أن الظرف فى هذه الحالة يتضمن معنى المشتق .

(٢) هناك حالة أخرى تبنى فيها جميع الأسماء المبهمة وأسماء الزمان المبهمة على الفتح فقط قد ترددت كثيراً فى هذا الباب (كما فى ص ٥٨) وغيره . وهى الحالة التى تضاف فيها تلك الأسماء والظروف إلى مبنى ، فيجوز عندئذ أن يتسرب البناء من المضاف إليه إلى المضاف فيبنى جوازاً على الفتح .

تعالى : « أفلمْ ينظُروا إلى السماءِ فوقَهم كيف بنيناها وزيّناها ؟ . . . » ، وقوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتَكم فوقَ صوت النبيّ . . . » ، وقوله تعالى : « وهو القاهرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ، وهو الحكيمُ الخبيرُ . . . » ، وتنطبق عليه الحالات الأربع السالفة . . .

وأما : « دون » فظرف مكان ملازم للإضافة فى أغلب حالاته . ومعناه : الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه ؛ نحو : جلست دون الضيف : أى : فى أقرب مكان إليه . وقد يستعمل فى المكان المعنوى المفضول (١) نحو : الحسَن دون الأحسن ، واللاحق دون السابق . . . وقد يستعمل فى عدم مجاوزة الشيء السابق عليه فى الكلام وتركه إلى غيره ؛ نحو : قدّمت للقريب كامل العون دون تقْصير ، وأولَيْتُه صادق الرعاية دون إهمال . . . وينطبق عليه ما سبق على نظائره .

وأما الجهات الست فمعناها معروف ، هى والألفاظ الأخرى التى تشاركها فى المعنى ، والدلالة ، وفى ملازمة الإضافة فى أكثر حالاتها ، وفى الأحكام . إلا أنّ : « عَلُ » (٢) يَحْتاج لمزيد بيان :

عَلُ : ظرف مكان يفيد الدلالة على العلو ، أى : الدلالة على أن شيئًا أعلى من آخر . فهو يوافق الظّرف « فوق » فى معناه ؛ وهو : « العلو » كما يوافقه فى البناء على الضمّ حينًا ، وفى الإعراب حينًا آخر . ولكن بالتفصيل التالى : الذى يوضح أوجه التخالف بينهما

ا — يبنى « عَلُ » على الضم إذا كان معرفة ؛ (أى : دالا على علوّ خاص معين) ، وحُذف المضاف إليه ، ونُوِىَ معناه ؛ فلا بد للبناء على الضم من اجتماع الشرطين ؛ نحو : تمتعت بالأزهار من أسفلِ دارى ومن علُ . أى : ومن فوقُ . فكلمة : « عَلُ » مبنية على الضم فى محل جرّ ، لأنها معرفة ؛

---

(١) أى : الذى يوجد مكان آخر يفوقه ويفضله فى الدرجة والمنزلة .

(٢) فيه لغات ؛ أشهرها : علُ — عال — عَلاً ؛ كعَصاً — وستجىء له إشارة فى رقم ٣ هامش ص ١٥٠ عَلو ، مفتوح الأول مثلث الثانى . . و . . .

بسبب دلالتها على شيء محدد ، جاء تحديده وتخصيصه من قرينة كلامية ؛ هي : أسفل الدار ، ولأن المضاف إليه محذوف قد نُوِى معناه؛ والأصل : من علِ الدار . . . المعينة ولا يشترط التعيين فى بناء « فوق » على الضم .

ويُعرب : « عَلُ » وينون إذا كان نكرة ؛ (أى : إذا كان دالا على علو مجهول ، غير معين ، وليس مضافًا لفظًا ولا معنى . . .) ، نحو : سقط الطائرُ من علٍ ، وقول امرئ القيس يصف حصانه :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبلٍ مُدْبرٍ معًا كجُلمودصخرٍحطّهالسيلُ من علٍ [١]

فكلمة : عل ، معربة منونة مجرورة « بمن » . ومعناها فى المثالين — وأشباههما — شيء عال مرتفع بالنسبة لآخر ، ولا تخصيص ولا تعيين فى هذا الشيء المرتفع ؛ فقد يكون المراد : من فوق جبل ، أو من فوق بيت ، أو شجرة . . .

ب— أن « عل » لا يستعمل فى حالتى بنائه وإعرابه إلا مجرورًا « بمن » دائمًا ؛ كالأمثلة السالفة ، وأنه لا يستعمل مضافًا [٢] لفظًا فى أفصح الأساليب وأكثرها شيوعًا . وليس الشأن كذلك فى « فوق » فإنه يستعمل كثيرًا مضافًا وغير مضاف ، مجرورًا « بمن » وغير مجرور بها .

* * *

وأما : « حسْب» فاسم لا يدل على ظرفية زمانية ولا مكانية[٣]. وأصح استعمالاته استعمالان :

أولهما — أن يكون مضافًا لفظًا ومعنى ؛ نحو : أعرفُ كتابًا حَسْبَ

---

(١) أصلها : « علٍ » — بالتنوين — وحذف من البيت مراعاة للشعر .

(٢) وعلى هذا لا داعىَ لوضعه فى الظروف الملازمة للإضافة فى أكثر الحالات . إلا على الرأى الذى يجيز إضافته أحياناً ؛ كقولهم : أخذت الكرسى من عل الدار ، وهو رأى يرفضه جمهور النحويين ؛ بحجة أن المسموع من الكلام الفصيح لا يؤيد استعماله . فالأولى هنا : أتباع الجمهور

(٣) ولكنه ذكر هنا مع ظروف الغايات لأنه يشبهها فى الغاية (طبقاً لما أوردناه فى هامش ص ١٢١ وغيرها ، وفى بعض حالات إعرابية أخرى تجىء) .

القارئ . وفى هذا الاستعمال يكون لفظه جامدًا مؤولا بالمشتق، بمعنى : «كاف» (اسم فاعل من الفعل : كفى) . فالمراد من المثال السابق : أعرف كتابًا كافىَ القارئ ، أى : يكفيه ويغنيه عن غيره . وفى هذه الصورة يكون معربًا ، مفردًا ، نكرة ، ولا يفارق التنكير ، ولو أضيف إلى معرفة ؛ لأنه بمنزلة اسم الفاعل العامل: « كاف » واسم الفاعل العامل [١] لا يكتسب التعريف بالإضافة لمعرفة . كما أوضحنا من قبل[٢].

ولما كان لفظ : « حسب» جامدًا ، ولكنه هنا مؤول بالمشتق من ناحية المعنى — جاز عند استعماله مراعاة لفظه ، ومراعاة معناه .

فأمَّا مراعاة لفظه فتجيز معاملته معاملة الأسماء الجامدة فيقع فى كثير من مواقعها الإعرابية المختلفة. والصحيح الفصيح أن يقتصر من تلك المواقع الإعرابية على المبتدأ ، أو : الخبر ، أو : اسم الناسخ ، أو : الجر بحرف الجر الزائد : « الباء » . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى فى المنافق الذى يضمر الكفر ويظهرُ الإيمان: « وإذا قيل له اتَّقِ اللهَ أخَذَتْهُ العزّةُ بالإثْمِ ؛ فحسبُه جهنَّمُ » ، وقوله تعالى : « ومن يتَّقِ اللهَ فَهُوَ حَسْبُهُ » ، وقوله تعالى : « وإنْ يُرِيدوا أنْ يَخْدَعُوكَ فإنَّ حسْبَكَ اللهُ » ، ومثل : بحَسْبك[٣] العلمُ ؛ فإنه قوةُ من لا قوة له . ولا يحسن وقوع « حسب» فى موقع إعرابى غير ما سبق ، حتى لقد منعه بعض النحاة منعًا باتًّا ، مجاراة للكثير المسموع .

وأما مراعاة معناه فتجيز معاملته معاملة اسم الفاعل النكرة الذى بمعناه (وهو : كافٍ) ، مع الاقتصار من مواقعه الإعرابية على وقوعه نعتًا لنكرة ،

---

(١) إذا كان لغير الماضى — كما عرفنا فى ص ٦ — .

(٢) فى ص ٧ و ٢٢ .

(٣) دخول « إنّ » وغيرها من العوامل اللفظية ؛ كالباء فى مثل : « بحسبك » العافية ، دليل استند إليه القائلون بأن « حسب » ليس اسم فعل بمعنى : يكفى ؛ لأن العوامل اللفظية لا تدخل على اسم الفعل. والحق أن هذه حجة تصلح للترجيح لا للتحتيم لأن العرب الأوائل حين يتكلمون لا يعرفون هذه الحجج ، فلا يخضع كلامهم لها .

أو حالا من معرفة ، نحو : استمعت إلى خطيب حسبِك من خطيب ، وإلى « شوقىّ » حسبك من شاعر .

وموجز القول : أنّ : « حسب » إذا أضيف لفظًا ومعنى جاز وقوعه مبتدأ ، وخبرًا ، واسمًا للناسخ ، ومجرورًا بالباء الزائدة ، وصفة للنكرة ، وحالا من المعرفة . . .

ثانيهما أن يكون : « حسْب » مضافًا معنى لا لفظًا (وذلك بأن يحذف المضاف إليه ويُنْوَى معناه فقط) . وفى هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولا بالمشتق، و مفردًا مُنَكَّرًا مبنيا على الضم ، ويتضمن النفى فيصير المراد منه : « ليس غيرُ » أو : « لا غير » ، ويقع صفة لنكرة ، أو : حالا من معرفة ، أو : مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء ، أو : خبرًا . وليس له — فى الفصيح — موقع آخر ، نحو : إن لكل إقليم حاضرةً حسبُ ، بمعنى : لا غير[1]. وهى صفة « لحاضرة » . مبنية على الضم فى محل نصب . ونحو : اتسعت الحديقة حسبُ[2] ، أى : لا غير . وهى حال مبنية على الضم فى محل نصب . ونحو : قرأت ثلاثة كتب ، فحسبُ . أى : ليس غير . ويقولون فى هذه « الفاء» إنها زائدة : لتزيين اللفظ[3]و « حسب » مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع حذف خبره. والأصل: فحسب الثلاثة مقروءٌ ؛ بمعنى: لا غير الثلاثة مقروء . ويجوز العكس بشرط حذف الفاء فيكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير : المقروءُ حسبُ . . . ، أى : المقروء حسبى مثلا .

وبسبب الاستعمال الأول دخل : « حسب» فى عداد الأسماء الملازمة للإضافة فى أغلب استعمالاتها . وبسبب الاستعمال الثانى — وهو : البناء — دخل فى عداد النظائر التى تشبه « غير » و « قبل » ، لأنه قطع عن الإضافة لفظًا لا معنى .

---

(١) والأصل : حسبه ، أى : كافيته . (٢) والأصل : حسبَ الغرضِ ، أى : كافية الغرض .

(٣) وزيادتها لازمة بنص صريح فى ص ٢١ من حاشية الألوسى على : « القطر » . وقد نقلنا النص فى ج ١ ص ٣٠٥ م ٣٠ باب : « المعرف بأل » . وأيضاً قد يفهم هذا اللزوم من حاشية الأمير على : « المغنى » عند الكلام على : « قط » . ولكنه ليس فى صراحة النص السابق .

وأما : « أوّل » — فله استعمالات أشهرها ثلاثة :

(١) أن يكون اسمًا لا ظرفية فيه ، معناه : إمّا مبدأ الشيء الذى يقابل آخره ، نحو : أولُ الغَيثِ قطرٌ ثم ينهمر ، أى : بدايته التى هى ضد نهايته .

وإما معنى كلمة : « قديم » الذى يقابل معنى حديث ؛ نحو : بيت المقامر خلو ليس فيه أول ولا آخر ، أى : ليس فيه قديم ولا حديث .

وإما متضمناً معنى كلمة : « سابق » أى : « متقدم » الدالة على الوصف ؛ نحو : تنقلت فى البلاد عاماً أولا [1] ، أى : عاماً سابقاً أو متقدماً من غير تعيين ولا تخصيص للعام السابق . وفى هذه الصورة يكون مؤولا بالمشتق ، وهو اسم الفاعل هنا ولفظ « أول » فى كل ما سبق معرب منصرف .

(٢) أن يكون اسمًا جامدًا لا ظرفية فيه ، ولكنه مؤول بالمشتق [2] ، يتضمن معنى كلمة : « أسبَق » الدالة على التفضيل . وهو فى هذا الاستعمال مُعْرب ، تُطبّق عليه أحكام « أفعل التفضيل » ؛ كمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل . وكدُخول « مِن » جارة للمفضّل عليه ، وكعدم تأنيثه بالتاء . . . و . . . . . ، وغير هذا مما يجىء فى باب التفضيل [3] ؛ نحو : أنت فى الفضل أولُ من هذين الزميلين ، أى : أسبق منهما .

(٣) أن يكون ظرفًا للزمان بمعنى : « قبْل » الزمانية ؛ كقولك لمن يدعى أنه رأى النجم قبل غيره : أنا رأيت النجم أولَ الراصدِين ، ثم رأوه بعدى . أى : قبلهم .

وفى هذا الاستعمال يجرى على لفظ « أول » الأحكام الأربعة السابقة التى تجرى على « غير » و « قبل » ونظائرهما .

---

(١) بالتنوين ويقولون فى سبب تنوينه ، إنه قد يؤنث بالتاء ، فيقال : سنة أولة ، وسنوات أوّلات ، ووزن «أفعل» لا يمنع من الصرف إلا بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث إذا أريد به مؤنث . كما سيجىء فى باب الممنوع من الصرف . وقدسبقت الإشارة لبعض استعمالاته فى ج ٢ ص ٢٢٥ و٢٢٧ م ٧٩ . (٢) انظررقم ٢ من هامش ص ١٢٢ . (٣) وهل هو فى هذه الحالة « أفعل للتفضيل » ولا فعل له من لفظه ؟ قيل : نعم ، وقيل : إنه جار مجراه فى الوزن ، وفى تجرده من التاء ، ودخول « من » على عليه . وهذا خلاف شكلى لا أثر له فى صحة الاستعمال .

ا ـ فيعرب : « أول » إذا كان مضافًا لفظًا ومعنى ؛ نحو أسرعت للصارخ أول المستمعين ثم توالوا بعدى .

ب ـ ويعرب أيضًا إذا كان مضافًا ، وحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصًّا ، نحو : أسرعت للصارخ أولَ . . .

حـ ـ ويعرب أيضًا إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ نحو : أسرعت للصارخ أولاً[1] . (ويكون المراد هنا : المعنى الاشتقاقى المجرد ، على الوجه الذى أوسعنا الكلام فيه . أى : سابقًا ، متقدمًا) .

د ـ ويبنى على الضم إذا حذف المضاف ونوى معناه ، نحو : أسرعت للصارخ أولُ [2] . . .

---

(١) انظر رقم ٢ من هامش صفحتى ١١٤ و ١٢٤ .

(٢) وفيما سبق من الأحكام الخاصة بكلمة : « غير » ونظائرها يقول ابن مالك باختصار :

وَاضْمُمْ بِنَاءً : « غَيْرًا » ٱنْ عَدِمْتَ مَا ... لَهُ أُضِيفَ ، نَاوِياً مَا عُدِمَا

يقول : اضمم لفظ « غير » ضمة بناء إن فقدت ما أضيف له « غير » . أى : إن فقدت المضاف إليه ، بمعنى : لم تجده فى الكلام ، لأنه محذوف ، وقد نويت معنى هذا المحذوف ، ـ بالرغم من أنه ؛ يصرح بأن الذى تنويه هو المعنى ـ يريد : ابن « غير » على الضم إن حذف المضاف إليه ونوى معناه .

أما الحالات الأخرى غير الضم فيفهم بعضها من البيتين اللذين بعده ، وهما :

قَبْلُ ، كَغَيْرُ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ ... وَدُونُ ، وَالجِهَاتُ أَيضاً ، وَعَلُ

وَأَعْرَبُوا نَصْباً ، إِذَا مَا نُكِّرا ... قَبْلاً ، وَمَا مِنْ بَعدِهِ قَدْ ذُكِرَا

يريد : أن اللفظ : « قبل » يشبه : « غير » فى الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . وهناك ألفاظ تشترك مع « قبل » فى هذا أيضاً ، وقد عطفها عليه بالواو المحذوفة أو المذكورة ؛ والأصل قبل ، و بعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات ، وعل ـ كغير ، فكلمة : قبل مبتدأ ، والجار والمجرور : « كغير » خبره . و باقى الألفاظ معطوفة بالواو المحذوفة على : « قبل » أو المذكورة . ثم بين فى البيت الأخير أن النحاة أعربوا لفظ « قبل » و بقية الأسماء التى بعده بالنصب مع التنكير . وهذا لا يكون إلا إن حذف المضاف إليه و لم ينو لفظه ولا معناه ، فهذا حكم ثان جعله عاماً على كل تلك الألفاظ ، مع أنه ينطبق على بعضها مثل : « قبل » و « غير » ولا ينطبق على بعض آخر ؛ مثل : حسب ـ عل ـ كما أنه ذكر بعض الأحكام ، وترك بعضاً آخر هاماً ، وتفصيلات ضرورية . وقد تداركنا ذلك كله .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – تتصدى المراجع اللغوية والنحوية لبعض الأساليب المشتملة على لفظ « أول » وتوضح معناه ، وموقعه الإعرابى فى كل أسلوب . ومع تنوع تلك الصور ، وكثرة الآراء والاضطراب فيها – نستصفى منها ما يأتى ، على أن يكون معيناً على فهم غيره فى ضوء القواعد النحوية العامة ، والأصول اللغوية المختلفة ، ومن الجائز توجيه الصور الآتية توجيهات معنوية وإعرابية أخرى .

(١) « ودعتُ الغائب منذ عامٌ أولُ » ، يجوز فى كلمة : « عام » أن تكون خبراً مرفوعاً عن «منذ» – وكلمة : « أول » صفة لها ، فكأن الكلام : ودعت الغائب منذ عامٌ أولُ من عامنا الحاضر ، أى : منذ عام سابق على عامنا الحالىّ .

(٢) ودعت الغائب منذ عامٌ أولَ . . . فكلمة أول ظرف زمان بمعنى : « قبل » . والمراد : ودعت الغائب منذ عامٌ قبل العام الحالىّ ، فحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، فبقى المضاف ؛ وهو كلمة : « أول » على حاله من الضبط الذى كان عليه قبل الحذف . (تطبيقاً لما مر من أحكام قبل وبعد ونظائرهما . . .) فهو ظرف زمان منصوب على الظرفية مباشرة .

(٣) ابدأ يومك بالصلاة أولُ . فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبلُ » مبنية على الضم فى محل نصب على الظرفية . والأصل : ابدأ يومك بالصلاة أولَ الأعمال ، أى : قبلَ الأعمال الأخرى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه فبنى على الضم وجوباً ؛ تطبيقاً لأحكام « قبل » و « بعد » المشار إليها . . . فإن ظهر المحذوف وجب النصب على الظرفية الزمانية نحو : ابدأ يومك بالصلاة أولَ الأعمال ، أى : قبلَ الأعمال . . . كما سبق . . .

(٤) ما رأيت الأخ مذ أمس[1] . أى : مذ ابتداء اليوم الذى قبل يومنا الحاضر ، فإن لم أره يوماً آخر قبل الأمس قلت : ما رأيت الأخ مذ أولُ من أمس . فكلمة : « أول » خبر المبتدأ « مذ » والمعنى : ما رأيت الأخ مذ

---

(١) فى ج ٢ ص ٢٢٥ الكلام على : « أمس » والإشارة لبعض الاستعمالات التالية ومنها استعمالات أخرى هامة .

... ...

الأول من أمس ، أى : مذ اليوم الأسبق من أمس وهو اليوم المعين المعروف . الذى يسبق أمس مباشرة .

فإن لم أره يومين قبل الأمس قلت : لم أره مذ أولُ من أولَ من أمس . (ولا يصح أن أزيد على اليوميْن قبل الأمس) . فكلمة : « أول » الأولى خبر ومعناها : الأسبق أيضًا . وكلمة : « أول » الثانية مجرورة بالفتحة ، ممنوعة من الصرف ؛ ومعناها : أسْبَق.والمراد : لم أره منذ يومٍ أسبق من يومٍ آخر أسبق من أمس[1] .

ونعود فنشير مرة أخرى إلى جواز أوجه معنوية وإعرابية غير ما عرضناه.

ب — أشرنا من قبل (فى ج ٢ ص ٢٢٠ م ٧٩ — باب الظرف) إلى ما تسجله المراجع النحوية من الكلام على أصل لفظ « أول » وأن أصله : « أوْءَل » ، بهمزة بعد الواو ، بدليل جمعه على أوائل . فقلبت الهمزة الثانية واوًا ، وأدغمت الواو فى الواو الأولى . وقيل : أصله : « ووْأل » ، قلبت الهمزة واوًا وأدغمت فى الواو قبلها . وقلبت الواو الأولى همزة ، ولم يجمع على « ووائل » فرارًا من ثقل اجتماع الواوين فى أول اللفظ .

ولا شك أن هذه كلها فروض خيالية ، لا يعرفها العرب . ولكن النحاة ابتكروها للوصول إلى أغراض نافعة ؛ كمعرفة أصول الكلمة وزوائدها ، وتطبيق أحكام الإعلال والإبدال عليها ، والاهتداء إلى الكشف عن معناها فى المراجع اللغوية . . . و . . . وهذا حَسَن .

حـ — وهلْ يستلزم ذِكر الأول وجود ثان ؟ الصحيح أنه لا يستلزم . إلا أن وجدت قرينة تدل على أن بَعد الأول ثان يليه .

---

(١) راجع لسان العرب فى مادة : « أمس » ومادة : « وأل » وكذلك : « التاج » ثم حاشية : « ياسين » على التصريح « طبعة الحلبى » بعد تدارك ما فيها من خطأ مطبعى .

المسألة ٩٦ :

حذف المضاف ـ حذف المضاف إليه

ا ـ يجوز حذف المضاف حذْفًا قياسيًّا : بثلاثة شروط :

أولها : وجود قرينة تدل على لفظه نصًّا ، أو على لفظ آخر بمعناه ، بحيث لا يؤدى حذفه إلى لَبس أو تغيير فى المعنى ؛ نحو : حدثتنى التجارب أن من يَبغِى بسلاح الباطل يُقتَل بسلاح الحق . والأصل : حدثنى أهل التجارب . . . والقرينة الدالة على المضاف المحذوف قرينة عقلية ، هى أن التجارب لا تتحدث ، وإنما الذى يتحدث : أصحابُها والمتصلون بها . . . فلا بد لصحة المعنى الحقيقىّ من تقدير مضاف محذوف ، وهو مع حذفه ملحوظ ، مثل قوله تعالى : « وجاء ربُّك » ، وقوله « واسْأل القريةَ » والأصل : وجاء رسول ربك ـ واسأل أهلَ القريةِ .

فإن أوقع حذفه فى لَبس أو تغيير فى المعنى لم يجز . كقول شرقى : « ذكروا للبخل مِائةَ علةٍ ، لا أعرف منها غيرَ الجبِلّةِ . . . » فلا يجوز حذف المضاف ؛ وهو كلمة : « مائة » ، أو كلمة : « غير » ؛ لأن حذف الأولى يوقع فى لَبس وغموض ؛ إذلا دليل على المحذوف بنصه أو بمعناه . فلا ندرى أهو كلمة . . . مائة أم ، ألف . . . أم غير ذلك ؟ وحذف الثانية يفسد المعنى فساداً كاملا ، لأنه يؤدى إلى نقيض المطلوب . فمثل هذا الحذف لا يجوز قياسًا ، ويجب الاقتصار فيه على المسموع من العرب الأوائل وحدهم . ومنه قول الشاعر :

لا تَلُمْنِى ـ عتيقُ ـ حَسْبِى الّذِى بِى
إنّ بِى ـ يا عتيقُ ـ مَا قَدْ كَفَانِى

يريد يا بن أبى عتيق[1] .

---

(١) وهذا ثابت من التاريخ .

ثانيها — أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، ويحل محله فى الإعراب — وهذا هو الغالب — فيكون فاعلا مكانه فى مثل قوله تعالى : « وجاء ربك » . والأصل كما قلنا : وجاء رسول ربك ؛ فحذف الفاعل المضاف ، وحل فى مكانه المضاف إليه ، وصار فاعلا مرفوعًا . وقد يكون مفعولا به ، كقوله تعالى : « وَأُشْرِبُوا فى قلوبهم العِجْلَ » ، والأصل : حبَّ العجلِ ، فحذف المضاف المفعول به ، وحل محله المضاف إليه ، وصار مفعولا به منصوبًا ، وقد يكون مفعولا مطلقًا ؛ نحو قول الشاعر :

ألمْ تَغْتَمِضْ عيناكَ ليلةَ أرْمَدا [1] وبِتَّ كَمَابَاتَ السَّلِيم [2] مُسَهَّدا

والأصل : ألم تغتمض عيناك اغتماضَ ليلة أرمد ، فحذف المضاف وهو المفعول المطلق ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو كلمة : « ليلة » ؛ فصارت مفعولا مطلقًا [3] بدله .

وقد يكون مبتدأ ، نحو قوله تعالى : « الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ » . . . أى : زمن الحج ، أو موسم الحج . . .

وقد يكون خبرًا ؛ كقولهم : شرّ المنايا ميِّتٌ بين أهلِه ، أى : مَنية ميتٍ بين أهله [4] . . .

وقد يكون ظرفًا ؛ نحو : وصلت إلى عملى طلوعَ الشمس . أىْ : وقتَ طلوع الشمس . أو مفعولا لأجله ؛ نحو : أطعتُ الوالدَ إرضاءَه ، أى : قصْدَ إرضائِه . أو : مفعولا معه ، نحو : رجعتُ للبيت والليلَ ، أى : ومجىءَ الليلِ . أو حالا ؛ نحو : تفرق الأعداءُ أيادِىَ سبأٍ ، والأصل : مثلَ

---

(١) الأرمد : المريض مطلقاً . أو : المريض بمرض فى عينيه .

(٢) من لدغته أفعى . وهى من تسمية الأضداد ، رجاء أن ينجو ويسلم من عاقبة ما أصابه .

(٣) تتوقف صحة المعنى على هذا التقدير ، ولا يستقيم المعنى بجعل « ليلة » ظرف زمان ؛ فليس المراد : ألم تغمض عيناك فى ليلة الأرمد .

(٤) يريدون : من لم يشترك فى الحرب ، وقتال الأعداء .

أيادِى[١]سبأ . . . أو : صفة ؛ نحو : سخرت من قومٍ أيادِىسبأ . . . و. . .
فحذف المضاف فى كل هذا — وأشباهه — وحل المضاف إليه محله فى اسمه الإعرابى ، وحركته الإعرابية . . .

ومن الجائز أن يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف فى موقعه الإعرابى وحركته ، ولكن هذا قليل بالنسبة للأول[٢] ، ويشترط لصحته ، والقياس عليه شرطان :

أحدهما : أن يكون المضاف المحذوف معطوفـًا على كلمة مضافة مذكورة ، تُماثله (لفظـًا ومعنى ، أو معنى فقط) ، أو تقابله[٣] ، لتكون دليلا عليه بعد حذفه ، والآخر : وأن يكون حرف العطف متصلا بالمضاف إليه ، — الذى حذف قبله المضاف — أو منفصلا منه « بلا » النّافية ؛ نحْو : كلُّ فتًى محاسبٌ على عمله ، وفتاةٍ على عملها . والأصل : وكل فتاة . فحذفت كلمة : « كل » الثانية ؛ وهى المضاف ؛ بعد أن تحقق شَرْطَا[٤] الحذف (وهما : الاتصال ، وعطفها على نظيرتها فى اللفظ والمعنى) ؛ وهى : « كل » الأولى[٥] . ونحو قول الشاعر :

---

(١) لا تعرب كلمة : « أيادى » هى الحال مباشرة ؛ لأنها معرفة بالإضافة للمعرفة ، والغالب فى الحال الأصلية أن تكون نكرة ، لذا كانت حالا من طريق قيامها مقام المضاف . الذى هو كلمة : « مثل » المتوغلة — فى أغلب حالاتها — فى الإبهام : كما عرفنا . وكذلك حين تكون نعتاً لنكرة .

(٢) كيف يجوز أن يبقى المضاف إليه على حاله من الجر مع أننا اشترطنا لحذف المضاف إقامة المضاف إليه مقامه فى إعرابه ؟ أجابوا إن هذا الشرط مستمد من الأعم الأغلب الوارد فى الكلام الفصيح فاشتراطه إنما هو لتحقيق الأعم الأغلب ، لا لتحقيق جميع الحالات التى يجوز فيها حذف المضاف . ونتيجة هذا أنه يجوز حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجرورا بالشرطين المذكورين بعد لقياسيته — مع اعتبار هذا مخالفا للأعم الأغلب ، برغم صحته .

(٣) المراد بالمقابلة ما يشمل الضدين والنقيضين .

(٤) هذان هما الشرطان لقياسية الجر بعد حذف المضاف ، ولا داعى لاشتراط تقدم النفى أو الاستفهام أو غيرهما مما زاده بعض النحاة .

(٥) فالعطف عطف جملة على جملة ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ باعتبار أن : « فتاة » معطوفة ' مباشرة ' على « فتى » لأنه يؤدى إلى فساد التركيب ؛ إذ يصير كل فتى وفتاة محاسب على عمله . . و . . فتختل المطابقة بين المبتدأ والخبر .

أكل امرئٍ تَحسبِين امْرَأً ؟ ونارٍ[١] تَوَقَّدُ[٢] بالليلِ نَارا ؟

أى : وكل نار . . . ومثال الفصل بينهما « بلا » النافية قول الشاعر :

ولمْ أرَ مثلَ الخيرِ يتركهُ الفتى ولا الشَّرِّ يأتيهِ امرؤ وهْوَ طائعُ

أى : ولا مثلَ الشرِ . وقولهم : ما كلُّ سوداءَ فحمة ، ولا بيضاءَ شحمة أى : ولا كلُّ بيضاءَ شحْمة[٣] . ويرى بعض النحاة عدم اشتراط الاتصال ، وهو رأى فيه تيسير وتوسعة ، لا مانع من الأخذ به ، برغم أنه ليس الأفصح الأعلَى .

ومثال المحذوف المعطوف على مذكور لا يماثله وإنما يقابله ، قراءة من قرأ قوله تعالى : « تريدونَ عرَضَ الدنيا والله يريدُ الآخرةِ »[٤] .

ثالثها — أن يكون المضاف إليه من الأشياء التى تصلح لأن تحل محل المضاف المحذوف فى إعرابه ؛ كالأمثلة السالفة ، فلا يصح حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة ؛ لأنها لا تصلح فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ . . .

---

(١) قالوا فى إعراب كلمة : « نار » الأولى : إنها مضاف إليه مجرور بالمضاف المحذوف ؛ وهو : « كل » . ولم تكن مجرورة بالعطف على كلمة : « امرئ » المجرورة بالمضاف لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ، لأن كلمة : « امرئ» المجرورة ، معمولة للفظ : « كل »المضاف المذكور ، وكلمة : « امرأ » المنصوبة مفعول ثان : « لتحسبين» فهى معمولة للفعل،ومفعوله الأول هو: « كل » امرئ المقدم عليه . فلو عطفنا كلمة : « نار» المجرورة على«امرئ »المجرورة بالمضاف « كل » وعطفنا : « ناراً » المنصوبة على : « امرأ » المنصوبة — لترتب على هذا أن نعطف بحرف واحد شيئين على معمولين مختلفين . وهذا ممتنع عند كثرة النحاة ؛ لأن العاطف عندهم نائب عن العامل والعامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً معاً ، ولا ينوب عن عاملين . فالالتجاء إلى تقدير مضاف محذوف أولى ؛ إذ لا خلاف بينهم على صحته . أما الالتجاء إلى العطف على معمولى عاملين مختلفين ففيه خلاف والكثرة لا ترضاه ، وما لا خلاف فيه أحق بالاتباع مما فيه خلاف . . . . (راجع التصريح —وغيره — فى هذا الموضع) .

(٢) أصلها : تتوقد : حذفت إحدى التاءين ؛ للتخفيف .

(٣) ستجيء مناسبة لهذا المثال فى ص ٤٥٦ و ٥١٢ . . .

(٤) الآخرة ، — بالجر ، فى قراءة من قرأها كذلك — مضاف إليه . والتقدير : تريدون عرض الدنيا ؛ (أى : الطارئ عليها ، الذى لا يدوم ، ولا يبقى) . والله يريد دائم الآخرة ، أو خالد الآخرة فالمضاف إليه المحذوف ؛ وهو : دائم ، أو : خالد — مقابل للمذكور ، وهو عرض ، وليس مماثلا له .

و . . . كالتى فى قوله تعالى : « فسبحان الله حين تُمْسون وحين تُصبحون. . .» فالمضاف إليه هو الجملة الفعلية . والمضاف هو : كلمة «حين» ولا يجوز الحذف[1].

فإذا لم يتحقق شرط أو أكثر، من الشروط الثلاثة لم يصح الحذف القياسى[2].

---

(١) كذلك لا يجوز الحذف إذا كان المضاف إليه مبدوءاً « بأل » والمضاف منادى . فلا يصح : يا العالمِ . تريد : يا مثلَ العالمِ .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك :

وَمَا يَلِي المضَافَ يأْتِى خَلَفَا عنْهُ فِى الإعْرَاب إذا مَاحُذِفَا

ما يلى المضاف ، (أى : ما يأتى بعد المضاف ، والمراد به : المضاف إليه) يكون خلفاً عنه فى الإعراب، وقائما مقامه عند حذفه؛ فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف ؛ فيصير فاعلا بدله، أو : مفعولا ، أو : مبتدأ ، أو خبراً . . و . . واكتفى بهذا ، دون أن يذكر شيئاً من الشروط . وقد أوضحناها : ثم قال :

وَرُبَّمَا جَروا الَّذى أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَاتَقَدَّمَا

(الذى أبقوا) أى : الذى أبقوه بعد حذف المضاف . والمراد : المضاف إليه . (قبل حذف ما تقدم) أى : قبل حذف المتقدم، وهو : المضاف .

يريد : أن العرب قد يحذفون المضاف ويتركون المضاف إليه على حاله من الجر كما كان قبل الحذف .

لَكن بِشَرْطِ أَنْ يَكُون مَا حُذِفْ مُمَاثلاً لما علَيْهِ قَدْ عُطِفْ

أى : بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مذكورة مماثلة له فى لفظها ومعناها للمعطوف المضاف ، وقد شرحنا هذا وفصلناه .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — إذا حذف المضاف ، بعد تحقق الشروط المطلوبة جاز — وهو الأكثر — عدم الالتفات عليه عند عود الضمائر ، ونحوها مما يقتضى المطابقة ؛ (كالتعريف والتنكير ، والإفراد ، وغيره . . .) فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود مع حذفه . وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى : « وكم مِن قرية أهلكناها فجاءها بأسُنا [1] بَيَاتًا [2] ، أو هُم قَائِلُون [3] » .

والأصل : وكم من أهل قرية . . . فرجع الضمير : « ها » : مؤنثًا إلى القرية . ورجع الضمير : « هم » مذكرًا لاعتبار المحذوف وملاحظته. ولا تناقض بين الاثنين لاختلاف الوقت .

ومن ملاحظة المحذوف قول حسّان فى مدح الغسانيين :

يَسْقُونَ من وَرَدَ البَرِيصَ [4] عليهمو
بَرَدَى [5] يُصَفَّقُ [6] بالرَّحيقِ [7] السَّلْسَلِ [8]

يريد : ماء بردى . والضمير فى : « يُصَفَّق » مذكر ، إذ لوحظ فى مرجعه المحذوف أنه مذكر .

ومن ملاحظة المحذوف المؤنث وعود الضمير عليه مؤنثًا دون اعتبار للمذكور قول الشاعر :

مَرَّت بِنا فى نسوة خَفْصَةٌ والمِسك من أردانها [9] نافِحَهْ

أى : رائحة المسك فائحةٌ من أكمامها .

ب — قد يحذف مضافان أو أكثر فيقوم الأخير مقام الأول . فمثال

---

(١) عذابنا . (٢) ليلا .
(٣) نائمون فى القيلولة ؛ وهى وسط النهار (٤) واد قرب دمشق .
(٥) نهر يخترق دمشق . ولفظه مؤنث ؛ لوجود ألف التأنيث فى آخره .
(٦) يُمْزَج . (٧) الخمر . (٨) العذب .
(٩) جمع : رُدن ، بمعنى : الكُمّ .

... ...

حذف مضافين قوله تعالى : « . . . وتَجعلون رزقكُم أنَّكم تُكَذِّبون . . . »
الأصل : وتجعلون بدلَ شكرِ رزقِكم تكذيبَكم ؛ فحذف كلمتى :
« بدل — وشكر » ، وكلاهما مضاف ، وأقام المضاف إليه الأخير — وهو :
« رزق » — مقام الأول : « بدل » .

ومثال حذف ثلاثة قوله تعالى عن الرسول الكريم وأن جبريلِ اقترب
منه : « ثم دَنَا[1] فتَدَلَّى[2] فكان قابَ[3] قَوْسَيْنِ أو أدْنَى»[4]،
الأصل: فكان الرسول قدرَ مسافةِ قربِ قابِ قوسين. فكلمة: « الرسول »
المحذوفة اسم كان ، والضمير حلَّ محلها ، وصار هو الاسم . وحذفت
المضافات الثلاثة : (قدر — مسافة — قرب —) وحل المضاف إليه الأخير ،
(وهو كلمة : قاب) محل المضاف إليه الأول ، (وهو : قدْر) وصار
خبرًا مكانه .

---

(١) أى : اقترب جبريل من النبى . (٢) فزاد من القرب .

(٣) قدر . والمراد : قدر مسافة قوسين متلاصقين ، فقد كان من عادة أهل الجاهلية عند تحالفهم أن يحضروا قوسين ، ويلصقوا إحداهما بالأخرى ؛ حتى كأنهما قوس واحد؛ رمزاً للاتفاق ، واتحاد الكلمة ، وتقارب النفوس والقلوب . (٤) أقرب .

ب — يجوز حذف المضاف إليه ، ولهذا صُوَرٌ ثلاث :

أولها — أن يحذف المضاف إليه ، ويُنْوَى معناه ؛ فيُبْنَى المضاف على الضم (ولا يصح أن يكون معربًا ، ولا منونًا) . وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمة : « غير » أو ظرفًا من الظروف الدالة على الغاية مثل : قبل — بعد . . . ، أو اسمًا آخر يشبهها مثل : حسب ، وسواها مما سردناه وشرحناه قريبًا[1]. نحو : استشار المريضُ الطبيبَ ليس غيرُ ، ولم يستمع لأحد قبلُ . . . والأصل : ليس أحدٌ غيرَ المداوى ، ولم يستمع لأحد قبلَ الطبيب . فلما حُذف المضاف إليه ونوى معناه بنيت « غير » ، و « قبل » على الضم . . .

ثانيها — أن يحذف المضاف إليه ولا يُنْوَى لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويردّ إليه ما حذف للإضافة ؛ كالتنوين . . . و . . . فكأنّ الكلام فى أصله خال من الإضافة ؛ نحو قوله تعالى : « وكلاًّ وعدَ اللهُ الحُسْنَى » ، أى : وكلَّ فريق . وقوله تعالى : « أيًّا ما تَدْعُوا[2] فلهُ الأسماءُ الحسنَى » ، ونحو : تشعبت فروع التخصص فبعضٌ زراعى ، وبعضٌ طبىّ ، وبعضٌ هندسىّ . . . أى : فبعْض الفروع . .

ويتحقق هذا فى الأسماء بنوعيها : التامة[3] وغير التامة (ولا سيما ما كان منها دالا على الإحاطة والشمول أو البعضية كما فى الأمثلة) .

ثالثها — أن يحذف المضاف إليه ويُنْوى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله التى كان عليها قبل الحذف ؛ فلا يتغير إعرابه ، ولا يُرَد إليه ما حذف

---

(١) فى ص ١١٢ و ١٢١ وما بعدهما .

(٢) « أيا » أداة شرط ؛ للعموم والإبهام . « تدعوا » فعل شرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعل « وما » زائدة .

(٣) فى رقم١ من هامش ص١١٢ أن المراد بالأسماء التامة هنا ما لا تدل على الغايات ؛ المشروحة فى هامش ص ١٢١ .
أما غير التامة فهى قبل و بعد وأشباهها و . . مما شرحنا فى هذا الباب فى ص ١١٢ ومايليها .

للإضافة — كالتنوين . . . وإنما تظل أحكام الإضافة سارية بعد الحذف كما كانت قبله .

ويشترط فى المضاف المذكور إن كان اسمًا تامًّا [١] أن يُعطَف عليه اسم عامل فى لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف فى صيغته ومعناه : ليَدل على المحذوف نصًّا ؛ فيكون فى قوةِ المذكور ، نحو : أنفقت ربعَ ونصفَ المال ، أى : أنفقت ربع المال ونصف المال . فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب ، وهو وجود اسم معطوف : (نصف) وهذا المعطوف عامل فى لفظ آخر (نعنى به : المال) وهو مشابه للمحذوف فى صيغته ومعناه ؛ فاستغنينا بالمذكور عن المحذوف ؛ أى : أن المضاف إليه الثانى دل على الأول المحذوف [٢] ، ومثل قول الشاعر :

سقَى الأرَضينَ الغيْثُ سَهْلَ وحَزْنَها [٣]
فنِيطتْ [٤] عُرَى [٥] الآمالِ بالزرع والضَّرْعِ [٦]

أى : سهلها وحزنها .

ولا فرق فى المعطوف العامل بين أن يكون مضافًا يعمل الجر فى المضاف

---

(١) أما ظروف الغايات ؛ مثل قبل ، بعد ، ونظائرهما) فلا يشترط فيها ذلك كما تقدم عند الكلام عليها . (وقد سبق شرح الأسماء التامة ، والغايات فى هوامش ص١١٢ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٤١ . .)

(٢) هناك تقدير آخر فيه تكلف . . . وملخصه أن الأصل : أنفقت ربع المال ونصفه . ثم تأخر المضاف إليه ، فصارت الجملة : أنفقت ربع — ونصفه — المال . ثم حذفت الهاء تحسيناً للفظ ولا داعى لهذا التكلف والالتواء الذى لا فائدة منه .

ويقول الفراء : إذا كان الاسمان المضافان متصاحبين فى الاستعمال الكلامى الكثير كاليد والرجل ، و « قبل وبعد » أضيفا معاً للمضاف إليه المذكور ، ولا شىء محذوف ، ولا متقدم أومتأخر عن مكانه . وفى هذا راحة وتيسير . برغم أن نتيجة الآراء الثلاثة واحدة .

(٣) الحزن : الأرض الغليظة ، الصلبة ، (ضد السهلة) .

(٤) فتعلقت .

(٥) جمع عروة ، وهو الجزء البارز من الإناء وغيره ، كى يمكن إمساك الإناء منه ، وكأنه حلقة مستديرة بجانب الإناء ، أو أذن صغيرة تمسكها اليد فى سهولة .

(٦) الضرع المكان الذى يتجمع به لبن الحيوانات اللبنية فى آخر بطنها ، والمراد : هنا تلك الحيوانات نفسها .

إليه — كالمثالين السالفين ، — وأن يكون عاملا آخر غير مضاف ؛ نحْو قول الشاعر :

عَلَّقْتُ آمالِى فَعَمَّتِ النعَمْ ‏ ‏ بمثلِ أوأنفعَ من وَبْلِ [١] الدِّيَمْ [٢]

أى : بمثل ، أو : بأنفع [٣] . . .

* * *

زيادة وتفصيل :

وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله إذا كان هذا المضاف معطوفًا على مضاف إلى مثل المحذوف ، — وهذه الصورة عكس السابقة — ومنها الحديث الذى رواه البخارىّ عن أحد الصحابة ونصه : غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات وثمانىَ ، بفتح الياء بغير تنوين . والأحسن الاقتصار فى هذا النوع على المسموع .

---

(١) الوبل : المطر الشديد .

(٢) المطر الذى يطول زمنه بغير رعد ولا برق .

(٣) اكتفى ابن مالك فى الإشارة إلى الأحوال السابقة بقوله الموجز :

وَيُحْذَفُ الثَّانِى فَيَبْقَى الأَوَّلُ ‏ ‏ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بِشَرْطِ عَطْفٍ وإضافَةٍ إلَى ‏ ‏ مثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

يقول : إن الثانى ، (وهو : المضاف إليه) يحذف ولا يتأثر الأول (وهو المضاف) بالحذف ، بل يبقى على حاله الأول حين اتصاله بالمضاف إليه المحذوف . وهذا بشرط أن يكون المضاف الباقى على حاله معطوفاً عليه والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذى أضيف إليه الأول الباقى بعد الحذف .

ثم انتقل بعد هذا إلى الكلام على الفصل بين المتضايفين فقال بيتين سبق شرحهما فى موضعهما الأنسب من ص ٥٠ وهما :

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ‏ ‏ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ ، وَلَمْ يُعَبْ :

فَصْلُ يمينٍ . واضْطرارًا وُجِــدا ‏ ‏ بِأَجْنَبِىٍّ ، أَوْ : بِنَعْتٍ ، أَوْ : ندَا

المسألة ٩٧ :

المضاف إلى ياء المتكلم [١]

تقتضى الإضافة أحكامًا عامة عرفناها فى بابها [٢] . وفى مقدمة تلك الأحكام : إعراب المضاف على حسب الجملة التى يكون فيها ، وجرّ المضاف إليه دائمًا . . . و . . .

لكن الإضافة لياء المتكلم تستْلزم أحكامًا أخرى فى ضبط ياء المتكلم ؛ وضبط الحرف الذى قبلها من آخر المضاف [٣] . وفيما يلى البيان :

أولا — يجب كسر آخر المضاف ، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح فى محل جرّ فى أربع حالات :

(١) أن يكون المضاف اسمًا مفردًا صحيح [٤] الآخر ؛ ككلمة : « نفس » ، و « وطن » و « نافع » ، و « مال » فى نحو : وقفت نفسِي على خدمة وطنِي ، وقول الشاعر :

أأكْذبُ عامدًا من أجل مال ؟ فليس بنافعى — ما عشت — مالى

وإعراب هذا النوع كالذى يليه ؛ وسيأتى البيان

(٢) أن يكون المضاف اسمًا مفردًا معتَلاً شبيهًا بالصحيح [٥] ككلمة « صفو » و « بغْى » فى مثل : لا يكدر صفوى كبغْيِي على الناس ، ولا سيما الضعفاء .

ونقول فى إعراب هذا النوع وما قبله فى حالة الرفع إنه مرفوع بضمة مقدرة ، منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ؛ نحو : علمى وحده أنفع لى من مالى وحده .

---

(١) لهذا الباب صلة وثيقة بباب المنادى المضاف لياء المتكلم ، ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١ حتى ليعد كل منهما متممًا الآخر . (٢) فى ص ٧ وما بعدها .

(٣) سبق تلخيص مفيد لها فى ج ١ ص ١٣٦ م ١٦ . (٤) صحيح الآخر هو : ما ليس فى آخره حرف من حروف العلة الثلاثة ؛ (وهى : الألف - الواو - والياء) ، ومعتل الآخر ؛ هو : ما فى آخره حرف من حروف العلة الثلاثة . — كما فى ج ٤ هامش ص ٤٣ و ٧٩ — .

(٥) المعتل الشبيه بالصحيح ما فى آخره حرف متحرك من حرفى العلة : (الواو أو الياء) مع سكون ما قبله ؛ نحو : سقْى - رَعْى - ظَبْى - بَغْى - بَهْو - شَجْو - صَفْو - صَحْو - . =

ونقول فى حالة النصب: إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء؛ نحو: إن أخِى الحقَّ من يلازمنى فى السَّراء والضَّراء . . .

أما حالة الجرّ — نحو: أتعلمُ من تجارِبى مالا أتعلمه من كتبى — فقد نقول: إنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء، أو نقول: إنه مجرور بالكسرة الظاهرة مباشرة، ولا داعى لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة. وهذا أنسب [1]، لبعده من التكلف والتعقيد. والأخذ به أولَى فى هذه الصورة وأشباهها من كل ما يغنيننا عن التقدير قدر الاستطاعة.

(٣) أن يكون المضاف جمع تكسير صحيح الآخر؛ مثل كلمة: «أصدقاء» فى نحو: تخيرت أصدقائى ممن طابت سريرتهم، وحسنت سيرتهم. وإعرابه كسابقه.

(٤) أن يكون المضاف جمع مؤنث سالماً؛ نحو: تسابقت زميلاتى فى ميادين العمل النافع — أعرف لزميلاتى حقهن فى الإكبار . . . وحكمه الرفع بضمة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة. والنصب والجر بالكسرة الظاهرة، طبقاً للرأى الأسهل، أو بالكسرة المقدرة التى منع من ظهورها الكسرة العارضة؛ طبقاً للرأى الآخر.

= ونحو: حوارىّ — عشىّ — خفىّ، مما هو مختوم بياء مشددة للنسب؛ كعقبرى، أو غير النسب مثل كرسى، وكل ياء أخرى مشددة ليس تشديدها نتيجة إدغام ياءين.

ولهذا المعتل الشبيه بالصحيح حكم يتلخص فيما يأتى:

إذا كان المضاف مختوماً قبل إضافته بياء مشددة، مثل: كرسىّ — حوارىّ — . . . و . . . فإنه يكون من المعتل الشبيه بالصحيح — كما قلنا — فعند إضافته لياء المتكلم تتجمع ثلاثة ياءات متوالية، وهذا ممنوع — غالباً — وللفرار منه يجب الالتجاء إلى واحدة مما يأتى:

إما حذف ياء المتكلم (وهى المضاف إليه) مع بقاء ما قبلها مكسوراً فى كل الحالات؛ لتكون الكسرة دليلا على الياء المحذوفة، نحو جلست على كرسِىِّ . . . بغير تنوين، والأصل كرسِيى . . .

وإما قلب ياء المتكلم ألفاً وحذف الألف مع فتح ما قبلها؛ لتكون الفتحة دليلا على الألف المحذوفة المنقلبة عن ياء المتكلم؛ نحو؛ جلست على. كرسىَّ . .، والأصل: على كرسيا . . .

وإما حذف إحدى الياءين الأوليين وإدغام الثانية فى ياء المتكلم فننشأ ياء مشددة مكونة من ياءين، السابقة منهما ساكنة، والمتأخرة (وهى ياء المتكلم) مفتوحة. ولا فرق فى الصورة الظاهرة بين هذه الحالة والتى قبلها. والأفضل الاقتصار على الحالة الأولى.

(١) وقد أختاره صاحب التسهيل.

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ إذا كانت الإضافة محضة جاز فى الصور السابقة واحد من أمور أربعة أخرى : إما حذف ياء المتكلم ، مع بقاء الكسرة التى قبلها لتدل عليها ، وإما قلب الكسرة التى قبل الياء فتحة ، وقلب ياء المتكلم ألفًا ؛ نحو ؛ وقفتُ نَفْسِى على خدمة وَطَنِ ، أو : وقفت نَفْسَا على خدمة وطنَا. وإما حذف هذه الألف مع بقاء الفتحة التى قبلها دليلا عليها ؛ نحو وقفت نفسَ على خدمة وطنَ . وإما حذفها ومجىء تاء التأنيث[1] عوضًا عنها : بشرط أن يكون المضاف منادى ، ولفظه : « أب » ، أو : « أم » ــ نحو : يا أبت يا أمّت . . ولا يجوز الجمع بين التاء والياء .

وكل ما تقدم بشرط أن يكون أمر الياء المنقلبة ألفًا أو المحذوفة ــ واضحًا ، فلا يحدث لَبس أو فساد للمعنى بسببه . وبالرغم من جواز استعمالها عند تحقق الشرط فالأفضل ــ اليوم ــ إهمالها ، وعدم محاكاتها ؛ لأنها لا تخلو من غموض وخفاء يتنافيان مع الغرض الصحيح من اللغة ، واستخدامها أداة بيان وإيضاح ؛ فإن هذه اللغات واللهجات الفرعية ــ مَعَ صحتها ، وصحة استخدامها ــ لا يحسن اصطناعها فى عصرنا ، وحسبنا فهم ما ورد بها من الكلام القديم ؛ ولهذا نعرضها .

فإن كانت الإضافة غير محضة مثل : « مصاحب » ؛ فى نحو : الوالد مصاحبى غدًا فى الرحلة ، ــ لم يجز شىء من هذه الأمور الأربعة . ووجب إثبات ياء المتكلم ، مع بنائها على السكون وهو الأكثر ــ أو على الفتح ، وكسر ما قبلها فى الحالتين ؛ لأن الكسرة هى التى تناسبها .

ب ــ النحاة يعتبرون الإضافة لياء المتكلم المذكورة فى الجملة نصًّا ، نوعا من « الإضافة الظاهرة » . ويسمون الإضافة إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفًا ؛ أو المحذوفة بعوض أو بغير عوض ــ « الإضافة المقدرة »[2] .

---

(١) مبنية على الفتح ، وهو الأكثر ، أو على الكسر ، وهو كثير . أو على الضم ، وهو قليل

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٦ من هامش ص ٧ .

... ...

حـ - يدخل فى حكم الصحيح عند إضافته لياء المتكلم الأسماء الآتية :
(أب - أخ - حم - فم - هن)، ودخولها قائم على الرأى الشائع الذى يحسن الاقتصار عليه عند إضافتها ، وهو يقضى بعدم إرجاع الحرف الأخير المحذوف من تلك الأسماء ، واعتباره عند إضافتها كأن لم يكن ؛ فهى أسماء معربة بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة فبالرغم من أن أصلها : أَبَوٌ - أَخَوٌ - حَمَوٌ - هَنَوٌ - فَوَهٌ . . . - بالرغم من ذلك الأصل يقول عند إضافتها : أبِى - أخى - حمِى - هنِى - فِى . . . بزيادة ياء المتكلم ، مبنية على السكون ، مع كسر ما قبلها .

أما « ذو » التى تعرب إعراب الأسماء الخمسة السابقة فلا يصح إضافتها لياء المتكلم - كما سبق فى بابها ، جـ ١ ص ٧٠ م ٨ -

وهناك رأى آخر ؛ لا يحسن الأخذ به، وإنما نذكره - كالمعتاد فى أمثاله - لنفهم به ما ورد مما ينطبق عليه فى الكلام المأثور ، دون محاكاة ، وهو رأى مستنبط من بضعة أمثلة قليلة مسموعة عن بعض قبائل. ومقتضاه : وجوب إرجاع الحرف المحذوف من تلك الأسماء الخمسة عند إضافتها وتسكينه ، واعتبار الاسم المضاف بعد إرجاع المحذوف وتسكينه نوعًا من المعتل الآخر يجب معه بناء ياء المتكلم على الفتح ، وقلب حرف العلة الذى قبلها ياء ساكنة تدغم فى ياء المتكلم المبنية على الفتح. وعلى هذا تكون الأسماء السالفة المضافة معربة بحركات مقدرة ، منع من ظهورها السكون الذى فوق الياء الأولى، وهو السكون الآتى للإدغام . ولا يصح أن تكون فى حالة الرفع مرفوعة بالواو - كالشأن فى الأسماء الخمسة ، لأن شرط إعراب الأسماء الخمسة بالحرف ألا تكون مضافة لياء المتكلم والذين يقولون إن المحذوف من كلمة : « فم » ياء ، لا واو ، يرجعون هذه الياء ويدغمونها فى ياء المتكلم[1]، ولا يختلف الإعراب هنا عن سابقه .

---

(١) راجع الصبان جـ ١ عند الكلام على الأسماء الخمسة، وبيت ابن مالك : « وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا .... » وجـ ٢ فى آخر باب المضاف إلى ياء المتكلم . ويكملهما ما جاء فى الهمع جـ ٢ ص ٥٤ .

... ...

وستجىء إشارة لبعض ماسبق فى باب المنادى المضاف لياء المتكلم — ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١ .

د — لم أر فيما بين يدى من المراجع حكماً للاسم المعتل الآخر بالواو الثابتة عند إضافته لياء المتكلم . ولعل السبب أن هذا النوع من الأسماء المعتلة لا يعرفه العرب الأقدمون ؛ إذ لم يرد منه إلا بضعة أفراد معربة ؛ ربما لا تزيد على ثلاثة ، لهذا لم يدخله النحاة فى اعتبارهم عند تقسيم الاسم المعتل الآخر وأحكامه ؛ فقسموه إلى المعتل بالألف ، وإلى المعتل بالياء ، وتركوا المعتل الآخر بالواو[1] .

لكنا اليوم لا نستطيع إهماله ؛ لشيوعه بيننا ، وكثرة التسمية به ، فمن أسماء الناس المتداولة : حميدو — زندو — زوغو — روميو — غاليليو — كاسترو . . . ومن أسماء البلاد المشهورة : أدكو — أدفو ، وهما بلدان مصريان — أركنو (اسم واحة مصرية) — كزمو — طوكيو — برُنيو — كنغو — إكوادورو . . .

ولا شك أن الحاجة . قد تدعو إلى إضافة اسم من هذه الأسماء وأشباهها — إلى ياء المتكلم ، فما الحكم الذى يختار للتطبيق هنا ؟

قد يكون بإضافة ياء المتكلم إلى آخر الاسم مباشرة مع إبقاء الواو ساكنة ، مراعاة لأصلها ، ودلالة عليه ؛ لأن تحريكها بالكسر يبعد الذهن عن إدراك هذا الأصل ، ويوقع فى اللبس ؛ فنقول حميدوىَ — زندوىَ . . . و . . . ولكن فى هذا الرأى مخالفة لقاعدة الإعلال التالية .

وقد يكون بقلب الواو ياء ساكنة ، وإدغامها فى ياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ فتنشأ ياء مشددة مفتوحة (تتكون من الياء الأولى الساكنة ، والثانية المبنية على الفتح) ، مع كسر ما قبل الياء المشددة . ولن يقع لَبْس بين هذه الياء وياء النسب ، لأن الأولى لازمة التشديد مع الفتح دائماً أما ياء النسب ، فلازمة التشديد أيضاً ولكنها ترفع أو تنصب أو تجر على حسب الجملة . . .

ولعل الأخذ بهذا أولى ؛ لما فيه من مراعاة الأصول العربية الوثيقة ، والقواعد العامة فى « الإعلال » ، وتطبيقها على الكلمات الدخيلة التى تقضى الضرورة باستعمالها . ومن تلك الأصول : أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما

---

(١) لنا فى هذا رأى سجلناه فى ج ١ ص ١٢٢ ، ١٢٥ م ١٥ مقتضاه أنه لا يمكننا إغفال هذا القسم اليوم . ووضعنا له الحكم المناسب .

... ...

بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وكسر ما قبلهما ، إلا لمانع . كما سنعرف قريباً [١] .

هـ — من الألفاظ المستعملة : « ابنُم » المبدوء بهمزة الوصل ، والمختوم بالميم الزائدة ؛ فيجوز عند إضافته لياء المتكلم إبقاء الميم الزائدة ، وحذفها ، مع إسكان الياء ، وكسر ما قبلها فى الحالتين ؛ فتقول : ابنمِى ، أو : ابنِى

و — عند الوقوف على ياء المتكلم يجوز زيادة هاء السكت بعدها وبناء الياء على الفتح كقوله تعالى : « وأمّا مَنْ أوتى كتابَهُ بشماله فيقول يا ليتنى لم أُوتَ كتابِيَهْ ، ولم أدْرِ ما حسابيهْ ، يا ليتها كانت القاضية ، ما أغنى عنى ماليَهْ هلك عنى سُلطانِيَهْ » ومنه قول عائشة فى وصف أبيها : « أبِيَهْ ، وما أبِيَهْ ... » .

* * *

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ١٥١ .

ثانيا — يجب تسكين آخر المضاف ، وبناء المضاف إليه (وهو : ياء المتكلم) على الفتح — فقط — فى محل جر فى الأحوال الأربعة الآتية[١] :

(١) أن يكون المضاف اسمًا مقصورًا[٢] ؛ مثل كلمة : «هدى» فى نحو : هدايَ خير الوسائل للسعادة . ومن العرب من يقلب ألف المقصور ياء ، ويُدغمها فى ياء المتكلم[٣] ؛ فيقول : هُدَيَّ خير الوسائل للسعادة . ولكن هذا الرأى — مع جواز محاكاته — لا يحسن اليوم الأخذ به ؛ منعًا لفوضى التعبير .

(٢) أن يكون المضاف اسمًا منقوصًا [٤] ؛ مثل كلمة : «هادٍ» ؛ فى نحو : العقل هاديَّ إلى الرشاد . (ويلاحظ أن المنقوص [٥] اسم معرب آخره ياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، غير مشددة ؛ مثل : الهادى — الداعى — الوالى . . . فهذه الياء عند الإضافة تَسْكن، وتُدغم فى ياء المتكلم التى يجب بناؤها على الفتح فى محل جرّ ؛ فيحدث من إدغامهما ياء مشددة) .

(٣) أن يكون المضاف مثنى — أو شبهه ؛ كاثنين — مرفوعًا أو غير مرفوع ؛ مثل كلمة : «يدان» فى نحو : لا أتطلع إلا لما كسبت يدايَ . ولا أعتمد فى رزقى إلا على يدَيَّ . وكقول الشاعر :

أيَا أخَوَيَّ المُلْزِمَيَّ مَلَامَةً ... أعِيذُكُمَا بِاللهِ مِنْ مِثْلِ مَابِيَا

---

(١) مع ملاحظة ما سبق فى «ب» من الزيادة و التفصيل ص ١٤٦ .

(٢) هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة ، مثل : الهدى — الرضا . . . وتفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

(٣) وفى هذه الحالة يكون معرباً بالياء التى أصلها الألف ، بدل من حركات الإعراب التى كانت مقدرة على الألف . فهو مما ناب فيه حرف عن حركة . لكن يكاد يقع الاتفاق على قلب الألف ياء فى الظرف : «علا» (كعصاً) (وهو لغة فى : «عل» بمعنى : «فوق» . وقد سبق الكلام عليه فى الظروف ص ١٢٦) عند إضافته لياء المتكلم فى لغة من يجيز إضافته ؛ نحو : أحجب الشمس من عليّ . و كذلك الظرف «لدى» ، نحو لديك الخير يرتجى . أما «على» و«إلى» . الحرفان الجاران فيجب قلب ألفهما ياء عند جرهما الضمير مطلقاً .

(٤) تفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

(٥) سبقت أحكامه التفصيلية فى ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

(ويلاحظ أن ياء المثنى — وشبهه — فى حالة نصبه وجره تدغم فى الياء الواقعة مضافاً إليه ، فتظل الأولى ساكنة ؛ وتبنى الثانية على الفتح فى محل جر . ومن إدغامهما تنشأ الياء المشددة . أما فى حالة رفع المثنى — وشبهه — فتبقى ألفه على حالها ، وبعدها ياء المتكلم — وهى المضاف إليه — مبنية على الفتح فى محل جر ولا بد من حذف نون المثنى المضاف مهما اختلفت استعمالاته) .

(٤) أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً — أو شبهه ؛ كعشرين — مرفوعاً أو غير مرفوع ؛ مثل كلمتى : « مشاركونَ » و « معاونينَ » فى خطبة قائد فى جنوده وقد انتصر : أنتم اليوم مشارِكِيَّ فى لذة الانتصار وفخره ، كما كنتم معاونِيَّ فى صد العدو ، والفتك به ، فمرْحَى بمشارِكِيَّ ، ومرحبا بهم .

والأصل : أنتم مشاركون لى ؛ ثم حذفت النون — وجوباً للإضافة وكذا اللام[1] . فصارت : مشاركوىَ ، ثم قلبت الواو ياء[2] ، وأدغمت هذه الياء الساكنة فى الياء المفتوحة (المضاف إليه) وكسر ما قبلهما ؛ لأن الكسرة هى التى تناسب الياء ، فصارت مشارِكِيَّ . . .

أما « معاوِنِيَّ » ، المنصوبة فى المثال ، فأصلها : « معاونينَ لى » ؛ حذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت هذه الياء الساكنة فى الياء المفتوحة ؛ التى هى المضاف إليه ؛ فصارت معاونِيَّ . . . ومثل هذا يقال فى « مشاركى » المجرورة ، حيث الحذف والإدغام كذلك

ومما سبق نعلم أيضاً أن « ياء » جمع المذكر السالم يجب كسر ما قبلها إن كان كان ما قبلها مضموماً قبل الإضافة لياء المتكلم . . . وإن شئت فقل : يجب كسر ما قبلها إن كان جمع المذكر السّالم مرفوعاً بالواو وقبل الواو ضمة .

فإن لم يكن قبلها ضمة ، بل : كسرة بقى على حاله . وإن كان فتحة ، بقى

---

(١) كما سبق فى ص ٩ ويرى بعض النحاة أن اللام محذوفة هنا للتخفيف . وهذا خلاف لا قيمة له ، والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذفت للإضافة ؛ لأنها لا تحذف إلا عند وجود الإضافة .

(٢) تطبيقاً لقاعدة صرفية ؛ هى : إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، و كسر ما قبلهما ، إن لم يوجد مانع آخر . يمنع من الكسر — كبعض أمثلة هنا ؛ وهى الآتية مباشرة : (مُرْتَجَيَّ — مصطفَيَّ — مرتضَيَّ . . .) .

على فتحه ؛ أيضاً ، منعا للإلباس ؛ مثل الكلمات :
المرتضَوْن — المرتَجَوْن — المصطفَوْن — المنتقوْن . . . تقول[1] عند إضافتها : هؤلاء مرتَضَيَّ — كان مرتَجَيَّ من خياركم — وإن السباقين فى الحلْبة مصطفَيَّ ومُنْتَقَيَّ[2] .

---

(١) فألف المقصور الزائدة على ثلاثة تحذف وتبقى الفتحة . قبلها دليلا عليها ، ثم تقلب واو جمع المذكر السالم ياء ساكنة ، وتدغم الياء فى الياء .

(٢) يقول ابن مالك فى باب المضاف لياء المتكلم ما نصه :

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ ، إذا لَمْ يَكُ مُعْتَلاًّ ؛ كَرَامٍ وَقَذًى
أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ ؛ فَذِى جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِى

(« القذى » : الأجسام الصغيرة التى تقع فى العين فتؤلمها . « فذى » : فهذه . « احتذى » : اتبع .)

يريد : اكسر آخر الاسم الذى أضيف للياء — وهى ياء المتكلم — بشرط ألا يكون هذا الاسم معتل الآخر ؛ كرام (اسم فاعل من : رمى) وقذى . والتمثيل « برام » فيه إشارة للمنقوص ، والتمثيل « بقذى» فيه إشارة للمقصور . فالمراد بالمعتل : المقصور والمنقوص . وكذلك لا يكون كابنين ، « وزيدين » يشير إلى المثنى وجمع المذكر وشبههما . فهذه الأربعة جميعها تكون « الياء» بعدها مفتوحة كما شرحنا ثم قال :

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ والوَاوُ ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ

أى : الياء التى فى آخر المضاف ، فتدغم فى ياء المتكلم فى جميع ما سبق . وكذلك تدغم الواو أيضاً . والمراد أن ياء المتكلم تدغم فى ياء المثنى المنصوب . وياء جمع المذكر المنصوب وكذلك تدغم فى واو جمع المذكر المرفوع بعد انقلاب واوه ياء . فإن وجدت ضمة بعد انقلاب واو الجمع ياء وإدغامها فى ياء المتكلم — وجب قلب هذه الضمة كسرة ، ليهون النطق ؛ (أى : يسهل) بالكسرة قبل الياء المشددة ، بدلا من الضمة .

ويلاحظ أن مراده من « الياء » فى قوله : « تدغم اليا » الياء التى فى المضاف ، وأن مراده من الضمير فى كلمة « فيه » عائد على الياء التى هى مضاف إليه .

المسألة ٩٨ :

أبنية المصادر (١)

المصادر الصريحة ثلاثة أنواع قياسية :

أولها : « المصدر الأصلى » ، وهو ما يدل على معنى مجرد ، وليس مبدوءاً « بميم » زائدة ، ولا مختوماً بياء مشدّدة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة ؛ ومن أمثلته : عِلْم —

---

(١) إذا أطلق المصدر كان المراد النوع الأول من الثلاثة الآتية ؛ وهو : « الصريح الأصلى » دون المؤول ، ودون النوعين الآخرين . وقد وضع ابن مالك فى «ألفيته» هذا الباب بعد بابى «إعمال المصدر» ، و « إعمال اسم الفاعل ، واسم المفعول» ولعل حجته ما ردده بعض النحاة من أن الإعمال أمر نحوى وثيق الصلة بالأبواب التى سبقت ، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفى يجىء فى المنزلة التالية لمسائل النحو وأبوابه . وهذه حجة واهية — فيما نرى — إذ الترتيب المنطقى يقتضى تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصباً على شىء معلوم مفهوم . ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بشى دون أن يكون معلوماً من قبل . لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا ، وقدمنا باب أبنية المصادر .

كلمة عن الجمود والاشتقاق ، ومكان المصدر منها :

الاسم قسمان : (ا) جامد ؛ وهو : ما لم يؤخذ من غيره . (أى : أنه وضع على صورته الحالية ابتداء . فليس له أصل يرجع إليه ، وينتسب له .) مثل : شجرة — قلم — أسد — حجر — ... ومثل : فهم — نبوغ — ذكاء — سماحة ... والجامد قسمان : اسم ذات ؛ وهو : ما يدل على شىء مجسم محسوس كالأمثلة الأربعة الأولى وما شابهها من أسماء الأجناس (وهى : التى لها كيان مجسم يدخلها فى دائرة الحس) واسم معنى ؛ وهو : ما يدل على شىء عقلى محض (أى : شىء معنوى يدرك بالعقل ، ولا يقع فى دائرة المحسوس) كالأمثلة الأربعة الأخيرة وأشباهها مما ليس مجسماً ولا مشخصاً ؛ كسائر أسماء الأجناس المعنوية .

(ب) مشتق : وهو ما أخذ من غيره ؛ بأن يكون له أصل ينسب له ، ويتفرع منه . ولا بد فى المشتق أن يقارب أصله فى المعنى ، وأن يشاركه فى الحروف الأصلية . وأن يدل — مع المعنى — على ذات أو على شىء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه ، كأن تكون الذات هى التى فعلته (كما فى اسم الفاعل) أو هى التى وقع عليها ؛ (كاسم المفعول) أو غير ذلك من زمان ، أو مكان ، أو آلة ... مما سيجىء تفصيله فى أبواب المشتقات ... والمشتقات الأصلية التى تدل على معنى وذات أو شىء آخر سبعة ؛ هى اسم الفاعل — اسم المفعول — الصفة المشبهة — أفعل التفضيل — اسم الزمان — اسم المكان — اسم الآلة . أما المصدر الميمى فالصحيح أنه ليس من المشتقات — كما سيجىء فى ص ١٥٦ وفى الباب الخاص به ص ١٩٢ — وأما المصدر الصناعى فجامد مؤول بالمشتق كما سيأتى فى ص ١٥٦ . ويتوسع كثيراً فى المراد من المشتق حتى يشمل ثلاثة أشياء أخرى تدل على معنى =

فَهْم – تقدُّم – استضاءة – إبانة . ومثل : بلاء – نِضال – فضْل –

=وزمن مجردين ، وهى: الفعل الماضى ،والمضارع ، والأمر ،والقرائن والعلامات هى التى تحدد المراد من نوع المشتق ، أهو مما يدل على المعنى والذات معاً ؟ ، أم على المعنى والزمان معاً ؟أم المعنى وشىء آخر ؟ وإذا استعمل المشتق علماً فإنه يصير بمنزلة الجامد ، فيفقد خواص المشتق وأحكامه وتطبق عليه أحكام الجامد (راجع هامش ص ٨٩ ج ١ م ١٠) التى منها : أنه إذا أضيف كانت إضافته محضة بالتفصيل والشروط السابقة فى ص ٦ وهناك بعض أسماء جامدة قد تلحق – أحياناً – بالمشتق الدال على الذات والمعنى؛ وتسمى: « الأسماء الجامدة الملحقة بالمشتق » ، أو : « الأسماء المشتقة تأويلا » ، ومنها : اسم الإشارة ، ومنها الاسم الجامد المنسوب ، والاسم الجامد المصغر ، وبعض ألفاظ « الموصول » ، كالموصولات المبدوءة بهمزة وصل. وسيجىء البيان فى باب النعت فكل هذه أسماء جامدة ، ملحقة بالمشتق . ويلاحظ أن هذه الأسماء : « الملحقة بالمشتق » ، أو : « المشتقة تأويلا » إنما تكون كذلك فى بعض الحالات دون بعض ؛ فليست ملحقة بالمشتق فى جميع حالاتها : وإنما تلحق به حيث تكون فى موضع لا يصلح فيه إلا المشتق ، كالنعت مثلا ؛ إذ الأصل فى النعت أن يكون مشتقاً ، ولا مانع أن يكون لفظاً ملحقاً بالمشتق كالألفاظ السالفة . . (وفى مجلة المجمع اللغوى ج١ ص ٣٨١ بحث مستقل فى الاشتقاق . وفى الجزء الثانى منها بحث آخر ، وهما فى ص ١٩٥ ، ٢٤٥ .)

أصل المشتقات

ا – المصدر الصريح – فى الرأى الشائع – هو أصل المشتقات العشرة ، ومنه تتفرع . ولا يعنينا اليوم سرد كل الأدلة التى قام عليها اختياره ، وحسبنا أقواها . وهو : أنه « بسيط » ؛ لدلالته على المعنى المجرد ، « والبسيط » أصل المركب . بخلاف الفعل الماضى الذى يعده آخرون؛ الأصل ، بحجة أنه يدل على المعنى المجرد وعلى الزمن؛ فهو يدل على ما يدل عليه المصدر وزيادة ، وبتغيير يسير يدخل على بنيته يجىء المضارع أو الأمر .... ؛ فهو لهذا أحق بأن يكون الأصل ؛ لا يعنينا هذا ولا غيره بعد اشتهار الرأى الأول وشيوعه من غير ضرر فى الأخذ به . فالخلاف لا قيمة له كما سيجىء فى ص ١٧٥ .

ب – وإذا كان المصدر الصريح هو أصل المشتقات العشرة فهل الاشتقاق من غيره ممنوع ؟ وبعبارة أخرى : المصدر يدل على المعنى المجرد ؛ فلا دلالة له على ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أو عدد ... ، وهذا هو الغالب : لأنه قد يدل على المرة أو الهيئة – كما ستعرف – أما المصدر المؤول فيدل على زمن ، وغيره كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ . . و . . فهل يترتب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوذاً من أسماء المعانى المصدرية وحدها دون الاشتقاق من أسماء « الذوات » التى يسمونها أسماء: « الأعيان» (يريدون: الأشياء المجسمة المحسوسة) ودون الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست بمصادر ، كالاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها مما سيأتى . ؟

الجواب عن هذا : أن الاشتقاق من أسماء الأجناس الخاصة بالمعانى المصدرية جائز لا يكاد يمنعه =

صلاح . . . فى قول شوقى يخاطب رجال الصحف الوطنية :

حمِدْنا بلاءكمو فى النضالِ وأمسِ حمِدنا بلاءَ السَّلفْ
ومن نَسِيَ الفضلَ للسابقين فما عرَفَ الفضلَ فيما عرَفْ
أليس إليهمْ صلاحُ البناءِ إذا ما الأساسُ سما بالغُرَفْ؟

. . . ومئات أخرى . وهذا النوع — وحده — هو المقصود من كلمة : « مصدر » حين تذكر مطْلَقة بغير قيد يبين نوعًا معينًا . أما غيره فلا بد أن يذكر معه ما يبين نوعه .

=مانع . أما الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسية ؛ فنوعان ؛ نوع جرى الترجيح قديماً وحديثاً — على قبوله ، وهو اشتقاق صيغة «مَفْعَلة» — بفتح الميم والعين — من الجامد الثلاثى الحسى للدلالة على مكان يكثر فيه شىء حسى مجسم ؛ « كَمَعْنَبَة » ؛ لمكان يكثر فيه العنب ، و « مخشبة » لمكان يكثر فيه الخشب . . . وهكذا مما سيجىء تفصيله و إيضاح حكمه فى مكانه المناسب من باب اسم الزمان والمكان ص ٢٦١ ولا بد فى هذا النوع من أن تكون الصيغة مقصورة على «مَفْعَلة» ؛ دون غيرها . وأن تكون من ثلاثى حسى جامد ؛ لتحقيق الدلالة على المكان والشىء الحسى الذى يكثر به ، كما سنبينه فى الموضع المشار إليه .

ونوع يخالف ما سبق . واتجه رأى الأغلبية من القدماء إلى منعه ، والتشدد فى حظر القياس عليه وقد عرض المجمع اللغوى القاهرى لهذا النوع وأطال البحث فيه ، وعقد بشأنه فصلا طويلا تربى صفحاته على ست وثلاثين (فى الجزء الأول من مجلته ، فى ص ٢٣٢ وما بعدها) بعنوان : « الاشتقاق من أسماء الأعيان » وقد وفى البحث حقه ، وأولاه من العناية ما هو به جدير ، وعرض مئات من الكلمات المسموعة عن العرب الفصحاء ، مشتقة من أسماء الأجناس الجامدة العينية ، واستخلص منها قراراً فيه حكمة وحسن تقدير ؛ ونصه الحرفى — كما جاء فى المرجع السابق : — (اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان . والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم) .

ومن هذا النص يتبين أنه غير مقصور على صيغة معينة ، ولا نوع خاص من المشتقات ؛ بالرغم من أنه مقصور على لغة العلوم وقد سجل المجمع فى بحثه عدم حاجة الفن والأدب إلى استخدامه ، لكثرة الوسائل اللغوية الأخرى التى تغنى عنه . وكان الأولى أن يجعله عاماً بعد أن عرض مئات من الكلمات المنقولة عن العرب ، والتى استند إليها فى قراره . . وكثير منها ليس مقصوراً على ما يستخدم فى لغة العلوم وحدها . فالاستناد إلى تلك الكثرة الوافرة يقتضى أن يكون القياس عاماً شاملا لغة العلم وغيره . وها نحن أولاء نرى الاشتقاق بين طوائف المثقفين قد شاع فى الشئون المختلفة ، غير مقصور على نوع معين ، واشتهر حتى صار بمنزلة : « الاصطلاح » ومن الخير قبوله ما دام لا يؤدى إلى خفاء أو لبس .

هذا ، ولعل قرار المجمع يشمل — فيما يشمل — الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست مصادر ؛ كالاشتقاق من أسماء العدد فإن هذه أسماء معان جامدة وليست بحسية ، ولا بمصادر ، وكالاشتقاق من أسماء الأزمنة وأسماء الصوت ، وهما من أسماء المعانى الجامدة أيضاً وفى مجلة المجمع (ج ١ ص ٣٨١) بحث مفيد فى هذا وفى الاشتقاق وأنواعه عامة . وقد سبقت الإشارة إليه .

ويدخل فى نوع المصدر الأصلى المصدر الدال على المرة والهيئة فوق دلالته على المعنى المجرد [١]، ولكنه لا يذكر إلا مقيداً بذكر المرة أو الهيئة [٢].

ثانيها : المصدر الميمى [٣]، وهو ما يدل على معنى مجرد ، وفى أوله « ميم » زائدة ، وليس فى آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة [٤] ومن أمثلته : مَطْلَب — مَضْيَعَة — مَجْلَبَة — مَعْدَل ؛ (بمعنى : طلب — ضَياع — جَلْب — عُدول) فى قول الحكماء : ينبغى للعاقل إذا عجز عن إدراك مَطْلَبه ألاّ يسرف فى الهمّ ؛ فإن الإسراف فيه مضيَعة للحزم ؛ مَجلَبَة لليأس ، مَعدَل عن السَّداد . وإذا ضاع الحزم ؛ وأقبل اليأس ، واختفى السداد — فرّت فرص النجاح ، وساءت الحياة .

وهو قياسىّ ، ويلازم الإفراد ، والراجح أنه لا يُعَدّ من المشتقات [٥].

ثالثها : المصدر الصناعى ؛ — وهو قياسىّ — ويطْلق على : كل لفظ (جامد أو مشتق ، اسم أو غير اسم) زِيدَ فى آخره حرفان ؛ ياء مشددة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ؛ ليصير بعد الزيادة اسماً دالا على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة . وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ ، مثل كلمة : إنسان ؛ فإنها اسمْ معناه الأصلى : « الحيوان الناطق » فإذا زيد فى آخره الياء المشددة وبعد تاء التأنيث المربوطة صارت الكلمة : « إنسانية » وتغيرت دلالتها تغيراً كبيراً ؛ إذ يراد منها فى وضعها الجديد معنى مجرد يشمل مجموعة الصفات المختلفة التى يختص بها الإنسان ؛ كالشفقة ، والرحمة ، والمعاونة ، والعمل النافع ، . . . ولا يراد معناها الأول ، ومثلها : الوطن والوطنية — التقدّم والتقدّمية — الحزْب والحزبية — الوحْش والوحشية . . . و . . . وهكذا . وليس لهذا النوع من المصدر القياسىّ صيغ أخرى ، ولا دلالة غير التى شرحناها . ولا أحكام نحوية تخالف الأحكام

---

(١) سيجىء الكلام عليه فى ص ١٨٦ .

(٢) فى ص ١٧٢ تعريف مفيد آخر للمصدر .

(٣) له بحث فى ص ١٩٢ .

(٤) يسميها بعضهم تاء التأنيث ، ويسميها بعضهم تاء النقل من حالة إلى أخرى كما فى مجلة المجمع اللغوى (جـ ١ ص ١٤) والأمران سيان .

(٥) كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٥٣ ، وكما سيجىء فى ص ١٩٤ .

العامة التي لكل اسم من سائر الأسماء ، إلا أنه اسم جامد مؤول بالمشتق ؛ — كما سبق[1] — ولذا يصح أن يكون نعتاً ، وحالا . . . و . . . [2] بخلاف النوعين السابقين فهما اسمان جامدان ، ولكل منهما أحكام خاصة به ، وأوزان وطرق لصياغته[3] على حسب البيان التالى :

---

(١) فى ص ١٥٣ .

(٢) عرضت المراجع القديمة لهذا المصدر الصناعى القياسى بما لا يخرج عما قدمناه . وكذلك عرض له المجمع اللغوى القاهرى عرضاً موجزاً فى دور انعقاده الأول . وفيما يلى النص الحرفى كما ورد فى محضر الجلسة الثانية والثلاثين من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ص ٤٢٦ على لسان أحد الأعضاء قال : « (حاجتنا إلى المصدر الصناعى ماسة فى علم الكيمياء وغيره من العلوم . وقد قال العلماء إنه من المولد المقيس على كلام العرب . وتخريجه سهل ، لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب ، وتاء النقل ، على رأى أبى البقاء فى : الكليات) » اه .

ثم جاء فى المحضر بعد ذلك ما نصه : (أن عضواً آخر قرأ نصوصاً من شرح القاموس فى مادة : « كيف » ونصوصاً أخرى من كليات أبى البقاء ، وأن مناقشة الأعضاء فى هذه النصوص انتهت إلى القرار الآتى وهو : « إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء ») اه .

(٣) الأصل فى المصدر بأنواعه الثلاثة السالفة أن يدل على المعنى المجرد (وهو — كما عرفنا — المعنى العقلى المحض الذى لا وجود له فى غير الذهن) ، فلا يدل — بصيغته — على ذات ، ولا على زمن ، ولا إفراد ، ولا تثنية ، ولا جمع ، ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علمية ، ولا شىء أكثر من ذلك المعنى المجرد . والمعانى المجردة كثيرة ، لا تكاد تحصر ، والحاجة إلى استعمالها شديدة . ومن العسير على غير العرب الأوائل معرفة المصدر الصحيح للفعل ، والاهتداء إليه بين المصادر الكثيرة المتنوعة . بل إن العرب الأوائل نطقوا المصادر بفطرتهم دون أن يعرفوا أسماءها الاصطلاحية وأحكامها المختلفة ونحو هذا وضع عند تدوين العلوم العربية ولا سيما النحو .

فلوضع ضوابط للكشف عن المصدر ، والاهتداء إليه فى يسر وسهولة وتوفيق ، عكف اللغويون والنحويون — منذ عصور بعيدة — على الكلام العربى المأثور ، وعرضوا للمصادر الواردة بأكثره خلال ما عرضوا له من المسائل — ودرسوها دراسة وافية من نواحيها المختلفة ، وبذلوا فيها الجهد — كعادتهم — مصممين أن يصلوا من وراء هذه الدراسة الصادقة المضنية إلى تجميع المصادر ، واستخلاص ظواهرها وخواصها ثم تصنيفها أصنافاً متماثلة ، لكل صنف أوصافه وخصائصه التى ينفرد بها ، وتشترك فيها أفراده واحداً واحداً ، دون غيرها ، بحيث يصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص به ، تندرج تحته أفراده ، ولا يشاركها فيه أفراد صنف آخر ، له عنوانه الخاص ، وله أوصافه وخصائصه التى تغاير ذاك . كما هو الشأن فى كل القواعد والضوابط العلمية .

وقد نجحوا فيما أرادوا . فجمعوا المصادر المأثورة جمعاً حميداً ، قدر استطاعتهم ، ثم صنفوها ونوعوها ، وجعلوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط مركزة ؛ تضم تحتها أفراده الكثيرة ، المبعثرة ، وتنطبق عليها وعلى نظائرها مما نطق به العرب ، وما ستنطق به أجيال قادمة لاعداد لها من خلفائهم والعارف بتلك الضوابط والقواعد يستطيع أن يهتدى إلى « المصدر » الذى يريده فى سرعة وتوفيق .

ونخلص من هذا إلى أمرين هامين :

... ...

= أولها : أن تلك الضوابط والقواعد التي وضعوها ، وحصروا بها أنواع المصادر ، ونسقوا صنوفها ، ونظموا استعمالها — مستنبطة من أكثر الكلام العربي فصاحة ، وصحة ، وشيوعاً ؛ فتطبيقها مباح لكل عارف لها ، محسن لاستخدامها ، من غير أن يلزمه أحد الرجوع إلى أصولها الأولى التي استنبطت منها ، (وهي ؛ الكلام العربي الأصيل) ؛ فإن هذا الرجوع عبث واضح ، وجهد ضائع بعد أن استنفد ثقات الأئمة والعلماء جهدهم في استنباط قواعدهم وضوابطهم من صميمه الفصيح ، وانتزعوا أحكامهم من أصيله الغالب ، في دقه وحيطة ، وبالغ أمانة . فالعمل بما استنبطوه إنما هو تطبيق صحيح ، أو مجاراة سليمة ، أو محاكاة سائغة . لا مكان معها لإيجاب الرجوع إلى الأصل الأول ، وتحتيم المعاودة إليه قبل استعمال الضوابط والقواعد ؛ ففي الرجوع إضاعة للجهد ، والوقت فلن تأتي المعاودة بجديد . وقد يكون في هذا الإيجاب والتحتيم — فوق ما فيه من إضاعة الجهد والوقت والمال — تعجيز لغير المتفرغين المشتغلين « باللغويات » عامة ، و « النحويات » خاصة . فليس بد من الأخذ الحر بما استنبطه ثقات العلماء ، والاستناد إلى ما قالوه ؛ فإذا قرروا — مثلا — أن مصدر الفعل الماضي الرباعي الذي على وزان : «فَعَّل» هو : « التفعيل » وجب الإيمان بما قرروا ؛ فنقول في مصادر : قوَّم — علَّم — كسَّر — كرَّم — . . . وأمثالها : تقويم — تعليم — تكسير — تكريم . . و . . وهكذا من غير رجوع لكلام عربي قديم . أو لمرجع لغوي ، أو غيره . . وإذا قالوا : إن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي هو « فَعْل » وجب الاطمئنان لقولهم ، والأخذبه ، وتطبيقه — في غير تردد — على كل فعل ثلاثي متعد ، نريد الوصول إلى مصدره ، نحو : سَمِع سَمْعاً — فَهِم فهْماً — كتب كتْباً — ونظائر هذا من مئات — بغير رجوع إلى مرجع لغوي أو غير لغوي ، ولو كان الرجوع إليه لا يكلفنا جهداً ، أووقتاً ، أو مالا . وبهذه الطريقة المثلى نجنب أنفسنا الشطط ، ونوقيها مساءة العاقبة التي تترتب على إهمال رأي الثقات من العلماء المتخصصين المتفرغين إهمالا يستحيل معه أن تستقيم أمور اللغة ، أو يستقر لها وضع صالح .

وما سبق مستمد من أقوال أئمة كبار ، وفي مقدمتهم الفراء الذي وصفه . الإمام اللغوي النحوي «ثعلب» بقوله : (لولا الفراء لما كانت عربية ؛ لأنه خلصها وضبطها . . .) والذي وصفه بحق أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهري . بأنه « إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائي ، ولا تثريب علينا إذا أخذنا بمذهبه » — راجع ص ١٠٨ من محاضر جلسات الدور الرابع . — ومثله العبقري ابن جني . في كتابه الخصائص (ص ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٤٣٩ و ١٢٧ ج ١ ومن أوضح تلك النصوص ما جاء في ص ٣٦٧ من الباب الذي عنوانه : « (باب في اللغة تؤخذ قياسا) » وقد سجلته مجلة المجمع اللغوي في أحد أعدادها وسجلته محاضر جلساته في دور الانعقاد الرابع ص ٤٥ . وسجلناه في آخر الجزء الثاني من كتابنا . ثم هو صاحب المذهب الذي أخذه عن المازني ، ونصه كما ورد في ص ٤٤ من تلك المحاضر : « ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » وهو القائل : « ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا أخذ إنسان على مثالهم وأمَّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية) . وقد رأى المجمع اللغوي الإعتماد على ما قاله ابن جني وعلى أدلته في كثير من المسائل الأخرى — كما في ج ١ ص ٢٢٦) . — من ثم لم يكن مقبولا رأي «سيبويه» ومن انضم إليه قديما وحديثاً ، مخالفين رأي «الفراء» ومن وقف

... ...

= إلى جانبه . يرى سيبويه أن كل الضوابط التى تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثى لا يصح استخدامها قياساً مطرداً . وإنما تستخدم حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب ، فإذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعدة. أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز ؛ لأننا مقيدون « بالمصدر » الذى نطقت به العرب ، وعرفناه عنهم ، ولا داعى معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصاً .

والفراء وأنصار رأيه يخالفون . ولعل أظهر حججهم أن فى رأى سيبويه إعناتاً من غير داع ؛ إذ من المقرر — كما تقدم — أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب كما سجله ابن جنى فى المراجع السابقة . فليس استخدامنا المصدر القياسى مع وجود السماعى إلا كاستخدامنا الألفاظ والكلمات التى نجرى عليها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم فى أساليبنا الخاصة التى ننشئها إنشاء يختاره كل منا على حسب هواه ، ونؤلفها تأليفاً مبتكراً لم تنطق به العرب نصاً ، ولم تعلم عنه شيئاً ، وإن كان لا يخرج فى هيئة تكوينه ، ومادة كلماته ، وترتيبها ، وضبط حروفها — على النسق الوارد عنهم ، ولا يتعدى حدودهم العامة ، فهى أساليبنا ، ومن صنعنا ، وهى فى الوقت نفسه أساليب عربية صميمة ، وتسمى بهذا الاسم ؛ لجريانها على النظام العربى الأصيل فى مفرداتها ، وطرائق تركيبها ، وضبط حروفها ، فلا داعى عنده لمنع استخدام المصدر القياسى مع وجود السماعى المعروف .

وشىء آخر : هو أن قصر القياس على الأفعال التى لم يرد لها مصادر مسموعة ، يقتضينا أن نرجع لكل المظان المختلفة ، ونطيل البحث ؛ حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعى للفعل ؛ كى نستبيح استعمال المصدر القياسى . وفى هذا من الجهد المضنى والوقت الطويل ما لا يقدر عليه خاصة الناس ، بله عامتهم . ولو أخذنا به قبل استعمال كل مصدر لحملنا أنفسنا ما لا تطيق ودفعناها إلى اليأس ، والانصراف عن لغتنا ، وأنكرنا واقع الحياة الذى قضى باستقلال العلوم والفنون ، وتفرغ طوائف العلماء للفروع المستقلة ، والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له .

ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد للفعل ؟ ما حدود هذا ؟ وما ضبطه ؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علما ، وعملا ، واقتداراً على استحضار المراجع وغيرها ؟ . .

إن رأى الفراء وأنصاره رأى سديد ؛ فيه رفق ، وحكمة ، ومسايرة واضحة لطبائع الأشياء . وليس فيه ما يسىء إلى اللغة ، أو يسد المسالك أمام الراغبين فيها ، المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها . ولهذا يجب الأخذ به ، والاقتصار عليه .

وقد يكون المصدر الذى نصنعه ولم ينطق به العرب نصاً — غريباً على الأسماع ، ولكن هذه الغرابة والوحشة يزولان بالاستعمال .

ثانيهما : أن الراجع إلى الكلام العربى الأصيل ، أو المطولات اللغوية — قد يجد مصادر أخرى مسموعة لا تساير تلك الضوابط والقواعد برغم دقتها وإحكامها . وهذه المصادر الأخرى هى التى يسمونها : « مصادر سماعية » ، أو : « مصادر شاذة » أو : « مصادر قليلة الاستعمال » أو ما شاكل هذا من الأسماء الدالة على قلتها وعدم صحة القياس عليها . . .

والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر السماعية أنه يجوز استعمال كل واحد منها — بذاته — مصدراً =

١ – أوزان المصدر الأصلى ؛ (وهو المصدر الحقيقى الذى يراد عند الإطلاق ، وعدم بيان النوع) [١] :

المصدر الأصلى إما أن يكون لفعل ماض ثلاثى ،أو غير ثلاثى . ؛علماً بأن الماضى لا تتجاوز صيغته ستة أحرف . وأن الثلاثى لا بد أن يكون مفتوح الأول . أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً ، أو مضموماً ، أو مكسوراً ؛ فأوزانه ثلاثة [٢] فقط ؛ هى : فَعَل – فَعِل – فَعُل .

والأساس الأول فى معرفة مصادر الثلاثى ، وإدراك صيغها المختلفة إنما هو الاطلاع على النصوص الفصيحة ،وكثرة قراءتها ، حتى يستطيع القارئ بالدّربة والمرانة أن يهتدى إلى المصدر الصحيح الذى يريد الاهتداء إليه . أما الأوزان والصيغ الآتية فضوابط تقريبية أغلبية تفيد كثيراً ، ولكن الاطلاع والقراءة أكثر إفادة وأهدى سبيلا . وفيما يلى أوزان الثلاثى المتعدى واللازم :

(١) إن كان الماضى ثلاثياً متعدياً غير دال على صناعة ؛ فمصدره القياسى : « فَعْل » ، نحو : أخَذ أخْذاً – فتَح فَتْحاً – حَمِد حَمْداً سَمِع سَمْعاً . . .

فإن دل على صناعة فمصدره الغالب : « فِعَالة » ، نحو : صاغ الخبير

=سماعياً مقصوراً على فعله الخاص ؛ فلا يجوز استخدام وزنه فى إيجاد صيغة كصيغته لفعل آخر غير فعله. كما يجوز – أيضاً – استعمال المصدر القياسى لفعله ، فاستعمال المصدر السماعى لفعل معين لا يمنع استعمال المصدر القياسى لهذا الفعل ؛ فمن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسى فله ما شاء ، ويجرى هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع ، فإن استعمال أحدهما مباح .

ويجب التنبه إلى ما أوضحناه ؛ وهو أن استعمال المسموع مقصور على فعله دون باقى الأفعال ؛ فلا يجوز صوغ مصدر على وزان المسموع لفعل آخر . بخلاف المصدر القياسى ، فصيغته ليست مقصورة على فعل واحد ؛ بل هى عامة شاملة لكل فعل توافرت فيه الشروط وأدخلته تحت العنوان العام الذى ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسى .

(١) إيضاح هذا فى ص ١٥٣ .

(٢) من النادر أن يكون ساكن الوسط ؛ مثل : نعْم ، بئس . . .

المعادن صِياغة دقيقة ـ حاك العامل الثوب حِيَاكة مُتقنة ، ثم خاطه الصانع خِياطة جميلة[١] .

ويلاحظ أن الثلاثى المتعدى لا يكون إلا مفتوح العين أو مكسورها . أما مضمومها فلا يكون إلاّ لازمًا ، نحو : حَسُنَ ـ ظَرُفَ ـ شَرُفَ . . .

(٢) وإن كان الماضى ثلاثيًّا ، لازمًا ، مكسور العين ، غير دال على لون ، أو على معالجة ، أو على معنى ثابت ، فمصدره القياسى : « فَعَلٌ » نحو : تعِب تعَبا ـ جَزِعَ جزَعًا ـ وجِعَ وجَعًا ـ أسِف أسَفًا

فإن دل على لون ، فالغالب فى مصدره : « فُعْلَة » ؛ نحو : سَمِر الفتى سُمْرةً ـ خَضِر الزرع خُضْرَة .

وإن دلّ على معالجة (وهى المحاولة الحسِّية ، وبذل الجهد العملىّ للوصول إلى غايةٍ ما ، واتخاذ الوسيلة للتغلب على صعوبتها . . .) فمصدره : « فُعُول » ؛ نحو : قدِم قُدومًا ـ صَعِد صُعودًا ـ لصِق لُصوقًا ـ

وإن دل على معنى ثابت فقياسه : « فُعُولَة » ؛ نحو : يَبِس يُبُوسة[٢] . . .

(٣) وإن كان الماضى الثلاثى لازمًا ، مفتوح العين ، صحيحها ، غير دال على إباء وامتناع ، ولا على اهتزاز وتنقل وحركة متقلبة ، ولا على مرض ، ولا على سير ، أو صوت ، ولا على حرفة أو ولاية ـ فإن مصدره

---

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

«فَعْلٌ» قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ ؛ كَرَدَّ رَدَّا

(٢) وفى هذا النوع يقول ابن مالك :

وَ «فَعِلَ» اللاَّزِمُ بابُهُ : «فَعَلْ» ... كَفَرَحٍ ، وَكَجَوًى ؛ وَكَشَلَلْ

تقول : فرِح المنتصر فرحاً عظيما ـ وجَوِى المحب جَوًى ، بمعنى اشتدت به حرقة الحب (وأصل جوًى : « جَوَىٌ » ، على وزن : فَعَلٌ . . . . استثقلت الضمة على الياء ، فحذفت الضمة ، فالتقى ساكنان ؛ الألف والتنوين ؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصارت : جوى . . .) وشلِلَ المريض شللا ، أصابه مرض الشلل . وهو المرض الذى يمنع الأعضاء عن الحركة .

القياسى : « فُعُول » . نحو : قعد قعوداً — سجد سجوداً — ركع ركوعاً — خضع خضوعاً . . . .

فإن كان معتل العين فالغالب فى مصدره أن يكون على : « فَعْل » ، مثل : نام نوماً — صام صوماً . أو على « فِعَال » ، نحو : صام صياماً قام قياماً . . . و . . . فإن دل على إباء وامتناع فمصدره : « فِعَال » ؛ نحو : أبَى إباء — نفَر نِفاراً — شَرَد شِراداً — جمَح جِماحاً —

وإن دل على تنقل وحركة مُتقلبة فيها اهتزاز فمصدره : « فَعَلان » ؛ نحو : طاف طوفانا — جال جوَلانا .

وإن دلّ على مرض فمصدره : « فُعَال » ، نحو : سعَل سُعالا — رَعَفَ[1] الأنف رُعافاً .

وإن دلّ على نوع من السَّير فمصدره: « فَعِيل »؛ نحو: رحل رحيلا — ذَمل[2] ذميلا .

وإن دل على نوع من الصوت فمصدره : « فَعِيل » و « فُعال » ؛ نحو : صرخ الطفلُ صريخاً وصُرَاخاً ، ونَعَب[3] الغراب نعيباً ونُعاباً . وقد اشتهر « فَعِيل » مصدراً لبعض الأفعال أكثر من « فُعَال » ؛ مثل صهَلت الخيل صهيلا — أزَّت[4] القُدور أزيزا .

(ويؤخذ مما سبق أن وزن : « فُعَال » يكون مصدراً لما يدل على مرض أو صوت ، وأن وزن « فَعِيل » يكون مصدراً لما دل على سير أو صوت أيضاً) .

وإن كان دالا على حرفة أو ولاية فمصدره : « فِعَالة » ؛ نحو : تَجَرَ تِجارة — سفَر سِفَارة — أمَر إمارة — نَقَب نِقَابة[5].

(٤) إن كان الماضى ثلاثيًّا ، لازماً ، مضموم العين[6] فمصدره :

---

(١) سال منه الدم .

(٢) مشى مشياً فيه رفق ولين .

(٣) صاح .

(٤) ارتفع لها صوت من شدة الغليان .

(٥) رأس رياسة ، أى : صار رئيساً .

(٦) أشرنا فى ص١٦١ إلى أن الثلاثى ، مضموم العين ، لا بد أن يكون لازماً .

إما : « فُعُولة »، وإما : فَعَالة، فيكون « فُعُولة » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على وزن « فَعِيل » ، نحو : مَلُحَ فهو مَليح ــ ظَرُف فهو ظريف ــ شجُع فهو شجيع ، فالمصدر : مَلاَحة ــ ظرافة ــ شجاعة . ويكون : « فَعَالة » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على : « فَعْل » ، نحو : سهُلَ فهو سَهْل ــ عذُب فهو عذْب ــ صعُب فهو صعْب . فالمصدر : سهُولة ــ عذُوبة ــ صُعُوبة . وهذا الضابط فى الحالتين أغلبىّ منقوض بأمثلة أخرى، مثل : ضخُم فهو ضخْم ، مع أن المصدر الشائع هو ضخامة . وملُح الطعام أى : صار ملحًا ، ومصدره : الملُوحة . مع أن الصفة المشبهة منه ليست على فَعْل ولا فَعِيل .

تلك هى الأوزان القياسيَّة للفعل الثلاثى بنوعيه ؛ المتعدى واللازم ، وهى أوزان أغلبية وقد يرد فى الكلام المأثور ما يخالفها ؛ فيجب قبوله على اعتباره مسموعًا يصح استعماله ــ بنصّه ــ مصدرًا لفعله الخاص به ، دون استخدام صيغته ووزنها فى أفعال أخرى ، أو القياس عليها فى فعل غير فعله . وهذا الوزن السماعىّ لا يمنع استعمال الصيغة القياسية ؛ كما أوضحنا أول الباب . ومن أمثلة السماعى : سخِط سُخْطًا ، ذهَب ذَهابًا ــ شكر شُكْرا ــ عظُم عظَمة . . . . وغير هذا كثير ؛ جعل النحاة يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسية للماضى الثلاثى[1] ؛ أوزان جارية على الأغلب ، ولا تفيد الحصر[2] ؛ لوجود كثير سماعى غيرها ؛ حتى قيل إنها

---

(١) انظر « الملاحظة » التى فى ص ١٦٥ .

(٢) وفى مصادر الثلاثىّ اللازم مفتوح العين يقول ابن مالك :

وَ « فَعَلَ » اللَّازِم مِثْلُ : قَعَدَا ... لَهُ « فُعُولٌ » باطِّرَاد كَغَدَا

ما لَمْ يَكُنْ مُسْتَوجِباً « فِعَالَا » ... أَوْ : « فَعَلَانَ » فَادْرِ ، أَوْ : « فُعالَا »

أى : أن مصدر « فعل » اللازم مفتوح العين هو : « فُعُول » باطراد ؛ كغدا غُدُوًّا ؛ (بمعنى ذهب فى وقت الغُدوة ، وهى أول النهار) وهذا يكون فى الحالة التى لا يستوجب فيها الفعل مصدراً آخر على وزن : « فِعَال» أو : « فَعَلان» أو « فُعَال » وقد بين فى البيتين التاليين هذه الحالة بقوله : =

لا تكاد تنضبط ، واقتصر بعض النحاة منها على سرد تسعة وتسعين صيغة تخالف كل واحدة منها القياس الخاص بمصدر فعلها » . . .[١] أما المصادر القياسية لغير الثلاثى فمضبوطة محصورة — غالباً — وقل أن تخرج على الضوابط والحدود الموضوعة لها . كما سنرى .

* * *

مصادر الماضى غير الثلاثى :

(١) إن كان رباعياً على وزن : « فَعَّل » مضاعَف العين ، صحيح اللام (أى : صحيح الآخر) غير مهموزها — ، فمصدره القياسىّ : « تفعيل » مثل قوّم تقويماً ، وقصّر تقصيراً ؛ فى مثل : من قوّم نفسَه بنفسه أدرك بالتقويم ما يبتغى ، ومن قصَّر فى إصلاح عيبه قعد به تقصيره عن بلوغ الغاية .

وقد يكون على وزن : « فِعَّال » كقوله تعالى : « وكذَّبوا بآياتنا كِذَّابا » ،

= فَأَوَّلٌ لِذِى امْتِنَاعٍ كَأَبَى   والثَّــانِ للّذِى اقْتَضَى تَقَلُّبا

يريد : أن الوزن الأول وهو « فُعال » يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع ، نحو : أبى إباء ، وامتنع امتناعاً . وأن الوزن الثانى ؛ « فعَلان » يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب . مثل جال جولاناً — طاف طوفاناً — أما الوزن الثالث وهو : « فُعال » فقد بين فعله بقوله :

للدَّا « فُعَالٌ » ،أَوْ : لِصَوْت.وشَمِلْ   صَوْتاً وَسَيْرًا : « الفَعِيلُ » ؛ كَصَهَلْ

(للدا : أى : للداء والمرض) ففعله يدل على داء ومرض ؛ نحو : سَعَل سُعالا ، أو يدل على صوت ، نحو : نعَب ، نعيبا . وقد يستعمل « الفعيل » مصدراً للفعل الدال على الصوت أو على السير ، نحو صهَل الحصان صهيلا — رحل الغريب رحيلا . ثم بين أن ما جاء مخالفاً لأنواع المصادر القياسية فأمره مقصور على النقل ، أى : على السماع . يقول :

وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى   فَبَابُهُ النَّقْلُ ؛ كَسُخْطٍ ، وَرِضَا

لأن فعلهما ثلاثى مكسور العين ، فإن كان متعدياً فقياس مصدره : « فعْل » كما عرفنا . فيقال فيهما سَخْط — ورَضْى ، وإن كان لازماً فقياس مصدره فعَل ، كفرَح ، وغضَب .. فجاء السماع فيهما مخالفاً القياس فى الحالتين . ثم أشار إلى مصدر الثلاثى مضموم العين (وهو لازم حتما ، كما سبق فى ص ١٦١) فقال :

« فُعولَةٌ » « فَعالَةٌ » لِفَعُلَا   كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَــزُلا

يريد : أن لهذا الفعل اللازم ، مضموم العين ، مصدران ، هما « فُعولة » مثل سَهُل الأمر سُهولة . . . و « فعالة » نحو : جزل الرجل جزالة ؛ بمعنى جاد وأعطى ، أو بمعنى : عظم . . . .

(١) راجع شرح التصريح فى هذا المكان .

وقد يكون على « فِعَال » بتخفيف العين كقراءة من قرأ : « وكذبوا بآياتنا كِذَابا » .

فإن كان معتل اللام فمصدره « التفعيل » أيضًا ، ولكن تحذف ياء : « التفعيل » ويغنى عنها زيادة تاء التأنيث فى آخر المصدر — وزيادتها فى هذه الصورة لازمة — فيصير : « تفْعِلة » ؛ نحو : رضَّى ترضية ، وزكَّى تزكية ، وورَّى توْرِيَة فى مثل : رَضَّى الأخ البارّ أخاه تَرضية كريمة ، وزكَّاه تزكيةً صادقة ، وحين رأى منه بادرة إساءة ، ورَّى تَوْرية تمنعه من التمادى .

وأصل الأفعال : من غير التضعيف : رضِيَ — زَكَا — ورَى — فهى معتلة اللام ومصادرها مع التضعيف من غير حذف وتعويض هى : ترْضِيًّا — تَزْكِيًّا — توْرِيًّا . حذفت الياء الأولى التى هى « ياء التفعيل » وعُوِّض عنها — وجوبا — تاء التأنيث فى آخر المصدر ؛ فصار : ترضيَة — تزكيَة — تورِيَة ... كما عرفنا . ومن الشاذ عدم الحذف وعدم التعويض .

وإن كان مهموز اللام[1] فمصدره « التفعيل » ، أو : « التفعِلة » — وهذه هى الأكثر — نحو : برَّأ تبريئًا وتبرئة ، وجزَّأ تجزيئًا وتجزئة ، وهنَّأ تَهْنيئًا وتهنِئة ، وخطَّأ تخطيئًا وتخطئة[2] .

« ملاحظة » : مذهب البصريين أن « التَّفْعال » — بفتح التاء المشددة — مثل : « تَذْكار ، وتَعداد » هو مصدر : « فَعَل » — المفتوح الأول والثانى بغير تشديد الثانى — وجيء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير . وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : إنه مصدر : « فعَّل » — مفتوح العين المشددة — ورجحه ابن مالك وغيره ؛

---

(١) أى : أن الحرف الأخير من أصول الكلمة همزة ؛ نحو : بَرَأ — خَبَأ — هَنِئ .

(٢) يجوز فى الكلمات : تبريئا — تجزيئاً — تهنيئاً — تخطيئاً — وما شابهها — أن يقال فيها تبرِيًّا — تجزِيًّا — تهنِيًّا — تخطِيًّا ... فقد جاء على هامش القاموس فى مادة : « خطأ » عند الكلام على « خطيئة » ما نصه الحرفى :

« عبارة الجوهرى : « خطيئة » هى « فعيلة » ، ولك أن تشدد الياء ، — يريد أنك تقول : « خطيّة » بقلب الهمزة ياء ثم تدغم الياءين — ؛ لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة ، أو واو ساكنة قبلها ضمة ، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق ، ولا هما من نفس الكلمة — فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واواً ، وبعد الياء ياء ، وتدغم . فتقول فى مقروء : مقروّ ، وفى خبيء : خبيّ . » .

لكون هذا المصدر للتكثير ، و « فَعَّل » المضعف العين كذلك ، ولكونه نظير « التفعيل » فى الحركات، والسكنات ، والزوائد ، ومواقعها .

وأسماعىّ هو أم قياسى ؟ قولان . وأما « التِّفعال » بكسر التاء ، كالتِّبيان والتِّلقاء فليس بمصدر ، بل بمنزلة اسم المصدر[١] .

وإن كان رباعيًّا على وزن : « أفعل » صحيح العين فمصدره على : « إفعال » نحو : أجمل الخطيب القول إجمالا محمودًا ، وأحسن الإلقاء إحسانًا بارعًا . فإن كان معتل العين نقلت فى المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت العين، وعوض عنها — غالبًا — تاء التأنيث فى آخره ، نحو : أقام إقامة — أبان إبانَة — أعان إعانة . . . والأصل : إقوام — إبْيان — إعْوان . فعين المصدر حرف علة متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن ؛ فنقلت حركة حرف العلة — العين — إلى الساكن الصحيح قبله ؛ (تطبيقًا للأساليب العربية وضوابطها) . فحُذف حرف العلة الأول للتخلص من التقاء الساكنين فصار اللفظ إقام — إبَان — إعان، ثم زيدت تاء التأنيث فى آخره ؛ عوضاً عن المحذوف ؛ فصار المصدر : إقامة — إبانة — إعانة . . . ومن الجائز ألا تزاد هذه التاء . ولكن الغالب زيادتها كما سبق .

وإن كان رباعيًّا مجردًا على وزن « فَعْلَل » فمصدره الغالب : « فَعْللة » . وقد يكون على « فِعْلال[٢] » مع قلّته ، نحو : دحرجت الكرة دحرجة ودِحراجًا — سَرْهفت[٣] الصبىّ، سَرْهفة وسِرْهافًا — بهرج[٤] المنافق حديثه بهرجة ، وبِهراجًا[٢] .

---

(١) ماسبق منقول عن الصبان فى هذا الموضع . لكن ما المراد مما هو بمنزلة اسم المصدر؟ لعله يريد : أنه اسم مصدر .

(٢) إذا كان « فِعلال » مصدراً مضاعفاً ؛ كالزلزال ، والوسواس ، ونحوهما — جاز فتح أوله و كسره . وقد يراد — كثيراً — بالمفتوح اسم الفاعل فى المعنى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوسواس - يكره الناس الصلصال المزعج برنينه، والوعواع الصاخب بنباحه . والمراد : الموسوس — المصلصِل ؛ بمعنى : الرنان - الموعوِع ، بمعنى النابح . (وعوع الكلب ، نبح) . و كل هذا قياسى .

(٣) أحسنت غذاءه . (٤) أتى فيه بالزائف والباطل .

ومثله الماضي الرباعي الذي على وزان: « فَوْعَلَ» و « فَيْعَلَ » فإن مصدرهما الغالب : « فَعْللة » ، و « فِعْلال » ؛ نحو : حوقَل [١] حوقلة وحِيقالا وبَيْطر[٢] بَيْطَرَة وبِيطارًا .

وإن كان رباعيًّا على وزن : « فاعَل » غير معتل الفاء بالياء — فمصدره « فِعَال » ، و« مُفَاعَلة » ، نحو: خاصمت الباغيَ مخاصمة، أو: خِصامًا. صارعت الطاغية مصارعة ، أو : صراعا ... فارقت أهل السوء مفارقة ، أو : فراقًا . . . و « المفاعلة » أكثر وأعم اطّرادًا .

فإن كان رباعيًّا معتَل الفاء بالياء فمصدره « المفاعلة » ، نحو : يا منت ميامنة ، وياسرت مياسرة (أى : ذهبت جهة اليمين ، وجهة اليسار) .

* * *

(٢) وإن كان خماسيًّا، على وزن : « تَفَعَّل » فمصدره « تَفَعُّل » نحو تعلَّم الراغب تعلُّمًا — ثم تخرَّج تخرُّجًا — وتَدَرَّب تدرُّبًا . . .

وإن كان خماسيًا مبدوءًا بهمزة وصل على وزن : « انْفَعل » فمصدره « انفِعال » (والوصول اليه يكون بكسر ثالث الفعل ، وزيادة ، « ألف » قبل الحرف الأخير) نحو : انشرح صدرى انشراحًا عظيمًا حين رأيت عدوًّنا ينهزم انهزامًا ساحقًا .

وإن كان خماسيًّا مبدوءًا بهزة وصل ، على وزن « افتعل » فمصدره افتعال ؛ (والوصول اليه يكون بكسر الثالث من الفعل وزيادة « ألف» قبل حرفه الأخير) ، نحو : إذا اقتصد الفقير بلغ باقتصاده الغنى — من اعتمد على نفسه كان خليقًا أن يدرك باعتماده ما يريد .

وإن كان خماسيًّا على وزن « تَفَعْلَل » فإن مصدره يكون على وزن : « تَفَعْلُل » ؛ بضم الحرف الرابع ؛ نحو تدحْرَجَ الحجر : تَدَحْرُجا .

(٣) وإن كان سداسيًّا مبدوءًا بهمزة وصل ، على وزن : « استفعل » وليس معتل العين — فمصدره : « استفعال » (والوصول اليه يكون بكسر الحرف الثالث من الفعل ، وزيادة « ألف » قبل حرفه الأخير) ؛ نحْو استحسان ،

(١) قال: لا حول ولا قوة إلا بالله . (٢) عالج الخيل والدواب، وما ليس بإنسان من أنواع الحيوان .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ضم الحرف الرابع فى الفعل الخماسى المبدوء بتاء زائدة للوصول إلى مصدره ، ليس مقصوراً على « تَفَعْلَل » وإنما يجرى عليه وعلى ما يماثله ، من كل فعل مبدوء بتاء زائدة، وعددُ حروفه ، وحركاتُها ، وسكناتها — يماثل « تَفَعْلَلَ » من غير تقيد بنوع الحركات والسكنات ؛ فليس من اللازم أن يكونا على وزن واحد ؛ إنما اللازم أن يقابل المتحرك متحركاً ، والساكن ساكناً ، وهذا الضابط يشمل عشرة أوزان غالبة :

(١) تفعَّل ؛ مثل : تجمَّل تجمُّلا .
(٢) تفاعَل ؛ مثل : تغافَل تغافُلا .
(٣) تفعلَل ؛ مثل تلملَم تلملماً .
(٤) تفيْعَل ؛ مثل : تبيطر تبيطُرا .
(٥) تمفعَل ؛ مثل : تمسْكن تمسْكُنا .
(٦) تفوعل ؛ مثل : تجوْربَ تَجوْرُبا .
(٧) تفعنْلَ ؛ مثل : تقلْنَس تقلنسا .
(٨) تَفَعْوَل ؛ مثل : تَرَهْوَك تَرَهْوُكا[١] .
(٩) تَفَعْلَت ؛ مثل : تعَفْرت تعفرُتا .
(١٠) تفَعْلى ؛ مثل : تَسَلْقَى تَسَلْقِيا[٢]. لكن تقلب الضمة هنا قبل الياء كسرة .

* * *

(١) ماج واضطرب فى مشيه .
(٢) أى : استلقى على ظهره .

واستقباح — وأشباههما — مثل إنى أستحسن قراءة الأدب الرفيع استحساناً لا يعادله إلا سماع الأغانى العالية الشجيّة، وأستقبح تافه الكتب استقباحاً لا يعادله إلا الأغانى الماجنة الخليعة ...

فإن كان على وزن « استفعل » مع اعتلال عينه ، نقلت فى المصدر حركة عينه إلى الساكن الصحيح قبلها ، وحذفت العين ، وجاءت تاء التأنيث فى آخره عوضاً عنها ، وهو عوض لازم : نحو : استعاد المريض قوته ، استعادة ، والأصل : استعواداً ، جرى فيها ما أسلفنا .

تلك هى أشهر المصادر القياسية للفعلِ الماضى الرباعى ، والخماسى ، والسداسى[١] ، وهى على ضبطها واطرادها لم تَسْلم من مصادر مسموعة تخالفها ؛

---

(١) لبعض المعاصرين تلخيص موجز للمصادر المختلفة ، سلك فيه مسلكاً غير الذى جرت عليه المطولات . ومسلكه حميد ، وتلخيصه - على إيجازه - نافع ؛ قال ما نصه فى مصادر الثلاثى الكثيرة ، إن الغالب :

ا — فيما دل على حرفة أن يكون على وزن : « فِعَالة » ؛ كزراعة ، وتجارة ، وحياكة .
ب — وفيما دل على امتناع أن يكون على وزن : « فِعَال » ؛ كإباء ، وشِراد ، وجِماح .
حـ — وفيما دل على اضطراب أن يكون على وزن : « فَعَلان » ؛ كغليان ، وجولان .
د — وفيما دل على داء أن يكون على وزن : « فُعال » ؛ كصُداع ، وزكام ، ودُوار .
هـ — وفيما دل على سير أن يكون على وزن : « فَعِيل » ، كرحيل وذميل ورسيم (والأخيران نوعان من السير) .
و — وفيما دل على صوت أن يكون على وزن « فُعال » أو : « فَعِيل » ؛ كصُراخ ، وزئير .
ز — وفيما دل على لون أن يكون على وزن « فُعْلة » ؛ كحمرة ، وزرقة ، وخضرة .

فإن لم يدل على شىء من ذلك فالغالب :

ا — فى : « فَعُل » أن يكون مصدره على : « فعُولة » أو « فعالة » ؛ كسهولة » ؛ ونباهة .
ب — وفى : فَعِل اللازم أن يكون مصدره على : « فَعَل » كَفَرَح ، وعَطَش .
حـ — وفى فعَل اللازم أن يكون مصدره على : « فُعول » كقعود ، وخروج ، ونهوض .
د — وفى المتعدى من « فَعِل » و « فَعَل » أن يكون مصدره على : « فَعْل » ؛ كفهم ، ونصر .

وأما الرباعى :

ا — فإن كان على وزن : « أفْعل » فمصدره على « إفْعال » ، كأكرم إكراماً .
ب — وإن كان على وزن : « فعّل » فمصدره على « تفعيل » ؛ كقدم تقديماً .
حـ — وإن كان على وزن «فاعل» فمصدره على « فِعَال » أو : « مُفاعلة » كقَاتل قتالا ومقاتلة
د — وإن كان على وزن «فَعْلَل» فمصدره على «فَعْلَلَة» كدحرج دحرجة. ويجىء على وزن=

نحو : حوقل الطائع حيقالا(١) — تَنَزَّى(٢) سرير الطفل تَنْزِيًّا — تَمَلَّق المنافق تِمِلاَّقا . . . و . . . والقياس : تَنزِيَة — حوقلة — تملقا . . . (٣)

* * *

« فعْلال » أيضاً إن كان مضاعفاً ؛ كوسوس وسوسة ، ووسواساً .

وأما الخماسى و السداسى فالمصدر منهما يكون على وزن ماضيه ، مع كسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره إن كان مبدوءا بهمزة وصل ؛ كانطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجاً . ومع ضم ما قبل آخره فقط إن كان مبدوءاً بتاء زائدة ؛ كتقدم تقدماً — وتدحرج تدحرجاً . ثم قال :

« تنبيه » الفعل إذا كانت عينه ألفا تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال ، ويعوض عنها تاء فى الآخر ؛ كأقام إقامة ، واستقام استقامة . وإذا كانت لامه « ألفاً » فى : « فَعَّل » تحذف ياء التفعيل ، ويعوض عنها تاء أيضاً ؛ كزكى تزكية . وفى « تَفَعَّل » ، و « تفاعل » تقلب الألف ياء ، ويكسر ما قبلها ؛ كتأنى تأنياً ، وتغاضى تغاضياً . وفى غير ذلك تقلب همزة إن سبقتها « ألف » ، كألقى إلقاء ، ووالى ولاء ، وانطوى انطواء ، واقتدى اقتداء ، وارعوى ارعواء ، واستولى استيلاء ، واحلولى احليلاء اهـ .

(١) سبق فى ص ١٦٦ الحكم بقلة المصدر : « حيقال » دون : « حوْقلة » .

(٢) تحرك .

(٣) وفى بيان المصادر القياسية لغير الثلاثى يقول ابن مالك فى مصدر الرباعى الذى على وزن : « فعَّل » ، والرباعى الذى على وزن : « أفعَل » والخماسى الذى على وزن : « تفعل » :

وَغَيْرُ ذِى ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَرِه كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ
وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً ، وَأَجْمِلاَ ... إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ

يريد ؛ أن « فعَّل » صحيح اللام مصدره « التفْعيل » ، مثل : قُدِّس التقديس . ومعتل اللام مصدره : « تفْعلة » ، نحو : زكى تزكية ، أما : « أفعل » فصدره : « إفْعال » ؛ نحو : أجمل إجمالا . وأما : « تفعَّل » فصدره : « التفعُّل » نحو : التجمُّل . وإليها أشار بقوله : إجمال من « تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ » أى : أجْملا إجمال من تجمل تجملا . ثم أشار إلى الرباعى المعتل العين والسداسى المعتل العين كذلك فبين أن عينهما تحذف ، ويعوض عنها — غالباً — التاء قال :

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ ... إِقَامَةً وَغَالِباً — ذَا — التَّا لَزِمْ

أى : وغالبا أن هذا النوع يكون مختوماً بالتاء . والمراد من « استعاذ » السداسى معتل العين ، ومن « أقام » : الرباعى كذلك . وذكر مصدر الخماسى والسداسى المبدوء بهمزة وصل ، وأنه يكون بفتح الحرف الذى قبل آخره ومده ، فينشأ من مده ألف زائدة مع كسر الحرف الذى يلى الحرف الثانى . يريد : مع كسر الحرف الثالث :

... ...

= وَمَا يَلِي الآخِرُ مُــدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افتُتِحَا
بِهمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى.وَضُمّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

أى : ما يليه الآخر (ويقع بعده الحرف الأخير) مده ، وافتحه ، واكسر الحرف الذى يتلو الثانى من فعل خماسى أو سداسى مبدوء بهمزة وصل ، فينشأ من هذا كله المصدر القياسى ، نحو اصطفى العاقل إخوانه اصطفاء ، واستهوى أفئدتهم بكريم خلقه استهواء .
وأشار إلى أن مصدر الخماسى الذى على وزن : «تَفَعْلَل» «كتلملم » يكون بضم ما يربع فعله ، أى : بضم ما يكون رابعاً ، فينشأ المصدر المطلوب وهو: «تَلَمْلُم». ثم بين أن «فَعْلَلَة» هى المصدر للرباعى «فَعْلَل» ، وقد يكون مصدره قليلا فِعلال : يقول :

«فِعْلاَلٌ » أَوْ «فَعْلَلَةٌ » لِـ «فَعْلَلاَ » وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً ، لاَ أَوَلاَ

ثم عرض لمصدر « فاعَل » فقال إنه : « الفِعَال » و « المفاعلة » ، وصرح بأن ما جاء مخالفاً للمقيس من المصادر السالفة كلها ، مقصور على السماع لا يقاس عليه :

لِفَاعَلَ الفِعَــالُ والمُفَاعَلَهْ وَغَيْرُ مَا مَر السَّمَاعُ عَادَلَهْ

أى : ساواه .

ثم ختم ابن مالك الباب ببيتين فى بيان الوزن الذى يصاغ عليه المصدر الدال على المرة والهيئة. سيجيء شرحهما فى مكانهما المناسب من ص ١٩١ ، هما :

وَ « فَعْلَةٌ » لِمَرَّةٍ كَجَلْسَــهْ وَ « فِعْلَةٌ » لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ
فِى غَيْرِ ذِى الثَّلاثِ بِـ « التَّا » المَرَّهْ وَشَذَّ فيه هَيْئَةٌ ؛ كَالْخِمْــرَهْ

المسألة ٩٩ :

إعمال المصدر واسمه(١)

---

(١) عرفنا – فى ص ١٥٣ – أن المصدر إذا أطلق كان المراد المصدر الصريح الأصلى دون المؤول وغيره من أنواع المصادر ، وأوجزنا القول عن المصدر واسمه فى ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥ لمناسبة هناك تتصل بالمفعول المطلق ؛ ووعدنا أن نوفيهما فى هذا الجزء. فأما صيغ المصدر القياسية والسماعية، وطريقة صياغة القياسى منها ، وأوزانها و كل ما يتصل بذلك – فله باب خاص أعده النحاة لذلك، بعنوان : « باب أبنية المصادر » وقد سبق فى ص ١٥٣ م٩٨ . وأما تعريفة وإعماله وأحكامه فنعود الآن لبسط الكلام عليها .

ا – فالمصدر الصريح : (أى : غير المؤول) هو : (الاسم الذى يدل – فى الغالب – على الحدث المجرد، ويشتمل على كل الحروف الأصلية والزائدة التى يشتمل عليها الماضى المأخوذ منه . وقد يشتمل على أكثر منها .) وهذا التعريف – وهو بمعنى التعريف الذى سبق فى ص ١٥٣ يتضمن أمرين معاً ؛ أحدهما : يتعلق بدلالته المعنوية ، والآخر : يتعلق بصيغته اللفظية . فأما من ناحية دلالته المعنوية فإنه يدل فى الغالب على مجرد الحدث . أى : يدل على أمر معنوى محض، لا صلة له بزمان، ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا بعلمية ، ولا بتذكير ، أو تأنيث، ولا بإفراد ، أو تثنية ، أو جمع أو غيره – إلا إن كان دالا على مرة ، أو هيئة كما سيجىء فى ص ١٨٦ – .

وأما من ناحية تكوينه اللفظى فلابد أن يكون جامداً مشتملا على جميع حروف فعله الماضى، أو على أكثر منها ولا يمكن أن ينقص عنه فى الحروف . خذ مثلا المصدر : «تحسُّن» فإنه يدل على أمر عقلى محض؛ ندركه بعقولنا ، ولا نستطيع أن نحسه بحاسة من حواسنا ؛ إذ لا وجود لشىء فى خارج عقولنا يقال له « التحسُّن » يمكننا أن نراه ، أو نلمسه، أو نسمعه ، أو نذوقه ، أو نشمه . فليس له وجود مادىّ تقع عليه احدى الحواس ؛ وإنما وجوده فى الذهن وحده ، وهذا معنى كونه حدثاً مجرداً ، أو أمراً معنوياً محضاً ، أو نحو هذا من الأسماء . ثم إن هذا اللفظ الجامد (وهو : تحسُّن) لا يدل على زمن مطلقاً (ماض ، أو حال ، أو مستقبل) ، ولا يدل كذلك على مكان ، ولا ذات (وهى : الجسم أو : الشخص . أو : المادة . .) وليس علماً على شىء خاص معين، يدل عليه كما يدل على صاحبه . فكل أمره مقصور على الدلالة المعنوية السابقة . وهو إلى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله : «تحسنَّ» ومن أجل هذا كله يسمى: «مصدراً»، لانطباق التعريف عليه. – بخلاف المصدر المؤول؛ فإنه يدل على زمن وغيره – كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ – ومما يزيد الأمر وضوحاً : ما يأتى :

(١) أننا حين نقول: « تحسَّن » أو : « يتحسنُ» أو : « تحسنْ» نجد كل كلمة مستقلة من هذه الكلمات لابد أن تدل وحدها على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المحض السالف (أى: الحدث المجرد) والزمان (ماضياً – أو حالا – أو مستقبلا . . و . .) ولا يمكن أن تؤدى أمراً واحداً دون الآخر؛ ولذلك لا تسمى: « مصدراً » ، وإنما تسمى: « فعلا » . فالمصدر الصريح – غير الدال =

... ...

= على المرة أو الهيئة — يؤدى شيئاً واحداً من شيئين يؤديهما الفعل ، وهذا الشيء الواحد هو ماسوى الزمان .
وفيه يقول ابن مالك فى بيت سبق شرحه (فى باب المفعول المطلق جـ٢ ص ١٦٦ م ٧٤) .

المَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَىِ الفِعْلِ : كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

(٢) وأننا حين نقول : « متحسِّن » نفهم من هذه الكلمة وحدها — دون الاستعانة بغيرها — أمرين معاً ؛ وهما : المعنى المحض (أى : الحدث المجرد) الذى أوضحناه ، و « الذات » أى : المادة أو : « الجسم » الذى يتصف بالتحسّن ، فلا بد من المعنى والذات معاً . ولهذا لا تصلح كلمة « متحسن » لأن تسمى : « مصدراً » ولا فعلا ، وإنما تسمى هنا : اسم فاعل . . .

(٣) وفى مثل : أعطيت المحتاج عطاء يكفيه ، نجد كلمة : « عطاء » تدل وحدها على معنى مجرد محض ، ولا تدل معه على شىء آخر . ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التى فى فعلها المذكور فى جملتها ؛ إذ الهمزة الأولى غير موجودة لفظاً ولا تقديراً . ومن هنا لا نستطيع أن نسمى : «عطاء» ، مصدراً للفعل : « أعطى » »وإنما نسميها : اسم مصدر كما سنعرف . ومثلها : كلمة « سلام » و « عون » فى نحو : سلمت على اللاجئ سلام الأخ ، وعاونته عون الشقيق ؛ فإن كل واحدة منهما لا تصلح مصدراً للفعل المذكور معها (برغم أنها تصلح لغيره) لان حروفها خالية لفظاً وتقديراً من بعض حروف فعلها ، فكلمة : « سلام » تشتمل على « لام » واحدة مع أن فعلها المذكور فى جملتها مشتمل على لامين . وكلمة : « عون » خالية من الألف التى فى فعلها المذكور معها ، فكلاهما ليس مصدراً ، وإنما يسمى : « اسم مصدر » . (٤) وفى مثل : دُهْن وكُحْل — بضم أولها — من كل ما يشتمل على حروف فعله ولكنه ذات — لا نسميه مصدراً .

(٥) وفى مثل : بَرَّة ؛ بمعنى : البر ، وسبحان ، بمعنى : التسبيح ، وحَمَادِ ، بمعنى : الحمد — نجد هذه الكلمات وأشباهها ، تدل على الحدث المجرد ، ولا تدل معه على ذات ، ولا زمان ، ولا غيره . ولكننا لا نستطيع أن نسميها « مصادر » ؛ لأن كل واحدة منها صار « علم جنس » يدل على المعنى الخاص به ؛ فكلمة : « برة » علم جنس على « المبرة » بمعنى : البر ، ت « سبحان » علم جنس على : التسبيح ، « حَمَادِ » علم جنس على : الحمد . . فهى ونظائرها أسماء مصادر (سبق الكلام عليها فى الجزء الأول ص ٢٠٩ م ٢٢ علم الجنس . . . .) .

وقد قلنا إن المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله ، أو على أ كثر منها . والمراد اشتماله عليها لفظاً أو تقديراً . فاللفظى أن تكون جميع الحروف موجودة منطوقاً بها ؛ نحو : أخذت أخذاً — تعلم الصبى تعلماً — والتقديرى : أن يكون الحرف محذوفاً قد عوض عنه حرف آخر ، كمجىء تاء التأنيث فى آخر المصدر عوضاً عن واو الفعل ، فى مثل وعد ، عِدَة ، وكالتاء أيضاً حين تكون فى أوله عوضاً ، مثل سلّم تسليما ، وعلم تعليما ؛ فإن إحدى اللامين حذفت من المصدر وجاءت فى أوله التاء عوضاً . أو يكون الحرف محذوفاً للتخفيف وكثرة الاستعمال ، مع ظهوره أحياناً فى بعض اللهجات واللغات ؛ مثل : ضارب ضراباً — قاتل قتالا ... والأصل : ضيراباً وقيتالا ؛ فقلبت الألف ياء =

... ...

= لوقوعها بعد الكسرة ، ثم حذفت تخفيفاً ، ومن العرب من كان يظهرها .

ومثال اشتمال المصدر على حروف أكثر من حروف فعله : إكرام وإجمال — وأشباههما — فإنهما مصدران للفعلين : « أكرم وأجمل » وقد زيد فى وسط كل منهما الألف . ومثل : « فرقان » مصدر « فرق » فقد زيد فى وسطه الألف . ومثل الألف والتاء فى كلمة : « معاونة » مصدر : عاون .

* * *

ب — وأما اسم المصدر فقالوا فى تعريفه : « إنه ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض حروف عامله (الفعل أو غيره) دون تعويض » . وذلك كعطاء ؛ فإنه مساو لإعطاء فى المعنى ومخالف له بنقص الهمزة لفظاً وتقديراً من غير أن يعوض عنها شىء . فإن خلا منها لفظاً ولم يخل تقديراً فليس اسم مصدر ؛ وإنما هو مصدر ، مثل كلمة : قتال ؛ فإن أصلها : قيتال ، على الوجه الذى شرحناه فى « ا » . وإن خلا منها لفظاً ولكن مع تعويض عنه فليس باسم مصدر ، وإنما هو مصدر أصيل ؛ نحو عدة ، مصدر الفعل : « وعد » فقد حذفت الواو وجاءت التاء فى آخر الاسم عوضاً عنها ؛ كما قلنا آنفاً .

إن الفرق اللفظى بين المصدر واسم المصدر واضح مما سبق . ولكن الفرق المعنوى بينهما فى حاجة إلى تجلية وإبانة . فما معنى : « أن اسم المصدر يساوى المصدر فى الدلالة على معناه » ؟

ذهب النحاة فى الإيضاح مذاهب لا تخلو من غموض أو نقص . ولعل خيرها ما جاء فى كتاب الأشباه والنظائر للسيوطى منسوباً لابن النحاس : قال ما نصه : « (الفرق بينهما أن المصدر فى الحقيقة هو الفعل) — يريد : الشىء الذى تحقق أو يتحقق فعلا ؛ أى : الحدث ، أو : المعنى الصادر عن الإنسان وغيره — كقولنا : إن كلمة : « ضرب » هى مصدر فى قولنا : يعجبنى ضرب زيد عمراً . فيكون مدلوله : « معنى » (يقصد : أن مدلول كلمة « المصدر » ومفهومها ومسماها ، هو أمر معنوى محض ، وأنه هو المصدر حقيقة ، لا مجازا . أما اللفظ المذكور فى الجملة ، المركب من حروف هجائية معينة ، فليس بالمصدر الحقيقى) وإنما سموا ما يعبر به عن ذلك المصدر الحقيقى مصدراً ، « مجازاً » ، أى : تسمية مجازية ، لا حقيقية — نحو : « ضرْب » فى قولنا : إن كلمة : « ضرْباً » مصدر منصوب إذا قلت : ضربت ضرْباً ؛ فيكون مسماه لفظاً) " .

فهو يريد : أن كلمة : « ضرباً » هى المسمى اللفظى المجازى لكلمة : « مصدر » . ومقتضى هذا أن كلمة . « مصدر » اسم له مدلولان أو مفهومان ، وإن شئت فقل : له مسميان ، أحدهما : معنوى محض ؛ هو الحدث المجرد ، وهذا الحدث المجرد هو المسمى الحقيقى — لا المجازى — لكلمة : مصدر . والمسمى الآخر لفظى ؛ هو اللفظ الذى ننطق به ، أو نكتبه ، والذى نقول فى إعرابه : إنه مصدر منصوب ، وهو المصدر المجازى المراد منه المصدر الحقيقى المعنوى — ثم قال بعد ذلك :

(واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كسبحان المسمى به : « التسبيح » الصادر عن الشخص المسبح — مثلا — لا لفظ التاء ، والسين ، والباء ، والياء ، والحاء ، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه .) اهـ (راجع ياسين على التصريح) .

ويفهم مما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازى السالف ؛ كلاهما يدل مباشرة على الحدث المجرد=

ا — يعمل المصدر عمل الفعل[1] فى حالتين :

الأولى — أن يُحذَف الفعل ، وينوب عنه مصدره فى تأدية معناه وفى التعدّى واللزوم ، وكثير من أنواع العمل ، نحو قول الشاعر :

يَا قَابِلَ التَّوْبِ . غُفْرَانًا مآثمَ ، قَدْ
أَسْلَفْتُهَا ؛ أنا منْها خائفٌ وجِلُ

ونحْو : تَعظيمًا والديْك ، وتكريمًا أهلَك ، وإشفاقًا على ضعيفهم المحتاج . والأصْل : اغفرْ مآثمَ[2] ؛ — عظمْ والديك — كَرِمْ أهلَك

= من غير واسطة. ولكن كثيراً من المحققين يقولون إن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد: وأن دلالته على لفظ المصدر تؤدى — تبعاً — إلى الدلالة على معنى المصدر ، و بذا تكون دلالته على الحدث المجرد دلالة غير مباشرة ، و إنما هى بالواسطة ؛ إذ هى من طريق المصدر . (راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضع من الباب) .

ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد ، وليس له فعل من لفظه يجرى عليه ؛ كالقهقرى ؛ فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له — فى المشهور — يجرى عليه من لفظه وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد ، ويجرى على وزن مصدر الثلاثى مع أن الفعل المذكور معه فى الجملة غير ثلاثى ؛ مثل : توضأ وضوءاً ، وأعان عوناً .

بقيت مسألة أخيرة (أشرنا إليها فى ص ١٥٤) ، نوردها بمناسبة دلالة المصدر — فى الغالب — على شىء واحد من شيئين يدل عليهما الفعل ؛ فإن هذه الدلالة تثير سؤالا : أيهما أصل للآخر ؟ فالبصريون يقولون : المصدر . ويحتجون بأدلة أقواها أنه يدل على شىء واحد ؛ فهو « بسيط » . والفعل الماضى يدل على شيئين ؛ فهو مركب . و « البسيط » أصل المركب . والكوفيون يقولون : الفعل الماضى هو الأصل الذى يدخله بعض التغيير . فتتفرع منه المشتقات ؛ لأنه يدل على ما يدل عليه المصدر وزيادة ؛ والذى يتضمن غيره والزيادة عليه يعد أصلا له .

وهذا — وغيره مما ذكره الفريقان — لايعدو أن يكون أدلة جدلية دفاعية ، لها طلاوة الجدل القوى ، وليس لها قوة الحجة المنطقية ، ولا صحة البرهان . أما المسألة فى واقعها فليست إلا مجرد اصطلاح محض . غير أن كلمة : «المصدر» فى أصلها اللغوى معناها : «الأصل» وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاة . وأطلقوها اصطلاحاً على أنها أصل للفعل وللمشتقات كلها . فلا ضرر من الأخذ بهذا ، والاقتصار عليه .

(١) يخالف المصدر فعله فى أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بالشروط التى سنذكرها ، وأن فاعله يكثر حذفه جوازاً ، وإذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير المحذوف ؛ إلا إذا كان المصدر نائباً عن فعله (على الوجه المشروح فى باب المفعول المطلق ص ١٧٨ م ٧٦ ج ٢) .

أما رفع المصدر لنائب الفاعل فالمختار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : عجبت من قياسٍ بالطيارة الصحراءُ ، ومن إقامةٍ فيها معاملُ النفط . أى : من أن تقاس الصحراءُ ، وأن تقام معاملُ النفط فيها . بخلاف الفعل ، فإنه يعمل وجوباً بغير شرط ويتحمل وجوباً ضمير مرفوعه المحذوف ؛ فاعلا كان أو نائب فاعل .

(٢) أى : ذنوباً ؛ (المفرد : مأثَم ؛ بمعنى : إثم ؛ وهو : الذنب) .

أشفِقْ على ضعيفهم . فحذف فعل الأمر وجوبًا ، وناب عنْه مصدره ؛ فعمل عمله فى رفع الفاعل المستتر هنا ، وفى نصب المفعول به ، إن كان الفعل المحذوف ينصب مفعولا به ؛ كالفعلين : عَظِّم ، وكَرِّمْ ، وفى أكثر الأعمال الأخرى التى يعملها الفعل ؛ كالعمل فى النعت ، وكتعلق الجار والمجرور به فى المثال الأخير ، وكغيرهما من باقى المعمولات ؛ فكل هذا يعمله المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبًا . (وقد سبق[1] تفصيل الكلام على هذا الموضع ؛ وبيان الحذف الجائز فيه والواجب ، والقياسىّ وغير القياسى ، وكيفية إعراب هذا المصدر وباقى معمولاته ، وكل ما يتصل به من هذه النواحى المختلفة . . .)

الثانية — أن يكون المصدر صالحًا — فى الغالب — للاستغناء عنه ؛ بأن يحل محله فعل من معناه ، مسبوق « بأن » المصدرية[2] أو : « ما » المصدرية . فيُسبق الفعل « بأن » المصدرية حين يكون الزمن ماضيًا ، أو مستقبْلا . ويُسبق « بما » المصدرية حين يكون ماضيًا ، أو حالاً ، أو مستقبلا ، ولكنها أوضح وأقوى فى الزمن الحالى ، حيث لا تصلح له « أنْ » ؛ (لأنها لا تصلح إلا للماضى والمستقبل[3] ؛ بخلاف « ما » فإنها صالحة للثلاثة) . فمن أمثلة الماضى : ساءَنا بالأمس مدحُ المتكلمِ نفسَه . التقدير : ساءنا بالأمس أنْ مَدَحَ المتكلمُ نفسه ، أو : ما مدحَ . . . ومن أمثلة المستقبل : سنسَرُّ غدًا باجتياز الاختراع مرحلةَ الاختبار . والتقدير : بأن يجتاز الاختراع مرحلة الاختبار ، أو : بما يجتاز ، ومثل : لا شىءَ أنقصُ للأحرارِ منْ إفشائهم الأسرارَ ، أى : من أنْ يُفْشوا الأسرار ، أو : مما يُفْشُون ، ومن أمثلة الزمن الحالى : ينعشنا الآن إشاعةُ الشمسِ الدفءَ . والتقدير : ينعشنا الآن ما تُشيع الشمسُ الدفءَ . ومن هنا يتبين أن المصدر يعمل فى الأزمنة الثلاثة فلا يشترط لإعماله نوعًا معينًا منها دون نوع .

---

(١) فى ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ موضوع حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر نائبًا عنه .

(٢) « أن » المصدرية تشمل الناصبة للمضارع ، والمخففة من الثقيلة . مع ملاحظة أن الناصبة للمضارع لا تقع فى مواضع معينة ، منها : عدم وقوعها بعد ما يدل على اليقين . أما الناسخة فتقع . وقد سبقت الإشارة فى الجزء الأول ص ٤٨٤ م ٥٣ إلى علامة كل واحدة ومواضع استعمالها وسيجىء فى الجزء الرابع فى باب إعراب الفعل . . . ونواصبه .

(٣) وهى تدخل على الماضى فيبقى زمنه على حاله . وتدخل على المضارع فيصير خالصًا للاستقبال

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — قلنا : إن الحالة الثانية هى التى يصلحُ فيها المصدر للاستغناء عنه « بأنْ والفعل » الذى بمعناه ، أو : « ما والفعل » . . . هذا الاستغناء أمر غالبىّ — فقط — كما نصوا على ذلك وذكروا أمثلة لغير الغالب ؛ منها قول بعض العرب : « سمْعُ أذُنى أخاك يقول ذلك » . فكلمة : « سمْع » مبتدأ مضاف إلى فاعله : « أذُن » . و « أخا » مفعول للمصدر . . . والجملة المضارعية من الفعل : « يقول » وفاعله فى محل نصب حال سدّت مسدّ الخبر[1] وأغنتْ عنه .

ومثل : كان استقبالُك الضيوفَ حسناً — إن إكرامك الوفودَ حميدٌ — لا إعراضَ عن أحد . . . فهذه المصادر — وأشباهها — عاملة ، مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل الذى قبله الحرف المصدرى « أنْ » ، أو « ما » ، لالتزام العرب عدم وقوعه فى هذه المواضع ؛ فلم يعرف عنهم وقوعه مبتدأ خبره حال سدت مسد الخبر ، مثل : أنْ تسمعَ أذنى أخاك يقول ذلك ، ولم يعرف عنهم أيضاً وقوع « أن » المصدرية وصلتها بعد « كان » و « إنّ » إلا مفصولة بالخبر ؛ كقوله تعالى : « إنّ لك ألاّ تجوع فيها ولا تَعْرَى » ، ولا وقوع الحرف المصدرىّ وصلته بعد « لا » ، غير المكررة . أىّ : أن الشرط لا يتحقق فى هذه المواضع .

وليس من اللازم كذلك أن يتحقق هذا الشرط لعمل المصدر فى شبه الجملة بنوعيه ؛ فقد يعمل فيهما من غير إحلال ما ذكر محله .

ب — من المصادر التى لا تعمل مطلقاً المصدر المؤكِّد لعامله المذكور فى مثل : خرج الإنسان من نطاق الكرة الأرْضية خروجاً ؛ لأن إعْماله يقتضى — مراعاة للغالب — أن يصلح فى مكانه إحلال الفعل مع « أنْ » المصدرية أو « ما » المصدرية ؛ فيكون التقدير : خرج الإنسان أن خرج ، أى :

---

(١) سبق بيان الحال التى تسد مسد الخبر ، وأنواعها ، وإعرابها وشرح أحكامها فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٩ مواضع حذف الخبر وجوباً .

. ...

خروجه ؛ فيصير المصدر المنسبك مضافًا إلى ضمير كان فى الأصل فاعلا له .
وهذه الإضافة تخرجه من المصدر المؤكِّد ؛ — وهو مصدر مبهم — ، إلى مصدر مضاف لفاعله ، والمصدر المضافَ نوعيّ ، لا توكيديّ ؛ كما عرفنا فى باب المفعول المطلق . . .

ولكن هناك نوعًا من المصدر يؤكد عامله المحذوف وجوبًا ويعمل عمله . وقد سبق إيضاح هذا النوع وسرد فروعه وأحكامه فى ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ .

كذلك المصدر العدديّ ؛ فإنه لا يعمل — فى الغالب الراجح — ؛ لأن مجىء « أن » أو « ما » وصلتهما يزيل العدد حتمًا[١] ، ويُضيعه ؛ ليحُلاّ محله ، فلا يوجد فى التركيب الجديد ما يدل على العدد .

أما المصدر النوعيّ فيعمل فى بعض حالات لفاعله ؛ منها : أن يكون مضافًا — ولو كان هذا المصدر مفعولا مطلقًا — نحو : زرعت حقلى زراعة الفلاّح حقله . . . أى : مثل زراعة الفلاح حقله .

وقد تكلمنا ، بمناسبة أخرى[٢] — على أقسام المصدر ما يعمل منها ، وما لا يعمل .

ح — شروط أخرى :

الشرط السابق لأعمال المصدر هو شرط « وجوديّ » ، أو « إيجابيّ » كما نقول اليوم ، (أى : لا بد من تحققه ووجوده) وهناك شروط أخرى يسميها النحاة شروطًا عَدَمية (أو : سلبية ، بمعنى : أنه لا بد من عدم وجودها) ، وأهمها :

(١) ألا يكون مصغرًا ؛ فلا يجوز : فتيْحك الباب بعنف أمر لا يَسُوغ . تريد : فتحك الباب[٣] .

---

(١) أكثر هذه التعليلات مصنوع ، ومن السهل نقضه . والتعليل الحق هو : استعمال العرب

(٢) ج ٢ ص ١٧١ م ٧٤ باب المفعول المطلق .

(٣) ورد فى السماع أعماله مصغراً فى مثل : رويدَ المستفهم ، بمعنى : أمهل المستفهم . « فرويد » . اسم فعل أمر ، ويصح اعتباره مصدراً نائباً عن فعل الأمر ، وأصله « إرواد » وفعله : « أرودْ » ثم صغر المصدر : « إرواد » تصغير ترخيم بحذف زوائده فانتهى إلى : « رويد » كما سيجىء فى باب اسم الفعل . — ح ٤ ص ١٠٨ م ١٤١ .

... ...

(٢) ألا يكون ضميرًا ، فلا يجوز : حبى الأوطانَ عظيمٌ ، وهو بلادًا أجنبيةً أقلُّ . تريد : وحبى بلادًا أجنبية أقل ؛ فناب الضمير عن المصدر المحذوف . وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين ، ورأيهم — هنا — ضعيف ؛ لأن ضمير المصدر ليس مصدرًا ولا بمنزلته فى العمل .

(٣) ألا يكون مختومًا بالتاء الدالة على الوَحدة[1] ؛ فلا يصح : ابتهجت بضرْبتك العدوَّ الغادرَ ، لأن ضَرْبة ، مصدر مختوم بالتاء الزائدة الدالة على المرة الواحدة [2] . فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوَحدة ، نحو : « رحمة » و « رهبة » — جاز أن يعمل ؛ نحو : رحمتُك الضعفاءَ دليل نبلك . . .

(٤) ألا يتأخر عن معموله الذى ليس شبه جملة ؛ فلا يصح : أعجبتنى — المريضَ — مساعدتُك . والأصل : أعجبتنى مساعدتك المريض .

أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح تقديمه ؛ لوروده فى القرآن الكريم [3] ، فى قوله تعالى : « فلما بلغَ — معه — السعىَ . . . » وقوله تعالى : « لا يبغون — عنها — حِوَلا » ، وقوله تعالى : « ولا تأخذكُمْ بهما — رأفةٌ فى دين الله » ، وقولهم : « اللّهم اجعل — لنا من أمرنا — فَرَجًا » . والأصل : السعى معه — حِوَلاً عنها — رأفةٌ بهما — فرجًا لنا من أمرنا . . . و . . . ولا داعى للتكلف والتأويل للمنع ، من غير داع ، وبخاصة فى القرآن .

(٥) ألا يكون مفصولا من معْموله — المفعول ، وغير المفعول — بفاصل أجنبىّ[4] ، ولا بتابع [5] ، ولو كان هذا التابع نعتًا أوْ غيره من التوابع الأربعة ؛

---

(١) أى : على المرة الواحدة . وسيجىء الكلام عليه فى ص ١٨٦ م ١٠٠ .

(٢) لأن الدلالة على العدد تعارض الدلالة الأصلية للمصدر وهى الحدث المجرد من كل شىء آخر كعدد ونحوه — كما سبق عند الكلام عليه فى رقم ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٣) ولأن شبه الجملة يقع فيه التوسع والتساهل فى كلام العرب ؛ هذا إلى وروده متقدماً فى الآيات والأمثلة التالية .

(٤) أى : بفاصل ليس معمولا لهذا المصدر .

(٥) وإذا كان للمصدر معمولات لم يجز العطف عليه إلا بعد استيفائه جميع معمولاته . (انظر رقم ١ من هامش ص ٥٠٦) .

. . . .

فلا بدّ أن تقع بعده — مباشرة — معمولاته من غير فاصل أجنبى [1] بينها ؛ لأن الفصل ممنوع مطلقاً ... فلا يجوز : إنى أقوى على تأدية في الصباح أعمالاً مختلفة ؛ أى : على تأدية أعمالاً مختلفة فى الصباح. كما لا يجوز : إنى أبادر إلى تلبية صارخاً المستغيثَ . أى : إلى تلبية المستغيث صارخاً . . . و . . . و . . .

(٦) ألا يكون مثنى أو جمعاً (فيجب أن يكون مفرداً) ومن الشاذ إعمال غير المفرَد ؛ كقول الشاعر :

قَدْ جرّبوه فما زادتْ تجاربُهم — أبا قُدَامة — إلا المجدَ والفنعا [2]

فكلمة : « المجد » مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسير ، وهو : « تجارب» . وأجاز بعض النحاة عمل الجمع . ورأيه حسن ، لما فيه من تيسير يفيد ولا يضر .

(٧) ألاّ يكون محذوفاً والمعمول غير شبه جملة ؛ فإن كان شبه جملة جاز إعمال المصدر المحذوف ؛ ولهذا أجازوا أن يكون الجار والمجرور فى : (بسم الله الرحمن الرحيم) . متعلقاً بمصدر محذوف ، والتقدير : ابتدائى باسم الله .

* * *

---

(١) وهذا يستلزم عدم الفصل بالأجنبى بين المعمولات .

(٢) الفنع : الكرم والخير .

أقسام المصدر العامل المقدَّر بالحرف المصدريّ وصلته :

ثلاثة أقسام قياسية :

(١) مضاف ، وهو أكثرها عملا ، وأعلاها فصاحة ؛ نحو قوله تعالى : « فإذا قضيتُم مناسِكَكُمْ فاذكُرُوا اللهَ كذِكركم آباءَكم ، أو أشدَّ ذِكْرًا » ، فالمصدر الأول : « ذِكْر » مضاف إلى الضمير : « الكاف » ومعها الميم .

وإذا أضيف المصدر فقد يضاف إلى فاعله وينصب المفعول به إنْ وُجِد ؛ فيكون الفاعل مجرورًا فى اللفظ ، مرفوعًا فى المحل ، كقولهم : مصاحبةُ المرءِ العقلاءَ ألْزَمُ ، ومجانبةُ المرءِ السفهاءَ أسْلَمُ . فقد أضيف كل من المصدريْن : « مصاحبة » ، و « مجانبة » إلى فاعله : « المرءِ » وجرَّه لفظًا فقط ؛ لأنه مرفوع مَحَلا ، ونَصَبَ المفعول بعد ذلك وهو : « العقلاء » و « السفهاء » . ومثل قول الشاعر :

وأقْتلُ داءٍ رؤيةُ العينِ ظالما ... يسىءُ ، ويُتلَى فى المحافل حَمْدُهُ

فالمصدر — وهو ؛ رؤية — أضيف لفاعله : « العين » ، ونصب المفعول به ، ومثل :

يا مَنْ يَعِزُّ علينا أن نُفارِقَهُم ... وِجْدَانُنَا كلَّ شىء بَعدكمْ عَدَمُ

فالمصدر : « وِجدان » أضيف إلى فاعله : « نا » ونصب المفعول به : « كل » .

فإذا جاءَ تابعٌ للفاعل — كالنعت ، أو : التوكيد ، أو : العطف ، أو : البدل — جاز فى التابع الجرّ ؛ مراعاة للفظ الفاعل المتبوع ، وجاز الرفع مراعاة لمحل الفاعل ؛ ففى المثال الأول : نقول : مصاحبة المرءِ العاقِلُ العقلاءَ ألزمُ ، ومجانبة المرءِ المهذَّبِ السفهاء أسلَم ، بجر كلمتى : « العاقل » والمهذَّب ؛

أو برفعهما على الاعتبارين السالفين[١] .

وقد يضاف المصدر إلى الظرف ؛ فيجره ، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به نحو : إهمال اليومِ المريضُ الدواءَ مُعَوِّق للشفاء .

وقد يضاف المصدر إلى مفعوله ؛ فيصير المفعول به مجرورًا فى اللفظ منصوبًا فى المحل ، ويجىء الفاعل بعدهما مرفوعًا إن وُجِدَ ؛ كقولهم : صيانة الحواسِّ الشابُّ ، دينٌ عليها تَرُدُّه فى شيخوخته[٢] . والأصل : صيانة الشابِّ الحواسَّ ؛ أى : محافظته عليها . فأضيف المصدر : « صيانة » إلى مفعوله : « الحواس » فصار المفعول به مجرورًا لفظًا ، منصوبًا محلا . وتلاهما الفاعل مرفوعًا . فإذا جاء للمفعول به تابع — من التوابع الأربعة — جاز فى التابع الجرّ مراعاة للفظ المفعول به ، أو النصب مراعاة لمحله . فنقول فى المثال السالف : صيانةُ الحواسِّ الخمسِ الشابُّ دين عليها . . . بجر كلمة : « الخمس » أو نصبها . . .

«ملاحظة» : إنما يضاف المصدر لفاعله وينصب المفعول به ، أو : العكس ، حين يقتضى المقام ذكرهما ، وإلاّ فقد يحذف أحدهما ، أو يحذفان معًا . فمنْ إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول به الذى لا يتعلق الغرض بذكره ، قوله تعالى : « وما كان استغفارُ إبراهيم لأبيه . . . » والأصل : استغفار إبراهيمَ ربَّه لأبيهِ . كما يجوز العكس بحذف الفاعل : كقوله تعالى : « لا يسأم الإنسان من دعاء الخير » ، أى : من دعائه الخير .

---

(١) ومن ذلك قول العرب — كما جاء فى كتاب معانى القرآن للفراء ج ١ ص ١٦ — : عجبت من تساقط البيوت بعضُها على بعض ، بالرفع ، أو بعضِها على بعض بالكسر . فرفع كلمة : « بعض » على اعتبارها بدلا من البيوت المرفوعة المحل . لأنها مجرورة لفظاً فى محل رفع فاعل المصدر .

(٢) المراد : أن من صان حواسه فى شبابه تصونه فى شيبه وكهولته ؛ فلا يشكو الأمراض وضعف هذه الحواس ؛ لأنه لم يهملها ، ولم يسرف فى الانتفاع بها زمن شبابه . فظلت سليمة حتى وصل إلى زمن الهرم والكبر .

(٢) مُنوَّن ، ويلى السابق فى كثرته وفصاحته ، نحو قوله تعالى :
. . . أو إطعامٌ فى يومٍ ذِى مَسْغَبَةٍ [١] ، يتيمًا . . . فكلمة : « يتيمًا » ، مفعول به للمصدر : « إطعام » . ومنه قول الشاعر :

بِضَرْبٍ بِالسيوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ أزَلْنَا هَامَهُنَّ [٢] عن الْمَقِيلِ [٣]

فكلمة : « رءوسَ » ، مفعول به للمصدر : « ضَرْب » .

(٣) مبدوء « بأل » وهو — مع قياسيته كسابقيه — أقل منهما استعمالاً وبلاغة . ومن أمثلته قول الشاعر يذُمّ :

ضعيفُ النكايةِ [٤] أعداءَه يَخَالُ الفِرارَ يُرَاخِى الأجَلْ [٥]

فكلمة : « أعداء » مفعول به للمصدر : « النكاية » .

* * *

ب — إعمال اسم المصدر [٦] :

اسم المصدر نوعان ؛ علَم ، وغيرُ علَم ، فالأول لا يعمل . ومن أمثلته : « بَرَّة » علم جنس على : « البِرّ » ، و « فجَارِ » علم جنس . على : « الفجْرة » ، بمعنى : « الفجور » ، بشرط أن يكون فعلهما : « أفْجر » ؛ و « أبَرَّ » ؛ بمعنى : صيَّره ذا فُجور ، وبِرّ ، فإن كان فعلهما « فَجَرَ » و « بَرَّ » فهما مصدران مباشرة .

أما غير العَلَم فيعمل بالشرط الذى يعمل به المصدر الذى ليس نائبًا عن فعله ؛ (وهو : إحلال الحرف المصدرى « أنْ » أو : « ما » وصلتهما محله [٧]) .

---

(١) ذى مسغبة : صاحب مجاعة . (أى : أنه جائع) (٢) الهام : الرءوس . المفرد : هامة .
(٣) المقيل : مكان الاستقرار والثبات . والمراد هنا : العنق ، إذ يستقر الرأس فوقه .
(٤) التنكيل والتعذيب .
(٥) معنى البيت : هذا الشخص قليل التنكيل والتعذيب لأعدائه ؛ خوفاً على حياته منهم ، لظنه أن الفرار من ميدان القتال يطيل الأجل ويؤخر الموت . (٦) سبق تعريفه فى هامش ص ١٧٢ .
(٧) وبيان هذا فى ص ١٧٦ .

وإعمال اسم المصدر — مع قياسيته — قليل . والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، ومن الأمثلة قول الشاعر :

بعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ ... فَلاَ تُرِيَنْ لِغيْرِهِمُو أَلُوفا

وقول الآخر

إذا صحّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يَجِدْ ... عَسِيرًا من الآمَالِ إلا مُيَسَّرًا

فكلمة : « الكرام » مفعول به لاسم المصدر : « عِشْرة » ، وفعله : « عاشَر » . وكلمة : « المرءَ » مفعول به لاسم المصدر : « عَوْن » وفعله : عَاوَنَ[1] . . .

---

(١) اقتصر ابن مالك على أربعة أبيات فى تدوين كل الأحكام ؛ أولها :

بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِى العَمَلْ ... مَضافاً ، أو مُجَرَّدًا ، أَوْ مَعَ « أَلْ »

إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « مَا » يَحُلْ ... مَحَلَّهُ . ولِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

يريد : ألحق المصدر بفعله فى العمل ، فاجعله مثله فى التعدى واللزوم وغيرهما مما أوضحناه . وهذا الإلحاق بفعله يشمل الأحوال الثلاثة للمصدر ؛ إذ يكون مضافاً ، أو مبدوءاً بأل ، أو مجرداً من أل والإضافة ؛ فيكون منوناً .

ثم بين أنه يعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبوق « بأن » أو « ما » المصدر يتبين محله. فإن لم يمكن إحلال أحد الحرفين المذكورين مع صلته محل المصدر لم يعمل شيئا . وهذا كلام مبهم مجمل أوضحناه وفصلناه فى الشرح . ثم قال :

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

عرفنا أن المصدر العامل يجوز أن يضاف إلى فاعله وينصب المفعول ، أو العكس ، وهو هنا يقول : بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له وبعد جره للمضاف إليه — كل عمله بعد ذلك بالنصب أو بالرفع ، وذلك بأن تأتى باللفظ منصوباً مفعولا به إن كان المصدر قبله مضافا للفاعل المجرور فى اللفظ ، المرفوع فى المحل . أو أن تأتى بكلمة مرفوعة فاعلا ، إن كان المصدر قبلها مضافاً للمفعول ، وصير هذا الفاعل مجرورا فى اللفظ دون المحل . وختم الباب بقوله :

وجُر مَا يَتْبَعُ مَا جُرّ ، وَمَنْ ... رَاعَى فى الإتْبَاعِ المحَلَّ فَحَسَنْ

يريد : إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فجر هذا التابع مراعياً لفظ المجرور سواء أكان مرفوعاً محلا ، لأنه فاعل ، أو منصوباً محلا ، لأنه مفعول . وبين أن هذا الجر لمراعاة اللفظ ليس محتوماً فمن يراعى المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن ، ورأيه سديد .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — بعض النحاة يجعل لاسم المصدر قسماً ثالثاً يسميه المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة . ومن أمثلته : المحَمَدَة ، أى : الحمْد ، والمَضْرَب ، أى : الضرْب ، ومُصَاب ، (بمعنى : إصابة) فى قول الشاعر :

أظلومُ[1] إن مُصابَكم رجلا أهدَى السلامَ ؛ تحيةً — ظلمُ

ويرى المحققون أن المبدوء بالميم كالأمثلة السابقة — ونظائرها — هو نوع من المصدر يسمى : المصدر الميمىّ (وله أحكام خاصة ستجىء فى بابه)[2] وليس باسم مصدر . وهذا الرأى هو الشائع اليوم ، والأخذ به واجب ، وإعماله عمل فعله كثير بالطريقة التى سنشرحها هناك .

أما المبدوء بميم زائدة للمفاعلة فمصدر أصيل ، نحو : قاومت الباطل مقاومة عنيفة ، وناصرت أهل الحق مناصرة لا توانىَ فيها ولا قصور .

ب — اسم المصدر العامل ثلاثة أقسام ، كالمصدر العامل :

(١) مضاف ، وهو الأكثر ؛ نحو : ناصَرت الوطنَ نصْرَ الحرِّ وطنَه — وهَدَّمت الباطل هدْم الخيمةِ صاحبُها .

وإضافته — كما رأينا — قد تكون لفَاعله مع نصب المفعول به ، وقد تكون للمفعول مع رفع الفاعل . ويجوز فى تابع المضاف إليه الجر مراعاة للفظه ، كما يجوز مراعاة محله على الرجه الذى سبق فى المصدر .

(٢) منوّن ؛ نحو : طربت لنصْرٍ حرٌّ وطنَه انتصاراً باهراً .

(٣) ومحلًّى بألْ ؛ مثل: عاونت الَصديق كالعونِ الأهلَ .

---

(١) المعنى : ياظلوم . إن إصابتكم رجلا ، أهدى إليكم السلام للتحية ، ظلم منكم . فكلمة « رجلا » مفعول به للمصدر الميمى « مصاب » على الرأى الأحسن . وكلمة : « ظلم » خبر « إن » .

(٢) ص ١٩٢ م ١٠١ . و « ظلوم » اسم امرأة . قال الشنقيطى — صاحب الدرر اللوامع على همع الهوامع — ج ٢ ص ١٢٦ ما نصه : (أكثر الرواة على أن الرواية : «أظلوم» كما جاء فى الأصل و بعضهم قال : إن الصحيح : « أظُلَيم » بالياء المثناة التحتية) ثم نقل الخلاف فى قائل البيت وارتضى أن الصحيح نسبته إلى الحارث بن خالد بن العاص من قصيدة مطلعها :

أقوى من الِ ظليمة الحرْمُ فالعَيِّران ، فأوحش الخطم .

المسألة ١٠٠ :

المصدر الدال على المَرّة ، والدال على الهيئة

عرفنا[١] أن المصدر الأصلى لا يدل بذاته إلا على المعنى المجرد ؛ فلا علاقة له — فى الغالب — بزمان ، ولا مكان ، ولا عدد ، ولا هيئة ، ولا شىء آخر غير ذلك المعنى المجرد .

لكن من الممكن تناوله ببعض التغيير اليسير والزيادة اللّفْظية القليلة ؛ فلا يقتصر — بعدهما — على المعنى المجرد ، وإنما يدل عليه وعلى شىء آخر معه هو : « المرة الواحدة » ، أو : « الهيئة »[٢] ، بمعْنى : أن المصدر الأصلىّ يدل بعد هذا التغيير ، والزيادة اللفظية — إمَّا على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة العددية التى تبين الوَحدة ، (أى : أنه أمر واحد لا اثنان ولا أكثر) . وإمَّا على المعنى المجرد مزيداً عليه وصفه بصفة من الصفات ؛ كالحسن ، أو : القبح ؛ أو : الطول ، أو : القصر ، أو غير ذلك مما يتصل بهيئته وأوصافه لا بعدد مراته[٣] .

فالمصدر الأصلى فى دلالته الأساسية الأولى خال من التقييد ، بخلافه إذا دل على المرة أو الهيئة فإنه يكون فى المرة مقيداً — مع الحدث — بالعدد الواحد ، وفى الهيئة يكون مع الحدث مقيداً بوصف خاص .

---

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٢) أى : هيئة الحدث وكيفيته .

(٣) فائدة المصدر الدال على « المرة » ، أو على « الهيئة » انه يدل على شيئين معاً بأوجز لفظ وأقل كلمات . ومن الممكن الوصول إلى هذه الدلالة بتعبير آخر ، ولكنه سيكون تعبيراً أكثر ألفاظاً وكلمات . أما المصدر الأصلى فلا يدل إلا على شىء واحد — فى الغالب — هو المعنى المجرد .

وإذا دل المصدر الأصلى –بعد التغيير– على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة على الوَحْدة – وهى « المرّة » – أو على « الهيئة » فإنه يظل محتفظاً باسمه كما كان . ولكنه يشتهر باسم : المصدر الدال على « المرة » ، أو على « الهيئة » فهو مصدر أصلى له اسمه ، وكل أحكام المصدر الأصلى[1] . إلا أنّ الدال على « المرّة » لا يعمل .

ا – فإذا أردنا الدلالة على « المرة » الواحدة من المصدر الأصلى لفعل ثلاثى فوق دلالته على المعنى المجرد – أتينا بمصدره المشهور مهما كانت صيغته ، ومهما كان وزنه – وجعلناه على وزن : « فَعْل » وزدنا فى آخره تاء التأنيث ؛ فيصير الوزن : « فَعْلة » ، وهى صيغة المصدر المطلوب الدال على « المرّة » فوق دلالته على المعنى المجرد ؛ فللوصول إلى الصيغة الدالة على « المرّة » من المصادر : أخْذ – قعود – فرَح – جَوَلان – وأشباهها – يجب تجريد كل مصدر أصلىّ من حروفه الزائدة ، إن وُجدت ؛ ثم تحويل صيغته بعد ذلك إلى : « فَعْل » ؛ ثم زيادة تاء التّأنيث فى آخرها ؛ فتصير : أخْذة – قَعْدَة – فَرْحة – جَوْلة ؛ وهذه هى المصادر الأصلية وتدل هنا على المعنى المجرد ، وعلى المرّة معاً ؛ نحو : أخذت من المال أخْذة – قعدت على الأريكة قَعْدة – تجددت لنا فَرحة بالنصر ، قمت بجَوْلة حول المدينة . والمعنى : أخْذة واحدة – قَعْدة واحدة – فَرْحة واحدة – جوْلة واحدة –

---

(١) كما سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ١٥٧ قال الصبان فى هذا الموضع ما نصه : (مقتضى ما سبق أن « فَعلة » التى للمرة كجَلْسة ، هى من المصادر ؛ فيكون للفعل : جلس – مثلا – مصدران ؛ أحدهما دال على « المرة » ؛ وهو : « جَلسة » ، والثانى لا دلالة له عليها وهو : « جلوس » ا . ه

وأين المصدر الميمى ؟ الحق أن لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر – كما أوضحنا فى ص١٥٣ – أولها : المصدر الأصلى الذى لا يدل إلا على المعنى المجرد . وثانيها : المصدر الأصلى الذى يدل على المعنى المجرد مزيداً عليه « المرة » أو « الهيئة » . وثالثها : المصدر الميمى . أما المصدر الصناعى فليس مصدراً للفعل ، ودلالته تختلف عن دلالة غيره . ولا يكون هو ، ولا الميمى دالين على المرة أو الهيئة .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلى موضوعة فى أصلها على وزن : فَعْلة ، نحو : هَفْوَة — رَأفة — صَيْحة . . . لم تَدُلّ بنفسها فى هذه الصورة على المرّة ووجب زيادة لفظ آخر معها ليدل على « المرة » أو قيام قرينة أخرى تدل عليها . والغالب فى اللفظ الآخر أن يكون نعتًا . فنقول مثلا : ربما أعقبت الهَفْوة الواحدة عواقب خطيرة — إن رأفة واحدة بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين — أهلك الله بعض الغابرين بصَيحة لم تتكرر .

ولا بد فى صياغة « فَعْلة » الدالة على « المرّة » من تحقق شرطين : أن تكون لشىء حسّىّ ، صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية ، وأن يكون ذلك الشىء المحسوس غير ثابت ؛ فلا تصح صياغة « فَعْلة » للدلالة على أمر معنوى عقلىّ محض ، كالذكاء ، أو : العلم ، أو : الجهل ، أو : النبوغ . . . ولا تصح من الأوصاف الثابتة ، كالظَّرْف والحُسن . والملاحة ، والقبح ، والطول ، والقصر . . .

وإن كان الفعل الماضى غير ثلاثى فالوسيلة للدلالة على المرة من مصدره الأصلى هى : زيادة تاء التأنيث فى آخر هذا المصدر مباشرة ، دون زيادة أو تغيير آخر . مثل : « إنعام » مصدر الفعل الرباعى : « أنعم » ، و « تَبَيُّن » مصدر الفعل الخماسى : « تَبَيَّنَ » ، و « استفهام » مصدر الفعل السداسى : « استفهم » فإن صيغها الدالة على « المرة » هى : « إنعامة » — تَبَيُّنَة[1] — استفهامة . . . نحو : إن إنعامة الله تملأ النفس انشراحًا — تَبَيُّنَةُ الحق جلبت الخير ، ودفعت البلاء — استفهامة وهداية[2] ، خير من صمت وضلالة .

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثى مشتملا فى أصله على تاء التأنيث فإنه لا يصلح للدلالة المباشرة على المرة ، ويجب زيادة لفظ آخر معه ، أو قيام

---

(١) يجب فتح ما قبل تاء التأنيث هنا و فى كل موضع آخر .

(٢) أى : مع هداية ؛ بمعنى أنها تؤدى إليها .

قرينة تدل عليها . نحو : « استعانة » تقول : استعانة واحدة بأريحىّ قد تمنع خطرًا داهمًا . والغالب فى اللفظ الآخر أن يكون نعتًا ؛ كالمثال .

(٢) وإذا أردنا أن ندل على الهيئة بمصدر الثلاثى — فوق دلالته على المعنى المجرد — صغناه بالطريقة السالفة على وزن : « فِعْلة » ، بأن نجىء بمصدر الفصل الثلاثى ، دون غيره من الأفعال التى ليست ثلاثية ، ونحذف ما فيه من الحروف الزائدة إن وجدت ، ثم نزيد فى آخره تاء التأنيث ، ثم نجعله على صورة : « فِعْلة » ؛ فنقول فى مصادر الثلاثى السالفة : إخْذة — قِعْدة — فِرْحة — جِيلة نحو : إخْذةُ القطِّ فريستَه مزعجة — قِعْدة الوقور جميلة — فِرْحة العاقل يزينها الاعتدال — جِيلة[1] الرّحالة شاهدة برغبته فى كشف المجهول . والمعنى : هيئة أخذ القط ، وطريقته فى الأخذ . . . — هيئة قعودِ الوقور ، وطريقته ، وشكل قعوده . . . — هيئة جوَلان الرحّالة ، وشكل جوَلانه ، ومنظره . . .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلى موضوعة فى أصلها على وزن : « فِعْلة » الخاص « بالهيئة » ؛ نحو : عِزّة — نِشْدّة[2] — رِخْوة[3] ... وجب التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على « الهيئة » ؛ كزيادة بعض الألفاظ للدلالة عليها . أو إقامة قرينة ، أىّ قرينة ترشد إليها ، وإلى ما يراد منها من حسن أو : قبح ، أو : زيادة ، أو نقص . . . أو غير هذا من الأوصاف التى يراد وصف المصدر بها ، مثل : العِزة الجاهلية تحمل صاحبها على الطغيان — نِشْدة المآربِ بالحِكمة كفيلة بإدراكها .

ويلاحظ أن الدلالة على « الهيئة » بالصيغة المباشرة السالفة ، إنما تقتصر على مصدر الفعل الثلاثى ؛ مع زيادة التاء ، فمنهما تتكون الصيغة الدالة بنفسها على المعنى المجرد وعلى « الهيئة » معًا . أما الأفعال التى ليست ثلاثية

---

(١) أصلها : « جوْلة » ، (قلبت الواو الساكنة ياء بعد الكسرة . . .) .

(٢) نشد الرجل مأربه نَشْدا ، ونشدة ، طلبه وسعى وراءه .

(٣) استرخاء .

فلا تصاغ من مصادرها الأصلية صيغة تدل على « الهيئة » ، وإنما يزاد على المصدر الأصلى قرينة ، أو لفظ يدل على الوصف المراد من غير التزام قرينة معينة ، أو لفظ معين. فعند إرادة الدلالة على الهيئة من المصادر : تكلُّم — استماع — اندفاع — وأشباهها . . . نقول : التكلم الكثير مدعاةٌ للملَل — الاستماع الحَسَن أمارة العقل الراجح — الاندفاع الطائش مقدمة البلاء العاجل .

٣ — وإذا كان المصدر الأصلى موضوعـًا فى أصله على وزن : « فِعْلة » ، كعِزّة — وأردنا أن يدل على « المرة » وجب تحويله إلى صيغة « فَعْلة »، فنقول : ثارت فى رأس الجاهلىّ عَزّة أخرجته عما لا يحسن بالعاقل .

وكذلك إن كان موضوعـًا فى أصله على وزن — : « فَعْلة» ؛ كرَحْمَة ، وأردنا أن يدل على « الهيئة » فإننا نحوله إلى صيغة : « فِعْلة » ؛ فنقول : رِحْمَة ، مثل : رِحْمَةٌ تداوى ، ورِحمَة تَجْرَح[1] .

* * *

وخلاصة ما سبق :

(١) أن الفعل الثلاثى يصاغ مصدره الأصلى الشائع على وزن : « فَعْلة » للدلالة على أمرين معـًا ؛ هما المعنى المجرد ، و « المـَرّة » ، ويتوصل إليهما من مصدر غير الثلاثى بزيادة تاء التأنيث عليه .

(٢) ويصاغ مصدر الثلاثى على وزن : « فِعْلة » للدلالة على أمرين معـًا ؛ هما المعنى المجرد ، والهيئة . ولا يصاغ المصدر للهيئة مباشرة من غير الثلاثى .

(٣) مصدر المرة والهيئة هو مصدر أصلىّ يحتفظ باسمه ، وبعمله. إلا أن

---

(١) هذه حكمة قديمة ، معناها أن هيئة الرحمة ، والطريقة التى تظهر بها ، وتقدم لمستحقها — قد تكون طريقة كريمة تفيده ، وتزيل أو تخفف آلامه ومتاعبه . وقد تكون طريقة جافة خشنة تؤلمه وتجرح شعوره .

المصدر الدال على المرة لا يعمل[١] .

(٤) إذا كانت صيغة المصدر الأصلىّ موضوعة فى أصلها على صورة المصدر الذى نريد أن يدل على المرة أو على الهيئة ، وجب إدخال تغيير أو زيادة عليها أو المجىء بقرينة تدل على المراد ، وتُرشد إلى المرة أو الهيئة ، طبقاً للتفصيل الذى سبق . . .[٢]

---

(١) راجع إيضاح هذا فى ص١٨٧ رقم ٣ من هذا الجزء . وفى ص ١٧٢ م ٧٤ ج ٢ باب المفعول المطلق .

(٢) وفى اسم المرة واسم الهيئة وصياغتهما من مصدر الثلاثى يقول ابن مالك فى ختام باب : «أبنية المصادر» بيتين وقد سجلناهما هناك فى ص ١٧١ .

وَ « فَعْلَةٌ » لِمَرةٍ كَجَلْسَهْ وَ « فِعْلَةٌ » لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

ويقول فى صياغتهما من مصدر غير الثلاثى :

فى غَيْرِ ذِى الثلاث بِـ « التَّا »المَرَّهْ وشَذَّ فيه هيْئَةٌ ؛ كالْخِمْرَهْ

أى : الدلالة على « المرة » من مصدر غير الثلاثى — تكون بزيادة التاء فى آخره . أما « الهيئة » فلا تجىء منه مباشرة ، وشذ مجيئها منه ، كقولهم فلان حسن الخِمرة ، وهى حسنة النِّقبة : والفعل منهما خماسى ، هو : اختمر ، بمعنى : لف الرأس بثوب ونحوه . وانْتقب : بمعنى : لبس النقاب ، وهو : البرقع .

المسألة ١٠١ :

ب ـ المصدر الميمىّ

يصاغ من المصدر الأصلى للفعل الثلاثى وغير الثلاثى صيغة قياسية تلازم الإفراد[١] وتؤدى ما يؤديه هذا المصدر الأصلى من الدلالة على المعنى المجرد . لكنها تفوقه فى قوة الدلالة وتأكيدها[٢] . وتسمى هذه الصيغة : « المصدر الميمى » .

(١) وللوصول إليها من الفعل الثلاثى نأتى بمصدره القياسى المشهور — مهما كانت صيغته — وندخل عليه من التغيير اللفظى ما يجعله على وزن : « مَفْعَل » — بفتح الميم والعين — وهذه هى الصيغة القياسية للمصدر الميمىّ فى جميع حالات الثلاثى[٣] ماعدا حالة واحدة ، وهى التى يكون فيها الفعل الماضى الثلاثى صحيح الآخر ، معتل الفاء[٤] بالواو التى تحذف[٥] فى مضارعه ؛ (مثل : وصل — وصف — وعد — وثب — وجد — . . . فإنها أفعال واوية الفاء ، ومضارعها مكسور العين ، محذوف الواو ، وهو : يصِل — يصِف —

---

(١) يدل على هذا ماسجله النحاة فى باب البدل — كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٥٣٦ .

(٢) وقد وردت هذه الصيغة لبيان السبب ، قال الرضى فى شرح الشافية ، آخر باب المصدر مانصه : (يجىء « المفعلة » ، لسبب الفعل كقوله عليه السلام : « الولد مبخلة ، مجبنة ، محزنة » .) اهـ والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على السماع . وكذلك صيغته المختومة بالتاء — كما سيجىء فى ص ١٩٤ .

(٣) أى : سواء أكان الفعل متعديا ، أم لازماً — صحيحاً ، أم معتلا — مضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها .

(٤) هو : معتل الأول ، ويسمى : « مِثَالا » .

(٥) بأن يكون مضارعه مكسور العين ؛ فتقع الواو فيه بين الفتحة والكسرة ؛ وهذا يؤدى — فى الغالب — إلى حذفها كالأمثلة المعروضة فلا بد فى صيغة : « مَفْعِل » — بكسر العين — من تحقق ثلاثة شروط ؛ أن يكون الثلاثى معتل « الفاء » بالواو — وأن يكون مضارعه مكسور العين — وأن يكون حرف العلة (الواو) محذوفاً فيه . فإن خلا شرط من الثلاثة فالقياس : « مفعَل » ؛ كأن يكون صحيح « الفاء » ، مثل : كتب ، أو يكون معتل الفاء بالياء ؛ مثل : يبِس — يعِر — يقِظ ... أو يكون معتل الفاء بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين ؛ فلا تحذف فيه الواو ، قياساً ؛ مثل : وجع يَوْجَع — وحل يَوْحَل — وَلِه يَوْلَه ، بمعنى : فقد عقله لحزن أو فرح أو نحوهما ...

وإن كان معتل الفاء واللام فصيغته : « مفعل » بفتح العين .

يعـد – يثـب – يجـد . . .) ، وفى هذه الحالة الواحدة تكون الصيغة على وزن : « مَـفْعِـل » بكسر العين .

فمن أمثلة « مَـفْعَـل » – بفتح الميم والعين – مَـلْعَـب ، بمعنى : لعِـب – مَـسْقَـط ؛ بمعنى : سقوط – مَـصْعَـد ؛ بمعنى : صعود – مأكل ؛ بمعنى : أكْل . . . و . . . وأفعالها الماضية هى : لعِـب – سقَـط – صعِـد – أكَـل ؛ يقال : فلان رياضى يحسن مَـلْعَـب الكرة – سقط البرَدُ وكان مَـسقَـطه عَـنيفـًا – صعدت إلى قمة الجبل مسترشدًا فى مَـصْعَـدى بخبير . ومن ذلك قولهم : ليس فى الشر مَـغنَـم ، ولا لوم على امرئ إلا فى مأثَـم ، والكفرُ مخبَـثة لنفس المـُنعم ، أى : غُـنْـم – إثم – خُـبْـث . . .

ومن أمثلة : « مَـفْعِـل » – بكسْر العين – مَـوْصِـل ؛ بمعنى : وصول – مَـوْصِـف ، بمعنى : وصْف – مَـوعِـد ، بمعنى : وعْـد . . . و . . . و . . . فيقال : كان مَـوْصِلى للصديق تنفيذًا للموعـد الذى بيننا ، وكان مَـوْصِفه لمكان التلاقى واضحـًا ؛ فلم أخطئه . . . أى : كان وصولى للصديق تنفيذًا للوعد الذى بيننا ، وكان وصفه[1] . . .

أما ما وردمن الألفاظ المسموعةخارجـًا على الضابط الموضَّح فى الحالتين السابقتين مخالفـًا له – فحكمه : جواز استعماله بالصيغة الواردة ، أو إخضاعه للضابط ، وتطبيق القاعدة عليه فيصاغ صياغة جديدة على حسب مقتضاها . . .

(٢) وإن كان الماضى غير ثلاثى فمصدره الميمىّ يكون على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميمـًا مضمومة ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحـًا . فى مثل الأفعال : عـَرَّفَ ، تـَعاوَن – استفهم . . . يكون المضارع : يـُعـَرِّف – يتعاوَن – يستفـهم . وتكون صيغة المصدر الميمى : مـُعـَرَّف – مـُتـَعاوَن – مـُستـَفْهـَم . . . يقال : كان مـُعـَرَّفك للنظرية العلمية واضحـًا ،

---

(١) بعض القبائل العربية الفصيحة لا يفرق بين معتل الفاء وغيره ؛ وإنما يجعل صيغة المصدر الميمى واحدة لجميع أنواع الثلاثى ، هى : «مَـفْـعَـل» بفتح الميم والعين . ورأيه – على صحة محاكاته – مخالف لأكثر القبائل التى يشيع العمل برأيها اليوم وقبل اليوم .

والمتعاوَن بيننا فى فهمها خير وسيلة لتحقيق الغرض ، والإجابة عن كل مستفهَـم أنارت غوامض البحث . تريد : كان تعريفك — والتعاون بيننا . . — والإجابة عن كل استفهام . . .

***

وملخص ما سبق من حيث الصياغة القياسية :

(١) أن المصدر الميمى للماضى الثلاثى يصاغ دائمًا على وزن «مَفْعَل» بفتح الميم والعين ، إلا إن كان الماضى صحيح الآخر معتل الأول بالواو التى تحذف عند كسر عين مضارعه ، فيجىء مصدره الميمى على «مَفْعِل» بكسر العين[١] .

(٢) وأن المصدر الميمى لغير الثلاثى يصاغ على وزن مضارعه، مع إبدال الأول ميماً مضمومة ، مع فتح الحرف الذى قبل آخره[٢] .

(٣) وأن المصدر الميمى يلازم الإفراد[٣]، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعا ، والراجح أنه لا يعد من المشتقات — كما سبق[٤] .

أما من حيث الدلالة فيدل على المعنى المجرد — كالمصدر الأصلى — ويمتاز الميمى بقوة دلالته وتأكيدها . ولا يدل على بيان السبب إلا سماعا .

---

(١) هذا هو القياس فى الحالتين . أما السماع فقد يجىء بغيرهما ؛ كصيغة : «مَفْعَلَة» فى الحديث الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٩٢ ونصه : (الولد مبخلة ، مجبنة ، محزنة) .

(٢) فهو من غير الثلاثى كاسم المفعول من غير الثلاثى ، وكاسم الزمان والمكان كذلك . والتمييز بينها يكون بالقرائن التى تعين أحدها .

(٣) ما سيجىء مدون فى رقم ٢ من ص ٥٣٦ .

(٤) فى رقم ١ من هامش ص ١٥٣ وفى ص ١٥٦ . ومع أنه لا يعد من المشتقات يجوز أن يتعلق به شبه الجملة : لما فى المصدر الميمى من رائحة الفعل التى تكفى مسوغاً للتعلق . (راجع رقم ١ من هامشى ص ٢٠٤ و ٢٦٤) .

المسألة ١٠٢ :

اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة . تعريف كلٍّ ، وصوغه ، وإعماله .

اسم الفاعل . تعريفه :

اسم مشتق، يدل على معنًى مجرد حادث[١]، وعلى فاعله . فلا بد أن يشتمل على أمرين معًا ؛ هما : المعنى المجرد الحادث ، وفاعله ، مثل كلمة : « زاهد » ، وكلمة : « عادل » فى قول القائل : جِئْنى بالنَّمِر الزاهد ، أجِئْك بالمستبد العادل . فكلمة : « زاهد » تدل على أمرين ؛ هما : الزهد ، والذات التى فعلته . وكذا كلمة : « عادل » تدل على أمرين ؛ هما العدل ، والذات التى فعلته .

---

(١) يستغنى بعض النحاة فى التعريف عن كلمتى : « اسم مشتق » بحجة أنه لا يوجد : (لفظ يدل على معنى مجرد ، غير دائم ، وعلى فاعله) إلا وهو اسم مشتق . وهذا صحيح . ولكنا ذكرناهما مبالغة فى الإيضاح .

أما المعنى المجرد ، أو الحدث المحض .. و .. فقد بسطنا الكلام فيه فى هامشى ص ١٥٣ و ١٧٢ وأما المقصود من المشتق فهو المأخوذ من كلمة أخرى مع تقاربهما لفظاً ومعنى . كما سبق . وأما المعنى الحادث ، أو : غير الدائم ، فهو الأمر الطارئ الذى يحدث ويزول من غير أن يدوم ، أو يطول ثباته وبقاؤه حتى يقارب الدائم ، ومن غير أن يشمل الماضى .

وقد ارتضى صاحب التسهيل تعريفاً آخر لاسم الفاعل لا يخرج — مع طوله — عن التعريف السابق ، ولكنه يزيده إيضاحاً ، فمن زيادة الفائدة أن نذكره . قال .

إنه الصفة الدالة على الفاعل الحديث ، الجارية فى مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها فى حالتى التذكير والتأنيث ، (كما سبق فى ص ٣٢ وكما سيجىء فى ص ٢٥١) المفيدة لمعنى المضارع أو الماضى . فخرج بالدالة على الفاعل ، اسم المفعول وما بمعناه ؛ كمحمود ، وقتيل . وبالجارية على المضارع الجارية على الماضى ؛ كفرح ، وغير الجارية على فعل ؛ ككريم . وخرج بالتأنيث نحو : أهيف ؛ فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير ؛ لأن مؤنثه : هيفاء . وبالمفيدة لمعنى المضارع أو معنى الماضى نحو : ضامر الكشح ، مما يدل على الاستمرار . وخرج به أيضاً أفعل التفضيل لأنه للدوام ، كما خرج بما قبله . فهذه الأشياء الخارجة — ماعدا اسم المفعول واسم التفضيل — صفات مشبهة ، لا اسم فاعل . وأما ما يأتى فى أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها . « اسم الفاعل » فباعتبار اصطلاح آخر ؛ وهو مجاز » — (راجع حاشية الخضرى فى هذا الموضع ، ثم ما يأتى فى هامش ص ٢٣٥) .

ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث «أغلبية» ؛ لأنه قد يدل — قليلا — على المعنى الدائم ، أو شبه الدائم ؛ نحو : دائم : — خالد — مستقِر — مستديم . . . و . . .

صوغه[1] :

ا — يصاغ من مصدر الماضى الثلاثى ، المتَصرف ، على وزن : «فاعِل» بأن نأتى بهذا المصدر — مهما كان وزنه — وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن : «فاعِل» . ولا فرق فى الماضى بين المتعدى واللازم ، ولا بين مفتوح العين ، ومكسورها ، ومضمومها (ومضموم العين لا يكون إلا لازما) ، نحو : (فتح ، يفتَح ، فتحًا ؛ فهو : فاتح) — (قعَد ، يقعُد ، قعودًا ؛ فهو : قاعد) — (حسِب ، يحسِب ، حُسبانًا ؛ فهو : حاسب — (نعِم ينعِم ، نَعَمًا ؛ فهو : ناعم) — (كرُم ، يكرُم ، كَرَمًا ؛ فهو كارِم) — حسُن ، يحسُن ، حُسْنًا ؛ فهو : حاسن) ؛ بشرط أن يكون الكرم والحُسْن أمرين طارئين ، لا دائمين[2] . وكذلك بقية المعانى السابقة .

ويجب أن يتَحقق فى صيغة : «فاعل» المذكورة أمران ؛ أن يكون ماضيها الثلاثى متَصرفًا ، وأن يكون معنى مصدره غير دائم . لأن الماضى الجامد (مثل : نعْم ، وعسى ، وليس ...) لا يكون له مصدر ، ولا اسم فاعل ، ولا شىء من المشتقات الأخرى . ولأن المصدر الدال على معنى دائم ، أو شبه دائم — لا يُشتق منه ما يدل على الحدوث ، وعدم الدوام وهو : اسم الفاعل . إنما يشتق من ذلك المصدر شىء آخر يدل على الدوام أو شبهه ، يسمى : «الصفة المشبهة» ، ولها صيغٌ متعددة بتعدد الاعتبارات المختلفة ، وأحكام خاصة بها ، سنعرفها فى بابها[3] .

---

(١) عقد ابن مالك باباً مستقلا لإعمال اسم الفاعل ، وضمنه إعمال اسم المفعول (وسيجىء شرحه فى ص ٢٠٤) . ثم عقد باباً آخر (سيجىء شرحه أيضاً فى ص ٢٣٥) لأبنيتهما وصيغتهما ، وأبنية الصفة المشتبه فاصلا بينهما بباب آخر هو : «باب أبنية المصادر» . وهذا ترتيب ارتضاه لسبب ذكرناه فى أول باب أبنية المصادر ص ١٥٣ ولم نقبله هناك ولا نستحسنه هنا ، إذ الكلام على أحكام الشىء وإعماله لا بد أن يجىء بعد معرفة الشىء وإدراك كنهه ، وهذا يقتضى تقديم الكلام على صيغه وأبنيته أولا . كذلك لا نستحسن عقد بابين مستقلين أحدهما للصيغ والأبنية . والآخر للإعمال والأحكام ؛ لما فى هذا من التشعيب والتشتيت من غير مسوغ .

(٢) نص على هذا كثيرون ؛ منهم «صاحب الصباح المنير» فى فصل الفعل ودلالته ، ودلالة المشتقات ، بآخر كتابه ، وراجع ما يأتى فى ص ٢٣٨ حيث البيان والإيضاح .

(٣) ص ٢٢٨ م ١٠٤ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – قلنا : إن صيغة «فاعل» المراد بها : « اسم الفاعل » لا تُشتق إلا من مصدر فعل ماض ثلاثى ، متصرف . ويتساوى الثلاثى المتعدى واللازم ، مفتوح العين ، ومضمومها ، ومكسورها . . . فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضى الثلاثى المتَصرف لا يصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة : « فاعل » للدلالة على الحدوث . إذ من أين يجىء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق ، وبقياسية : كرُم الرجل ؛ فهو : كارم – بخِل فهو : باخل – شَرُفَ ، فهو : شارف ، (أى : صار صاحب شَرَف) – وحَسُن فهو : حاسن – وغنِى فهو : غان . . . و . . . وأمثال هذا مما فعله ثلاثى يدل على معنى طارئ غير ثابت ، ولا شبيه بالثابت . أما إن كان المعنى ليس طارئًا حادثًا وإنما هو دائم أو شبه دائم – فيجب التصرف ؛ إمَّا بتغيير الصيغة الدالة على الحدث إلى أخرى دالة على الثبوت ؛ كأن نقول ؛ كريم – بخيل – شريف – حسَن – غنىّ – (كما سيجىء فى باب الصفة الشبهة) وإما بإيجاد قرينة – لفظية أو معنوية – تدل على أن صيغة : « فاعل » لا يراد منها الحدوث ؛ وإنما يراد منها الثبوت ، ومن القرائن اللفظية : إضافة اسم الفاعل من الثلاثى اللازم إلى فاعله[1] ؛ نحو : لى صديق ، راجح العقلِ ، رابط

---

[1] (١) إضافة اسم الفاعل إلى فاعله تخرجه – حتما – من بابه ، من غير تغيير فى صيغته التى هو عليها عند إضافته لفاعله ، وتدخله فى باب الصفة المشبهة ؛ فتسرى عليه كل أحكامها المعروضة فى بابها (وستجىء الإشارة لهذا فى ص ٢٠٨ و ٢١٤ و ٢٣٨ والبيان الوافى فى ص ٢١٥) نلخصه فيما يأتى :

ا – إن كان فعله لازماً ثلاثياً أو غير ثلاثى فلا يكاد يوجد خلاف فى جواز إضافته إلى فاعله عند الرغبة فى إبعاده عن باب اسم الفاعل وإدخاله فى باب الصفة المشبهة على الوجه السابق ؛ لتحقيق الغرض المعنوى الذى تحققه تلك الصفة : ومتى تم إدخاله فى باب الصفة المشبهة زال عنه اسمه القديم ، وصار اسمه عند فريق من النحاة : « الصفة المشبهة » وعند فريق آخر « الملحق بها » وهذا الخلاف فى التسمية لا أثر له فى المعنى ولا فى الإعراب .

والفريقان متفقان على أن صورته الأولى لا تتغير بالرغم من تغير اسمه .

ب – وإن كان فعله متعديا لأكثر من مفعول به لم يجز إضافته لفاعله .

ح – وإن كان فعله متعدياً لمفعول به واحد فالصحيح جواز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله للغرض =

الجأشِ ، حاضر البديهةِ . . . والأصل : راجحٌ عقلُه ، رابط جأشُه ، حاضرة بديهتُه .

ومثال القرينة المعنوية قوله تعالى : « مالكِ يوم الدين » ، وقول المؤمن : رباه ، آمنت بك ، خالقَ الأكوان ، لا شريكَ لك ، وخفتك قاهرَ الطغاة لا يعجزك شيء . . . وقول شوقى :

قف « بروما »[1] وشاهد الأمر ، واشهدْ أن للمُلك مالكًا ، سبحانهْ

فهذه الأوصاف المتصلة بالله ؛ من المُلك ، والخلْقِ ، والقهر — ليست طارئة ، ولا عارضة ، ولا مؤقتة بزمن محدود تنقضى بانقضائه ؛ لأن هذا لا يناسب المولى جل شأنه . ومن ثَمَّ كانت تلك الصيغ « صفات مشبهة » وليست « اسم فاعل » ، برغم أنها على صيغة : « فاعل » ؛ فهذا الوزن وحده ليس كافيًا فى الدلالة على الحدوث أو الثبوت ؛ فلا بد معه من القرينة التى تعين أحدهما ، وتزيل عنه اللَّبس والاحتمال ؛ كى يمكن القطع بعد ذلك بأنه اسم فاعل ، أو صفة مشبهة .

=السالف ؛ وهو إدخاله فى باب الصفة المشبهة ليؤدى ما تؤديه مع بقائه على صورته الأولى. أما المفعول به الذى ينصبه هذا الفعل فالغالب الفصيح حذفه والاستغناء عنه متى وجد اسم الفاعل المضاف لفاعله والذى انتقل نهائياً إلى باب الصفة المشبهة . ويجوز على قلة يباح الأخذ بها أن ينصبه اسم الفاعل الذى صار صفة مشبهة . وإنما ينصبه بشرط : أمن اللبس عند ذكره فلا يختلط بغيره ، وبشرط تغيير اسمه فلا يسمى مفعولا به ، وإنما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » كما يقال فى إعرابه إنه منصوب لاعتباره شبيها بالمفعول به ؛ كالشأن فى إعرابه مع الصفة المشبهة الأصيلة .

وسبب الاشتراط أن اسم الفاعل فى هذه الصورة الجديدة ليس اسم فاعل إلا فى الصورة الشكلية والصيغة الظاهرة ، دون الحقيقة الواقعة ، وهى المعنى الذى انتهى إليه وصار بسببه صفة مشبهة أو ملحقاً بها. والصفة المشبهة وما ألحق بها — كاسم الفاعل فى حالته التى نتكلم عنها — لا تنصب المفعول به الأصلى .

ولما كان كثير من الأساليب الفصيحة المأثورة قد ظهر فيها بعد تلك الصفة وملحقاتها مفعول فعلها منصوبا وهو لا يصلح أن يكون حالاً ، ولا تمييزاً . ولا شيئاً آخر من المنصوبات غير المفعول به — لجأ النحاة إلى التوفيق بين الدواعى المختلفة ، لمنع التعارض بينها ؛ فأجازوا وقوع ذلك المفعول به بعد الصفة المشبهة بشرط أن يتغير اسمه فيسمى : الشبيه بالمفعول به » لا « مفعولا به » واشترطوا لوقوعه بعد ملحقاتها أن يسمى أيضاً : « الشبيه بالمفعول به» لا مفعولا به ، وألا يؤدى إلى لبس . وقالوا : إن الأفصح بعد ملحقات الصفة المشبهة حذفه ؛ مبالغة فى أمن اللبس بالرغم من صحة ذكره . وسيجىء إيضاح آخر لهذا فى هامش ص٢١٤ و ٢١٥ .

(١) يسميها العرب القدماء : روميَة .

ب — ويصاغ اسم الفاعل من مصدر الماضى غير الثلاثى بالإتيان بمضارعه ، وقلْب أول هذا المضارع ميما مضمومة ، مع كسر الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مكسورًا من الأصل . فإذا أردنا الوصول إلى اسم الفاعل من الفعل : « قاوَم » أتينا بمضارعه ، وهو : « يقاوِم » ، وأجرينْا عليه ما سبق ؛ فيكون اسم الفاعل هو : « مُقاوِم » . وفى مثل : تَبَيَّن نقول : مُتَبَيِّن ، . . . نحو : الفريسة مقاوِمةٌ المفترِسَ ، والغلَب مُتَبَيِّنٌ للقوىِّ .
ومثل : « مُذِل » و مُعِزّ » فى قول عائشة — رضى الله عنها — فى رثاء أبيها : نضَّر اللهُ وجهَك يا أبَتِ ، فلقد كنتَ للدنيا مُذِلاًّ بإدبارك عنها ، وللآخرة مُعزًا بإقبالك عليها . . .

حـ — مَجىء الصيغة من مصدر الفعل غير الثلاثى بالطريقة السالفة — لا يكفى للقطع بأنها صيغة « اسم فاعل » . فقد يوهمنا مظهرها أنها كذلك مع أنها فى حقيقتها « صفة مشبهة » ، بسبب دلالتها على معنى ثابت ؛ كالصيغة المضافة إلى فاعلها[1] ؛ مثل : النجم مستدير الشكلِ ، متوقد الجِرمِ ؛ مستضىء الوجهِ . والكوكب مستدير الشكلِ ، منطفئ الجسمِ ، مظلم السطحِ . والأصل : مستدير شكلُه ، متوقد جرمُه ، مستضىء وجهُه ، منطفئ جسمُه ، مظلم سطحُه . وأفعالها هى : استدار — توقَّدَ — استضاء — انطفأ — أظلم . . .
و . . . فقد قامت فى الأمثلة السابقة قرينة لفظيَّة ، (هى إضافة الصيغة إلى فاعلها على الوجه المشروح) وقرينة معنوية ؛ (هى اليقين بدوام تلك الأوصاف) وتدل كل منهما على أن الصيغة ليست اسم فاعل ؛ بالرغم من صورتها الظاهرة . وإذًا لا بد من قرينة تقوم بجانب الصيغة هنا — كما قامت فى صيغة « فاعل » المشتق من المصدر الثلاثى ؛ لتبعد الوهم ، وتحدد النوع ؛ أهو اسم فاعل ، أم صفة مشبهة .

حـ — لا بد من زيادة تاء التأنيث فى آخر « اسم الفاعل » للدلالة على

---

(١) إيضاح هذا فى هامش ص١٩٧ وما تشير إليه من صفحات أخرى ، ولا سيما ص ٢١٥ .

تأنيث الوصف ، سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثى ؛ إلا فى المواضع التى يحسن ويكثر ألا تزاد فيها (وهى مدونة فى باب التأنيث ، وسيأتى)[١]، ومنها اسم الفاعل الخاص بالمؤنث — أى : بأمر مقصور على المرأة يناسب طبيعتها وتكوينها الجسمى ؛ — فلا يحتاج لعلامة تدل على التأنيث ، وتمنع اللبس ؛ مثل : الحامل ، والمرضع فى نحو : « ولدت الحامل ، وصارت مرضعاً » [٢].

هـ — كسر الحرف الذى قبل الآخر فى اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثى — قد يكون كسراً ظاهراً كما فى مثل : متوقِّد —منطفِئ — مظلِم . . . و . . . وقد يكون مقدراً كما فى مثل : مستضىء ، مستدير — مختار ؛ فأصلها : مُستضْوِئ — مُستَدْوِر — مُخْتَيِر . . . و . . . فقلبت الواو فى الكلمتين الأوليين ياء بعد نقل كسرتها إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد صرْفية فى الإعلال . وكذلك قلبت ياء « مختيِر » ألفاً : لوقوعها متحركة بعد فتحة . . .

***

إعماله :

يجرى اسم الفاعل مجرى فعله فى العمل ، وفى التعدى واللزوم ، ولكن بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالتى تجرده من : « أل » أو اقترانه بها .

ا — فإن كان مجرداً منها رفع فاعلَه بغير شرط إن كان الفاعل ضميراً مستتراً أو بارزاً[٣] ، وعمل كذلك عمله فى باقى المعمولات التى ليست فاعلا ظاهراً ، ولا مفعولا به .

---

(١) جـ ٤ ص ٤٤٢ م ١٦٩ .

(٢) إنما يكون الأحسن والأبلغ حذف تاء التأنيث من كلمة : حامل إذا كانت بمعنى : « حبلى » فيكون الشأن فى «حامل» كالشأن فى« لابن ،وتامر » أى : صاحب لبن وتمر . أى : منسوب لهما . أما إن كانت بمعنى التى تحمل شيئا فوق رأسها أو ظهرها أو غيرهما . . . فلا تحذف .

وكذلك تحذف استحسانا من كلمة : «مرضع» إن أريد بها التى من شأنها و بمقتضى طبيعتها الجسمية أن تكون صالحة للإرضاع ، ولو لم تزاوله فعلا ، وكذا المرأة المنسوبة للإرضاع ؛ كالتى تتخذه حرفة ، أو تشتهر به . وسيجىء الإيضاح الكامل لهذا فى موضعه المشار إليه من الجزء الرابع .

(٣) إلا إن كان اسم الفاعل مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فالأكثر اعتماده على نفى أو استفهام ، كالشأن فى جميع المشتقات العاملة . وسيجىء هذا فى ص ٢٠٥ .

أما الفاعل الظاهر فلا يرفعه إلا إذا كان اسم الفاعل مستوفياً للشروط الآتية[١] وفى مقدمتها اعتماده على أحد الأشياء المذكورة هناك . نحو : أقادِمٌ صديقُنا الآن ؟

وأما نصبه المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفائه تلك الشروط ، ومنها الاعتماد أيضاً ، وأن يكون : بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد [٢] الذى يشمل الأزمنة الثلاثة ، مثل : من يكن اليوم مهملا عملَه يجدْ نفسه غداً فاقداً رزقَه . ومثل : ما أعجب الصانع الماهر ، مديراً مصنعَه فى حزم ، مُدبِّراً أمرَه فى يقظة .

ويقولون فى سبب إعماله : إنه جريانه — غالباً — على مضارعه الذى بمعناه ، وإن هذه الشروط تُقرِّبه من الفعل ، وتبعده من الاسمية المحضة[٣] ... ولهذا يمكن أن يحل محله المضارع الذى بمعناه .

فإن لم يكن اسم الفاعل مستوفياً الشروط الآتية — ومنها الاعتماد — لم يرفع فاعلا ظاهراً ولم ينصب مفعولا به . وإن لم يكن بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد ؛ بأن كان بمعنى الماضى المحض ، لم ينصب المفعول به إلا بشرطين :

---

(١) فى ص ٢٠٢ .

(٢) الاستمرار التجددى معناه : أن الأمر يحدث ثم ينقطع ثم يعود ثم ينقطع ، وهكذا دواليك ، كاستمرار الليل والنهار . وهناك الاستمرار الدوامى ؛ وهو الذى لا انقطاع فيه ؛ نحو : مرتفع القامة ، واسع الفم (وقد سبقت الإشارة لهذا ص ٣٦) .

(٣) يريدون : أن اسم الفاعل فى هذه الصورة يوافق مضارعه فى المعنى ، وفى الحدث . والتجدد ، وفى عدد الحروف ، وفى هيئتها (بأن يكون الساكن فى أحدهما مقابلا فى ترتيبه لساكن فى الآخر ، وكذلك المتحرك فيهما) هذا إلى الاشتراك فى الحروف الأصلية . خذ مثلا لذلك اسم الفاعل : « مخبر » فإنه موافق لمضارعه : « يخبر » فى كل ما سبق ؛ فمعناهما واحد ، وكلاهما أربعة حروف ثانيها ساكن ، وما عداه متحرك ؛ فكل حرف ساكن أو متحرك يماثله فى الحركة والسكون نظيره فى الترتيب . وكلاهما يشابه الآخر فى الحرووف الأصلية . ومثله اسم الفاعل « فاقد » فإنه جار على مضارعه فيما سبق . وهكذا : مسافر و يسافر — ومتدحرج و يتدحرج — ومتعلم و يتعلم . والسبب السالف مستنبط من الاستعمال العربى الذى هو السبب الأول الأصيل .

أولهما : تحقق الشروط الآتية ، ولا سيما الاعتماد . وثانيهما : صحة وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى . نحو : كانت الأمطار أمسِ غاسلةً الأشجارَ ، منقيةً مياهُها الهواءَ ، إذ يصح : كانت الأمطار أمس تغسل الأشجار وتنقى مياهها الهواء . ولا يصح : هذا حاصد قمحًا أمْسِ ؛ إذ لا يقال : هذا يحصد قمحًا أمس .

وأما عمله فى شبه الجملة بنوعيه وفى باقى المعمولات الأخرى التى ليست بفاعل ظاهر ، ولا بمفعول به منصوب — فلا يشترط فيها شىء ، لأن الشروط مطلوبة لإعماله فى الفاعل الظاهر ، والمفعول به المنصوب ، وهذا مما يجب التنبه له .

وإنما أهمل اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى ، فلم ينصِب المفعول به مباشرة من غير اشتراط شىء — كما نصَب فعله المتعدى — لأنه لا يجْرى على لفظ الفعل الماضى الذى بمعناه ، فهو يشبهه معنى ، لا لفظًا ؛ ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة عند عدم تحقق الشروط ؛ فيجب فى هذه الصورة الإضافة ، بأن يكون اسم الفاعل مضافًا ، ومعموله مضافًا إليه مجرورًا[1] ، ولا يصح تسمية هذا المعمول مفعولا به ، ولا إعرابه كذلك[2] . والإضافة فى هذه الصُّورة إضافة محضة لا يجوز فيها وجود « أل » فى اسم الفاعل ما دام بمعنى الماضى فقط — كما تقدم فى باب الإضافة[3] — وفيما يلى الشروط :

(١) أن يسبقه شىء يعتمد عليه ؛ كالاستفهام اللفظى فى مثل قول الشاعر :

أمنْجزٌ أنتمو وعْدًا وثِقْتُ به ... أم اقتفَيتُم جميعًا نَهْجَ عُرْقُوبِ ؟

أو الاستفهام المقدر فى مثل : غافرٌ أخوك الإساءةَ أمْ مُحاسِبٌ عليها ؟

---

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٠٧ ملخص ما تقدم : أن اسم الفاعل فى حالتى مضيه وعدم مضيه يرفع الفاعل الضمير؛ مستترا و بارزا. لكنه لا يرفع الفاعل الظاهر فى الحالتين إلا بتحقق الشروط ؛ ومنها : الاعتماد ، ولا ينصب المفعول به مباشرة — كما ينصبه فعله — إلا إذا كان لغير الماضى ، مع استيفائه بقية الشروط الأخرى التالية فإن كان بمعنى الماضى لم ينصب المفعول به إلا بعد استيفاء تلك الشروط ، مزيداً عليها صحة وقوع مضارعه موقعه . أما العمل فى بقية المعمولات الأخرى فلا يحتاج لاشتراط شىء ، فهو كالفاعل الضمير ، سواء أكان اسم الفاعل بمعنى الماضى أم غيره .

(٣) راجع « د » من ص ٦ وهامش ص ١١ .

فإن الأصل : أغافر أخوك . . . ؟ بدليل وجود « أم » المعادلة[١] . . .
أو النداء . فى مثل : يابانيًا[٢] مستقبلَك بيمينك ستدرك غايتك . أو النفى[٣]
فى مثل : ما مخلفٌ عهدَه شريف . أو أن يقع نعتًا لمنعوت مذكور ؛ فى مثل :
الحسد نارٌ قاتلةٌ صاحبَها . أو لمنعوت محذوف لقرينة ؛ مثل : كم معذِّبٍ
نفسَه فى طلب الحرية لبلاده يرى العذاب من أجلها نعيمًا ، وكم مُبَدِّدٍ
ثروتَه فى سبيلها يرى التبديد ذُخْرًا . أو يقع حالا فى مثل : سُحْقًا وبُعْدًا
للمال جالبًا الذلَّ والشقاء لصاحبه . أو يقع خبرًا لمبتدأ ، أو لناسخ آخر ،
أو مفعولا لناسخ ؛ مثل : هذا منفقٌ مالاً فى وجوه البر — اشتهر العربى بأنه
الحامى عشيرتَه ، — أحسب الحرَّ مُوَطِّنا نفسَه على احتمال المشقات فى سبيل
حريته ، وكنت أزعم المشقةَ مُوهِنةً عزيمتَه ؛ فإذا هى أكبر حافز — أعلمتُ
الجنودَ القائدَ مضاعِفًا الثناء عليهم . . .

(٢) ألاّ يكون مُصَغَّرًا ، فلا يصح : يقف حوَيْرِسٌ زرعًا ؛ أى :
يقف حارس زرعًا .

(٣) ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله ؛ فلا يصح : يُقبل
راكب مسرعٌ سيارةً . فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز ؛ نحو :
يُقبل راكبٌ سيارةً مسرعٌ . ويجوز الفصل بالنعت إن كان المعمول شبهَ جملة ،
لا مفعولا به ؛ نحو : لا تستشر إلا قادرًا — ناصحًا — على حل المشكلات ،
ولا تركن إلى صداقة ساعٍ — طامعٍ — وراء مآربه . والأصل : قادرًا على حل
المشكلات — ساع وراء مآربه .

(٤) ألاّ يفصِل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبى (وهو الذى ليس

---

(١) فى ص ٤٧١ — باب العطف — إيضاح الكلام على « أم » وبيان أحكامها .

(٢) يرى النحاة فى مثل هذه الصورة أن اسم الفاعل المنادى بمنزلة نعت لمنعوت محذوف ؛ والتقدير : يا شخصاً بانياً . فالمسوغ عندهم هو وقوعه نعتاً لا منادى . والخلاف شكلى لا يلتفت إليه ؛ لأنه لا يغير الحكم ، ولا أثر له مطلقاً .

(٣) ويشمل النفى التقديرى الذى فى مثل : إنما محسنٌ علىٌّ صنيعه ؛ لأن معناه : ما محسن على إلا صنيعه ، وفى مثل : غيرُ مهمل واجبه عاقل .

معمولا لاسم الفاعل ، وإنما يكون معمولا لغيره) ؛ فلا يجوز ؛ هذا مكرِّمٌ — واجبَها — المؤدِيةَ . والأصل : هذا مكرِّمٌ المؤديةَ واجبَها ؛ ففصلت كلمة : «واجب» بين اسم الفاعل ومفعوله ، مع أنها ليست معمولا لاسم الفاعل : مكرِّم ؛ وهذا لا يصح .

وهناك حالة يصح فيها الفصل بالأجنبى ؛ هى : أن يكون الفاصل الأجنبى شبه جملة ، أو أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ نحو : الرحيم مساعدٌ — عن النهوض — العاجزَ . ونحو : إن هذا الناطق — نافعٌ — بالحقّ — والأصل : الرحيم مساعدٌ العاجزَ عن النهوض — إن هذا الناطق بالحق نافع [1] .

---

(١) فيما سبق يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : إعمال اسم الفاعل؛ . وضمنه إعمال اسم المفعول أيضا :

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِى العَمَلِ ... إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

وَوَلِىَ اسْتِفْهَاماً ، أَوْ :حَرْفَ نِدَا ... أو:نَفْياً ،أو:جَاصِفَةً ،أو:مُسْنَدَا

يقول : اسم الفاعل فى العمل —من ناحية التعدى واللزوم — كفعله، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمن الماضى ، أى : بمكان بعيد عنه . والمراد :أنه لا يكون للزمان الماضى . ويشترط أن يلى استفهاماً (أى : يقع بعد استفهام) أو : بعد حرف نداء ، أو : بعد نفى ، أو : أن يكون اسم الفاعل صفة. (والمراد بها هنا : النعت والحال) . أو مسنداً .والإسناد المقصود يتحقق بكونه خبر للمبتدأ أو للناسخ، كما يتحقق بكونه مفعولا لناسخ من النواسخ التى تنصب مفعولين أو أكثر . (والجار والمجرور : «عن مضيه» متعلقتان بكلمة : «معزل» ؛ فإن اسم المكان فيه رائحة الفعل ، برغم أنه مشتق لا يعمل ؛ — كما فى هامشى ص ١٩٤ و٢٦٤ —فيجوز أن يتعلق به شبه الجملة وكما سبق فى ج ٢ ص ٣٤٣ م ٨٩ عند الكلام على تعلق شبه الجملة ، — وراجع الخضرى عند كلامه على البيت السالف —) هذا ما تضمنه البيتان وفيهما قصور واضح تداركناه فى الشرح.

أو يقع نعتاً فى المعنى لمنعوت محذوف معروف . وهذا الذى يشير إليه ابن مالك بقوله بعد البيتين السابقين :

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوف عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الَّذِى وُصِفْ

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — يختلف الاعتماد هنا عنه فى باب المبتدأ والخبر ؛ فهو هناك مقصور على النفى والاستفهام دون غيرهما — كما أشرنا[1] — ؛ فوجود أحدهما شرط « أغلبىّ » لكى يرفع الوصف فاعلا يغنى عن الخبر . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط هناك ؛ فيرفع الوصف فاعله الذى يستغنى به عن الخبر بدون اعتماد على نفى أو استفهام . كما أوضحنا الحكم وتفصيله فى موضعه المناسب من باب المبتدأ والخبر[2] .

ب — إذا وقع الوصف (ومنه اسم الفاعل . . .) مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فإنه يحتاج إلى شروط أغلبية أخرى ؛ أهمها : ألاّ يكون مُعَرفا ، ولا مثنى ، ولا مجموعاً ؛ لأن الوصف — فيما يقولون — بمنزلة الفعل ، والفعل لا يُعَرّف ، ولا يثنى ، ولا يجمع . وتفصيل هذا فى مكانه من الباب المشار إليه .

حـ — إذا رفع اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون ما يعود إليه الضمير غائباً ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب ؛ ففى مثل : أنا ظان محمداً قائماً — يكون التقدير : أنا رجل ظان ، فالضمير فى : « ظان » تقديره : « هو » ، يعود على ذلك المحذوف ، ولا يصح تقديره : أنا[3] . . . فقد قال النحاة إن الضمير قد يختلف مع مرجعه فى مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير فى كلمتى : « عالم ومؤمن » مستتر يتحتم أن يكون تقديره : « هو » كما عرفنا . لكنْ ما مرجعه ؟

يجيبون : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره . فالضمير الغائب : « هو » عائد هنا على محذوف حتماً ، ولا يصح عودته على الضمير : « أنا » المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره أنا ، بدلا من : « هو » لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضاً . ولأن الضمير لا يكون بدلا .

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل ، بل يسرى على غيره من المشتقات المتحملة ضميراً مستتراً ؛ فيجب إرجاعه للغائب كذلك .

---

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٠ . (٢) ج ١ ص ٣٢٤ م ٣٣ .

(٣) راجع الخضرى ج ١ باب « ظن » عند بيت ابن مالك : وخص بالتعليق والإلغاء ما...

* * *

ب — وإن كان اسم الفاعل مقترنًا « بأل » الموصولة[١] فإنه يعمل مطلقًا بغير تقيد بزمن معين[٢]، ولا بشرط من الشروط السالفة التى منها : الاعتماد ، وعدم التصغير . . و . . نحو : ما أعجب ، رائدَنا هذا ، فهو النّاظم أمس قصيدةً رائعةً ، وهو الناطق — الآن — الحكمةَ والبيان ، وهو المواجه خصمَه — غدا — بالحجة والبرهان[٣]. . . وكقول المتنبى :

القاتل السيفَ فى جسم القتيل به ... وللسيوف — كما للناس — آجالُ

* * *

بعض أحكام اسم الفاعل العامل :

(١) إذا كان اسم الفاعل مستوفيًا شروط إعماله لنصب المفعول به جاز نصب هذا المفعول مباشرة — بشرط أن يكون اسمًا ظاهرًا — وجاز جرّه باعتباره مضافًا إليه . واسم الفاعل هو المضاف ؛ ففى نحو : ما أنت اليومِ مصاحبٌ الغادرَ — يصح نصب كلمة : « الغادرَ » باعتبارها مفعولا به لاسم الفاعل ، ويجوز جرها باعتبارها مضافًا إليه . فإذا جاء تابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب فى هذا التابع النصب ، مراعاة للفظ المتبوع المنصوب ، ولا يصحّ إلا النصب . أما عند جر المتبوع بالإضافة فيجوز فى تابعه الأمران ؛ إما مراعاة الأصل السابق وهو النصب ؛ لأن المضاف إليه كان مفعولا به فى أصله — وإما مراعاة الأمر الواقع الآن ، وهو : الجر . ففى مثل : ما أنت مصاحبٌ الغادرَ والمنافقَ — يتعين نصب المعطوف ، وهو كلمة : « المنافق » تبعًا للمعطوف عليه المنصوب ؛

---

(١) لأن : « أل » الداخلة على المشتقات العاملة — هى الموصولة ، غالباً — وهل هى فى الوقت نفسه مُعرفة ؟ رأيان . (راجع الكلام عليها فى ج ١ باب الموصول ص ٢٥١ م ٢٦) .

(٢) لأنه مع فاعله سيكون صلة « لأل » الموصولة ، فهو بمنزلة — الفعل ، والفعل ، يعمل ماضياً وغير ماض ، وكذلك ما كان بمنزلته ، وحل محله. والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب .

(٣) وفى المقترن « بأل » يقول ابن مالك :

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ « أَلْ » فَفِى الْمُضِى ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى

يريد : أن اسم الفاعل إذا كان مبدوءا « بأل » فإنه يعمل عمل فعله فى التعدى واللزوم من غير تقيد بنوع زمن أو بغيره ، فيعمل بغير شرط سواء أكان الزمن ماضياً أم غير ماض .

وهو كلمة : « الغادر » . وفى مثل: ما أنت مصاحبُ الغادرِ والمنافِق ، بجرّ المعطوف عليه — يجوز فى المعطوف النصب ويذكر فى إعرابه : أنه منصوب ، تبعـًا لأصل المعطوف عليه ، كما يجوز فيه الجرّ تبعـًا لحالة المعطوف اللفظية .

ويجوز فى مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقوية[١]، فتجره ، نحو قوله تعالى : (فعَّال لما يريد) ، والأصل : فعّال ما يريد .

فإن كان لاسم الفاعل المستوفى الشروط مفعولان أو ثلاثة ، وأضيف إلى واحد منها — وجب ترك الباقى مفعولا به منصوبـًا كما كان . نحو : أنا ظانُّ الجوِّ معتدلاً — أأنت مُخْبِرُ الصَّدِيقِ الزيارةَ قريبةً ؟ وفعلهما : « ظَنَّ » الناصب لمفعولين ، و « أخبر » الناصب لثلاثة ؛ فاسم الفاعل المستوفى للشروط مماثل لفعله فى نصب المفعولين أو الثلاثة ، وعند إضافته لمفعول يظل الباقى على حاله منصوبـًا[٢] .

وقد يضاف اسم الفاعل للخبر ؛ لشبهه بالمفعول به ؛ مثل: أنا كائنُ أخيك .
فإن كان مفعول اسم الفاعل ضميرًا متصلاً ، للمفرد — وجب جره بالإضافة[٣] نحو : والدك مكرِمُك ، ولا يجوز إعرابه مفعولا إلا فى رأى مرجوح .

---

(١) سبق إيضاحها فى ج ٢ ص ٣٤٨ م ٩٠ باب حروف الجر .

(٢) وإذا كان اسم الفاعل غير مستوف لشروط نصب المفعول به — كأن يكون بمعنى الماضى مع خلوه من : « أل » — وكان فعله ناصباً مفعولين أو ثلاثة وجب فى هذه الحالة أن يضاف اسم الفاعل إلى ما يليه مما هو فى أصله مفعول للفعل ، ويترك الباقى منصوباً على حاله . وإن وجد فاعل ظاهر وجب تركه مرفوعاً (ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله إذا بقى اسم الفاعل محتفظاً باسمه وبمعناه سواء أكان فعله لازماً أم متعدياً ؛ كما سيجىء فى الحكم الثانى ص ٢٠٨ والبيان فى ص ٢١٥) نحو : هذا معطى محتاجٍ أمس درهماً — ومعلم حامدٍ أمس محموداً قادماً . والناصب لهذه المفعولات الباقية على حالها من النصب فعل محذوف يرشد إليه اسم الفاعل الحالى الذى لا يعمل . وأجاز بعض النحاه أن يكون الناصب هو اسم الفاعل المذكور ؛ لأنه اكتسب بالإضافة شبهاً بالمقرون « بأل » والمقرون « بأل » يعمل ، ولو لم يستوف الشروط ؛ كما إذا كان بمعنى الماضى وهذا رأى يحسن الاقتصار عليه ، لبعده من التكلف .

(٣) تطبيقاً لقاعدة وصل الضمير التى مرت تفصيلاتها فى ج ١ ص ١٨١ م ٢٠ . فإن كان الضمير للمثنى أو لجمع المذكر السالم وملحقاتهما ؛ نحو : والداك مكرماك — أهلك مكرموك . . و . . فالأحسن — عند حذف نون التثنية والجمع — اعتبار الضمير مضافاً إليه كما سبق فى باب الإضافة (ص ١٠) حيث قلنا : إن بعض النحاة يجيز اعتبار الضمير مفعولا لاسم الفاعل ، والنون محذوفة للتخفيف لا للإضافة . وقلنا هناك إن الخير فى الاقتصار على الإعراب الأول ؛ منعاً للإلباس والغموض المنافيان للغرض الأصيل من اللغة .

(٢) عرفنا [١] أنه : لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه مع بقائه اسم فاعل . لكن إن دل على الثبوت وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة ، صار صفة مشبهة يجرى عليه كل أحكامها — ومنها : أن يكون لازماً لا ينصب مفعولا به أصيلا ، وأن تجوز إضافته إلى فاعله [٢] ، وهذا أحد الأحكام التى يختلف فيها اسم الفاعل العامل والمصدر العامل [٣] .

(٣) جميع ما تقدم من الأحكام والتفصيلات الخاصة باسم الفاعل المفرد تسرى باطراد عليه إذا صار مثنى لمذكر أو مؤنث ، أو جمعاً لمذكر أو مؤنث سالمين ، أو جمع تكسير ؛ فلا فرق بين مفرده ومثناه وجمعه فى شىء مما سبق [٤] خاصاً بإعماله أو عدم إعماله ، مقترناً « بأل » أو غير مقترن بها .

* * *

---

(١) فى هامش ص ١٩٧ والتفصيل فى ص ٢١٥

(٢) لهذا إيضاح وتفصيل هامان ، سجلناهما فى هامش ص ١٩٧ وفى ص ٢١٥

(٣) قال شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) — بتصرف — الفرق بين المصدر العامل واسم الفاعل العامل من وجوه أشهرها خمسة :

« أولها » : أن « أل » فى المصدر مقصورة على التعريف غالباً ، ولكنها فى اسم الفاعل للتعريف ، وهى اسم موصول فى الوقت نفسه .— وهذا رأى شارح المفصل ويخالفه آخرون (راجع ج ١ ص ٢٥١ م ٢٦ باب الموصول) .

« ثانيها » : أن المصدر العامل يضاف إلى فاعله حيناً وإلى مفعوله حيناً آخر ، ولكن اسم الفاعل لا يضاف لفاعله ، إلا إذا ترك اسمه ، وصار نوعاً من الصفة المشبهة .١٧٩

« ثالثها » : أن المصدر يعمل فى الأزمنة الثلاثة . أما اسم الفاعل فلا يعمل إلا فى الحال أو فى المستقبل بشروط ، وقد يعمل فى غيرهما ، ولكن بشروط أيضاً .

« رابعها » : أن المصدر لا يتقدم عليه شىء من معمولاته . . . (إلا شبه الجملة بالإيضاح الذى تقدم فى ص ١٧٩) أما اسم الفاعل المقرون « بأل » فلا يتقدم عليه إلا شبه الجملة . وغير المقرون يجوز أن يتقدم عليه شبه الجملة وغيره . (إلا فى بعض حالات راجع ص ٢١٣ — ا —) .

« خامسها » : أن اسم الفاعل يتحمل الضمير ؛ لأنه جار على فعله ، والفعل يتحمل الضمير ، أما المصدر — الذى لا ينوب عن فعله — فلا يتحمل الضمير ، والفاعل معه يكون ملاحظاً فى النية ، مقدراً غير مستتر فيه . . . (ويرى بعض النحاة أنه مستتر فيه) . هذا ملخص ما جاء فى المرجع السالف بتصرف قليل يقتضيه التحقيق.

(٤) وهذا إذا صح تثنيته وجمعه؛ فهناك حالات يغلب عليه فيها أن يلتزم الإفراد والتنكير ، وقد أشرنا إلى بعضها فى : « ب » من ص ٢٠٥ . (ومنها : أن يكون مبدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر على الوجه المشروح فى ج ١ ص ٣٢٤ م ٣٣) .

صيغة المبالغة :

(٤) يجوز تحويل صيغة : « فاعِل » — وهي صيغة : « اسم الفاعل » من مصدر الفعل الثلاثى — إلى صيغة أخرى تفيد من الكثرة والمبالغة فى معنى الفعل الثلاثى الأصلى ما لا تفيده صيغة : « فاعِل » السالفة ، مثال هذا أن نتحدث عن شخص يزرع الفاكهة ، فنقول : فلان زارعٌ فاكهةً . فإذا أردنا أن نبين كثرة زراعته الفاكهة ، ونبالغ فى وصفه بهذا المعنى — نقول : فلان زَرّاعٌ فاكهةً — مثلا — . فكلمة : « زَرّاع » تفيد من كثرة زراعته ، ومن المبالغة فى مزاولة الزراعة ما لا تفيده كلمة : « زارع » مع أن الكلمتين من فعل ثلاثى واحد ؛ هو : « زرَع » وكلتاهما تدل على أمرين ؛ معنى مجرد ؛ هو : « الزرْع » ، وذات فعلته . لكنهما تختلفان بعد ذلك فى درجة الدلالة على المعنى المجرد ، وكثرته وقوته ؛ فصيغة : « فاعل » التى هى وزن « اسم الفاعل » من الثلاثى ، لا تدل على قوة ، ولا ضعف ، ولا كثرة ، ولا قلّة فى المعنى المجرد ؛ فكلمة « زارع » لا تدل على أكثر من ذات متصفة بأنها تفعل الزراعة . وليس فى الكلمة دليل على أنها تفعل الزراعة قليلا أو كثيرًا . . . بخلاف صيغة « فعّال » — مثلا — فإنها تدل بنصها وصيغتها على الكثرة والمبالغة فى ذلك الفعل ، أى : فى المعنى المجرد . ولهذا تسمى : « صيغة مبالغة » ومن ثَمَّ كان الذى يستخدم صيغة « فاعل » يرمى إلى بيان المعنى المجرد وصاحبه ، دون اهتمام بدرجة المعنى ؛ قوة وضعفًا ، وكثرة وقلة . بخلاف الذى يستخدم « صيغة المبالغة » . فإنه يقصد إلى الأمرين مزيدًا عليهما بيان الدرجة [١] .

وما قيل فى زارع فاكهة وزرّاعٌ فاكهة . . . يقال فى ناظمٌ شعرًا ، ونظّامٌ شعرًا — صانعٌ خيرًا ، وصنّاعٌ خيرًا — قائلٌ الصدقَ ، وقوّالٌ الصدق . . . و . . . وهكذا يمكن تحويل صيغة « فاعل » الدالة على اسم الفاعل من الثلاثى

---

(١) ولهذا لا تصاغ من مصدر فعل لا يقبل الزيادة والتفاوت ، طبقاً للبيان الذى فى : « هـ » من ص ٢١٨ .

إلى صيغة : « فَعَّال » أو غيرها من الصّيغ المعروفة باسم : « صيغ المبالغة » . وأشهرها خمس قياسيَّة ؛ هى : فَعَّال ؛ نحو : ما أعظمَ الصديقَ إذا كان غير قوّال سوءًا ، ولا فَعَّال إساءةً . و « مِفعال » [١] ؛ نحو : الطائر مِحْذارٌ صائدَه . و « فَعُول » ؛ نحو : البارُّ وَصُولٌ أهلَه .

وقول الشاعر يخاطب سيدًا كريمًا :

ضَرُوبٌ بنصْلِ السيفِ سُوقَ سِمَانها ... إذا عَدِمُوا زادًا فإنك عاقِرُ

وقول الآخر :

ذرينِى ؛ فإنّ البخل - ياأمَّ مالك - ... لصالحِ أخلاقِ الرجالِ سَرُوقُ

و « فَعِيل » ؛ نحو: أَقْدُرُ [٢] من يكون سميعًا خيِّرًا ، نصيرًا عَدْلاً .

وقول الشاعر :

فتاتان : أمَّا منهما فشبيهة ... هلالاً ، وأخرى منْهما تُشبهُ البدرا

وفَعِل ؛ نحو : يسُوءنا أن نَرى جاهلا مَزِقًا أوراقَه ، راميًا بها فى الطريق . وقول الشاعر :

حَذِرٌ أمورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ... ما لَيْسَ مُنْجِيه من الأقدارِ

هذه هى الصيغ القياسية . وهناك بعض صيغ قليلة مقصورة على السماع ، أشهرها من - الفعل الماضى الثلاثى : « فِعِّيل » ، و « مِفْعَل » ؛ نحو : إنه شِرِّيب أهوال ، ومِسْعر [٣] حروب . وفعلهما الثلاثى ؛ شرِب ، وسعَر . ومن غير الثلاثى : دَرَّاك - سَآَّر - معوان - مِهوان - نذِير - سميع - زَهُوق . وأفعالها الشائعة : أدْرَك - أسأرَ (بمعنى : ترك فى الكأس بقية) أعان - أهان - أنذَر - أسمَع - أزهَق .

ومما تجب ملاحظته : فى صيغ المبالغة القياسية أنها :

---

(١) هذه الصيغة مشتركة بين صيغ المبالغة واسم الآلة الذى سيجىء الكلام عليه فى باب خاص ص ٢٧٢ م ١٠٧ فهى صيغة مشتركة فى البابين ، والتفريق بينهما يكون خاضعاً للقرائن .

(٢) أعَظّم . (٣) مسعر الحرب : من يكثر إشعالها وإيقاد نيرانها .

ا ـ لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثى ، متصرف ، متعد ، ما عدا صيغة : « فَعَّال » [١] فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى .

ب ـ وأنها لا تجرى على حركات مضارعها وسكناته ، بالرغم من اشتمالها على حروفه الأصلية ، ولهذا كانت محمولة فى عملها على اسم الفاعل لا على فعله . . .

حـ ـ وأنها ـ فى غير الأمرين السالفين ـ خاضعة لجميع الأحكام التى يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من : « أل » ، والمقرون بها ؛ فلا اختلاف بينهما إلا فى الأمرين المتقدمين ، وفى شكل الصيغة ، وفى أن صيغة المبالغة أكثر مبالغة ، وأقوى دلالة فى معنى الفعل[٢] من صيغة اسم الفاعل . وما عدا هذا فلا اختلاف بينهما فى سريان الأحكام والشروط وسائر التفصيلات التى سبق الكلام عليها فى اسم الفاعل[٣] . . .

---

(١) يرى بعض اللغويين أن المسموع كثير من صغة « فعال » المشتقة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم للدلالة على المبالغة ؛ ولذا يجيز ـ لشدة الحاجة إليها ـ اشتقاقها من مصدر الثلاثى اللازم . وهو رأى حسن ارتضاه المجمع اللغوى ، وسجله فى مجلته جـ ٣ ض ١٤ ، ١٥ .

(٢) وهو المعنى المجرد.

(٣) فى الأحكام المتعددة السابقة يقول ابن مالك أبياتاً نذكرها بترتيبها فى «ألفيته»، وإن لم نلتزم ترتيبه فى عرض مسائلها ، وشرحها ؛ إذ اخترنا ترتيباً آخر يصل المسائل المرتبطة بعضها ببعض. قال فى صيغ لمبالغة:

فَعَّالٌ ، أَو مِفْعَالٌ ، أَو فَعُولُ ... فى كَثْرَةٍ عَنْ «فَاعِلٍ» بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَــلِ ... وَفِى «فَعِيلٍ» قَلَّ ذَا وَ «فَعِـلِ»

يريد : أن . صيغة فعال ، ومفعال ، وفعول ، تغنى ـ عند إرادة الكثرة ـ عن صيغة « فاعل » وأنها تذكر من أجل ذلك بدلا من صيغة فاعل ، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه « فاعل » من العمل عند استيفاء الشروط . ثم بين أن استعمال صيغتى : « فعيل » و « فعل » قليل فى المبالغة .

ثم انتقل إلى تسجيل قاعدة أخرى ؛ هى : أن اسم الفاعل ـ ومثله صيغ المبالغة لا تتغير أحكامه إن كان غير مفرد ؛ فالأحكام السابقة كلها مطردة فى المفرد وغير المفرد ، وكلاهما سواء فى الخضوع لتلك الأحكام والتفصيلات التى سبق بيانها عند الكلام على اسم الفاعل المفرد ، وشروط إعماله مقترناً وغير مقترن . . . إلى غير ذلك من سائر القواعد التى سلفت . قال فى هذا : =

... ...

=وما سِوَى المفرد مثلَهُ جُعِلْ   فى الحُكْمِ والشروطِ حيثما عَمِلْ

ثم تعرض لاسم الفاعل العامل النصب مصرحاً بجواز نصب مفعوله ، أو جره مضافاً إليه . فإن نصب أكثر من مفعول جاز جر واحد ووجب نصب الباقى . قال :

وانصِبْ بِذِى الإِعْمَالِ تِلْواً ، وَاخفِضِ   وهْو لِنَصْبِ ما سِواهُ مُقتضِى

(« ذى الإعمال » : صاحب الإعمال ، أى : المستوفى شروط العمل ، وهو اسم الفاعل . « تلوا» تاليا – أى : المفعول به الذى يتلوه .) .

وبين بعد ذلك أن تابع الاسم المجرور على الوجه السالف يجوز فيه الجر ، ويجوز فيه النصب :

واجْرُرْ أَو انصِبْ تَابِعَ الذى انخفَضْ   كمبتغى جاهٍ ومالاً من نَهَضْ

والأصل : من نهض مبتغى جاه ومالا . فعطف كلمة : « مالا » على كلمة : « جاه » المجرورة بالإضافة ، ولكنها منصوبة باعتبارها مفعولا به لاسم الفاعل فى الأصل قبل الإضافة .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – إذا كان اسم الفاعل – ومثله صيغ المبالغة – مقرونًا «بأل» لم يجز تقديم شيء من معمولاته عليه، إلا شبه الجملة. لأن «أل» الداخلة عليه موصولة، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها؛ والصلة لا تتقدم هي ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول. إلا شبه الجملة [1]؛ لأنه محل التساهل؛ فيصح أن يقال: أنا لك المُرافق، ومعك الدائب، أي: أنا المرافق لك – الدائب معك...

أما إن كان مجردًا منها فيجوز تقديم المعمول؛ مفعولا كان أو غير مفعول [2] إلا في بعض حالات، فمثال التقديم الجائز: الحديقةُ – عطْرًا – فوّاحة. والأصل: الحديقةُ فواحةٌ عطرًا.

ومن الحالات التي لا يجوز فيها التقديم أن يكون اسم الفاعل مجرورًا بالإضافة، أو بحرف جر أصليّ، نحو: يروقني رسمُ مصوِّرٍ طيورًا – ألاَ تغضب من معذّب الحيوانَ؟ فلا يجوز: يروقني – طيورًا – رسمُ مصور. ألا تغضَبُ – الحيوانَ – من معذّب. بخلاف المجرور بحرف جر زائد؛ فيجوز أن يتقدم عليه معموله؛ نحو: ما العزيزُ – الهوانَ – بقابل. والأصل: ما العزيز بقابلٍ الهوانَ.

وأجاز قوم تقديم المعمول إن كان اسم الفاعل: «مضافًا إليه»، و«المضاف» كلمة: «غَيْر» أو: «حَقّ»، أو: «جِدّ»، أو: مِثْل، أو: أوّل، نحو: (المنافقُ – الوعْدَ – غيرُ منجزٍ). (هذا – الأعداءَ – جِدُّ قاهرٍ، أو: حقُّ قاهرٍ)، والأصل: المنافقُ غيرُ منْجِزِ الوعد. هذا جِدّ قاهرِ الأعداء، أو: حقّ قاهر الأعداء. (شاعرنا درًّا مثل الناظم) (العربَ ضيفًا أول ناصر). وهذا الرأي حسن؛ لما فيه من تيسير. وأحسن منه براعة استخدامه في أنسب الأساليب له وأليق المواقف.

ويجوز أيضًا تقديم معموله على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبرًا له، نحو: الضيوفَ أنت مصافح. والأصل: أنت مصافحٌ الضيوفَ.

---

(١) راجع ج ١ ص ٢٧٦ م ٢٧ وسبقت الإشارة لهذا في هامش ص ٢٠٨ الوجه الرابع.

(٢) راجع هامش ص ٢٠٨. الوجه الرابع.

... ...

ب — يجوز إعمال اسم الفاعل — أحيانًا — وهو محذوف ؛ مثل : أعليًّا أنْتَ مساعدُه ؟ والتقدير : أمساعدٌ عليًّا أنت مساعده ؟ فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق ، واستغنى بنصبه عن نصب الاسم السابق ؛ فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم السابق عاملا آخر ، محذوفًا ، يفسره المذكور على الوجه المعروف فى باب الاشتغال[1]. ومثله أيضًا : أعليًّا أنت مساعدٌ أخاه ، والتقدير : أمساعدٌ عليًّا أنت مساعد أخاه . ومثله فى كل ما سبق صيغ المبالغة .

ج — عرفنا أن اسم الفاعل يدل — غالبًا — هو وصيغ المبالغة ، على الحدوث وعدم الدوام ، وعدم اشتمال زمنه على الماضى ، وعرفنا طريقة صوغه ... لكنْ قد يراد منه النصّ على الثبوت والدوام مع قيام قرينة تدل على هذا ، فيصير صفة مشبهة[2] ، ويسمى باسمها — بالرغم من بقائه على صورته الأصليّة[3] ؛ إذ لا يصحّ تغييرها بسبب انتقاله . ويجرى عليه أحكامها ؛ فيجوز فى السببىّ[4] بعده الرفع والنصب والجر ، نحو : هذا عابد طائع ،

---

(١) فى هذا المثال — وأشباهه — نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجرور . لكنه مجرور فى حكم المنصوب . لأن كلمة « مساعد » فى حكم الفعل ، وتنوينها ملحوظ وإن لم يكن ملفوظاً ؛ فالضمير هنا كالضمير فى مثل : أعليا مررت به — مجرور وهو فى الحكم منصوب كما سبق فى باب الاشتغال ج ١ . (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩) .

(٢) سيجىء فى ص ٢٢٨ م ١٠٤ باب خاص بها يتضمن تعريفها ، وتفصيل أحكامها ، والتغير فى دلالة اسم الفاعل والصفة المشبهة .

(٣) كما سبق فى ص ١٩٧ ويجىء فى ص ٢٣٨ .

(٤) لا بد لكل اسم مشتق عامل ، من صاحب يقوم به معنى المشتق ، مثل محمد عالم — على محسن ، الجو معتدل — فالكلمات : محمد — على — الجو — هى الصاحب الأصيل الذى قام به معنى المشتق قياماً مباشراً متصلا بذاته ، وقد يقوم المعنى بشىء آخر يتصل بالصاحب الأصيل بنوع اتصال ، ويرتبط به من بعض النواحى ، كأن نقول : محمد عالم أبوه — على محسن أخوه — الجو معتدل حرارته ، فالأب والأخ والحرارة . . و . . ليست الصاحب الأصيل للوصف المشتق ؛ وإنما ترتبط معه بروابط يجمع بينهما كالأبوة ، والأخوة ، والتبعية فى أمر ما . هذا الرابط يسمى : السببى . ولا بد فيه من ضمير يعود على الأصل . وقد تقوم « أل » خلفاً عن الضمير فى مذهب الكوفيين — كما سيجىء فى ص ٢١٨ وفى رقم ٣ من هامش ص ٢٢٤ وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٤ .

وقد اشترطوا وجوب السببية فى مرفوع اسم الفاعل إذا جرى اسم الفاعل على موصوف ؛ نحو : الرجل صادق أبوه كما سيجىء فى هامش ص ٢٣٥ .

... ...

مرتفع الجبهة ، طاهر القلب ، ناصعٌ صفحة ؛ فيجوز فى السببىّ هنا ، (وهو : الجبهة — القلب — صفحة) الرفع على أنه فاعل للصفة المشبهة . والجرّ على اعتباره مضافاً إليه ، والنصب على أنه شبيه بالمفعول به وليس مفعولا به[1] إن كان معرفة . . . فإن كان السببى نكرة — جاز نصبه على أنه تمييز ، أو على أنه شبيه بالمفعول به . ومقتضى ما سبق أن السببىّ المعرفة والنكرة يجوز فيه دائماً الرفع على الفاعلية ، والجر على الإضافة ؛ كما يجوز فيه النصب أيضاً ؛ ولكن المنصوب فى حالة التعريف يعرب شبيهاً بالمفعول به . وفى حالة التنكير يعرب شبيهاً ، أو : تمييزاً .

د — لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه (سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثى ، لازماً أم متعدياً) . إلا إذا أريد منه الثبوت ، وقامت القرينة على هذا ؛ فيصير صفة مشبهة، تجرى عليه كل أحكامها ، ومنها : أن يحكم عليه باللزوم فلا ينصب المفعول به الأصيل ولو كان فعله متعدياً، وهذا على حسب البيان المشروح فيما سبق[2] وفيما يلى :

اسم الفاعل الذى يقصد منه النص على الثبوت والدوام ، فيترك الحدوث ، وينتقل إلى معنى الصفة المشبهة ثلاثة أنواع (وكذا صيغة المبالغة وهذه لا تصاغ إلا من الثلاثى) .

أولها : نوع مأخوذ من الفعل اللازم — الثلاثى وغير الثلاثى — مثل : عال وشامخ . . . فى نحو : هذا عالى القامةِ ، شامخ الأنفِ . ومثل « تائب » فى قول الشاعر :

تباركتَ ؛ إنى من عذابك خائفٌ   وإنى إليكم تائبُ النفسِ باخع[3]

---

(١) لأن « الصفة المشبهة » الأصيلة كما سبق البيان فى هامش ص ١٩٨ — كفعلها لا تنصب المفعول به ، لأنها تصاغ من مصدر فعل ثلاثى لازم . فلما كان السببى بعدها منصوباً ، ولا يصلح لإدخاله تحت نوع آخر من المنصوبات—أعربوه شبيهاً بالمفعول به إن كان معرفة ، ولم يعربوه مفعولا به لأن المفعول به . لا بد أن يقع عليه أثر فعل الفاعل ، وهذا لا يقع عليه أثر الصفة المشبهة ، وهى بمنزلة الفعل فى هذه الحالة . ومن ثم لم يحملوه فى التسمية على المفعول به الذى ينصبه اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة إنما سميت باسمها لشبهها اسم الفاعل فى كثير من الأمور (وسيجىء بيان واف عن هذا كله فى بابها) . أما إن كان نكرة فيجوز نصبه على الشبه ، أو على التمييز .

(٢) فى هامش ص ١٩٧ .

(٣) قائل لها حزناً .

... ...

ولا يكاد يوجد خلاف فى جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدوث إلى معنى الصفة المشبهة .

ثانيها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعول به واحد . والراجح فى هذا النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة ، بشرط أن يكون اللبس مأموناً ؛ (وهو : التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول به) . فإذا لم يُؤمَن اللبس لم تجز الإضافة ؛ كقولهم : فلانٌ راحمُ الأبناءِ ، نافع الأعوانِ ، يريدون : أن أبناءه راحمون وأعوانه نافعون . فإذا كان المقامَ مقام مدح الأبناءَ والأعوان — جاز ؛ لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل ؛ كصدورها ممن يرد على قول القائل : ليس أبناء فلان بمفطورين على الرحمة ، ولا أعوانه بمطبوعين على النفع ، أو من يردّ على قول القائل : أبناء فلان قساة ، وأعوانه ضارّون بسجيتهم . . . ففى هذا المثال وأشباهه مما يحذف فيه المفعول ويؤمن فيه اللبس لقرينة لفظية ، أو معنوية ، يجوز فى السببى — ككلمة : « الأبناء » وكلمة : « الأعوان » — إما الرفْع ؛ على أنه فاعل للصفة المشبهة (وهى : راحم — نافع) ، وإما النصب ، على أنه شبيه بالمفعول به ، وليس تمييزاً إن كان معرفة ، كما فى المثال . وإما الجر ، على أنه مضاف إليه . وهذه الأوجه الإعرابية الثلاثة هى التى تجرى على معمول الصفة المشبهة الأصلية[1] ، كالتى فى مثل : فلان جميل الوجه ، حسن الهيئة ، حلو الحديث . ومن أمثلة هذا النوع .

ما الراحِمُ القلبِ ظَلّاماً وإن ظُلِمَا ... ولا الكريمُ بمنّاعٍ وإن حُرِما

وفى هذا النوع يجوزِ الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب وإعرابه

---

(١) لا يقال فى مثل هذا النوع : إن فعله متعد فى أصله ؛ فكيف يصح تحويله إلى صفة مشبهة ، وهى لا تصاغ إلا من الثلاثى اللازم كما سبق ؟

فقد أجابوا أن المراد باللزوم إما اللزوم : « الأصلى » (بأن يكون الفعل موضوعاً فى أصله لازماً) وإما اللزوم : « التنزيلى أو الحكمى » (بأن يحذف مفعول الفعل المتعدى حذفاً غالباً فى بعض حالاته كالتى هنا) وإما اللزوم : « التحويلى » (بأن يكون الفعل متعدياً ولكنه يحول إلى صيغة « فعل » — بضم العين — وهى صيغة لازمة ؛ لغرض معين كالمدح أم الذم) ونتيجة الثلاثة واحدة ؛ هى أن التعدى غير معتبر هنا . فلا تنصب الصفة المشبهة المفعول به الأصيل كما ينصبه فعلها حين تكون منقولة عن اسم الفاعل ولكنها قد تنصبه على « أنه شبيه بالمفعول به » ، وليس مفعولا به — كما سبق الإيضاح فى ص ١٩٨ وستجىء إشارة لهذا فى ص ٢٥٠ .

... ...

« شبيهًا بالمفعول به » على الرأى الأرجح، لا مفعولا به أصيلا، مثل : فلان راحمُ الأبْناءِ الناسَ ، ونافعُ الأعوانِ أفرادًا كثيرة . فكلمتا « الناس » و « أفرادًا » شبيهتان بالمفعول به . ولا داعى لمنع المنصوب فى هذا النوع ؛ بحجة أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد كما قرره النحاة . وقرارهم حقٌّ ؛ فمنْصوبها لا يزيد على واحد . والذى فى المثال السابق — ونظائره — لم يزد على واحد . ولكن المانعين يتوهمون أن الواحد يشمل المضاف إليه بعد الصفة المشبهة ، لأن هذا المضاف إليه يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته ، فاعتبروه بمنزلة المفعول به . برغم أنه « مضاف إليه » مجرور ، وبَنَوْا على هذا عدم صحة منصوب آخر معه ؛ لئلا يزيد منصوب الصفة المشبهة على واحد .

قال « الصبان » فى هذا الموضع : لا داعى للأخذ بالوهم السابق ، ولا بما يترتب عليه . فالصحيح عنده فى هذه الصورة وأشباهها جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب الواحد بعده .

وفى رأيه تيسير ، واستبعاد لشرط أن يكون الفعل محذوف المفعول به — كما اشترطه بعضهم — .

ثالثها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعولين ، أو ثلاثة : نحو : أنا ظانٌّ رفيقًا قادمًا ، ومُخَبِّرٌ الأصدقاءَ السرورَ شاملا بقدومه . ولا يكاد يوجد كبير خلاف فى منع انتقال هذا النوع إلى معنى الصفة المشبهة ؛ لأن الوصف سينصب مفعولين أو أكثر كفعله ، ومنصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد على الوجه الذى أوضحناه فى النوع السالف . . .

هذا ، ولأكثر النحاة فلسفة خيالية فيما تقدم ؛ فهم يقولون [1] : إن إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه تتم على الصورة السابقة فى ثلاث مراحل مرتبة :

أولها : تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف .

وثانيها : نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به .

وثالثها : جره على الإضافة .

---

(١) كما سيجىء فى « ب » ص ٢٥٨ فى الصفة المشبهة .

... ...

فى مثل : الطبيب رائفُ القلب ، يكون الأصل : الطبيب رائفٌ قلبُه ؛ — برفع كلمة : « قلب » — ثم يتحولَ الإسناد عن المرفوع السببىّ[١] ، وينتقل إلى الضمير المضاف إليه ، وهو : « الهاء » ويستتر هذا الضّمير فى الوصف : « رائف » ويُعَوّض منه « أل » فى رأى الكوفيين ، ويُنْصَب المرفوع الذى تحول عنه الإسناد ؛ لأنه صار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضلة ؛ بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ؛ فينصب مثلها ويصير : رائفٌ القلبَ . ثم يجر بالإضافة ؛ فرارًا من القبح البادى فى إجراء الوصف اللازم أوما يشبهه مجرى المتعدى . (والمراد بما يشبهه[٢] : الوصف المتعدى لمفعول واحد ، ومفعوله محذوف) . فيصير : رائفُ القلب .

ويقولون فى تعليل هذه المراحل الثلاث المُتخيلة : إنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه مباشرة : ؛ لأنه عَينه فى المعنى ؛ فيلزم إضافة الشىء إلى نفسه[٣] ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا ذلك الطريق الذى وضحنا مراحله . ويستدلون بكثير من الأمثلة المأثورة تؤيد[٤] رأيهم .

وكل هذا كلام افتراضى ؛ لا تعرفه طوائف العرب ؛ أصحاب اللغة ، ومرْجعها الأولُ الصحيح . فإغفاله خير ، ولن يترتب عليه ضرر .

هـ — لا تجىءُ صيغ المبالغة إلا من مصدر فعْل قابل للزيادة ، فلا يقال : موّات ولا قتّال ، فى شخص مات أو قتِل ، إذ لا تفاوت فى الموت والقتل .

---

(١) كما أشرنا فى هامش ص ٢٠٨ و ٢٣٨ .

(٢) انظر هامش ص ٢١٦ .

(٣) وهذه حجة ضعيفة بعد ما تقدم فى ص ٤٢ وما بعدها من جواز هذه الإضافة .

(٤) سنعرض بعضها فى ص ٢٣١ ونزيد الأمر وضوحاً عند الكلام عليه فى الصفة المشبهة ص ٢٣٩ .

المسألة ١٠٣ :

اسم المفْعول — تعريفه :

اسم مشتق، يدل على معنى مجرد ، غير دائم[١]، وعلى الذى وقع عليه هذا المعنى .فلا بد أن يدل على الأمرين معا[٢]، وهما: المعنى المجرد، وصاحبه الذى وقع عليه . مثل كلمة : « محفوظ » ، و « : « مصروع » فى قولهم : العادل محفوظ برعاية ربه ، والباغى مصروع بجناية بغيه : « فمحفوظ » تـَدُل على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، (أى : الحفظ) والذات التى وقع عليها الحفظ . وكذلك « مصروع » تدُل على الأمرين أيضًا ؛ المعنى المجرد ؛ ، (أى : الصَّرْع) ، والذات التى وقع عليها . وهكذا . . .

صوغه[٣] :

ا — يصاغ قياسًا على وزن : « مفعول » من مصدر الماضى الثلاثى المتصرف[٤] مثل : « محفوظ » من « حَفِظ» و « مصروع » من « صَرَعَ »

---

(١) أى : لا يلازم صاحبه.

(٢) يمكن استجلاء المراد من بعض ألفاظ التعريف على ضوء ما سبق فى تعريف اسم الفاعل ص ١٩٥.

(٣) أشرنا فى هامش ص ١٩٦ إلى أن ابن مالك وضع فى « ألفيته ؛» بابين ؛ أحدهما عنوانه : « إعمال اسم الفاعل »، ولكنه ضمنه إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معاً، فهو باب ينطوى على إعمالها. وقد مر شرح أبياته فى مناسباتها الخاصة ابتداء من ص٢٠٤ ، وثانيهما عنوانه: « أبنية أسماء الفاعلين، والمفعولين والصفات المشبهة بها » وسيجىء شرح أبياته فى مناسباتها ابتداء من ص ٢٣٥ . وفصل بين البابين بآخر عنوانه : « أبنية المصادر » وقد ارتضى هذا الترتيب لحكمه رآها ، قد تكون — كما يقول بعض النحاة — الرغبة فى موالاة مواضع الإعمال للمصدر وللمشتقات ، حتى إذا فرغ من الكلام على شئون الإعمال لهذه العوامل الاسمية التى بينها كثير من الترابط والتشابه — انتقل للكلام على أبنيتها وصيغها . وقد سبق أن أشرنا أننا لا نرتضى هذا الترتيب ؛ لما فيه من توزيع الأحكام والصيغ على بابين مستقلين ومنفصلين عن الإعمال ؛ إذ الأنسب تعريف كل عامل مع ذكر صيغه وأحكامه فى باب واحد.

(٤) أما الماضى الجامد فليس له مصدر ، ولا اسم مفعول ، ولا اسم فاعل ، ولا صفة مشبهة ، ولا غيرها من المشتقات . . .

و « معلوم » من « علمَ » ، ومجهول من جهل و « معروف » ، من عرف .
ومثل محمود ، من حمِد فى قول الشاعر :

لعلّ عتْبك محمودٌ عواقبُه ُ وربماصَحّت الأجسامُ بالعِلَلِ

ب — ويصاغ قياساً من مصدر الماضى غير الثلاثى بالإتيان بمضارعه وقلْب أوله ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر .

فللوصول إلى اسم المفعول من : « سَارَع » نجىء بمضارعه : « يسارِع » ، ثم ندخل عليه التّغيير السالف ؛ فيكون اسم المفعول : « مُسارَع » ، نحو : الخير مسارَعٌ إليك . واسم المفعول من : « هَدّم » هو : مَهدَّم ؛ نحو : صرحُ البغى مهدّم . وهكذا : استخرج — يستخرج — مستخرَج ، نحو : المستخرَج من النِّفط فى بلادنا يكفى حاجاتنا . وكقول أبى تمام فى وصف قصائده :

مُنَزّهة عن السَّرَقِ المُوَرّى [1] مُكَرّمةٌ عن المعنى المُعَاد

(١) السرق المورى : السرقة التى يخفيها السارق .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — فتح الحرف الذى قبل الآخر قد يكون ظاهرًا كالأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدرًا ؛ مثل : مُسْتَعان — منقاد . . . أصلهما : مُسْتَعْوَن — مُنقَوَد . . . . قلبت الواو ألفًا بعد فتح ما قبلها بنقل حركتها إليه ؛ تطبيقًا لقاعدة صرفية .

ب — إذا كان اسم المفْعول مؤنثًا وجب زيادة تاء التأنيث فى آخره ؛ كما فى بيت أبى تمام السابق .

حـ — قد وردت صيغ سماعية تؤدّى ما يؤديه اسم المفعول المَصُوغ من مصدر الثلاثى وليست على وزنه ؛ فهى نائبة عن صيغة « مفعول » فى الدلالة على الذات والمعنى . ومن تلك الصيغ : « فَعيل » ، بمعنى : مفعول ؛ نحو : كحيل : بمعنى : مكحول . و « فِعْل » ؛ كذِبْح ؛ بمعنى مذبوح . و « فَعَل » ؛ كقَنَص بمعنى : مقنوص . و « فُعْلة » ؛ كغُرْفة ، ومُضْغة ، وأُكلة ، بمعنى : مغروفة ، وممضوغة ، ومأكولة . . . وهذه الصيغ وأمثالها غير مقيسة ، ولكن هل تعمل عمل اسم المفعول كما تؤدى معناه ؟

الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها تعمل عمله — بشروطه — فترفع نائب فاعل حتمًا ، وقد تنصب مفعولا به — أو أكثر — إن كان فعلها المبنى للمجهول كذلك ؛ فحكمها حكم فعلها المبنى للمجهول . وفى هذا الرأى توسعة لمن شاء اتباعه [1] .

غير أن حُكمًا سيجىء [2] لا يسْرى عليها ؛ هو أن اسم المفعول يجوز أن يضاف لمرفوعه بشرط أن تكون صيغته أصلية [3] ؛ فإن كانت نائبة عن الأصلية — كفَعيل ؛ بمعنى : مفعول ، وغيرها مما سبق — فلا تضاف لمرفوعها .

---

(١) سيجىء كلام ابن مالك على صياغة اسم المفعول ، وعلى صيغة : « فعيل » فى الباب الثانى الذى خصه بأبنية المشتقات ص ٢٣٥ وما بعدها .

(٢) فى ص ٢٢٢ .

(٣) هى التى تكون من الثلاثى على وزن : « مفعول » ، ومن غير الثلاثى على وزن المضارع بعد إبدال أوله ميما مضمومة مع فتح الحرف الذى قبل الآخر .

إعماله :

يجرى على اسم المفعول كل ما يجرى على اسم الفاعل من الاقتران « بأل » وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمة لعمله . . . و . . .

فإن كان مقرونًا « بأل » عمِل مطلقًا ، (بغير اشتراط شيء) . وإن لم يكن مقترنًا بها وجب تحقق كل الشروط التى سبقت لإعمال اسم الفاعل[١] ؛ وفى مقدمتها : الاعتماد ، وعدم التصغير ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار التجددى . فإذا استوفى شروط الإعمال كلها عَمِل ما يعمله مضارعه المبنى للمجهول ؛ فيحتاج — وجوبًا — لنائب فاعل مثله ، ويكتفى بنائب فاعله إن كان مضارعه مكتفيًا بنائب الفاعل[٢] . نحو : يُساعدُ القوىُّ زميلَه — يُساعَدُ الزميلُ — هل القوىّ مساعَدٌ زميلُهُ . ولما سبق يمكن أن يحلَّ محلَّ اسم المفعول مضارع بمعناه مبنى للمجهول .

وإذا كان مضارعه ناصبًا مفعولين ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين ينوب عنه ، ويصير مرفوعًا مثله ، ويبقَى المفعول الآخر على حاله منصوبًا ؛ وكذلك اسم المفعول نحو : ظنَّ الرجلُ العومَ نافعًا — يُظَنُّ العومُ نافعًا — هل المظنونُ العومُ نافعًا ؟ . . .

وإن كان فعله متعديًا لثلاثة ثم حذف فاعله وناب أحد المفعولات عنه صار مرفوعًا مثله . ووجب نصب ما عداه ؛ وكذلك الشأن فى اسم المفعول نحو : تُخَبِّر المراصدُ الطيارين الجوَّ هادئًا — يُخَبَّرُ الطيارون الجوَّ هادئًا — هل المخبَّرُ الطيارون الجوَّ هادئًا ؟

ويجوز — بِقِلَّة — فى الأحوال السابقة كلها أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر ؛ بشرط أن تكون صيغة اسم المفعول أصلية[٣] فيصير نائب الفاعل

---

(١) ص ٢٠٢ .

(٢) وهذا يتحقق حين يكون المضارع من الأفعال التى تنصب مفعولا به واحداً قبل بنائه للمجهول ، وقد حذف فاعله ، وقام المفعول به الواحد مقامه ، وناب عنه ؛ وصار مرفوعاً ، ولم يبق ، فى الكلام مفعول به آخر .

(٣) شرحناها فى رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة .

مضافًا إليه ، مجرور اللفظ ، ولكنه مرفوع المحل؛ مراعاة لأصله؛ [١] نحو : إن القوىَّ مُسَاعَدُ الزميل ، يشيع مظنونُ العوم نافعًا — أمخبَّرُ الطيارين الجوَّ هادئًا مسرور ؟ . فإن لم تكن صيغته أصلية امتنع أن يضاف لمرفوعه .

وإذا جاء تابع لهذا المضاف إليه جاز جره مراعاة للفظ المضاف إليه ، أو رفعه؛ مراعاة لأصله ؛ نحو : إن القوى مساعَدُ الزميلِ والزميلةِ — يشيع مظنونُ العومِ البارعِ نافعًا — أمُخَبَّرُ الطيارين المسافرين — أو المسافرون — الجو هادئًا مسرورٌ ؟ بجرّ التابع أو رفعه فى كل ذلك وأشباهه .

ما سبق حين يكون مضارعه متعدياً . فإن كان لازمًا قد حذف فاعله وناب عنه شيء آخر غير المفعول به (كالظرف ، أو الجار مع مجروره . أو المصدر . . .) فإن اسم المفعول يكون لازمًا أيضًا ، ويحتاج لنائب فاعل من هذه الأشياء الصالحة للنيابة عند عدم وجود المفعول به ، نحو : اعتكف المريض فى الغرفة ، يُعتكف فى الغرفة ، هل الغرفة مُعتَكَفٌ فيها ؟ — اتسع المجالُ أمام المخلص — يُتَّسعُ أمامَُ المخلص — هل المُتَّسَعُ أمامَُ المخلص ؟ . . . [٢] .

هذا ، واسم المفعول حين يضاف إلى مرفوعه — نحو : الغرفة مفتوحة النوافذِ والأصل : مفتوحة نوافذُها — يظل مع إضافته لمرفوعه دالاًّ على الحدوث . كما كان

---

(١) هذا الحكم مأخوذ من كلام ابن مالك الآتى : حيث يقول :

وكلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمِ فاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفاضِلِ

(٢) فيما سبق من الكلام على اسم المفعول ، وأنه يجرى عليه ما يجرى على اسم الفاعل ، وأنه كالمضارع المبنى للمجهول فى أنه يرفع نائب فاعل ، لا فاعلا يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » وضمنه إعمال اسم المفعول — كما سبق فى هامش ١٩٦ وفى ص ٢١٩ —

وكلُّ ما قُرِّر لِاسْمِ فاعِلِ يُعْطَى اسمَ مَفعولٍ بِلاَ تفاضُلِ

فهوَ كفِعلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِى مَعْناهُ؛ كالْمُعْطَى كَفَافاًيَكْتَفِى

(بلا تفاضل ، أى : بلا زيادة فى أحدهما على الآخر) . وإعراب المعطى كفافاً يكتفى : « المعطى » : مبتدأ و « أل » فيه موصولة يعود عليها الضمير الذى فى كلمة : « معطى » ، وهذا الضمير نائب الفاعل ، وأصله المفعول الأول لكلمة : « معطى » ، و « كفافا » المفعول الثانى . « يكتفى » هذه الجملة المضارعية خبر المبتدأ .

قبل الإضافة إليه[1] — وهذا قليل — إلا إنْ قامت قرينة تدل على أن المراد منه الثبوت والملازَمة الدائمة، فيصير صفة مُشبهة؛ لما أوضحناه من أن اسم المفعول يدل على معنًى حادث غير دائم الملازَمة لصاحبه، أى: يدل على الحدوث الذى لا يشمل الماضى ولا الاستمرار. فإن قُصِد به النَّصّ على الثبوت والدوام — مع قيام قرينة تدل على هذا — صار صفة مشبهة[2]؛ فيسمى باسمها، ويخضع لأحكامها؛ بالرغم من بقائه على صورته الأصلية؛ إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه إلى معنى آخر.

والكثير الغالب فى اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أريد تحويله إلى الصفة المشبهة، ليدل مثلها على معنى ثابت دائم، لا حادث؛ وبشرط وجود القرينة التى تدل على ثبوته ودوامه. فالسببى[3] الواقع بعده يجوز فيه الرفع على اعتباره: «فاعلا» — لا نائب فاعل — للصفة المشبهة التى جاءت على صورة اسم المفعول، ويجوز فيه النصب على اعتباره «شبيهًا بالمفعول به» إن كان معرفة، و «تمييزًا» أو شبيهًا بالمفعول به إن كان نكرة، ويجوز فيه الجر على اعتباره مضافًا إليه، ففى مثل: أنت مرْموق المكانة، مسموع الكلمة؛ مُحَصَّنٌ خلقًا، مكمَّلٌ علمًا — يجوز فى الكلمات: (المكانة — الكلمة — خلقًا — علمًا) الرفع على اعتبارها فاعلا للصفة المشبهة، ويجوز فيها الجرّ؛ لاعتبارها مضافًا إليه، ويجوز فيها النصب؛ إما على التشبيه بالمفعول به إن كانت معرفة، وإما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به إن كانت نكرة. ولا مناص من قيام قرينة تدل على أن المراد من الصيغة هو الصفة المشبهة وليس اسم المفعول.

أما إذا أضيف اسم المفعول لمرفوعه بغير إرادة تحويله إلى الصفة المشبهة أو بغير القرينة الدالة على إفادة الدوام — وهذه الإضافة قليلة جائزة — فإنه يظل

---

(١) وهذه الإضافة مع الدلالة على الحدوث قليلة — كما سيجىء — وهى مع قلتها جائزة. لكنها لا تساير الكثير من الأساليب الفصيحة المأثورة.

(٢) يحسن الاستئناس فيما يأتى بنظيره السابق فى اسم الفاعل ٢١٤ فكلاهما موضح للآخر.

(٣) أوضحنا السببى فى رقم ٤ من هامش ص٢١٤ وفى ص٢١٨ و ٢٥٣ بما ملخصه: أنه الذى ليس أجنبياً من الموصوف: فيشمل ما يحوى ضمير الموصوف لفظاً؛ نحو: الوالد مسموعة كلمته. أو تقديراً، نحو: الوالد مسموع الكلمة أى: مسموع الكلمة منه. وقيل إن «أل» خلف عن الضمير؛ تبعاً لرأى الكوفيين.

محتفظاً باسمه وبكل الأحكام الخاصة به ، وقد عرفناها .

ولا بد فى اسم المفعول الذى يصير صفة مشبهة من أن يظل على صيغته الأصيلة التى أوضحناها ، لا الصيغة التى تنوب عليها ، وأن يكون فعله — فى أصله — متعدياً لمفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببى الذى يصح فى إعرابه الأوجه الثلاثة السالفة ؛ كالمثال السابق ؛ وكقولهم : لا ينقضى يوم لا أراك فيه إلا علمت أنه مبتورُ القدْرِ ، منْحوسُ الحظ[١] .

فإن كان فعله لازماً لم يصح أن يصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال إلى الصفة المشبهة . وكذلك إن كان فعله متعدياً لأكثر من واحد ؛ فإنه — فى الرأى الشائع — لا يصلح[٢] ؛ سواء أذكر مع السببىّ مفعول آخر أم لم يذكر ؛ ومن الأمثلة لما سبق ما ورد عنهم فى رفع السببىّ على الفاعلية :

بثوبٍ ، ودينارٍ ، وشاةٍ ، ودِرهمٍ فهل أنت مرفوع بما ها هنا راسُ[٣] ؟

فكلمة : « رأس » فاعل للصفة المشبهة التى هى كلمة مرفوع .

وفى النصب على التشبيه بالمفعول به :

لو صُنْتَ طرفَك لم تُرَع بصفاتِها لمَّا بدتْ مَجْلُوَّةً وجَنَاتِها[٤]

---

(١) نَحَسَ السعد الحظَّ . جفاه وتركه .

(٢) حجة المانعين هو ما سبق مفصلا فى ص ٢١٧ وفيها الرد عليهم ، ومنه يفهم أنه لا مانع أن يكون الفعل متعدياً لاثنين فقط ، يكون أحد هما السببى المجرور ، ويبقى الآخر منصوباً ؛ على اعتباره شبيها بالمفعول به ، لا مفعولا به أصيلاً .

(٣) ورد البيت بهذا النص فى باب : «الصفة المشبهة » ببعض المراجع النحوية ؛ كالتصريح والهمع . ولكنه ورد بنص آخر فى الجزء الأول من كتاب : «معانى القرآن » للفراء — سورة البقرة ص ٥٢ ، قال :

فأَبلغْ أَبا يحيى إذا ما لقيته على العِيس فى آباطها عَرق يَبَسُ

بأَنَّ السُّلامىَّ الذى بضَرِيَّةٍ أَمير الحمى قد باع حق بنى عبَسِ

بثوب ، ودينار ، وشاة ، ودرهمٍ فهل هو مرفوع بما هاهنا راسُ ؟

العرق اليبس : الجاف — السلامى : رجل منسوب إلى موضع بنجد ، يقال له : سلام — ضرية : قرية نجدية فى طريق القادمين من البصرة إلى مكة . — وكلمة : « عبس» مجرورة ، مع أن السين فى آخر أبيات القصيدة كلها مرفوعة . وهذه المخالفة عيب فى الشعر يسمى — الإقواء .

(٤) الدليل على النصب أن الأنسب أن تكون منصوبة بالكسرة لتساير آخر الشطر الأول الذى وقعت فيه كلمة : « صفاتها » منصوبة بالكسرة .

وفى الجر :

تَمَنَّى لقائى الجوْنُ[(١)] مغرورُ نفسِهِ   فلما رآنى ارتاع ثُمَّتَ[(٢)] عَرَّدَا[(٣)]

وهكذا . . . و . . .[(٤)] .

---

(١) من معانى « الجون » فى اللغة : الأبيض أو الأسود . وهو هنا : اسم رجل .

(٢) بمعنى : « ثم » حرف عطف ، والتاء للتأنيث .

(٣) فر هربا .

(٤) فيما سبق من إضافة اسم المفعول لمرفوعه يقول ابن مالك من غير تفصيل :

وقدْ يضافُ ذَا إلَى اسْمٍ مُرْتفِعْ   مَعْنًى ؛ كَمَحْمُودُ المَقاصِدِ الوَرِعْ

يشير بكلمة « ذا » إلى اسم المفعول لاتجاه الكلام السابق إليه . وأصل مثال الناظم : الورع محمود مقاصده ، لحقه ما ذكرناه فى الزيادة التالية .

... ...

زيادة وتفصيل :

يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه ولكن بالطريقة التى ارتضوها ، وقد شرحناها وافية فى إضافة اسم الفاعل لمرفوعه[1] ، أى : بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، ثم نصبه على التشبيه بالمفعول به ، ثم جره على الإضافة بعد ذلك ، كمثال الناظم ، وهو محمود المقاصد الورع . فأصله : الورع محمودةٌ مقاصدُه فكلمة : « مقاصده » مرفوعة على النيابة « لمحمودة » ثم صار : الورِع محمودٌ «المقاصدَ » بالنصب ؛ ثم صار : محمود المقاصدِ ، بالجر .

والسبب عندهم : ما تقدم من أن الوصف هو عين مرفوعه فى المعنى ؛ فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشىء إلى نفسه من غير مسوِّغ — وهى غير صحيحة . ولا يصح حذفه ؛ لعدم الاستغناء عنه . فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ، ثم يُنصب السببىّ لصيرورته فضلة حينئذ ؛ بسبب استغناء الوصف بالضمير ، ثم يجر ، فراراً من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين[2] ...

وقد قلنا إن هذه الأمور الثلاثة بترتيبها السابق فلسفة خيالية يرددها كثير من النحاة ؛ كصاحب التصريح ، وعنه أخذ الصبان . ولا شىء منها يعرفه العربى الأصيل ، فليس فى إهمالها إساءة .

---

(١) ص ٢١٧ .
(٢) من المفيد الرجوع إلى ص ٢١٧ .

المسألة ١٠٤ :

الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد[1]

تعريفها :

نسوق الأمثلة التَّالية لكشف دلالتها ، وإيضاح ما فى معناها من دقة :

سئل أحد الأدباء القُدَامَى أن يصف « أبا نُوَاس » ؛ فكان مما قال :

« عرفته جميلَ الصورةِ ، أبيضَ اللونِ ، حسَنَ العينينِ والمَضحَكِ ، حُلوَ الابتسامة ، مَسْنونَ الوجهِ[2]، ملتفَّ الأعضاء ، بين الطويل والقصير ، جيدَ البيان ، عذبَ الألفاظ . . . و . . .) .

فى هذا الوصف كثير مما يسمى : « صفة مشبهة » ؛ مثل جميل — أبيض — حسن — حلو . . . و . . . فما الذى تدل عليه كل كلمة من هذه الكلمات ، ونظائرها ؟

لنأخذْ مثلا كلمة : « جميل » فإنها اسم مشتق ، يَدُل على أربعة أمور مجتمعة :

أولها — المعنى المجرد الذى يُسَمَّى : « الوصف » ، أو : «الصفة » . وهو هنا : الجَمال .

ثانيها — الشخص ، أو غيره من الأشياء التى لا يقوم المعْنى المجرد إلا بها ، ولا يتحقق وجوده إلا فيها . وإن شئت فقل : هو الموصوف الذى يتصف بهذا الوصف ، (الصفة) ، ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلا بنفسه بغير موصوفه .

والمراد به فى المثال : الشخص الذى ننسب له الجمال ، ونصِفه به .

---

(١) فى ص ٢٤٠ و ٢٤٥ سبب هذه التسمية.

(٢) وجه مسنون : أملس جميل .

ثالثها — ثبوت هذا المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) لصاحبه فى كل الأزمنة ثبوتـًا عامـًّا ؛ أى : تحققه ووقوعه شاملا الأزمنة المختلفة ؛ فلا يختص بزمن دون آخر ، ولا يقتصر على الماضى وحده ، ولا على الحال وحده ، ولا على المستقبل كذلك ، ولا يقتصر على زمَنَيْـن دون انضمام الثالث إليهما ؛ فلا بد أن يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ وأن يصاحب موصوفهُ فيها . فوصف شخص بالجمال ، على الوجه الوارد فى العبارة السابقة ، معناه أنه جميل فى ماضيه . وفى حاضره ، وفى مستقبله . (ولهذا نتيجة حتمية تجىء فى الأمر الرابع التالى) .

رابعها : ملازمة ذلك الثبوت المعنوى العام ، للموصوف ، لأنه — كما أوضحناه — يقتضى أن يكون المعنى المجرد ، الثابت وقوعه وتحققه ، ليس أمرًا حادثـًا الآن ، ولا طارئـًا جديدًا ينقضى بعد زمن قصير . وإنما هو أمر دائم مُلازمٌ صاحبه (الموصوف) طول حياته ، أو أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم[١] ، إذ ليس بمعقول أن يصحبه فى ماضيه وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازمـًا له ، أو كالمُلازم[٢] ؛ فالجمال — مثلا — لا يفارق صاحبه ، وإن فارقهُ[٣] فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة التى هى بالدوام أشبَه . ومن ثـَمّ كان هذا الأمر الرابع نتيجة للثالث[٤] .

فكلمة : « جميل » ، فى الكلام السالف — وأشباهه — تدلّ على :

---

(١) ويشبهها فى هذا الدوام والاستمرار « أفعل التفضيل » — كما سبق فى هامش ص ١٩٥ وكما سيجىء فى بابه . ص ٣٢٣

(٢) يدخل فى حكم الملازمة بعض الأوصاف التى لا تفارق صاحبها ولكن آثارها لا تظهر إلا فى مناسبات خاصه بها فهى مما يطرأ ، ويزول ، ثم يتجدد . . . وهكذا . ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا ؛ كالفرح ، والغضب ، والشبع ؛ نحو : فلان فرح أو : غضوب ، أو شبعان . . . فهذه صفات تظهر فى مناسباتها — كما سيجىء فى الأمر الأول من ص ٣٣٢ وفى الثالث من ص ٢٥٠

(٣) تكون هذه المفارقة لسبب طارئ مؤقت — فى الغالب — كمرض ، أو خوف ، أو شيخوخة.

(٤) ولا بد من النص على هذا الأمر الرابع ؛ إذ لا يلزم من حصول الأمر الثالث وتحققه أنه يلازم صاحبه ، فمن الممكن حصول الأمر فى الماضى وفى الحال وفى المستقبل من غير أن يلازم صاحبه فى كل حالة : ومن الممكن أن يقع فيها كلها مجتمعة من غير أن يستمر فى المستقبل .

(١) معنى مجرد (أىْ : على وصف ، أو : صفة) .

(٢) وعلى صاحبه الموصوف به .

(٣) وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتا زمنياً عاما .

(٤) وعلى دوام الملازمة أو ما يشبه الدوام[1] .

والناطق بتلك الكلمة إنما يُـريد الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان خبيراً بدلالة الألفاظ .

ومثل هذا يقال فى كلمة : « أبيض » ؛ فهى اسم مشتق يَـدُل على ما يأتى :

(١) معنى مجرد (أى : وصف ، أو : صفة) ، هو : البياض .

(٢) الشىء الذى لا يقوم ولا يتحقق المعنى المجرد إلا بوجوده فيه ، أو : الموصوف الذى يراد وصفه بصفة : « البياض » ، وهو هنا الشخص ، الذى نريد أن ننسب له تلك الصفة ؛ ونَـصِفه بها .

(٣) أن ذلك المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) ، ثابت له متحقَّق فى كل الأزمنة ثبوتًا عامًّا ؛ فليس خاصًّا بزمن من الثلاثة دون غيره ، أو بزمنين ؛ فالبياض ، يصاحب المتصف به فى ماضيه ، وحاضره ، ومستقبله .

(٤) أن هذا الثبوت العام يلازم صاحبه ، ولا يكاد يفارقه ، لأن مصاحبته إياه فى الأزمنة الثلاثة تقتضى أن يكون ملازمًا له أو فى حكم الملازم ؛ برغم أنه قد يفارقه حينًا .

فالناطق بكلمة : « أبيض » فى التركيب السابق — ونظائره — إنما يريد بها الدلالة على تلك الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان يفهم أسرار العربية ، ويجيد اختيار الألفاظ التى توضح تلك الأسرار .

وما يقال فى كلمتى : « جميل » ، و « أبيض » — يقال فى : « حَسَن » وحُلو ، . . . و . . . وأمثالهما . . .

من كل ما تقدم يتبين المراد من قول النحاة فى تعريف الصفة المشبهة

---

(١) إلا إن وجدت قرينة تمنع الدوام وشبهه كما سيجىء فى ص ٢٥٠ .

الأصيلة إنها: (اسم مشتق؛ يدل على ثبوت صفة لصاحبها[١] ثبوتًا عامًّا)[٢].

أنواعها، وطريقة صوْغ كل نوع:

الصفة المشبهة ثلاثة أنواع قياسية؛ أولها وأكثرها: «الأصيل»، وهو «المشتق الذى يصاغ أولَ أمره من مصدر الفعل الثلاثىّ اللازم المتصرف، ليدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتًا عامًّا وقد شرحناه بالأمثلة. ولهذا النوع أوزان وصيغ كثيرة خاصة به، وسنذكر أشهر القياسىّ منها.

ثانيها: الملحق بالأصيل من غير تأويل، — ويلى الأول فى الكثرة — وهو: «المشتق الذى يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل أو باسم المفعول[٣]، من غير أن يدل دلالتهما على المعنى الحادث وصاحبه، وإنما يدل — بقرينة — على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتًا عامًّا». وقد عرفنا طريقة صياغته فى الباب الخاص بكل منهما.

وحكم هذا النوع أنه قياسىّ، وأنه بمنزلة الصفة المشبهة فله اسمها، ودَلالتها، وأحكامها المختلفة، دون أوزانها؛ لأنه يظل على صيغته الخاصة باسم الفاعِل أو اسم المفعول، ويلازم وزنه السابق، على الوجْه الذى شرحناه فى باب كل منهما.

ثالثها وأقلها: الجامد المؤول بالمشتق، وهو «الاسم الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأول بالمشتق»[٤]. وحكمه: أنه قياسى يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل، ويؤدى معناها، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته.

وبالرغم من قياسيته يحسن الإقلال منه قدر الاستطاعة، وقد يزاد على آخره ياء مشددة للنَّسب، فتقرّبه. من المشتقات؛ نحو: تناولنا شرابًا عسلاً طعمُه، أو: تناولنا شرابًا عسليًّا طعمُه. ويجوز فى معموله (وهو

---

(١) وقد يقتصرون فى التعريف على: أنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها. أو: اسم مشتق يدل على الثبوت. ولا بأس بالإيجاز إن كان المراد معه واضحاً.

(٢) أى: شاملا الأزمنة الثلاثة شمولا مستمرًّا ثابتاً — كما شرحنا — (٣) سواء أكان فعلهما ثلاثياً أم غير ثلاثى. (٤) ولذا يصح وقوعه نعتاً كما سيجىء فى ص ٣٧٥ «باب النعت».

هنا كلمة : طعم) ما يجوز فى معمول الصفة المشبهة من الرفع ، أو : النصب ، أو : الجر ، على التفصيل المذكور فى إعمالها ؛ فنقول : تناولنا شراباً عسلا طعمُه ؛ بالرفع — عسلا طعمًا ، بالنصب — عسلَ الطعمِ ، بالجر بالإضافة . مع جواز زيادة الياء المشددة فى كل حالة .

ومن أمثلته قول الشاعر يهجو :

فَراشةُ الحِلمِ ، فِرعونُ العذابِ ، وإن تطلبْ نداه فكلْبٌ دونه كلْبُ

والمراد بفراشة . . . : طائش ، وبفرعون . . . : أليم ، أو : شديد . والمعنيان على التأويل بالمشتق ، وقول الآخر :

فلولا اللهُ والمهرُ المفَدَّى لأبْتَ وأنت غِرْبال الإهابِ

والمراد : مُثَقَّب الجِلْد . وهذا على التأويل بالمشتق أيضًا والآن نعود إلى صياغة النوع الأول الأصيل ، وأوزانه :

لما كانت الصفة المشبهة الأصلية لا تصاغ إلا من مصدر الفعل الثلاثى اللازم المتَصرف تَحَتَّمَ أن يكون فعلها كسائر الأفعال الثلاثية . إما مكسور العين (أى : على وزن: « فِعل ») ، وهو أكثر أفعالها المتصرفة التى يقع الاشتقاق من مصدرها ، وإما مضموم العين ، (أى : على وزن « فَعُل ») ويلى الأول فى كثرة الصياغة من مصدره ، وإما مفتوح العين ، (أى : على وزن : « فَعَل ») ، وهو أقل أفعالها ، بل أنْدرها .

(١) فإن كان الماضى الثلاثى اللازم على وزن « فَعِلَ » — بكسر العين— وكان دالا على فرح ، أو حزن ، أو أمر من الأمور التى تطرأ وتزول سريعًا ولكنها تتجدد ، وتتردد على صاحبها كثيرًا ، لأنه اعتادها — فالصفة المشبهة على وزن « فَعِل » للمذكر ، و « فَعِلة » للمؤنث — ويلاحظ أن هذين الوزنين ليسا مقصورين على الصفة المشبهة من مصدر الفعل « فَعِل » ، فقد يكونان من مصدر « فعُل » أيضًا ، كما سنعرف — نحو : فرِحَ فهو فرِحٌ — طرِبَ فهو طَرِبٌ — بَطِرَ فهو بَطِرٌ — حذِرَ فهو حَذِرٌ — تعِب فهو تَعِبٌ .

ومن هذا قولهم : الحذِرُ آمِن ، والضَّجِر مكروب ، والبَطِر مهدَّدٌ بزَوالِ النعم . . .

وإن كان دالاً على خلو، أو امتلاء، ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر ولكنه يزول ببطء — فالصفة المشبهة على وزن: «فَعْلان»، ومؤنثها — في الغالب — على وزن: «فَعْلَى» — نحو: عطش فهو عطشان — ظمِئ فهو ظمآن — عَرِىَ فهو عُريان — صدِىَ فهو صديان — شبع فهو شبعان — روِى فهو ريَّان — يَقِظَ فهو يقظان — عَرِقَ فهو عَرْقان — ومن هذا قولهم في الهجاء: فلانٌ شبعانُ البطنِ، صديانُ الروح. نائمُ العقلِ، يقظانُ الهوى . . .

فإن كان دالاً على أمر خِلْقِيّ يبقى ويدوم، مثل: لون، أو عيب، أو حلية — وكل هذا خَلْقِيّ يبقى ويثبت — فالصفة — في الغالب — على وزن: «أفْعَل» للمذكر، و «فَعْلاء» للمؤنث — ؛ نحو: حَمِر فهو أحمر — خضِر فهو أخضر — عرِج فهو أعرج — عوِر فهو أعور — حَوِر[1] فهو أحْور — كحِل فهو أكحل. ومنه قولهم: اشتهرت الخيول العربية برشاقة الجسم، وضمور البطن، وأنها دعجاء[2] المقلة، كحلاء العين، وطْفاء[3] الأهداب . . .

فالصفات المشبهة التي ماضيها مكسور العين — تدور معانيها الغالبة حول ثلاثة أشياء؛ أمور تطرأ وتزول سريعاً ولكنها تتردد كثيراً، أو أمور تطرأ وتزول ببطء. أو: أمور تثبت وتبقى.

(٢) إن كان الثلاثي اللازم على وزن: «فَعُل» — بضم العين — فالصفة المشبهة كثيرة الأوزان؛ فقد تكون على وزن: «فَعِيل»، مثل: شرُف فهو شريف — نَبُل فهو نبيل — قبُح فهو قبيح.

أو: على وزن. «فَعْل»؛ مثل: ضَخُمَ فهو ضَخْم — شَهُمَ فهو شَهْم — صَعُب؛ فهو صَعْب.

أو على وزن: «فَعَل»، مثل: حَسُن فهو حَسَن — بَطُل[4] فهو بَطَلٌ —

(١) الحور: شدة بياض العين مع شدة سوادها.

(٢) الدَّعَج: سعة العين مع شدة سوادها. (دعج، دعَجا؛ فهوأدعج، وهي: (دعجاء).

(٣) غزيرة شعر الجفون (وطف وطَفاً؛ فهو: أوطف؛ وهي: وطفاء).

(٤) صار بطلا.

أو على وزن : « فَعَال » ؛ مثل : جَبُن فهو جَبَان — رَزُنت المرأة فهى رَزَان[١] — حَصُنت فهى حَصَان ، أى : عفيفة .

أو على وزن : « فُعَال » ؛ مثل شجُع فهو شُجاع فَرُت الماءُ (بمعنى : عَذُب) ، فهو فُرَات .

أو على وزن : « فُعْل » ؛ مثل : صَلُبَ فهو صُلْب — أو على وزن : « فِعْل » ؛ نحو مَلُح الماء فهو مِلْح .

أو على وزن : فَعِل ، مثل : نَجُس الصديد فهو نَجِس .

أو على وزن : « فاعِل » ؛ مثل : طَهُر فهو طاهر .

وليست الأوزان السابقة مقصورة على الصفة المشبهة المصوغة من مصدر : « فَعُل » بضم العين ، بل بعضها مقصور عليها ؛ وهو : « فَعَل » كحَسَن و « فَعَال » ، كجَبَان : و «فُعَال » كشجاع . . . وبعضها غير مقصور ولا مختص ، لأنه مشترك بين فَعُل — بضم العين — وفَعِل بكسرها .

ومن هذا :

« فَعِيل » ، مثل : بخِل الوضيع فهو بَخيل . كرُم الماجد فهو كريم — ومنه : « فَعْل » ، مثل: سَبِطَ فهو سَبْط[٢] ،ضَخُم فهو ضَخْم .

ومنه « فِعْل » ، صَفِر جيبُ المسرف ؛ فهو صِفْر ، — ملُح ماء البحر فهو مِلْح .

ومنه : « فُعْل » ؛ مثل حَرَّ القويُّ فهو حُرٌّ ، والأصل : حَرِرَ — صَلُب الحديد ، فهو صُلْب .

ومنه : « فعِل » ، كفرِح المنتصر فهو فَرِحٌ — نجُس الطعام الحرام فهو نَجِس .

ومنه : « فاعِل » ، مثل : صحِب الدليلُ الرحالة فهو صاحب — طَهُر الثوب فهو طاهر .

---

(١) بمعنى متوقّرة ، غير طائشة . والأكثر قصر هذا الوزن على المؤنث . (٢) طويل .

(٣) وإن كان الثلاثى اللازم على وزن « فَعَل » بفتح العين وهو أندر أفعالها — فالصفة المشبهة على وزن فيْعِل ؛ نحو : مات يموت فهو ميت[1].

تلك أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة[2].

---

(١) ومثله : ساد يسود ؛ فهو : سيِّد . إنما كان ساد ومات على وزن « فعل » بفتح العين ، لأن مضارعهما بضم العين ، وهذا لا يجى إلا من ماض مفتوح العين أو مضموم العين ، ومضمومها لا يصلح هنا ، لأنه — فى الغالب — للمدح أو الذم ، على غير ما هنا .

(١) وقد عرض ابن مالك — كما أشرنا فى هامش ص ١٩٦ و ٢١٩ — لصياغة الصفة المشبهة فى باب مختلط عقده لصياغتها وصياغة اسم الفاعل واسم المفعول ، عنوانه :

« أَبْنِيَةُ أَسْماءِ الفَاعِلينَ ، والمفْعُولينَ ، والصفَاتِ المشَبَّهةِ بِهَا »

ونص ما جاء على حسب ترتيب أبياته :

كَفاعِلٍ صُغ اسْمَ فاعلٍ إذا   مِنْ ذى ثلاثةٍ يكونُ ؛ كَغَذَا

(غذا الماء : سال — غذوت الوليد أطعمته ، أو ربيته . فالفعل لازم ، ومتعد) .

يقول : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثى المتصرف على مثال « فاعل » أى : على وزن فاعل . وضرب مثلا للفعل الثلاثى هو : « غذا » ويصلح مثالا للثلاثى المتعدى واللازم ، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه باختلاف تعدى الثلاثى أو لزومه ، فالمهم أن يكون ثلاثياً وعلى وزن « فعل » بفتح العين كما يفهم من المثال ، ومن الكلام الآتى بعد . ثم قال :

وهْوَ قَليلٌ فى : « فَعلتْ » ، و« فَعِلْ »   غيرَ معدًّى ، بل قِياسُهُ « فَعِلْ »

أى : أن صيغة « فاعل » قليلة إذا جاءت من مصدر « فعُل » أو « فعِل » اللازمين ؛ نحو : حمُض فهو حامض ، وأمِن فهو آمن . وبين أن اسم الفاعل من مصدرهما يجىء على وزن « فعِل » ؛ نحو : نجُس فهو نِجس ، — فرِح فهو فرِح ، وبطِر فهو بَطِر . والحق أن هذه الصيغة ليست باسم فاعل ، وإنما هى صفة مشبهة — كما سبق البيان فى هامش ص ١٩٥ — وكذلك الصيغ الآتية التى عرضها فى البيت التالى وفعلها هو « فَعِل » مكسور العين أيضاً . يقول :

« وأَفعَلُ » « فَعْلانُ » نحو : أَشِرِ   ونحو : صَدْيان ، ونحو : الأَجْهرِ

يريد : أن « أفعل » و« فعلان » شأنهما كشأن « فعل » فكل من الثلاثة عنده هو اسم الفاعل من مصدر « فعِل » الثلاثى اللازم مكسور العين ، وضرب لها أمثلة هى أشِرَ الأحمق فهو أشِرٌ ، وصدِىَ الضال فى الصحراء فهو صديان ، (كعطش فهو عطشان ؛ وزْناً ، ومعنًى ، وحكماً) . وجهر الرجل (لم يقدر على الإبصار فى الشمس) فهو أجهر وكل هذه صفات مشبهة وليست باسم فاعل كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك ولعل قصده أن تلك الأفعال تدل — فى الغالب — على معانٍ لازمة أو ما يشبهها ، فيناسبها أن يصاغ منها صفات مشبهة بتلك الأوزان لا أسماء فاعلين . ثم قال :

« وفَعْلٌ » أَوْلَى و « فَعيلٌ » بِفَعُـلْ   كالضَّخمِ ، والجَميلِ ، والفِعْلُ جَمُلْ =

وهناك صيغ أخرى متناثرة في الكلام العربي الفصيح ؛ فإذا عرف المتكلم

= أى : أن الماضى الثلاثى إذا كان على «فعل» بضم العين فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزان «فعْل» أو « فعيل » ؛ مثل : ضخم الفيل فهو ضخم ، وجمل الغزال فهو جميل . . . ثم بين فى البيت الآتى أن مجيء اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزان : « أفعل » ، أو : « فعَل » قليل ، نحو نحو : خضب فهو أخضب . وبطُل العربى فهو بطَل ، وكذلك بين أن اسم الفاعل – أحياناً قليلة – لا يجيء من مصدر : « فعَل » . على صيغة « فاعل » التى هى الغالبة فيه نحو ، شاب الرجل فهو أشيب ، وشاخ الشاب فهو شيخ ، فقد استغنى عن صيغة فاعل بأخرى . وفى هذا كله يقول :

« وأَفْعَلٌ » فيه قَلِيلٌ ، و « فَعَلْ » وبِسِوَى الفَاعِلِ قد يغْنَى « فَعَلْ »

(غَنَىَ يغنى؛ بمعنى : استغنى .) ونكرر ما سبق أن كل الصيغ التى من مصدر الثلاثى وليست على وزن: « فاعل » ، هى – على غير ما يفهم من كلام ابن مالك – « صفات مشبهة » ، وليست « اسم فاعل » . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثى، فقال إنها: على وزن مضارعه ، مع كسر متلو الأخير (أى : كسر الحرف الذى يتلوه الأخير ، ويجيء بعده) وضم ميم زائدة تجيء أول المضارع بدلا من حرف المضارعة ؛ نحو : ساعَد، يساعِد، مُساعِد – تكرم ، يتكرم ، مُتكرِم – واصل ، يواصِل ، مواصِل . . . يقول :

وزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذى الثَّلاَثِ؛ كالمواصِل
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخير مُطْلَقَا وضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قد سَبَقَا

يريد : زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثى هى زنة مضارعه ، بشرط كسر الحرف الذى قبل الأخير فى المضارع ، وضم حرف الميم الزائد الذى يسبق بقية حروف المضارع ؛ (لأنه يتصدر الفعل ويحل محل حرف المضارعة) . نحو : المواصل ، والفعل رباعى ؛ هو ؛ واصل ، ومضارعه : يواصل ، واسم الفاعل : مواصِل . وقد تحقق المطلوب ؛ بكسر الحرف الذى قبل الأخير ، وحذف حرف المضارعة من الأول ، وإحلال الميم المضمومة الزائدة محله (وقد تكلمنا على كل ما سبق فى ص ١٩٩).

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على صيغة« اسم المفعول» من مصدر الفعل غير الثلاثى ؛ فأوضح أنها هى صيغة اسم الفاعل من مصدر غير الثلاثى، ولكن بعد أن يُفتح الحرف الذى قبل الآخر . فلا فرق بين صيغتيهما وطريقة الوصول إليها إلا فى أمر واحد : هو أن الحرف الذى قبل الآخر مكسور فى صيغة اسم الفاعل، مفتوح فى صيغة اسم المفعول، نحو: مُساعِد، ومُساعَد – متكرِم، مُتكرَم – مواصِل ، ومواصَل – منتظِر . ومنتظَر ... أما صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثى فهى على وزن : « مفعول » باطراد ؛ كالوزن الذى نأتى به من : « قصَد » فنقول : مقصود . أو من « كتب » فنقول: مكتوب . وفيما سبق يقول :

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ ما كان انكَسَرْ صارَ اسمَ مفعولٍ : كمثلِ : المنْتَظَرْ
وفى اسْمِ مَفْعول الثــلاثىِّ اطَّرَدْ زِنَةُ مفعولٍ ، كآتٍ مِنْ : قَصَدْ =

صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية جاز له استعمال ما يشاء منهما، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعة ، ولا سيما الصيغة المشهورة . أما إذا لم توجد صيغة مسموعة ، أو وُجدتْ ولكنه لا يعرفها(١) فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية(٢) .

= أي : كالوزن الآتي من الفعل: قصد، وأشار بعد هذا إلى أن اسم المفعول من الثلاثي قد يكون على وزن « فَعِيل »- لا مفعول - فيعمل عمله - بشروطه - وأن هذا نقل عن العرب ، وسماع منهم ؛ فهو مقصور على النقل والسماع ، ولا يجوز القياس عليه ، بل يجب الوقوف عند ما ورد منه ، لا نزيد عليه شيئاً .

وقد مثل له : بفتاة كحيل ؛ بمعنى مكحولة العينين ، وفتى كحيل ؛ بمعنى : مكحولها . (ويلاحظ أن صيغة : « فعيل » التي بمعنى : « مفعول » يستوى فيها المذكر والمؤنث - غالباً - ، فتستعمل بلفظ واحد لهما من غير زيادة تاء تدل على التأنيث، بشروط وتفصيلات يجيء الكلام عنها فى الجزء الرابع ، (الباب الخاص بالتأنيث) وأهم هذه الشروط ألا يذكر قبلها الشيء الذى نتحدث عنه أو نصفه ، أي : الذى يقوم به معناها ويتحقق فيه مدلولها) يقول :

وَنَابَ نَقْلًا عنهُ ذو فَعِيلِ نحوُ فَتاةٍ أو فَتًى كَحِيلِ

وقد تكلمنا على كل ما سبق خاصاً باسم المفعول فى ص ٢١٩ .

(١) لخفائها على العلماء ، لا لقصور وجهل من المتكلم .

(٢) ولا التفات إلى الرأى القائل بوجوب الاقتصار على الصيغ السماعية إن وجدت ؛ لأن الأخذ بهذا الرأى معطل للقياس ؛ مناف لمعناه الحقيقى وللغرض منه . فوق ما فيه من إعنات ومشقة لا يحتملهما، جمهرة الخاصة، بله العامة ؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المصادر اللغوية ، وجميع المظان الحاوية لمفرداتها ، للبحث عن الصيغة السماعية قبل استعمال القياسية . فإذا ثبت عدم وجود صيغة سماعية جاز استعمال القياسية . . . وليس هذا بمعقول ولا سائغ ، بل ليس من صالح اللغة تضييقها على هذا الوجه المعوق لها ، الحائل دون استعمالها ، من غير فائدة مرجوة فى هذا التحجير والإرهاق .

وأعجب من هذا رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً ؛ (مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها) . زاعماً أن إيجاد الصيغة القياسية ، إنما هو إيجاد وخلق للفظ لم ينطق به العرب أصحاب هذه اللغة ، المستأثرون بخلق مفرداتها وكلماتها . وهو زعم خاطىء دفعناه مراراً فى أجزاء هذا الكتاب ، وأوضحنا أسباب خطئه ، قاصدين أن نكشف خطره وضرره ، كى لا يجد له فى أيامنا واهماً يأخذ به.

ونردد هنا أيضاً ما سبق أن عرضناه - فى هامش ص ١٥٨ - من إباحة استخدام المصدر استخداماً قياسياً مطرداً ونشير بوجه خاص إلى كلام ابن جنى المدون هناك ، وهو كلام هام مفيد .

... ...

زيادة وتفصيل :

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم سبق[١] فنردده لأهميته ؛ وهو : أن الصفة المشبهة قد يراد منها النص على الحدوث ، — لحكمة بلاغية ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد — فتصير اسم فاعل ؛ لها اسمه ، ومعناه ، وحكمه وتنتقل إلى صيغته الخاصة به ، (وهى صيغة « فاعل » من مصدر الثلاثى) ، فلا بد أن تترك اسمها ، وصيغتها ، ومعناها ، وحكمها ، وتصير إليه فى كل شأن من شئونه بغير إبقاء على حالها السابق. فإذا أردنا أن نصف رجلا بالفصاحة ، وأن نبين أنها صفة ثابتة ملازمة له ؛ رداً على من قال إنها طارئة عليه ، مؤقتة — أتينا بالصفة المشبهة ، دون اسم الفاعل ؛ لأنها المختصة بهذه الدلالة ، وتخيَّرنا من صيغها وأوزانها الصيغة الملائمة للمراد. فقلنا : « فصيح » وأجرينا على هذه الصيغة اسم « الصفة المشبهة » وكل أحكامها .

لكن إذا أردنا الدلالة على الحدوث نصًّا ، وأن الفصاحة طارئة غير ملازمة — أتينا باسم الفاعل ، دون الصفة المشبهة ؛ لأنه المختص بهذه الدلالة . وجئنا بصيغته الخاصة من مصدر الثلاثى ، وهى صيغة « فاعل » ، فقلنا : « فاصح » غداً ، مثلا ، وأجرينا عليها اسمه ، وكل أحكامه وحده . . .

وربَّما تترك الصفة المشبهة دلالتها على الدوام ، وتدل على المضى — وهذا نادر —[٢] ، أو على الحال ، أو المستقبل — من غير أن تترك صيغتها ، وإنما تظل عليها مع تغيّر الدلالة ، وكل هذا حين توجد قرينة تدل على أن المراد هو : المضى ، أو الحال ، أو الاستقبال ، وليس الدوام ؛ بالرغم من بقاء الصيغة ؛ نحو : هذا المتسابق سريع العدْو فى الساعة الماضية ، بطىء الحركة الآن ، وسيبدو بعد قليل فسيحَ الخطو ، بعيدَ القفز ، عظيمَ الأمل فى الفوز .

---

(١) فى ص ١٩٧ .

(٢) لتحقيق هذه المسألة يمكن الرجوع إلى الخضرى فى أول باب الإضافة عند قول ابن مالك : « وإن يشابه المضاف يفعل... » حيث صرح أنها لاتكون للماضى وحده مطلقاً . كما يمكن الرجوع للصبان أول باب الصفة المشبهة حيث صرح بأنها مع القرينة قد تكون للماضى وحده أو للحال وحده أو للمستقبل كذلك وساق مثالا هو « كان زيد حسناً فقبح ، أو سيصير حسناً ، أو هو الآن فقط حسن » فى الحكم خلاف ، والمختار ما قررناه من الندرة .

... ...

ولكن بقاءها على صيغتها مع تغيُّر دلالتها بسبب اقتصارها على زمن معين خاص ، ولا سيما الماضى – رأى لا يحسن اتباعه بالرغم من وجود القرينة الدالة على تغير الدلالة. أما إذا لم توجد القرينة فيجب تغيير الصيغة بتحويلها إلى صيغة : « فاعِل »[1] .

واسم الفاعل إذا أريد به الدلالة على الثبوت صار صفة مشبهة يحمل اسمها دون اسمه ، ويدل دلالتها ، ويخضع لأحكامها وحدها . ولكنه يظل محتفظاً بصيغته التى كان عليها قبل الانتقال[2]، أى :أنه يتغير وينتقل للصّفة المشبهة فى كل شىء إلا فى صيغته ؛ فتبقى صيغته على حالها . كما فى مثل : أهذا الطبيب رحيب الصدر ؟ فيجاب : نعم ، راحبُ الصدر الآن . وقد بسطنا القول فى كل هذا فى موضعه من البابين .

---

(١) كما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٢٥٠ .

(٢) كما سبق فى ص ١٩٧ و ١٩٩ و ٢١٥ .

إعمالها :

الصفة المشبهة الأصيلة[١] مشتقة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم ؛ فحقها أن تكون كفعلها ؛ ترفع فاعلاً حتماً ، ولا تنصب مفعولا به . لكنها خالفت هذا الأصل ، وشابهت اسم الفاعل المتعدى لواحد ؛ (فإنه — كفعله — يرفع فاعلا حتماً ؛ وقد ينصب مفْعولا به) ، وصارت مثله ترفع فاعلها حتماً ، وقد تنصب معمولا[٢]. ولكن معمولها حين تنصبه لا يسمى مفعولا به ، وإنما يسمى : « الشبيه بالمفعول به »[٣] ؛ — إذ كيف يعتبر مفعولا به وفعلها لا ينصب المفْعول به ؟ لهذا يقولون فى إعرابه حين يكون منصوباً ، إنه : « منصوب على التشبيه[٤] بالمفعول به » ، ولا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط اعتمادها ؛ سواء أكانت مقرونة « بأل » أم غير مقرونة[٥]. مثل الكلمات : القول — الطبع — القلب . . فى قَولهم : إنما يفوز برضا الناس الحلوُ القولَ ، الكريمُ الطبعَ ، الشجاعُ القلبَ . . . ولا يشترط هذا الشرط لعملها فى معمول آخر غير الشبيه .

وليست كلمة : « معمول » مقصورة الدلالة على المنصوب . فإن معمولها يجوز فيه ثلاثة أوجه[٦] ؛ أن يكون مرفوعاً على اعتباره فاعلاً لها ، ويجوز

---

(١) سبق فى ص ٢٣١ أن الصفة المشبهة ثلاثة أنواع : أصيل ، وملحق به ، ومؤول .

(٢) وهذا من أسباب تسميتها بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد . وسيجىء التفصيل فى ص ٢٤٥ م ١٠٥ .

(٣) كما سيجىء فى ص ٢٤٥ .

(٤) أشرنا إلى هذا فى مناسبة سابقة (هامش ص١٩٨ و ٢١٤) فقلنا إن السبب هو : صوغ الصفة المشبهة من مصدر فعل ثلاثى لازم ، وقد ورد السبى بعدها منصوباً لا يصلح لنوع آخر من المنصوبات ، فأعربوه « شبيهاً بالمفعول به» ولم يعربوه مفعولا به ؛ لئلا تخالف فعلها. وأيضاً فالمفعول به يقع عليه أثر فعل الفاعل. أما معمول الصفة المشبهة هذا فلا يقع عليه الأثر ، فلم يجعلوا اسمه « مفعولا به » كاسم المنصوب الذى نصبه اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة سميت باسمها لشبهها باسم الفاعل فى كثير من أحواله ، ومنها عمل النصب . فنى مثل : الحاكم ضاربٌ المذنبَ ، يعرب «المذنب» مفعولا به مباشرة ؛ لأنه وقع عليه الضرب . لكن إذا قلنا : الحاكم سمح طبعَه ، لا يعرب « الطبع » إلا شبيهاً بالمفعول به ؛ لأن السماحة لم تقع عليه وإنما قامت به ، وفرق كبير بين الاثنين أوضحناه من قبل (فى ج ٢ ص ٥٣ م ٦٥) . ومثل هذا حسن الرأى ، جميل المظهر . . . (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٨١) .

(٥) سبق شرح الاعتماد فى ص ٢٠٢ .

(٦) هناك معمولات يمتنع فيها الرفع ، وأخرى يجب . وسيجىء ذكرها فى ص٢٤٨ وما بعدها. وهناك معمولات مجرورة وأخرى منصوبة ، غير الشبيه بالمفعول به ، منها : الحال والتمييز والظروف وغيرها مما سيجىء فى ص١٤٦ والمعمولات كلها بحالاتها الإعرابية المختلفة لا تقتضى اعتماد الصفة المشبهة إلا الشبيه بالمفعول به .

أن يكون منصوبًا على التشبيه بالمفعول به إن كان هذا المعمول نكرة، أو معرفة؛ كالأمثلة السابقة، أو منصوبًا على التمييز إن كان[١] نكرة؛ (نحو: ... الحلوُ قولا – الكريم طبعًا – الشجاع قلبًا). ويجوز أن يكون مجرورًا بالإضافة: (نحو: ... الحلوُ القولِ – الكريمُ الطبعِ – الشجاع القلب) أى: أن هذا المعمول يجوز فيه – دائمًا – ثلاثة أوجه إعرابية؛ إمَّا الرفعُ على الفاعلية[٢]، وإما النصب على التشبيه بالمفعول به، إن كان المعمول معرفة أو نكرة، وعلى التمييز – فقط – إن كان نكرة، وإما الجر على الإضافة.

ولا فرق فى هذه الأوجه الثلاثة بين أن تكون الصفة المشبهة مقرونة «بأل» أو مجردة منها – كما تقدم –، ولا بين أن يكون المعمول مقرونًا بها أو مجردًا منها.

وفى جميع حالاتها لا يشترط لإعمالها الاعتماد، إلا فى الحالة الواحدة التى سبقت، وهى التى تنصب فيها الشبيه بالمفعول به[٣].

وينشأ من هذا التفريع صور متعددة أكثرها صحيح، وأقلها غير صحيح. ومن المشقة والإرهاق أن نتصدى لحصر صورهما، ونحدد عددهما على الوجه الذى فعله بعض الخياليين؛ فأوصلهما إلى مئات، بل ألوف[٤]، وانتهى به التحديد إلى ما لا خير فيه.

وإذا كان التحديد على الوجه السالف خياليًّا مرهقًا، فإن الحرص على سلامة الأداء، وصحة التعبير – يقتضينا أن نعرف الصور الممنوعة؛ كى نتجنبها، ونعصم أنفسنا من الخطأ. وقد وضع لها النحاة ضابطًا نافعًا، يسهل فهمه واستيعابه، فقالوا[٥]:

يمتنع جر المعمول فى كل صورة جمعت ما يأتى كاملا؛ حيث لا يصح إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها:

(١) إفراد الصّفة المشبهة (بأن تكون غير مثناة، وغير جمع مذكر سالم).

(٢) اقترانها «بأل».

---

(١) لأن التمييز لا يكون إلا نكرة. (٢) فى حاشية ياسين أول هذا الباب عند تعريف الصفة المشبهة: «أن نحو: «زيد حسن» ليس صفة مشبهة، ثم جاء بعد ذلك مباشرة ما نصه: («إن النحاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت.) » اهـ.

ويفهم من هذا أنها لا تسمى صفة مشبهة فى مثل: «فلان حسن وجهه» ونحوه من كل ما وقع فيه فاعلها اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً. وهذا رأى مرفوض – بحق – إلا عند ابن هشام.

(٣) راجع رقم ٣ من ص ٢٤٥.

(٤) راجع حاشية الصبان وغيره من المطولات. (٥) راجع حاشية الخضرى.

(٣) تجرد معمولها من « أل » ، ومن الإضافة إلى ما فيه أل ، ومن الإضافة إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه « أل » .

(٤) تجرد الموصوف من « أل » .

فيمتنع الجر فى : غرّد محمود الرخيمُ[1] صوتِه ، ولا يمتنع فى : غرد الطائرُ الرخيمُ صوتِه . فإذا كانت الصفة « بأل » ، وكذلك معمولها صح الجر بالإضافة ، مثل : لا تجادل إلا السمحَ الخلقِ ، العفَّ القولِ ، الأمينَ الزّلَلِ .

ويجوز الجر بالإضافة أيضًا إذا كانت الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجردًا منها ، لكنه مضاف إلى المقترن بها ؛ مثل : هذا الحكيم إعدادِ الخطط ، الحسن تدبيرِ الأمور . كما يجوز الجر إن كانت الصفة مقرونة بأل ومعمولها مجرد من : « أل » ، ولكنه مضاف لمضاف إلى ضمير يعود على المقرون بها ؛ مثل : راقنى الطاووس البديعُ لونِ ريشه ؛ فإن الضمير الذى فى آخر كلمة : « ريش » عائد على الطاووس وفيه « أل » .

هذا هو الضابط العامّ الذى يرشدنا إلى المعمول الذى يمتنع جره بالإضافة ، ويُوضح الصور الكثيرة التى لا يجوز فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها . وأقرب هذه الصور للخاطر : الأربعة الآتيةِ[2] ، وهى مقصورة على حالات جَرّ ممنوع حين يكون فيها الموصوف مجردًا من : « أل » .

(١) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى ضمير الموصوف ؛ نحو : هذا النبيلُ خلقِه .

(٢) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خلقِ والدِه .

(٣) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى الخالى من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيل خلقِ والدٍ .

(٤) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، خال من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيل خلقٍ .

---

(١) الضمير عائد على : « محمود » ، وهو خال من : « أل » .

(٢) عدها الأشمونى تسعاً نكتفى بالإشارة إليها. وفى الصفحة التالية تقسيم آخر حسن .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — سلك بعض النحاة مسلكًا حَسَنًا ، آخر لبيان أكثر الصور الصحيحة والممنوعة التى تتردد على الخواطر ؛ فقال : الصفة المشبهة إما أن تكون مقرونة « بأل » ، وإما أن تكون مجردة منها .

فإذا كانت مقرونة « بأل » فلمعمولها ستة أحوال :

(١) أنْ يكون مقرونًا « بأل » أيضًا مثل : أحبُّ الكتابَ العظيمَ الفائدة .

(٢) أنْ يكون مجردًا من « أل » ولكنه مضاف للمقرون بها ؛ مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدةِ البحوثِ .

(٣) أنْ يكون مجردًا من « أل » ولكنه مضاف لضمير يعود على الموصوف ، مثل : أحب الكتاب العظيمَ فائدتِه .

(٤) أنْ يكون مجردًا من « أل » ولكنه مضاف لمضاف للمقرون بضمير يعود على الموصوف ؛ مثل : أحب الكتاب العظيمَ فائدةِ بحوثِه .

(٥) أنْ يكون مجردًا من « أل » ولكنه مضاف إلى الخالى من « أل » والإضافة ؛ مثل : أحب الكتاب العظيمَ فائدةِ بحوثٍ .

(٦) أن يكون مجردًا من « أل » ومن الإضافة معًا ؛ نحو : أحب الكتاب العظيمَ فائدةً .

وهذه الحالات الستّ قد يكون المعمول فى كل واحدة منها مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، فمجموع الصور ثمانى عشْرةَ صورةً . وبعضها يمتنع فيه جر المعمول .

هذه أحوال المعمول وصوره حين تكون الصفة مقرونة « بأل » .فإن كانت مجردة منها فله ست حالات هى الحالات السالفة نفسها مع تجريد الصفة من « أل » وبعد هذا التجريد يكون المعمول فى كل حالة مرفوعًا أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، فله ثمانى عشْرةَ صورة أيضًا بعضها يمتنع جره كذلك . فمجموع صُوره فى حالتى اقترانَ الصفة « بأل » وعدم اقترانها هو : ست وثلاثون صورة .

... ...

وأظهرُ الممنوع منها هو الأربعة التى سبق إيضاحها قبل هذه الزيادة مباشرة[١]. (وهناك غيرها ممنوع ولكن لا حاجة للإثقال بسرده، لقلة وروده على الأذهان، وندرته فى الأساليب الناصعة).

ب – ما ليس ممنوعًا من الصور يجوز استعماله. ولكنه – مع جواز استعماله – متفاوت فى درجته؛ حسنًا وقبحًا، وقوة وضعفًا:

(١) فمن القبيح أن ترفع الصفة المقروفة «بأل» أو المجردة منها، فاعلا نكرة؛ نحو: صلاحٌ الحسن وجهٌ، أو الحسن وجهُ أبٍ... أو: صلاحٌ حسنٌ وجهٌ، و...

ومن القبيح أيضًا أن تكون الصفة مقترنة بأل، أو مجردة؛ ومرفوعها مقرونًا «بأل»، أو مجردًا منها. ولهذا صور أربع.

(٢) ومن الضعيف: أن تكون الصفة المشبهة نكرة ومعمولها معرفة منصوبة أو مجرورة. إلا إذا كان المعمول «بأل»، أو مضافًا لما فيه «أل».

ومن الضعيف أيضًا: أن تكون الصفة «بأل» مضافة إلى معمولها الخالى منها. ولكنه مضاف لضمير يعود على المقرون بها.

وما عدا حالتى القبح والضعف. – مما ليس ممنوعًا – حسنٌ قوى.

---

(١) فى ص ٢٤٢.

المسألة ١٠٥ :

أوجه التشابه والتخالف

بينها وبين اسم الفاعل المتعدى لواحد(١)

يجدر بنا الآن – وقد عرفنا أحوال كل منهما ، وفرغنا من شرح أحكامها – أن نعرض لموازنة نافعة بينهما .

ا – إنها تشبهه فى أمور ، ومن أجل هذه الأمور مجتمعة(٢) سميت : « الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد » .وأهم هذه الأمور المشتركة بينهما :

(١) الاشتقاق . فإن لم تكن مشتقة – كما فى بعض أنواعها القليلة – فليست بصفة أصيلة مشبهة باسم الفاعل ، وإنما هى صفة مشبهة على وجه من التأويل، نحو : عرفت رجلا أسدًا أبوه ، أو نمرًا خادمه ، أو ثعلبًا حارسه . . . ونحو : هذه قمرٌ وجهُها ، حريرٌ شعرها ، والمعنى التأويلى شجاع أبوه – غادر خادمُه – ماكرٌ حارسُه – مضىء أو جميل وجهُها ، ناعمٌ شعرها . . . و . . .

وهذا النوع المؤول(٣) قياسىّ – على قلته – ، ولكن يحسن التخفف منه قدر الاستطاعة .

(٢) الدلالة على المعنى وصاحبه .

(٣) عملها النصب فى « الشبيه بالمفعول به » بشرط اعتمادها . لكن هذا الاعتماد عام فى المقترنة « بأل » والمجردة منها . (وقد سبق بيان هذا عند

---

(١) أما غير المتعدى فلا تشبهه ؛ لأنها تعمل النصب فيما يسمى : الشبيه بالمفعول به . وأما الفعل اللازم فلا ينصب المفعول به ، ولا ما يشبهه . وأما المتعدى لأكثر من واحد فلا تشبهه لأن الصفة المشبهة الأصيلة مشتقة من فعل لازم.

(٢) مجموعها كاملا هو السبب فى التسمية ؛ لا بعضها .

(٣) راجع الكلام عليه فى ص ٢٣١ .

الكلام على أعمالها، كما سبق[١] تفصيل الاعتماد وما يتصل به فى موضعه المناسب من باب اسم الفاعل[٢] ، ومنه يعلم أن الاعتماد ضرورى لعمل اسم الفاعل النصبَ إذا كان غير مقترن « بأل » . . . أما هى فالاعتماد ضرورى لها فى الحالتين[٣]. . .) .

ومما تجب ملاحظته أن الاعتماد شرط فى نصب الصفة المشبهة لما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » ، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط ؛ كالرفع فى فاعلها والجر فيما أضيف إليها ، والنصب فى كل المنصوبات الأخرى ؛ ومنها : الحال والتمييز ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والمفعول[٤] المطلق وكل معمول مرفوع أو مجرور ، أو منصوب. إلا المنصوب على «التشبيه بالمفعول به» فلا بد فيه من الاعتماد.

(٤) قبول التثنية . والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، مثل : (جميل ، جميلة) — (جميلان ، جميلتان) — (جميلون ، جميلات) ، ومثل : (حسَن ، حسنة) — (حسَنان ، حسنتان) — (حسنون — حسنات) ، وهكذا . . . و . . . .

فإن لم تصلح للتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث — فليست صالحة لأن تكون صفة مشبهة ؛ مثل كلمتى : « قُنْعَان[٥] » ، و « دِلَاص[٦] » فكلتاهما تستعمل بلفظ واحد للمفرد وفروعه ، وللمذكر والمؤنث ؛ تقول : رجل ، أو رجلان ، أو رجال ، أو امرأة ، أو امرأتان ، أو نسوة — قُنْعان ، فى كل حالة مما سبق . وهذه درع ، هاتان درعان ، هؤلاء دروع — دِلَاص ، فى كل حالة أيضًا . ومثل كلمة : « مُرضع » فى نحو : ما أعظم حنان مرضع الوليد . فإن هذه الكلمة لا تلحقها علامة التأنيث — غالباً —[٧]، لأنها خاصة بالمؤنث ، ولا تستعمل بهذا المعنى فى المذكر .

---

(١) فى ص ٢٤٠ و ٢٤١ . (٢) فى ص ٢٠٣ .

(٣) بنا على الرأى القوى الذى يجعل « أل » فيها للتعريف .

(٤) تنصب المفعول المطلق فى مذهب يحسن الأخذ به .

(٥) القنعان (بضم القاف ، وسكون النون) من يستطيع إقناع غيره بكلامه ، ويحمله على الرضا برأيه .

(٦) درع دلاص : براقة لينة.

(٧) لإلحاق التاء بهذه الكلمة أو عدم إلحاقها بيان فى هامش ص ٢٠٠ .

... ...

زيادة وتفصيل :

بمناسبة الإشارة إلى تأنيث الصفة المشبهة وتذكيرها نعرض للحالات التى يجب أن تطابق فيها الموصوف وحده، أو السببى وحده، والحالات التى يجوز فيها مطابقة هذا، أو ذاك. ويشترط أن تكون الحالات السالفة وأحكامها مقصورة على تأنيث الصّفة المشبهة وتذكيرها حين ترفع السببى للمنعوت :

(١) إذا رَفَعَت الصفة المشبهة سببيًّا للمنعوت، وكانت صالحة[١] فى لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث جاز أن تطابق هذا أو ذاك، سواء أكانا مذكرين معا، أم مؤنثين معا، أم مختلفين تذكيرًا وتأنيثًا، فمثال المذكرين معا. هذا عالم عظيمٌ نفعُه. ومثال المؤنثين معا : هذه عالمةٌ عظيمةٌ والدتها. ومثال المنعوت المذكر والسببى المؤنث : هذا عالمٌ عظيمةٌ تلميذاتُه، أو عظيمٌ تلميذاتُه. ومثال المنعوت المؤنث والسببى المذكر : هذه عالمةٌ عظيمٌ اختراعها، أو عظيمةٌ اختراعُها.

وسبب الإباحة فى هذه الحالة أن الكلمة صالحة للأمرين — مع زيادة تاء التأنيث فى المؤنث — وانتفاء القبح اللفظى والمعنوى[٢] منها. بخلاف الصور الآتية، فإنه فيها؛ ولذا تمتنع المطابقة.

(٢) إذا كان لفظها — دون معناها — مختصًّا بأحدهما وجب أن يكون المنعوت مثلها فى التذكير، أو التأنيث، ولا يصح — فى الرأى الأغلب — أن تقع نعتًا لما يخالف لفظها فى التذكير، أو التأنيث؛ مثل كلمة : عجزاء[٣]. . . و . . . ، نحو : تلك فتاة عجزاء أختُها. فلا يصح : ذلك فتى عجزاء أختُه.

---

(١) صلاحها بألا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما، ولا يستعمل فى الآخر.

(٢) «ملاحظة» : بالرغم من جواز الأمرين فى الصور السالفة يحسن مراعاة السببى تذكيراً وتأنيثاً. وذلك بوضع فعل مكان الصفة المشبهة وتطبيق ما يجرى على هذا الفعل من ناحية التذكير والتأنيث على الصفة المشبهة فإذا وجب تأنيث الفعل أو جاز أو امتنع كان الشأن فى حكم الصفة المشبهة مثله. وبهذا يتوحد الحكم هنا وفى باقى أنواع النعت السببى الذى يجىء فى ص ٣٦٦.

(٣) امرأة عجزاء : أى : كبيرة العجيزة؛ وهى : المقعدة. ولا يقال فى الفصيح : رجل أعجز.

... ...

(٣) وكذلك إنْ كان معناها — دون لفظها — مختصاً بأحدهما، فلا يصح أن تقع نعتاً لما يخالف معناها فى التذكير أو التأنيث، مثل: كلمتى: خَصِىّ، ومُرضع .... و.... فى قولْ بعض المؤرخين: يصف بيت أحد المماليك ...

... وشاهدت مملوكاً خَصِيّاً خادمه، وأميرة مرضعاً جاريتها ... و ...

فلا يصح: مملوكة خَصِيّاً خادمها، ولا أميراً مرضعاً جاريته.

(٤) وكذلك إن كان لفظها ومعناها مختصين بأحدهما؛ كأَكْمَرَ (وهو خاص بالذكور)، ورَتقاء (وهو خاص بالنساء)؛ نحو: انصرف رجلٌ أكْمَرُ وليدُه — وعجبتْ أمٌّ رتقاء وليدتها. فلا يصح انصرفت امرأة أكمرُ ابنها، ولا عجب والدٌ رَتقاءُ بنتُه ...

ومن النحاة من يجعل الحالات الثلاث الأخيرة كالحالة الأولى؛ فيجيز أن تقع الصفة بعد موصوف يخالفها لفظاً فقط، أو معنى فقط، أو لفظاً ومعنى معاً، فلا فرق عنده فى جميع الأحوال الأربعة السابقة من حيث التذكير والتأنيث، فيجيز أن تكون الصفة مطابقة فيهما للموصوف أو للسببى.

وهذا الرأى — على قلة أنصاره — سائغ لما فيه من التيسير، ومنع التشعيب مع موافقته لبعض النصوص العربية الفصيحة. ولكن الرأى الأول أكثر شيوعاً فى النصوص العالية المأثورة التى تمتاز بسمو عبارتها وقوة بلاغتها.

كل ماسبق مقصور على الحالات التى ترفع فيها الصفة المشبهة سببى المنعوت. لكن هناك بعض حالات خاصة تحتاج إلى إيضاح[1]؛ ففى مثل: مررت بفتاة حسنٍ الوجهُ يكون السببى (وهو: الوجه) واجب الرفع، لا يجوز فيه الجر بالإضافة؛ لأن الجر بالإضافة يقتضى إزالة الإسناد عنه (بالطريقة التى سبق شرحها فى ص ٢١٧، ... والتى ستأتى فى «ب» ص٢٥٨)، وتحويله إلى ضمير الموصوف وهو الضمير المستتر فى الصفة، ومتى تحملت الصفة المشبهة هذا الضمير المستتر وجب — فى المثال السالف وأشباهه — تأنيثها بالتاء؛ مراعاة للمنعوت فعدم

---

(١) ما يأتى هو ما أشرنا إليه فى رقم ٦ من هامش ص ٢٤٠.

... ...

التأنيث فى المثال السابق وأشباهه دليل على أن المعمول ليس « مضافًا إليه » مجرورًا .

وقد يتعين عدم الرفع ؛ كما فى امرأة حسنةِ الوجهِ ؛لأن « الوجه » لو كان فاعلاً لوجب تذكير الوصف للسبب السالف . وقد يجوز الأمران كما فى مررْت برجل حسن الوجه .

فالصفة المشبهة إذا تحملت ضميرًا مستيرًا للموصوف وجب مطابقتها فى التأنيث والتذكير لذلك الموصوف ووجب أن يكون معمولها غير فاعل . . [1]

---

(١) راجع كل الحالات السابقة وتوابعها فى حاشية الصبان ، آخر الباب عند قول ابن مالك : « فارفع بها » . . .

ب ــ وتخالفه فى أمور وأحكام هامة ؛ تُوضّح حقيقة كل منهما ، وتميزه من الآخر. منها :

(١) اشتقاقها من الفعل اللازم حقيقة ، أو من المتعدى الذى هو فى حكم اللازم وفى منزلته . فمثال الأول : حَسَنٌ ، وجميل ؛ فى نحو : الغزال حَسَنُ الصورةِ ، جميل العينينِ ، وفعلهما حَسُن وجمُل (بضم عينهما) وهما فعلان لازمان . ومثال الثانى : هذا ممدودُ القامةِ ، عالى الرأسِ ؛ إذا أريد بكل من : « ممدود » و « عال » الثبوت والدوام ، لا التجدد والحدوث . وفعلهما : « مدّ » وعَلاَ ؛ وكلاهما متعد . ولكن مجىء الصفة المشبهة من مصدره ــ عند إرادة الثبوت نصًّا ــ جعله بمنزلة اللازم ، إذ أنها لا تصاغ أصالة إلا منه ، ولا تصاغ من المتعدى إلا على هذا الاعتبار الذى يجعله بمنزلة اللازم[1]. أما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدى بغير تقيد بأحدهما .

(٢) تعدد صيغها القياسية وكثرة الأوزان المسموعة ؛ بخلاف اسم الفاعل فإن له صيغة قياسية واحدة إذا كان فعله ثلاثيًّا ؛ هى صيغة : « فاعل » . وأخرى على وزن مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة وكسر الحرف الذى قبل الآخر ــ كما عرفنا ــ إن كان فعله غير ثلاثى . والصيغتان محدودتان مضبوطتان .

(٣) دلالتها على معنى دائم الملازمة لصاحبه ، أو كالدائم ؛ لا يقتصر على ماض وحده ، أو حال وحده ، أو مستقبل ، أو على اثنين دون الثالث ، فلا بد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة ، كما شرحنا . وهذا يعبر عنه بعض النحاة بأنه : « دلالتها على معنى فى الزمن الماضى المتصل بالحاضر[2] مع الدوام » ، لأن اتصال الماضى بالحاضر ، ودوام هذا الحاضر ، وامتداده ــ يستلزم اتصال الأزمنة الثلاثة حتماً . فغاية العبارتين واحدة . ولكن الأولى

---

(١) راجع إيضاح هذا وبيان أنواع اللزوم فى هامش ص٢١٦ ومن تلك الأنواع : أن يحول الثلاثى المتعدى ، إلى صيغة « فَعُل » (بضم العين) بقصد المدح أو الذم أو غيرهما ، فيصير لازماً بالتحويل ؛ (لأن هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة) . وعندئذ تجىء الصفة المشبهة من مصدره قياساً ، ومن ثم كان « الرحمن » ، و « الرحيم » ، و « العليم » .. و .. من صفات المولى ، صفات مشبهة » مع أن فعلها : « علم » ، و « رحم » وهما فعلان متعديان .

(٢) أى : بالزمن الحالى .

أوضح . وعلى هذا لا يصح أن يقال — فى الرأى الأقوى الذى يجب الاقتصار عليه — الوجه حسنٌ أمس — أو الآن — أو غدا . أما على الرأى الضعيف الذى سبق أن أشرنا بإهماله[١] ، فيجوز — بشرط وجود قرينة — بقاء الصفة المشبهة على صيغتها مع تغير دلالتها إلى الماضى ، أو الحال ، أو المستقبل . وأما على الرأى القوى فنقول فى هذه الصور وأمثالها مما يقتصر فيه المعنى على نوع من الزمن دون اكتمال الأنواع كلها : الوجه حاسن أمس — أو : الوجه حاسن الآن — أو : الوجه حاسن غدا ؛ وذلك بتحويل صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل ، وإخضاعها لأحكامه كلها . وهذا الرأى وحده أحقّ بالأخذ . وقد سبق أن أوضحنا[٢] أن من يريد الدلالة على ثبوت الوصف ودوامه نصًّا يجىء بالصفة المشبهة ، ومن يريد الدلالة نَصًّا على حدوثه وتقييده بزمن معين دون باقى الأزمنة يجىء باسم الفاعل . وأنه لا بد مع الإرادة من قرينة تبين نوع الدلالة ؛ أهى الثبوت والدوام . أم الحدوث .

ولا فرق فى دلالتها على دوام الملازَمة بين أن يكون مستمرًّا لا يتخلله انقطاع ؛ كطويل القامة — حلو العينين ، وأن يتخلله انقطاع أحيانًا ، نحو : سريع الحركة ، بطىء الغضب فيمن طبعه هذا ؛ فإن الانقطاع الطارئ — ولو تكرر — لا يخرج الصفة عن أنها فى حكم الملازِمة لصاحبها ، إذ أنها من عاداته الغالبة عليه[٣] .

(٤) مجاراتها لمضارعها فى حركاته وسكناته حينًا[٤] ، وعدم مجاراته أحيانًا إن كان فعلها فى الحالتين . ثلاثيًّا . والمراد بالمجاراة أمران ؛ أن يتساوى عدد الحروف المتحركة والساكنة فى كل منهما ، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلا ، فإذا كان الثانى ، أو : الثالث ، أو : الرابع — أو غيره — فى أحدهما متحركاً كان فى الآخَر كذلك ، أو كان ساكنًا فهو ساكن فى الآخَر . وليس من

---

(١) فى ص ٢٣٨ .

(٢) فى ص ١٩٧ عند الكلام على اسم الفاعل ، وأحكامه . ثم فى ص ٢٣٨ .

(٣) كما سبق فى هامش ص ٢٢٩ .

(٤) إن كانت فى أصلها اسم فاعل أو اسم مفعول ، وقد تحول كل منهما إليها فى الدلالة .

اللازم أن يتفق نوع الحركة فى كل منهما ؛ فقد يكون الأول مفتوحًا فى أحدهما ، مضمومًا فى الآخر — مثلا — فمن أمثلة المجاراة بينهما قولهم فى الذم : فلان ساكن الريح[1] أشأم الطالع ، والمضارع من الثلاثى هو : يسكُن — يشْؤُم ؛ ومن الأمثلة المخالفة : رخيص — ثمين — نجيب — هجين — لطيف ، وغيرها مما فى قول شوقى :

« الوطن كالبنيان ؛ فقير إلى الرأس العاقل ، والساعد العامل ، وإلى العتَب الوضيعة ، والسقوف الرفيعة . وكالروض محتاج إلى رخيص الشجر وثمينه ، ونجيب النبات وهجينه ؛ إذ كان ائتلافها فى اختلاف رياحينه ؛ فكل ما كان منها لطيفًا موقعُه ، غيرَ ناب موضعُه — فهو من نوابغ الزهر قريب ، وإن لم يكن فى البديع ولا الغريب . . . »

وأفعالها المضارعة التى لا تجاريها (وهى من الثلاثى) : يرخُص — يثمنُ — ينَجبُ — يهجُن — يلْطُف . . .

أما الصفة من مصدر غير الثلاثى فلا بد من مُجاراتها لمضارعها ؛ إذ هى فى الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثى — وهما من غير الثلاثى يجاريان المضارع حتمًا . ثم أريد من كلّ منهما الثبوت ؛ فصار صفة مشبهة على هذا الاعتبار — كما عرفنا — لأن الصفة المشبهة لا تُصاغ أصالة إلا من ثلاثى — فوَجَب أن تكون من غيْر الثلاثى مجارية لمضارعها . ومن الأمثلة : فلان مستقيم الخُطَّةِ — معتدِل النهجِ — مسَدّد الرأىِ . ومضارعها : — يستقيم — يعتدل — يسدد . . . و . . .

أما اسم الفاعل فلا بد أن يجارى مضارعه دائمًا[2] — نحو : ذاهب ، ويذهب — فاهم ويفهم — سامع ويسمع . ونحو : مكافح ويكافح — مرْتفع ويرتفع — متمهل ويتمهل .

---

(١) أى : ثقيل الظل .

(٢) كما أشرنا فى ص ٣٤ وفى هامش ص ١٩٥ .

(٥) امتناع تقديم معمولها عليها إن كان « شبيها بالمفعول به »[١]، أما غيره فيصح ؛ كشبه الجملة ، والمنصوبات الأخرى التى ينصبها الفعل القاصر والمتعدى ويجوز تقديمها ؛ كالمفعول لأجله ، والحال ، و . . . و . . . فلا يصح الغزالُ العينَ جميلٌ ؛ بنصب كلمة : « العين » على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة بعدها .

أما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه فى حالات كثيرة إذا كان[٢] غير مقرون « بأل » مثل : العواصفُ شجرًا مقتلعة ، والسحب الكثيفة نورَ الشمس حاجبةٌ . والأصل : مقتلعة شجرًا — حاجبة نور الشمس .

وكذلك يجوز فى الصفة المشبهةتقديم معمولهاعليها إن كان شبه جملة أو فضلة ينصبها العامل المتعدى واللازم ولا يمنع من تقديمها مانعآخركما قلنا . ومن أمثلة هذا قوله تعالى : « . . . وإن يمسسْك بخير فهو على كل شىء قدير » ، فشبه الجملة : « على كل شىء » متعلق بالصفة المشبهة : « قدير »وكذلك ما ورد فى وصفهم عمرَ رضى الله عنه : «كان بالضعفاء رحيمَ القلب ، لَيِّنَ الجانب ، وعلى الطغاة شديدَ البأس ؛ قاسىَ الفؤادِ . وأمام الشدائد — ثقةً بالله — ثَبْتَ الجَنانِ ، قوىَّ الإيمانِ . . . » ، والأصلِ : كان رحيم القلب بالضعفاء — شديد البأس على الطغاة — ثبْت الجنان أمام الشدائد ، ثقةً بالله .

(٦) وجوب سَبَبية معمولها المجرور ، أو المنصوب على التشبيه بالمفعول به . فلا بدّ أنْ يكون معمولها سببيًّا فى الحالتين ، وكذلك إذا كان معمولها مرفوعًا ، والصفة جارية على موصوف ، والمراد بالسّببى[٣] : الاسم الظاهر

---

(١) وبمقتضى القواعد العامة لا يجوز تقديم معمولها المرفوع ، ولا المضاف إليه .

(٢) وقد عرضنا لتلك الحالات فى بابه ص ٢١٣ .

(٣) سبق إيضاح السببى مرة أخرى فى رقم ٤ من هامش ص ٢١٤ . واشتراط سببية المعمول مقصور على حالتى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو جره بالإضافة . أما المعمول المرفوع أو المنصوب على اعتبار ووجه آخر ؛ كباقى المكملات المنصوبة — فلا يشترط فيه السببية ؛ فيجوز أن يكون أجنبياً فى الحالتين ؛ نحو : أجميل النجمان ؟ وما مظلم الفرقدان ؛ (وهما ، نجمان متقاربان) ، والوالد بك فرح . ولكن تجب السببية فى مرفوعها إذا جرت الصفة على موصوف أى على شىء يجرى عليه معناها ؛ نحو : البلبل جميل تغريده ، وكذلك اسم الفاعل ؛ نحو : الرجل قادم أبوه . . .

المتصل بضمير يعود على صاحبها[١]، اتصالا لفظيًّا أو معنويًّا . فمثال اللفظىّ : لنا صاحب سمحٌ خليقتُه ، حلوٌ شمائلهُ ، كريم طبعًا ، تهفو القلوب إليه كأنما بينه وبينها نسب ، وقول الشاعر :

لقد كنتُ جلْدا قبل أن تُوقِد النوى   على كبدى نارًا بطيئًا خمودُها

فكل كلمة من الكلمات : خليقة ، شمائل ، طبْع ، خمود — ... معمول للصفة المشبهة التى قبله ، وهو معمول سببىّ ، لأنه اسم ظاهر ، متصل بضمير يعود — مباشرة — على المتصف بمعنى تلك الصفة .

ومثال المعنوى قول الفَرَزْدَق فى مدح زين العابدين :

سهلُ الخليقةِ — لا تُخشى بوادرُهُ   تزينه الخَصلتان: الحِلمُ، والكرمُ

لا يُخلِف الوعدَ ، ميمونٌ بغرته   رحبُ الفِناء، أريبٌ[٢] حين يعتزم

والأصل : سهل الخليقة منه — رحب الفِناء منه ، أى : من زين العابدين فى المثالين . فالضمير محذوف مع حرف الجر ، وهو مع حذفه ملحوظ كأنه موجود ، أو أنه لا حذف فى الكلام . وأن « أل » الداخلة على السببى تغنى عن الضمير [٣] .

أما اسم الفاعل فيعمل فى السببى والأجنبى كقول شوقى :

فيا رُبَّ وجه كصَافِى النَّمير   تشَابَهَ حَامِلُهُ والنَّمِرْ

وقولهم : تكريم العظيم تأييد له ، ونصْر للفضيلة ، وتكريم الحقير إغراء له ، ومشاركة فى جرائمه فشتانَ بين مُكَرَّمٍ عظيمًا يَستحق التكريم ومُكَرَّمٍ صغيرًا هو أولى بالزراية والتحقير . وما الجماعة الناهضة إلا المكرِّمةُ عظماءَها المنكرةُ أراذلَها ، العاطفة أقوياؤُها على ضعفائها .

---

(١) هو الموصوف ، أى : الذى يتصف بمعناها وقد يغنى عن الضمير « أل » على الوجه الكوفى المبين فى رقم ٤ من هامش ص ٢١٤ . وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٤ .

(٢) واسع العقل .

(٣) كما سبق فى ص ٢١٤ و٢١٨ و ٢٥٣ وهذا الرأى الكوفىّ أحسن لخلوه من الحذف والتقدير . وكل ما يقال للغض منه مردود ، إذ ليس فيه ضعف . وعلى هذا يكون السببى هو الاسم الظاهر المتصل بضمير صاحب الصفة ، أو بما يغنى عن الضمير .

(٧) استحسان إضافتها إلى فاعلها المعنوى[١] وجَرّه بالإضافة[٢]؛ سواء أكانت الصفة المشبهة من الصفات التى تلازم صاحبها ولا تفارقهُ، مثل: البدوىّ طويلُ القامةِ، عريضُ الجبهةِ، أسمر اللون — أم كانت من الصفات التى تلازمه طويلا وقد تفارقه نحو: العربىّ قوىُّ السمعِ، حديدُ[٣] البصرِ خفيفَ الحركة... والأصل: البدوى طويلة قامتُه، عريضةٌ جبهته، أسمرُ لونُه، قوىٌّ سمعُه، حديد بصره... و...

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعة فى أكثر أحواله التى يدل فيها على الحدوث، لا على الدوام. وقد سبق تفصيل هذا[٤] حيث أوضحنا أن اسم الفاعل الذى فعله لازم أو متعد لأكثر من مفعول — لا يجوز إضافته لفاعله، وأن الذى فعله متعد لمفعول واحد — قد يجوز إضافته لفاعله عند أمن اللبس... و... إلى آخر ما سردناه هناك، وأن اسم الفاعل إذا ترك الدلالة على الحدوث إلى الدلالة على الثبوت والدوام لا يبقى له اسمه، ولا أحكامه، وإنما ينتقل إلى الصفة المشبهة؛ فيسمى باسمها، ويخضع لأحكامها دون أن تتغير صيغته.

---

(١) المراد بالفاعل المعنوى الاسم الواقع بعدها، المتصف بمعناها، الذى يعرب فاعلا حقيقياً لها لو جعلناها فعلا.

(٢) سيجىء سبب الاستحسان فى ص ٢٥٩.

(٣) قوى.

(٤) فى ص ١٩٧ و ٢١٥.

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — بقيت أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة[1] ، ولا يشاركها اسم الفاعل فى شىء منها :

---

(١) فيماسبقمن الأحكام الخاصة بإعمال الصفة المشبهة يقول ابن مالك فى باب عقده لها ؛ عنوانه : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » . ولكنه باب مختصر ؛ لم يستوف تلك الأحكام . قال فى تعريفها :

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ ... مَعْنًى بِها الْمُشْبِهَةُ اسمَ الفاعِلِ

يريد : الصفة التىيستحسن أن يجر بها فاعلها فى المعنى ، هى : « الصفة المشبهة اسم الفاعل » ، وهى تجره باعتبارها مضافاً . وفاعلها المعنوى هو المضاف إليه . وقد شرحنا هذا الاستحسان (فى رقم ٧ من ص ٢٥٤ وفى « ب » من ص٢٥٨ الآتية) وقال بعد ذلك :

وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحاضِرِ ... كطاهرِ القَلْبِ جميلِ الظَّاهِرِ

أى : أنها تصاغ من مصدر الثلاثى اللازم للدلالة على معنى متصل بالزمن الحاضر ، (أى — الحالى) اتصال دوام وملازمة ؛ فيشمل الأزمنة الثلاثة (على الوجه المشروح فى رقم ٣ و ٤ من ص ٢٢٨) ومثل لها بمثالين ؛ أحدهما : صفة مشبهة ، كانت فى أصلها اسم فاعل ، ثم أريد منه الثبوت والدوام ؛ فصارصفةمشبهة ، فىمعناهوأحكامه . وبقىعلى وزنهوصيغتهالأولى الخاصةباسم الفاعل ؛ هو : طاهر القلب ، والثانى : صفة مشبهة أصيلة فى صيغتها ، وفى معناها ؛ هو : جميل الظاهر . ثم قال :

وعملُ اسمِ فاعلِ المُعدَّى ... لها على الحد الَّذى قد حُدَّا

(قد حدا : أصله : قد حد ، زيدت ألف فى آخر الفعل لأجل الوزن الشعرى . والمراد : على الرسم والضبط والتحديد الذىقد حدد لكل منهما ، ووضعت له الشروط الخاصة به .)

يقول : ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى — والمراد : المتعدى لواحد فقط — يثبت لها ؛ بشرط مراعاة الحدود والضوابط التى وضعت لكليهما ، والتى منها : أن منصوبها لا يسمى مفعولا به ؛ وإنما يسمى : « المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب معرفة ؛ فإن كان نكرة ، فهو تمييز أو منصوب على التشبيه أيضاً ، ومنصوب اسم الفاعل المتعدى لواحد يسمى : « مفعولا به » وكذا بقية الفوارق بينهما ، فيجب مراعاتها . ثم بين شرطين من شروط إعمالها ؛ هما عدم سبق معمولها عليها . وكونه سببياً ؛ يقول :

وسبْقُ ما تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَب ... وكَوْنُهُ ذا سَبَبِيةٍ وجَبْ

(أى : مجتنب أن يسبقها ما تعمل فيه ، ووجب كون معمولها ذا سببية) . ولم يذكر التفصيلات اللازمة وانتقل بعد ذلك إلى كيفية ضبط هذا المعمول . فأدمجه فى ثلاثة أبيات حرمت كثيراً من

... ...

(١) عدم تعرفها بالإضافة (فى الرأى الراجح بين آراء قوية[1] أيضًا). أما هو فيتعرف بها إذا كان بمعنى الماضى فقط، أو أريد به الاستمرار فيلحظ فى هذا الاستمرار جانب المضى وحده.

(٢) «أل» الداخلة عليها قد تعتبر للتعريف وموصولة معا — فى رأى — وأداة تعريف فقط فى رأى أقوى.

أما الداخلة عليه فمُعرِّفة واسم موصول معاً (كما سبق فى بابه. وفى ج ١ ص ٢٧٨ م ٢٧).

(٣) مخالفتها فعلها اللازم أصالة، فتنصب معمولها على التشبيه بالمفعول به دون فعلها؛ فإنه قاصر لا ينصب المفعول به، ولا شبهه. أما اسم الفاعل فلا يخالف فعله فى التعدى واللزوم.

(٤) إعراب معمولها المنصوب مُشَبَّهًا بالمفعول به — وليس مفعولا به — سواء أكان المعمول معرفة أم نكرة، وتمييزًا فقط إن كان نكرة...

الوضوح والتوفية؛ هى:

فَارْفَعْ بها، وانْصِبْ، وجُرَّ مَعَ «أَل» ... ودُونَ «أَلْ». مصحوبَ «أَل» وما اتَّصَل..

يعنى: ارفع بالصفة المشبهة، أو: انصب، أو جر..، وكل هذا جائز مع وجود «أل» فى الصفة المشبهة، ودون وجودها. لكن ما الذى سترفعه الصفة أو تنصبه أو تجره؟ بينه بأنه المعمول المصحوب «أل» (أى: المقترن بها)، وأنه أيضاً هو المعمول الذى اتصل

بهَا، مُضَافاً، أو مُجَرَّدا، ولا ... تَجْرُرْ بها مَعْ «أَل» سُمًا من «أل» خَلاَ:

ومنْ إضَافةٍ، لِتَاليهَا وما ... لم يَخْلُ فَهْوَ بالجَوَاز وسمَا

يريد: أنه المعمول الذى اتصل بالصفة مع إضافته، أو مع تجريده من «أل» والإضافة — كما أوضحنا كل هذا بالأمثلة الكثيرة (فى ص ٢٤٠). بانتقل بعد ذلك إلى بيان حالات لا يجوز فيها الجر. فقال: لاتجر بالصفة المشبهة المقرونة «بأل» سما (اسما) خلا من «أل» أو خلا من الإضافة إلى تالى «أل» فعنده أن معمول الصفة المشبهة لايصح أن يكون مجروراً بها وهى مقترنة «بأل» مع خلوه من «أل»، أو عدم إضافة لما فيه «أل» فإن لم يخل جاز الجر. وفى هذا الكلام نقص كبير.

[1] انظر ص ٧ و ٣٢.

... ...

أما معموله فمفعول به مباشرة، ما دام منصوباً قد وقع عليه فعل الفاعل .

(٥) تأنيثها بألف التأنيث ؛ نحو : هذه بيضاء الصفحة . أما هو فلا تدخله ألف التأنيث

(٦) عدم مراعاة محل معمولها المجرور بإضافته إليها ، المتبوع بعطف ، أو بغيره . بخلاف اسم الفاعل .

(٧) عدم إعمالها محذوفة ؛ فلا يصح هذا حسنُ القول والفعلَ ، بنصب « الفعل » ، على تقدير : وحسنٌ الفعلَ ، أما هو فيجوز : أنت ضارب اللصِّ والخائنَ ، بنصب الخائن . كما يجوز فى باب الاشتغال أن يقال : أضعيفاً أنتَ مساعده ، بتقدير اسم فاعل محذوف بعد الهمزة ، ولا يصح أوَجْهاً هذه المرأة جميلته[1] .

(٨) عدم الفصل بينها وبين معمولها — المرفوع أو المنصوب[2] — بظرف أو جار ومجرور — فى الرأى الأرجح — إلا عند الضرورة .

(٩) وجوب تغيير صيغتها إلى صيغة اسم الفاعل إن تركت الدلالة على الثبوت — بقرينة — إلى الدلالة على الحدوث . أما هو هو فيبقى على صيغته إن ترك الدلالة على الحدوث — بقرينة — إلى الدلالة على الثبوت .

(١٠) جواز إتباع معموله بالنعت أو غيره من باقى التوابع . أما معمولها فلا يُتْبع بنعت ، أى : لا يصح نعته .

ب — يذكر النحاة تعليلا جدلياً[3] لاستحسان إضافة الصفة المشبهة لفاعلها دون إضافة اسم الفاعل لفاعله ، ونلخصه هنا (بالرغم من أنه جدل منقوض بجدل مثله ، ومعارض بأمثلة كثيرة ، أوردها المعترضون ، وضمنوها بطون المطولات ، وأن التعليل الحق هو استعمال العرب ليس غير) :

إن إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ممنوعة — على وجه يكاد يقع عليه الاتفاق إذا كان فعله لازماً ، أو متعدياً لأكثر من مفعول به ؛ لأن إضافته فى هاتين الصورتين توقع فى اللَّبس ، فتُوهم أنه أضيف ليجارى الصفة المشبهة

---

(١) يوضح هذا ما سبق فى : « ب » ص ٢١٤ .

(٢) أما الفصل بينها وبين معمولها المجرور فحكمه حكم الفصل بين المتضايفين ، وقد سبق فى ص٤٦

(٣) أشرنا إليه فى ص ٢١٧ .

... ...

ـ حيث تضاف لفاعلها كثيراً ـ وأنه ترك دلالته على الحدوث والتجدد ليصير دالا على الثبوت والدوام مثلها ؛ فأضيف إضافتها ليؤدى دلالتها .

أما إن كان فعله متعدياً لواحد ؛ فقد يمتنع إضافته إذا أوقعت فى لبس . كما فى مثل : البارّ مكرم أبوه . فلو قلنا : البارّ مكرمُ الأب ـ لجاز أن يقع فى الوهم أن الإضافة هى للمفعول ، لا للفاعل ، وأن الأصل : البارّ مكرم أباه ، بل إن إضافته قليلة حين يكون فعله متعدياً لواحد ، ومعناه من المعانى التى لا يقع على الذوات ، (أى : على الأجسام) ؛ حيث اللبس مأمون ، والإبهام غير واقع . مثل : محمد كاتب أبوه ، فلا يصح : محمد كاتب الأب ـ إلا على قلة كما سبق ـ مع أنه لا لبس ولا إبهام فى الإضافة ؛ إذ الكتابة لا تقع على الذوات .

أما السبب فى عدم صحة هذا ـ إلا على قلة ـ فلأن الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، واستتار الضمير فيها (كما أشرنا فى ص ٢١٧) ، إذ لو لم يتحول الإسناد بالطريقة السالفة للزم إضافة الشىء إلى نفسه ، لأن الصفة هى نفس مرفوعها فى المعنى ، وهو غير جائز ، إلا فى مواضع[١] ليس منها الموضع الحالىّ . ويؤيد هذا ـ عندهم ـ تأنيث الصفة المشبهة بالتاء فى مثل : مررت بالفتاة الحسنة الوجه[٢] ؛ فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الفتاة لوجب تذكيرها كما تذكر مع فاعلها المرفوع ؛ لهذا كان من المستحسن ـ وقيل : من الواجب ـ فى مثل : أقبلت الفتاة الجميلُ وجهُها ـ أن تضاف الصفة إلى فاعلها ؛ فيقال : أقبلت الفتاة الجميلةُ الوجه ، لأن فى الإضافة تخفيفاً وتقليلا من عدة أمور تتشابه فى أن كل اثنين منها بمنزلة شىء واحد فى المثال السابق قبل الإضافة (وهو : مررت بالفتاة الحسن وجهُها) ـ الجار والمجرور بمنزلة الشىء الواحد ، وكذلك الصفة مع الموصوف ، والفعل مع فاعله ، والمضاف مع المضاف إليه . وكل هذه الأمور المتشابهة المجتمعة تقتضى التخفيف ،

---

(١) سبقت فى باب الإضافة ص ٣٥ .

(٢) إيضاح هذا فى ص ٢٤٨ .

... ...

ولَم يمكنهم أن يزيلوا منها شيئًا إلا الضمير حيث تصرفوا فى شأنه ؛ فنقلوه ، وجعلوه فاعلا بالصفة ، فاستتر فيها : لأن الصفة فى هذه الصورة تعد بمنزلة الجارية على من هى له[١]؛ حيث رفعت ضميره ، ومن ثَمَّ استحسنت الإضافة فى المثال السالف ، وفى نحو : أقبلت الفتاة الجميلةُ وجهها ، فيصير : أقبلت الفتاة الجميلة الوجه ، ولم تستحسن ، أو لم تصح فى : محمد كاتب الأب (وأصله قبل الإضافة . محمد كاتبٌ أبوه) . لقلة الأشياء المتشابهة التى تقتضى التخفف .

وسبب آخر — عندهم — هو : أن الإسناد فى مثل : الفتاة الجميلة الوجه — بإضافة الصفة إلى فاعلها — قد تغير ؛ فصار الجمال مسندًا إلى الضمير العائد إلى الفتاة كلها بعد أن كان الإسناد متجهًا إلى وجهها فقط ، وهو جزء منها : أى : أن الإسناد فى ظاهره هو للكل ، ولكن المراد منه الجزء على سبيل المجاز ؛ لأن من جمُل وحسُن بعضه ساغ أن يسند الجمال والحسن إلى كله ، مجازًا ؛ لحكمه بلاغية ؛ قد تكون المبالغة أو نحوها . . . وهذا لا يستساغ فى مثل : محمد كاتب الأب ؛ لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد غير مقبول ، سرى من المضاف ؛ وهو « الأب » إلى المضاف إليه ؛ وهو : « الهاء » . فهو من الإسناد إلى المضاف إليه ، مع إرادة المضاف . وشتان بين الإسنادين والمجازين ؛ فالإسناد فى الأول واقع بين الكل والجزء الذى هو بعضه ، فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الثانى فهو بين الأبوة والنبوة .

هكذا يقولون[٢] ، وهو تعليل جدلى محض كما قلنا . وفيه مخالفة لما أجازوه من قبل .

---

(١) سبق إيضاح الكلام على الضمير العائد على من هو له أو غير من هو له فى ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥ .

(٢) راجع حاشية التصريح فى هذا المكان .

المسألة ١٠٦ :

اسم الزمان ، واسم المكان[١]

اسمان يصاغان من المصدر الأصلى للفعل بقصد الدلالة على أمرين معا ؛ هما : المعنى المجرد الذى يدل عليه ذلك المصدر ، مزيداً عليه الدلالة على زمان وقوعه ، أو مكان وقوعه . أو يقال : اسم الزمان ما يدل — بكلمة واحدة — على المعنى المجرد وزمانه[٢] ، واسم المكان ما : يدل — بكلمة واحدة — على المعنى المجرد ومكانه[٣] .

ومن الميسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعبيرات أخرى خالية من الاسمين السالفين . ولكنها لن تبلغ فى الإيجاز والاختصار مبلغ اسم الزمان واسم المكان ؛ فمزية كل منهما أنه يؤدى بكلمة واحدة مالا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة .

وطريقة الوصول إليهما من الماضى الثلاثى تكون بالإتيان بمصدره القياسى — مهما كانت صيغته — ثم جعلها على وزن : « مَفْعَل » — بفتح الميم والعين — فى جميع الحالات ، ما عدا حالتين ، تكون الصيغة فيهما على وزن « مَفْعِل » — بكسر العين — :

الأولى : الماضى الثلاثى صحيح الأحرف الثلاثة ، مكسور العين فى المضارع ؛ مثل : جلس يجلس — رجع يرجع — قصَد يقصِد — حسِب يحسِب . . . و . . .

---

(١) لم يعرض لهما ابن مالك فى « ألفيته » .

(٢) وفى حالة نصبه التى يكون مشتركاً فيها مع حروف عامله يعرب ظرف زمان ؛ كقولهم : قعدت مقعد الضيف ، أى : زمن قعوده . فكلمة : « مقعد » ظرف زمان منصوب . (راجع الخضرى والصبان ج ١ أول باب الظرف) .

(٣) وإذا كان منصوباً مشتركاً مع عامله فى حروفه فإنه يعرب ظرف مكان — كما تقدم فى باب الظرف فى الجزء الثانى — ؛ نحو : قعدت مقعد الغائب ، أى : مكان قعوده .

الثانية : الماضى معتل الفاء بالواو[١] ، صحيح اللام[٢] ، بشرط أن يكون مضارعه مكسور العين ، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحة والكسرة ، مثل : وأَلَ يَئِلُ[٣] — وثِق يثِق — وجَمَ يَجِمُ[٤] — وخَزَ يَخِزُ[٥] — وَعَدَ يَعِدُ . . . [٦]

فمن أمثلة « مَفْعَل » — بفتح العين — للزمان : مطلَع الفجر خير وقت للقراءة والاطلاع النافع — لكثير من الطيور هجرة سنوية ؛ فرارًا من البرد . فإذا أقبل المشتَى ، وحَلّ المهجَر ، تركت موطنها البارد إلى بلد أكثر دفئًا ، وأنسب جوًّا . والمراد : زمن طلوع الفجر — زمن الشَّتو (بمعنى : الشتاء) ، زمن الهجْر ؛ (بمعنى الهجرة .) وأفعالها الثلاثية هى : طَلَع — شتا — هجر .

ومن أمثلة « مفْعِل » — بكسر العين — للزمان : لغَرس الشجر مواسم معينة ؛ فإذا حان المغرِس ، وحلّ موعِده ، أسرع الزرّاع إلى غرس ما يريدون .

ومن أمثلة « مفعَل » — بفتح العين — للمكان : مَدخَل — مطعَم — مطبَخ

---

(١) بعض النحاة قد صرح بأن يكون حرف العلة الذى فى أول الفعل الثلاثى هو « الواو » . وبعضهم أطلق ولم يعين نوع الحرف ، مكتفياً بأن يذكر أن الفعل معتل الأول . لكن السيوطى قد نص على أن الماضى المعتل الفاء بالياء ، الصحيح اللام — مثل : يقِظ — يمن — يسر ، تكون الصيغة منه على وزن : « مفعَل » بفتح العين . (الهمع ج ٢ ص ١٦٨) .

(٢) لأن معتل الفاء واللام معاً يجب فيه فتح « العين » تطبيقاً للقاعدة العامة ؛ وهى : أن الثلاثى معتل اللام يجب أن تكون صيغة مصدره الميمى واسم زمانه واسم مكانه على وزن : « مفعَل » — بفتح العين — دائماً ؛ سواء أكان بعض أصوله الأخرى حرف علة أم حرفاً صحيحاً : فاعتلال « لامه » — ولو انفردت بالاعتلال — كاف لتطبيق القاعدة السالفة وجوباً .

(٣) وأل يئل ، بمعنى : التجأ يلتجىء .

(٤) وجم من الأمر وجوماً ، كرهه ، أو : تركه مضطراً . أو : سكت على غيظ .

(٥) طعن برمح ونحوه .

(٦) بعض النحاة لا يشترط فى معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه مكسور العين ، ولا ما يترتب على كسرها من حذف الواو فى المضارع أحياناً كثيرة . فيقولون : « الموجِل والموحِل » ، بالكسر فيهما ؛ على اعتبار أن عين الفعل المضارع فيهما مفتوحة (أى : وَجِلَ يوجَل — وحل يوحَل) وأمثالها . وبناء على هذا يجوز فى اسم الزمان واسم المكان من الثلاثى المعتل الأول بالواو أن تكون صيغته على وزن « مفعل » بفتح العين وكسرها . (وقد قال شارح المفصل ج ٦ ص ١٠٨ إن الفتح أقيس ، والكسر أفصح) . فالأمران صحيحان قويان .

ـ مكتب ـ ملعَب ـ مشرَب ـ منأى ـ مسرَح ـ مأوًى . . . في قول القائل :
زرت بيتاً لأحد الرفاق ؛ فراقني جماله ؛ وتمام نظافته ، وبراعة تنسيقه ، ووفاؤه بمطالب الحياة السعيدة ؛ فهذا مَدخَل للأضياف ، يُسْلمهم إلى غرفة استقبال أنيقة . وهذا مَطعَم واسع ، حسن الترتيب ، يُحمل إليه شهيّ الطعام من مَطبَخ آية في النظافة . وفي جانب هادئ غرفة واسعة جعلها رب البيت مَكْتباً له ، تُطل على حديقة عامرة بعيون الأزاهير . وفي أحد الأطراف مَلعَبٌ فسيح ، مُهدت طرقُه ، وفرشت أرضه بالكلأ الناعم الأخضر . وفي ركن منه مَشرَبٌ للدافئ والبارد . وفي مَنْأى عنه مَسْرَح ومأوى للطيور الأليفة ، وبعض الحيوانات المستأنسة . . .

والمراد : مكان الدخول ـ مكان الطعام ـ مكان الطبخ ـ مكان الكتابة ـ ـ مكان اللعب ـ مكان الشرب ـ مكان النأى ، أى : البعد ـ مكان السَّرْح ، أى : الرعى ـ مكان الإيواء . . .

ومن أمثلة مَفْعِل ـ بكسر العين ـ للمكان : مجلِس ـ مرجِع ـ مقصِد ـ موثِق ـ موئِل ـ مَوْرِث ؛ كقولهم ، في وصف أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب : كان واضحَ الجلال ، عظيمَ الهيبة . مجلسه مجلِس علم ووقار ؛ لا تسمع فيه لغواً ، ولا تأثيماً ، والإمام فيه مرجعُ الفتوى ، ومَقصِد المستفهم ، ومَوْثِق الشاكّ ، ومَوئِل اللائذ . . .

أى : مكان الجلوس ـ مكان الرجوع ـ مكان القصد ـ مكان الوثوق ـ مكان الوَأل ، (أى : الالتجاء) .

فإن كان الماضي غير ثلاثى فطريقة صوغهما تكون بالإتيان بمضارعه ؛ ثم قلب أوله ميماً مضمومة ، وفتح الحرف الذى قبل الآخر ، فتنشأ صيغة صالحة لأن تكون اسم زمان واسم مكان[1] ، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعاً للقرائن

(١) وصالحة أيضاً لأن تكون مصدراً ميمياً ، وأن تكون اسم مفعول ـ كما سبق في صفحة ١٩٤ و ٢٢٠ ـ لأن هذه المشتقات الأربعة مشتركة في صيغتها التى تصاغ ، من مصدر غير الثلاثى ، متحدة في طريقة الوصول إلى إيجاد هذه الصيغة . وعلى هذا يكون التفريق والتمييز المعنوى بينها موكولا للقرائن ، خاضعاً لوحيها .

اللفظية أو غير اللفظية، فالقرينة وحدها هى التى تتحكم فى هذه الصيغة؛ فتجعلها لأحدهما دون الآخر.

فمن الأمثلة : مُمْسًى ومُصْبح - (أمْسَى، يُمسى، مُمْسًى - أصبح، يصبح، مُصْبَحا)، نحو: الحمد لله مُمْسَانا ومُصْبَحُنا، ونحو: قول التاجر: متجرى مُصْبَحى ومُمْسَاى. والمراد: الحمد لله فى وقت الإمساء والإصباح - متجرى مكان إصباحى وإمسائى.

ومن الأمثلة: كوخ تملؤه السكينة والطمأنينة والوئام - خير مُستقرًّا وأعظم مُقامًا من قصر فخْم يسوده القلق، والفزع، ودواعى الشقاق. والمراد: خير مكان للاستقرار، وأعظم مكان للإقامة.

ونحو: الفلك دوّار فى حركة دائبة، فليس له مُنقطَع يتوقف عنده إذا حانَ، ولا متوَقَّف يستريح ساعته إذا حلّتْ. والمراد: ليس له زمان انقطاع، ولا زمان توقّف.

هذا واسم الزمان والمكان مشتقان، ولكنهما لا يعملان شيئًا من عمل فعلهما؛ فلا يرفعان الفاعل - أو نائبه، ولا ينصبان المفعول به[1] ولا غيره.

---

(١) لكن يجوز أن يتعلق بهما شبه الجملة؛ لأن فيهما رائحة الفعل وهى تكفى مسوغاً للتعليق؛ كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ١٩٤ ورقم ١ من هامش ص ٢٠٤

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — فى اللغة أسماء للزمان أو المكان صيغت من مصدر الثلاثى ؛ وقياسها الفتح ، ولكنها وردت عن العرب مسموعة بالكسر ؛ فيجوز فيها الأمران. وأشهرها: المشرق — المغرب — المطلع — المسجد — المَرْفق [١] — المنسك [٢] — المفرق [٣] المجزر [٤] — المسقط [٥] — المنبت — المسكن . . .

ب — وردت صيغ — كثيرة لاسم المكان ، قليلة لاسم الزمان ، — من مصدر الثلاثى على وفاق القاعدة ، ولكنها مختومة بتاء التأنيث . فما ورد فى الكلام العربى الفصيح : المَزِلة (بكسر الزاى) لموضع الزلل — المَظَنة . بفتح الظاء) لمكان الظن — المَشرَقَة (بفتح الراء) لموضع شروق الشمس والقعود فيها — موقَعة الطائر (بفتح القاف) ، للمكان الذى يقع فيه — المشرَبة للغُرْفة — المدبَغة — المزرَعة — المزلَقة — المنامة . . . وكثير مثل هذا يكاد يَقْتَصر على المكان . فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان ، بزيادة تاء التأنيث على صيغة « مَفْعَل » التى بفتح العين أو التى بكسرها ، لتصير « مَفْعَلة » — بفتح العين أوكسرها — مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه ؟

اختلف النحاة فى الرأى . وأكثرهم يميل إلى المنع ؛ لتوهمه أن هذا الكثير المسموع المختوم بالتَّاء فى المكان — قليل لا يكفى للقياس عليه .

والحق أن الرأى الذى يبيح القياس عليه سديد موفق ، إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلة مع أنه يبلغ العشرات ؟ نعم إنها قلة ، ولكنها نسبية ، (أى : بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث) ، والقلة النسبية على هذا الوجه تبيح القياس العام ، وتجيز المحاكاة من غير تقييد ، وإن كانت لا تبلغ

---

(١) مكان الرفق . (والرفق : ضد العنف والقسوة) . ويطلق اليوم على المكان الذى يكون مقر المنفعة العامة ، كمرفق الكهرباء ، أو مرفق السكك الحديدية .

(٢) المعبد .

(٣) مكان الفرق فى وسط الرأس .

(٤) مكان السقوط .

... ...

فى درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى[١] ، فاختلاف الدرجة فى القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة . ولا داعى للتضييق الذى لا يدفع عن اللغة أذى ، ولا يجلب لها نفعًا فالأنسب إباحة القياس فى صيغة « مَفْعَلة » — بفتح العين أو كسرها — تبعًا للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها ، مع الاقتصار فى القياس على اسم المكان ، لأن أمثلته الواردة هى التى بلغت فى الكثرة حدًّا يبيح القياس عليها ، دون اسم الزمان ، حتى لقد علل النحاة واللغويون التأنيث بأنه إرادة البقعة لا المكان[٢] . وهى غير « مفعَلة » الآتية فى « ج » .

ح — قد يصاغ من الاسم الجامد الثلاثى الحسى صيغة على وزن : « مَفْعَلة » — بفتح الميم والعين دائمًا — بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه الشىء الحسىّ المجسّم . ، (أى : الذى ليس معنويًّا)[١] . فإذا وجد مكان يكثر فيه : « وَرَق » — مثلا — صُغنا « مَفْعَلة » من : « وَرَق » فقلنا : « مَوْرَقة » ؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشىء الحسّى المسمى : « بالورق » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « عِنَب» ، صغنا من كلمة : « عنب » « مَعْنبة » ، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشىء المجسم المسمى : « بالعنب » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « البلَح » ، صغنا من كلمة : « بلح » ؛ « مَبْلحة » للدلالة على المكان والبلح الذى يكثر به . وهكذا تصاغ « مَفْعَلة » — من الاسم الثلاثى الجامد للدلالة على أمرين معا ، هما : المكان ،

---

(١) هذا رأى بعض أئمة العربية ممن يفسرون القياس (كما جاء فى مجلة المجمع اللغوى ج ١ ص ٢٣٢) بأنه الجرى على مقتضى الكثرة فى جنسها ، لا الأغلبية العامة . وبه أخذ المجمع اللغوى فى كثير من أحكامه وقراراته ، بعد أن بين قوته ، ورجاحة أدلته ، وشدة الحاجة للأخذ به .

(٢) جاء هذا التعليل فى بعض المراجع الكبيرة ، (ومنها : شرح المفصل ج ٦ ص ١٠٩ موضوع اسم الزمان والمكان) . وسيبويه أحد الأئمة الذين يجيزون فى الكلمة ملاحظة لفظها أو ملاحظة معناها ؛ فيعود عليها الضمير ، وأسماء الإشارة ، ونحوها مما تقع فيه المطابقة — بالتذكير أو التأنيث ؛ مراعاة لأحد الاعتبارين السابقين مع وجود قرينة تمنع اللبس والاشتباه . نحو : أتتنى كلام أسر بها — مراعياً المعنى ، أى : أتتنى رسالة — أو عبارة . أو مقالة . ويصح أتانى كلام أسر به . مراعياً اللفظ وهو : الكلام . ومثل : « حاشا » يكون حرف جر ويكون فعلا ماضياً . وإذا كانت فعلا ماضياً فالكثير الفصيح ألا تقع بعد « ما » المصدرية . . . فالتأنيث ملحوظ فيه : الكلمة ، والتذكير المحوظ فيه اللفظ ، أو الحرف . والأفضل — بل الواجب — عدم الأخذ برأى سيبويه والاقتصار فيه على المسموع ؛ منعاً لإفساد البيان اللغوى ، وحرصاً على سلامة اللغة .

(٣) أشرنا لهذا فى ص ١٥٤ .

... ...

وما يكثر فيه من شيء حسيّ معيّن ، . (كما سبقت الإشارة لهذا)[١] .

فالمراد : هو وصف بُقعة ، أو قطعة من الأرض بكثرة ما فيها من شيء خاص مجسّم . ومن الأمثلة أيضاً : مأسَدَة ؛ لأرض يكثر فيها الأسد — مَذْأبة ؛ لأرض يكثر فيها الذئب — مَذْهبة ؛ لأرض يكثر فيها الذهب — مقمَحة ؛ لأرض يكثر فيها القمح — مَرْملة ؛ لأرض يكثر فيها الرمل . إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامدة الحسِّية . ويسمى الاشتقاق بالطريقة السالفة : « الاشتقاق من أسماء الأعيان[٢] الثلاثية » . أما غير الثلاثية فلا يصاغ منها « مَفْعَلة » لهذا القصد . إلا إن كان الاسم مشتملا على بعض الحروف الزائدة التى يمكن حذفها ، وتجريده منها ، وإبقاؤه على ثلاثة أحْرف أصلية تُشتَق منها تلك الصيغة بغير لبس ؛ مثل ؛ « مَبْطَخة » لأرض يكثر فيها : « البطيخ »و « مَغْزلة » لأرض يكثر فيها الغزال ،و « مَحْصَنة » لأرض يكثر فيها الحصان . فالأمر فى هذه الصيغة مقصور على الثلاثى إمَّا أصالة ، وإما تحويلا بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلاثيـًا ؛ اتـِّباعـًا للمأثور الغالب عن العرب .

أما المجرد من غير الثلاثى فيُسلك معه مسالك أخرى فى التعبير عن هذه الدلالة ، على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية ، دون استخدام لتلك الصيغة ، إذ لا يكاد يوجد خلاف فى منع صياغة : « مفعلة » من المجرد الذى تزيد حروفه الأصلية على ثلاثة[٣] .

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ١٥٤ .

(٢) الأعيان ، أو : الذوات : جمع عين وذات ، وهى الشيء المجسم المشخص .

(٣) قال الرضى فى شرحه للكافية فى الباب الذى عنوانه : (ماكثر بالمكان يبنى على مفعلة) . ما نصه : (لم يأتوا بمثل هذا — يقصد أنهم لم يأتوا بمفعلة — فى الرباعى فما فوقه ؛ نحو : الضفدع ، والثعلب ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب . أو تقول : مكان مثعلب ومعقرب ومضفدع ومطحلِب بكسر اللام الأولى — يريد اللام الأولى فى وزن الكلمة الرباعية — على أنها اسم فاعل — قال لبيد :

يَمَّمْنَ أعدادًا «بلُبْنَى ؛ أَو « أَجا » مضفَدِعات كلها مطَحْلِبَهْ

اهـ . ص ١٨٨ من الطبعة التى أخرجها : الزفزاف وزميله . وقد جاء فى شرحها للبيت السالف أن معنى : «يممن » هو : قصدن — ومعنى الأعداد (بفتح الهمزة) هو : الماء الذى لا ينقطع . المفرد : عد ؛ بكسر أوله — و لبنى وأجا : جبلان — مضفدِعات : كثيرة الضفادع — مطحلبة : كثيرة الطحالب . . .

... ...

بقى أن نشير إلى مسألتين هامتّين :

الأولى : أقياسية تلك الصيغة أم مقصورة على السماع ؟ لقد ارتضى المجمع اللغوى القاهرى قياسيتها ، وجاء قراره مسجلا فى الصفحة الثانية عَشْرةَ من محاضر جلسات الدورة الثالثة المطبوعة بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٣٨ ، ونصه :

(جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب ، ولنا أن نتكلم بماجاء عنهم . وهل لنا أن نقيس عليه ؛ فنقول مثلا : « مَغْزَلة » للأرض التى يكثر فيها الغزال ، وقد جرد لفظ : « الغزال » من زيادته ، ومَخسّة للأرض التى يكثر فيها : الخسّ ، و « متْبَرَة » للأرض التى يكثر فيها : التبر — إذا كان العرب لم يقولوا هذا ؟

فى المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف فى التقدير :

أحدهما : أن هذا البناء — مع كثرته — من قبيل المسموع . ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى حد أن يقاس عليها .

والآخر : أن الكثرة وصلت إلى حدّ أن يقاس عليها . وله من كلام بعض الأئمة الكبار ما يعضُده .

وقد أخذ المجمع بالرأى الثانى ؛ لأنه قوىّ ، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال العرب) . اهـ[1] .

---

(١) للقرار المجمعى السابق ما يشبه التتمة المستقلة ، صدرت بعده بأمد طويل ؛ ففى الجلسة التالية للمؤتمر المجمعى بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٥٩ عرض استفسار لأحد الأعضاء ، نصه :

«كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتى : (تصاغ : « مفعلة » قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد..) .

وقد يسر هذا القرار لواضعى المصطلحات العلمية وضع كثير من الألفاظ العربية على هذا الوزن أمام أشباهها من الألفاظ الأعجمية ؛ مثال ذلك : ملبنة — مزبدة — مقطنة — — موردة — — مقصبة . . .

وفى أثناء معالجتى لهذه الألفاظ — وما يشبهها — برزت عقبة لم أستطع تذليلها ، ولذلك رأيت عرضها على مؤتمر المجمع الموقر ؛ وهى تلخص بالسؤال الآتى :

إذا لم يكن لاسم العين الثلاثى فعل وكانت عين الاسم حرف علة ؛ (كما فى كلمات : توت — خوخ ، جوز وأشباهها) فما هو حرف العلة فى اسم المكان الذى يصاغ من اسم العين على وزن مفعلة ؟

وبعد . أرجو المذاكرة فى هذا الموضوع ، أو إحالته على اللجنة المختصة ؛ بغية اتخاذ قرار ينير السبيل أمام الباحثين فى المصطلحات العلمية . » اهـ .

=

... ...

= وقد احيل الاستفسار إلى لجنةالأصول ؛ فدرسته واتخذت فيه قراراً قدمته للمؤتمر فوافق عليه ، ونص القرار : (القاعدة فى صوغ : « مفعلة » مما وسطه حرف علة هى : « الإعلال » فيقال فى مثل « توت » ، و « خوخ » ، و « تين » : متاتة ، ومخاخة ، ومتانة ، لكن وردت فى اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحيح لاالإعلال ؛ مثل : مشْوَبة – مشْوَرة – مصْيدة – مقْوَدة – مبْوَلة. ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً . ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين فى الدلالةعلى المعنى . والإعلال فى هذا الباب غير مستحكم . وقد نقل عن أبى زيد النحوى إجازة التصحيح فى « أفعل » ، و « استفعل » ؛ كأغيم ، وأغيل ، واستحو ، واستقوم ، واستجوب ، واستصوب . . و . .
وإذا أجيز التصحيح فى الأفعال فالإجازة فى الأسماء مقبولة ؛ لأن الأسماءْ فى هذا الباب محمولة على الأفعال ، فى الإعلال) اه .

هذا نص الاستفسار وقرار اللجنة والمؤتمر بشأنه ، كما وردت نصوصها الحرفية فى ص ٥٠ من مجموعة البحوث ، والمحاضرات لمؤتمر المجمع ، فى دورته السادسة والعشرين ، سنة ١٩٥٩ – ١٩٦٠ .

وإنى ألحظ فى هذا القرار غموضاً وتعارضاً يتطلبان التجلية والتوفيق . فالقرار ينص على أن القاعدة هى : الإعلال . وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة ، وعدم الخروج عليها ، ما دامت قد استحقت اسمها : وما خالفها فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ؛ كما يقولون .

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول : وردت الفاظ كثيرة فى اللغة بالتصحيح لا بالإعلال . . . فما مراده بالكثرة ؟ إن كانت قد بلغت الحد الذى يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة (وهى قاعدة : « الإعلال ») فريدة يجب الاقتصار عليها ؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين ، يجوز القياس على كل منهما ؛ هما : التصحيح والإعلال . وإن كانت لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصار على الأولى عند التطبيق ، واعتبار ما ورد من الثانية شاذا .

ثم ما المراد من أن الأصل يلجأ إليه أحياناً ؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز ؟ وما تحديد هذه الأحيان ؟ ومن الذى له الحق فى تحديدها ؟ . . و . .

وإذا كان بقاء الكلمة من غير إعلال أبين من غير شك (كما يقول القرار) فى الدلالة على المعنى من الإعلال – فلماذا نترك الأبين إلى غيره ؟ وكيف يختار أئمة النحو ضابطاً عاماً يؤدى إلى غير الأبين ويتركون ما يؤدى إلى الأبين ؟ وإذا كان الإعلال فى هذا الباب غير مستحكم (كما يقول القرار) فلم التمسك به ، وبناء القاعدة عليه ؟ . وإذا كان المنقول عن أبى زيد جواز التصحيح فى « أفعل » و « استفعل » ، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرهما أيضاً ، بالرغم من أن أبازيد قصرالأمر عليهما دونغيرهما؟و بالرغم أيضاً مما قاله السيوطى – وغيره – فى كتابه الأشباه والنظائر عند الكلام على المطرد فى الاستعمال مع شذوذه فى القياس مثل : استحوذ واستصوب . ؟ فقد قال ما نصه : (اعلم أن الشىء إذا اطرد فى الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع=

... ...

الثانية : أن هذه الصيغة تختلف فى مدلولها وفى المراد منها عن صيغتى : « مَفْعَل » ، و « مفعَلة » الخاصتين « باسم المكان » فهاتان الصيغتان تدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذى يحدث به . أما تلك فتصاغ للدلالة على المكان وعلى شىء حسى معين يكثر به ؛ فالفرق كبير بين الدلالتين . والفرق أكبر وأوسع فى الأصل الذى يشتقان منه ، وفى طريقة الصياغة ، ووزن الصيغة كما يتبين هذا جليًّا فى الشرح الخاص بكل .

* * *

د — ملخص ما سبق من أوزان المصدر الميمى[1] واسمى الزمان والمكان إذا كانت أفعالها الماضية ثلاثية — هو :

(١) إذا كان الماضى الثلاثى معتل اللام ، (مثل : دعا — سعى . . .) فالصيغة للمشتقات الثلاث هى وزن : « مَفعَل » — بفتح ، فسكون ، ففتح — تقول : مدْعى — مسعَى . . .

(٢) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ومضارعه مضموم العين أو مفتوحها ؛ (مثل : نظر ينظُر — فتح يفتَح . . .) فالصيغة للثلاثة على وزن : « مَفْعَل » أيضًا ؛ كالسابقة .

(٣) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ، ومضارعه مكسور العين ؛ (مثل : جلس يجلس — عرف يعرف . . .) فالميمى على وزن :

=الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه . .) . . . فهل يجوز التعميم برغم كل ما سبق مما نقلناه ..؟

وما المراد من قول التقرير : إذا أجيز التصحيح فى الأفعال فالإجازة فى الأسماء مقبولة ..؟ فهل اطرد التصحيح فى الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه ؟ وإذا كان مطرداً أو كثيراً إلى الحد الذى يبيح قياس الأسماء عليه فلم منعه القدماء إلا فى المسائل المحدودة التى نصوا عليها ؟

تلك بعض الجوانب التى تحتاج إلى التجلية والبيان مع ترك جوانب أخرى من ذلك القرار يغشيها الغموض أيضاً .

ويبدو بخلدى أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التى جاءت فى صدره ، و زاد عليها إباحة التصحيح فى حالة واحدة : هى : أن يخفى معنى الكلمة بالإعلال أو يلتبس بغيره ، ولا منجاة من الخفاء واللبس إلا بالتصحيح — لو فعل هذا — لكان سليما من الغموض ، بعيداً من التعارض .

(١) سبق تفصيل الكلام عليه فى ص ١٩٢ .

... ...

« مفـَعل » أيضًا ، واسما الزمان والمكان على وزن : « مـَفـْعـِل » بكسر العين .

(٤) إذا كان الماضى الثلاثى معتل الفاء بالواو ، صحيح اللام ، ومضارعه مكسورًا العين تحذف فيه الواو ؛ (مثل : وعـَد يـَعـِد . . .) فالصيغة للثلاثة هى : « مفعـِل » بكسر العين .

ويتبين مما سبق أن صيغة الثلاثة لا تختلف إلا فى صورة واحدة هى التى يكون فيها الماضى الثلاثى صحيح الأحرف مكسور العين فى المضارع ، فيصاغ المصدر الميمى على وزن « مفعـَل » بفتح العين ويصاغ اسما الزمان المكان على وزن « مفعـِل » . بكسر العين .

كل ما سبق حين يكون الماضى ثلاثيـًّا فإن كان غير ثلاثى فيصاغ الثلاثة — وكذا اسم المفعول — على وزن المضارع مع إبدال أوله ميما مضمومة وفتح الحرف الذى قبل آخره ، وتكون القرائن هى المـُميزة بين الأنواع الثلاثة والدالة على النوع المناسب للسياق دون غيره من الثلاثة الأخرى .

المسألة ١٠٧ :

اسم الآلة

اسم يصاغ — قياساً — من المصدر الأصلى للفعل الثلاثى المتصرف، بقصد الدلالة على الأداة التى تستخدم فى إيجاد معنى ذلك المصدر، وتحقيق مدلوله .

وليس الوصول إلى تلك الدلالة المعنوية مقصوراً على اسم الآلة القياسى، فمن الممكن الوصول إليها بأساليب مختلفة، ليس فى واحد منها صيغة « اسم الآلة » ولكن هذا يتطلب ألفاظاً، وكلمات متعددة لا يتطلبها اسم الآلة؛ فإنه يقوم بهذه الدلالة بكلمة واحدة، ففائدته أنه يؤدى باللفظة المنفردة ما لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعددة .

وصياغته القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثى» المتصرف ، فلا يصاغ من مصدر الأفعال الجامدة، أو، التى ليست ثلاثية .

وأوزان اسم الآلة ثلاثة قياسيَّة؛ هى : مِفْعَل — مِفْعال — مِفْعلة .

وطريقة صوغها أن نجىء بذلك المصدر — مهما كان وزنه — وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث . مثال ذلك :

(١) نشَر النَّجار الخشب نشرًا، فآلة النشر هى : مِنشَر ، أو : مِنشار ، أو : مِنْشرة .

(٢) برَد الصانع الحديد برْدًا ، فآلة البرْد هى : مبرَد ، أو : مِبْراد ، أو : مِبْردة .

(٣) ثقبت سِداد القارورة ثَقْبًا — فآلة الثقب هى : مِثقب ، أو : مِثقاب ، أو مِثقبة .

(٤) سخُنَ الماء سَخانة وسُخُونة — فالآلة التى تتحقق بها السخونة ، هى : مِسخن ، أو : مِسْخان ، أو : مِسْخَنَة .

(٥) سلكت الطريق سلوكًا ، أى : ذهبت فيه ونفذت منه . فالآلة التى يتحقق بها الذهاب والنفاذ ، هى : مِسْلك ، أو : مِسْلاك ، أو : مِسْلكة .

(٦) سمحت للمحتاج ببعض الغلة سُموحًا، وسَمَاحًا وسَماحة، فالآلة التى يتحقق بها السَّماح وتستخدم فى الإعطاء والتناول، هى: مِسْمَح أو: مِسماح، أو: مِسْمحة . . . و . . . وهكذا.

ومما يلاحظ أن اسم الآلة لا يعمل عمل فعله؛ فلا يرفع فاعلا أو نائب فاعل، ولا ينصب مفعولا به، ولا غيره؛ فهو واسم الزمان واسم المكان المشتقات الثلاث التى لا تعمل عمل فعلها[1].

ويلاحظ أيضًا أن صيغة «مِفْعَال» مشتركة بين «اسم الآلة»، و«صيغة المبالغة»؛ فهى من الأوزان الصالحة لهذه ولتلك — كما سبق — والتفرقة بينهما تكون بإحدى القرائن اللفظية أو المعنوية؛ كالشأن فى كل صيغة مشتركة، أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر؛ فالقرينة وحدها هى التى تتحكم فى التوجيه هنا أو هناك. ففى مثل: تخيرت للخشب الجزْل مِنشارًا قويًّا يمزقه — تكون صيغة «مفعال» اسم آلة. بخلافها فى مثل: ما أعجب فلانًا فى التحدث عن نفسه، ونشر أخباره، وانتهاز الفرص للإعلان عن شئونه!! إنه جدير بأن يسمى: مِنشارًا — فإنها صيغة مبالغة فى النشر. ومثل: كلمة: «مِذياع»؛ فقد يراد منها الآلة الصمَّاء التى تستخدم فى نقل الأخبار المذاعة. وقد يُرَادمنها الشخص المتكلم فى تلك الآلة[2]. فمثال الحالة الأولى التى تدل عليها القرينة: توقف المذياع لخلل فى أسلاكه. ومثال الثانية التى تدل عليها القرينة أيضًا: ما أفصح المِذياع، وما أعذب صوته؛ لم يتلجلج، ولم يتردد، ولم يشوه كلامه بلحْن أو خطأ، مع أنه كان يرتجل بغير إعداد.

---

(١) وكذلك المصدر المصوغ للدلالة على المرة — كما سبق فى ص ١٩٠ — ومع أن هذه الأربعة لا تعمل، يجوز أن يتعلق بها شبه الجملة لما فيها من رائحة الفعلى (راجع هامش ص٢٠٤).

(٢) هذا من الوجهة اللغوية. وقد جرى العرف اليوم على تسمية الآلة: «بالمذياع». وتسمية الشخص: بالمذيع.

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ـــ وردت ألفاظٌ مسموعة شذت صيغتها عن القياس؛ منها : المُنخُل ؛ للأداة التى يُنخل بها الدقيق . والمُدُقّ ؛ للأداة التى تدق بها الأشياء الصلبة والمُدْهُن ؛ للأداة التى تستخدم فى الدهان . والمُكحُلة ؛ للأداة التى تستخدم فى الكحل ، أو للوعاء الذى يوضع فيه . والمُسعُط ؛ للأداة التى يُسْعَط بها العليل، أو الصبى ،أى : يوضع بها الدواء فى أنفه (وكل ما سبق بضم أوله وثالثه إلا « المُدُق » فبضم أوله وثانيه) ، وإرَاث للأداة التى تُوقد النار . . .

ولما كانت تلك الأوزان ـــ وأشباهها ـــ شاذة ، جاز استعمالها كما وردت عن العرب ، وجاز اشتقاق صيغة قياسية من مصدر أفعالها الثلاثية ، بحيث تجىء الصيغة الجديدة على وزن « مِفْعَل » أو : « مِفْعلة » ، أو : « مِفعال » وهى الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة .

ب ـــ فى محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرىّ ، فى دور انعقاده الأول (ص ٣٧١) ، بحث واف عن اسم الآلة ، ونصوص متعددة من المراجع المطولة الأصيلة التى تصدت لبيان أحكامه . ومن ذلك البحث وما تبعه من بحوث فرعية ، وما أثاره من جدل عنيف ، ومناقشات مستفيضية مسجلة هناك ـــ يتبين أن بين العلماء خلافـًا شديدًا يكاد يتركز فى ثلاث مسائل :

أولها : أيكون اشتقاق اسم الآلة من مصدر الثلاثى المتعدى واللازم ، أم من مصدر المتعدى فقط ، كما يميل إليه أكثر السابقين ؟ وهل يشتق من أسماء الأعيان ؟

ثانيها : أيجوز الاشتقاق من مصدر الأفعال غير الثلاثية أم أمره مقصور على الثلاثية وحدها ؟

ثالثها : أيجوز القياس مع وجود صيغة مسموعة تخالفه أم يجب الاقتصار عليها ؟

وخير إجابة عن تلك الأسئلة ـــ وهى إجابة مُستمدة فى أكثرها من البحوث والمناقشات التى دارت بالمجمع ، ثم من مراجع واعتبارات أخرى ـــ هى :

(١) جواز الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى ، دون مصدر الأفعال غير الثلاثية ، ودون الأعيان . فيجب الاقتصار فى هذين على المسموع وحده .

(٢) ويجوز القياس بصوغ اسم الآلة من مصدر الفعل الثلاثى مع ورود صيغة مسموعة تخالفه . لكن الأحسن الاقتصار على هذه الصيغة المسموعة ؛ وبخاصة إذا كانت شائعة .

المسألة ١٠٨ :

التَّعجّب

معناه :

إذا رأينا فى القمر أشباحًا تحاول الاتصال بنا ، أو : شاهدنا بئرًا تَغيض[١] فجأة ، أو : مطرًا ينهمر فى يوم صحْو[٢]، أو : سيارة جديدة تتوقف عن المسير بغير سبب معروف — كان هذا أمراً باعثاً للدهش، وانفعال[٣] النفس به ؛ واستعظامها إياه ؛ لخفاء سرّه عليها ، وعدم وجود نظير له ، أو قلة نظائره .

وقد يعبر عنه الناس بأنه : أمر عجيب ، أو : غريب ، أو : مثير . . . أو نحو هذا من العبارات التى يريدون منها ما يسميه اللغويون : « التعجب » ، ويعرفونه بأنه :

(شعور داخلىّ تنفعل به النفس حين تَستعظم أمرًا نادرًا أو لا مثيل له ؛ مجهولَ الحقيقة ، أو خفىَّ السبب)[٤] . ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه الأشياء كلها .

أسلوبه :

له أساليب كثيرة[٥] تنحصر فى نوعين ؛ أحدهما : لا تحديد له ولا ضابط ؛ وإنما يُترَك لمقدرة المتكلم ، ومنزلته البلاغية ، ويُفهم بالقرينة . والآخر : قياسى

---

(١) يجف ماؤها . (٢) لا غيم فيه ولا مطر ، ولا برد . (٣) تأثُّر .

(٤) لهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ؛ ولهذا أيضاً لا يوصف المولى جل شأنه بأنه متعجب ؛ إذ لا يخفى عليه شىء . وإذا ورد فى كلامه ، أو فى الحديث الشريف ، أو غيرهما ما يدل على أنه يتعجب ، فالمراد : إما توجيه السامعين إلى إظهار العجب والدهشة ، وإما المراد : اللازم ؛ وهو الرضا والتعظيم ، أو نحو ذلك من الأغراض البلاغية .

(٥) والغرض الأساسى من كل منها هو : التعجب . لكن بعضها قد يتضمن أحيانا كثيرة مع التعجب غرضا آخر : هو : المدح أو الذم ؛ كما سيتبين فى هذا الباب ، وفى باب « نعم وبئس » ص ٢٩٨

مضبوط بضوابط وقواعد محددة ، ولا تكاد تختلف فى استعماله أقدار المتكلمين .

ومن أمثلة الأول : « لله دَرّ[١] فلان » ، فى قول القائل :

لله درُّكَ ! أىُّ جُنَّةِ[٢] خائف ومتاعِ دنيا أنتَ لِلْحِدْثانِ[٣]

ومنها : « يا لك ، أو يا له ، أو : يالى » . . . كقول الشاعر :

فيالكَ بحرًا لم أجدْ فيه مَشربًا وإن كان غيرى واجدًا فيه مَسْبحَا

ومنها : « شَدّ[٤]» فى نحو : شَدّ ما يفخر اللئيم بأصوله إن كانت له أصول ، ويتمدح بفعاله إن كان له فعل محمود . ومنها : « عجيب » فى نحو :

أقاطنٌ[٥] قومُ سَلْمَى أم نَوَوْا ظَعَنًا[٦]

فإن يَظْعَنوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنا

ومنها : الاستفهام المقصود منه التعجب كقوله تعالى : « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتًا فأحياكم ؟ » ؛ وكقول شوقى يخاطب تمثال أبى الهول :

إلامَ ركوبُكَ مَتْنَ الرمالِ لِطَىِّ الأصيلِ ، وجَوْبِ السَّحَرْ ؟

ومنها : « سبحان الله » التى تصاحبها قرينة تدل على أن المقصود منها التعجب ؛ كقول رجل سئل عن اسمه : سبحان الله ! تجهلنى ، والخيل والليل والبيداء تعرفُنى . . .

إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب[٧] . وتفهم منه هذه الدلالة بقرينة ، من غير أن يكون من النوع القياسىّ .

أما القياسى فصيغتان[٨] . « ما أفْعَلَهُ » — و « أفْعِلْ به » . وهذان

---

(١) أصل هذا الأسلوب ومعناه مدون فى ج ٢ ص ١٨ م ٦٠ . (٢) وقاية .
(٣) حوادث الدهر ومصائبه . (٤) فعل ماض . يفيد التعجب من شدة الأمر وكثرته
(٥) أمقيم ؟ (٦) ارتحالا وسفراً .
(٧) مثل كلمة : « واهاً » فى نحو : واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً ! ! ومثل حرف النداء فى : يا جارتا ما أنت جارة ! !
(٨) هناك صيغة ثالثة قياسية يأتى الكلام عليها فى (ج) من ص ٢٨٢ .

وزنان يستعملان عند إرادة التعجب من شيء تنفعل به النفس على الوجه الذى شرحناه ؛ فعند التعجب من الجمال الباهر — مثلا — ، أو الضخامة البالغة ، أو : القِصر المتناهى . . . أو . . . نأتى بأحد أسلوبين قياسيين .

أولهما : ماض ، ثلاثى[1] ، يشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ثم نجعله على وزان : « أفْعَلَ » . وقبله : « ما » الاسمية التى هى علامة التعجب — ولذا تسمى : « ما التعجبية » — وتقديمها على هذا الماضى واجب — ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا ، يعود على : « ما » ، وبعده اسم منصوب هو فى ظاهره وفى إعرابه مفعول به . ولكنه فى المعنى فاعل ؛ إذ كان فى الجملة — وفى الحقيقة — قبل التعجب فاعلا ؛ نحو : ما أجملَ الوردةَ الناضرةَ ! ! — ما أضخمَ هرمَ الجيزةِ ! ! ما أقصرَ سكانَ المناطقِ القطبية[2] ! ! . . . و . . .

فكلمة « ما » فى هذه الأمثلة وأشباهها — مبتدأ ، والجملة الفعلية بعدها خبرها ، ثم المفعول به الذى هو فاعل فى المعنى : فالأصل جَمُلت الوردةُ — ضخُم الهرمُ — قَصُر سكانُ المناطق القطبية .

وعند إرادة التعجب من كِبَر قارة آسيا ، وسَعتها ، وغزارة سكانها ، وعلو جبالها . . . و . . . نقول : ما أكبرها ! ! وما أوسع رقعتها ! ! وما أغزر سكانها ! ! ! وما أعلى جبالها ! ! ! . . . والإعراب كما سبق تمامًا ، وكذلك المفعول به .

و « ما » التعجبية فى هذه التراكيب — ونظائرها — هى نوع من النكرة التامة[3] ، وتتضمن — بذاتها[4] — معنيين معا ، أو أنها ترمز إليهما معا ؛

---

(١) وقد يصاغ من الرباعى الذى على وزن : أفعل ، على الوجه الآتى فى ص ٢٨٣ .

(٢) لهذا لا يصح التعجب إن كان المفعول به حقيقياً فى أصله (قد وقع عليه فعل الفاعل) ففى مثل : سقى المطر الزرع : لا يصح أن يقال : ما أسقى الزرع ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع ، لأن المفعول هنا حقيقى وليس فاعلا فى المعنى — انظر « ا » من ص ٢٨٢ .

(٣) يريدون بالتنكير ، أنها بمعنى : شيء أى شيء . وبالتمام : أنها لا تحتاج لنعت أو غيره بعدها . وتنكيرها أفادها إبهاما جعلها فى هذا الأسلوب بمعنى : شيء عظيم .

هذا والنكرة المحضة الخالصة تسمى : «نكرة تامة» ، أما المقيدة بنعت أو غيره من القيود ، فتسمى : « نكرة ناقصة » — وبيان هذا فى ج ١ . م ١٧

(٤) لا بلفظ ، أو شيء آخر غيرها .

هما : توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب ، وأن الذى أوجده أمر عظيم ، ويصفها النحاة بأنها نكرة تامة . والماضى بعدها جامد لا محالة[1]، مع أنه فى أصله ثلاثى متصرف ، ولكنه يفقد التصرف باستعماله فى التعجب رباعيًّا على وزن « أفعَلَ »[2] .

... ...

زيادة وتفصيل :

لسنا بحاجة إلى الأخذ برأى من يقول : إن « ما » التعجبية اسم موصول ، مبتدأ والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، ولا برأى آخر يقول : إنها نكرة ناقصة (تحتاج لنعت بعدها) ، والجملة بعدها نعت لها ، والخبر محذوف ، ولا استفهامية . . . ولا . . . ولا . . . فكل هذه الآراء تحمل فى طياتها كثيرًا من التعسف وتقوم على الحذف والتأويل من غير داع ، ومن غير أن تمتاز بمزية تصرفنا عن الإعراب الأول الذى يتضمن كل مزاياها ، ويخلو من عيوبها . فعلينا به وحده ، وأن نختصر فى الإعراب ، فنقول : « ما » تعجبية ؛ قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة — من غير حاجة للتصريح بما اصطلحنا عليه . . .

---

(١) ولا يدل على زمن ؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لمحض الإنشاء المقصود منه التعجب ، فلا دلالة فيها على زمن مطلقا — كما سيجىء فى رقم ١ هامش ص ٢٧٩ وفى هامش ص ٢٩٣ — وعدم دلالتها على الزمن مشروط بألا تشتمل على لفظة : « كان » أو « يكون » أو غيرهما من الألفاظ أو القرائن التى تدل على زمن محدد معين (٢ ، ٢) كما سيجىء فى ص ٢٨٠ و ٢٨٣ و ٢٩٠ .

ثانيهما : فِعل ثلاثى لازم مشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ونجعل هذا الفعل على وزن : « أفْعِلْ » ، وبعده باء الجر ، تجرّ اسمًا ظاهرًا ، أو : ضميرًا متصلا بها ، وكلاهما هو الذى يختصّ بمعنى الفعل . فى الأمثلة السابقة يقال : أجْمِلْ بالوردة النَّاضرة — أضْخم بهرم الجيزة — أقْصِرْ بسكانِ المناطق القطبية ! ! — . أكبِرْ بقارة آسيا ! ! وأوْسعْ برقعتها ! ! ؛ وأغزِرْ بسكانها ! ! وأعلِ بجبالها ! ! أو : أكبِرْ بقارة آسيا ! ! وأوسع بها ! ! وأغزِرْ بسكانها ! ! ! وأكثر بهم ! !

أما إعراب : « أجمل بالوردة الناضرة » ففيه وفى نظائره إعرابان .

ا — أن نقول « أجْمِلْ » ، فعل ماض على صورة الأمر ، وعلى شكله الظاهرى فقط[1] . « بالوردة »الباء،حرف جر زائد[2] . « الوردة » فاعل مجرور بالباء لفظًا ، ولكنه فى محل رفع على الفاعلية . « الناضرة » نعت ، إمّا مجرور بالكسرة تبعاً للفظ الفاعل المنعوت ، وإما مرفوع بالضمة تبعاً لمحل المنعوت ، ويكون المراد هو : جَمُلت الوردةُ ، أى : صارت ذات جمال عجيب ، وضخم الهرمُ ، أى : صار ذا ضخامة عجيبة .وقَصُر سكان المناطق القطبية . أيضًا . . . ؛ وهكذا باقى صيغ « أفْعِلْ » التى جاءت فى ظاهرها على صورة الأمر ، وهى فى الحقيقة فعل ماض ؛ يراد منه فى ظاهره وفى حقيقته التعجب .

ب — أو نقول : « أجملْ » فعل أمر حقيقى ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، يعود على مصدر الفعل المذكور (وهو: الجمال) و « بالوردة» الباء حرف جر أصلىّ ، وهى ومجرورها أصليان متعلقان بالفعل . والمراد :

---

(١) جاء على صورة الأمر لإنشاء التعجب ؛ فالجملة كلها إنشائية محضة ، ولا دلالة فيها على زمن مطلقاً (إلاإن وجد تقييد يدل على الزمن كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٢٧٨ وكما سيجىء فى هامش ص ٢٨٦ و ٢٩٣ و—) هو مبنى على السكون حيناً ، وعلى حذف آخره حيناً آخر على حسب أحكام بناء الأمر . . . .

(٢) وزيادته فى هذا الموضع لازمة ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه بشرط أن يكون المجرور به اسما صريحًا لا مصدراً مؤولا من « أنّ أو أنْ » وصلتهما ؛ إذ فى هذه الصورة يجوز— إلا مع أن » الناسخة فى رأى — حذف حرف الجر كما سبق عند الكلام على « باء الجر » ج ٢ ص ٣٥١ و ٣٧٩ م ٩٠ .

(٣) لازمان لا يمكن الاستغناء عنهما ، إلا فى حالة واحدة يمكن فيها حذف الباء — « فى الرأى الأغلب — حين تجر مصدراً مؤولا . . (وسيجىء تفصيل الكلام عليها عند بيان الحكم التاسع من أحكام التعجب ص ٢٩٤ م ١٠٩ وسبقت الإشارة لهذا فى ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) .

يا جمالُ أجمِلْ بالوردة ؛ أى : لازمْها ، ولا تفارقها . فالخطاب مُوَجَّهٌ لمصدر الفعل المذكور ؛ بقصد طلب استمراره ، ودوام بقائه معه[١]. ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى . والفاعل المذكور مفرد مذكر للمخاطب دائمًا ؛ لأنه ضميرمستتر للمصدر المخاطب فى كل الأحوال .

والإعرابان صحيحان[٢]. والمعنى عليهما صحيح أيضًا ؛ فلا خلاف بينهما فى تأديَة الغرض . إلا أن الإعراب الثانى أيسر ، وأوضح ، وهو إلى عقول المتعلمين أقرب .

ويلاحظ أن صيغة « أفْعِلْ » هذه جامدة — كأختها الأولى — مع أن فعلهما الأصلى ثلاثى متصرف ، ولكنه يفقد التصرّف بسبب استعماله فى التعجب — كما أوضَحْنا[٣] — .

---

(١) ويصبح أن يكون موجهاً للمخاطب الذى يراد منه أن يتعجب . مع وجوب إبقاء الضمير على حاله من الإفراد والتذكير .

(٢) وبهما قال الأقدمون ، ولكل رأى أنصاره وأدلته المقبولة ؛ فلا معنى لتجريح أحدهما كما يفعل بعض المتسرعين . ومن الإنصاف القول بأن المذهبين مقبولان ، ولكن كثيراً من أدلتهما وتعليلاتها مصنوع ، لا يثبت على التمحيص ؛ إذ لا يعرفه العربى صاحب هذه اللغة ، ولا يدور بخلده ، فوق أنه لا يساير القواعد النحوية الأصلية المنتزعة من كلامه . فمن الخير إهمال الجدليات والتعليلات التى تَرد فى نواح كثيرة من هذا الباب .

(٣) فى ص ٢٧٨ ، وكما يجىءُ فى ص ٢٨٣ ، ٢٩٠ و فى الأحكام السابقة يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التعجب » .

بِـ « أَفْعَلَ » انْطِقْ بَعْدَ « مَا » ؛ تعجُّبا ... أَوْجِئْ بِـ « أَفْعِلْ » قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

أى : انطق بصيغة : « أفعلَ » لأجل التعجب ، بشرط أن تكون هذه الصيغة واقعة بعد كلمة : « ما » (وهى : « ما » التعجبية) وإن شئت فجىء بصيغة أخرى هى : « أفعِلْ » وبعدها المتعجب منه (أى من شىء فيه) . مجرور بالباء . ثم قال :

وَتِلْوَ « أَفْعَلَ » انْصِبَنَّهُ ؛ كَمَـا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ! وأَصْدِقْ بِهِمَا !

أى : (انصب ما يجىء بعد « أفعَلَ » والذى يجىء بعد « أفعل » هو المفعول به المتعجب منه ، أى : من شىء فيه) ثم ساق فى آخر البيت مثالين ؛ أحدهما : المتعجب منه (أى : من شىء فيه) المنصوب بعد « أفعلَ » ؛ وهو : «خليلينا» . والثانى المتعجب منه المجرور بالباء بعد « أفعلُ » =

=وهو « أصدق بهما » . ثم ساق بيتاً ثالثاً ضمنه حكما سنذكره فى مكانه من الأحكام بهامش ص٢٩٣ ؛ هو جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى بحذفه ؛ يقول :

وَحَذْفَ مَا مِنْه تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ معناهُ يَضِحْ

يضح ، أى : يتضح . والفعل : « وضَح يضِح » ، والأصل : يوضِح ، ثم حذفت الواو خضوعاً لقاعدة صرفية تقضى بحذفها إذا وقعت ساكنة فى المضارع وقبلها فتحة وبعدها كسرة .

ثم ذكر بعد هذا بيتاً يقرر فيه أن هذين الفعلين ممنوعان من التصرف ؛ فهما جامدان بحكم قديم محتوم قرره النحاة : ونص البيت :

وَفى كِلاَ الفِعْلينَ قِدْماً لَزِماً مَنْعُ تَصَرُّف بِحُكم حُتِمَا

(فى ترتيب البيت التواء ، والأصل : ولزم منع تصرف فى كلا الفعلين بحكم حتم قدماً ؛ أى : قديما . وسيجيء ايضاح لهذا البيت فى مكانه الآنسب عند الكلام على أحكام التعجب ص(٢٩٠) .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — همزة الماضي : « أفْعَلَ » في التعجب هي لتعدية الصيغة التي يكون فعلها لازماً في الأصل ، أو متعدياً ، ولكنه يفقد التعدية عند أخذ الصيغة منه ؛ فمثال الأولى : ما أظرف الأديب ! ! ! فإن الفعل : « ظَرُفَ » لازم أصالة .

ومثال الثانية : ما أنفع الحذَرَ ! ! ! فإن الفعل : « نفع » متعد في أصله . وتزول تعديته عند أخذ الصيغة منه ، فتنصب مفعولا جديداً كان في الأصل فاعلا ؛ إذ الأصل : نفع الحذرُ . فكلمة « الحذر » فاعل يصير مفعولا به بعد التعجب[1] .

أما همزة « أفْعِلْ » ، فللصيرورة على اعتباره ماضياً على صورة الأمر . . .

ويجب تصحيح العين في الصيغتين إن كانت في غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل مثل : ما أطوَلَ النخلة ، وأطْوِلْ بها . وكذلك يجب فكّ « أفْعِلْ » المضعف ، نحو : أشْدِدْ بحمرة الورد .

ب — يكثر في هذا الباب ذكر : « المتعجَّب منه » والمقصود الحقيقي هو : « المعمول المتعَجَّب من شيء يتصل به » لأن التعجب في مثل : ما أنفع العلمَ ! ! ! ، إنما هو من نفع العلم لا من العلم ذاته . ولا بأس بالتعبير السالف على اختصاره المقبول .

حـ — هناك صيغ أخرى للتعجب[2] ؛ وأشهرها : « فَعُلَ » — بضم العين — وهو فعل لازم ؛ نحو : كَبُرَتْ كلمةً تَخْرُجُ من فم الجاحد ، وخَبُثَ لفظاً يجرى على لسانه .

ومنها : « أفْعَلَ » بغير « ما » التعجبية ، وأصله فعل ثلاثي زيد في أوله همزة التصيير ؛ نحو : أحسنت قولا ، وأبرعتَ عملا . أي : ما أحسن قولَك ، وما أبرع عملَك . . . وفعلها الثلاثي حَسُنَ وبرَعَ .

والمشهور أن الصيغة الأولى قياسية ، والثانية سماعية ذكرناها لندرك أمثلتها المسموعة .

* * *

---

(١) كما سبق في ص ٢٧٧ .

(٢) سيجيء تفصيل الكلام عليها في ص ٣١٤ م ١١١ من باب نعم وبئس .

ما يشترط فى الفعل الذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشراً :

يشترط فيه ثمانية شروط .

(١) أن يكون ماضياً[١] .

(٢) ثلاثيًّا ؛ فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة ؛ مثل : دحرجَ — تعاوَن — استفهمَ . . . إلا إن كان الرباعيّ على وزن : « أفْعَلَ » فيجوز — فى الرأى الأنسب — صياغتهما منه ؛ كالأفعال : — أعطَى — أقفَرَ — أظلَم — أولَى . فيقال : ما أعطَى التقىَّ — ما أقفر الصحراء — ما أظلمَ عقولَ الجهلاء — ما أوْلى الناصحَ بردع نفسه .

ومن الشاذ قولهم : ما أخصر كلام الحكماء ، فبنوه من « اختُصِر » الخماسىّ المبنى للمجهول أيضًا[٢] .

(٣) متصرفًا فى الأصل تصرفًا كاملا ، قبل أن يدخل فى الجملة التعجبية . (أما بعد دخوله فيها فيصير جامداً[٣]) . فلا يصاغان من : ليس — عسى — نعم — بئس . ونحوها من الأفعال الجامدة تمامًا ، ولا من نحو : « كاد » التى هى من أفعال المقاربة ؛ لأنها ناقصة التصرف ليس لها إلا المضارع — فى الأغلب —

(٤) أن يكون معناه قابلا للتفاضل والزيادة ؛ ليتحقق معنى « التعجب » ؛ فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه ، نحو : فنى — مات — غرق — عَمِىَ ، إذ لا تفاوت فى الفَناء ، ولا فى الموت ، ولا الغرق ، ولا العمى ، وحيث يمتنع التفاوت والزيادة فى معنى الفعْل يمتنع الداعى للعجب ، إذ يكون المعنى مألوفًا .

(٥) ألا يكون مبنيًّا للمجهول بناء يطرأ ويزول ، كالأفعال : عُرِف — عُلِمَ — فُهِم . . . وغيرها مما يبنى للمجهول حينًا ، وللمعلوم حينًا آخر . أما الأفعال المسموعة التى تلازم البناء للمجهول . (مثل : زُهِى —

---

(١) مع ملاحظة أن الفعل الذى يدخل فى صيغة التعجب يفقد — غالباً — الدلالة على الزمن ويتجرد منها إلا فى صورة واحدة . وسيجىء الإيضاح فى هامش ص ٢٨٦ وص ٢٩٣ .

(٢) ففيه شذوذان ؛ أنه غير ثلاثى ، وأنه مبنى للمجهول . وسيجىء أنهما لا يصاغان من المبنى للمجهول .

(٣) كما سبق فى هامش ص ٢٧٨ و ويجىء فى ص ٢٩٠ .

هـُزِلَ . . .)[١] فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغة منها ؛ فيقال : ما أزهى الطاووسَ ! ! وما أهـْزَل المريض . . . !

(٦) أن يكون تامًّا ، (أى : ليس ناسخًا) ؛ فلا يصاغان من كان ، وكاد ، وأخواتهما . . .

(٧) أن يكون مثْبتًا ، فلا يصاغان من فعل منفى ؛ سواء أكان النفى ملازمًا له ، أم غير ملازم ؛ مثل : ما عاج الدواء ، بمعنى : ما نفع ، ومثل ما حضر الغائب ، فالفعل الأول ، وهو : « عاج » الذى مضارعه : « يَعـِيج » — ملازم للنفى فى أغلب أحواله ، لا يفارقه إلا نادرًا ، والفعل : « حضر » فى هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالنفى ، ويستعمل بغير النفى كثيرًا ، وكذلك أفعال أخرى متعددة .

(٨) ألا تكون الصفة المشبهة[٢] منه على وزن : « أفـْعـَل » الذى مؤنثه : « فـَعـْلاء » ، نحو : عـَرِ ج ، فهو : أعرج ، وهى : عرجاء — خـَضِر ، فهو : أخضر ، والزروع خضراء . . . حـَمـِر الجلد ؛ فهو : أحمر ، والجلود حمراء . . . حـَوِرَ ؛ فهو : أحور ، وهى : حوراء . . . وهكذا من كل ما دل على لون ، أو : عيب ، أو : حلية ، أو : شىء فـِطرىّ[٣] . . .

---

(١) تقدم بيانها وحكمها (فى ج ٢ ص ٩٢ م ٦٧) .

(٢) سبق الكلام عليها وعلى أوزانها فى ص ٢٢٨ م ١٠٤ .

(٣) لا ترتاح النفس للتعليلات التى ذكروها لمنع الصياغة من هذا النوع ولا سيما التعليل بخوف اللبس بين صيغتى : « أفعل » التى تستعمل إحداهما فى التعجب والأخرى فى الصفة المشبهة ؛ فإن هذا اللبس وهم لا يتحقق ؛ إذ كيف يتحقق واحدهما فعل والأخرى اسم ، ولكل منهما أحكام تغاير الأخرى . فالقرائن قوية تمنعه . ولا علة إلا علة الاستعمال العربى المجرد . وهو — فيما يبدو لنا — لا يمنع من صياغة التعجب من تلك الأشياء ، وكذا التفضيل — كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٥ .

وفى الشروط السابقة يقول ابن مالك (ساردا سبعة أما الثامن وهو : « الفعل » فمفهوم من السياق) :

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلَاثٍ ، صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غيْرِ ذِى انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلَا ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا

يريد : صغهما من صاحب الحروف الثلاثة (وهو الثلاثى) — المتصرف — القابل للتفاوت — التام — غير المنفى — والذى صفته المشبهة ليست مثل : أشهـَل « شهل الرجل ، فهو : أشهل ، والأنثى شهلاء ، أى : قل سواده عينه ، وخالطتها حمرة ، وغير مبنى على صيغة : « فُعِل » ؛ وهى صيغة بناء الثلاثى للمجهول ، فهذه سبعة شروط لم يذكر بينها أنهما يصاغان من فعل ، لا من اسم ولا من حرف لأن هذا الشرط الذى تركه مفهوم مما سرده . ' كما قلنا ' .

... ...

زيادة وتفصيل :

زاد بعض النحاة شرطًا آخر ؛ هو : ألا يُستغنَى عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة ؛ فلا يصح : ما أقْيله ! ! فى التعجب من قيلولته[1] لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أكثر قائلته . ولا يصح ما أسكره ، ولا ما أقعده ، ولا ما أجلسه ، لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أشد سكره — ما أكثر قعوده — وجلوسه .

والحق أن هذا شرط غير مقبول ؛ إذ يقتضينا أن نرهق أنفسنا بالبحث المضنى فى جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية ؛ وهذا تكليف لا يطاق ، وفيه تعويق للتعبير ، وتعطيل للقاعدة ، وتحويل للقياس عن معناه السديد .

---

(١) وهى وقت اشتداد الحر ظهراً . والفعل الماضى : قال .

كيفية التعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط الثمانية .

(١) إن كان الفعل جامداً ؛ مثل : نِعم ، وبئس . . . أو غير قابل للتفاوت ؛ مثل : مات — فنى . . . و . . . فلا يصاغ منه صيغة تعجب .

(٢) إن كان الفعل زائداً على ثلاثة — مثل : انتصرَ وتَغَلَّب — أو : كان الوصف منه على « أفْعَل فَعْلاء » مثل : حَوِرَ وخَضِر — لم تجئ منه الصيغة مباشرة . وإنما تجيء من فعل آخر مستوف للشروط ، صالح لما نريده ؛ نحو : قوِيَ — ضَعُفَ — حَسُن — قَبُح — عظُمَ . . . فنقول : ما أقوى — ما أضعف — ما أحسن — ما أقبح — ما أعظم — ما أحقَر — ما أشد — ما أكبر — ما أصغر . . . ونحو ذلك مما يناسب ؛ أو نقول : أقْوِ — أضعِفْ — أحْسِنْ — أقْبِحْ — أعظِم — أحْقِر . . .

ثم نجيء بمصدر الفعل الذى لم يستوف الشروط بسبب زيادته على ثلاثة أحرف ، أو بسبب أن الوصف منه على : « أفْعَل فعلاء » ونضعه بعد الفعل الجديد المستوْفى الذى جئنا به . وننصب المصدر بعد ما « أفْعَلَ » ونجره بالباء بعد « أفْعِل » ؛ نحو : ما أقوى انتصارَ الحقّ ، وما أضْعفْ تَغلبَ الباطل — أقْوِ بانتصار الحق ، وأضْعِفْ بتغلّب الباطل . . . ونحو : ما أجْمَلَ حَوَرَ العيون ، أجْمِل بِحَوَرِ العيون — ما أنْضَرَ خضرة الزرع ، أنْضِرْ بخضْرة الزرع . والأفعال غير المستوفية هى : انتصرَ — تَغَلَّب — حَوِرَ — خَضِرَ .

(٣) إن كان الفعل منفيًّا أخذنا الصيغة من الفعل الذى نختاره بالطريقة السالفة ، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفى مسبوقًا « بأنْ » المصدرية ؛ فى نحو : ما فاز الرأى الضعيف ، نقول : ما أجمل ألاّ يفوز الرأى الضعيف [1] .

---

(١) كان الفعل ماضياً منفياً قبل التعجب ، فصار بعده مضارعاً منفياً ، مسبوقاً « بأن المصدرية » ؛ وهى تخلصه للاستقبال . فهل بين الصورتين اختلاف فى الزمن ؟ أجابوا : إن الصيغة مع التعجب صارت خالصة لإنشاء التعجب المحض إنشاء غير طلبى ، وتركت الدلالة على الزمان : كالشأن الغالب فى التعجب عند عدم وجود ما يدل على تقييد زمنى — وقد أشرنا لهذا فى هامش ص ٢٧٨ و ٢٧٩ ويجيء إيضاح لها فى هامش ص ٢٩٣ وفى هذا الهامش صورة مستثناة لا تتجرد من الزمن .

وفى نحو : ما حضر خطيب الحفل ، نقول : ما أبْعَد ألاّ يحضر خطيبُ الحفل . والمصدر المؤول من « أن والفعل » فى هذه الأمثلة — وأشباهها —، فى موضع نصب مفعول به .

وإنما أتينا « بأن والفعل » لنستطيع المحافظة على بقاء الفعل الأصلى منفيًّا، إذ لو أخذنا منه صيغة التعجب مباشرة لزال نفيه ، ولم يظهر بعد التعجب أهو منفى أم غير منفى ؟

ويجوز أن نقول فى الصور السابقة : أجْمِلْ بألاّ يفوز الرأى الضعيف — أبْعِد بألا يحضر خطيب الحفل ؛ فيكون المصدر المؤول مجرورًا بالباء . فالمصدر المؤول من « أن والفعل » المنفى وفاعله إما أن يكون فى محل نصب بعد: « ما أفعَل » وإما فى محل جر بالباء بعد : « أفْعِلْ » .

ويجوز فى الفعل المنفى أن نجىء بمصدره الصريح — بدلا من المصدر المؤول — مسبوقًا بكلمة : « عَدَم » الصريحة فى معنى النفى أو ما يشبهها ؛ ففى مثل : ما صرخ المتكلم وما همس ، نقول : ما أحسنَ عدمَ صُراخ المتكلم ، وما أجملَ عدمَ همسه — أحسِنْ بعدم صراخ المتكلم ،وأجْمِلْ بعدمهمسه .

(٤) إن كان الفعل مبنيًّا للمجهول بناء عارضاً يطرأ ويزول أخذنا الصيغة من الفعل الذى نختاره بالطريقة التى شرحناها ،ووضعنا بعدها الفعل المبنى للمجهول ، مسبوقًا « بما المصدرية »[1]، ففى نحو : عُرِفَ الحقّ ، وهُدِىَ إليه الضالّ : نقول : ما أحسن ما عُرِف الحق ، وما أنفع ما هُدِىَ إليه الضّالّ — أو : أحسِنْ بما عُرِف الحق — وانفعْ بما هُدِىَ إليه الضال ؛ فالمصدر المؤول من « ما » وصلتها مفعول به بعد الصيغة الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغة الثانية .

وإنما أتينا « بما » المصدريةمحافظة على بقاء الفعل مبنيًّا للمجهول ، ولولاها لزال بناؤه للمجهول فلا يتبين فى أسلوب التعجب ألامجهول هو أم للمعلوم ؟

أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سماعاً فقد سبق[2] أن الأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغة منه .

(٥) وإن كان الفعل ناسخًا ، (أى : غير تام) فإن كان له مصدر وضعنا مصدره بعد صيغة التعجب التى نأخذها من الفعل الآخر الذى نختاره

---

(١) وهى الغالبة فى هذا الموضوع ، دون غيرها .

(٢) فى ص ٢٦٤ .

على الوجه المشروح فيما سلف ، ففى مثل : كان العربىّ رحّالا بطبعه ، نقول : ما أكثرَ كونَ العربى رَحّالا بطبعه ـ أو : أكثِرْ بكون العربىّ رحالا بطبعه . . . وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغة من الفعل الآخر الذى نختاره ووضعنا بعدها الفعل الأصلى الذى ليس له مصدر ، وقبله « ما » المصدرية فينشأ منها ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول منصوب بعد : « ما أفعَل » ومجرور بـ « الباء » بعد : « أفعِل » . ففى مثل : كاد الكذب يُهلك صاحبه ، نقول : ما أسرعَ ما كاد الكذب يُهلك صاحبه . . . وهكذا . . .

هذه هى الطرائق الموَصلة للتّعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط . أما إذا كان مستوفيًا للشروط فإن الصيغتين القياسيتين[1] تؤخذان منه مباشرة . ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب . (نحو : حَسُن ـ قبُح ـ قوى ـ وغيرها من الأفعال الثلاثية التى تناسب المراد) ، ثم نأخذ منه الصيغة التعجبية ،ونجعل بعدها مصدر الفعل المستوفى للشروط ، إمّا منصوبًا بعد « ما أفعَل »وإمّا مجرورًا بالباءبعد « أفعِل » ، ففى مثل : برَع الذكى ، وسبَق أندادَه ، نقول : ما أعظم براعة الذكى ، وما أوضح سبقَه أندادَه ، أو أعظِمْ ببراعة الذكى ، وأوضح بسبقِه أندادَه . . . فليس من اللازم ـ والفعل مستوف للشروط ـ أن نأخذ منه صيغة التعجب مباشرة ، وإنما يجوز أن نأخذها منه أو من طريق فعل مختار آخر كما أوضحنا[2] . . .

---

(١) وهناك الثالثة المشار إليها فى « ج » من ص ٢٨٢ .

(٢) وفى طريقة التعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط يقول ابن مالك :

وَأَشْدِدَ اوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا   يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّروطِ عَدِمَا

يريد : أن صيغة : «أشْدِدْ» (على وزن : أفْعِل) وصيغة : « أشدّ » (على وزن : « أفْعَل » ؛ لأن أصلها قبل الإدغام ؛ « أشدد ») أو شبه هاتين الصيغتين مما يؤخذ من فعل آخر مستوف للشروط ، تخلف الصيغة لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذى عدم بعض الشروط ، أى : فقد بعض الشروط. فهى تحل محلها .(وكلمة : « أو » فى البيت : حذفت همزتها ونقلت حركتها للواو الساكنة قبلها ؛ محافظة على وزن الشعر) .

=

= ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة التى جئنا بها إن كانت على وزن : « ما أفعل » ، ويجر بالباء إن كانت على وزن : « أفعِلْ » يقول :

وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ ، يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ : « أَفْعِلْ » جَرُّهُ بـ « الْبَا » يَجِبْ

بعد ، أى : بعد الصيغة الجديدة . . . ثم قرر أن ما جاء مخالفاً لما سبق فهو محكوم عليه بالندور (القلة القليلة جداً) ، وأنه لا يقاس على المأثور منه (أى : المسموع عن العرب) :

وَبالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ

المسألة ١٠٩ :

الأحكام الخاصة بالتعجّب

أشهر أحكامه ما يأتى :

(١) وجوب اعتبار فعلْيه جامدين بعد صياغتهما للتعجب [١]. (مع أنهما فى أصلهما الثلاثى مشتقان حتماً) ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما (المتعجَّب منه) [٢] ، فلا يصح : العلمَ ما أنفعَ ! ! والجهالةَ ما أضرَّ ! ! بتقديم المعمولين : العلم والجهالة . كما لا يصح بالعلمأنفِـــعْ ! ! وبالجهالة أَضرِر ! !

ولا يصح أن تلحقهما علامة تذكير ، أو تأنيث ، أو إفراد ، أو تثنية ، أو جمع ؛ فلا بدّ من بقائهما على صيغتهما فى كل الأحوال من غير زيادة . ولا نقص، ولا تغيير فى ضبط الحروف . وإذا اتصل بآخرهما ضمير بارز للمتعجب منه وجب أن يكون هذا الضمير مطابقاً لمرجعه ، نحو : الزارع ما أنفعه ، والزارعة ما أنفعها . . .

(٢) وجوب إفراد فاعلهما المستتر ، وتذكيره ، فلا يكون لغير المفرد المذكر . (وإذا كان ضميراً مستتراً فهو واجب الاستتار) .

(٣) امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجملة ، أو بالنداء ؛ — أو « كان » الزائدة بالإيضاح الآتى بعد [٣] فلا يجوز : ما أضيع — حقًّا — المودةَ عنْدَ من لا وفاء له ، وما أبعَدَ — يقيناً — المجاملةَ ممن لاحياء

---

(١) كما سبق فى ص ٢٧٨ و ٢٨٠ و ٢٨٣ وفى عدم تصرفهما يقول ابن مالك :

وَفِى كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

وقد سبقت الإشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى فى ص ٢٨١ .

(٢) لأن الجامد لا يتقدم عليه معموله ، فى الأغلب — (٣) فى الحكم الثامن ص ٢٩٣ .

عنده . ويجوز : ما أضيع — فى بلدنا — المودة عند من لا وفاء له ! ! ! وما أبعدَ — بيننا — المجاملة ممن لا حياء له . كما يجوز : السماحة تَدْفع إلى أداء الحقوق، والشح يصد عنها ؛ فأكرِمْ — يا أخى — بها، وأقبح يا زميلى به . . . ومن أمثلتهم فى الفصل بالجار والمجرور قول الشاعر :

بنى تَغْلبٍ ، أعْزِزْ علىَّ بأن أرى … ديارَكمُ أمْسَتْ وليس بها أهْلُ

وبالظرف قول الشاعر :

أقيمُ بدارِ الحزمِ ما دام حزمُها … وأَحْرِ — إذا حالتْ — بأن أتحوَّلا

ويشترط فى شبه الجملة الذى يجوز الفصل به أن يكون متعلقاً بفعل التعجب [1] — كالأمثلة السالفة — ، فلو كان متعلقاً بمعموله أو بغيره لم يصح الفصل به — فى مثل : ما أحسَنَ الحليم عند دواعى الغضب، وما أشجع الصابر على الكفاح — لا يجوز : ما أحسنَ — عند دواعى الغضب — الحليمَ ، ولا ما أشجع — على الكفاح — الصابرَ .

وقد يجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب، إذا كان معمول فعل التعجب مشتملا على ضمير يعود على المجرور ، نحو : ما أليق بالطبيب أن يترفق ، وما أحق بالمريض أن يصبر ، فالمصدر المؤول من « أن والفعل » هو معمول لفعل التعجب ، ومشتمل على ضمير يعود على المجرور . . . [2] ومنه :

---

(١) قد يتعدى فعل التعجب إلى مفعوله بحرف جر معين تبعاً لفعله الأصلى قبل التعجب . وسيأتى بيان هذا فى الزيادة ص ٢٩٥ .

(٢) فى الحكمين السابقين يقول ابن مالك باختصار فى ختام الباب :

وفِعْلُ هَذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا … مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلَهُ به الْزَمَا

أى : معمول الفعل فى هذا الباب لا يتقدم على فعله . والزم وصل المعمول بفعله ؛ بحيث لا يفصل بينهما فاصل إلا ما أشار إليه فى البيت الأخير التالى :

وَفَصْلُهُ بظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَــرْ … مُسْتَعْمَلٌ ، والْخُلفُ فِى ذَاكَ اسْتَقَرْ

أى : أن الفصل بشبه الجملة مستعمل فى الكلام المأثور ، والخلاف بين النحاة ثابت فى أمر القياس عليه . ولكن الرأى الرشيد جواز القياس عليه. وكذا الفصل بالنداء فيه خلاف، والصواب جوازه .

خليليَّ ما أحْرَى بذى اللُّبِّ أنْ يُرى صَبورًا . ولكنْ لا سبيلَ إلى الصبْرِ

(٤) عدم جواز العطف – مطْلقًا – على فاعل «أفْعَلَ» فى التعجب وكذلك لا يجوز إتْباعه ، فالتوابع كلها ممنوعة إذا كان هو المتبوع .

(٥) وجوب أن يكون المعمول (المتعجب منه) معرفة ، أو نكرة مختصة ، فمثال المعرفة ما تقدم من الأمثلة الكثيرة ، وقول الشاعر :

ما أصعبَ الفعلَ لمن رامَهُ وأسهلَ القَوْلَ على من أرَاد !

ومثال النكرة المختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما مما يفيد الاختصاص : ما أسعد رجلا عرف طريق الهدى فسار فيه ! وما أشقى إنسانًا تبين الرشد من الغى ؛ فانصرف عن الرشد ، واتَّبع الضلال !

ولولا هذا الشرط لكان التعجب لغوًا ؛ إذ لا فائدة من قولنا : ما أسعد رجلا . . . ما أشقى إنسانًا . . . ويتساوى فى هذا الحُكْم معمول « أفْعَلَ وأفْعِلْ » .

(٦) جوز حذف المعمول المتعجَّب[1] منه فى إحدى حالتين ؛ (سواء أكان منصوبًا بأفْعَلَ ، أم مجرورًا بالباء بعد أفْعِلْ) .

أولاهما : أن يكون ضميرًا يدل عليه دليل بعد الحذف ؛ كقول الشاعر :

جزى اللهُ عنى – والجزاءُ بفضلِه – ربيعةَ ، خيرًا . ما أعَفَّ! وأكْرَمَا!

أى : ما أعَفَّها وأكرَمها . وقول الآخر :

أرى أمَّ عمْرٍو دمعُها قد تَحَدَّرَا بكاءً على عَمْرٍو . وما كان أصبَرَا

أى : أصبرها .

ثانيتهما : أن تكون صيغة التعجب هى : « أفْعِلْ » وقد حذف معمولها المجرور وحذف معه حرف الجر ، وقبلها صيغة للتعجب على وزن : « أفْعِلْ » أيضًا ، ولهذه الصيغة الأولى معمول مماثل للمعمول المحذوف

---

(١) سبقت الإشارة – فى « ب » من ص ٢٨٢ – إلى ما يتردد فى هذا الباب من قولهم : « المتعجب منه » وأنهم يريدون المعمول الذى له صلة بالأمر الذى يدعو للتعجب .

مع حرف الجرّ . . . وقد عطفت الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها؛ عطف جملة على جملة[1]؛ كقوله تعالى: «أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِرْ» أى : وأَبْصِرْ بِهِمْ. ونحو: أحسِنْ بصاحب المروءة وأكرِمْ؛ أى: أكرم بصاحب المروءة، وقول الشاعر:

أَعْزِزْ بِنَا، وأَكْفِ إِنْ دُعِينَا يَوْمًا إلى نُصْرَةِ مَنْ يَلِينَا ...[2]

(٧) تجرد فعل التعجب — فى الأغلب — من الدلالة على زمن؛ لأن الجملة التعجبية كلها إنشائية محضة، الغرض منها إنشاء التعجب، فتركت الدلالة الزمنية، وانسلخت عنها، واقتصرت على تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله، وهو الإنشاء غير الطلبى، المقصود منه إعلان التعجب، كما أسلفنا[3].

(٨) جواز الفصل بين «ما» التعجبية وفعل التعجب «بكان» الزائدة[4] كقول الشاعر:

ما كان أَحْوَجَ ذا الجمالَ إلى عَيْبٍ يُوَقِّيهِ من العَيْنِ

وقد تقع «كان» التامة المسبوقة بما المصدرية بعد صيغة التعجب؛ نحو: ما أحسن ما كان الإنصافُ[5].

---

(١) لم يشترط بعض النحاة شيئاً من هذا كله، واكتفى باشتراط وجود قرينة تدل على المحذوف وقالوا هذا الرأى أحسن وأوجه. (٢) وإلى هذا أشار ابن مالك ببيت سبق شرحه فى ص ٢٨١، هو:

وَحَذْفَ مَا مِنْه تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ معناه يَضِحْ

(٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٨٦ ورقم ٤ الآتى بعد هذا.

(٤) سبق الكلام على حكم زيادتها تفصيلا فى (ج ١ ص ٤٢٨ م ٤٤).

(٥) «ما» مصدرية، «كان» فعل ماض تام، بمعنى: وُجد وظهر، «الإنصاف» فاعلها. والمصدر المؤول مفعول فعل التعجب. والتقدير: ما أحسن وجود الإنصاف فى الماضى. فإن قصد الاستقبال جىء بالفعل التام: «يكون» بدلا من الفعل: كان. ووجود الفعل الماضى «كان»، والمضارع: «يكون» يقيد التعجب بزمن معين، وهذا — وإن كان قليلا — جائز؛ فمن الجائز تقييد فعل التعجب بزمن ماض والمجىء بالفعل «كان»، أو: «أمسى» للنص على هذا التقييد بالمضى، و بكلمة: «الآن»، أو ما بمعناها للنص على التقييد بالزمن الحالى، وبالفعل: «يكون»، ونحوه — كالظروف المستقلبة للدلالة — على الاستقبال، ومنه قوله تعالى «أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا». والمهم وجود قرينة تدل على التقييد. وبغير التقييد تتجرد الجملة التعجبية من الدلالة الزمنية كما رددنا فى هامش ص ٢٧٨ و ٢٨٣ و ٢٨٦ و . . . راجع الأشمونى والصبان آخر هذا الباب ثم الهمع ج ٣ ص ٩).

(٩) جواز حذف الباء الداخلة على معمول «أفْعِلْ» بشرط أن يكون ما تجره مصدراً مؤولا من: «أنْ المصدرية». و «الفعل»، أو: «أنّ» مع معموليها[١]، نحو: أحْبِبْ أن تكون المقَدّم، وقول الشاعر:

أهْوِنْ عليّ -إذا امتلأتَ من الكَرَى- أنى أبيتُ بليلةِ الملسوعِ

والأصل: بأن تكون . . . وبأنى . . .

---

(١) يرى بعض النحاة (كما أشرنا فى هامش ص ٢٧٩ وكما سبق فى ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) أن حذف «الباء» ممنوع هنا قبل المصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها؛ بحجة أنه غير مسموع بخلاف حذفها قبل المصدر المؤول من «أنْ والفعل والفاعل» فهو مسموع إلى الحد الذى يبيح القياس عليه. وهذا رأى رفضه آخرون -ورأيهم حق- لأن حذف حرف الجر مطرد قبل: «أنْ وأنّ» المصدريتين؛ فلا معنى لإخراج «أنّ» هنا، وبخاصة مع وجود أمثلة مسموعة، ولو قليلة، لأن قلتها فى موضع بعينه لا يقدح فى الاطراد المستمد من أغلب الحالات.

لكن إذا حذفت «باء الجر» أتلاحظ وتقدر بعد الحذف، فيعرب ما بعدها على اعتبارها كالمذكورة، أم لا تلاحظ ولا تقدر؛ فيعرب ما بعدها على اعتبار عدم وجودها وعدم ملاحظتها؟ قولان. ولعل الأول هو الأنسب، لمسايرته الحالات الأخرى التى ليست للتعجب، فيكون الأمر مطرداً فى التعجب وغيره.

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ عرفنا أن صيغة : « أفْعَلَ » تحتاج إلى معمول بعدها منصوب ، وأن صيغة : « أفعِلْ » تحتاج لمعمول بعدها مجرور بالباء ، وأنهما قد يحتاجان إلى شبه جملة بعدهما يفصل بينهما وبين معمولهما . . . و . . .

وقد تحتاج صيغة التعجب إلى معمولات أخرى غير التى سبقت كالحال ، والتمييز ، والاستثناء . . .

وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معيَّن ، مجاراة لفعلها الأصلى قبل التعجب ؛ ويصير الجار والمجرور متعلقين بها . (أى : بصيغة فعل التعجب[1]) . لكن ما هو هذا الحرف المعيَّن من حروف الجرّ ؟

إن كان فعل التعجب دالا على حب ، أو كره ، أو ما بمعناهما ؛ كالود ، والبغض ــ فحرف الجر المناسب : هو : « إلى » بشرط أن يكون ما بعدها فاعلا فى المعنى لا فى اللفظ ، وما قبلها مفعولاً فى المعنى لا فى اللفظ ؛ نحو : ما أحبَّ العلمَ إلى النابغين ! ! ، وما أبغض النقصَ إلى القادرين ! ! . ففعل التعجب : « أحبّ » قد نصب مفعوله ، واحتاج إلى جار ومجرور تبعًا لأصله ؛ فجىء بهما . وحرف الجر هو : « إلى » لأن فعل التعجب دال على « الحب » ، وما بعد « إلى » مجرور بها . لكنه فاعل معنوى ، لا نحوى ، لأنّ النابغين ــ والقادرين هم الفاعلون لحب العلم ، وبغض النقص . وما قبل إلى : (العِلم ــ النقْص) هو المفعول المعنوى ــ لا النحوى ؛ لأنه الذى وقع عليه الحب والبغض .

ولهذا ضابط سبق بيانه[2] ؛ هو : أن يُحذف فعل التعجب ومعه « ما التعجبية » إن وجدت ، ويوضع مكانه فعل آخر من مادته ومعناه ، يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بإلى ، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل التعجب . فإن استقام المعنى على هذا صح مجىء « إلى » ، وإلاّ وجب تغييرها . فى المثال

---

(١) كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٢٩١ .

(٢) جـ ٢ ص ٣٤٥ م ٩ .

... ...

السابق نقول : أحَب ، أو : يحب النابغون العلم ، ويكره القادرون النقص . وقد استقام المعنى فدلت استقامته على صحة مجىء « إلى » .

فإن كان ما بعدها ليس فاعلا فى المعنى ، وإنما هو مفعول معنوى وما قبلها هو الفاعل المعنوى وجب الإتيان « بلام » الجر ، بدلا من : « إلى » ؛ نحو : ما أحبّ الوالدةَ لمولودها ، فالوالدة هى الفاعل المعنوى — لا النحوىّ — الذى فَعَل الحب أو قام به الحب ، والمولود هو المفعول المعنوى — لا النحوىّ — الذى وقع عليه الحبّ . فمعنى : « إلى » ، و « اللام » ، فى مثل هذا الموضع هو : « التبيين » ، أى : بيان الفاعل المعنوى والمفعول المعنوى ، وتمييز كل منهما من الآخر .

وإن كان أصل فعل التعجب فعلا متعدياً بنفسه فإنه يصير لازماً يتعدى بحرف جر خاص هو : « اللام » كذلك ، مثل : ما أضربَ الناس للجاسوس ! !

و إن كان أصل فعل التعجب فعلا لازمًا يتعدى إلى معموله بحرف جر معين وجب أن يجارى أصله فى التعدى بهذا الحرف إلى معموله ؛ نحو : ما أغضب الناس على الخائن .

ب — قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه مفعولين [١] مثل « كَسَا » ، و « ظن » فى نحو : كَسَا الغنىُّ فقيرًا ثوبًا — ظنّ البخيلُ الجودَ تبذيرًا .

ولفعل التعجب الذى يصاغ من المتعدى لمفعولين أربع حالات [٢] .

الأولى : أن يكتفى بفاعل الفعل المتعدى فينصبه مفعولا به ؛ نحو : ما أكسى الغَنِيَّ ! ! ، ما أظَنّ البخيلَ ! ! فكلمتا : « الغنى والبخيل » كانتا فى الأصل قبل التعجب فاعلا ؛ فصارتا بعده مفعولا به لفعل التعجب الذى اكتفى بهذا المفعول به واقتصر عليه .

---

(١) ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كالفعل : « كسا » . أو أصلهما كذلك ، كالفعل : « ظن » .

(٢) كثر الخلاف والاضطراب بين المراجع المطولة بشأن هذه الحالات . وأصفاها — مع إيجازه — ما جاء فى شرح التصريح . وقد نقلنا هنا صفوة ما تضمنته المطولات .

... ...

الثانية : أن نزيد على الفاعل السابق الذى صار مفعولا به — أحد المفعولين الأصليين مجروراً باللام ؛ فنقول : ما أكسى الغنىَّ للفقير ! ! — ما أظَنَّ البخيلَ للجود ! ! فكلمتا : « البخيل » ، و « الجود » كانتا قبل التعجب مفعولين للفعل المتعدى لاثنين ، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام ، ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب .

الثالثة : أن يزيد على الحالة السابقة المفعول الأصلى الثانى ؛ فنقول ما أكسى الغنىَّ للفقيرِ ثياباً — ما أظنَّ البخيلَ للجودِ تبذيراً .

الرابعة : حذف لام الجر السابقة و نصب الثلاثة مباشرة بشرط أمن اللبس ، نحو : ما أكسى الغنىَّ الفقيرَ الثيابَ ! ! — ما أظن البخيلَ الجودَ تبذيراً . فإن خيف اللبس أدخلت لام الجر على المفعولين الأصليين ؛ نحو : ما أظنَّ الرجلَ لأخيك ، لأبيك ، والأصل : ظن الرجل أخاك أباك . . .

لكن « أفْعَلَ » فى التعجب لا ينصب إلا مفعولا به واحداً ، وفى الأمثلة السابقة استوفى حقه بنصبه المفعول به الذى كان فى الأصل فاعلا . فما الذى نصب المفعول الثانى ، وكذلك الثالث إن وجد ؟

إن البصريين يقدرون فعلا — أو ما يشبهه — ينصب المفعول الثانى وكذلك الثالث إن وجد ؛ ويسترشدون فى تقديره بفعل التعجب المذكور قبله ، فيقولون فى تأويلهم : ما أكسَى الغنيَّ يكسو الفقير ! ! — أو : ماأكسى الغنىَّ يكسو الفقير ثياباً ! ! — ما أظَنَّ الغنىَّ ! . . . يظن الجود . . . . — أو ما أظَنَّ الغنىَّ يظن الجود تبذيراً ! ! . . .

والكوفيون لا يقدرون محذوفاً ولا يتأولون ، ويقولون : حقاً أنَّ « أفْعَلَ » فى التعجب لا ينصب إلا مفعولا به واحداً — لكنه فى هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد .

ولا أثر للخلاف فى المعنى ، ولكن فى رأى الكوفيين يسْر وقبول . لبعده من التكلف والحذف والتقدير .

المسألة ١١٠ :

ألفاظ المدح والذم . . .

(ومنها : « نِعْم » ، و « بِئْس »[1]، وما جرى مجراهما)

فى اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة ؛ تدل على المدح ، أو الذم . بعضها يؤدى هذه الدلالة صريحة ؛ لأنه وُضع لها من أول الأمر نصًّا ، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة[2]. فمن الأولى : أَمدحُ — أُثْنى — أستحسن . . . — أَذم ، أهجو ، أستقْبحُ . . . وأشباهها ، وما يشاركها فى الاشتقاق ، نحو : أمدح فى الرجل تجلّدَه وحسنَ بلائه ، وأذم فيه يأسه ، وفتور عزيمته — أثنى عليك بما أحسنت ، وأهجو من قبض يده عن الإحسان . . .

ومنها : الجميل — العظيم — الفاضل — الماجد — البخيل — الحقود — الخائن . . . وغيرها من ألفاظ المدح والذم الصريحين .

ومن الثانية : وَفْرة لا تكاد تعَدّ ؛ فى مقدمتها : أساليب النفى ، والاستفهام ، والتعجب[3] ، والتفْضيل ، ونحوها ؛ فإنها قد تضم إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم بقرينة ؛ كقولك فى إنسان يتحدث الناس بفضائله ومزاياه ، أو : بنقائصه وعيوبه : ما هذا بشرًا . تريد فى الحالة الأولى : أنه مَلَك ، مثلا ، وفى الثانية : أنه شيطان . ومثل قول شوقى :

هل المُلْك إلا الجيشُ شأنًا ومظهرًا ؟ ولا الجيشُ إلا ربُّه حين يُنسَبُ

---

(١) فيهما لغات ؛ أشهرها : كسر الأول مع سكون الثانى ، وفتح الأول مع كسر الثانى، وفتح الأول مع سكون الثانى ، وكسر الأول والثانى معاً .

والأفصح والأشهر عند استعمالها فى المدح والذم الاقتصار على اللغة الأولى .

(٢) حالية ، أو كلامية . (٣) انظر رقم ٥ من هامش ص ٢٧٥ .

وقوله :

إلامَ[(١)] الْخُلْفُ بينكم؟ إلامَا ؟ وهذه الضّجةُ الكُبرى علامَا[(٢)]؟
وفيمَ يَكيدُ بعضكمو لبعض ؟ وتُبْدُون العداوةَ والخِصاما ؟

وقول المتنبى :

* ما أبعدَ العيبَ والنقصانَ من شَرَفى *

وقوله فى ذم قائد الجيش الرومى :

فأخبِثْ به طالبًا قَهْرَهُمْ ! ! وأخيِبْ به تاركًا ما طلبْ ! !

وقول أعرابى سئل عن حَاكِميْنِ : أمَّا هذا فأحْرَصُ الناس على الموت فى سَبيلِ الله ، وأما ذاك فأحرص الناس على الحياة فى سبيل الشيطان . . .

ومن النوع الأول الصريح : « نِعْم » ، و « بئس » وما جرى مجراهما من الألفاظ التى تدلّ نصًّا على المدح ، أو : الذمّ العامّ[(٣)]، ولكنها تمتاز من باقى نوعها بأحوال وأحكام تختص بها ، دون نظائرها من هذا النوع الصريح ، وأشهر هذه الأحوال والأحكام ما يأتى :

(١) دلالة « نِعْم » على المدح العامّ ، و« بئس » على الذم العام واعتبار كل منهما فى هذه الحالة وحدها فعلا ماضيًا جامدًا ، لا بد له من

---

(١) إلى أى شىء ؟ فكلمة : « م » أصلها : « ما » الاستفهامية التى تحذف ألفها عند الجر وعدم الوقف عليها . أما عند الوقف فتحذف الألف ، وتحل محلها « هاء » السكت . ولكنها لم تحذف فى آخر البيتين ؛ مراعاة لقواعد القافية ، كى تماثل آخر الأبيات التالية لها :

(٢) على أى شىء ؟ ويقصد بالضجة الخلاف الحزبى الطاغى ، والخصومات العنيفة بسبب بعض المشروعات السياسية ، ومنها : المشروع الذى كان سببًا فى احتدام النزاع ؛ وهو : تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . الذى اعترفت فيه إنجلترا – وكانت تحتل البلاد إذ ذاك – باستقلال البلاد المصرية ولكن بقيود وشروط .

(٣) المراد بالعموم هنا فى المدح وفى الذم أنه ليس مقصورًا على شىء معين ، ولا على صفة خاصة ، ولا يتجه إلى أمر دون آخر ؛ بل يتجه إلى كل أمور الممدوح أو المذموم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل كلها ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعة . . . والذم العام يشمل العيوب كلها ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه . . . وإنما يستفاد العموم عند إطلاقهما ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : نعم الغنى محسنًا .

فاعل . ومع أن كلا منهما يعرب فعلا ماضياً فإنه متجرد من دلالته الزمنية ، ومنسلخ عنها بعد أن تكوّنت منه ومن فاعله جملة إنشائية غير طلبية ؛ يقصد منها مجرد إنشاء المدح العام ، أو الذم العام ، من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض . . . فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من الإنشاء المحض غير الطلبي لا دلالة فيه على زمن مطلقاً ، نحو : نعم أجر المخلصين — بئس مصير المتجبرين .

ولجمودهما فى هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ، ولا أمر ، ولا شيء من المشتقات . . . وتلحقهما تاء التأنيث — جوازاً — إذا كان فاعلهما مؤنثاً ؛ نحو : نِعمتْ فتاة العمل والنشاط ، وبئست فتاة البَطالة والخمول . أما فى غير هذه الحالة الخاصة بالمدح والذم فهما فعلان ماضيان متصرفان ، دالان على زمن المضى ، نحو نَعِم العيش ينعَم ، فهو ناعم ؛ أى : لان واتّسع . وبَئِسَ المريض يبْأس ؛ فهو : بائس . . .

(٢) قَصْر فاعلهما على أنواع معينة ، أشهرها ما يأتى :

ا — المعرف « بأل » الجنسية[1] ، أو : العهْدية ، نحو : نِعْم الوالد الشفيق ، وبئس الولد العاقّ .

ب — المضاف إلى المعرّف « بأل » السابقة ، نحو : نِعم رجل الحرب خالد ، وبئس رجل الجبن والكذب مُسَيْلمة . . .

حـ — المضاف إلى المضاف إلى المعرَّف بها ؛ نحو : نِعم قارئ كتب الأدب ، وبئس مهمل أمر اللغة .

د — الضمير المستتر وجوباً بشرط أن يكون ملتزماً الإفراد والتذكير ، وعائداً على تمييز بعده[2] ، يفسر ما فى هذا الضمير من الغموض والإبهام ؛

---

(١) هى الداخلة على نكرة لإفادة العموم والشمول مع التعريف ، ويغلب أن يصلح فى مكانها كلمة : « كل » فلا تدخل على ما لايقبل التعريف ، مثل « غير — مع ملاحظة ما سبق فى هامش ص ٢٣ — » ، ولا على المعرفة مثل : « الله » . (وانظر صفحة ٣٠٦) .

وقد سبق الكلام على أنواع «أل» وأحكامها فى باب المعارف من الجزء الأول ص ٣٠٩ م ٣١ .

(٢) هذا أحد المواضع التى يجوز أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة . وقد تقدم تفصيل الكلام عليها فى الجزء الأول ص ١٨٤ م ٢٠ . ثم انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية .

نحو : نعم قوماً العرب ، وبِئس قوماً أعداؤهم . فى كل من : « نعم » و « بئس » ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » ، يعود على التمييز (قوماً) ، أى : نعْم القومُ قوماً . . . — وبئس القومُ قوماً . . .

ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناهما ، (أى : لا بد من مطابقته لما يسمى : « المخصوص » بالمدح أو الذم ، بحيث يتطابقان تذكيراً ، وتأنيثاً وإفراداً ، وغير إفراد) نحو : نعم رجلين : القائدُ والجندىُّ — نعم رجالا : الحليمُ ، والصبورُ ، والمتواضعُ — نعْم ، أو : نعمتْ ، فتاةً : المجاهدةُ — — نعْم ، أو : نعمتْ ، فتاتين : المجاهدتان — نعْم ، أو : نعمت — فتياتٍ المجاهَداتُ .

ولا بد أن يكون صالحاً لقبول « ألْ » المعرِّفة[١] ، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغلة فى الإبهام ؛ ككلمة : غير ، ومثل : وشِبه[٢] . . .

---

(١) ومن أحكام هذا التمييز أنه — على الصحيح — لا يجوز حذفه مع استتار الضمير الفاعل العائد عليه ؛ لكيلا يبقى الفاعل الضمير مبهماً ، ليس له ما يفسره . فالتمييز بمنزلة العوض عن الفاعل المستتر . فإن وجدت قرينة تدل على التمييز بعد حذفه ، وتكون عوضاً عنه صح الحذف ؛ كالتاء فى قولهم : إن زرت الصديق فبها ونعمت ؛ أى : نعمت زيارةً زيارتُك ، ومنه قوله عليه السلام : من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل ، أى : فبالرخصة خذ ، ونعمت رخصةً الوضوءُ .

ولا يصح تقديمه على « نعم وبئس » ، ولا تأخيره عن المخصوص بالمدح والذم ؛ ولهذا حكموا بالشذوذ على مثل : نعم محمد رجلا ، باعتبار « محمد » هو المخصوص . أما باعتباره فاعلا فلا يصح ؛ لأنه ليس من الأنواع التى تقع فاعلا فى هذا الباب .

ويصح أن يكون لهذا التمييز نعت أو غيره من التوابع ، كما يصح أن يفصل بينه وبين الفاعل ، كقوله تعالى : (بئس للظالمين بدلا) ويجوز بتثنيه وجمعه — كما أشرنا — وبسبب هذا الجواز امتنع إبراز الفاعل المستتر وتثنيته وجمعه ، اكتفاء بتثنية التمييز وجمعه ؛ فلا يصح : نِعْما — ونِعْمُوا . . . — فى الرأى الراجح .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجاز :

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ   « نِعْمَ » وَ « بِئْسَ » رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

مُقَارِنَىْ « أَلْ » أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا   قَارَنَهَا : كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ   مُمَيِّزٌ ؛ كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهُ

تضمنت الأبيات الثلاثة أن « نعم وبئس » فعلان جامدان ، وأنهما يرفعان فاعلين مقترنين بـ « أل »

ويجوز — فى الرأى الراجح — أن يجتمع فى أسلوب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز ؛ نحو : نِعم الشجاعُ شجاعًا يقول الحقَّ غيرَ هَيَّاب ، وقول الشاعر :

نعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذلتْ رَدَّ التحيــة نطقًا أو بإيماءِ (١)

هـ — كلمة : « ما »(٢) أو : « مَنْ »(٣)، نحو : نِعم ما يقول الحكيم المجرِّب ، وبئس ما يقول الغِرّ الأحمق ، ونحو : نعم من تَصْحبه عزيزًا . . . وقيلَ : إن « ما » تمييز ، والفاعل ضمير مستتر تفسره « ما » وكذلك : « مَنْ » .

و — « الذى » (اسم موصول) ؛ نحو : نعم الذى يصون لسانه عما لا يَحْسن ، وبئس الذى يغتاب الناس .

أو مضافين للمقترن بـ « أل » أو ضميراً يفسره مميز (تمييز ، كنعم قوماً معشره) ، وترك الناظم بقية أنواع الفاعل .

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَــاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُو قَدِ اشْتَهَرْ

(٢) وفيها يقول ابن مالك :

وَ « مَا » مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِــلُ فى نَحْوِ : نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ

يقول علماء رسم الحروف إن « ما » إذا كانت معرفة تامة فقد تكون : « تامة » ، عامة ومعناها : الشيء ، ولفظ : «الشيء» يلاحظ عند التقدير . وعلامتها ألا يكون قبلها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى، كقوله تعالى : (إن تبدوا الصدقات فَنِعِمَّا هى) التقدير : نعم الشيء هى . . .

وقد تكون معرفة « تامة » خاصة ، وعلامتها : أن يسبقها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم ؛ نحو : أصلحت الخط إصلاحاً نِعِمَّا ، التقدير : نعم الإصلاح . هذا كلامهم . ويقول أكثرهم إن : « ما » فى الصورتين توصل خطا بآخر الفعل : « نعم وبئس » وتدغم هى « وميم » نعم ، وتكسر عندئذ « العين » للتخلص من السكون الناشيء من الإدغام .

غير أن الحكمة فى هذا الاتصال الكتابى غير سائغة عند فريق آخر ؛ إذ هى : مجرد المحاكاة للسابقين ممن كتبوها فى الطور الأول وقت استحداث الخط . فالخير فى فصلها ، بالرغم من أننا هنا فصلناها مرة ، ووصلناها أخرى إلى أن يستقر الاصطلاح على وضع جديد موحد . ومثلها عندهم فى الاتصال « بنعم » كلمة « ما » النكرة الناقصة ، وهى النكرة الموصوفة التى معناها الذى تقدر به « شيء » مثل : إن قراءة الكتب الأدبية نعما يقوِّم الألسنة ... والحكمة والرأى هنا مثلها فيما سبق .

(٣) وتكون : « من » موصولة ، أو نكرة تامة ، أو نكرة موصوفة ، ولا تكون معرفة تامة ٥

ز ـــ النكرة المضافة لنكرة أو غير المضافة ؛ كقول الشاعر :

فنِعم صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم   وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفَّانا

ومثل : نعم قائد أنت . . .

والنوعان الأخيران (وهما : الذى والنكرة) ، أقل الأنواع استعمالا ، وسُمُوًّا بلاغيًّا ، مع جوازهما .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — إذا كانت : « أل » جنسية فى مثل : نعم الوالد علىّ — ونظائره — فقد يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة ؛ فكأنك تمدح كل والد . ويدخل فى هذا التعميم علىّ ، ثم تذكره بعد ذلك خاصة ؛ فكأنك مدحته مرتين ؛ إحداهما مع غيره ، والآخرى وحده .

وقد يكون المراد الجنس مجازا ؛ فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة فى المدح .

وإذا كانت « أل » للعهد ، فقد تكون لشىء معهود فى الذهن لم يذكر خلال الكلام ؛ فتكون للعهد الذهنى . فإن ورد فى الكلام فهى للعهد الذِّكرىّ . و « أل » الجنسية أقوى وأبلغ فى تأدية الغرض ، والعهدية أوضح وأظهر .

ب — إذا وقعت كلمة : « ما » بعد : « نعم وبئس » جاز فيها إعرابات كثيرة ؛ وأشهرها ما يأتى :

(١) إعرابها حين يليها اسم منفرد (مثل : الزراعة نِعْم ماهى)— إما نكرة تامة فاعلا ، وإما نكرة تامة ؛ تمييزاً ، وفاعل « نعم » ، و « بئس » فى هذه الصورة ضمير مستتر يعود على هذا التمييز ، وتعرب الكلمة المنفردة التى بعدها(وهى : الاسم المنفرد) خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ والجملة قبلها خبر عنها — كما سنعرف فى إعراب المخصوص — .

(٢) إعرابها حين يليها جملة فعلية،مثل نِعْم ما يقول العقلاء ،وبئس ما يقول السفهاء . إما نكرة ناقصة ، تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها . والجملة بعدها صفة لها . وإمّا معرفة[1] ناقصة ، فاعلا ، والجملة بعدها صلتها .

(٣) إعرابها حين تنفرد فلا يليها شىء ؛ نحو : الرياضة نعما ، والإسراف فيها بئسما . إمّا نكرة تامة فاعلا ، وإمّا تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها .

---

(١) اسم موصول .

... ...

ففى كل الأحوال السابقة يجوز أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على « ما » . لا فرق بين أن تكون نكرة تامة ، وناقصة ، ومعرفة تامة . كما يجوز أن تكون « ما » باعتباراتها المختلفة فاعلا .

فإذا اعتبرناها نكرة ناقصة فالجملة بعدها صفتها ، وإذا اعتبرناها معرفة ناقصة فالجملة بعدها صلتها ، وإذا وقع بعدها كلمة منفردة ، أو لم يقع بعدها شيء ، فهى تامة ، تعرب فاعلا أو تمييزًا والفاعل ضمير .

ولما كان كل نوع من أنواع « ما » مختلفًا فى دلالته الوضعية عن النوع الآخر ، كان تعدد هذه الأوْجه الإعرابية جائزًا حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر ؛ فإذا وجدت القرينة وجب الاقتصار على ماتقتضيه ، فليس الأمر على إطلاقه كما قد يتوهم بعض المتسرعين ؛ ففى مثل : لا أجد ما أتصدق به إلا اليسير ؛ فيجيب السامع : نِعْمَ ما تجود به . تكون « ما » هنا نكرة موصوفة ؛ فكأنه يقول : نِعم شيئًا أى شيء تجود به ، وفى مثل : أعطيتك الكتاب الذى طلبته ، فتقول : نعم ما أعطيتنى ، فكلمة « ما » موصولة ، وهكذا . . . وإلا كانت الألفاظ ودلالتها فوضى ، والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها ، ومثل هذا يقال فى « ألْ » السابقة ، — من ناحية أنها للعهد أو الجنس . . . — وفى غيرها من كل ما يجوز فيه أمران ، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينة توجه إلى واحد دون غيره .

(٣) امتناع توكيد فاعلهما المفرد الظاهر توكيداً معنوياً ، فلا يصح : نعم الرجل كلهم[١] محمد ، ولا بئس الرجل أنفسهم عليّ . كما لا يصح : نعم الرجل كله محمد ، ولا بئس الرجل نفسه علي[٢] . . . فإن كان مثنى أو جمعاً جاز ، نحو : نعم الصديقان كلاهما ، محمد وعلي — نعم الأصدقاء كلهم محمد وعلي وحامد . . . ومثلهما المثنى والجمع للمؤنث . . .

أما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وكذلك البدل ، والعطف . وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف ، لا التخصيص[٣] ، كقول الشاعر :

لعَمري — وما عَمري عليَّ بهَيِّنٍ — لبِئس الفتَى المدعُوُّ باللَّيلِ حاتِم

وقال الآخر :

نعمَ الفتَى المُرِّيُّ[٤] أنتَ ، إذاهمو حضَروا لدَى الحَجَرَات[٥] نارَ المُوقِدِ

---

(١) «كلهم» — بالجمع — مراعاة لمعنى الفاعل — لا لفظه — لأنه بمعنى الجنس المشتمل على أفراد كثيرة ، كما سبق في «أ» من ص ٣٠٠ . (انظر رقم ٢ التالي)

(٢) لايصح التوكيد المعنوي إذا كان لفظه للجمع ؛ كالمثالين الأولين ؛ لأن فيه تناقضا بين ظاهره اللفظي الدال على الجمع ، وظاهر الفاعل الدال لفظه على الإفراد . كما لايصح أيضاً إذا كان لفظه للمفرد ؛ منعاً للتناقض بين ظاهره اللفظي ومعنى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كله ، وأنه بمنزلة الجنس كله .

هذا على اعتبار «أل» جنسية ؛ أما على اعتبارها للعهد فلم يقطعوا فيه برأي وإنما قالوا لا يستبعد جوازه (راجع الصبان — وغيره — في هذا الموضع) ، وهذه فتوى مضطربة . والأحسن الأخذ بالرأي الذي لايبيح التوكيد المعنوي مطلقاً ؛ لأن الغرض منه لايتحقق هنا مع «أل» ؛ العهدية ؛ إذ مقام المدح والذم لايتطلب الإحاطة والشمول فنأتي له بلفظ : كل أو جميع ، أو عامة ، أو نحوها من ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول وليس المقام بمقام رفع احتمال الشك عن ذات الفاعل فنأتي له بلفظ التوكيد الذي يزيل الشك عنها ؛ مثل كلمة : «نفس» ، أو ما يشبهها . .

(٣) لأن تخصيصه مناف للشمول والتعميم عند من يجعل «أل» جنسية ، فإذا أريد به الكشف والإيضاح على تأويل أنه الجامع لكل الصفات ، صح النعت به . وأما القائلون بأنها للعهد فلا يشترطون هذا ويبيحون النعت . فهنا صورتان ؛ يجوز النعت مع التأول في إحداهما وعدم التأول في الأخرى ، ومن الخير ترك هذا العناء كله ، والاقتصار على النتيجة النافعة التي ينتهي إليها الرأيان وهي : إباحة النعت ، وإهمال ما يحف به من جدل .

(٤) المنسوب لقبيلة مرة . والمقصود به : سنان بن أبي حارثة المري .

(٥) الحجرات ، جمع : حَجَرة (بفتح الحاء والجيم) وهي شدة برد الشتاء . وقد تقرأ : حُجُرات ؛ جمع : حُجْرة : بضم فسكون .

فإن كان الفاعل ضميرًا مستترًا فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل .

(٤) حاجتهما – فى الغالب – إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح أو الذم ، ويسمى : « المخصوص بالمدح والذم » . وعلامته : أن يصلح وقوعه مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية التى قبله مع استقامة المعنى ، نحو : نِعْم المغرد البلبل – بئس الناعب الغراب ؛ فالبلبل : هو المخصوص بالمدح ، والغراب هو : المخصوص بالذم ، وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبره فنقول : البلبل نعم المغرد – الغراب بئس النّاعب .

ويشترط فى المخصوص أن يكون معرفة ، أو نكرة مختصة بوصف ، أو إضافة ، أو غيرهما من وسائل التخصيص ... [١] وأن يكون أخص من الفاعل، لا مساويًا له ، ولا أعم منه [٢] ؛ وأن يكون مطابقًا له فى المعنى ، فيكون مثله تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنية وجمعًا ... وأن يكون متأخرًا عنه [٣] كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا له تمييز؛ نحو: نعم رجلا المخترعُ. أما إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا فيجوز تقديم « المخصوص » على التمييز وتأخيره ، فنقول : نِعم العالِمُ رجلا إبراهيمُ ، أو : نِعم العالِمُ إبراهيمُ رجلا .

* * *

وإذا كان المخصوص مؤنثًا جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، وإن كان الفاعل

---

(١) أو يصلح أن يكون خبراً إذا جعلنا الفاعل مبتدأ موصوفاً بكلمة : « الممدوح » أو كلمة : « المذموم » على حسب المعنى ؛ (لأن مفسر الفاعل كالفاعل) ، نحو : نعم الصانع خليل ، وبئس المصنوع النسيج ، أى : الصانع ، الممدوح خليل ، المصنوع ، المذموم النسيج وسيجىء الكلام على إعراب المخصوص فى ص ٣٠٨ .

(٢) حجتهم فى أن يكون أخص : أن يحصل التفصيل بعد الإجمال؛ ليكون أوقع فى النفس . . والحجة الحقيقية وحدها هى استعمال العرب ، كالشأن فى باقى الحجج التالية .

(٣) بزعم أن هذا أدعى للتشويق، لكن يجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل وفى هذه الصورة لا يسمى : مخصوصاً . والسبب فى المنع هو استعمال العرب – ليس غير – ويجب إهمال مثل هذه التعليلات.

مذكرًا ؛ نحو : نعم الشريك الزوجة ، أو نعمتْ . . . والتذكير فى هذه الحالة أحسن ليطابق الفاعل .

حذف المخصوص :

يجوز حذف : « المخصوص » ،إن تقدم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه ، ويغنى عن ذكره متأخرًا ، ويمنع اللبس والخفاء فى المعنى ؛ ويُسمَّى هذا اللفظ : بـ « المُشْعِر بالمخصوص » ؛ سواء أكانَ صالحًا لأنْ يكون هو « المخصوص » أم غير صالح ؛ ويعرب على حسب الحالة؛ مثل: سمعت شعرًا عذبًا لم أتعرف صاحبه ، ثم تبينتُ أنه البُحتُرىّ ؛ فنعم الشاعر . أى : فنعم الشاعر البُحْتُرىّ . وقوله تعالى فى نبيه أيوب : « إنّا وجدناه صابرًا ، نعم العبد . . .» ، أى : نعم العبد الصابرُ ، ويصح : نعم العبد أيوب . وعلى التقدير الأول يكون « المشعر » —وهو كلمة : « صابرا » — من النوع الذى لا يصلح أن يكون « مخصوصًا »: لأنه نكرة غير مختصة ، بخلافه على « التقدير الثانى » .

إعراب المخصوص :

المشهور إعرابان ؛ أحدهما : أن يكون مبتدأ مؤخرًا ، والجملة الفعلية التى قبله خبر عنه .

وثانيهما : اعتباره خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره : « هو » ، أو : هى أوغيرهما مما يناسب المعنى ، ويقتضيه السباق ، فيكون فى المثالين السابقين[1] مثلا : نعم المغرد هو البلبل ، وبئس الناعب هو الغراب . أى : الممدوح البلبل ، والمذموم الغراب . فالمراد من الضمير : الممدوح أوالمذموم .

وهناك إعراب ثالث ؛ هو : أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ؛ تقديره : الممدوح أو المذموم .

تلك هى الأوجه الثلاثة المشهورة ، ويلاحظ أن كلا منها قائم على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، مع الركاكة والضعف مع أن هناك رأيًا قديمًا آخر ، أولى بالاعتبار ؛ لخلوه من تلك العيوب وغيرها ؛ هو : إعراب

(١) فى ص ٣٠٧ .

المخصوص « بدلا »[١] من الفاعل ؛ فيكون : « البلبل » بدلا من : « المغرد » ، ويكون : « الغراب » بدلا من : « الناعب » . . . وهكذا . . .

وحبذا الأخذ بهذا الرأى السهل الواضح .

ويجوز فى هذا المخصوص أن تعمل فيه النواسخ ؛ نحو ؛ نعم مداوياً كان الطبيب فهو اسم «كان » والجملة قبلها خبرها . .[٢]

* * *

ومن النوع الأول الصريح[٣]: الفعل : « حَبَّ » ويكون للمدح العام مع الإشعار بالحُبّ ، ويكثر أن يكون فاعله كلمة : « ذا » التى هى اسم إشارة[٤] نحو ؛ حبذا الموسيقىّ إسحاق . فإن جاء بعده الفاعل « ذا » ، وقبله : « لا »

---

(١) الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات ، لان المراد من البدل هو المراد من المبدل منه . ومن العجيب أن يكون هذا رأى قلة من النحاة ، مع وضوحه ، وقوة انطباق قواعد البدل عليه ، وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى . وأما ما وجه إليه من عيب فقد دفعه العائبون أنفسهم ، وانتهوا إلى خلوه من العيوب (كما يدل على هذا ما ورد فى المطولات ، ومنها حاشية الصبان فى هذا الموضع ، وقد نقل عن بعض المحققين جواز البدلية ، وسجله فى آخر باب عطف البيان) فلماذا لم يجعلوه فى قوة غيره؟ بل لماذا لم يقدموه على غيره ؟ ولا نريد أن نسجل هنا تلك العيوب وطرق دفعها ؛ كى لا نسجل ما لا طائل وراءه . ومن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها فى مظانها التى ذكرناها والتى لم نذكرها .

(٢) وفى المخصوص وإعرابه يقول ابن مالك :

وَيُذْكَرُ « الْمَخْصُوصُ »بَعْدُ مبتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

أى : يذكر المخصوص بعد الفاعل ، ويعرب مبتدأ ، أو خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، لايجوز أن يظهر . ويقول فى حذفه :

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى

يريد : إن تقدم على المخصوص ما يشعر بمعناه ويدل عليه من غير لبس ، أو فساد — كفى وأغنى عنه وجاز حذفه ، كالأمثلة التى سبقت فى الشرح . أما مثال : العلم نعم المقتنى والمقتفى — فالمخصوص قد تقدم فصار فى الظاهر هو الشعر ، والأصل : نعم المقتنى والمقتفى العلم ، فأغنى عن المخصوص ، منعاً للتكرار الذى لافائدة منه هنا ، و «المقتنى» : الشىء الذى يتخذ قِنية ، أى : الشىء الغالى ، الذى يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به . و « المقتفى » الذى يقتفى ؛ أى : يتتبع وتراعى أحكامه . . .) .

(٣) أى : الذى يدل على المدح أو الذم صراحة بغير قرينة . . (انظر ص ٢٩٨) .

(٤) وعندئذ تتصل بآخره فى الكتابة .

النافية كان للذم العام ؛ نحو : لا حبذا البخيلُ ما درٌ[١].

وإنما كان معنى الفعل : « حَبَّ » هو : المدح مع الإشعار بالحب والقُرب من القلب لأنه فعل مشتق من مادة : « الحبّ » وفاعله اسْم إشارة للقريب . وهو ينفرد بهذه المزية دون « نِعْم » .

ومما يدل على الذم العام الصريح أيضًا الفعل : « ساء » تقول : ساء البخيل مادِر . كما تقول : بئس البخيل مادر . فمعناهما واحد ، هو : الذم العام[٢] وكذلك أحكامهما .

ومما تقدم نعلم أنّ « حبذا » جملة فعلية — على الرأى الأرجح — الفعل : فيها : « حَبَّ » وهو ماض جامد[٣] ، وفاعله هو : « ذا » الإشارية ، مبنية على السكون فى محل رفع . « الموسيقىّ » هو المخصوص بالمدح ،ويعرب مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو غير هذا مما فصّلناه[٤] فى إعراب « مخصوص : نعم وبئس » إلا البدل فلا يصح هنا[٥].

ومن أحكام هذا المخصوص أيضًا أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده ،

---

(١) اسم رجل يضرب به المثل قديماً فى البخل .

(٢) إلا إنْ لوحظ فى الفعل « ساء » أنه محول من أصله إلى صيغة «فَعُل» بقصد الذم الخاص مع التعجب ، كما سيجىء عند الكلام على تحويل الأفعال الثلاثية إلى هذه الصيغة ص ٣١٤ .

(٣) هو فى الأصل مشتق . ولكنه صار جامداً ، كامل الجمود بعد انتقاله إلى حالته الجديدة التى قصد بها إنشاء المدح ، فصار مع فاعله جملة إنشائية خالية من الدلالة الزمنية على الوجه الذى شرحناه فى ص ٢٩٩.

(٤) ص ٣٠٨ .

(٥) كثير من النحاة يمنع أن يكون للفاعل « ذا » تابع من التوابع الأربعة شأنه فى هذا شأن فاعل « نعم » وبئس ، إذا كان ضميراً مستتراً فإذا وقع بعد « ذا » اسم فهو « المخصوص » وهذا الرأى سديد هنا ؛ لأن حاجة اسم الإشارة للمخصوص الذى يوضحه ويزيده جلاء أشد من حاجته للبدل ويجب الأخذ به فى صورتى « حب » ؛ المنفية وغير المنفية ، ما دام الأسلوب لإنشاء المدح أو الذم . لهذا يقولون فى كلمة : « المجاهد » فى مثل : حبذا المجاهد — إنها المخصوص ، ويعربونها إعرابه ، ولا يعربونها بدلا . لكن يجوز توكيد جملة : « حبذا » توكيداً لفظياً ، ومنه قول الشاعر :

أَلَا حبذا ، حبذا ، حبذا حبيبٌ تحملتُ منه الأَذى

ولا على الفعل والفاعل معًا ، فلا يصح على ّ حبذا ، لأن تقدمه غير مسموع فى الكثير الفصيح من كلام العرب؛ فصارت : « حبذا » معه ثابتة الموضع والصورة كالمثـل ؛ والأمثال لا تتغيّـر مطلقًا . هذا إلى أن تقدمه قد يوهم فى مثل الصورة السابقة التى يكون فيها المخصوص مفردًا مذكرًا — أن الفاعل ضمير مستتر ، وأن « ذا » مفعول لا فاعل . وفى هذا إفساد للمعنى . لكن يصح أنْ يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه ؛ نحو : حبذا رجلا العصامىُّ ، أو : حبذا العصامىُّ رجلا . ويصح الفصل بالنداء بينه وبين « حبذا » كما يصح حذفه إن دلّت عليه قرينة لفظية أو حالية . كقول الشاعر :

ألاَ حبـّذا . لولا الحياءُ ، وربما ... مَـنحتُ الهوَى ما ليسَ بالمتقارب

والأصل : ألا حبذا أخبار الحُبِّ والنساء لولا الحياء ، ولا يصح أن تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص « نعم » كما سبق[1] .

ومثل الإعراب السابق يقال فى : لا حبذا البخيل مادر ، مع إعراب « لا » حرف نفى ، فليس ثـَمـّة ، خلاف بين الصّيغتين إلا فى وجود « لا » النافية قبل : «حبذا » وبسببها تصير الجملة لإنشاء الذم لا المدح . ولا يصح أن يحل حرف نفى آخر محل : « لا » فى هذا الموضع . . .[2] ومن الأمثلة الجامعة للصورتين قول الشاعر :

---

(١) فى ص ٣٠٩

(٢) و يصح وقوع الحرف « يا » قبل « حبذا » . وفيما سبق خاصاً بالفعلين : « ساء وحب » يقول ابن مالك :

وَاجْعَلْ كَبِئْس سَاءَ . واجْعَلْ : فَعُلا ... مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ — كَنِعْمَ ، مُسْجَلاَ

وسيجىء شرح هذا البيت فى ص ٣١٩ ، ثم يقول بعده :

وَمِثْلُ «نِعْمَ » : «حَبَّذا » ، الفَاعِلُ «ذا » ... وَإِنْ تُرِدْ ذمًّا فَقل . « لا حَبَّذا »

أى : مثل : « نعم » مع فاعلها فى إنشاء المدح ، جملة ، « حبذا » ؛ وهى جملة فعلية ، الفاعل فيها هو كلمة : « ذا » . أما عند إرادة الذم فقل : « لا حبذا » بزيادة « لا » النافية .

ألاَ حبذا عاذرِى فى الهوى ... ولا حبذا الجاهلُ العاذلُ

وقول الآخر :

ألاَ حبذا أهلُ المَلاَ، غيرَ أنه ... إذا ذُكِرَتْ مىٌّ فلا حبذا هيَا

وإذا كان فاعل : «حَبَّ» — فى حالتى النفى وعدمه — هو كلمة : «ذا» وجب أمران ؛ فتح الحاء فى «حب[1]» ... وأن يبقى الفاعل : «ذا» على صورة واحدة لا تتغير فى الحالتين ؛ هى صورة الإفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الإفراد ، أو : التثنية ، أو : الجمع ، أو : التذكير ، أو : التأنيث ... نحو : حبذا الطبيبة فاطمة — حبذا الطبيبتان الفاطمتان — حبذا الطبيبات الفاطمات — حبذا الطبيب محمد — حبذا الطبيبان المحمدان — حبَّذا الطبيبون — أو الأطباء — المحمَّدون ، فلا يصح إخراج «ذا» عن الإفراد والتذكير ؛ لأنها دخلت فى أسلوب يشبه المثَل ، والأمثال لا تتغير مطلقاً ، ولا تخالف الصورة الأولى التى وردت عن العرب[2] ...

فإن كان فاعل : «حَبَّ» اسماً آخر غير كلمة : «ذا» فإنه لا يلتزم صورة واحدة ، وإنما يساير المعنى ، فيكون مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً ، أو غير مذكر ، كل هذا على حسب ما يقتضيه المعنى . وعندئذ يجوز رفعه أو جره بباء زائدة فى محل رفع ، كما يجوز فى «حاء» الفعل : «حَبَّ» أن تضبط بالفتحة أو الضمة ، مثل : حَبُّ المضىءُ القمرُ — حَبُّ المضيئان

---

(١) يشترط وصلها : بـ «ذا» كتابة .

(٢) يقول ابن مالك :

وأَوْلِ : «ذا» المخْصُوصَ ، أَيًّا كَانَ ، لا ... تَعْدِلْ بـ «ذا» فَهْوَ يضاهِى المَثَلاَ

(أول ذا ... : أتبع كلمة «ذا» ... وجىء بعدها بالمخصوص ، أيا كان : فى أى مكان وصورة وجد من الأساليب الخاص بالمدح والذم ، أى : سواء أوجد للمفرد وفروعه أم للمذكر وفروعه — لا تعدل بذا : أى : لا تمل به إلى غيره ، ولا تنصرف عنه إلى سواه . بالمراد لا تدخل عليه تغييراً مطلقاً — يضاهى : يشابه) .

القمران — حَبُبَتْ المضيئات الأقمار . . . وهكذا . . . [١] لأنه يجرى على « حبّ » من ناحية ضبط فائها وعينها ما يجرى على مثلهما من الفعل الذى يحول إلى « فعُل » وسيجىء الكلام عليه [٢].

---

(١) يقول ابن مالك فى الفاعل إذا كان غير كلمة « ذا » وفى رفعه أو جره بالباء الزائدة ، وفى ضبط « حاء » الفعل معه ومع « ذا » :

ومَاسِوَى : « ذَا » ارْفَعْ بحبَّ ، أَوْ : فَجُرْ بِالْبَا ، وَدُونَ « ذَا » انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

(الفاء فى : « فجر » زائدة ، أو فى جواب شرط مقدر ، أى إن شئت فجر ، لأن حرف العطف لا يدخل على « مثله ») : يقول : ارفع الفاعل إذا كان اسماً غير كلمة « ذا » ، أو : جره بالباء الزائدة . ودون « ذا » أى : فى غير الفاعل : « ذا » ، كثر انضمام الحاء فى فعله : « حب » ويفهم من هذا أن ضم الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمة : « ذا » كما شرحنا .

(٢) فى ص ٣١٨ .

المسألة ١١١ :

الأفعال[1] التى تَجْرِى مَجرى : « نِعْم ، وبئس »

لكل فعل معنى خاص يؤديه ، ولا يتخلَّى عنه ، وأكثر الأفعال يؤدى معناه الخاص من غير دلالة على مدح ، أو : ذمّ . أو : تعجب ؛ كالأفعال : فرح — قعد — أسرع — تفاهم . . . و . . . . — ومئات غيرها — فإنها تؤدى معناها الخاص ؛ وهو : الفرح ، القعود ، الإسراع ، التفاهم . . . — تأدية مجردة من الإشعار بمدح ، أو ذم ، أو تعجب ؛ فلا صلة لها بشىء من هذه المعانى الثلاثة .

لكن من الممكن أن تؤدى هذه الأفعال — وأشباهها — معناها الخاص ، مع زيادة فى الدلالة تتضمن المدح بهذا المعنى الخاص ، أو الذم به ، كما تتضمن — فى الوقت نفسه — الإشعار بالتعجب فى الحالتين . فالزيادة على معنى الفعل تتضمن الأمرين معا . وإن شئت فقلْ إن الفعل بعد تحويله بهذه الصورة يؤدى ثلاثة أمور مجتمعة ؛ هى معناه الخاص ، مزيداً عليه التعجب ، والمدح بهذا المعنى ، أو الذمّ به على حسب دلالته

والمدح والذم هنا خاصان؛ لأنهما يقتصران على ما يؤديه معنى الفعل، من أمر معين محدود ، يقع بسببه المدح أو الذم مع إفادة التعجب فى كل حالة ، فلا تعميم ولا شمول ، ولا خُلُوّ من التعجب ، فالأمر هنا مختلف عنه مع « نعم وبئس » حيث يكون معهما المدح والذمّ عامَّيْن شامِلين ، وخاليين مع إفادة التعجب .

وإنما يقوم الفعل بتأدية معناه الخاص مع تلك الزيادة فى الدلالة إذا اجتمع فيه أمران :

---

(١) قد نضيق بهذه الأفعال وأحكامها، وننفر من جرسها بعد تحويلها للمدح أو الذم وما يصحبهما مع أن هذا التحويل قياسى . فحبذا الاقتصار على فهم الوارد منها ، والاستغناء عن محاكاته ؛ نزولا على الدواعى البلاغية العالية .

أولهما : أن يكون مستوفياً كل الشروط التى يجب اجتماعها فى الفعل الذى يصلح أن تصاغ منه صيغتا التعجب [١] .

ثانيهما : أن يكون على وزن : « فَعُل » — بضم العين — ؛ سواء أكان مصُوغاً على هذا الوزن من أول الأمر ؛ كشَرُف ، وكرُم ، وحَسُنَ . . . و . . . أم لم يكن ؛ كفَهِم ، وبَرَع ، ولَعِب ، وجهِل ؛ فيصير : فَهُمَ — بَرُع — لعُبَ — جَهُل . . .

(ومعلوم أن الفعل الثلاثى لا يخرج — فى الغالب [٢] — عن ثلاثة أوزان تنشأ من تحريك عينه بالفتح ، نحو : ذهَب ، أو بالكسر ؛ نحو : علِم ، أو بالضم ؛ نحو : ظَرُف . أمَّا أوله فمفتوح فى كل الحالات والأوزان التى يكون فيها مبنيًّا للمعلوم ، ومعلوم أيضاً أن الثلاثى مضموم العين لا يكون إلا لازماً ؛ ولهذا يصير الفعل المتعدى لازماً إذا تحول من صيغته الأصلية إلى صيغة : فَعُلَ) .

وصوغه على وزْن : «فَعُل» — بقصد تأديته لمعناه ، مع المدح الخاص به ، أو الذم الخاص ، ومع الإشعار التعجب [٣] فيهما — يقتضى الأحكام والتفصيلات الآتية :

ا — اعتبار الفعل بعد تلك الصياغة لازماً مجرداً من الدلالة الزمنية وجامداً كامل الجمود (فلا مضارع له ، ولا أمر ، ولا غيرهما من بقية المشتقات) .

ب — صحة تحويل الفعل الثلاثى الصحيح [٤] ، غير المضعف [٥] ،

---

(١) سبق بيانها وشرحها فى باب التعجب ؛ ص ٢٧٥ م ١٠٨ وليس من اللازم لتحقيق الأمر الأول أن يكون الفعل المراد تحويله حلقى الفاء ؛ — كمايرى بعض النحاة — فقد يكون ، أو : لا يكون (وحروف الحلق ستة ؛ هى : الهمزة — العين — الغين — الحاء — الخاء — الهاء .) .

(٢) هناك أفعال صحيحة العين ، ساكنتها أصالة وهى قليلة العدد ، ومنها : « نعم وبئس » وليس منها الأفعال المعتلة العين ؛ مثل : غاب — قام — نام — ... ؛ فإن سكونها طارئ لأن عينها فى الأصل متحركة .

(٣) وبدلالته على معناه مزيداً عليه التعجب مع المدح أو الذم الخالصين ، يختلف عن : نعم وبئس كما شرحنا .

(٤) ماليس فى أصوله حرف علة . أما المعتل فتجىء أحكامه فى ص ٣٢٠

(٥) مضعف الثلاثى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد .

تحويلا — مباشرًا — إلى صيغة : « فَعُلَ » بضم العين ؛ فيفيد بعد التحويل المدح أو الذم الخاصين بمعناه ، مع التعجب ؛ تبعًا لمعناه الأصلى قبل التحويل ؛ ففى مثل : فَهِمَ المتعلم — عدَل الحاكم ، نقول : فَهُمَ المتعلم — عَدُلَ الحاكم ؛ فيفيد التركيب الجديد معنى الفعل ومدح المتعلم بالفهم فقط ، ومدح الحاكم بالعدْل فقط مع التعجب فى الحالتين . وفى مثل : جَهِلَ[1] المهملُ — حَسَدَ الأحمقُ . . . نقول جَهُلَ المهملُ ، وحَسُدَ الأحمقُ ؛ فيفيد الأسلوب معنى الفعل ، مزيدًا عليه ذم المهمل بسبب جهله فقط ، وذم الأحمق بسبب حسده فقط . مع التعجب فى الصورتين ولا فرق فى هذا التحويل بين الثلاثى مفتوح العين ، أو مكسورها ، أو مضمومها .

ويجوز فى الفعل بعد تحويله إبقاؤه على صورته الجديدة أو تسكين عينه . كما يجوز تسكين عينه ونقل حركتها (وهى الضمة) ، إلى أوّله ؛ فنقول : فَهْمَ المتَعلمُ — عَدْلَ — الحاكم — جَهْلَ — المهملُ — حَسْدَ الأحمقُ ... أو : فُهْمَ — عُدْلَ — جُهْلَ — حُسْدَ .

وإذا تمّ تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزلة : « نعم وبئس » فى أصل دلالتهما وهى المدح أو الذم — مع مراعاة الفارق بينهما[2] — ، ويجرى عليه من الأحكام النحوية المختلفة ما يجرى عليهما ؛ فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما الذى سبق بيانه ، وقد يحتاج إلى تمييز ، وإلى « مخصوص » كما يحتاجان . ويسرى على فاعله وتمييزه ومخصوصه كل الأحكام[2] التى تسرى حين يكون الفعل : نعم أو بئس . فإذا قلت فى المدح : فَهُمَ المتعلمُ حامدٌ ، وفى الذم : خبث الماكر سعيد ، فكأنك قلت : نعم الفاهم حامد ، وبئس الماكر سعيد — مع ملاحظة الفرق المعنوى الذى أوضحناه — .

وهكذا يُطبّق على الفعل الصحح الثلاثى غير المضعف[3] ، بعد تحويله إلى :

---

(١) يرى بعض النحاة : أنه لا يجوز تحويل علمَ ، وجَهِلَ ، وسمعَ إلى : « فعُل » بحجة أن هذا التحويل غير مسموع . وفى هذا الرأى تعسير لا داعى له ، لمعارضته حكمة القياس ، والغرض منه

(٢و٢) مع ملاحظة الفوارق الآتية فى الزيادة ص ٣١٧ وهى مختصة بالفاعل .

(٣) سيجىء الكلام على المضعف فى ص ٣١٨ .

« فَعُل » جميع ما يطبَّق على : « نِعم وبئس » ، ويخضع النوعان لأحكام واحدة عدا ذلك الفرق المعنوى السابق وبعض فوارق فى فاعله[١] .

... ...

زيادة وتفصيل :

ينفرد « فاعل » الفعل الذى تم تحويله بأمور لا تكون فى فاعل : « نعم وبئس » منها : صحة وقوعه اسمًا ظاهرًا خاليًا من « أل » ومما يشترط فى فاعل نِعم ... ، نحو : قوله تعالى : « وحَسُن أولئك رفيقًا » ، ومثل فَهُم عُمَرُ .

ومنها : كثرة جره بالباء الزائدة إن كان اسمًا ظاهرًا ، فيجر لفظًا ويُرفع مَحَلًا ، نحو : حَمُدَ بالجار معاشَرةً ، وسعُد بالرفيق مزاملةً . أى : حَمُدَ الجارُ معاشرةً ، وسعُد الرفيقُ مزاملةً .

ومنها : صحة رجوعه — إن كان ضميرًا — إلى شىء سابق ؛ فيطابقه وجوبًا ، أو إلى التمييز المتأخر عنه فلا يطابقه . تقول : الأمين وَثُق رجلا ؛ فى الفعل : « وثُق » ضمير يجوز عودته على : « الأمين » المتقدم ، أو : على التمييز : « رجلا » المتأخر عنه ، ولهذا الرجوع لأحدهما أثره فى المطابقة بين الفاعل الضمير ومرجعه ؛ إذ نقول عند رجوعه للسابق ومطابقته : الأمينان وثُقا رجلين — الأمناء — وثُقوا رجالا — الأمينة وثُقت فتاةً — الأمينتان وثُقَتا فتاتين — الأمينات وثُقْن فتيات . إما عند عودته إلى التمييز المتأخر فلا مطابقة ؛ بل يلتزم الإفراد والتذكير ؛ شأنه فى هذا شأن فاعل نعم وبئس إذا كان ضميرًا مستترًا ، فنقول فى كل الصور السَّالفة : « وَثُق » ، بغير إدخال تغيير عليه يدل على تأنيث أو تثنية أو جمع .

---

(١) وهى الآتية فى الزيادة .

حـ ــ فك الإدغام إن كان الفعل : « مضَعفـًا » ، مثل : فرَّ ــ لَجَّ . . . ويرد إلى أصله قبل الإدغام ، فيصير : فـَرَرَ[١] ــ لَجِجَ[٢] ، ثم يحول إلى : « فـَعُل » : فيصير : فرُرَ ــ لَجُجَ . . . ثم يعود إلى الإدغام ، فيصير كما كان[٣] : « فـَرَّ » ــ لَجّ ، تقول فى الذم ــ مثلاً ــ فـَرَّ الرجلُ جبانـًا ــ لَجّ القطُ مُواءً ، أو : فَرَّ بالرجلِ جبانـًا ــ لَجَّ بالقط مواء . ويجوز حذف الفتحة من أول الفعل لتحل مكانها الضمة التى فى عين الفعل عند تحويله إلى : « فـَعُل » ،وتسكن عين الفعل[٤] ؛فتصير الجملة : فُرَّ الرجلُ جبانـًا ، لُجَّ القط مُواءً ــ أو : فُرّ بالرجل جبانـًا ، لُجَّ بالقط مواء .

ومن المضعف الذى تجرى عليه هذه القواعد ــ الفعل ؛ « حَبَّ »[٥] عند تحويله إلى : « فـَعُل » بقصد المدح ، بشرط ألا يكون فاعله كلمة : « ذا » فى مثل : « حَبَّذا » لأنّ « حَبَّ » فى هذه الصورة المركبة يجب فتح الحاء فيها ، وبقاء « ذا » على حالها من الإفراد والتذكير فى كل الأساليب ، مهما كان حال الممدوح من ناحية إفراده ، وعدم إفراده وتذكيره أو تأنيثه ، كما يجب فى هذه الصورة أيضًا وصل الفعل : « حب » بفاعله : « ذا » كتابة ، وتركيبهما معـًا تركيبـًا خطيـًّا . كما سبق[٦] .

أما إن كان الفاعل اسمًا ظاهرًا غير كلمة « ذا » فإن الفعل « حَبَّ » يخضع لما أشرنا إليه من فتح الحاء أو ضمها كما يجرى على فاعله الأحكام الخاصة بالمحوّل ، والتى أوضحناها . تقول حَبَّ الجندى رجلا ، أو : حُبَّ بالجندى رجلا . ومنه قول الشاعر :

---

(١) من باب : ضرب .

(٢) من باب : تعِب .

(٣) ويكون التمييز بين دلالتى الفعل بالقرائن الأخرى ؛ فهى التى تدل على أنه باق يؤدى معناه الأصلى ، أو أنه انتقل إلى « فـَعُل » ليؤدى معنى المدح أو الذم .

(٤) كما سبق فى ص٣١٦.

(٥) تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٠٩ .

(٦) ص ٣١٢ ، ٣١٣ .

حسبٌ(١) بالزَّوْر(٢) الذى لا يُرَى   منه إلا صفحةٌ(٣) ولِمَامُ(٤)

وهكذا(٥) . . .

---

(١) بضم الحاء أو فتحها ؛ طبقاً لما شرحناه .

(٢) الزور : (يستوى فيه المفرد وغيره) ، ومعناه الزائر (٣) صفحة الشيء : جانبه .

(٤) جمع لمة (بكسر اللام وتشديد الميم) ، وهى شعر الرأس الذى يصل إلى شحمه الأذن .

(٥) وإلى ماسبق من الكلام على تحويل الفعل إلى « فَعُل » على الوجه الذى شرحناه يقول ابن مالك بيتاً مختصراً سبقت الإشارة إليه (فى ص ٣١١) ؛ هو :

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ «سَاءَ» واجْعَلْ «فَعُلا»   مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ ، مُسْجَلاَ

(مسجلا : حراً لا يعوقه ولا يقيده قيد) .

يطلب أن تكون : « ساء » مثل : «بئس» فى معناها وأحكامها. وأن يكون «فَعُل» (وقد زاد فى آخره ألفاً لو زن الشعر) ، من كل فعل ثلاثى ، مثل : « نِعْم » فى معناها وفى أحكامها من غير تقييد يجعل بينهما فرقاً فيما سبق . هذا رأيه وليس غرضه« نعم » وحدها ، وإنما مثلها : « بئس » أيضا . والحق أن هناك فروقاً بين «نِعْم» وهذا الفعل المحول . أما « ساء » فالخلاف شديد فيه ؛ أهو مثل : « بئس » تماماً فى المعنى والأحكام ، أم هو مثلها فى المعنى ، ولكنه فى الأحكام كالأفعال المحولة ؟

... ...

زيادة وتفصيل :

إن كان الفعل المراد تحويله معتل « الفاء » مثل : وَثِق — وفَد . . . فحكمه حُكم الصحيح . وإن كان معتل العين بالألف ، مثل صام — هام — نام — بقى على حاله ، وقدّر فيه التحويل تقديرًا عقليًّا محضًا ليكون لهذا التقدير أثره الواقعى فى الفاعل ، وفى المخصوص . . . ، وإن شئت فقل : إن حكمه هو حكم الصحيح أيضًا مع نية التحويل ، ويدخل فى هذا النوع الفعل : « ساء » فيصح أن يلاحظ فيه التحويل ؛ فيستعمل استعمال الأفعال التى تحولت ، ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك ؛ لأنه موضوع فى أصله للذم ؛ فتجرى عليه أحكام « بئس » من نواحيها المختلفة .

وإن كان الفعل معتل اللام — فقط — بالواو ، أو بالألف التى أصلها الواو : مثل : سَرُوَ[1] غزا . . . ظهرت الواو فى الكلام مفتوحة وقبلها الضمة إن لم تكن موجودة من الأصل — ويجوز تسكين ما قبل الواو مباشرة ؛ فنقول : سَرُوَ — غَزُوَ ، أو : سَرْوَ — غَزْوَ .

وإن كان الفعل معتل اللام بالياء ؛ نحو : خَشِيَ ، قلبت الياء واوًا قبلها ضمة ، ويجوز تسكين ما قبلها فتصير : خَشُوَ ، أو خَشْوَ . . .

وإن كان الفعل معتل العين واللام معًا ، وحرف العلة فيهما : « الواو » ، مثل : قَوِيَ (من القوة ، أصله : قوِوَ) ، فإن الواو الأولى تتحرك بالكسرة لتقلب بعدها الواو الثانية ياء فتصير : « قَوِىّ » فكأن الفعل بقى على حاله ،

وإن كان معتل العين واللام معًا بالواو فالياء ، نحو : شَوَى : قلبت الياء واوًا ؛ لوقوعها متطرفة بعد ضمة ثم أدغمت الواو فى الواو ؛ فتصير : « شَوَّ » . ويجوز عدم القلب واوًا فتبقى الياء مع تسكين ما قبلها فنقول : شَوْىَ . وكذلك نقول فى قَوِىَ : قَوْىَ ، ولا يجوز القلب والإدغام فى هذه لأن السكون ليس أصليًّا .

---

(١) سَرُوَ الرجل : صار سريًا ، اى : غنيًا شريفًا .

... ...

وإن كان معتل العين واللام معًا بالياء ؛ نحو : حَىَّ ، وعَىَّ . . . لم يصح تحويله[1] . . .

هذا ملخص ما جاء فى المطولات خاصًّا بتحويل الفعل المعتل . ولم أجد لأكثر هذه الصور أمثلة مسموعة تؤيد كل صورة منها . فهل هى صور خياليَّة تدريبية ؟

لا يحسن اليوم استعمال شىء منها سواء أكانت خيالية محضة أم لها ما يؤيدها ؛ وفى الميادين اللغوية الأخرى ما يغنى عنها تمامًا .

---

(١) راجع الهمع ، وشرح التصريح فى باب : « نعم وبئس » عند الكلام على تحويل الثلاثى إلى : « فَعُل » . وكذلك الصبان فى هذا الموضع ، ثم حاشية ياسين على شرح التصريح فى أول باب التعجب .

المسألة ١١٢ :

أفْعَلُ التفضيل [١]

يتضح معناه من الأمثلة الآتية :

الشمس أكْبَرُ من الأرض . الهرم أقْدَمُ من مدينة القاهرة . المحيطات أوْسَعُ من اليابسة . الطائرات أسرعُ [٢] وسائل الانتقال . المنافق أخطرُ من العدوّ الظاهر .	فى هذه الأمثلة كلمات مشتقة على وزن : «أفْعَل» ؛ (هى : أكْبَر — أقْدَم — أوْسَع — أسْرَع — أخْطر . . .) فما المعنى الذى تؤديه كل واحدة فى جملتها ؟

إن كلمة : « أكبر » — فى المثال الأول — تدل على أمرين مَعًا ؛ هما : اشتراك الشمس والأرض فى معنًى معين ؛ هو : « الكِبَر » ، وأن الشمس تزيد على الأرض فى هذا المعنى .

وكلمة : « أقْدَم » — فى المثال الثانى — تدل على أمرين مَعًا ؛ هما : اشتراك الهرم والقاهرة فى معنى معين ؛ هو : « القِدَم » وأن الهرم يزيد عليها فى هذا المعنى .

وكلمة : « أوسَع » — فى المثال الثالث — تدل على اشتراك المحيطات واليابسة فى معنًى معين ؛ هو السَّعة ، والمحيطات تزيد عليها فيه . . .

ومثل هذا يقال فى الباقى . . . وفى نظائره .

فكل كلمة من هذه الكلمات المشتقة ونظائرها — تسمى : « أفْعَل التفضيل [٣] » وتعريفه : « أنه اسم مشتق على وزن : « أفْعَل » يَدُل — فى الغالب — على أن شيئين اشتركا [١] فى معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه) . فالدعائم أو

---

(١) ربما كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات . ولكنا وضعناه هنا اتباعاً لترتيب ابن مالك « فى ألفيته » .

(٢) الماضى : سَرُعَ مثل : صَغُر .

(٣) أى : الصيغة التى على وزان : « أفْعل » ؛ لتدل على التفضيل أو المفاضلة ؛ (وهى : الزيادة فى أمر حسن أو قبيح ؛ كما سيجىء عند تعريفه) .

الأركان التى يقوم عليها التفضيل الاصطلاحى – فى أغلب حالاته – ثلاثة :

(١) صيغة : « أفْعَل » ، وهى اسم مشتق .

(٢) شيئان يشتركان فى معنى خاص .

(٣) زيادة أحدهما على الآخر فى هذا المعنى الخاص.

والذى زاد يسمى : « المُفَضَّل » ، والآخر يُسَمَّى : « المفَضَّل عليه » ، أو : « المفضول » . ولا فرق فى المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمرًا حميدًا ، أو ذميمًا .

ويدل أفعل التفضيل – فى أغلب صوره – على الاستمرار والدوام[٢] ، ما لم توجد قرينة تعارض هذا ، فشأنه فى الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة على الوجه المشروح فى بابها[٣] .

* * *

طريقة صياغته :

يصاغ « أفْعَل التفضيل » من مصدر الفعل الذى يراد التفضيل فى معناه بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفيًا كل شروط « التعجب » التى عرفناها[٤] فى بابه . . . (بأن يكون فعلا ثلاثيًّا[٥] ، متَصرفًا ، تامًّا . . . و . . .) .

فالشروط التى يجب توفرها لصياغة « أفعل » التفضيل هى – نفسها – الشروط التى لا بد من توفرها لصوغ فِعْلَى التعجب ؛ مثل الأفعال : سمِع – عدَل – فهِم – بعُد – بَقِىَ – خَبُث . . . و . . . ومن الأخيرين جاء « أبقَى – وأخْبث » فى قول الشاعر :

---

(١) فى الزيادة والتفصيل – ص ٣٣١ – بيان مفيد عن المقصود بالاشتراك وعن الزيادة وأن « أفعل » التفضيل قد يفيد البعد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامة .

(٢) نص على هذا صاحب التسهيل (راجع هامش ص١٩٥ م١٠٢)

(٣) فى ص ٣٢٨ م ١٠٤.

(٤) ص٢٨٣ .

(٥) إن كان الفعل رباعياً على وزن « أفعل » ففيه الخلاف السابق فى التعجب ص ٢٨٣ . ومن المسموع الذى فعله رباعى : هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم بالمعروف . وهذان شاذان عند من يمنع ذلك مطلقاً ، وعند من يمنعه إذا كانت الهمزة للنقل . أما قولهم : هذا المكان أقفر من غيره فشاذ عند من يمنعه مطلقاً ، لأن همزته ليست للنقل .

الخيرُ أبقَى ، وإنْ طال الزمانُ بهِ   والشرُّ أخبثُ ما أوعيتَ من زادِ

فإن كان الفعل غير مستكمل الشروط وكان السبب هو جموده أو عدم قبول معناه للمفاضلة (كالفعل : مات — فَنِيَ — عَدِم —) لم يجز التفضيل منه مطلقاً (بطريق مباشر ، أو غير مباشر) ؛ لأنه بجموده لا مصدر [1] له ، ولأنه بعدم قبوله المفاضلة يفقد الأساس الغالب الذى يقوم عليه التفضيل .

أما إن كان السبب فقْدَ شرط آخر غير الشرطين السابقين [1] فإن صياغة « أفعَل » تمتنع من مصدره مباشرة [2] ، وتصاغ — كالتعجب — من مصدر فعل آخر مناسب للمعنى ، ومستوف للشروط ، ويوضع بعد صيغة « أفعل » مصدر الفعل الأول — الذى لم يكن مستوفياً للشروط ، — منصوبًا على التمييز . فمثلا الفعل : تعاوَنَ ،

(١ و ١) يرى بعض النحاة أن الفعل المنفى كالجامد لا يجيء منه التفضيل مطلقاً — بطريقة مباشرة أو غير مباشرة — لأن المصدر المؤول يكون فى حالة النفى معرفة فلا يصح أن يكون تمييزاً . لكن التحقيق صحة مجيء التفضيل فيه بالطريقة غير المباشرة ؛ إما لصحة مجيء كلمة : « عدم » قبله وإما لصحة تنكيره ، فليس من اللازم أن يكون معرفة فى كل الأحوال .

(٢) ومن الشاذ استعمال كلمتى « خير » و « شر » فى التفضيل ؛ لأن صيغتهما تخالف صيغته نحو : الكسب القليل خير من البطالة ، والبطالة شر من المرض .

وقول الشاعر :

وشر العالمين ذوو خمول   إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا

وخير الناس ذو حسب قديم   أقام لنفسه حسبا جديدا

أى : أخْيَر وأشَرّ ؛ حذفت همزتهما لكثرة الاستعمال حذفاً شاذا . ومن الجائز إرجاعها عند استعمالهما ، فقد ورد الكلام الفصيح مشتملا عليها .وفعلهما « خار يخير » وشر يشر ، ويرى بعض اللغويين أنهما اسمان جامدان لا فعل لواحد منهما فجيء التفضيل منهما شاذ عنده. ففيهما على هذا الرأى شذوذان ؛ صوغهما من الجامد ، وسقوط همزتهما . أما على الرأى الأول — وهو الصحيح — ففيهما شذوذ واحد ؛ هو سقوط همزتهما ، لأن لكل منهما فعلا . ومثلهما فى حذف الهمزة شذوذاً : حب فى قول القائل . (وحبٌّ شيءٌ إلى الإنسان ما منعاً) ، أى : أحبّ شيء ، وشذ كذلك صوغهما من اسم العين ، (أى : من الاسم الدال على ذات ، وشيء مجسم) فقد ورد : « هو أحنك البعيرين » أى : أكثرهما أكلا ؛ فبنوا « أفعل » من شيء مجسم ، هو : الحنك . كما شذ قولهم : هذا الكلام أخصر من ذاك فبنوه من الفعل : « اختُصِر » المبنى للمجهول الزائد على ثلاثة فاجتمع فيه شذوذان . . وهكذا . . . وكل ما جاء مخالفاً للشروط فإنه يحكم عليه بالشذوذ ؛ فيستعمل كما ورد ، من غير أن يقاس عليه غيره .

لا يُصاغ من مصدره « أفعل » التفضيل مباشرة ؛ لأنه فعل خماسى ؛ فنصوغه من مصدر فعل آخر مناسب (مثل كَبِر – كَثُر – نَفَع . . .) ونجعل بعده مصدر الفعل الأول (وهو التعاون) تمييزًا منصوبًا ؛ فنقول : فلان أكبر تعاونًا من أخيه ، أو : أكثر تعاونًا ، أو : أنفع تعاونًا ، أو : أقل : أو : أضعف ، أوما شاكل هذا مما يساير المعنى . والفعل : « خَضِر » لا يصاغ من مصدره « أفْعَل » للتفضيل ؛ لأنه يدل على لوْن ظاهر ؛ فنصوغه – بالطريقة السالفة من مصدر فعل آخر مناسب ، ونجعل بعده مصدر الفعل الأول ، وهو : « الخضرة » منصوبًا على التمييز . فنقول : ورقُ الليمونِ أشدُّ خضرةً من ورق القصب[1] . . .

والفعل : عَرِجَ ، لا يصاغ من مصدره « أفعل » – مباشرة – ، لأنه فعْل يدل على عيب ظاهر ، وإنّما نصوغ « أفْعَل » بالطريقة السالفة غير المَباشرة ؛ فنقول : هذا الفتى أوضح عَرَجًا من غيره .

وبهذه المناسبة نذكر أن الأفعال الدالة على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها « أفعل التفضيل » مباشرة إذا كانت الألوان والعيوب حسية ظاهرة . أما إن كانت معنوية داخلية فيصح أن يصاغ منها مباشرة ؛ مثل : فلان أبْلَهُ من فلان ، أو : أحمق من فلان ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرق منه ، أو : أعجم منه ، أو : أبيض سريرة منه ، أو : أسود ضميرًا منه و . . . و . . .[2]

---

(١) ومن المسموع فى الألوان : أسود من حَلَك الغراب – أبيض من اللبن ، وكل هذا من الشاذ عندهم يحفظ ولا يقاس عليه . وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت نصاً فى المفاضلة اللونية ؛ فهل يراد عدم التوسع فى استعمالها فى سواد شئ أو بياض شيء غير الشيء الذى وردت فيه نصًّا ؟ نعم ، وهذا تضييق لا داعى له . بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعى له أيضاً ، ولا سيما بعد ورود السماع به . والحجة التى يحتجون بها لمنعه – وهى : أن صيغة « أفعل » هى أيضاً صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان ؛ فيلتبس الأمر بين المعنيين – حجة واهية ؛ إذ لا لبس مع وجود القرائن التى تعين المراد ، وتوجه إلى أحد المعنيين دون الآخر كما يحصل فى غير هذا الباب ، وبخاصة بعد موافقتهم على قياسية المعنوى منه – وسيأتى بعد هذا الكلام مباشرة – ومن ثم كان المذهب الكوفى الذى يبيح الصياغة أقرب للسداد والتيسير . (انظر رقم ٣ من هامش ص٢٨٤)

(٢) راجع حاشية « ياسين » على شرح التصريح ، أول باب أفعل التفضيل .

يتبين من كل ما تقدم أننا نتوصل بالطريقة غير المباشرة ، إلى التفضيل إذا فَقَد الفعلُ المتصرف القابل للمفاضلة ، بعض الشروط الأخرى . — ولا مانع من استخدامها أيضًا مع الفعل المستوفى — وأن هذه الطريقة نفسها هى التى أوصلتنا إلى التعجب مما لم يستوف فعله بعض الشروط كذلك . وقد سبق شرحها فى بابه ، فنستعين بها هنا على الوجه السالف لتوصلنا إلى التفضيل كذلك .

ويجب أن يلاحظَ أن صيغة « أفعل » التفضيل ، ومعناها ، وأحكامها ، تختلف اختلافاً كبيراً عن صيغتى « التعجب » ومعناهما ، وأحكامهما فى أمور عرضنا لها هنا وهناك . ومنها : أن المصدر هنا ينصب على اعتباره ، تمييزًا ، ويُنصَب هناك على اعتباره مفعولا به[1].

ومتى تمت صيغة ؛ « أفعل » على الوجه السالف صارت اسمًا جامدًا ؛ ويترتب على جموده أمران :

أولهما : ألاّ توجد له صيغة أخرى تدل على التفضيل الاصطلاحىّ ؛ فليس له بعد هذه الصياغة — ماض ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا اسم فاعل ، ولا اسم مفعول . . . ولا شيء آخر من المشتقات أو غير المشتقات ؛ لأن التفضيل الاصطلاحى مقصورٌ على صيغة : « أفْعَل » وحدها ، وهى جامدة ؛ كما أوضحنا .

ثانيهما : ألا يتقدم عليه شيء من معمولاته[2]، إلا حالة واحدة سيجيء الكلام عليها فى القسم الأول الآتى .

---

(١) وفى صياغة « أفعل » يقول ابن مالك فى باب خاص عقده باسمه :

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... أَفْعَلَ لِلتفْضِيلِ ، وَابَ اللَّذْ أُبِى

أى : صغ « أفعل » — للدلالة على التفضيل — من مصدر الفعل الذى يصاغ منه التعجب . وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذى منع الصوغ منه هناك (فعنى : أب اللذ أبى : امنع الذى مُنِع) . ثم قال :

وَمَا بِهِ إِلَى تعجُّبٍ وُصِلْ ... لِمَانِعٍ — بِهِ إلى التفضِيل صِلْ

يريد : ما يتوصل به — من طريق غير مباشر بسبب مانع يمنع التعجب المباشر — صل به إلى التفضيل عند وجود مانع .

(٢) وهذا حكم عام فى كل العوامل الجامدة إلا بعض حالات معدودة نصوا عليها فى مواضعها الخاصة بمناسباتها ، ومنها الحالة الآتية فى ص ٣٢٩ .

أقسامه وحكم كل قسم :

هو ثلاثة أقْسام :

(١) مجرد من« أل » والإضافة. (٢) ومقترن « بأل ». (٣) ومضاف.

فأما القسم الأول المجرد من « أل والإضافة » . فمثل: « أفضل »، و « أنفع » فى قول بعضهم لظريف : لا أدرى ! أجِدُّك أفضلُ من مزحك ، أم مزحُك أنفعُ من جِدك . ومثل : « أحْسَن » فى قول الشاعر :

وإنى رأيتالضُرَّ أحسن مَنْظَرًا ... من مَرْأى صغيرٍ به كِبْرُ

وحكم هذا القسم أمران :

(١) وجوب إفراده وتذكيره .

(٢) ووجوب دخول « من » جارة للمفَضَّل عليه (أى : للمفضول) .

ا ــ فأما الأمر الأول (وهو : وجوب إفراده وتذكيره) ، فيقتضى أن تكون صيغته واحدة فى كل استعمالاته ولو كان مسندًا لمؤنث ، أو لمثنى ، أو لجمع ، فلا بد أن تلازم هذه الحالة دائمًا ؛ نحو : الجَمَل أصبر من غيره على العطش ــ الجَمَلان أصبر من غيرهما . . . ــ الجِمال أصبر من غيرها . . . ــ الناقة أصْبر من غيرها . . . ــ الناقتان أصبر من غيرهما . . . ــ النُّوق أصبر من غيرهن . . .

ب ــ وأما الأمر الثانى وهو وأما دخول : « مِنْ »[١] جارة للمفضَّل عليه (أى : للمفضول) فأمر واجب أيضًا بشرط أن يكون قصد التفضيل باقيًا . ولهذا كان وجودها دليلا على إرادة التفضيل ، وعدم انسلاخ « أفْعَل » عنه . وهى مختصة بهذا القسم وحده وبدخولها على المفضول دون غيره ، ولا وجود لها فى القسمين الآخرين . ــ كما سيجىء عند الكلام عليهما ــ ولا يجرُّ المفضولَ غيرُها من حروف الجر .

---

(١) ومعناها الابتداء أو المجاوزة ، فإذا كانت للابتداء فهى لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح ؛ نحو النشيط أفضل من الخامل . ولابتداء الإنحطاط إذا كان السياق للذم ؛ نحو : المنافق أضر من العدو. وإذا كانت للمجاوزة فمعناها أن المفضل جاوز المفضول فى الأمر المحمود أو المذموم.

ومن الأمثلة — غير ما سبق — قول المتنبى :

وما ليلٌ بأطولَ من نهــارٍ يَظلّ بلحْظِ حسّادى مَشُوبا
وما موتٌ بأبغضَ من حيــاةٍ أرى لهمــو معى فيها نصيبا

ودخول « مِنْ » جارة للمفضل عليه يستلزم أحكامًا لهما : منها : جواز حذفهما معا عند وجود دليل يدل عليهما ؛ كقوله تعالى : « والآخِرَةُ خيرٌ وأبْقَى » ، أى : والآخرة خير من الحياة الدنيا ، وأبقى منها . وقد اجتمع الحذف والإثبات فى قوله تعالى : « أنا أكثرُ منك مالاً ، وأعزُّ نفرًا » ، أى : أعز نفرًا منك . وإذا حذفا من اللفظ كانا ملحوظين فى النية والتقدير ؛ وصارا بمنزلة المذكورَين[1] . . .

وأكثر مواضع حذفهما حين يكون « أفْعلُ » خبر مبتدأ ، أو خبر ناسخ ، أو مفعولا ثانيًا لفعل ناسخ (مثل ظن وأخواتها . . .) أو مفعُولا ثالثًا لفعل ينصب ثلاثة (كأعلم وأرى . . .) ؛ نحو : قَرْعُ الحجة بالحجة أنفع . . . وهو بالعالم ألْيَقُ . . . — ربّما كان ازدراءُ السفيه أنجعَ فى إصلاحه . . . —

فلو طالعْتَ أحــداثَ الليــالى وجدتَ الفقرَ أقربَها انْتيابا[2]
وأنّ البرَّ خــيرٌ فى حيــاة وأبْقَى بعــد صاحبــه ثوابا

— أعلمتُ الجازعَ احتمالَ المشقةِ أجدرَ بأصحاب العزائم والهمم . . .

ويقل حذفهما إذا كان « أفعل » حالا ، نحو : توالت النغماتُ أنعشَ للقلب ، وأندى للفؤاد ، وأذهبَ للأسَى . . . ومثل قول الشاعر :

دَنَوْتِ وقدخِلْنَاكِ كالبدْرِ أجْمَلا فَظَلّ فؤادِى فى هواكِ مضَلّلا

(١) يقول ابن مالك فى (أفعل التفضيل المجرد ، ووصله بالحرف « من » لفظاً أو تقديراً) .

وأَفْعَـلُ التفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيرًا ، أوْ لفظاًبِ «مِنْ »إنْ جُرِّدَا

ثم يقول فى بيت سيعاد ذكره فى ص ٣٣٨ :

وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُـرِّدا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَن يُوَحَّدَا

(٢) ترددا على الناس، ذهاباً ومجيئاً عليهم .

يريد : دَنوتِ أجملَ من البدر ، وقد خلناكَ كالبدر ، فكلمة « أجمل » حال من الفاعل : « التاء » وهذا — على قلته — قياسيّ تجوز محاكاته .

وكذلك يقل حذفهما إن كان« أفعل »نعتًا لمنعوت محذوف مع عامله لقرينة، نحو : اتجهْ . . . أوسعَ مساحةً ، وأكثرَ خصبًا ، وأرحبَ للغريب صدرًا . والأصل : اتجه ، واقصد بلدًا أوسع مساحة . . . و . . . . و . . . والأحسن عدم جواز القياس على هذا النوع ؛ لكثرة الحذف فيه ، وتَوَقع اللّبس فى فهمه . .

ومنها : وجوب تقديمهما — أحيانًا — على عاملهما وحده ، وهو : « أفْعَل» دون تقديمها على الجملة كلها . وإنما يجب التقديم إذا كان المجرور اسم استفهام؛ كهذا السؤال : فلان ممَّن أفضلُ ؟ . والأصل : فلان أفضل ممَّنْ ؟ أو كان المجرور مضافًا إلى اسم استفهام ، نحو : فلان مِن ابن مَنْ أفضل ؟ والأصل : فلان أفضلُ مِن ابن مَنْ ؟

ولا يجوز التقديم فى غير حالتى الاستفهام السالفتين إلا للضرورة الشعرية كقول القائل :

إذا سايرت أسماءُ يومًا ظعينةً(١) فأسماءُ — من تلك الظعينة أملحُ

والأصل : فأسماء أملَح من تلك الظعينة . فقد تقدم الحرف « مِن » مع مجروره ، مع أن الكلام خبرى وليس إنشائيًّا استفهاميًّا(٢) . . .

ومنها : امتناع الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا بمعموله ، أو : « لو »

---

(١) المرأة فى هودجها ، (تكريماً وصيانة لها).

(٢) وفى تقديم « من » مع مجرورها فى حالتى الاستفهام يقول ابن مالك فى بيتيه السابع والثامن — وسيذكران لمناسبة فى ص ٣٤١ — :

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا — ٧

كَمِثْلِ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا — ٨

أى : إن تكن مستفهما بالاسم التالى : « مِنْ » ، وهو مجرورها فقدمهما وجوبا فى كل الحالات . ثم قال : ورد التقديم نزراً فى حالة الإخبار . أى فى حالة الكلام الخبرى ، لا الإنشائى الذى شرحناه .

وما يتبعها ، أو : النداء — فمثال الفصل بالمعمول قوله تعالى : « النبىّ أوْلَى بالمؤمنين من أنفسهم » . ومثال الفصل بكلمة : « لو » وما يتبعها قول الشاعر :

ولفُوكِ أطيبُ — لو بذَلتِ — لنا— من ماء مَوْهِبَةٍ [1] على خَمْرِ

ومثال النداء : أنت على أداء المَهَامّ الجِسَام أقدرُ — يا صديقى — من صفوة الأخلاء . وقول الشاعر :

لم ألقَ أخبثَ— يافرزدقُ— منكمو ليلا ، وأخبثَ بالنهار نهـــارا

فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبى (وهو الذى ليس معمولا لأفْعَل) ولا بشىء غير ما سبق . ولهذا حكموا بالخطأ على مثل : ممن أنت أفضل ؛ لأن الجار والمجرور : (ممَّن) متعلقان « بأفضل » ، و « أنت » مبتدأ خبره : « أفضل » وقد فَصَل المبتدأ بين « أفضل » والجار مع مجروره ، مع أن المبتدأ أجنبى من أفضل ، (أى : ليس معمولا له) .

« ملاحظة » : قد يصاغ « أفعل التفضيل » من مصدر فعل يتعدى بحرف الجرّ « مِنْ » ؛ كالفعل : قَرُبَ ، بَعُد . . . فعند التفضيل يجىء هذا الحرف مع مجروره ، إمَّا متقدمين على « مِنْ » الجارة للمفضول ومتوسطين بينها وبين « أفعل » ؛ نحو : المجرّب أقرب من الصواب من الناشئ ، وإمَّا متأخرين عنهما ؛ نحو : المجرب أقرب من الناشئ من الصواب [2] . . .

---

(١) نقرة فى جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد .

(٢) وهذا النوع الخاص بالتعدى يخالف النوع الذى سبق فى ص ٣٢٧ وهو الخاص بالدخول على المفضل عليه — كما ستجىء الإشارة لهذا فى ص ٣٣٦ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ـ عرفنا[١] أن : « أفعل » التفضيل يدل على اشتراك شيئين فى معنى خاص . فما ضابط الاشتراك ؟ ليس للاشتراك ضابط معين يحدد أنواعه ، وإنما يكفى أن يتم على وجه من الوجوه يكون به واضحًا ومفهومًا للمتخاطبين ، ولو كان اشتراكًا ضديًّا ، أو : تقديريًّا ، كقول إنسان فى عدوَّين له : هذا أحَبّ إلى من ذلك . وفى نوعين من الشر : هذا أحسن من هذا . يريد : هذا أقل بغضًا ، أو : أقل شرًّا من الآخر ؛ فليس فى نفس المتكلم قدر مشترك من الحب والحسن ، لهذا ، أو لذاك . وإنما القدر المشترك هو الكره والقبح اللذان يضادان الحب والحسن . فالاشتراك إنما هو فى أمر مضاد فى معناه لمعنى : « أفْعَل » المذكور فى الجملة ، مع تفاوت النصيب بينهما . ومع وجود الزيادة فى أحدهما ؛ فأحدهما : عدو خفيف العداوة أو القبح ، والآخر : شديدهما ، فالزيادة موجودة فى أحد الأمرين المشتركين فى معنى مضاد لمعنى : أفْعَل .

ومن غير الغالب ألا يكون بينهما اشتراك مطلقًا إلا على نوع جائز من التأول توضحه القرائن ؛ كقولهم : ـ الثلج أشد بياضًا من المسك ـ الصيف أحرّ من الشتاء ـ السكر أحلى من الملح ـ العسل أحلى من الخل . يريدون : أن بياض الثلج أشد فى ذاته من سواد المسك فى ذاته ـ والصيف فى حرارته أشد من الشتاء فى برده ـ والسكَّر فى حلاوته أقوى من الملح فى ملوحته ـ والعسل فى حلاوته أشد من الخل فى حموضته ، وهكذا . . . ؛ فليس بين كل اثنين مما سلف اشتراك فى المعنى إلا فى مطلق الزيادة المجردة ، ودرجتها الذاتية المقصورة على صاحبها . . . ؛ فالصلة بين كل اثنين مقصورة على هذه الزيادة المجردة ، وبينهما بعد ذلك تباين تام يختلف عن التضاد السَّابق الذى يقوم بجانبه نوع من الاشتراك فى أمر يتصف به الاثنان ، وإن كان هذا الأمر مخالفًا معنى « أفعل » .

---

(١) فى ص ٣٢٣ وأشرنا فى رقم ١ من هامشها إلى أهمية ما يأتى هنا فى الزيادة والتفصيل

... ...

ب – من الأساليب الصحيحة : فلان أعقل من أن يكذب – مثلا – فهل معناه تفضيل فلان فى العقل على الكذب ؛ وهذا معنى فاسد ؟

خير ما يقال فى هذا وأمثاله: أن « أفعل » التفضيل يفيد هنا معناه اللغوىّ، مزيداً عليه إفادة البعد مع بيان سبب البعد ، فالمراد : فلان أبعد الناس من الكذب ؛ بسبب عقله وفضله . وفى مثل : فلان أجلّ من الرياء ، وأعظم من الخيانة . . . يكون المقصود فلان أبعد الناس من الرياء ؛ بسبب جلاله ، وأبعد من الخيانة؛ بسبب عظمته . . . فالغرض إعلان البعد عن تلك الأشياء مع بيان سبب البعد . وأفعل التفضيل فى تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد الفاضل من المفضول ، ولا تكون « مِن » تفضيلية ، وإنما هى مع مجرورها متعلقان « بأفعل » الذى هو بمعنى : متباعد ؛ لأنها حرف الجر الذى يتعدى به الفعل « بعُد » وباقى المشتقات التى من مادته ؛ ومنها هنا : « أفعل » لتضمنه معنى « أبْعَد » بمعنى : « بعُدَ »؛ فهى متعلقة به من غير أنْ يدل على تفضيل كنظيرتها فى قولنا : أنا بعيد من الظالمين ، بمعنى : متباعد .

وقيل إنه مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض؛ فهُو يدل على زيادة البعد، دون أن يكون هناك مفضول حقيقى ولا « مِن » الداخلة عليه . . .

ومضمون الرأيين واحد .

حـ – يجب تصحيح عين أفعل التفضيل إذا كانت قبل التفضيل مستحقة للإعلال ، ونحو: الأديب أقْوَمُ لسانًا ، وأبينُ قولا من غيره ، فيجب أن تَسْلَم الواو والياء .

د – إذا كان أفعل التفضيل المجرد[1] واجب الإفراد والتذكير فما بالُ العرب تقول : مرّ بنا سِرْبٌ من الظباء ، بعده أسرابٌ أُخَرُ ؟ فيأتون بكلمة : « أخَر » مجموعة مؤنّثة مع أنها مجردة ، (إذ هى جمعٌ مفرده : « أخْرى » ، « وأخرى » : مؤنث لكلمة « آخَر » الذى أصله ؛ أأْخر » على وزن : « أفْعَل » المذكر الدل على التفضيل ؛ فهو من القسم المجرد) . فلم كانت « أُخَر » مجموعة مؤنثة فى المثال السالف – وأشباهه – مع أن القاعدة تقتضى الإفراد والتذكير ، وأنْ يقال : أسرابٌ « آخَر » (التى أصلها : « أأْخَر » كما أسلفنا . . .)[2] ؟

---

(١) الكلام عليه فى ص ٣٢٧ .

(٢) أى : أن الأصل أن يقال مثلا : هذا ظبى آخر (وأصلها : أأخر) وهذه ظبية آخر =

... ...

أجاب النحاة : إن كلمة : « أُخَر » ليست مما نحن فيه ؛ لأسباب ثلاثة مجتمعة :

أولها : أنها فى استعمالاتها المختلفة — ومنها المثال السالف وأشباهه — لا تدل على التفضيل ؛ (أى : لا تدل على المشاركة والزيادة) وإنما تدل على المغايرة المحضة ، والمخالفة المجردة من كل معنى زائد عليها ، فالكلام الذى تكون فيه يقتضى معنى المغايرة وحدها ، لا معنى المفاضلة ، أو نحوها . وهذا شأنها فى الاستعمالات الواردة .

وثانيها : أنها — فى كلام العرب — لا يقع بعدها : « مِنْ » الجارة للمفضول ، لا لفظًا ولا تقديرًا .

وثالثها : أنها — فى كلامهم تطابق وهى نكرة[1].

فلهذه الأمور الثلاثة لا تكون من القسم الأول الذى يدور فيه الكلام ؛ بل إنها ليست للتفضيل مطلقًا ؛ وإنما هى كلمة معدولة ، (أى : محوّلة) عن كلمة : « آخَر » التى أصلها « أأْخَر » جاءت لتؤدى معنى ليس فيه تفضيل ، ذلك أن العرب حين أرادوا استخدام كلمة : « آخر » فى معناها الأصلى — وهو المغَايرة المحضة الخالية من معنى التفضيل عَدَلوا بها عن وزنها الأول ، بأن أدخلوا عليها شيئًا من التغيير ، وحولوها إلى هذا الوزن الجديد — وهو : أُخر — لتؤدى معنى خاليًا من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا بقيت على الصيغة الأولى . ويقول السيوطى[2] ،قولا أشبه بهذا ؛ نصه :

(كان مقتضى جعْل « أُخَر » من باب « أفعل التفضيل » أن يلازمه

= (أأخر) لكنهم تركوا الأصل ،وقالوا ظبية أخرى ؛ فأتوا بكلمة : « أخرى» التى هى المفردة المؤنثة لكلمة : آخر

والأصل أيضاً أن يقال : هذان ظبيان آخَر (وأصلها : أأخر) وهاتان ظبيتان آخر (أأخر) ولكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : آخران ، فى تثنية المذكر ، وأخريان فى تثنية المؤنث .

وكذلك الأصل أن يقال : هؤلاء ظباء آخر (أأخر) وهؤلاء ظبيات آخر (أأخر) .

لكنهم تركوا الأصل أيضاً ، وقالوا : أُخَر ، التى هى جمع مؤنث ، مفرده : أخرى .

(١) أى : أنها لو كانت للتفضيل وهى نكرة ، لوجب عدم مطابقتها ؛ كى تساير المسموع الكثير .

(٢) الهمع ج ٢ ص ١٠٤ .

. . . .

فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، إلا معرفا ، كما كان أفعل التفضيل ؛ فَمُنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولا عما هو به أولى ؛ فلذلك منع من الصرف) .

فالذى دعا النحاة لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيثها مع انطباق أوصاف القسم الأول عليها — فى الظاهر — فلجئوا إلى مسألة العدول والتحويل ليتغلبوا على هذه العقبة ويجعلوا قاعدة : « أفعل التفضيل المجرد » مطردة .

قد يكون كلامهم سائغًا من الوجهة الجدلية المحضة ، لكنه من الوجهة الحقيقية مردود ، ذلك أن العرب لا تعرف شيئًا مما قالوه ، ولم يدُر بخلدها قليل أو كثير منه حين نطقوا بالتعبير السابق وأشباهه . فإبعادًا لهذا التكلف ومسايرة للأمر الواقع ، يحسن الأخذ بما قاله النحاة — بحق — : أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه ، أو أنها خالفت القاعدة ؛ فهى من الشاذ الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه . ولا عبرة بما عرضوه من تلك الأمور الثلاثة لتأييد العدول والتحويل ، لأنها أسباب ضعيفة لا تثبت على التمحيص ومن السهل دفعها ؛ وقد دفعها بعض النحاة فعلا بما يُرْهِقُ سرْده من غير نفع عمليّ . فخير لنا أن نقرر الواقع ، من غير تكلف ، ولا جدل زائف .

د — ونزولاً على قاعدة الإفراد والتذكير السالفة عاب بعض النحاة على أبى نواس ذكر كلمتى : « صُغْرَى » و « كُبْرَى » مؤنثتين للتفضيل ، مع أنهما مجردتان فى قوله :

كأنّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقَاقِعِها حَصْبَاءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهبِ

والقياس أصغر — وأكبر . . . لأنهما صيغتان للتفضيل ، مجردتان . والقاعدة تقضى بالتزام التذكير والإفراد فى هذه الحالة . . .

وقد قيل فى دفع هذا العيب : إن الشاعر لم يقصد التفضيل مطلقًا ، ولا الحديث عن شىء أصغر أو أكبر من شىء آخر ؛ وإنما قصد صُغرى أو كبرَى من حيث هى : لا باعتبار موازنتها بغيرها ؛ كمنْ يُشاهد طفلة

....

تُحاول الركوب فيُساعدها ويقول : ساعدتها لأنها : « صُغرى » ، أى صغيرة ، وكمن يُشاهد سيدة عجوزًا ؛ فيُعاونها فى النزول من السيارة ، ويقول : عاونتها لأنها كُبْرَى ؛ أى : كبيرة السّنّ ؛ فليس فى كلامه هذا ، ولا فى المقام ما يدل على تفضيل أو موازنة بين اثنين .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فليس التأنيث لحنًا ، لأن « أفعل » إذا كان مجردًا غير مقصود منه التفضيل « فالأكثر فيه عدم المطابقة ؛ حملا على أغلب أحواله ، وقد يطابق ، لخلوه من : « من » لفظًا ومعنى . وعلى هذا يُخرَّج بيت أبى نواس السالف ، وقول العَرُوضيين فاصلة صغرى وكبرى ، خلافًا لمن جعله لحناً)[1] .

وهذا دفْع حق ، وهو خير من القول بأن فى الكلام حذفًا وزيادة يؤديان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم ، وإدخالهما فى قسم آخر — كالمضاف[2] إلى المعرفة — من أقسام « أفعل » التفضيل ؛ بحيث يؤدى هذا إلى الحكم بصحتهما ، وأن الأصل : « كأنّ صغرى فقاقعها وكُبرى من فقاقعها » ... فكلمة : « من » زائدة (مع أنها — فى الغالب — لاتزاد إلا بعد نفى بشرط أن يكون مجرورها نكرة) ، و« فقاقعها » الأولى محذوفة لدلالة الثانية عليها ، ففى الكلام حذف من جهة ، وزيادة من جهة أخرى . . . وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا مما لا داعى له .

وأعجب منه قولهم فى الدفاع عن الشاعر : « إن أفعل التفضيل المجرد يصح تأويله بما لا تأويل فيه ؛ فيطابق حينئذ كما فى المضاف إلى المعرفة » ، وقد جاء هذا الكلام فى التسهيل » ولا أدرى : أيغيب عن أحد وجه ضرره وأثره السيئ فى اللغة ؟ إذ كيف تؤدى اللغة مهامها — وما أجلّها — إذا كان من الجائز تأويل اللفظ بما لا تأويل فيه ، من غير داع معنوىّ لذلك ؟

---

(١) حاشية الخضرى — فى هذا الباب عند الكلام على أفعل التفصيل المضاف والمقرون بأل .

(٢) سيجىء الكلام عليه فى ص ٣٣٨ .

* * *

القسم الثانى أن يكون أفعل التفضيل مقرونًا « بأل » وهذا يوجب أمرين :

أحدهما : أن يكون مطابقًا لصاحبه فى التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، وفروعه نحو : قوله تعالى : « سَبِّحِ اسمَ ربكَ الأعلَى » — اليد العُلْيا خيرٌ من اليد السفلى [١] . الشقيقان هما الأفضلان — الشقيقتان هما الفُضْلَيان [٢] — الأشقاء هم الأفضلون — الشقيقات هن الفُضْلَيات . . .

والآخر : عدم مجىء « مِنْ » الجارة « للمفضَّل عليه » ؛ لأن « المفضَّل عليه » لا يذكر فى هذا القسْم [٣] . أما الجارة لغيره فتجىء ؛ كقول الشاعر :

فهمُ الأقربون من كل خير وهمُ الأبعدون من كل ذمّ

فالجار والمجرور — فى الشطرين — لا شأن له بالتفضيل : لأنّ : « مِنْ » المذكورة هى التى تدخل على المجرور للتعدية [٤] ، إذ : « الأقرب » و « الأبعد » يحتاجان إلى معمول مجرور « بمن » كفعلهما : قَرُب وبَعُد ؛ فليست : « مِنْ » بعدهما هى التى تدخل على المفضول وتجره ؛ وإنما هى ومجرورها نوع آخر .

---

(١) العليا : مؤنث الأعلى ، والسفلى : مؤنث الأسفل والألفاظ الأربعة صيغ تفضيل .

(٢) تثنية : فُضلى ، مؤنث أفضل .

(٣) فلا يصح أن يقال : على الأفضل من أمين . وأما قول الشاعر :

ولستَ بالأكثَر منهم حَصًى وإنما العِزَّة للكَاثِرِ

فؤول عندهم بتأويلات مختلفة منها : زيادة « أل » فى لفظ : « الأكثر » ، ومنها : أن الجار والمجرور متعلق بكلمة محذوفة تماثل المذكورة ، والأصل : بالأكثر أكثر منهم . . . ومنها أن « من » بمعنى « فى » وكل هذه التأويلات مرفوضة لا يعرف عنها الشاعر (الأعشى) شيئاً فهى إما لغة وإما للضرورة .

(٤) وهى التى سبقت الإشارة إليها فى ص ٣٣٠ وتخالف الداخلة على المفضل عليه ، والتى سبق بيانها فى ص ٣٢٧ .

... ...

زيادة وتفصيل :

(١) جاء فى شرح التّصريح : أن « أفعل التفضيل » المقترن « بأل » لا يصح جمعه ولا تأنيثه إلا بملاحظة السماع وموافقته؛ أى: أنه لا يمكن فى جمع التكسير [١] أو فى التأنيث الاستغناء عن السماع ؛ فالأشرف والأظرف لم يسمع فيهما : الأشارف والأظارف جمعاً ، ولا الشُّرْفَى ، والظُّرْفَى للمفردة المؤنثة ؛ كما سمع ذلك فى الأفضل والأطول . وقد سمع فى الأكرم والأمجد جمعهما : فقيل فيهما : الأكارم والأماجد ، ولكن لم يسمع فيهما : « الكُرْمَى » ، و « المُجْدى » ؛ للمفرده المؤنثة . هذا ما قيل هناك .

قد يكون من السداد إهمال هذا الرأى ؛ ففيه تضيق وتعسير ؛ إذ يفرض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغة المسموعة ؛ فإن اهتدى إليها بعد العناء استعملها ، وإن لم يجدها — مع شدة حاجته لها — لا يستخدم القياس .

وشىء آخر : أنه لو صحّ هذا الرأى ما كان للقياس حكمة ولا فائدة ، فالقياس مستمد من الكثير المسموع ، فكيف نعطله فى بعض صور ينطبق عليها ؛ بزعم أنها غير مسموعة ؟ لم الاستنباط ووضع القواعد العامة إذًا ؟

إن الحرص على سلامة اللغة أمر محمود ، بل مفروض . ولكن بشرط ألا يكون بوسائل تعوّق وتزهد فيها من غير فائدة ترجى ، أو ضرر يدفع . نعم قد يقع جرس هذه الصيغ الجديدة غريباً أول الأمر على الأسماع . ولكن تداولها بعد ذلك كفيل بصقلها . وإزالة غرابتها . وسيكون تداولها سريعاً ؛ لشدة الحاجة إلى استخدامها [٢] ؛ فلن يطول زمن الغرابة .

---

(١) المفهوم من سياق الكلام فى « التصريح » أن مراده بالجمع السماعى مقصور على « جمع التكسير » دون غيره ؛ إذ لا خلاف فى قياسية جمعى التصحيح .

(٢) مما يؤيد هذا ما سبق أن قلناه فى قياسية مصدر الفعل الثلاثى — ص ١٥٨ — وما بسطه ابن جنى وغيره ، فى الجزء الأول من كتابه الخصائص فى الفصل المحكم السديد الذى نشير إليه كثيراً ؛ وعنوانه : اللغة تؤخذ قياسا . وقد نشرناه فى آخر الجزء الثانى .

* * *

القسم الثالث : أن يكون مضافاً[١]، ويشترط فى هذا القسم شرطان عامَّان لا بد منهما فى « أفعل التفضيل » المضاف مطلقاً (أى : سواء أكانت إضافته للمعرفة أم للنكرة) .

أحدهما : ألاّ يقع بعد أفعل التفضيل « مِنْ » الجارة للمفضول ، فلا بد أن يخلو الكلام منها ومن مجرورها ؛ فلا يصح : محمود أفضل الطيارين من حامد . أما الجارة لغيره فتوجد ؛ نحو : أبى أقرب الناس منى .

ثانيهما : أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، بشرط إرادة التفضيل، وبقاء معناه ووجوده ؛ فلا يصح : الطيار أفضل امرأة .

فمتى تحقق الشرطان العامَّان ، وكانت إضافته لنكرة ، وجب حكمان :
أولهما ؛ إفراده وتذكيره — كالمجرد[٢]— .

والآخر ؛ مطابقة المضاف إليه لصاحب[٣] أفعل التفضيل ، (أى : للموصوف الذى يتجه إليه معنى : « أفعل » ، ويتصف به) . فى التذكير ، والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه ، وفى جنسه أيضاً . . .

ومن أمثلته قولهم فى المدح : فلان ذو أصل شريف ، ومغرِس كريم ؛ استقى نُبله من أصفَى مَنْبَع ، و ورث شمائله من أطهر مَنبِت . . .

وقول المتنبى :

وأحسنُ وجهٍ فى الورى وجهُ مُحسنٍ وأيْمَنُ كفٍّ فيهمو كفُّ منعِمِ

---

(١) إذا أضيف كانت إضافته غير محضة، وقيل : محضة على الوجه المبين فى ص ٦ . وقد سبق بيانهما وتفضيل أحكامهما أول هذا الجزء . وسيجىء فى الزيادة (ص ٣٤٣) اشتراط أن يكون « أفعل » بعض المضاف إليه ، مع بيان المراد من هذه البعضية .

(٢) وفى حكم أفعل التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة — وأن هذا الحكم هو الإفراد والتذكير — يقول ابن مالك فى بيت سبق ذكره فى ص ٣٢٨ :

وَإِنْ لِمَنكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُــرِّدَا أُلزِمَ تَذْكِيرًا ، وأَنْ يُوَحَّدَا

(٣) المضاف هو: « أفعل » والذى يتجه إليه معناه هوصاحبه الذى يتصف به ؛ فكلاهما واحد .

وتقول : هذان الوجهان أحسن وجهين . . . وهاتان الكفّان أيْمَنُ كفَّيْن — وجوه الشرفاء أحسن وجوه ، وأكفُّهم أيْمَنُ أكفٍّ[١] .

وقد جاءت هذه المطابقة نتيجة لاشتراط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه (فلا يقال : سعيد أفضلُ امرأة . . .) لما تقرر من أن أفعل التفضيل المضاف لنكرة لا بد أن يكون بعضًا مما يضاف إليه — فى الأصح — بشرط أن يكون معنى المفاضلة قائمًا[٢] .

فالأمور التى يجب اجتماعها كاملة عند إضافته للنكرة — أربعة هى :

(١) امتناع « مِنْ » الجارة للمفضول .

(٢) كون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادة التفضيل .

(٣) إفراد « أفعل » وتذكيره .

(٤) مطابقة المضاف إليه لصاحب « أفعل » .

وإن كانت إضافته لمعرفة وجب تحقق الشرطين العامين المشار إليهما آنفًا . وتجوز فيه بعد ذلك من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما — المطابقة وعدمها ، بشرط أن يكون الغرض من « أفعل التفضيل » باقيًا . (وهو : المفاضلة ، وبيان زيادة شىء على آخر ، أى : أن تكون المفاضلة مقصودة وقائمة) .

---

(١) اشترط بعضهم لوجوب هذه المطابقة أن يكون المضاف إليه جامداً ؛ ليخرج مثل قوله تعالى : « أسفل سافلين » ، لعدم وجود صاحب « أفْعل » والأحسن إهمال هذا الشرط أما الآية « فأسفل » صفة لجمع محذوف .

ومن المهم فهم هذه الأساليب التى يكون فيها « أفعل التفضيل » مضافاً لنكرة مطابقة للموصوف ، فإن المراد يكون إثبات المزية للمفضل على جنس المضاف إليه واحداً واحداً إن كان المضاف إليه مفرداً ، واثنين اثنين إن كان المضاف إليه مثنى ، وجماعة جماعة إن كان جمعا . ومما يزيد الأمر وضوحاً الأمثلة الآتية :

المصلح أفضل رجل — المصلحان أفضل رجلين — المصلحون أفضل رجال — المصلحة أفضل امرأة — المصلحتان أفضل امرأتين — المصلحات أفضل نساء .

فالمراد : المصلح أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلا رجلا — والمصلحان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلين رجلين — والمصلحون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالا رجالا — والمصلحة أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأة امرأة ، والمصلحتان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين ، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء نساء مجتمعات ... وهكذا الأمثلة الأخرى ونظائرها . (انظر ص ٣٤٣ الآتية لإدراك الفرق بين ما هنا ، وما هناك) .

(٢) انظر حكم العطف على النكرة فى ص ٣٥٣ .

ولكن ترك المطابقة فى التثنية والجمع هو الأكثر ، إذ الأفصح أن يكونَ مفرداً مذكراً فى جميع استعمالاته . فمثال المطابقة : عمر أعدل الأمراء — العمران[١] أعدلا الأمراء — الخلفاء الراشدون أعدلو الأمراء — فاطمة فُضْلَى الزميلات — الفاطمتان فُضْلَيَا الزميلات — الفاطمات فضليات الزميلات . . .

ومثال عدم المطابقة : عمر أعدل الأمراء — العمران أعدل الأمراء — الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء . . . فاطمة فضْلَى الزميلات — الفاطمتان فُضْلَى الزميلات — الفاطمات فضلَى الزميلات . . .

أما إن كان الغرض الأصلى هو عدم المفاضلة مطلقاً[٢] أو : كان الغرض هو بيان المفاضلة المجردة[٣] فتجب المطابقةللموصوف فى الصورتين[٤] فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، مع جواز أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضاً من المضاف إليه ، أو غير بعض . فمثال ما لا يراد منه المفاضلة مطلقاً قول أحد الرحالين يصف مدينة الأقزام فى المناطق الشمالية :

(. . . رأيت أهلها صغار الأجسام ، قصاراً ، لا يكاد أحدهم يزيد على خمسة أشْبار ، وليس لهم حكومة ، ولكن عندهم قاض واحد يرجعون إليه ، ويحترمون رأيه . وقد قابلته مرة فقال لى المترجم : هذا أفضل القضاة عندنا وأوسعهم خبرة قضائية وأرجحهم عقلا . .) .

فالمراد : فاضل — واسع — راجح . . . ولا يراد التفضيل ، إذ لا وجود لقاض آخر يكون هو المفضول . . . وفى غير المفرد نقول : هذان أفضلا القضاة — هؤلاء أفضلو القضاة . أو : أفاضلهم . . . هذه فضْلَى القاضيات

---

(١) عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز

(٢) أى : عدم إرادة الزيادة ، وأن « أفعل » بمعنى الفاعل ، أو الصفة المشبهة وهذا يقتضى ألا يوجد المفضول ، ولا « من » الجارة له . فقد سبق أن « أفعل » لا يمكن تجريده من معنى المفاضلة مع وجود « من » الجارة للمفضول .

(٣) أى : إثبات الزيادة المحضة التى لا يقصد منها زيادة شىء على المضاف إليه وحده ، وإنما يقصد منها مجرد الزيادة عليه وعلى غيره .

(٤) والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياسيتهما (بشرط وجود القرينة الموضحة للمراد منهما لكثرة مجيئهما ، فى أفصح الكلام ، وأخذاً بالأيسر الذى لا ضرر فيه) .

ــ هاتان فضليا القاضيات ــ هؤلاء فضليات القاضيات . . . بالمطابقة فى كل ذلك . ومثلها عند إرادة المفاضلة المطلقة نحو : الحق أحقّ الأقوال بالإتباع . والدين أولَى الأصولِ بالتمسك به . فليس المراد فى هذا المثال وأشباهه المفاضلة بين الأقوال بعضها وبعض، أو بينها وبين الأفعال، ولا بين الحق والباطل وأن كلا منها جدير بالاتباع ولكن الحق أجدر . ولا بين أصول الدين والكفر وفروعهما ، وأن كلا منها يستحق التمسّك به ولكن الدين أولى . . . ليس هذا هو المراد ، وإلا فسد الغَرَض ، وإنما المراد أن الحق فى ذاته ، والدين فى ذاته ، من غير نظر لشىء آخر غيرهما ــ هما الأحَقّان والأوْلَيَان .

ومثل هذا يقال : الوالد أعلى الناس منزلة ــ الوالدان أعْليا الناس منزلة ــ الوالدون أعالى الناس منزلة ، أو : أعْلَو الناس منزلة ــ الوالدة عُليا النساء منزلة الوالدتان عُلْيا وا النساء منزلة ــ الوالدات علياوات النساء منزلة[1] . . .

---

(١) يقول ابن مالك فى بيان أن المقرون « بأل » يطابق وجوباً ، وأن ما أضيف إلى معرفة يجوز فيه وجهان ، المطابقة وعدمها بشرط أن تنوى«مِنْ» ، أى : بشرط إرادة التفضيل ، (أما عندعدم إرادة التفضيل فالواجب المطابقة كما شرحنا) :

وتِلْوُ « أَلْ » طِبْقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ   أُضِيفَ ــ ذُو وجْهَيْن .عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ

أى : أن « أفعل » الذى يتلو « أل » ويقع بعدها تجب مطابقته لصاحبه ، وأن . ما أضيف لمعرفة ــ فيه وجهان ، منقولان عن صاحب رأى ومعرفة بلغة العرب وأحكامها . ثم قال :

هذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» وإِن   لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

(فهو طبق . : مطابق للذى قرن التفضيل به ، أى : للموصوف الذى يقصد به التفضيل ، وبعد ذلك ذكر بيتين سبق شرحهما بالإشارة لهما (فى ص ٣٢٩) ؛ وهما :

وإِنْ تَكنْ بِتِلْوِ « مِنْ » مُسْتَفْهِماً   فلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَلَدَى   إِخْبَار التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

وفى الصورتين المذكورتين لا يلزم – كما سبق – أن يكون المضاف بعض المضاف إليه[١]

---

(١) لهذه المسألة إيضاح واف سيجىء فى الزيادة والتفصيل (آخر ص ٣٤٤) ، فمثال دخوله فى جنس المضاف إليه وأنه بعضه : محمد عليه السلام أفضل قريش : تريد أفضل رجالهم واحداً واحداً ، وأفضل الناس من بينهم . ومثال عدم دخوله فى المضاف إليه، وأنه ليس بعضاً منه : يوسف أفضل إخوته (بوجود الضمير فى إخوته ، يعود عليه) ، أى : أنه أفضلهم واحداً واحداً ، لأننا إذا قلنا : من أخوة يوسف ؟ لا يدخل فيهم يوسف ، ولا يعد من بينهم ؛ فلا يكون أفضلهم ؛ لأن إضافة الإخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف . بخلاف ما لو قلنا : يوسف أفضل الأخوة ، أو أفضل أبناء يعقوب (راجع ص ٣٤٤ من الزيادة والتفصيل) .

... ...

زيادة وتفصيل :

لا يضافُ « أفعل » الدال على التفضيل إلا إذا كان بعضًا من المضاف إليه المفضول (كما سبق)[١] . وهذه « البعضية » تتحقق بإحدى صورتين :

(١) أن يكون « أفعل » جزءا [٢] والمضاف إليه كلا ، نحْو : الرأس أنفعُ الجسم — والمخ أعظم الرأس . . .

(٢) أن يكون « أفعل » فردًا من بين أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه . ولا بد فى هذه الصورة أن يكون المضاف إليه جنسًا يندرج تحته أفراد متعددة نحو : الهرم المدَرّج أقدم الأهرام[٣] — أبو الهول أجمل التماثيل . يكاد النيل يكون أكبر الأنهار العالمية . فكل من : الأهرام — التماثيل — الأنهار — ... جنس يشمل أفرادًا كثيرة .

وليس من اللازم لتحقيق « البعضية » أن يكون المضاف إليه معرفة ؛ فقد يكون نكرة ، نحو : الهرم المدَرّج أقدم هرم — أبو الهول أجمل تمثال — القلب أعظم عضو . وإذا كان المضاف إليه مفردًا نكرة — كهذه الأمثلة — كان معناه معنى الجمع ومنزلته منزلة الجنس متعدد الأفراد ، فيتحقق الشرط الأساسى السالف الذى يقتضى أن يكون « أفعل » بعضًا من المضاف إليه ، أى : أنه بمنزلة قولك : الهرم المدَرج أقدم الأهرام كلهن هرمًا هرمًا — أبو الهول أجمل التماثيل واحدًا واحدًا — القلب أعظم الأعضاء عضوًا عضوًا . فالمراد بالمضاف إليه المفرد النكرة إنما هو جنسها ؛ ولهذا قطعوا بأن المراد من فلان أفضل رجل هو أنه أفضل الناس إذا عُدّوا رجلا رجلا . أى : أفضل من كل رجل[٤] . .

ويقول الصبان عند الكلام على إضافة « أفْعَل » للنكرة ما نصه :

(زيد أفضل رجل ، أصله : زيد أفضل من كل رجل فحذف : « من كل » اختصارًا وأضيف : « أفعل » إلى : « رجل » وجاز كونه مفردًا

---

(١) فى ص ٣٣٨ وما بعدها .

(٢) الجزء ما يتركب منه ومن أمثاله « كل » ولا وجود للكل الحقيقى إلا بجميع أجزائه .

(٣) جمع هرم .

(٤) راجع ص ٣٣٩ وهامشها رقم : ١ لإدراك الفرق بين الحالتين .

... ...

مع كون « أفعل » بعض ما يضاف إليه — فالأصل أن يكون جمعاً — لفهم المعنى ، وعدم التباس المراد . ووجب تنكيره ؛ لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة ؛ فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع ، وإن جمعت أدخلت « أل ») .

ثم انتقل إلى مسألة هامة ، هى العطف على « أفعل » ، فقال ما نصه :

(إن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافاً آخر إلى ضميرها قلت : هذا أفضل رجل وأعقله ، وهذه أكرم امرأة وأعقله ، بتذكير الضمير وإفراده فى المفرد وضده ، والمذكر وضده على التوهم ؛ كأنك قلته من أول الكلام[١] . فإن أضفت « أفعل » إلى معرفة ثنيت ، وجمعت ، وأنثت ؛ وهو القياس . وأجاز سيبويه الإفراد تمسكاً بقوله :

وميَّة أحسنُ الثقلين جيداً ... وسالفةً وأحسنُه قَذَالا[٢]

أى : أحسن مَنْ ذُكر . . . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده فى نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله وهذان أكرم رجلين وأعقله . . . وهكذا . . .) اهـ .

ثم قال : « والوجه عندى جواز المطابقة إن لم تكن واجبة ، أو أولى » ، قال ياسين فى حاشيته على التصريح تعليقاً على رأى سيبويه : « وحاصله أن إفراد الضمير مع عوده على غير مفرد إنما هو على تأويله باسم الموصول ، وعليه يتخرج ما يقع فى عبارات المصنفين » .

ورأى الصبان أقرب إلى السَّداد ؛ لموافقته القواعد العامة الخاصة بالمطابقة ، ولأن الآراء الأخرى لم تدْعَمها النصوص التى تكفى لتأييدها فيما اطلعْنا عليه من مراجع . ويتصل بتلك المسألة الهامة أمر آخر هو حكم أفعل التفضيل المعطوف فى الصورة السالفة — من ناحية ضبطه والأوجه الأعرابية الجائزة فيه وقد سبق بيانها[٣]

ومما يجب التنبه له أن هذه البعضية لا تكون حتمية إلا إذا كان « أفعل » باقياً على دلالة التفضيل الخاص — كما قدمنا —[٤] وعندئذ يكون المضاف إليه هو : « المفضول » ويتعين أن يكون « أفعَل » . بعضاً منه . أما إذا لم تكن الدلالة على التفضيل باقية ، أو كانت عامة يقصد منها الزيادة على المضاف

---

(١) يريد : كأن المعطوف ليس معطوفاً ، وكأنك نطقت به ابتداء كما تنطق بأفعل المضاف للنكرة . (٢) مؤخر الرأس . (٣) فى : « ب » ص ١٣ — باب الإضافة .

(٤) فى ص ٣٣٨ ، الشرط الثانى .

... ...

إليه وعلى غيره فإن المضاف إليه لا يكون مفضولا ، ولا يشترط فى المضاف حينئذ أن يكون بعضًا منه ؛ فقد يكون بعضًا أو لا يكون ؛ ومثال ما ليس بعضًا : يوسف أحسن إخوته . تريد : أنه فاضل فيهم ، ولا تريد التفضيل ، ولا أنه يزيد عليهم فى الفضل[١]. قال شارح المفصل ما نصه[٢].

(. . . قد علم أن « أفعل » إنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » ، وذلك أنك إذا أضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم ، وإذا كان خارجًا منهم صار غيرهم ، وإذا صار غيرهم لم يجز أن نقول : يوسف أحسن إخوته ، كما لا يجوز أن تقول : الياقوت أفضل الزجاج ؛ لأنه ليس من الزجاج . فحينئذ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع ؛ أحدهما : ما ذكرناه من إضافة « أفعل » إلى غيره ، إذ إخوة زيد غير زيد . والثانى : إضافة الشىء إلى نفسه ، وذلك أنا إذا قلنا إن زيدًا من جملة الإخوة — نظرًا إلى مقتضى إضافة « أفعل » — ثم أضفت الإخوة إلى ضمير زيد ، وهو من جملتهم — كنت قد أضفته إلى نفسه ؛ بإضافتك إياه إلى ضميره ؛ وذلك فاسد ، فأما على النوع الثانى[٣] وهو أن يكون « أفعل » فيه للذات بمعنى : « فاعل » فإنه يجوز أن تقول يوسف أحسن إخوته ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأول ؛ إذ المراد أنه فاضل فيهم ؛ لأنه لا يلزم فى هذا النوع أن يكون أفعل بعض ما أضيف إليه . وعليه جاء قولهم لنُصَيب الشاعر : أنت أشعر أهل جِلْدتكَ ، لأن أهل جِلْدته غيره ، وإذا كانوا غيره لم تَسُغْ إضافة « أفْعَلَ » — إذا كان هو إياهَ — إليهم ؛ لما ذكرته ، ويجوز على الوجه الثانى ؛ لأنه بمعنى الشاعر فيهم ، أو شاعرهم . . .) هـ ا .

* * *

---

(١) سبقت إشارة لهذا ص ٣٤١ وهامش ص ٣٤٢ (٢) جـ ٣ ص ٨ لابن يعيش .

(٣) : « أفعل » على قسمين :

أولها : ما يدل على التفضيل . والثانى ما لا دلالة فيه على تفضيل ، وإنما يدل على وصف قائم بالذات خال من المفاضل خلواً تاماً . كالذى سبقت الإشارة إليه فى : « د » من ص ٣٣٤ وفى ص ٣٤٠

وفيما يلى بيان الأقسام السالفة ، وملخص أحكامها :

القسم	حكم : « أفعل » وما يتصل به
الأول : المجرد من « أل » والإضافة :	(١) إفراده وتذكيره . (٢) دخول « مِن » جارة للفضول . (٣) جواز حذفَ « من » مع مجرورها ، بشرط وجود دليل يدل عليهما بعد الحذف . (٤) وجوب تقديمهما فى صورتين . (٥) عدم الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا ببعض أشياء معدودة . هى معمول « أفعل » ، أو : « لو » وما دخلت عليه ، أو النداء .
الثانى المقترن « بأل » :	(١) وجوب مطابقته . (٢) عدم مجىء « من » والمفضول معاً . ولا مانع من مجىء « من » التى للتعدية .
الثالث المضاف :	(١) عدم إدخال « من » على المفضول . (٢) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه إن كانت المفاضلة باقية على حقيقتها . (٣) وجوب إفراد « أفعل » وتذكيره إن كانَ مضافاً لنكرة ، وأن تكون هذه النكرة من جنس موصوفه ، بشرط وجود المفاضلة . وأن تكون مطابقة لصاحب أفعل التفضيل . فى الإفراد والتذكير ، وفروعهما . فإن كانت إضافته لمعرفة مع دلالته على التفضيل وجب تحقق الشرطين العامّين . أما مطابقته لصاحبه فى الإفراد والتذكير وفروعهما فجائزة لا واجبة ؛ فإن لم تكن المفاضلة قائمة عند إضافته للمعرفة وجبت مطابقته فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، وجازت مطابقة المضاف إليه لصاحب الوصف — فى الجنس وعدم مطابقة . (٤) جواز المطابقة وعدمها إن كانت الإضافة لمعرفة ، وإرادة التفضيل باقية . (٥) وجوب المطابقة فى الإفراد والتذكير وفروعهما إن لم تكن المفاضلة موجودة . وجواز تطابق المضاف إليه والموصوف فى الجنس وعدم تطابقهما .

من هذا الملخص وما سبقه يتبين ما يأتى فيما يختص « بأفعل » .

(١) وجوب إفراده وتذكيره إن كان مجرداً ، أو مضافاً لنكرة .

(٢) جواز مُطابقته وعدمها فى الإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إن كان مضافاً لمعرفة ، والمفاضلة باقية . وتجب البعضية فى هذه الصورة .

(٣) وجوب مطابقته فى باقى الأحوال . (أى : حين يقترن « بأل » ، أو يضاف لمعرفة والمفاضلة غير قائمة . وفى هذه الإضافة الخالية من المفاضلة يجوز أن يكون بعضاً من المضاف إليه وغيره بعض .

المسألة ١١٣ :

عَمَل «أفْعل» التفضيل

«أفعَل» التفضيل أحد المشتقات التى يصح أن يتعلق بها شبه الجملة، والتى يصح أن تعمل؛ فيكون معمولها مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا.

فمثال تعلق شبه الجملة به ما قاله أحد الوصافين فى علىّ: «سمعته قُبَيل المعركة يخطب فى جنوده، فكان أفصح فى القول لسانًا، وأعلى فى الكلام بيانًا، ورأيته يخوض الوغَى؛ فكان أجرأ عند الإقدام قلبًا، وأقوَى لدى شداتها عزمًا»... فالجار والمجرور: (فى القول)، متعلقان بأفصح. والجار والمجرور: (فى الكلام)، متعلقان بأعلى. والظرف: «عند» متعلق: «بأجرأ». والظرف: «لدى» متعلق «بأقوى».

أما عمله الرفعَ أو النصبَ أو الجرّ، ففيه البيان التالى:

أولا: الرفع:

(١) يرفع الضمير المستتر باتفاق، نحو: العظيم أنبل نفسًا، وأشرف قصدًا، وأكثر تعلقًا بجلائل الأمور، فى كل من «أنبل» و «أشرف»، و «أكثر» ضمير مستتر يعود على: العظيم.

(٢) ويرفع الضمير البارز أحيانًا — وهذا قياسى — نحو: مررت بزميل أفضلَ منه أنت، بجر كلمة: «أفضل»، على اعتبارها نعتًا لزميل، و «منه»: جار ومجرور متعلق بأفضل. و «أنت»: فاعل[1] أفعل التفضيل.

(٣) وقد يرفع الاسم الظاهر — قياسًا — إذا صح أن يحل محل «أفعل»

---

(١) ويجوز رفع أفضل على اعتباره خبراً مقدماً، و «أنت» مبتدؤه. والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لزميل. وعلى هذا الإعراب لا يكون «أفعل» قد رفع ضميراً بارزاً.

التفضيل فِعْلٌ بمعناه من غير فساد فى المعنى أو فى تركيب الأسلوب . فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادرًا لا يحسن القياس عليه .

وقد وضعوا للحالة الأولى ضابطًا مطردًا ، هو : أن يكون « أفْعل التفضيل» نعتًا والمنعوت اسم جنس ، قبله نفى أو شبهه(١) . وأن يكون الاسم المرفوع بأفعل التفضيل أجنبيًّا(٢) منه ، ومفضَّلا على نفسه ومفضولا أيضًا — باعتبارين مختلفين — نحو : ما رأيت رجلا أكملَ فى وجهه الإشراقُ منه فى وجه العابد الصادق . فكلمة « أكمل » أفعل تفضيل ؛ نعت . والمنعوت قبلها اسم جنس منفىّ فى جملته ، وهو : « رجل » « الإشراقُ » فاعل لأفعل التفضيل ، وهذا الفاعل مفَضَّل ومفضول معًا ؛ فهو مفضَّل باعتباره فى وجه العابد ، ومفضول باعتباره فى وجه غير وجه العابد . وهذا معنى قولهم : مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين . وقد تحقق الضابط فى المثال السالف ؛ ومن ثَمّ رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر . ومن الأمثلة : ما شاهدت عيونًا أجملَ فيها الحَوَرُ منه فى عيون الظباء . . . فأفعل التفضيل هو : « أجمل » ، ومنعوته : « عيونًا » اسم جنس منفى فى جملته ، وفاعله الظاهر هو : « الحور » ولهذا الفاعل اعتباران ، فهو مفضل إن كان فى عيون الظباء ، ومفضول إن كان فى عيون غيرها . فقد تحقق فى هذه الصورة الضابط الخاص كما تحقق فى سالفتها . وفى الصورتين يمكن أن يحل محل « أفعل » فعلٌ بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد ، نحو : ما رأيتَ رجلا يكمل فى وجهه الإشراق . . . وما شاهدت عيونًا يجمل فيها الحوَر . . .

فإن لم يصلح أن يحل الفعل محله لم يرفع اسمًا ظاهرًا — إلا نادرًا لا يقاس عليه ، كما سبق — وإنما يرفع ضميرًا مستترًا ؛ نحو : المشى أنفع من السباحة ففى « أنفع » ضمير مستتر وجوبًا يعود على المشى ، ولا يجوز فى الرأى الراجح

---

(١) كالنهى والاستفهام . وسيجىء التمثيل لها فى « ا » من ص ٣٥١ .

(٢) بأن يكون خاليًا من الضمير الذى يعود على الموصوف ويدل على صلة بين « أفعل » ، ومنعوته .

(٣) أى : من الإشراق (انظر « ب » فى الزيادة) .

أن يرفع اسمًا ظاهرًا ؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال — فى الرأى الراجح أيضًا — استمعت إلى فتى أعلمُ منه أبوه برفع كلمة « أبوه » على أنها فاعل لأفعل التفضيل[1] : « أعْلم » إلا على لغة ضعيفة مرجوحة .

ومن الأمثلة التى يرفع فيها الظاهر ، وينطبق عليها الضابط ؛ ما سمعت ببلاد أكثرَ فيها الشّراءُ المدفون منه فى البلاد العربية . ومنها مثالهم المردّد منذ عهودٍ بعيدة حتى سمَّوا مسألة الرفع باسمه ، وهو : ما رأيت رجلا أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عين فلان ... ويرمزون لكل ما سبق بقولهم: إن أفعل التفضيل لا يرفع الظاهر إلا فى مسألة : « الكحل » . يريدون المثال السالف المشتمل على كلمة : « الكحل » وغيره مما يشابهه من الأمثلة التى ينطبق عليها الضابط العام كما ينطبق على مثال الكحل[2] . . .

---

(١) لا يصح هذا : لأن أفعل التفضيل — فى المثال وأشباهه — ليس مفضلا على نفسه ، وإنما هو مفضل على غيره .

(٢) يقول ابن مالك فيما سبق من رفع أفعل التفضيل للظاهر كثيراً إذا صح أن يحل محله فعل بمعناه ، وقليلا لا يقاس عليه إذا لم يصح :

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ . وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلاً فكَثِيرًا ثَبَتَا

يريد: أن رفع «أفْعَل» التفضيل للاسم الظاهر نزر (قليل) فلا يصح القياس عليه . لكن متى عاقب أفعلُ التفضيل فعلا ، (أى : وليه «أفعلُ»وأتى بعده فحلّ مكان الفعل) ، فإن رفعه الظاهر فى هذه الصورة قد ثبت نقله كثيراً عن العرب . وضرب لهذا الكثير مثلا :

كَلَنْ تَرَى فِى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ... أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

والأصل : لن ترى فى الناس من رفيق أولى به الفضل منه الفضل بالصديق ثم دخله الحذف الذى شرحناه والذى سيجىء فى الزيادة .ومن الممكن أن يحل محله فعل بمعناه هو : يحق .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – من أمثلة النهى : لا يكن غيرُك أحبَّ إليه الخير منه إليك . ومن الاستفهام : هل امرأة أحق بها الحمدُ منه بالأمّ ؟

ب – من كل الأمثلة السالفة يتبين أيضًا أن الاسم الظاهر الذى هو فاعل لأفعل التفضيل يقع بين ضميرين .

أولهما : يعود للمنعوت .

وثانيهما : يعود للفاعل الظاهر ، ويجوز حذف أولهما فقط ، أو ثانيهما فقط ، أو : هما معًا .

فيجوز حذف الأول العائد على الموصوف – إن دل دليل على حذفه[1] مثل؛ ما رأيت رجلا أكملَ الإشراقُ منه فى وجه العابد – ما شاهدت عيونًا أجملَ الحورُ منه فى عيون الظباء ... والتقدير : أكملَ الإشراقُ فى وجهه ... وعيونًا أجملَ فيها الحورُ . . . والمحذوف هنا ملحوظ كأنه مذكور .

ومن الأمثلة الدقيقة الواردة عن القدماء: ما رأيت قومًا أشبهَ بعضٌ ببعض منه فى قومك . التقدير : ما رأيت قومًا أبينَ فيهم شبه بعض ببعض منه فى قومك .

ويجوز حذف الضمير الثانى العائد على فاعل اسم التفضيل بشرط أن تدخل « مِنْ » الجارة . على واحد مما يأتى :

(١) إما على اسم ظاهر مماثل للفاعل فى لفظه ومعناه، فنقول : ما رأيت رجلا أكملَ فى وجهه الإشراق من إشراق وجه العابد – ما شاهدت عيونًا أجمل فيها الحورُ من حوَر عيون الظباء . . . و . . . .

(٢) وإمّا على المحلّ – أى : المكان – الذى يقوم به الفاعل؛ ويحل فيه ، كالوجه فى المثال السابق؛ فإنه المحل الذى يقوم به الإشراق، ويحل فيه . وكالعيون؛ فإنها محل الحور ومكانه ... و ... تقول ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق من وجه العابد – ما شاهدت عيونًا أجمل فيها الحوَرُ من عيون الظباء . . .

---

(١) لأن المحذوف لدليل يدل عليه يعد بمنزلة المقدر ، والمقدر كالملفوظ .

... ...

و ... ففي هذه الصورة حذف مضاف ؛ إذ الأصل : من حوَرَ عيون الظباء . ومن إشراق وجه العابد .

(٣) وإما : على صاحب ذلك المحل الذى يقوم به الفاعل ، ويحل فيه . (أى : على شيء كلىّ له أجزاء متعددة ، منها المحل الذى يحل فيه الفاعل) . كالوجه فى المثال الأول ، والظباء فى المثال الثانى . . . و . . . تقول ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق من العابد — ما شاهدت عيونًا أجمل فيها الحوَرَ من الظباء . وفى هذه الصورة حُذِفَ مضافان ؛ إذ الأصل : من إشراق وجه العابد . . . ومن حور عيون الظباء .

ويجوز حذفهما معًا إذا حذف من الجملة كل ما يجىء بعد الفاعل الظاهر فلا يذكر بعده شيء منها . وهذا بشرط أن يتقدم المفضّل نفْسُه على « أفْعل » التفضيل ؛ فيستغنى « أفْعَلُ » بفاعله عما يكون بعده ؛ نحو : ما شيء كالغزال أحسن به الحورُ[1] . أو يتقدم محل المفضل على « أفعل » ؛ نحو : ما شيء كعين الغزال أحسن بها الحورُ .

وربما دخلت « مِن » فى اللفظ على المفَضّل (لا المفضول) ، نحو : ما أحد أحسن به الصبر من المتعلم .

وحبذا التخفف من استعمال هذه الأساليب الأخيرة ، بل تركها قدر الاستطاعة .

* * *

(١) ويقولون إن الأصل : ما شيء أحسن به الحور من حسن حور الغزال ، حذف المضاف وهو : « حسن » ، وحل المضاف إليه : (حور) محله ، فصار الكلام من حور الغزال . ولما كان الحور منسوباً للغزال ، ومتصلا به ملابساً له صح حذفه استغناء عنه بالمضاف إليه الذى سيحل محله أيضاً فصار الكلام : ما شيء أحسن به الحور من الغزال .

ثانيًا : النصب :

ينصب أفعل التفضيل المفعول لأجله ، والظرف ، والحال ، . . . وبقية المنصوبات فتكون معمولة له ، إلا المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه . أما التمييز الذى هو فاعل فى المعنى فيصح أن يكون منصوبًا بأفعل التفضيل ؛ نحو : المتعلم أكثر إفادة وأعظم نفعًا . فإن لم يكن فاعلا فى المعنى وكان « أفعل » التفضيل مضافًا صح أن ينصبه ، نحو : المتنبى أوفر الشعراء حكمة (وقد سبق ضابط كل[1]) .

ثالثًا : الجر :

يعمل الجر فى المفضول إذا كان مضافًا إليه ، نكرة كان أم معرفة . نحو : الجندى أسرعُ رجلٍ للدفاع عن وطنه — القائد أقدرُ الجنودِ على إدارة رحى الحرب . . .

* * *

تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر .

ا — إذا كان أفعل التفضيل[2] من مصدر فعل متعد بنفسه ، دال على الحب أو البغض أو ما بمعناهما . كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولا به فى المعنى[3] وما قبل : « أفعل » هو الفاعل المعنوى ؛ نحو : الشرقىّ أحبّ للدين من الغربى ، وأبغض للخروج على أحكامه . إذ التقدير : يحب الشرقىّ الدينَ ، ويُبغض الخروج على أحكامه .

وتجىء « إلى » بدل اللام إن كان المجرور هو الفاعل المعنوى وما قبل

---

(١) ج ٢ م ٨٨ باب التمييز .

(٢) التعجب والتفضيل سيان فى أكثر ما يأتى . (راجع ص ٢٩٥) .

(٣) وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعل التفضيل ، يكون بمعناه . (وقد سبق شرح هذا وما يجىء ، بعده فى ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على معنى : اللام وإلى . ص ٣٤٤ وما بعدها و ٣٤٧ م ٩٠) .

« أفعل » هو المفعول المعنوى ؛ نحو المال أحب إلى الشحيح من متع الحياة . والتقدير : يحب الشحيحُ المال أكثر من متع الحياة .

ب — وإن كان فعله متعدياً بنفسه ، دالاًّ على : « علْم » كانت تعديته بالباء ؛ نحو : صديقى أعلم بى ، وأنا أعرف به وأدرى بأحواله . فإن كان دالا على معنى آخر كانت تعديته باللام ، نحو : الحر أطلبُ للثأر وأدفع للإهانة ، إلا إن كان الفعل يتعدى بحرف جر معيَّن فإن « أفعل » يتعدى به كذلك ؛ نحو : كان أبو بكر أزهد الناس فى الدنيا ، وأبعدهم من التعلق بها ، وأشفقهم على الرعية ، وأنحاهم عن الظلم ، وأذلهم لنفسه فى طاعة ربه .

وإن كان فعله متعدياً لاثنين عُدِّى لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولا به لعامل محذوف يفسره المذكور ؛ (لأن « أفعل » التفضيل لا ينصب المفعول به كما سبق) . نحو : فلان أكسى للفقراء الثياب . التقدير : أكسَى للفقراء يكسوهم الثياب .

---

(١) لم لا يكون منصوباً هنا « بأفعل » استثناء من عدم نصبه المفعول به مباشرة ، قياساً على الرأى الذى سبق فى ص ٢٩٦ فى صيغة : « أفعل » التى للتعجب ، وهى صيغة لازمة أيضاً . ونستريح من التقدير ؟ الحق أن كلا الإعرابين معيب إما لتعدية « أفعل » وهو لازم ، وإما لتقدير محذوف . ولكن الأول أخف نوعاً ؛ لسرعة اتجاه الخاطر إلى العامل الظاهر ، وأنه صاحب العمل لا المقدر .

المسألة ١١٤ :

التوابع الأربعة(١)

ا ــ النعت . (ويسمى الصفة ، أو : الوصف)

---

(١) « التابع : لفظ متأخر دائماً ، يتقيد فى نوع إعرابه ، بنوع الإعراب فى لفظ معين متقدم عليه ، بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق فى ذلك النوع . فإذا كان النوع الإعرابى فى اللفظ المعين السابق ، هو : الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم وجب أن يكون الثانى مسايراً له فى هذا ، سواء أكان النوع الإعرابى فى الأول لفظياً ، نحو : أقبل الأخ الوفى . . أم : تقديرياً ؛ نحو : أقبل الفتى الوفىّ ، أم محلياً ؛ نحو : أقبل سيبويه الوفى . فلفظ : « الوفى » متقيد بالرفع فى الأمثلة الثلاثة ؛ بحالة لفظ خاص قبله . ونقول : أكبرت الأخ الوفى ــ أكبرت الفتى الوفى ــ أكبرت سيبويه الوفى ــ بنصب : « الوفى » فى الأمثلة الثلاثة مسايرة لذلك اللفظ الخاص ، كما نقول : قدرت فى الأخ الوفى مروءته ــ قدرت فى الفتى الوفى مروءته ــ قدرت فى سيبويه الوفى مروءته ... بجر : « الوفى » فى الأمثلة الثلاثة أيضاً ؛ مجاراة لذلك للفظ السابق .

وتقول : أفرحُ وأطربُ برؤية الأوفياء ولن أفرحَ وأطربَ برؤية الأعداء ، ولم أفرحْ وأطربْ بسماع السوء ؛ فالفعل : « أطرب » ، قد رفع مرة ، ونصب أخرى ، وجزم ثالثة ؛ تبعاً لفعل سابق ، وتقيداً به . . .

وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق فى نوع الإعراب ؛ فيكونان معاً مرفوعين ، أو : منصوبين ، أو : مجرورين ، اومجزومين . ثم هما بعد ذلك يشتركان فى الاسمية ، أو الفعلية ، أو الحرفية (كالتوكيد اللفظى للحرف) . وقد يختلفان أحياناً ، (كما فى بعض حالات العطف وستجىء فى ص ٥٢٠) ، والمتقدم ، يسمى : «المتبوع» ، والمتأخر يسمى : «التابع» . ولا بد من تأخره عن متبوعه دائماً . والتوابع أربعة ؛ النعت ، والتوكيد ، والعطف بقسميه ، والبدل . (وسيجىء هنا تفصيل الكلام على كل واحد منها فى باب خاص)

وإذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع فى نوع الإعراب فمن الواجب اختلافهما ــ حتماً ــ . فى سببه ؛ فسببه فى الأول قد يكون الفاعلية ؛ أو : الابتدائية ؛ أو : الخبرية ؛ أو : المفعولية أو : الجر بالإضافة ، أو : بالحرف ، أو : الجزم بالحرف ... أو غير ذلك من الأسباب المؤدية إلى الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، أما الثانى فسببه واحد ، هو : التبعية (لأنه نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل) ، ويتبين مما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على المتبوع مطلقاً . لكن قد يجوز تقدم معمول التابع فى بعض الحالات التى ستجىء فى أبوابها .

ومن أحكام التوابع صحة القطع فى ثلاثة منها ، هى : النعت ــ إلا كلمة : كل ــ ، وعطف البيان ، وكذا البدل على الوجه الموضح فى ص ٥٣٨ : وفى ص ٣٩١ إيضاح القطع ، و بيان المراد منه.
ومن أحكامها أيضا أنها إذا اجتمعت ، أو اجتمع عدد منها ، وجب مراعاة الوجه الأفضل فى ترتيبها ؛ وذلك بتقديم النعت ، يليه عطف البيان ، فالتوكيد ، فالبدل ، فعطف النسق كما فى البيت التالى :

قدّم النعت ، فالبيان ، فأكدْ ثم أبدل ، واختم بعطف الحروف

تعريفه :

تابع يُكَمِّلُ متبوعه ، أو سببي[(١)] المتبوع ، بمعنى جديد يناسب السياق . وأشهر المعانى التى يفيدها ما يأتى : [(٢)]

(١) الإيضاح[(٣)] ، إن كان المتبوع معرفة ؛ كقول شوقى فى الرسول عليه السلام :

ومن أحكامها أيضاً ما نصوا عليه — فى غير واو العطف بفائه ، كما فى ص ٥٢٦ — من جواز الفصل بين التابع والمتبوع بفاصل غير أجنبى محض ؛ كمعمول الوصف فى قوله تعالى : «ذلك حشر علينا يسير» ، ومعمول الموصوف فى نحو : يعجبنى معاونتك ضعيفاً الكبيرة ، وعامله ، نحو ، المريض أكرمت الجريح ، ومفسر عامله ؛ كقوله تعالى : « إن امرؤ هلك ليس له ولد » ، ومعمول عامل الموصوف ؛ كقوله تعالى : « سبحان الله عما يصفون عالم الغيب» ، والمبتدأ الذى يشتمل خبره على الموصوف : كقوله تعالى : «أفى الله شكٌّ فاطرِ السموات والأرض » ، والخبر نحو : الصانع ناجح المخلصُ ، والقسم ؛ نحو — الولد — والله ، البارُّ محبوب . وجواب القسم ، كقوله تعالى : « بلى وربى لتأتينكم ، عالمِ الغيبِ والشهادة » ، والاعتراض كقوله تعالى : « وإنه لقسم — لو تعلمون عظيم » ، والاستثناء ، نحو : ما عرفت أحداً — إلا الوالدين — كاملَ الشفقة . ولا يجوز فصل المنعوت المبهم — كاسم الإشارة — من نعته الذى لا يستغنى عنه ؛ فلا يقال : أكرمت هذا عليا النابغ .

وليس من اللازم فى التابع ولا فى المتبوع أن يكون لفظاً مفرداً ، فقد يكون مفرداً ، أو جملة ، أو شبه جملة على التفصيل الموضح فى أبواب التوابع . والصحيح أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع . ولا تختلف التوابع فى هذا .

وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية . أما حكمهما من ناحيتهما المعنوية فقد يتفقان تماماً فى معناهما ؛ كبدل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماماً كما فى حالة العطف بالحرف : « لا » وقد يتفقان مع تفاوت يسير ، كالنعت الذى للتوضيح ... وفيما سبق يقول ابن مالك :

يَتْبَعُ فى الإِعْرابِ الأَسْماءَ الأُوَلْ   نَعْتٌ ، وتَوْكِيدٌ ، وعَطْفٌ وَبَدَلْ

أى : أن هذه الأربعة تتبع فى إعرابها الأسماء الأول (التى سبقتها ، وتقدمت عليها) ، وهى الأسماء المتبوعة . واقتصر على الأسماء دون غيرها ، لأنها هى الأكثر .

(١) السببى هو الاسم الظاهر المشتمل على ضمير يعود على المتبوع ، ويدل على ارتباطه به بنوع من الارتباط ؛ كالبنوة ، أو : الأخوة ، أو : الصداقة . . . و . . . . (انظر ص ٣٦٦) .

(٢) وما عداها — كالتفصيل والإبهام .ا.ا. — ، لا أهمية له ؛ بل إنه داخل فيما سيأتى .

(٣) الإيضاح : إزالة الاشتراك اللفظى الذى يكون فى المعرفة ، ورفع الاحتمال الذى يتجه إلى معناها ؛ فكلمة مثل : أحمد ، أو محمود ، أو غيرهما من المعارف ، قد يشترك فى التسمية بها أكثر من شخص ؛ فهى — مع أنها معرفة تدل على معين — قد تحمل أحياناً نوعاً من الإبهام أو الإجمال يحتاج إلى مزيد بيان وإيضاح ؛ فيجىء النعت لتحقيق هذا الغرض ، فنقول أحمد العالم محترم ، ومحمود المحسن محبوب .

=

أشرَقَ النورُ فى العوالِمِ لـمّـا بشّرتْـهـا بأحمدَ الأنباءُ
اليتيمِ ، الأمىّ ، والبشرِ المو حىَ إليه العلومُ والأسماءُ
أشرفِ المرسلين ، آيتُـه النط قُ مُبينـا ، وقومُـه الفصحاءُ
ونحو : فتح مصرَ عَمْرُو بنُ العاص ، الصائبُ رأيُـه ، المحْكمُ تدبيرُه ...

(٢) التخصيص[١] إن كان المتبوع نكرة ؛ كقول المتنبى :

لا يدركُ المجدَ إلا سيدٌ فَطِنٌ لِـمـا يَشُقُّ على السادات — فَعّالُ

ونحو : كَـم من كلمةٍ خفيفٍ وزنُها ، أودت بجماعةٍ وفيرٍ عددُها ! !

(٣) مجرد المدح[٢] ؛ كقولهم : من أراد من الملوك والولاة ، أن يُسعِد أمته ، ويُقوى دولته — فليسلك مسالك الخليفة عمرَ بنِ الخطابِ ، العادلِ .

ونحو : رضى الله عن هذا الخليفة الشاملِ عدلُه ، الرحيمِ قلبه . . .

(٤) مجرد الذم[٢] ؛ كقولهم : من أراد من الولاة أن يملأ النفوس حَنَقًا ، والقلوب بُغضا — فليَنْهج نهج والى الأمويين الحجاجِ بنِ يوسفَ ، الطاغيةِ .

ونحو : كان الحجاج الوالىَ القاسىَ قلبُه ، الطائشَ سيفُه ، الجامحَ هواه . . .

(٥) الترحّم[٣] ؛ نحو : ما ذنب البائسِ الجريح قلبُه يقسو عليه

= هذا والنعت يوضح العرضية الطارئة على الذات ، كالعلم والفهم والذكاء . . و . . أما توضيح الذات نفسها فمن اختصاص عطف البيان (كما سيجىء فى بابه ، فى ص ٤٣٨) .

(١) النكرة كرجل ، وشجرة ، وكوكب . . . تشمل أفراداً كثيرة قد يصعب حصرها ؛ فإذا وصفت أمكن تقليل أفرادها ، وتضييق عدد ما تشتمل عليه تضييقاً نسبياً ، (أى : بالنسبة لحالتها قبل النعت) ؛ فكلمة : رجل ، تشمل مالا يعد من الرجال ، عالمهم ، وجاهلهم ، غنيهم ، وفقيرهم ، صحيحهم ومريضهم . . . و . . . و . . . لكن إذا قلنا هذا رجل عالم ، تخصصت الكلمة بنوع معين من الرجال دون غيره ، بعد أن كانت تشمله ، وتشمل أنواعاً كثيرة معه . (راجع ص ٢٢) .

(٢ و ٢) يتجرد النعت للمدح الخالص أو الذم الخالص ، حين يكون معناه اللغوى أو المراد الأصلى منه غير مقصود ، وتقوم القرينة الدالة على أن المقصود أمر آخر ، هو : المدح أو الذم ؛ فشهرة عمر بالعدل ، والحجاج بالطغيان ؛ شهرة لا تكاد تخفى على أحد جعلت القصد من كلمتى : « العادل » و « الطاغية » فى المثالين ، إنما هو أمر آخر غير معناهما اللغوى الأصيل ؛ ذلك الأمر هو : المدح فى الأول ، والذم فى الثانى ، ولولا هذا لكان الكلام مشتملا على لفظ لا يفيد معنى جديداً . وهذا معيب بلاغة .

(٣) إظهار الرحمة والحنان لغيرك .

الزَّنيمُ[١] ، والطائرِ المَهيضِ [٢] جَناحُه يعذبه الشرِّير . . . ؟

(٦) التوكيد؛ نحو : كان خالدُ بنُ الوليدِ يضرب خصمه الضربة[٣] الواحدة فتقضى عليه .

ونحو : أُعْجِبتُ بخالد الواحدةَ ضربته ، الفريدة[٣] طعنته[٤] . . .

(٧) وقد يتمم النعتُ الفائدةَ الأساسية بالاشتراك مع الخبر . مع أن فى الأصل الخبر أن يتمم هذه الفائدة وحده . لكنه فى بعض الأحيان لا يتممها إلا بمساعدة لفظ آخر كالنعت؛ كقوله تعالى فى المعارضين (بل أنتم قوم عادون . .) أى : ظالمون . وقوله تعالى : (بل أنتم قوم تَجهلون . . .)[٥].

* * *

تقسيم النعت ، وحكم كل قسم :

(١) ينقسم النعت باعتبار معناه إلى : نعت حقيقى ، وإلى نعت سببىّ[٦].

ا ـ فالحقيقىّ هو : ما يدل على معنى فى نفس منعوته الأصلى؛ أو فيما هو فى حكمه .

---

(١) اللئيم المعروف بلؤمه وشره . (٢ ، ٢) المكسور .

(٣ ، ٣) إنما كان النعت فى هذا المثال ـ وأشباهه ـ للتوكيد ، لأن صيغة «فَعْلة» التى فيه تدل على المرة الواحدة من غير حاجة إلى كلمة أخرى . فإذا جاء بعدها كلمة : « الواحدة » لم تفد معنى جديداً ، وإنما تؤكد المعنى القائم . ومثلها كلمة : الفريدة ؛ لأنها بمعنى : المنفردة ، أى : الواحدة. وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى . ومن أمثلة النعت الدال على التوكيد قولهم : أمسِ الدابرُ لا يعود وغدٌ القادمُ لن يتوقف . « فالدابر » و « القادم » نعتان للتوكيد ؛ لأن «أمس» لا بد أن يكون دابراً ، (أى : منقضياً) ، والغد لا بد أن يكون قادماً . . . أما تأنيث النعت هنا فراجع فيه ص ٢٤٧ و ٣٦٦ .

(٤) وفى تعريف النعت بنوعيه يقول ابن مالك :

فالنَّعتُ تابعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ ، أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

(بوسمه : أى : بزيادة سمة عليه ، وهى الزيادة المعنوية الناشئة من النعت ، والمنصبة على المنعوت . « اعتلق» : بمعنى اتصل به بعلاقة، والذى يتصل بالنعت بعلاقة هو : سببيّه . فالمراد: أن النعت تابع يتمم المنعوت الذى سبقه ، أو : يتمم ما اتصل بالمنعوت .

(٥) إيضاح هذا فى باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣١٩ م ٣٢ .

(٦) سيجىء فى الزيادة ص ٣٧٠ تقسيم معنوى آخر .

وعلامته : أن يشتمل على ضمير مستتر — أصالة ، أو تحويلا — يعود على ذلك المنعوت .

ولبيان هذا نسوق الأمثلة التالية .

يقول بعض الشعراء فى وصف نوع من حكم الملوك إنه :

نكَدٌ خالدٌ ، وبؤْسٌ مقيمٌ   وشـقاء يجِـدّ منـه شقاءُ

فكلمة : « خالد » نعت حقيقى ، منعوته الأصلى هو : « نكـَد » . وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصلى مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه .

وكلمة : « مقيمٌ » نعت حقيقى ، ومنعوته الأصلى هو : « بـؤُس » وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصلى مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه . . .

وتقول : استمعت إلى خطيبٍ فصيحِ اللسان ، عذبِ البيان ، قوىّ الحجة .

أو : استمعت إلى خطيب فصيحٍ لسانًا ، عذبٍ : بيانًا ، قوىٍّ حجةً .

فكلمة : « فصيح » نعت حقيقى ، والمنعوت هو : خطيب ، وليس منعوتـًا أصليًّا ؛ ولكنه فى حكم الأصلى ، لأن الجملة كانت فى أساسها الأول : استمعت إلى خطيبٍ فصيحٍ لسانُه[1] . . . فالفصيح هو اللسانُ لا الخطيب . لكن جرى على الجملة تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه ، وينتقل إلى النعت ، ويستتر فيه ، ويصير مسندًا إليه[2] ، فاعلا ، ويعرب الاسم

(١) لأن الأصل أن ترفع الصفة المشبهة فاعلها . . . فهى محتاجة إليه كالفعل . أشد من احتياجها لغيره .

(٢) مجازاً؛ وذلك للسبب الذى تكرر إيضاحه فى إضافة اسم الفاعل لفاعله (ص١٩٧ و ٢١٧ و ٢٣٨ وفى إضافة اسم المفعول ص٢٢٤ و ٢٢٧ والصفة المشبهة ص٢٥٨) ومن ثم كانت تسمية النعت فى هذه الحالة نعتاً حقيقياً هى تسمية« مجازية » للسبب الذى شرحناه فى الأبواب المذكورة ، وهو جريانه على غير من هو له ؛ إذ حول فيه الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وصار الظاهر مجرورا بالإضافة . ويجوز نصبه تمييزاً إن كان نكرة. كما يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . أما النعت الحقيقى الأصلى فيجرى فيه الضمير على الموصوف الذى هو له مباشرة ، فليس فيه رائحة مجاز ، أى : أن النعت يرفعه أصالة. أما فى الأخرى فيرفعه بعد التحويل .

الظاهر بعده مضافًا إليه مجرورًا ، ويصح أن يعرب تمييزًا منصوبًا ، إن كان نكرة . أو منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . وصـــارت كلمة : « فصيح » — وهى النعت — مشتملة على ضمير مستتر محـوّل ، (أى : منقول) إليها من مكان آخر ، وبسبب انتقال هذا الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى فى المنعوت بعد أن كان يدل على معنى فى شىء آخر له صلة بالمنعوت . فالمنعوت فى الحالة الجديدة صار منعوتًا بعد حذف وإسناد جديدين، حين تـمَّا اتجه المعنى إليه ، مع أنه ليس المقصود فى الحقيقة . لكن الصلة بينه وبين الاسم الظاهر قوية ؛ ومن أجلها كان بمنزلة الاسم الظاهر ، وفى حكمه المعنوى .

ومثل هذا يقال : فى عذب البيان ، وقوى الحجة . . .

وحكم النعت الحقيقى وجوب مطابقته للمنعوت فى التذكير والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، وفى الإفراد وفروعه [1] ، وفى حركات الإعراب الثلاث . نحو : هذا خطيبٌ فصيحٌ — هذان خطيبان فصيحان — هؤلاء خطباء فصحاء — هذه خطيبة فصيحة — هاتان خطيبتان فصيحتان — هؤلاء خطيبات فصيحات ... وكذا الباقى .

وعلى هذا لا بد أن يطابق النعت الحقيقى منعوته فى أربعة [2] أمور تجتمع فيه من العشرة السالفة [3] . وأن يكون رافعًا ضمير الموصوف ، أصالة أو تحويلا .

---

(١) إلا فى المسائل الآتية فى الزيادة والتفصيل . (ب — ص ٣٦٢)

(٢) واحد من حركات الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفروعه .

(٣) ما عدا المسائل الآتية فى « ب » من الزيادة والتفصيل .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ هناك منعوتات معارف تقتضى أن يكون نعتها معرفة أيضًا ولكن من نوع معين من المعارف لا يصلح لها غيره ، مثل كلمة : « أىّ ، وأيّة » عند ندائهما ، فإنهما يتعرفان بالنداء ، ولا يوصفان إلا باسم معرف «بأل» ، أو باسم موصول ، أو باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب ؛ نحو : يأيها الوفى ما أنبلك ، ــ يأيتها التى أحسنت . . . . . ــ يأيهذا الوفىّ . . .

ومثل اسم الإشارة ، فإنه لا يوصف مطلقًا ــ منادى وغير منادى ــ إلا بمعرفة ، مبدوءة « بأل » ؛ نحو : يا هذا الناقد تلطف ــ وسيجىء بيان هذا الحكم فى باب النداء جـ ٤ ص ٣٦ و ٣٧ م ١٣١ [1] . . . ــ

---

(١) بهذه المناسبة ننقل بعض ما جاء فى الموضع المذكور خاصاً بكلمة : « أى وأية » عند ندائهما من وجوب إفرادهما ؛ سواء أكانت صفتهما مفردة أم غير مفردة ؛ نحو : يأيها الناصح اعمل بنصحك أولا ــ يأيها المتنافسان ترفعا عن الحقد ــ يأيها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد . و . . و . .

أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذى يحسن الاقتصار عليه عند النداء ــ وإن كان ليس بواجب ــ هو أن تماثل كل منهما صفتها . فثال التذكير ما سبق . ومثال التأنيث : يأيتها الفتاة أنت عنوان الأسرة ــ يأيتها الفتاتان أنتما عنوان الأسرة ــ يأيتها الفتيات أنتن عنوان الأسرة . ويجوز فى « أى » عدم المماثلة لنعتها المؤنث ؛ فيصح أن تستعمل معه ومع نعتها المذكر بصورة واحدة خالية من تاء التأنيث ولا يصح هذا فى « أية » فيجب تأنيثها مطابقة لنعتها

ولا بد من وصف «أى وأية» عند ندائهما إما باسم تابع فى حركته لحركتها اللفظية الظاهرة وحدها ، ــ ويجيز بعض النحاة النصب مراعاة للمحل ورأيه مردود ــ معرف « بأل » الجنسية فى أصلها ، وتصير بعد النداء للعهد الحضورى . وإما باسم موصول مبدوء بـ «أل» . وإما باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب . ويتحتم فى الرأى الأشهر والأولى أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين فى حركتهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة ، أو المحلية ؛ طبقاً للرأى السالف المردود ، فيكون كل منهما فى محل رفع فقط ؛ تبعاً لصورة المنعوت المنادى ؛ نحو : يأيها العلم الخفاق تحية ، ويأيتها الراية العزيزة سلمت على الأيام ، أو : يأيها الذى يخفق فوق الرءوس تحية ، ويأيها التى ترفرفين سلمت . . . ونحو :

أَيها ذا الشاكى وما بك داء كن جميلا تر الوجود جميلا

فإن كانت : « أل » غير جنسية ؛ بأن كانت زائدة للعهد ، أو للمح الأصل ، أو للغلبة . . . لم يصح النعت بما دخلت عليه ، فلا يقال : يأيها السيف ، ولا يأيها الحرب . . . لرجلين اسمهما =

... ...

ب – يستثنى من المطابقة الحتمية أمور :

منها : بعض ألفاظ مسموعة لا مطابقة فيها فى الجمع فلا يزاد عليها ؛ مثل : ثوبٌ أخلاقٌ – بُرْمةٌ أعشارٌ – نطفةٌ أمْشاجٌ[1] . . . و . . .

ومنها : الألفاظ التى تلزَم صيغة واحدة فى التذكير والتأنيث ، كصيغة : « فَعُول » بمعنى : « فاعل » ؛ مثل صَبور ؛ بمعنى : صابر ؛ فهذه لا تلحقها علامة تأنيث مطلقـًا ، وإنما تلازم التذكير ؛ إفرادًا ، وتثنية وجمعـًا – بالشروط الآتية فى باب « التأنيث » حـ ٤ – تقول : هذا رجل صبور – هذه فتاة صبور ، هذان رجلان صبوران ، هاتان فتاتان صبوران ، هؤلاء رجال صُبُرٌ – وفتيات صُبُرٌ .

ومنْها : أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل[2] ؛ فيجوز فى نعته

= سيف وحرب . ولا : يأيها المحمدان ... أو المحمدون ... وكذلك لا يقال : يأيها ذاك الرجل ؛ لإشتمال الإشارة على كاف الخطاب ، إذ لايصح اشتمال الجملة الواحدة على خطابين لشخصين مختلفين (طبقا لما فى حـ ٤ رقم ٦ من هامش ص ٢٤ .

وإذا وصفت « أى وأية » باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضاً باسم مقرون « بأل » كالبيت المتقدم . . . اهـ المنقول من المرجع والموضع السالفين .

(١) الأخلاق : جمع خَلَق ، وهو : البالى . والأعشار جمع عُشْر . والأمشاج جمع مَشِيج ، أو : مَشَج . . . ، وهو المختلط .

(٢) المرادبجمع المذكر لغير العاقل ما يشمل جمع التكسير للمذكر غير العاقل ، (أى : جمع التكسير الذى يكون مفرده مذكرا غير عاقل ؛ مثل : كتب – أقلام – مياه . . .) وما يشمل أيضاً الملحق بجمع المذكر السالم مما يكون مفرده مذكراً غير عاقل أيضاً . . . مثل : وابلون ؛ جمع : وابل ؛ بمعنى : مطر غزير ، وعِلِّيون ، جمع : عِلِّىٌّ للمكان العالى .... فلا يدخل فيما سبق جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفرده عاقل – فى الأغلب –

وقد اشترطنا أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل ، لأن هذا هو المفهوم من النص الوارد فى حاشية ياسين أول باب : « النعت » – جـ ٢ – وهو أيضاً المفهوم من أمثلته ، حيث قال ما نصه :

(بقى أشياء مستثناة من المطابقة – أى : مطابقة النعت للمنعوت – كما بيناه فى حواشى الألفية ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل ؛ قال ابن الحاجب فى أمالى القرآن : « أنت فيها بالخيار ؛ إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث ؛ وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث ؛ فتقول : هذه الكتب الأفاضل ، والفُضْليات ، ووالفُضَل ، والفُضْلَى فالأفاضل على لفظه فى التذكير . « والفضليات والفُضَل» : إجراء له مجرى جمع المؤنث ؛ لكونه لا يعقل . و «الفُضْلَى» إجراء له مجرى الجماعة . وهذا جار فى

... ...

الحقيقى أن يكون مفرداً مؤنثاً ، وجمع مؤنث سالماً ، وجمع تكسير للمؤنث ،

=الصفات والأخبار ، والأحوال ؛ ولذلك جاء: «أُخَر» نعتا للأيام – يعنى فى قوله تعالى : «فعدة من أيام أخر» جمع: أخرى – ولولا ذلك لم يستقم . ولذلك لو قلت: «جاءنى رجال ورجال أُخَر» لم يجز حتى تقول: أواخِر أو آخَرون ؛ لأنه ممن يعقل . – يريد : أن مفرده آخر للعاقل – . . »
اهـ كلام ابن الحاجب) ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى : « ولا تعطوا السفهاء أموالكم التى جعل الله ...» فى قراءة الجمهور ، وقراءة: «اللواتى» شذوذا من معاملته معاملة جمع المؤنث ... » اهـ كلام ياسين .

ذلك هو نص كلامه ومفهومه واضح . لكن المفهوم الواضح من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسرى كذلك على الجموع الدالة على المؤنث إذ كان مفردها مؤنثاً لا يعقل ؛ سواء أكانت تلك الجموع للتكسير أم كانت مختومة بالألف والتاء المزيدين ؛ نحو السفن جارية ، أو : جاريات ، أو : جوار. والسفينات جارية ، أو جاريات ، أو جوار ... وكذلك ورد الحكم السالف فى تلك المراجع خالياً من التقييد بالمذكر ، مقتصراً على أنه جمع لما لا يعقل ؛ فيشمل الجموع المختلفة لغير العاقل ؛ تكسيرا كانت أم غير تكسير .

أما الجموع التى يكون مفردها مذكراً عاقلا فحكمها ما يأتى :

(ا) إن كانت جموع تكسير لمذكر عاقل جاز فى نعتها أمران ؛ أحدهما: أن يكون النعت جمع تكسير مناسباً ، أو جمع مذكر سالما ، نحو : ما أنفع العلماء الأعلام ، أو : ما أنفع العلماء العاملين . والآخر : أن يكون مفرداً مؤنثاً مناسباً ؛ نحو : ما أعظم الرجال المكافحة فى ميادين الإصلاح .

(ب) إن كانت جمع مذكر سالما أصلياً فنعته جمع مذكر سالم ، أو جمع تكسير ؛ نحو إن المصلحين العظماء الجديرين بالإكبار هم الذين يرفعون شأن بلادهم ، ويبتغون بالإصلاح رضا الله .

(ج) إن كانت جمع مؤنث سالماً للعقلاء فالتحقيق أنه يجوز فى نعته – وكذا فى خبره وحاله – أن يكون مفرداً مؤنثاً أو جمعاً للتكسير مؤنثاً ، أو جمعاً مختوماً بالألف والتاء المزيدتين للتأنيث ؛ فقد جاء فى تفسير البيضاوى لقوله تعالى : « لهم فيها أزواج مطهرة » ما نصه :

(مطهرة ، وقرىء : «مطهرات» وهما لغتان فصيحتان ، ويقال: النساء فعلت ، وفعلن ، وهن فاعلة ، وفواعل ، قال الشاعر :

وإذا العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فلّت

رجاء فى حاشية الشهاب على البيضاوى ما نصه : « قوله هما لغتان فصيحتان) يعنى أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ، ومجموعاً مؤنثاً ؛ فتقول : النساء فعلت والنساء فعلن ، ونساء قانتات ونساء قانتة » . اهـ . والمجموع المؤنث يشمل جمع التكسير للمؤنث ، كما يشمل المجموع بالألف والتاء المزيدتين

هذا والبيت السابق منسوب فى ديوان الحماسة ج ١ ص ٢١٣ للشاعر : سلمى بن ربيعة .

هذا حكم المؤنث للعقلاء ، وينطبق على غيرهم انطباقاً أتم وأقوى . أى : أنه ينطبق على الجمع الذى مفرده مؤنث مطلقاً ، – عاقلا وغير عاقل – بالرغم من أن الشائع بين كثير من النحاة أن المطابقة واجبة بين النعت ومنعوته ، إذا كان جمعاً مفرده مؤنث عاقل ، ولا قوة لرأيهم أمام النص الصريح السالف .

....

نحو : اقتنيت الكتب الغالية ، أو : اقتنيت الكتب الغاليات ، أو الغوالى .
كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر إن لاحظنا مفرده المذكر غير العاقل : نحو : اقتنيت الكتب الأحاسن ، جمع الأحسن[١] .

ومنها : أن يكون المنعوت معرفاً بأل « الجنسية » [٢]؛ فيجوز نعته بالنكرة المختصة [٣]؛ (لقرب درجته منها) وبما يقوم مقامها ؛ وهو الجملة[٤] ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : « وآيةٌ لهم الليلُ نسلخُ منه النهار » ، فجملة : « نسلخ » المكونة من المضارع وفاعله — صفة ، والموصوف هو : « الليل » المعرف « بأل » الجنسية . ومثل جملة « يسبّ » فى قول الشاعر :

ولقد أمرّ على اللئيم يسبُّنى فأعفّ ، ثم أقول لا يعنينى —

وقولهم : ما ينبغى للرجل مثلِك أن يفعلَ كذا . لأن كلمة : « مثل» لا تتعرف إلا بالطريقة الموضحة فى هامش ص ٢٣ .

ومنها : النعت إذا كان اسم عدد ، وكان منعوته معدوداً محذوفاً أو مذكوراً نحو : اشتريت عدة كتب ، قرأت منها فى هذا الأسبوع ثلاثًا أو ثلاثة فيجوز فى النعت أن تلحقه تاء تأنيث وأن يتجرد منها أى : كتباً ثلاثا ، أو ثلاثة[٥] وكذا قرأت كتبا ثلاثا أو ثلاثة .

ومنها : النعت إذا كان منعوته تمييزا منصوباً مفرداً لأحد الأعداد المركبة ، أو : العقود ، أو ، المعطوفة ؛ فيجوز فى النعت الإفراد ، مراعاة للفظ المنعوت (التمييز) كما يجوز فيه الجمع ؛ مراعاة لمعنى المنعوت ؛ تقول : هنا خمسة عشر رجلا عالمًا ، أو : علماء ، وعشرون طالبًا ذكيًّا ، أو أذكياء ، وثلاثة وعشرون كاتبًا ، أو كتبة[٦] .

ومنها : أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من « أل » والإضافة ، أو كان مضافاً لنكرة ؛ فإنه فى هاتين الصورتين يلتزم الإفراد والتذكير — بالإيضاح الذى سبق فى بابه[٧] — : تقول : استمعت لخطيب أفصحَ من غيره — لخطيبين

---

(١) وهذا الحكم — بصوره المختلفة السالفة — ليس مقصوراً على النعت وإنما يشاركه فيه الخبر والحال ؛ بشرط أن يكون المبتدأ وصاحب الحال جمعين لمذكر غير عاقل كما فى المنعوت . (راجع حاشية ياسين فى هذا الموضع

(٢) فى ص ٣٠٨ جـ ١ م ٣٠ تفصيل الكلام عليها .

(٣) هى التى قل شيوعها و إبهامها بسبب إضافتها أو إعمالها أو نعتها ، أو شىء آخر يقلل عمومها .

(٤) السبب فى ص ٢٦ و ٣٨٦ .

(٥) انظر رقم ٩ من ص ٣٧٥ .

(٦) راجع باب العدد حـ ٤ ص ٣٩٧ م ١٦٤ و ص ٤٠٥ م ١٦٥ .

(٧) ص ٣٢٧ .

... ...

أفصحَ من غيرهما — لخطباء أفصحَ من غيرهم — لخطيبة أفصح من غيرها . الخطيبتين أفصح من غيرهما — لخطيبات أفصح من غيرهن كما تقول : استمعتُ لخطيب أفصحِ خطيبٍ — لخطيبة أفصحِ خطيبة . . . وكذلك باقى الصور من غير تغيير فى كلمة : « أفصح » التى هى نعت واجب الإفراد والتذكير مهما كان المنعوت . . .[1]

ومنها أن يكون المنعوت منادى نكرة مقصودة فيجوز فى نعته أن يكون معرفة أو نكرة ؛ بالتفصيل الذى سبق فى مكانه[2] .

حـ — قد يكون النعت مجروراً لمجاورته لفظاً مجروراً ، لا لمتابعة المنعوت . ويذكرون لهذا مثالا كثر ترديده حتى ابْتُذِلَ ، وهو : (هذا جحْرُ ضبٍّ خربٍ) . يعربون كلمة : « خرب » صفة « لجُحْر » ، لا لضب ؛ كى لا يفسدَ المعنى ، ويجرّون النعت تبعاً للفظ : « ضبّ » الذى يجاوره . وقد أولوه تأويلات أشهرها : أن الأصل : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه ، ثم طرأ حذف ، وغير حذف . . . . ، ويطيلون الكلام والجدل .

والحق أن هذا النوع من الضبط بسبب المجاورة كالنوع الآخر الذى سببه : « التوهم » جديران بالإهمال ، وعدم القياس عليهما ، بل عدم الالتفات إليهما مطلقاً . وقد أشرنا إلى هذا فى مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب[3] .

د — تقدم أن المطابقة واجبة بين «النعت الحقيقى» ومنعوته فى الإفراد وفروعه التى هى : «التثنية والجمع» . والمراد هنا : التثنية والجمع الاصطلاحيَّان عند النحاة ؛ بأن يكون المثنى مختوماً « بالألف والنون » ؛ أو : بالياء والنون ، ويسمى « المثنى غير المفرّق» . وأن يكون جمع المذكر السالم — مثلا — مختوماً «بالواو والنون » ، أو الياء والنون ، ويسمى : « غير المفرق » ، أيضاً . أما المثنى المفرّق ، مثل : محمد ومحمد — العاقل والعاقل ، والجمع المفرق ؛ مثل : محمد ومحمد ومحمد ، العاقل والعاقل والعاقل — فلهما حكم آخر ؛ يجىء الكلام عليه عند تعدد النعت[4] . . .

---

(١) ومما يستثنى من وجوب المطابقة أيضاً بعض صور للصفة المشبهة سبقت الإشارة إليها فى ص ٢٤٧ .

(٢) سبق بيان هذا وإيضاحه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩ .

(٣) منها : جـ ١ ص ٤٥٤ م ٤٩ و جـ ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩ و جـ ٣ باب الإضافة .

(٤) ص ٣٨٨ .

ب — سببىّ ، وهو الذى يدل على معنى فى شىء بعده ، له صلة وارتباط بالمتبوع ؛ نحو : هذا بيت متسعٌ أرجاؤه ، نظيفة غرفه ، بديعة فُرُشه .

وعلامته : أن يذكر بعده اسم ظاهر —غالبًا[1]— مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصَبّ عليه معنى النعت . كما فى الأمثلة السالفة .

وحكمهُ : أنه يطابق المنعوت فى أمرين :

(١) حركة الإعراب . (٢) والتعريف والتنكير .

ويطابق سببيه فى أمر واحد ؛ هو : التذكير ؛ والتأنيث ، شأن النعت فى هذا شأن الفعل الذى يصح أن يحل محله ويكون بمعناه ؛ فإذا أمكن أن يوضع مكان النعت فعل بمعناه مسْند للسببى ، وصحّ فى هذا الفعل التأنيث والتذكير ، أو وجب أحدهما — كان حكم النعت كذلك[2] .

أما من جهة إفراده وتثنيته وجمعه ، فيجب إفراده إن كان السببى مفردًا أو مثنى ؛ إذ لا تتصل بالنعت السببى علامة تثنية ؛ وشأنه فى هذا أيضًا شأن الفعل الذى يصلح لأن يحل محله .

ففى مثل : يعجبنى الحقل الناضر زرعُه ؛ يجب فى كلمة « الناضر » الرفع ، تبعًا للمنعوت[3] وهو : (الحقل) ؛ كما يجب فيها التعريف تبعًا له أيضًا . ولو كان المثال : يعجبنى حقلٌ ؛ لوجب أن يقال فى النعت : ناضرٌ زرعُهُ ؛ بالرفع ، و بالتنكير ؛ تبعًا للمنعوت .

وفى مثل : هذا رجل عاقلة أخته ، وهذه فتاة محسنة أختها — يجب[3] الإفراد

---

(١) ومن غير الغالب أن يرفع ضميراً بارزاً ؛ نحو جاءنى خادم امرأة مكرمته هى —جاءتنى خادمة رجل مكرمها هو — فكرمة — فى المثال الأول — بالرفع صفة للمضاف (خادم) وقد جرى الضمير على غير من هو له ؛ لأن الخادم ليس هو المكرم فى الحقيقة ، وإنما المكرم هو : المرأة . لذلك وجب إبراز الضمير لعودته على غير من هو له : إذ لو لم يبرز لحصل اللبس فى صور كثيرة بسبب أن الوصف فى ظاهره للمضاف إليه والغرض كونه للمضاف . (وقد سبق إيضاح الكلام على الضمير الجارى على صاحبه فى ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥ عند الكلام على أقسام الخبر) .

(٢) يجب عند تطبيق هذه القاعدة ملاحظة الحكم الخاص بالنعت إذا كان صفة مشبهة . وقد سبق إيضاحه فى ص ٢٤٧ . (٣) فى الرأى الأحسن .

والتأنيث فيهما ؛ مراعاة للسببى[١] ؛ بالرغم من أن كلمة : « عاقلة » هى نعت لرجل ؛ المذكر . إذ لو حل مكان النعت فعل لوجب تأنيثه . فتقول هذا رجل عقَلَتْ أخته — هذه فتاة أحسنت أختها .

ويجب التذكير والإفراد فى مثل : هذا رجلٌ محسن أخوه — وهذه فتاة محسنٌ أخوها ، بالرغم من أن كلمة : « محسن » الثانية . هى نعت ، للفتاة — لأنه لو حل الفعل محل النعْت لوجب تذكيره ؛ فنقول هذا رجل أحسن أخوه — هذه فتاة أحسَن أخوها .

أمَّا فى مثل : هذا حقل ناضر زروعه ، فيصح ناضر ، أو ناضرَة ؛ لأنه لو حلّ مكان النعت فعْلٌ لقلنا : هذا حقل نضَرتْ زروعُه ، أو نضَر زروعُه ؛ بوجود علامة التأنيث أو بعدمها .

ونقول عند إفراد السببى وتثنيته : هذا زميل مجاهد أبوه — هذان زميلان مجاهدٌ أبواهما — هذه زميلة مجاهدٌ أبوها — هاتان زميلتان مجاهدٌ أبواهما . . . فلا يتصل بالنعت علامة تثنية ؛ إذ الفعل الصالح لأن يحل محله لا يتصل به علامة تثنية[٢] .

وهكذا يكون إحلال الفعل محل النعت السببى ، وإسناده للسببى — مرشداً إلى الطريقة التى تراعى فى النعت مع سببيه من جهة تذكيره ، وتأنيثه ، وإفراده وعدم إفراده .

أما من جهة جمْعه ، فإن كان السببى مجموعـًا جمع تكسير جاز فى النعت الأمران ، الإفراد ، ومطابقته للسببى ، نحو : هؤلاء زملاءُ كرامٌ آباؤهم ، أو : هؤلاء زملاء كريمٌ آباؤهم . فإن كان مجموعـًا جمع مذكر سالمًا ، أو جمع مؤنث سالمًا فالأفصح إفراد النعت وعدم جمعه ، نحو : هؤلاء زملاء

---

(١) مع وجوب مطابقة النعت للمنعوت فى الأمرين الآخرين اللذين تجب فيهما المطابقة .

(٢) إلا إذا راعينا اللغة التى تجيز أن يتصل بالفعل علامة تثنية أو جمع ؛ تبعاً للفاعل المسند إليه أو لنائب الفاعل . فبمقتضى هذه اللغة يجوز أيضاً أن يكون النعت مثنى ، أو مجموعاً ؛ مطابقاً لسببيه فيهما . ومن الخير العدول عن هذه اللغة ؛ لما أبديناه عند الكلام عليها فى باب الفاعل ج ٢ .

كريم والدوهم — هؤلاء زميلات كريمة والداتهن . . .

أما تعريف النعت أو تنكيره ، وحركة إعرابه — فيتْبع فى هذا كله المنعوت من غير تردد ، كما أسلفنا .

* * *

وملخص ما سبق :

ا — انقسام النعت باعتبار معناه إلى قسمين : حقيقى وسببى .

ب — النعت الحقيقى هو : ما يدل على معنى فى نفس متبوعه الأصلىّ ، أو فيما هو فى حكمه . وإن شئت فقل: هو ما أسند إلى ضمير مستتر يعود إلى المنعوت أصالة ، أو : تحويلاً .

وحكمه : أنه يتبع المنعوت فى أربعة أشياء :

(١) حركات الإعراب . (٢) الإفراد وفروعه .

(٣) التعريف والتنكير . (٤) التذكير والتأنيث . . .

حـ — النعت السببى : ما رفع اسمًا ظاهرًا — فى الغالب — به ضمير يعود على المنعوت مباشرة .

وحكمه : أنه يتبع المنعوت فى أمرين محتومين ؛ هما :

حركات الإعراب ، والتعريف والتنكير . . .

أما التذكير والتأنيث فيتبع فيهما السببى ؛ وجوبا فى حالات ، وجوازاً فى غيرها .

وأما التثنية فلا يثنى .

وأما الجمع فيجوز جمعه وإفراده فى كل الحالات إلا أن الإفراد أفصح وأقوى[١] حين يكون السببى جمع مؤنث سالما ، أو جمع مذكر سالمًا .

د — فحكم النعت بنوعيه من جهة المطابقة وعدمها هو : المطابقة الحتمية فى أمرين :

أحدهما حركات الإعراب ، والآخر : التعريف والتنكير .

أما التذكير والتأنيث فحكمه فيهما حكم الفعل الذى يصلح أن يحل محله .

---

(١) والاقتصار عليه أفضل .

وأما الإفراد وفروعه، فالحقيق يطابق فيها جميعًا . والسببى يطابق — حتمًا — فى الإفراد ، ولا يصح أن يطابق فى التثنية . ويجوز فى جمع التكسير المطابقة وعدمها ، وأما فى غيره فالأحسن الإفراد . . . [1] . . .

---

(١) وهذا ما يريده ابن مالك بقوله :

وَلْيُعْطَ فِى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تلا : كامْرُرْ بقَوْمٍ كُرَمَا

وهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كالفِعْلِ : فاقْفُ مَا قَفَوْا

(ما لماتلا ؛ أى : ما ثبت للذى تلاه النعت . والذى تلاه النعت هو المنعوت : « اقف : اتبع . ما قفوا : ما اتبعوه . أى : اتبع ما اتبعه العرب فى ذلك) .

يريد : أن النعت يعطى فى التعريف والتنكير حكم ما تلاه ؛ فهو فيهما كالمنعوت ، وضرب لهذا مثلا : هو امرر بقوم كرماء ، فكرماء : نكرة ؛ لأن المنعوت وهو « قوم » ، نكرة أيضاً .

أما حكم النعت لدى التوحيد ، أى : عند الإفراد ، وعند التذكير وسواهما من فروعهما — فهو حكم الفعل ؛ فاتبع فى ذلك ما اتبعه العرب فى أمر النعت المذكور أو فى أمر الفعل مع تطبيقه على النعت وكلامه هذا يحتاج لتفصيل ضرورى . . وقد عرضناه فى الشرح .

... ...

زيادة وتفصيل :

ينقسم النعت باعتبار معناه أيضًا إلى ما يأتى :

(١) نعت تأسيسى ، (أو : مؤسِّس) وهو الذى يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة — بغير وجوده ، نحو : راقنى الخطيب الشاعر . فكلمة : « الشاعر » نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكرها .

(٢) نعت تأكيد ، (أو : مؤكِّد) ، وهو الذى يدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجوده ، نحو : تخيرت للعلاج النِّطاسِيَّ البارع . فالبارع نعت مفهوم المعنى من كلمة : « النطاسى » ومن الجملة قبله أيضًا ؛ لأن التخير ، لا يكون إلا للبارع .

(٣) نعت التوطئة ، أو التمهيد ؛ بأن يكون النعت جامداً وغير مقصود لذاته ، والمقصود هو ما بعده ، وإنما ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له ، نحو : استعنت بأخٍ أخٍ مخلص . فكلمة : « أخ » الثانية نعت غير مقصود لذاته وإنما المقصودُ هو المشتق الذى يليه ، ولذا يسمى النعت الجامد هذا بالنعت المُوَطِّىء[1] كما سلف وسبقت له الإشارة فى ج ١ باب « لا » وستجىء فى ص ٣٧٣ .

---

(١) فى مثل هذا التركيب يختلف النحاة فى إعراب الكلمة الثانية (وهى « أخ » ونظائرها الواقعة موقعها من مثل هذا الأسلوب) . فكثرتهم لا تجيز إعرابها توكيداً لفظياً ، ولا بدلا مطابقاً ؛ بحجة أن هذه الكلمة مقيدة بالنعت والكلمة الأولى المتبوعة مطلقة خالية من التقييد ، وإذاً لا تصلح الثانية توكيداً لفظياً للأولى ؛ لأنها ليست مرادفة لها . وكذلك لا تصلح بدلا مطابقاً ، لأنها ليست مساوية للأولى ، ولأن النعت مقدم فى الترتيب على البدل كما سبق فى ص ٣٥٥ — وصحح فريق آخر أن تكون بدلا مطابقاً مستدلا بقوله تعالى : « (لنسفعن بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة) » فالثانية عنده بدل كل (انظر ص ٥٣٦) . وصحح آخرون أن تكون عطف بيان أو بدل بعض . . و . . . . و . . ولكل أدلته الجدلية العنيفة وردوده القوية التى يحتج بها على غيره . . . نشهد هذه الجدليات ملخصة فى آخر باب « لا » النافية للجنس (ج ١ من كتابى : التصريح والصبان ، ومختصرة فى حاشية الخضرى) وصفوة ما نستخلصه من تلك المناقشات الدقيقة جواز تلك الإعرابات كلها ، وأن الأحسن إعراب الثانية نعتاً موطئاً .

(٢) تقسيم النعت باعتبار لفظه :

ينقسم النعت باعتبار لفظه إلى مفرد ، وجملة ، وشبه جملة .

ا — الأشياء القياسية التى تصلح أن تكون نعتًا مفردًا هى :

الأسماء المشتقة[١] العاملة أو ما فى معناها[٢] (ونعنى بالعاملة : اسم الفاعل — صيغ المبالغة — الصفة المشبهة — اسم المفعول[٣] — أفعل التفضيل . أما غير العاملة كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآ لة ، فلا تقع نعتًا) .

ونعنى بما فى معناها : كل الأسماء الجامدة التى تشبه المشتق فى دلالتها على معناه ، والتى تسمى : الأسماء المشتقة تأويلا . فإنَّها تقع : نعتًا أيضًا . وأشهرها :

(١) أسماء الإشارة غير المكانية ؛ مثل : « هذا » وفروعه ، وهى معارف فلا تقع نعتًا إلا للمعرفة ؛ نحو : استمعت إلى الناصح هذا . أى : إلى الناصح المشار إليه ؛ فهى تؤدى المعنى الذى يؤديه المشتق[٤] .

أما أسماء الإشارة المكانية (مثل : هُنا — ثَمَّ) . . . فظروف مكان ، لا تقع بنفسها نعتًا ؛ لأن مهمتها تختلف عن مهمة النعت ؛ ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت ؛ مثل : أسرع العِطاش إلى ماء هنا ، أى : موجود هنا . . . أو : نحو ذلك . . . ومن التيسير المقبول أن يقال للاختصار : « الظرف نعت » . . . كما سبق إيضاح هذا فى مواضع مختلفة[٥] . . .

(٢) ذو ، المضافة ، بمعنى : صاحب كذا — فهى تؤدى ما يؤديه المشتق من المعنى . ولا تكون نعتًا إلا لانكرة ؛ نحو : أنِست بصحبة عالمٍ ذى

---

(١) ما أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه . وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها . . . فى هذا الجزء ص ٣٤ و ١٥٣ وما بعدها .

(٢) قال الدماميني : « (المتبادر من هذا أنه يشترط فى النعت كونه مشتقاً ، أو مؤولا به ، وهو رأى الأكثرين . وذهب جمع محققون — كابن الحاجب — إلى عدم الإشتراط ،وأن الضابط هو دلالته على معنى فى متبوعه ؛ كالرجل الدال على الرجولية . . .) » ه راجع حاشيتى الصبان والخضرى . لكن المثال المعروض بالدلالة التى ذكروها هو نوع من المؤول بالمشتق فلا جديد فى رأيهم

(٣) وما بمعناه ؛ كفعيل فى مثل : أمين ؛ بمعنى : مأمون ، وجريح « مجروح » .

(٤) انظر « حـ » من ص ٣٧٧ — وانظر ص ٣٤٧ جـ ١ .

(٥) فى جـ ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ وفى جـ ٢ ص ١ . ٢ م ٧٨ وص ٣٢٨ م ٨٩ .

خلق كريم . ومثل « ذو » فروعها ؛ (ذوَا . . . — ذوَىْ . . . — ذوُو . . . — ذوِى . . . — ذات — ذاتا — ذوات . . .)

(٣) الموصولات الاسمية المبدوءة بهزة وصْل ؛ مثل : الذى — التى — اللائى . . . و . . . بخلاف : « أىّ » الموصولة[١] .

أما « مَنْ » ، و « ما » ففى النعت بهما خلاف ، والصحيح جوازه — كما سيجىء[٢] .

ولما كانت الموصولات معرفة وجب أن يكون منعوتها معرفة . ومن الأمثلة : الضعيف الذى يحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوىّ الذى ينخدع ، أو يستهين . والتأويل : الضعيف المحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى المنخدع . . . فمعناها معنى المشتق . . .

(٤) الاسم الجامد الدالّ على النسب قَصْدًا[٣] . وأشهر صَوره أن يكون فى آخره ياء النسب ، أو : أن يكون على صيغة : « فعَّال ، أو غيرها من الصيغ[٤] الدالة على الانتساب قصدًا كما تدل ياء النسب ، فهو يؤدى المعنى الذى يؤديه لفظ : المنسوب لكذا » ، نحو : ألْمحُ فى وجه الرجل العربىّ كثيرًا من أمارات الصراحة ، والشجاعة ، والكفاح . أى : المنسوب إلى العرب . ومثل : اشتهر اليونانى بالنشاط والهجرة إلى حيث يتسع الرزق أمامه ، وفى بلادنا ألوف من يونانيين تمارس الحِرَف والصناعات المختلفة . وما أكثر أن تجد فيهم البقَّال ، واللبَّان والنجار والحداد . . . أى : المنسوب للبقل .

---

(١) أى : الموصولة معرفة ، وهى لا تقع نعتاً ، أما « أى » التى تقع نعتاً فهى نكرة ، ومنعوتها نكرة بالتفصيل الذى سبق عند الكلام عليها فى باب الإضافة ص ٩٧ والذى يجىء أيضاً فى ص ٣٧٨

(٢) فى ص ٣٧٧ .

(٣) إذا لم يكن النسب مقصوداً لم يكن الاسم بمعنى المشتق ، ويظل على جموده الكامل ، فلا يصلح نعتاً ، كمن اسمه ؛ بدوىّ ، أو مكىّ . . .

(٤) ومنها صيغة : « فاعل » للمنسوب إلى شىء معين . مثل : « سائس » ، الذى ينسب اليوم لمن يسوس الخيل ويتولى شئونها . ومثل : لابن ، وتامر ، لمن يشتغل باللبن والتمر ، ويتولى شئونهما . . . — كما سيجىء فى باب النسب .

واللبن ، والنَّجْر (النِّجارة) ، والحديد . . . وإنما ينسب إليها لأنه يلازم العمل فيها والتفرغ لها[١] . . .

وهذا النوع من الأسماء الجامدة يصلح نعتًا للنكرة وللمعرفة ؛ ولا بد أن يطابقهما تنكيرًا ، وتعريفًا . تقول : ألمح فى وجه الرجل العربى النبل . . . أو : ألمح فى وجه رجل عربى النبلَ — .

(٥) المصغر : لأنه يتضمن وصفًا فى المعنى ؛ فهو فى هذا كالنسب ، ومن ثَـمّ يلحقان بالمشتق ، نحو : هذا طفل رُجَـيْـل ، فى المدح ، وهذا رَجل طُفَيْـل ، فى الذم .

(٦) الاسم الجامد المنعوت بالمشتق : نحو : اقتديت برجلٍ رجلٍ شريفٍ وهذا النوع من النعت هو المسمى «بالنعت الموطِّئْ — ، وقد سبق إيضاحه[٢] — ومنه قولهم الوارد عنهم : ألا ماءَ ماءً باردًا . . .

(٧) المصدر : بشرط أن يكون منكرًا[٣] ، صريحًا[٤] غير ميمىّ ، وأن يكون فعله ثلاثيًّا ، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحية الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ (والأغلب أن تكون صيغته ملازمة الإفراد والتذكير ، فإن كانت كذلك فى أصلها لم يجز تثنيتها ، ولا جمعها ، ولا تأنيثها ، ولا إخراجها عن وزنها الأول)[٥] . . . تقول : رأيت فى المحكمة قاضيًا عدلا ، وشهودًا

---

(١) وفى النعت بالمشتق وشبهه يقول ابن مالك :

وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ ؛ كَصَعْبٍ ، وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ : كَذَا ، وَذِى ، وَالمُنْتَسِبْ

(رجل ذرب : حاد اللسان فى الخير والشر . أو الحاد مطلقاً فيما يتناوله من الأمور . المنتسب : المنسوب الذى يفيد النسبة إلى غيره) . (٢) فى ص ٣٧٠ وفى ج ١ باب «لا» النافية للجنس .

(٣) انظر «ا» من الزيادة الآتية فى ص ٣٧١ ولم يذكر كثرة النحاة هذا النص الذى صرح به «الخضرى» وغيره . والأمثلة الكثيرة المسموعة عن العرب تؤيد أصحاب النص . (٤) غير مؤول

(٥) إلا فى حالات أشهرها أن يكون المصدر مسموعاً بالتأنيث أصلا ؛ نحو : رحمة — شفقة . . . فإن تاء التأنيث ملازمة لها . أو أن يشيع الوصف بالمصدر ويشتهر استعماله نعتاً ، فيجوز تثنيته وجمعه قياساً ؛ لغلبة الوصف عليه كقول الشاعر :

وبايعتُ ليلَى فى الخلاءِ ولم يكن شهودٌ على ليلَى ، عدولٌ مَقَانعُ

المفرد : «عَدْل» ؛ بمعنى : عادل .

صِدْقًا ، ونظامًا رِضًا ، وجموعًا زَوْرًا[١] بين المتقاضين ... تريد : قاضيًا عادلا — وشهودًا صادقين ، ونظامًا مرضيًّا ، وجموعًا زائرة بين المتقاضين ...

فالمعنى على تأويل المصدر باسم مشتق كالسابق ، ويصح أن يكون على تقدير مضاف محذوف هو النعت ، ثم حُذف وحلّ المصدر محله ، وأعرب نعْتًا مكانه . والأصل : قاضيًا صاحبَ عدل — شهودًا أصحابَ صدق — — نظامًا داعىَ رضا — جموعًا أصحاب زَوْر ، (أى : أصحاب زيارة) ، والداعى للنعت بالمصدر مباشرة وترك المشتق ، أو المضاف المحذوف على الوجه السالف — أن النعت بالمصدر أبلغ وأقوى ؛ لما فيه من جعل المنعوت هو النعت . أى : هو نفس المعنى ؛ مبالغة .

وقد اختلف رأى النحاة فى وقوع المصدر نعتًا ؛ أقياسى هو أم مقصُور على السماع ؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع ، مع اعترافهم بكثرته فى الكلام العربى الفصيح وأنه أبلغ فى أداء الغرض من المشتق . وهذا الاعتراف يناقض أنه مقصور على السماع . والأحسن الأخذ بالرأى الذى يجعله قياسيًّا . ولا خوف من اللبس المعنوى أو خفاء المراد ، لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله ، ويبقى للنعت بالمصدر مزيته التى انفرد بها دون المشتق[٢] .

---

(١) الزور هنا : الزيارة .

(٢) وفوق هذا قرر علماء البلاغة أن النعت بالمصدر يكون من باب المبالغة ، أو : من مجاز الحذف ، أو المجاز المرسل ، وأن الثلاثة قياسية . فهل يتناقض علماء لغة واحدة ؟ وهل يقول البلاغيون إن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالمشتق فى الوقت الذى يقول فيه بعض النحاة إن النعت بالمصدر لايصح ؟ . . .

وفى النعت بالمصدر يقول ابن مالك (بعد أن تكلم ، على النعت بالجملة وسيأتى فى ص ٣٨٠) .

وَنَعتُــوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا ... فالْتَزَمُوا الإِفْرَاد والتَّذْكِيرَا

أى : نعت العرب بالمصدر كثيرا فى أساليبهم ، ولم يخرجوا المصدر عن صيغته الملازمة للإفراد والتذكير ، فهو يلازمها دائماً ، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر ، تقول : هذا أمر رضا — هذان أمران رضا — هذه أمور رضا—هذه حالة رضا ، هاتان حالتان رضا—أولئك حالات رضا . . . .

(٨) اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثى ؛ ككلمة « فِطْر » اسم مصدر للفعل : « أفطر » ، وهى بمعنى : مفطر ، أو صاحب إفطار ؛ تقول : هذا رجل فطر ، ورجلان فِطْر ، ورجال فِطْر . . .

(٩) العدد ، نحو : قرأت كتباً سبعةً ، وكتبت صحفاً خمسةً [١] . . .

(١٠) بعض ألفاظ أخرى جامدة مؤولة بالمشتق معناها بلوغ الغاية فى الكمال أو النقص ، كلفظة كلّ [٢] مثل : عرفت العالِم كل العالم . . . . و . . .

(١١) الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق [٣] .

ومن أمثلته : فلانٌ رجلٌ فراشةُ الحلم ، فِرْعَونُ العذابِ ، غِربالُ الإِهاب . فكلمة : فراشة ، وفرْعون ، وغربال . . . تعرب نعتاً بالمشتق ، لأنها بمعنى أحمق ، وقاسٍ ، وحقير .

---

(١) يكون العدد هنا صفة إذا أريد تحقيق غرض من أغراض النعت . ويصح أن يكون بدلا إذا أريد به تحقيق غرض من أغراض البدل المذكورة فى بابه . وإذا ذكر المنعوت المعدود جاز فى النعت مطابقته فى التأنيث والتذكير وعدم مطابقته . وكذلك لو حذف المعدود المنعوت كما أشرنا فى ص ٣٦٤ وكما يجىء فى ج ٤ باب العدد .

(٢) سبق الكلام فى ص٥٨ و٦٢ على حكمها إذا أضيفت ؛ ويجىء تفصيل الكلام على حكمها فى النعت ص ٣٧٨ و ٤٠٤ و ٤١٥ وفى التوكيد ص ٤١١ ولا يجوز فيها القطع إذا كانت نعتاً أو توكيداً .

(٣) سبق بيان هذا فى مكانه ص ٢٣١ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — سبق[١] أن المصدر يقع نعتًا بشرط أن يكون منكرًا ... لكن ورد فى الأساليب المسموعة وقوع المصدر نعتًا مع إضافته لمعرفة ؛ كقولهم : مررت برجل حسبِك[٢] من رجل ، أو : شَرْعِك من رجل ، وهما مصدران بمعنى : كافيك . . . أو : همِّك من رجل ، بمعنى : مُهِمِّك ؛ أو : نحوِك من رجل ؛ بمعنى : مماثلك ومشابهك . . .

فهى مصادر مضافة لمعرفة ، وكان حقها أن تكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولكنها لم تكتسبه ؛ بسبب أنها بمعنى المشتق الذى لا يكتسب التعريف من المضاف إليه — وقد سبق التفصيل فى أول باب الإضافة[٣] — ومن الأمثلة لهذا المشتق الذى لا يكتسب التعريف قوله تعالى : « هذا عارضٌ مُمْطِرنا » ، فقد وصف « عارض » ، بكلمة : « ممطر » المضافة إلى الضمير فلم تكتسب منه التعريف ؛ إذ لو اكتسبت منه التعريف لم يصح وقوعها نعتًا للنكرة . (عارض) وكقول الشاعر :

يا ربَّ غابطنا لو كان يطلبكمْ لاقى مباعدةً منكم وحِرمانا

فقد دخلت « رب » على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ، ودخولها عليه دليل على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ؛ لأن « رب » لا تدخل إلا على النكرات ، ومثل قول امرئ القيس فى وصف حصانه :

وقد أغتدى والطيرُ فى وُكُناتها بمنجرد قيدِ الأوابدِ هيكلِ

« فقيد » مضاف لمعرفة ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل وصفه بالنكرة : (هيكل)[٤] .

ب — كذلك ورد فى الأساليب المسموعة بعض أمثلة وقع النعت فيها من أنواع غير التى سلفت ، كأنْ يكون مصدرًا لغير الثلاثى ؛ نحو : الحازم لا يعالج الأمر

---

(١) فى ص ٣٧٣ .

(٢) سبق الكلام مفصلا على « حسب » فى ص ١٢٧ .

(٣) ص ٥ .

(٤) راجع شرح المفصل جـ ٣ ص ٥٠ .

... ...

علاجـًا ارتجالا ، أو دالا على المقدار ، نحو : اشتريت من الفاكهة الخمسَ الأقّقَ ، أو دالا على جنس الشيء المصنوع ، نحو : لبست الثوبَ الحريرَ ، أو دالا على بعض الأعيان التي يمكن تأويلها ، نحو : حصدت الحقل القمحَ ، أي : المزروع قمحـًا ، والأحسن الأخذ بالرأي السديد الذي يمنع القياس على هذه الأشياء ؛ ضبطـًا للأمور ؛ ومنعـًا للخلط بينها وبين غيرها مما ليس نعتـًا .

جـ – (١) من الأسماء ما يصلح أن يكون : « نعتـًا » في بعض الأساليب ؛ لاستيفائه شروط النعت ، و « منعوتـًا » في أخرى ؛ لاستيفائه شروط المنعوت كذلك ، فحكمه مختلف على حسب الدواعي الإعرابية ؛ كأسماء الإشارة ؛ نحو : احتفيت بالمصلح هذا ، أو : بهذا المصلح .

واسم الإشارة معرفة ؛ فلا يكون نعتـًا إلا للمعرفة ؛ وإذا وقع منعوتـًا وجب أن يكون النعت مقروناً بأل ، (والأحسن أن يكون مشتقا ؛ فإن كان جامدا فالأفضل اعتباره عطف بيان) . و وجب أيضاً أن يطابق منعوته في الأفراد والتذكير وفروعهما ، وألاّ يفصَل منه مطلقـًا[1] ، وألا يُقطع[2] منه في إعرابه[3] .

ومن هذه الأسماء الصالحة للأمرين أسماء الموصولات . (حتى « مَنْ » و « ما » — في الرأي الصحيح[4]) ، نحو : وقف مَنْ خَطَب الفصيحُ ، واستمع الحاضرون إلى ما قيل الرائعُ . أو : وقف الفصيح من خطب ، واستمع الحاضرون إلى الرائع ما قيل .

(٢) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتـًا ولا منعوتـًا كالضمير ، والمصدر الدال على الطلب ؛ (نحو : تَكْريمـًا الوالدَيْن ؛ بمعنى : كَرِّمِ الوالدين . . .) ، وكثير من الأسماء[5] المتوغلة في الإبهام ؛ كأسماء الشرط ،

---

(١) كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٩٢ .

(٢) سيجيء القطع و بيان أحكامه في ص ٣٩١ و ٣٩٤ .

(٣) أما كونه جنساً لا وصفاً فأمر غالب لا لازم .

(٤) كما سبق في رقم ٣ ص ٣٧٢ راجع الهمع ج ٢ ص ١١٨ . باب النعت . وفي هذا الرأي تيسير .

(٥) سبق شرحها في هذا الجزء ص ٢١ و ٥٤ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ١٠٢ ، وفي ج ٢ ص ٢٢٤ م ٧٩ .

... ...

وأسماء الاستفهام ، و « كم » الخبرية ، و « ما » التعجبية ، وكلمة : الآن الظرفية ، وكثير من الظروف المبهمة ، مثل : قبل وبعد . . . ويستثنى من الأسماء المتوغلة فى الإبهام بعض ألفاظ تقع نعتًا ؛ منها غير ، وسوى . . . و « من » و « ما » النكرتان التَّامتان .

(٣) ومنها : ما يصلح أن يكون منعوتًا ، ولا يصلح أن يكون نعتًا ، كالعَلَم[1] ، مثل : إبراهيم ، على ، فاطمة . . . وكالأجناس الباقية على دلالتها الأصلية ، كرجل[1] ، ونمر ، وفيل .

(٤) ومنها ما يصلح أن يكون نعتًا ، ولا يصلح أن يكون منْعوتًا ؛ وهى ألفاظ مضافة ، معناها الدلالة على بلوغ الغاية فى معنى المضاف إليه . والفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه أن يكون المضاف إليه اسمًا ظاهرًا نكرة ، أو معرفة على حسب المنعوت . ومن أشهرها : « كُلّ »[2] ؛ نحو : أنت الأمين كلّ الأمين ، وذاك هو الخائن كل الخائن ، بمعنى : المتناهى فى الأمانة أو الخيانة .

ومنها : جدّ ، وحق ؛ نحو : سمعنا من الخطباء كلامًا بليغًا جدّ بليغ ، وأصغينا لهم إصغاء حق إصغاء .

ومنها : « أىّ »[3] بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة ، وكذلك المضاف

(١ ، ١) يجوز أن يكون العلم نعتاً وكذلك اسم الجنس إذا خرجا عن دلالتهما الأصلية ، وأريد بهما معنى اشتهرا به ، كدلالة حاتم على : الكرم ، والرجل على : الكامل ، والنمر على : الغادر . و . . . فعلى هذا القصد مع ما يؤيده من قرينة يصح تأويلهما بالمشتق ، و وقوعهما نعتين .

وقد تضاف كلمة رجل إلى : صدق . أو : سوء ، فتكون بمعنى ؛ المشتق ؛ مثل : إنى أحرص أن أعرف رجلا رجل صدق ، أى ، : صالحاً ، وأتحاشى رجلا رجل سوء ، أى : فاسدا ، وليس المراد بالصدق هنا : صدق اللسان ، ولا بالسوء الشر إنما المراد بالأول الكمال والصلاح ، و بالثانى : الفساد ، (انظر رقم ٣ من ص ٣٧٠)

(٢) سبقت الإشارة إلى إضافتها فى ص ٥٨ و ٦٢ و ٩٨ ولوقوعها نعتاً فى ص ٣٧٥ ، وأيضاً : سيجىء الكلام على وقوعها نعتاً فى ص ٤٠٤ و ٤١٥ ، ومنه يعلم أنه لا يجوز فيها القطع ؛ سواء أكانت نعتاً أم توكيدا .

(٣) انظر ص ٩٧ خاصاً بكلمة : « أى » النعتية لأهميته . وقد سبق الكلام عليها أيضاً فى ج ١ ص ٢٦٣ ، م ٢٦ باب الموصول عند الكلام على : « أى » الموصولة . كما سبق فى ج ٢ ص ١٧٣ م ٧٥ عند الكلام على حذف المصدر الصريح .

... ...

إليه ، نحو : الذى بنى الهرم الأكبر عظيم ، أى : عظيم . . . وقد سبق بيان رأى لا يشترط هذا[١] .

ومنها : الكلمات التى لا تستقل بنفسها ، ولا تكون فى إعرابها إلا تابعة ، وليس لها محل إعرابىّ آخر ؛ مثل : حسَن بَسَن — شيطان نَيْطان — عِفْريت نِفريت . . . وهى كلمات مسموعة لا تستعمل إلا تابعة لكلمة قبلها بمعناها ، والمشهور أنه لا يصح القياس ولا الزيادة على ما ورد منها . وهذا رأى حسن كى لا تجدّ كلماتٌ كثيرة لا يعرف مدلولها إلا الفردُ الذى نطق بها ، وهذا مناقض لطبيعة اللغة ، والغرض منها ، وطريقة نشرها . أما الذى حدا بالقدماء إلى ذلك النوع — فهو فى الغالب — : التمليح ، أو المدح ، أو الذم . أو السخرية .

ومما يصلح نعتًا ولا يصلح منعوتًا الاسم المعرف « بألْ العهدية »[١] ، لأنه يشبه الضمير ، وواقع مع « أل » موقعه ، نحو : اشتريت كتابًا نفيسًا : فنفعنى الكتاب . التقدير : فنفعنى ... والفاعل ضمير مستتر فكلمة «الكتاب» الثانية حلت محل الضمير الفاعل المستتر .

---

(١) فى ص ٩٨ تفصيل الكلام على « أل » ومنها : « أل العهدية» فى ج ١ ص ٣٠٤ م ٣٠ .

ب – الجملة التى تصلح نعتًا[1] لا بد أن تجمع الشروط الأربعة الآتية :

(١) أن يكون منعوتها نكرة محضة ، أو غير محضة . فالنكرة المحضة هى : الخالصة لفظًا ومعنى من شائبة التَّعريف . ويتحقق هذا بخلوها من « أل » الجنسية ، ومن كل شىء آخر يُخَصّص ويُقلل الشيوع ؛ كالإضافة ، والنعت ، وسائر القيود التى تفيد التخصيص ؛ نحو : قوله تعالى : « واتقُوا يومًا تُرجَعون فيه إلى الله » .

وغير المحضة : هى التى لم تتخلص مما سبق ؛ بأن يكون المنعوت إمّا : مشتملا على « أل » الجنسية التى تجعل لفظه معرفة ، ومعناه نكرة ، كقول الشاعر :

ولقد أمُرّ على اللئيم يَسبنى فأعِفُّ ثم أقول لا يعنينى

فجملة : « يسُب » ، يصح إعرابها نعتًا فى محل جر مراعاة للناحية المعنوية والمنعوت هو كلمة : اللئيم ، ويصح أن تكون حالا فى محل نصب مراعاة لوجود « أل » .

وإما : مقيدًا بقيد يفيد التخصيص ؛ نحو : استمعت لمحاضرة نفيسة ألقاها عالم كبير زار بلادنا .

ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان نكرة غير محضة ، فإن الجملة بعده – وكذا شبهها[2] – لا تتعين نعتًا . وإنما يجوز أن تكون نعتًا ، وأن تكون حالا والمنعوت يصير صاحب الحال ، (وقد سبق[3] بيان هذا بإسهاب . . .) .

(٢) أن يكون المنعوت مذكورًا ؛ نحو : إن رجلا يصاحب الأشرار لا بد أن يحترق بأذاهم . ويجوز حذف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعًا ، وبعض اسم متقدم مجرور بالحرف : « من » ، أو : « فى » ، والنعت جملة أو شبهها ؛ مثل : نحن الشرقيين أصحابُ مجد تليد ؛ منّا[4] سَبَقَ إلى كشف نظريات

---

(١) فى ص ٣٨٦ الرأى فى الجملة من ناحية أنها نكرة ، أو معرفة .

(٢) كما سيجىء فى ص ٣٨٣ وانظر « ا » فى ص ٣٨٤ . حيث البيان الخاص بهذا .

(٣) فى مواطن متفرقة ، والأصيل منها فى باب المعارف ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ .

(٤) مع إعراب الجار والمجرور فى هذه الإمثلة وأشباهها – هو الخبر ؛ لتكون الجملة الفعلية نعتاً – وكذا شبهها –

العلوم الكونية ، ومنا استخدمها فى الاختراع والابتكار ، ومنا اهتدى قبل غيره إلى متجاهل كوكبه ، ومنا هَدَى البشرية إلى أقوم السبل لإسعادها ؛ فليس فينا إلا كَشَف ، أو : اخترع ، أو اهتدى ، أو : هدى . . . تريد : منّا فريق سبق ، — منا فريق استخدم ، — منا فريق اهتدى ، — منا فريق هدى ، — ليس فينا إلا فريق كشف . . . (وسيجىء الكلام مفصلا على مواضع حذفه ، قريبًا)[١] .

(٣) أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا تصلح الإنشائية (بنوعيها الطلبى وغير الطلبى) ، فلا يصح : رأيتَ مسكينًا عاونْه ، وشاهدت محتاجًا هل تساعدُه ؟ أو : لا تهنْه . . . ولا يصح : هذا كتاب بِعتكَهُ ؛ تريد : إنشاء البيع الآن (وقت النطق) ، والموافقة عليه ، لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق[٢] .

(٤) اشتمال الجملة الخبرية على ضمير يربطها بالمنعوت ، فيجعل الكلام والمعنى متماسكَيْن متصلين . ولذا يسمّى : «الرابط» . والأغلب أن يكون مذكورًا كالأمثلة السالفة ، ومنها قوله تعالى : «واتّقُوا يومًا تُرْجَعون فيه إلى الله» ، ومثل : نصيحةٌ يتبعها عاقل قد تجلب خيرًا يَغْمُرُ ، وتدفع بلاءً يَقْتُل .

وقد يكون محذوفًا[٣] إذا كان معروفًا بقرينة من السياق، أو غيره ، ولا لبس فى حذفه ، كقول القائل :

وما أدرِى أغَيَّرهم تَنَاءٍ   وطولُ الدّهر ، أم مالٌ أصابوا

---

(١) ص ٣٩٨ .

(٢) هذا الشرط هام ، لأن النعت يفيد منعوته إيضاحاً ، أوتخصيصاً ، أو . . . أو . . . كما سبق أول الباب فلا بد أن يكون معلوماً للسامع من قبل . والمعنى الإنشائى غيرمعلوم للسامع من قبل ، إذ لا وجود له فى الخارج الواقعى قبل النطق . فكيف يفيد الإيضاح ، أو التخصيص أو غيرهما والمنعوت لم يوجد قبل النطق ؟ وما ورد مخالفاً لهذا الشرط فهو سماعى لا يقاس عليه . و بعضهم يؤوله بحذف منعوت تكون الجملة الإنشائية نعتاً له .

(٣) سيجىء تفصيل لحذفه فى ص ٣٨٥ .

التقدير : أصابوه . ومثل : وما شيء حميتَ بمستباح . أى : حميته . وقول الآخر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلتُ : عليلُ (سهرٌ دائمٌ) (وليلٌ طويلُ)

أى : أنا عليل ؛ سهره دائم ، وليله طويل . . . [1]

وقد يغنى عنه وجوده فى جملة معطوفة[2] بالفاء أو : بالواو ، أو : ثم —

---

(١) وفى النعت بالجملة يقول ابن مالك :

ونَعتُــوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

يريد : أن العرب نطقوا بالجملة نعتاً للمنكر، (أى : أن المنعوت بها منكر ، لا بد من تنكيره) ، وإذا وقعت نعتاً فإنها تعطى من الحكم ما أعطيته وهى خبر . يشير إلى ضرورة الرابط الذى يربطها بالمنعوت . وليس المقصود أنها تأخذ ، وهى نعت — جميع الأحكام التى تستحقها إذا وقعت خبراً . ذلك أن الجملة التى تعرب خبراً تصلح أن تكون إنشاء طلبياً وغير طلبى ، على الصحيح فيهما ، مع أن جملة النعت لا تصلح أن تكون إنشاء طلبياً أو غير طلبى ؛ ولذا تدارك الأمر فقال :

وامْنَعْ هُنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ وَإنْ أَتَتْ فالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

أى : امنع هنا (فى باب النعت ، لا فى باب الخبر) ، وقوع الجملة الطلبية ، وهذا تقييد قد يفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية قد تقع نعتاً ، مع أنها كالطلبية لا تصلح نعتاً ؛ إذ الجملة الإنشائية بنوعيها الطلبى وغير الطلبى لا تصلح هنا . أما الذى يصلح فهو ما عداهما . ولم يبق من الجمل بعدهما إلا الجمل الخبرية . ثم هو يقول : إن ورد فى الكلام القديم جمل إنشائية وقعت نعتا — وهذه لا يصح محاكاتها ، ولا القياس عليها ؛ لندورها ، ومخالفتها الغرض من النعت — فأولها والتأويلات مختلفة ، أشهرها إضمار « قول » محذوف هو النعت ، تكون الجملة الإنشائية مقولاً له . فى مثل : أكلت فاكهة ؛ هل ذقت السكر ؟ (وليس هذا من الكلام القديم المسموع) يقدرون أن الأصل : أكلت فاكهة مقولا فيها : هل ذقت السكر ؟ فكلمة : « مقولا » المحذوفة هى النعت . والجملة الإنشائية بعدها فى محل نصب مفعول به للقول . ومثل : لمست ماء هل لمست الثلج ؟ أى : لمست ماء مقولا فيه : هل لمست الثلج ؟ . . . أما الأمثلة المسموعة فنها البيت الذى يرددونه ؛ وهو :

حتى إذا جَنَّ الظـــلامُ واختلطْ جاءوا بِمَذْقٍ . هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قطْ ؟

(قاله رجل استضافه قوم ، وطال انتظاره للطعام حتى دخل الليل ؛ فقدموا له المذق « وهو اللبن المختلط بالمياه التى تغير لونه » . وهو يصف هذا التغيير فى اللون بأنه صار فى لون الذئب) .

ثم قال ابن مالك بعد ذلك بيتاً سبق شرحه فى مكانه المناسب (ص ٣٧٤) هو :

ونَعتُوا بِمَصْـــدَرٍ كَثِيرًا فالتَزَمُوا الإفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

(٢) (راجع الصبان ج ١ باب المبتدأ عند الكلام على الخبر الجملة و رابطه) .

على الجملة النعتية الحالية منه ؛ نحو: مررت برجل تقصف الرعود ؛ فيرتجف؛ أو: ويرتجف — أو : ثم يرتجف. التقدير : « هو » فى كل ذلك .

جـ — وشبه الجملة (الظرف ، والجار مع مجروره) ، يصلح أن يكون نعتًا بشرطين :

أولهما : أن يكون تامًّا ، أى : مفيدًا . وإفادته[1] تكون بالإضافة ، أو بتقييده بعدد أو غيره من القيود التى تجعله يحقق غرضًا جديدًا ؛ فلا يصح أقبل رجل عنك — ولا أقبل رجلٌ عوْضُ . . .

ثانيها : أن يكون المنعوت نكرة محضة[2] ، مثل : أقبل رجل فى سيارة. أقبل رجل فوق الجبل .

فإن كانت النكرة غير محضة ؛ بسبب اختصاصها بإضافة ، أو غيرها مما يخصصها ؛ فشبه الجملة يصلح نعتًا وحالا[3] . نحو : هذا رجل وقور فى سيّارة — أو أمامك ، فهو كالجملة فى هذا الحكم[4] .

---

(١) تكرر معنى الإفادة فى عدة مواضع من الكتاب (فى جـ ١ باب الموصول ص ٢٧٢ م ٢٧ ؛ باب المبتدأ والخبر ص ٣٤٦ م ٣٥ جـ ٢ باب الحال ص ٢٩٤) .

(٢) انظر « ا » من الزيادة والتفصيل ، حيث البيان الخاص بعدم اشتراط المحضة .

(٣) كما سبق فى ص ٣٨٠ .

(٤) تكرر بيان هذا ، أما تفصيله فى مكانه المناسب جـ ١ ص ١٤٥ م ١٧ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — يجوز اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضة؛ على تقدير متعلقه معرفة . وقد نص «الصبان» على هذا فى — ج ١ أول باب : «النكرة والمعرفة» حيث قال : أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف — ويراد به هنا شبه الجملة بنوعيه — بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقة معرفة» ا . ﻫ .

أى : أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقته الموصوف فى التعريف . هذا ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه — بنوعيه — هو الصفة إذا استغنينا عن ذكر المتعلق اختصاراً وتيسيراً أو تسهيلا ، طبقاً لما سبق فى هامش **٣٤٦** ج **٢** ، بالإيضاح والشرط المسجلين هناك .

وإذا كان شبه الجملة — بنوعيه — بعد المعرفة المحضة صالحاً صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالا بعدها ؛ كصلاحه للحالية والوصفية بعد النكرة غير المحضة — أمكن وضع قاعدة عامة أساسية هى : «شبه الجملة — بنوعيه — يصلح دائماً أن يكون حالا أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة[1]، وكذلك بعد النكرة ، بشرط أن تكون غير محضة : أو يقال : «إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة ، فإنه يصلح أن يكون حالا أو صفة إلا فى صورة واحدة ؛ هى : أن تكون النكرة محضة فيتعين أن يكون بعدها صفة ليس غير .

وجدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر ، حرصا على سلامة المعنى ، فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها فى سائر المسائل الأخرى .

ب — من أدوات الاستثناء ما يكون فعلا فقط ، وهو : «ليس ، ولا يكون» ومنها ما يصلح أن يكون فعلا تارة وحرف جر تارة أخرى ؛ وهو : «خلا ، و عدا ، وحاشا ، والنوع الأول — وهو الذى يكون فعلا فقط — يصح وقوع جملته الفعلية نعتاً ؛ بالتفصيل الذى سبق بيانه (فى ج **٢** ص **٢٦٣** م **؟** باب الاستثناء) .

---

(١) كالمعرف بأل الجنسية .

... ...

أما النوع الثانى الذى يصلح للفعلية والحرفية فلا يكون نعتًا .

حـ – يحذف الرابط بشرط أمن اللبس – كما سبق –(١) والمحذوف قد يكون مرفوعًا أو منصوبًا كالأمثلة السالفة(١) . وقد يكون مجرورًا « بفى » إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان ؛ كقوله تعالى : « واتقوا يومًا لا تَجْزِى نَفْسٌ عنْ نفس شيئًا » ، أى : لا تَجزى فيه . . . فلا يصح الحذف فى مثل : زرت حديقة رغبتُ فيها ، إذ لا يتَّضح المحذوف ؛ أهو : رغبت فى هوائها – أم فى رياحينها – أم فى فواكهها ، أم فى جداولها ؟ ولا يتضح أهو : رغبت فيها ، أم رغبت عنها ؟

وقد يكون مجرورًا « بِمِنْ » بشرط أن يكون فى أسلوب تتعين فيه ؛ سواء أكان الضمير عائدًا على ظرف أم على غيره ؛ نحو : مرّ صيف قضيت شهرًا على السواحل ، وشهرًا فى الريف . أى : قضيت شهرًا منه على السواحل ، وشهرًا منه فى الريف . . . ومثل : اشتريت فاكهةً ، نوع بعشرين ، ونوع بثلاثين ، أى : نوع بعشرين منها ، ونوع بثلاثين منها . . .

فإن لم يكن الحرف « مِنْ » متَعينًا فى الأساوب لم يجز حذفه ؛ لئلا يحدُث لَبس ؛ نحو : نفعنى شهر صمت منه ، فلو حذف الجار والمجرور لورد على الذهن احتمالات متعددة ؛ منها : صمته ، وهو معنى غير المقصود .

د – يرى بعض النحاة أن : « أل » قد تغنى عن الضمير الرابط إذا دخلت على الجملة الاسمية الواقعة نعتًا ؛ نحو : رأيت كتابًا ؛ الورقُ ناعمٌ مصقول ، والطباعة جيدة نظيفة(٢) ؛ والغلاف متين جذاب . فكأنك قلت : رأيت كتابًا ورقه ناعم مصقول ، وطباعته . . . وغلافه . . . وهذا رأى حسن ، مستمد من أمثلة كثيرة مسموعة تبيح القياس عليه بشرط أمن اللبس .

هـ – لا تُربَط الجملة الواقعة نعتًا إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه فى

(١ و ١) فى ص ٣٨١ .

(٢) هذه الجملة الاسمية . والتى تليها – معطوفة على الأولى ، فهى فى حكم النعت ، كالمعطوف عليه . إلا إن قامت قرينة تقضى بأنها ليست معطوفة ، وأنها شيء آخر : كأن تكون حالية ، أو مستأنفة.

... ...

الربط ويغنى عنه وهو « أل » كما مرّ فى : « هـ »ولا تصلح الواو التى تسبق الجملة الواقعة نعتًا أن تكون للربط ، فإنها واو زائدة تلتصق بهذه الجملة ، لتقوى دلالتها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت ، ويسمونها لذلك : « واو اللصوق » ، ومن أمثلتها ، فى القرآن الكريم قوله تعالى : « وما أهلكْنا مِن قرية إلا ولها كتابٌ معلومٌ » ، والأصل : « إلا لها كتاب معلوم » زيدت الواو للغرض السالف ، ولا تفيد شيئًا أكثر منه ... [1]

وقد اختلف النحاة : أزيادتها قياسية أم سماعية ؟ والأرجح عندهم برغم مجيئها فى القرآن — أنها سماعية . وقد يكون من الأنسب اليوم أيضًا الوقوف بها عند حدّ السماع ؛ تجنبًا لإساءة فهمها والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى . ولا ضرر ولا تضييق فى الأخذ بهذا الرأى .

و — الجملة لا تقع نعتًا إلا للنكرة . فما حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتنكير ؟

أجابوا : « يجرى على الألسنة كثيرًا أنها نكرة . ولكنها تؤول بالنكرة ، قال الرضىّ ؛ لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء . والجملة من حيث هى جملة ليست اسمًا ، وإن كانت تؤول به ، فنحو : جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم . . . فى تأويل : جاء رجل قائم أبوه . ونحو : جاء رجل أبوه محمد فى تأويل : كائن أبوه محمد » .

ويقول شارح المفصل[2]: إن وقوع الجملة نعتًا للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ؛ إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة[3] . . .

سواء أكانت نكرة أم مؤولة بالنكرة وفى حكمها فالخلاف شكلى لا أثر له

---

(١) راجع التصريح وحاشية ياسين ج ١ باب الحال — عند الكلام على صاحب الحال النكرة .

(٢) ج ٣ ص ١٤١ .

(٣) سبقت إشارة لبعض ما ذكر فى ص ٢٤ و ٣٨٠ وأيضاً فى ج ٢ ص ٢٩٤ م ؟ باب النكرة والمعرفة وكذا فى ج ١ ص ١٤٢ م ١٧ .

. . . .

ز — يقول الكوفيون : إذا وقع بعد الجملة الواقعة نعتًا لنكرة، جملة أخرى مضارعية ، مترتبة على الجملة النعتية كترتب جواب الشرط على الجملة الشرطية — إذا وقع هذا صح فى المضارع الجزم جواباً للنعت مع جملته ؛ حملا له على المضارع المجزوم فى الجملة الواقعة جواباً للشرط . ففى مثل : كل رجل يعمل الخير يرتفع شأنه . . . يجيزون جزم المضارع : « يرتفع » . لكن رأيهم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد القوية الصحيحة .

فالواجب إهماله والاقتصار فيه على المسموع ، دون القياس عليه[1] .

---

(١) سبقت الإشارة لهذ فى باب الموصول ج ١ ؟ وسيجىء البيان فى ج ٤ ص ٣٥١ م ١٥٧ عند الكلام على جواب الشرط .

المسألة ١١٥ :

تعدد النعت ، وقطعه

ا — تَعَدُّدُ النعت فى الحالات التى يكون فيها العامل واحداً :

(١) إذا تعدد النعت ، والمنعوت واحد وجب تفريق النعوت [١] ، مسبوقةً بواو العطف [٢] أو غير مسبوقة ، إلا الأول ؛ فلا يسبق بها . نحو : لا شىء يقبُح فى العين كرؤية عالم مختال ، مغرُور ، أو : عالم زَرِىّ وضيع ٍ . ويصح كرؤية عالم مختال ومغرُور ٍ ، أو : عالم زرىّ ٍ ووضيع ٍ .

وتمتنع واو العطف إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، ولا يستفاد إلا من انضمام نعت إلى آخر ينشأ من مجموعهما المعنى المقصود ؛ نحو : الفصول أربعة ؛ أطيبها الربيع البارد الحارّ ، أى : المعتدل فى درجة حرارته وبرودته ، ولا يجوز البارد والحار ؛ لأن المعنى المراد لا يؤخذ إلا من اشتراك الاثنين ، وانضمام أحدهما إلى الآخر ؛ فكلاهما جزء يتمم نظيره ، وهما بمنزلة كلمة واحدة لا يفصل بين شطريها حرف عطف أو غيره . ومثل : شرب المريضُ الدواءَ ، الحلوَ المرَّ ، أى : المتوسط فى حلاوته ومرارته ، ومثل : اشتريت صوفاً ناعماً خشناً ، ومثل : هذا زجاج صُلْبٌ هَشّ . . .

---

(١) أى : ذكرها واحدا واحداً ؛ على غير صورة المثنى والجمع ؛ إذ يمتنع أن يكون النعت مثنى ، أو جمعاً ، والمنعوت واحدا .

وسيتكرر هنا لفظ « المفرّق » ، و « التفريق » مراداً به هذا التعدد على صورة فردية ، ليس فيها علامة التثنية أو الجمع الاصطلاحيين ، فإن كانت الكلمة دالة على التثنية أو على الجمع بدون تفريق الأفراد أو بتفريق فهى المتعددة . فعندنا كلمتان اصطلاحيتان ؛ هما : تفريق وتعدد . فالتفريق خاص بذكر الأفراد واحداً فواحداً ، والتعدد يكون مثله أو بذكرها على هيئة التثنية أو الجمع . وانظر ما يختص بالنعت المتعدد لواحد لأهميته ص ٣٩٤ .

(٢) ويجوز اختيار حرف غير « الواو » ، يناسب السياق ، إلا : « حتى » ، و « أم » . كما سيجىء فى ص ٤٠٢ وفيها بيان مفيد يختص بعطف المنعوت .

وإذا وقع النعت بعد الواو و غيرها من حروف العطف المناسبة ، فإنه يترك اسم النعت وأحكامه ، ويصير معطوفاً يجرى عليه اسم المعطوف وكل أحكامه ، كما سيجىء فى ص ٤٠٢ .

(٢) وإذا تعدد النعت والمنعوت متعددٌ بغير تفريق فإن كانت النعوت متحدة فى لفظها ومعناها معا وجب عدم تفريقها، وأن تكون مثناة أو جمعاً على حسب منعوتها. نحو: ما أعجب الهرمين القديمين! ولا يصح: ما أعجب الهرمين القديم والقديم. ونحو: ما أجمل الزهرات اليانعات، ولا يصح: اليانعة، واليانعة، واليانعة.

فإن كانت مختلفة فى لفظها ومعناها معاً أو فى أحدهما وجب التفريق بالواو العاطفة؛ فمثال الاختلاف فى اللفظ والمعنى قول الشاعر:

بكيْتُ، وما بُكَا رجلٍ حزينٍ على رَبْعينِ؛ مسلوبٍ[1]، وبالِ

وقول أحد المؤرخين: ... ولما انتهت الموقعة بهزيمة الأعداء بحثنا عن قادة جيشهم؛ فعرفنا القادة؛ القتيل، والجريحَ، والأسيرَ، والمذهول من هول ما رأى وسمع ...

ومثال الاختلاف فى اللفظ دون المعنى: أبصرت سيارتين: ذاهبةً ومنطلقةً — قاومت طوائفَ، باغيةً، ومعتديةً، وظالمةً.

ومثال المختلفة فى المعنى دون اللفظ: نصحت رجلين هاوياً وهاوياً؛ فإحدى الكلمتين فعلها: «هوِىَ» بمعنى: «أحبَّ» والأخرى فعلها: «هَوَى» بمعنى سقط على الأرض. ولا بد من قرينة تدل على هذا الاختلاف المعنوى.

ومثل: عرفت رجالا؛ كاسية، وكاسية، وكاسية، بمعنى: كاسية وغيرها، وبمعنى: مكسوة، وبمعنى: غنية.

---

(١) مسلوب: نعت. وتصلح أن تكون عطف بيان، لكن الأفضل فى المشتق أن يكون نعتاً، وفى الجامد أن يكون عطف بيان، كما فى صفحة ٣٧٧ وفى هامش ص ٣٩٠، وكما سيأتى فى بابه.

(٢) وفى هذا النعت المتعدد المختلف وفى منعوته المتعدد يقول ابن مالك:

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فعاطِفاً فَرِّقْهُ لاَ إذا ائتَلَفْ

أى: أن النعت المتعدد المختلف فى لفظه ومعناه معاه، أو: فى أحدها، يجب أن تفرقه بالعطف إذا كان المنعوت متعدداً. أما إذا ائتلف النعت (اتفق معنا ولفظه) لا تفرقه. (فرقه عاطفاً: أى: حالة كونك عاطفاً، مستعملا فى التفريق حرف العطف، وهو هنا: الواو، ليس غير — كما فى ص ٤٠٢).

وإذا كان المنعوت المتعدد اسم إشارة لم يجز فى نعته المتعدد التفريق لأن نعت أسماء الإشارة لا يكون مختلفاً عنها فى المطابقة اللفظية ؛ فلا يصح مررت بهذين الطويل والقصير على اعتبارهما نعتين ، (أما على اعتبارهما بدلا أو عطف بيان فقد يصح)[1] .

(٣) إذا تعدد النعت والمنعوت متعدد متفرق فإن كانت النعوت متحدة فى ألفاظها ومعانيها وجب عدم تفريقها ؛ مثل : سافر محمود وعلى وحامد المهندسون . وإن كانت مختلفة وجب أحد أمرين :

إمَّا تقديم المنعوتات المتفرقة كلها متوالية ، يليها النعوت كلها متوالية متفرقة أيضًا ومرتبة ؛ بحيث يكون النعت الأول للمنعوت الأخير ؛ والنعت الثانى للمنعوت الذى قبل الأخير . . . ، وهكذا، حتى ينتهى الترتيب بأن يكون النعت الأخير للمنعوت الأول (فملخص هذه الطريقة أن يكون كل نعت مقصورًا على أقرب منعوت إليه) .

وإما : وضع كل نعت عقب منعوته مباشرة . فعلى الطريقة الأولى نقول : ما أعظمَ الثمار التى نجنيها من الكتب ، والصحف ، والمجـــلات ، والإذاعة . . . المختارةِ ، الرفيعة ، الحرة ، النافعة . . .

فالمختارة : نعت للإذاعة ، والرفيعة : نعت للمجلات ، والحرة : نعت للصحف ، والنافعة : نعت للكتب .

وعلى الطريقة الثانية نقول : ما أعظم الثمار التى نجنيها من الكتب النافعة . والصحف الحرة ، والمجلات الرفيعة ، والإذاعة المختارة . . . وللمتكلم أن يختار من الطريقتين ما يراه أنسب للمقام .

* * *

---

(١) لما أشرنا إليه — فى هامش ص ٣٨٩ — من أن الأفضل فى النعت الاشتقاق بخلاف البدل والبيان . مع ملاحظة أن المعنى يختلف فى كل اعتبار إذ فائدة النعت غير فائدة البدل ، أو العطف ...

ب– تعدد النعت ، والمنعوت ، والعامل ، وما يترتب على هذا من الإتباع [1] والقطع :

(١) إذا تعدد النعت بغير تفريق ، وتعدد المنعوت ، والعامل ، وكانت

---

(١) المراد بالإتباع هنا : أن يكون النعت مماثلا للمنعوت فى رفعه ، ونصبه ، وجره ، أما القطع فنمهد لتوضيحه بالأمثلة الآتية ؛ أما أحكامه الخاصة فستجىء فى ص ٣٩٤ :

ا – فى مثل : جاء محمد العالم ، يصح إعراب كلمة : « العالمُ » نعتاً مرفوعاً – كالمنعوت ، وعلامة رفعه الضمة . ويصح لسبب بلاغى سنعرفه أن يقال : جاء محمد العالمَ ، بالنصب – ولا يجوز الجر – وفى الحالة الجديدة تعرب كلمة : « العالم » مفعولا به لفعل محذوف تقديره : أمدح ، أو : أخص ، أو ماشاكل ذلك مما يناسب الغرض . وبهذا الإعراب تنتقل الكلمة من حالة النعت التى كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها ، ولا تسمى فيها نعتاً ، فقد انقطعت صلتها بالنعت ؛ ولهذا يسمونها « نعتاً مقطوعاً » أو « منقطعاً » . يريدون أنها كانت فى أصلها الأول نعتاً ، ثم انقطعت منه ، وانصرفت عنه إلى شىء آخر ؛ فتسميتها الآن : « نعتاً » فقط تسمية غير صحيحة مطلقاً . وكذلك المنعوت . وإنما يصح تسميتها : «نعتاً منقطعاً» باعتبار الماضى ؛ إذ كانت نعتاً فى أول أمرها ، ثم انقطعت عنه الآن.

ب – وفى مثل : رأيت محمداً العالم ، نعرب كلمة : « العالمَ » نعتاً منصوباً ؛ تبعاً لنصب المنعوت ويجوز : رأيت محمداً العالمُ – بالرفع ، وفى الصورة الجديدة التى يدعو لها داع بلاغى ، نعرب كلمة : «العالم» خبراً ، لمبتدأ محذوف ، والتقدير – مثلا – : هو العالم . ولا يصح إعراب «العالم» نعتاً مطلقاً. لكن يصح تسميتها : « نعتاً مقطوعاً » ، أو : « منقطعاً » ، لما بيناه ، ولا يصح القطع إلى الجر .

ج – وفى مثل : انتفعت من محمد العالمِ ، نعرب « العالم » نعتاً مجروراً . ولكن يجوز – لسبب بلاغى – بعاده عن النعت ؛ بأن نرفعه ، أو ننصبه ؛ فنقول : انتفعت من محمد العالمُ ، أو العالمَ ، على اعتباره فى حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، وفى حالة نصبه مفعولا به لفعل محذوف . ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً . فموجز القول : (١) أن النعت يتبع منعوته فى نوع إعرابه .

(٢) ويجوز – لسبب بلاغى – أن يتخلى النعت عن مهمته ليعرب شيئا آخر تشتد الحاجة إليه ، ويخالف نوع إعراب المنعوت .

(٣) فى هذه الحالة التى يتخلى فيها قد ينصب باعتباره مفعولا به لفعل محذف بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعاً ، أو مجروراً . وقد يرفع باعتباره خبراً لمبتدأ محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق منصوباً أو مجروراً ، أى : أن المنعوت السابق إن كان مرفوعاً فالواجب نصب النعت المقطوع ، وإن كان منصوباً فالواجب رفع النعت المقطوع ، وإن كان مجروراً جاز فى النعت المقطوع الرفع أو النصب . فلا بد عند القطع من اختلاف حركة النعت المنقطع عن حركة المنعوت ؛ منعاً للبس .

أما السبب البلاغى للقطع فيكاد ينحصر فى توجيه الذهن إلى النعت المنقطع ، وتركيزه فيه ؛ لأهمية خاصة تستدعى هذا التوجيه . وإذا كان النعت المنقطع فى أصله مسوقاً لغرض المدح ، أو الذم . أو الترحم ، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره ؛ لأنه من العوامل الواجبة الحذف ، سواء أكان مبتدأ ، أم فعلا – كما سيجىء فى ص ٣٩٦ – أما إن كان النعت المنقطع مسوقاً لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره . وقد تقدم فى ص ٣٣٦ بيان الغرض من النعت . =

المنعوتات متفرقة ، متحدة فى تعريفها وتنكيرها [١] والعوامل المتعددة متحدة فى معناها ، وعملها ، — جاز فى النعوت الإتباع والقطع ؛ نحو حضر الصديق ، وحضر الضيف الطبيبان . أو : الطبيبين . ونحو : نظرتُ القمرَ . وأبصرتُ المرّيخَ المستديرين ، أو المستديران . ولا فرق فى هذه العوامل بين المتحدة فى ألفاظها والمختلفة — كما فى المثالين — إذا المهم أن يتفقا معنى وعملا .

ويجب القطع إن اختلفت العوامل معنى ، أو عملا ، أو هما معًا . فمثال الاختلاف المعنوى فقط : أقبل الضيفُ ، وانصرف الزائرُ السائحَين ، ونحو : جَمَدت عينُ الحزين وجمدت عينُ القاسى المشاهدتين المأساة . (إذا كانت « جمدت » الأولى بمعنى : جفت دموعها بسبب البكاء الكثير . والثانية بمعنى : لم تبك من القسوة) .

ومثال اختلافهما فى العمل فقط : مررت بالضيف ولاقيت الزائر الغريبان .

ومثال اختلافهما فى المعنى والعمل : قابلت الرسول وسلمت على الزميل الظريفان [٢] .

= (وقد سبق بيان لكل هذا بمناسبة أخرى فى باب المبتدأ والخبر ج ١ ص٣٧٥ وسيجىء له مناسبة أخرى فى هذا الباب) .

(١) لامتناع أن تكون النكرة نعتاً للمعرفة أو المعرفة نعتاً للنكرة . ويشترط كذلك ألا يكون أول المنعوتات اسم إشارة ، نحو : جاء هذا وجاء على . فلا يصح العاقلان ، لأن نعت اسم الإشارة لا يفصل منه ، كما سبق فى ص ٣٧٧ .

(٢) وفى نعت معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل يقول ابن مالك مشيراً بالإتباع تاركا الحكم الثانى وهو القطع :

وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ وَحِيدَىْ معْنى ... وَعمَلٍ — أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنا

يريد : أتبع بغير استثناء نعت معمولى عاملين وحيدين فى معنى وفى عمل معاً أى : متحدين فيهما .

... ...

زيادة وتفصيل :

مما يتصل بهذه الحالة : نعت معمولين عاملهما واحد . . . والحكم كما سطروه هو :

أنه إذا اتحد عمله ونسبته المعنوية إليهما فى المعنى جاز الإتباع والقطع بشرطه[١] ؛ كقام محمود وعلىّ العاقلان ، أو العاقلين . وإن اختلف العمل والنسبة ؛ — كأكرم محمود عليا العاقلين — وجب القطع . وكذا إن اختلفت النسبة المعنوية دون العمل ؛ كأعطيت الولدَ أباه العاقلان[٢] .

وإن اختلف العمل دون النسبة ؛ — نحو : مخاصمةُ الأخ أخاه النبيلان — وجب القطع على الرأى الأغلب .

فملخص الرأى أنه يجب القطع فى جميع الصور إلا واحدة يجوز فيها القطع وعدمه ؛ هى : التى يتحد فيها عمل العامل ، ونسبته المعنوية إليها .

---

(١) هو أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ، كما سيجىء فى ص ٣٩٤ .

(٢) فإن المعمولين مفعولان ، ولكن أحدهما بمنزلة الفاعل فى المعنى لأنه الآخذ ، والآخر بمنزلة المفعول ؛ لأنه المأخوذ .

أحكام خاصة بالقطع :

لا يصح القطع مطلقاً ، إلا بعد تحقق شرط أساسى ؛ هو : أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ؛ سواء أكان النعت واحداً أم أكثر وعلى هذا الأساس تقوم الأحكام الآتية :

(١) لا يجوز القطع [١] إذا كان النعت وحيداً . (أى : غير متعدد) والمنعوت نكرة محضة ، لشدة حاجتها إليه ، لتتخصص به . نحو : كرّمت جنوداً أبطالا .

(٢) إذا تَعَدَّدَ النعت لواحد ، وكان المنعوت نكرة محضة وجب إتباع النعت الأول لها ؛ لتستفيد به تخصيصًا هى فى شدة الحاجة إليه ، ولا يجوز قطعه . أما ما عداه فيجوز فيه الإتباع والقطع ؛ نحو : أقبل رجلٌ شجاعٌ أمين تَقِىّ ، فيجب رفع كلمة : « شجاع » إتْباعًا للمنعوت : (رجل) لأنه نكرة محضة . ويجوز فى كلمتى : « أمين » و « تَقِىّ » الرفع إتباعًا للمنعوت ، أو : النصب على القطع ، مفعولين لفعل محذوف . والإتباع واجب فى النعت الأول وحده ؛ ليقع به التخصيص كما قلنا . ويجوز فى الباقى الأمران ، سواء أكان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين ؛ لأن المقصود من نعت النكرة هو تخصيصها ، — لا تعيينها — وقد تحقق بإتباع النعت الأول لها .

(٣) إذا تعدّدت النعُوت لواحد معرَّف فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز إتباعها جميعًا ، وقطعها جميعًا ، وإتباع بعضها وقطع بعض آخر ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع ؛ نحو : عرفت الإمام أبا حنيفة ، المجتهدَ ؛ الذكىَّ ، العبقرىَّ . . . فيصح فى النعوت الثلاثة النصب على الإتباع والرفع على القطع ، ويجوز النصب على الإتباع فى بعضها ، والرفع على القطع فى غيره ، وفى هذه الحالة يجب تقديم التابع على المقطوع .

وإن لم يتعين مسماه إلا بها مجتمعة وجب إتباعها ، وامتنع القطع ؛ نحو : غاب المصرىّ حافظ ، الضابط ، الشاعرُ ، النَّاثِرُ ، بالرفع ؛ تبعًا للمنعوت :

---

(١) إلا فى ضرورة الشعر .

« حافظ » إذا كان هناك ثلاثة غيره كل منهم اسمه : « حافظ » ، وأحدهم ضابط فقط ، والآخر شاعر فقط ، والثالث ناثر فقط ، فلا يتعين الأول تعيينا يميزه من هؤلاء الثلاثة إلا بالنعوت المتعددة مجتمعة ، وإتباعها له .

وإن تعيَّن ببعضها دون بعض وجب إتباع الذى يتعين به ، وجاز فى غيره الإتباع والقطع ، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع[١] . . .

(٤) إذا لم يتعدد النعت، وكان المنعوت معروفًا معلومًا بدونه جاز فى النعت الإتباع والقطع ، نحو : أنت الشريك الوديع : برفع كلمة : « الوديع » ؛ إتباعًا ، أو نصبها على القطع .

ولا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد[٢] ، أو : كان من الألفاظ التى أكثرت العرب من استعمالها نعتاً بعد كلمات معينة[٣] ... ، أو كان:

---

(١) وفى النعوت المتعددة التى تتلو منعوتاً يفتقر إلى ذكرهن فى تعيين مسماه فيجب إتباعها له ، يقول ابن مالك :

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

أى : إن كثرت وتعددت النعوت التى تجيء بعد منعوت – غير معين ، لأنه غير معرفة – محتاج إليهن فى تعيين مسماه ، أتبعت له ، أى : وجب إتباعها فى نوع حركته الإعرابية :

ثم قال :

وَاقْطَعْ أَو اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنـا بِدُونِها – أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

أى : إن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها وكذلك إن كان معيناً ببعضها فقط فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط ، وأتبع ما عداه .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حركة النعت المقطوع وعامله فقال :

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدَأً أَوْ ناصِباً لَنْ يَظْهَرَا

يعنى أن المقطوع يُرفع أو يُنصب ، فالرفع ، على إضمار مبتدأ خبره : المقطوع ، أى : على تقدير ضمير محذوف يعرب مبتدأ ، والنصب على تقدير عامل محذوف ينصبه (كالفعل مثلا) والنعت المقطوع مفعول به لهذا العامل . والعامل فى الحالتين (مبتدأ كان فعلا) لن يظهر ، لأنه محذوف وجوباً ، واقتصر على هذا من غير أن يذكر التفصيل .

(٢) وقد شرحناه ؛ لأن القطع ينافى التوكيد .

(٣) المراد : أن هناك كلمات يشيع استعمالها نعتاً لمنعوتات خاصة معينة فى الغالب ؛ ككلمتى « العبور » و « الغفير » فى الأساليب الفصيحة الشائعة ؛ حيث يقول العرب : جاء القوم الجماء الغفير وسرتنى الشعرى العبور » فقد وقعت الكلمتان – وما أكثر وقوعهما – نعتين لمنعوتين معينين ، قل أن=

نعتاً لاسم إشارة ؛ نحو : أهلكَ الله بعض الأمم بالرجفة الواحدة — جاء القوم الجَمَّاءَ الغفيرَ[1] — امتدحت هذا الوفيّ. ومن الأمثلة للثلاثة أيضاً : « وقال الله لا تَتَّخِذوا إلَـهَيْنِ اثنَيْنِ » — يسرنى رؤية الشّعْرَى العَبُورِ — ما أكبر تقديرنا لهذا النابغ .

(٥) قلنا[2] إن النعت المقطوع لا بد أن يخالف فى حركته حركة المنعوت السابق ؛ فإن كان المنعوت مرفوعاً وأردنا قطع النعت لداع بلاغى وجب أن ينقطع إلى النصب مفعولا به لفعل محذوف تقديره : أمدح أو أذم ، أو . . . على حسب السياق ، وإن كان المنعوت منصوباً وأردنا قطع النعت قطعناه إلى الرفع . خبراً لمبتدأ محذوف تقديره — مثلا — : هو. ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً فيهما . وإذا كان المنعوت مجروراً واقتضى المقام القطع وجب القطع إلى الرفع أو النصب على الإعرابين السابقين . ولا بد فى جميع حالات القطع أن يكون المنعوت متَعيِّنا . كما قلنا إذا تعددت النُّعوت ، وكان المنعوت المتعيِّن مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً — جاز فيها عند قطعها أن يكون بعضها منقطعاً إلى الرفع ، وبعض آخر إلى النصب ؛ إذ ليس من اللازم أن تنقطع النعوت كلها إلى الرفع فقط ، أو إلى النصب فقط ؛ وإنما اللازم ألا تنقطع إلى الجر ، وألا يتفق نوع حركتها مع نوع حركة المنعوت السابق نحو : ما أسفت لشىء قدر أسفى لزميلى المتعلمِ ، المتكاسلِ ، الخامل ، المستهين . . . فيجوز فى هذه النعوت قطعها إما إلى الرفع فقط ، وإما إلى النصب فقط . وإما توزيعها بين هذا وذاك .

وإذا كان النعت المقطوع مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ ، أو منصوباً لأنه

= يستعملا نعتاً لغيرهما. فليس المراد أن تلك المنعوتات لا تستعمل إلا منعوتة، ولا أن نعتها لا يكون إلا من بين تلك الكلمات ، وإنما المراد أن تلك الألفاظ إذا وقع بعدها وصف أو ما يشبهه فهو نعت لها ، لا أنها يلزم لها النعت دائماً .

(١) الجماء ، مؤنث الأجم بمعنى الكثير . الغفير : الذى يستر الأرض و يغطى وجهها بكثرته . وهذا تعبير قديم سبق أن شرحناه . وتناولنا نواحى التأنيث والتذكير والإعراب وغيره فى ج ٢ ص ٢٧٨ م ٨٤ (باب الحال) .

(٢) فى ص ٣٩١ .

مفعول لفعل محذوف — فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا يصح ذِكره بشرط أن يكون النعت فى أصله لإفادة المدح، أو: الذم، أو: الترحم، فإنكان فى أصله لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره[١]. وقد سردنا أول الباب[٢] الأغراض المختلفة التى يؤديها النعت.

(٦) مما تجب ملاحظته أن جملة النعت المقطوع (وهى: الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره النعت، أو من الفعل المحذوف وفاعله) — جملة مستقلة مستأنفة. وقد تسبقها الواو أحياناً، وهذه الواو زائدة للاعتراض قبل النعت المقطوع؛ سواء أكان مقطوعاً إلى الرفع، أم إلى النصب. ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا مستأنفة، وإنما هى «حال» إذا وقعت بعد معرفة محضة، و «نَعْت» إذا وقعت بعد نكرة مَحْضة وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مختصة، فشأنها كغيرها من الجمل التى تعرب «حالا» بعد المعارف المحضة، و «نعتًا» بعد النكرات المحضة وللأمرين بعد النكرة المختصة. والرأى الأول[٣] أقوم وأحْسنُ.

(٧) سبب القطع بلاغىّ محض — كما قلنا — هو التشويق، وتوجيه الأذهان بدفع قوىّ إلى النعت المقطوع؛ لأهمية فيه تستدعى مزيداً من الانتباه الخاص إليه، وتَعلّق الفكر به، وأنّه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته. وجعلوا الأمارة على هذا كله إضمار العامل، وتكوين جملةجديدة الغرض منها: إنشاء المدح أو الذم أو الترحم . . . و . . . فهى جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبية. (وقد سبقت الإشارة لهذه الأغراض[٤]).

وإذا كان سبب القطع بلاغياً فمن البلاغة أيضًا ألا نلجأ إلى استخدامه مع من يجهله؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه.

* * *

(١) كما أشرنا لكل ما ذكر فى رقم ٣ من هامش ص ٣٩١. (٢) ص ٣٣٦.

(٣) لأن هذه الجملة الجديدة إنشائية للمدح أو الذم أو غيرهما— كما سيجىء بعد هذا مباشرة — والجملة الإنشائية لا تكون نعتا — إلا مع التأويل الذى سبق فى ص ٣٨١ — ولا تكون حالا.

(٤) فى ص ٣٥٦ وفى ج ١ ص ٣٧٧ م ٣٩.

حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معًا :

ا — قد يحذف النعت — أحيانًا — إن كان معلومًا بقرينة تدل عليه بعد حذفه ؛ كقوله تعالى : « أما السفينةُ فكانت لمساكين يَعملونَ فى البحر ؛ فأردتُ أن أعيبَها وكان وراءَهم ملكٌ يأخُذُ كلَّ سفينة غَصْبا » ، والأصل : كل سفينة صالحة ؛ بقرينة قوله : « أن أعيبها » ؛ فهى تدل على أنها قبل هذا خالية من العيب ، أى : صالحة للانتفاع بها ، وبقرينة أخرى ؛ هى : أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه .

ومثل قول شاعر أخذَ نصيبه من غنائم الحرب فلم يرض به :

وقدكنتُ فى الحربِ ذا تُدْرَأٍ [١] فلمْ أُعْطَ شيئًا ولم أمْنَعِ

والتقدير : فلم أعطَ شيئًا نافعًا ؛ بدليل قوله : ولم أمْنع ، وبدليل الأمر التاريخىّ المعروف ، وهو أنه أخذ — فِعْلا — نصيبًا . ولكنه لم يقنع به .

ومثل قول الشاعر يصف فتاة بالجمال :

وربَّ أسيلةِ [٢] الخدَّينِ بكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ [٣] ، لها فرعٌ ، وجِيدُ

المراد : لها فرع فاحم [٤] ، وجيد طويل ، والقرينة : أن مدح الفتاة لا يكون بمجرد فرع لها ، وجيد ، فهذان أمران ملازمان كل فتاة ، وإنما المدح يكون بمزايا خاصة تتحقق فيهما ؛ كشدة سواد الشعر ، أو نعومته ، أو طوله . . . و . . . وكطول الجيد باعتدال ، أو استدارته ، وعدم غلظه كذلك . . .

* * *

ب — حذف المنعوت [٥] .

يجب حذف المنعوت فى كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهارًا يغنى عن المنعوت غَنَاءً تاما ؛ بحيث لا يتجه الذهن إليه ؛ نحو : جاء الفارس . والأصل : جاء الرجل الفرس ؛ أى : راكب الفرس . ومثل : جاء الصاحب

---

(١) قوة وعدّة حربية . (٢) مصقولة ناعمة . .

(٣) رشيقة ، ضامرة البطن ، دقيقة الخصر . (٤) أى : شديد السواد ، كلون الفحم .

(٥) أشرنا فى ص ٣٨١ إلى حذف المنعوت وقلنا إن بسط الكلام عليه هنا .

أى : الرجل الصاحب . فلا يجوز فيهما وفى أشباههما أن يقال : جاء الرجل الفارس ، ولا جاء الرجل الصاحب . والنعت فى الحالة السالفة يحل محل المحذوف فى إعرابه .

ويجوز حذفه أيضًا — كما أوضحنا[١]— إن كان مصدرًا مبينًا نابت عنه صفته ؛ نحو : جلست أحسن الجلوس ، وأصغيت أى[٢] : إصغاء بمعنى : جلست أحسن الجلوس ، وأصغيت إصغاء أىّ إصغاء ، والأكثر أن تضاف لمصدر كالمصدر المنعوت المحذوف .

ويجوز بكثرة حذف المنعوت — سواء أكان النعت مفردًا ، أم جملة ، أم شبه جملة — بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف ، فيعرب إعرابه . فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلا ، أو مفعولا ، أو مجرورًا ، أو مبتدأ . . . وكان النعت جملة أو شبهها ؛ لأن الجملة وشبهها لا تقع شيئًا مما سبق ، فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفة لم يوجد فى الكلام ما يصلح أن يحل محله فى إعرابه ، ولهذا لا يصح حذفه ما دام الأمر على ما وصفنا[٣] .

أمَّا إن كان المنعوت واحدًا مما سبق والنعت مفردًا ، فيجوز حذف المنعوت ، لوجود ما يصلح أن يحل محله فى إعرابه ، وهو : المفرد . ويشترط لحذفه أيضًا أن يكون معلومًا . ومن وسائل العلم به اختصاص معنى النعت به وقصره عليه ، مثل : أعجبت براكب صاهلا ، أى: براكب فرساً صاهلا ؛ لأن الصهيل مختص بالخيل . وبسبب هذا الاختصاص الصريح يكون الحذف واجباً عند بعض النحاة — لا جائزاً . ورأيهم سديد

ومن وسائل العلم به أيضًا أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف

---

(١) فى ص ٩٧ و ٣٧٨ .

(٢) هذا التعبير صحيح . وبيان الكلام عليه وعلى مايصلح للنيابة عند حذف المصدر المؤكد والمبين مسجل فى موضعه من الجزء الثانى ص ١٧٣ م ٧٥ عند الكلام على حذف المصدر الصريح . وفى جـ ١ ص ٢٦٢ م ٢٦ باب الموصول ، عند الكلام على : « أى » .

(٣) يعبرون عن هذا : بأن النعت يكون صالحاً لمباشرة العامل ، فيكون مفرداً إن كان المنعوت فاعلا أو مفعولا مثلا ، وجملة مشتمله على الرابط إن كان المنعوت خبراً .

نحو : ألاَ ماءَ ، ألا بارداً[١] ؟

أو : وجود عامل نحوى يحتاج إلى المنعوت المحذوف ليكون معموله الذى يتم به المعنى حيث لا يستطيع العمل المباشر فى النعت ، ولا يجد النعت عاملا آخر ؛ كقوله تعالى : « فليَضْحَكُوا قَليلا ، ولْيَبْكُوا كثيرًا ؛ جزاءً بما كانوا يكسِبُون » ، والتقدير : فليضْحكوا ضحكًا قليلا ، وليبكوا بكاءً كثيرًا ... فالفعلان فى : (يضحكوا — يبكوا) محتاجان لمعمولين يتممان المعنى ، ولا يستطيع فعل منهما أن يؤثر فى النعت الذى بعده مباشرة إلا من طريق منعوت محذوف يستقيم به المعنى . ولا يجد كل من النعتين (قليلا — وكثيرًا) عاملا له إلا الفعل اللازم الذى قبله ، ولكن اتصاله به مباشرة غير سائغ لغويًّا ؛ فلم يكن بد من تقدير المنعوت المحذوف على الوجه السالف . . .

وأيضًا : يحذف جوازًا إن كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعًا وبعضًا من اسم متقدم عليه ، وهذا الاسم المتقدم مجرور « بمن » أو « فى » . نحو : الأحرار الوطنيون لا ينكر فضلهم أحدٌ ؛ فمنهم أنفق ماله فى سبيل وطنه ، ومنهم أفنى عمره مناضلا فى الحفَاظ على حريته . ومنهم قضى نحبه دفاعًا عنه . والأصل : فمنهم فريق أنفَق . . . ومنهم فريق أفْنَى عمره . . . ومنهم فريق قضى نحبه . . . ومثل قولهم : لما مات عُمَرُ بنُ عبدِ العزيز لم يكن فى الناس إلا بكَى ، أو صرخَ ، أو صُرِعَ حزنًا ، أو انعقد لسانه ، أو زاغ بصره . . . والتقدير : لم يك فى الناس إلا إنسان بكى ، أو إنسان صرخ ، أو إنسان صُرِعَ ، أو إنسانٌ انعقد لسانه ، أو إنسان زاغ بصره . . .

فالمنعوت فى الأمثلة السابقة كلها محذوف ، وهو مرفوع ، وبعض من كل مجرور بالحرف « مِنْ » أو : « فى » ؛ ذلك لأن الضمير : « هم » المجرور

---

(١) من هذا النوع قوله تعالى فى نبيه داود : « وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَات » ، أى : دروعاً واسعات طويلات تصل إلى الأرض . فالسابغات فى أصلها ليستَ نعتاً مختصاً بشىء معين دون غيره ، وإنما تصلح لوصف كل واسع طويل . غير أن تقدم كلمة : « الحديد » قبلها جعل المراد منها فى هذا السياق مختصاً بموصوف معين هو : الدروع .

بمن في الأمثلة الأولى « كل » والمنعوت (فريق) بعض منه ، والناس المجرور « بنى » فى الأمثلة الأخيرة « كل » والمنعوت المحذوف « إنسان » ، بعض منه[١] . . .

* * *

جـ ـ حذف النعت والمنعوت معا :

قد يحذفان معاً ـ وهذا قليل ـ إذا قامت القرينة الدالة عليهما ؛ كقوله تعالى : فى الأشقى الذى يدخل النار : « ثم لا يموتُ فيها ولا يَحْيَا » ، أى : لا يحيا حياة نافعة[٢] . وكقولك للمتعلم الذى لا ينتفع بعلمه : هذا غير متعلم ، أى : غير متعلم تعلماً مثمراً . . .

* * *

الترتيب بين النعوت المتعددة .

إن كانت النعوت المتعددة مفردة جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب محتوم ؛ فالأمر فيها للمتكلم ؛ يقدم ما يشاء ويؤخر ، على حسب ما يرى من أهمية . وكذلك إن كانت جُمَلاً أو أشباه جُمَل ؛ نحو : راقنى الورد النَّاضرُ ، العطِرُ ، البهىُّ ـ أبصرت رجلا فى سيارةٍ ، على أريكة ـ أقبل رجل (وجهُه متهلِّلٌ) (ثغرهُ باسمٌ) .

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبه الجملة ، وشبه الجملة على الجملة ؛ نحو : هذا عصفور حزين ، على شجرة ، يشكو ما أصابه . . . وقوله تعالى : « وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إيمانَهُ . . . » ، وقد تتقدّم الجملة أيضًا على غيرها كقوله تعالى : « وهذا كتابٌ أنزلناه مبارك . . . »

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى ٣٨٠ وفى حذف النعت والمنعوت يقول ابن مالك مصرحاً بقلة حذف النعت :

وَمَا ـ مِنَ المنعُوتِ والنَّعْتِ ـ عُقِلْ   يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفى النَّعْتِ يَقِلْ

يريد ؛ ما عقل (أى : علم بدليل) ، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه . وليست درجة حذفهما متساوية فى الكثرة ، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت .

(٢) لأنه لا واسطة بين الحياة والموت . ويصح أن يكون المراد : لا يموت فيها موتاً دائماً ، ولا يحيا حياة نافعة .

وهذا النوع من التقدم فصيح يجوز القياس عليه وإن كان الأول أكثر .

* * *

عطف النعوت المختلفة المعانى بعضها على بعض :

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض مع ملاحظة ما يأتى :

(١) أن تكون النعوت المتعددة مختلفة المعانى وليست جملاً ؛ فلا يصح العطف فى مثل : هذا رجل غنىّ ثرىّ ؛ لأن الثرىّ بمعنى الغنّى ، ولو عطف عليه لعطف الشيء على آخر بمعناه ، والعطف يقتضى المغايرة المعنوية ، غالباً [١] .

ولا فرق فى منع العطف فى النعوت المتفقة المعانى بين أن تكون كلها تابعة فى إعرابها للمنعوت ، وأن تكون مقطوعة ، وأن يكون بعضها تابعاً وبعضها مقطوعاً .

أما إذا كانت النعوت المتعددة جُملا فالأفضل عطفها ؛ ولا يشترط اتفاقها فى المعنى أو اختلافها نحو : أحترمُ رجلا يترفع عن الصغائر ، ويتوقى مواطن السوء ، ويُجنّب نفسه الهوان .

(٢) ألاّ يكون حرف العطف هو : « أم » ، أو : « حتى » ؛ إذ لا تُعْطف النعوت بواحد منهما [٢] .

وإذا كانت النعوت مختلفة المعانى والمنعوت مُثنى أو جمعاً وجب — فى الأكثر — العطف بحرف الواو دون غيره — كما سبق [٣] — نحو : تحدثت المتعلمات الناثرة والشاعرة والخطيبة ، والماهرة فى نظمها ، والمتفننة فى كتابتها . فإن كان المنعوت واحداً لم تجب « الواو » وصح أن يجيء الحرف المناسب أو لا يجيء .

---

(١) إلا إن كان العطف للتفسير الذى يراد به إيضاح الغامض ، أو المجهول ، كما قد يحصل — أحياناً — ولا غامض مجهول هنا . هذا ، وإنما يحسن العطف عند تباعد المعانى المختلفة ، كقوله تعالى « (هو الأول ، والآخر ، والظاهر ، والباطن) » بخلافها إذا تقاربت ؛ كقوله تعالى : « (هو الله الخالق البارىء المصور) »

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٣٨٨ . (٣) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٩ .

وحرف العطف الذى يستخدم هنا يؤدّى — مع العطف — معنى من المعانى التى اختص بتأديتها على الوجه المشروح فى باب العطف من أن الواو تفيد كذا ، والفاء كذا ، وثم . . . و . . . .

وعند ما يتم عطفها تصير معطوفات يَجرى عليها اسم المعطوف وأحكامه الآتية فى بابه ، وتتخلى عن اسم : « النعت » وأحكامه الخاصة به [١] .

* * *

تقدم النعت على المنعوت :

لا يجوز تقدم النعت على المنعوت وبقاء إعرابه نعتًا كما كان قبل التقدم [٢] . فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه ؛ فإن كانا معرفتين ، وكان النعت صالحًا لمباشرة العامل [٣] وجب عنْد تقدمه إعرابه على حسب حاجة الجملة ويصير — فى الغالب — : « مبدلا منه » ، ويعرب المنعوت بدلا . فى مثل : استعنت بمحمد الماهر فى تذليل العقبات ؛ فأعاننى ، وشاركه فى هذا : على الصديق — نجد كلمتى : « الماهر » و « الصديق » نعتان وهما متأخرتان ، فإذا تقدمتا وقلنا : بالماهر محمد ، والصديق علىّ صارتا بدَلين ، وصار المنعوتان السابقان مبدلاً منهما .

فإذا كانا نكرتين فالغالبَ — إن لم يوجد مانع آخر — نصب النعت على الحال عند تقدمه ويزول عنه اسم النعت ؛ كما يزول عن المنعوت اسمه ويصير اسمه الجديد صاحب الحال ؛ فى مثل : أينع زهر رائع . وفاح عطرٌ جميل . تقول : أينع رائعًا زهر ، وفاح جميلا عِطرٌ . . .

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٣٨٨ .

(٢) بل لا يجوز — فى الصحيح — تقدم النعت على معمول المنعوت إذا كان المنعوت وصفاً عاملا ؛ نحو : ظهر بيننا مبتكرٌ نظريةً علمية عبقرىّ . (راجع حاشية ياسين فى باب الحال عند الكلام على صاحبها) .

(٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٩٩ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — قد يقتضى المعنى أن يقع قبل النعت : « لا » النافية ، أو : « إمَّا » . وعندئذ يجب تكرارهما ؛ نحو : زاملت أخًا لا غادرًا ، ولا خائنًا . . . — تخيَّرْ مصيفًا ، إما ساحليًّا ، وإما جبليًّا[1] . . .

ب — يجوز نعت النعت عند سيبويه ويمنعه آخرون . والحق أن النعت قد يحتاج إلى نعت أحيانًا ؛ مثل : هذا ورقٌ أبيضُ ناصعٌ ، (أى : شديد البياض) ، فالورق يشتمل على جسم ولون ، والنصاعة إنما هى للونه . . . ونحو : هذا وجه مُشرقٌ أىّ إشراق ! ! ناضرةٌ وجنتاه كاملةُ النّضرة .

بل إن من النعت ما لا يسمى نعتًا إلا إذا كان موصوفًا ؛ وهذا هو : النعت « المُوَطِّئ » — وقد سبق الكلام عليه[2] — ومن أمثلته الواردة : ألا ماءَ ماءً باردًا

حـ — إذا وقع النعت بعد المركب الإضافى (كعبد العزيز — شمس الدين — سيف الله . . .) ، فهو للمضاف ؛ لأن المضاف هو المقصود الأساسى بالحكم إلا فى حالتين .

الأولى : أن يقوم دليل على أن المقصود بالنعت هو المضاف إليه . نحو : أسرعْ إلى معاونة الصارخ الملهوف ، ولا تتوان فى بذل الجهود الصادقة لإنقاذه .

الثانية : أن يكون المضاف هو لفظ : « كل » — فالأحسن فى هذه الحالة مراعاة المضاف إليه ؛ لأنه المقصود الأساسىّ ؛ أما المضاف « كل » فجىء به لإفادة الشمول والتعميم ، نحو : كلُّ فتاة مهذبة هى دعامة لرقىّ وطنها ، وإسعاد أهلها[3] .

---

(١) سبق تفصيل الكلام على مواضع تكرار « لا » فى بابها الخاص آخر الجزء الأول .

(٢) ص ٣٧٠ .

(٣) سبقت الإشارة إلى إضافتها فى ص ٥٨ و ٦٣ و ٩٨ ولوقوعها نعتاً فى ص ٣٧٥ و ٣٧٨ وتجىء أيضاً فى ص ٤١٥ .

المسألة ١١٦ :

التوكيد [١]

التوكيد قسمان : معنوى ، ولفظى :

ا — المعنوى :

إذا سمعنا من يقول : « وصل أحد العلماء إلى القمر » ، خطر بالبال عدة احتمالات ؛ منها : أنه وصل إلى قرب القمر ، دون الوصول ، إلى جِرْمه وذاته الحقيقية ، أو : أنه وصل إلى مداره ، أو إلى أسراره العلمية والفلكية . . . أو . . . ونتوهم أن المتكلم أراد أن يقول : — مثلا — وصل أحد العلماء إلى قرب القمر ، أو إلى مدار القمر . أو إلى أسرار القمر . . . فحذف المضاف ؛ لأن حذفه هنا يؤدى إلى المبالغة أو المجاز [٢] ، وكلاهما أبلغ وأقوى فى تأدية المعنى من الحقيقة . هذا بعض ما يخطر بالبال عند سماع تلك العبارة . . .

فلو أنه قال : وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه ، لزالت تلك الاحتمالات وغيرها ، ولم يبق مجال لتوهم المبالغة ، أو المجاز بالحذف ، أو بغيره ؛ ولتركّز الفهم فى معنى حقيقىّ واحد : هو الوصول إلى جِرْم القمر ذاته ، بسبب كلمة : « نفس » التى منعت أن يكون هناك لفظ محذوف كالمضاف — مثلا — تنشأ عن ملاحظته وتخيله احتمالات مختلفة .

كذلك إذا سمعنا من يقول : حفِظت ديوان « المتنبى » يخطر على البال سريعًا أنه حَفِظ أكثَرَهُ ، أو أحسنه ، أو حِكَمه . . . وأنه لم يقصد الشمول الحقيقىّ حين قال « حفِظت » ديوان المتنبى ؛ وإنما قصد : حفظت أكثر ديوان المتنبى ، أو أحسن ديوان المتنبى ، أو أحكم ديوان المتنبى . . . فحذف المضاف ؛ لما فى حذفه هنا من مبالغة ، أو مجاز ؛ وكل منهما فى

---

(١) ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أشهر فى استعمال النحاة . كما سيجىء فى ص ٤٠٧

(٢) مجاز بالحذف ، أو : مجاز مرسل .

تأدية المعنى أبلَغُ وأقدرُ .

فلو أنه قال : « حفِظت ديوان المتنبي كلَّه » ما ترك حول الشمول الكامل مجالاً لشيء من تلك الاحتمالات ، ولا لِتَخَيُّلِ ، شيء محذوف ؛ كالمضاف إليه ، ولا لمبالغة أو مجاز ، ولا تجه الفهم إلى معنى واحد ، هو حفظ الديوان كاملا غير منقوص . وقد نشأ هذا التركيز والاقتصار فى الفهم على المعنى الواحد من كلمة ؛ « كل » .

فكلمة : « نفس » فى المثال الأول وما شابهه ، وكلمة « كل » فى الثانى وما شابهه ، — تسمى : توكيداً معنويًّا ، فهو :

« تابع [١] يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته [٢] مباشرة ، أو إلى إفادته العموم والشمول » .

وإن شئت فقل : تابع يدلّ على أن معنى متبوعه حقيقىّ ؛ لا مبالغة فيه ، ولا مجاز .

***

ألفاظ التوكيد المعنوى :

ألفاظه الأصلية سبعة ، وقد تلحق بها — أحيانًا — ألفاظ فرعية أخرى سنعرفها [٣] . والسبعة الأصلية ثلاثة أنواع :

(١) نوع يراد منه إزالة الاحتمال عن الذات ، وإبعاد الشك المعنوى عنها . وأشهر ألفاظه الأصلية : نفْس ، وعيْن .

---

(١) سبق فى ص ٣٥٥ بيان معنى التابع . وأحكامه ، كل ما يتصل به . ومن أهم أحكامه : أنه مثل متبوعه فى حركات الإعراب ، وجواز الفصل بينه وبين المتبوع على الوجه المشروح هناك ، وأن النعت يجوز قطعه كما تقدم فى بابه —كذا عطف البيان ؛ كما سيجىء عندالكلام عليه فى بابه ص ٤٤٠ — أما التوكيد فلا يجوز فيه مطلقاً ؛ حتى كلمة : « كل » حين تصير نعتاً فى بعض حالاتها التى تجىء فى ص ٤١٥ وقد أشار الصبان فى آخر « باب البدل » إلى رأى يجيز فى التوكيد القطع وهو رأى جدير بالإهمال . وأما البدل فيصح فيه القطع على الوجه الذى يأتى فى بابه ص ٥٣٨

(٢) المراد بالذات هنا : حقيقة الشىء الأصلية وجملته كاملا ، فتشمل بالذات الحسية ؛ كالجسم ، وباقى المحسات ، كما تشمل الحقائق المعنوية المحضة ؛ كذات العلم ، وذات الفهم ، وذات الأدب . . .

(٣) فى ص ٣١٧ .

ومن الأمثلة قول أحد الرحالين : (. . . رأيت الساحر الهندى نفسَه — وهو المعروف بألاعيبه وحِيَله — يقبض على الجمرة عينها بأصابعه العارية ، ويظل كذلك دقائق كثيرة . . .) ، فكلمة : « نفس » أزالت الشك والمجاز عن ذات الساحر ، فلم تترك مجالا لتوهم أن المقصود شيئًا آخر غيرها ؛ كخادمه ، أو صبيه ، أو : أداته . أو شبيهه ، وإنما المقصود هو ذاته ، دون مبالغة ، أو مجاز ، ودون إرادة سواها .

وكذلك كلمة : « عين » فإنها أفادت النص على الذات ، وأبعدت عنها كل احتمال يقوم على تلك المبالغة ، أو المجاز ، أو إرادة معنى لا يتصل بصميمها مباشرة . وهذا معنى قولهم : إن التوكيد بالنفس أو بالعين يَقْصِر المعنى الحقيقى على الذات وحدها ، ويُركزه فيها ، ويزيل كل احتمال عنها .

وإذا وقعت كلمة : عين ، أو نفس ، تابعة على هذا الوجه ، سميت فى اصطلاح النحاة « توكيدًا » . أو : تأكيداً : أو « مؤكِّدة » — بكسر الكاف — والأول هو الأشهر وسمى متبوعها مؤكَّدًا — بفتح الكاف — وهذا هو الشأن فى جميع ألفاظ التوكيد .

وإذا كانتا للتوكيد فلا بد أن يسبقهما المؤكَّد ، وأن تضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور — حتما —[1] يطابق هذا المؤكَّد فى التذكير والإفراد وفروعهما ؛ ليربط بين التابع والمتبوع . تقول : صافحت الوالىَ نفسه — صافحت الواليين أنفسَهما — صافحت الولاة أنفسَهم — صافحت الوالية عينها — صافحت الواليتين أعينهما — صافحت الولياتِ أعينهن . وهذا الضمير لا يجوز حذفه ولا تقديره[1] . . .

ومما يلاحظ أن المطابقة ، حين يكونُ المؤكَّد جمعًا تقتضى أن يجمعا

---

(١) فى توكيد الاسم بالنفس أو بالعين مع اشتمالها على ضمير مطابق للمؤكد — يقول ابن مالك :

بِالنَّفْسِ ، أَوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا ... مَــعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المؤَكَّدا

(١) هذا الضمير لا بد من ذكره هنا وفى كل نوع من أنواع التوكيد المعنوى الآتية . ولا يصح حذفه مطلقاً

جمع تكسير للقلة على وزن : « أفْعُل » ، فقط ، ومنع أكثر النحاة الجموع الأخرى للقلة والكثرة ؛ فلا يصح : نفوسهم ، ولا عيونهم . . . و . . . . وعلى هذا لا بد أن تكون صيغتهما على وزن « أفْعُل » مع إضافتهما لضمير الجمع .

أما إذا كان المؤكَّد مثنى فالأفصح جمعهما على وزن : القلة السابق وهو : « أفْعُل » فيقال أنفسُهما — أعينُهما . لكن يصح إفرادهما وتثنيتهما ؛ فيقال : نفسُهما — عينُهما — أو : نفساهما — عيناهما . ومهما كان وزن الصيغة فى التثنية فلا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ؛ ليطابق المؤكَّد[١] . . .

هذا ، ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ولكن بغير حرف عطف [٢]، ويجرى عليهما مجتمعتين من حكم الإضافة للضمير المطابق وتقدم المتبوع وباقى أحكام التابع — ما يجرى على إحداهما منفردة ؛ نحو : قابلت الوالىَ نفسَه عينَه — قبض الساحر على الجمرة نفسها عينها . ولا بد — فى الرأى الأقوى — عند اجتماعهما من تقديم النفس على العين .

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَاجْمَعْهُمَا «بِأَفْعُلٍ» إنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

أى : إن كانا تابعين (مؤكِّدين) لغير الواحد ؛ وهو المثنى والجمع — فجىء بهما مجموعين على صيغة : « أفعُل » لتكون متبعاً للنهج الصحيح .

(٢) لا يصح وجود حرف عطف قبل التوكيد المعنوى . لأن وجوده يستلزم معنى غير مقصود من التوكيد ويزيل عما بعده اسم التوكيد . (كما سيجىء فى ص٤١٩) .

... ...

زيادة وتفصيل :

تنفرد كلمتا : « نفس » ، و « عين » دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوى[١]، بجواز جرهما بالباء الزائدة ؛ تقول : ذهب الوالى نفسُه ، أو بنفسِه ، لمحاربة الخوارج — أبصرت الوالىَ نفسَه ، أو بنفسِه — يحارب الخوارج — نظرت إلى الوالى نفسِه ، أو بنفسِه ، وهو فى الميدان . . . فكلمة : « نفس » توكيد مجرور بالباء الزائدة فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة المتبوع ، ويصح فى — الأمثلة السالفة — وضع كلمة : « عين » مكان : « نفس » فلا يتغير الحكم ، وتعرب مثلها توكيداً مجروراً فى لفظه ، ولكنه فى المحل تابع للمؤكَّد (أى : للمتبوع)[٢].

---

(١) وسيجىء فى ص (٤٢٠) عند الكلام على ألفاظ الشمول دخول هذه الباء على « أجمع » ولكنها هناك الباء الزائدة وجوباً اللازمة ؛ كالداخلة على أفعل فى التعجب من جهة وجوب زيادتها ، وعدم مقارنتها . .

أما « الباء » الزائدة هنا فدخولها جائز ، وبقاؤها غير لازم . وفى ص ٤١٤ بعض أحكام عامة تنطبق على النفس والعين .

(٢) سبقت الإشارة لهذا عند الكلام على زيادة « الباء » الجارة ج ٢ ص ٣٧٩ م ٩٠ باب حروف الجر .

(٢) نوع يراد به إزالة الاحتمال والمجاز عن التثنية ، وإثبات أنها هى المقصودة حقيقة . وله لفظان : «كِلاَ» للمثنى المذكر ، و «كلتا» للمثنى المؤنث ، نحو : أفاد الخبيران كلاهما ، ونفعت الخبيرتان كلتاهما . فلو لم تُذْكَر «كلا» ، و «كلتا» لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية ، وأن المقصود بالخبيرين والخبيرتين أحدهما . . . فمجىء «كِلاَ» بعد المثنى المذكر ، و «كلتا» بعد المثنى المؤنث — قطع فى التثنية بفهم لا شك فيه ولا احتمال ، ودل على أن المراد هو الدلالة على التثنية الحقيقية التى تنصَبّ على اثنين معًا أو اثنتين معًا[١].

ولا بد عند استعمالهما فى التوكيد أن يسبقهما المؤكَّد ، وأن تُضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور يطابقه فى التثنية — ليربط بينهما — كما فى الأمثلة السالفة . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره . فإذا تحقق الشرطان ، وصارتا للتوكيد — تابعين للمؤكَّد — وجب إعرابهما إعراب المثنى [٢]؛ فيرفعان بالألف ويُنصبان ويجران بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ؛ نحو : أفادنى الوالدان كلاهما — أحببت الوالدَيْنِ كليهما — دعوت الله للوالدَيْنِ كليهما . . . نفعتنى الجدّتان كلتاهما — أطعت الجدّتين كلتيهما — استمعت إلى نصح الجدّتين كلتيهما .

ولما كان الغرض من التوكيد بكلا وكلتا هو ما سلف ، كان من المستقبح بلاغة أن يقال : تخاصم الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، حيث لا مجال

---

(١) ولا فرق بين أن تكون التثنية على سبيل التفريق — ولا تسمى هذه تثنية اصطلاحاً — أو على غير سبيله ؛ نحو : فاز الأول والثانى كلاهما ، وفازت الأولى والثانية كلتاهما — وفاز السابقان كلاهما وفازت السابقتان كلتاهما .

(٢) هما من الألفاظ الملحقة فى إعرابها بالمثنى. وقد سبق تفصيل شامل لحالات إعرابهما . ومن المفيد الرجوع إليه (فى الجزء الأول ص ٧٩ م ٩ عند الكلام على المثنى وملحقاته) . من ذلك التفصيل تتبين أمور هامة ؛ فى مقدمتها : أنه لا يصح إعرابهما توكيداً إلا بعد تحقيق الشرطين . لكن لا يلزم من تحقق الشرطين إعرابهما توكيداً ؛ فقد يعربان توكيداً أوْ لا يعربان على حسب ماتقضى به الدواعى الأخرى .

لاحتمال التخاصم من أحدهما دون الآخر ؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتماً ؛ فلا فائدة من صيغة التوكيد هنا ، ومثله : تَقَاتَل اللصان ، وتحارَب العدوان ، وأشباه هذا من كل ما يدل على « المفاعلة » ، أى : المشاركة الحتميَّة بين شيئين . . .

(٣) نوع يراد منه إفادة التعميم الحقيقى وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل وأشهر ألفاظه ثلاثة : كل — جميع — عامة . وأقواها فى التوكيد ، وأكثرها أصالة ، هو : كل ، ثم جميع ، ثم عامة — نحو : قرأت ديوانَ المتنبى كلَّه ، واستوعبت قصائدَه كلَّها . فلو لم نأت بكلمة : « كل » لكان من المحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعَب ، هو : الأكثر ، أو الأقل ، أو النصف ، أو غير ذلك ؛ إذ ليس فى الكلام ما يدل على الإحاطة الكاملة ، والشمول الوافى فمجىء لفظ : « كل » منع الاحتمالات ، وأفاد الإحاطة والشمول بغير مبالغة ولا مجاز .

ومثل هذا : غردت العصافير جميعُها ؛ لاستقبال الصبح . فلو لم تذكر كلمة : « جميع » لكان من المحتمل أن المراد هو تغريد أكثرها ، أو بعض منها . . . وليس فى الكلام ما يقطع بالدلالة على الإحاطة والشمول ، فلما جاءت كلمة : « جميع » أزالت الاحتمال ، وأفادت العموم القاطع. ومثلها كلمة : « عامة » (والتاء فى آخرها زائدة لازمة لا تفارقها فى إفراد ، ولا فى تذكير . ولا فى فروعهما ، وهى للمبالغة ، وليست للتأنيث) ، تقول : حضر الجيش عامّتُه — حضر الجيشان عامّتُهما — حضر الجيوش عامّتُهم — حضرت الفرقة عامّتُها — حضرت الفرْقتان عامّتُهما — حضرت الفِرَق عامّتُهن . . .

ولا بد فى استعمال كل لفظ من هذه الثلاثة فى التوكيد أن يسبقه المؤكَّد ، وأن يكون مضافاً إلى ضمير مذكور حتماً ، يطابق المؤكَّد فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ ليربط بينهما ، وأن يكون المؤكَّد إما جَمْعاً له أفراد ، وإما مفرداً

يتجزأ بنفسه ، أو بعامله[١]. فمثال : الجمع المؤكَّد : حضر الزملاء كلُّهم ، أو : جميعُهم ، أو عامتُهم — كرّمت الزميلاتِ كلَّهن — أو جميعَهن ، أو عامتَهن ، ومنه قول الشاعر :

لولا المشقّةُ سادَ الناسُ كُلُّهُم الجود يُفقرُ ، والإقدامُ قَتَّالُ

ومثال المفرد الذى يتجزأ بنفسه : قرأت الكتاب كلَّه ، أو : جميعَه ، أو : عامتَه . ومثال المفرد الذى يتجزأ بعامله اشتريت الحصان كله ، أو : جميعه ، أو : عامته .

لما سبق كان من المستقبح أن يقال : جاء الأخ كله — مثلا — لعدم الفائدة من التوكيد ؛ إذ يستحيل نسبة المجىء إلى جزء منه دون آخر[٢]. . . ومال أكثر النحاة إلى منع هذا وأمثاله .

---

(١) المراد بما يتجزأ بنفسه ما يتكون من جملة أجزاء يمكن أن يستقل كل جزء منها وحده بتحقيق الفائدة منه من غير توقف على انضمامه إلى المجموع ؛ كالفضة — مثلا — فإنها تكون من أجزاء كل جزء منها ينفع — بنفسه — فى شىء مطلوب ، وكذلك المال فإنه يتكون من دراهم ودنانير ، كل درهم أو دينار يؤدى منفعته من غير حاجة إلى انضمامه لنظير له . أما الذى يتجزأ بعامله فهو الذى له أجزاء لا ينفع الواحد فى أداء مهمته إلا باتصاله بجزء آخر ؛ لأن أجزاءه متماسكة متصلة ، لا يصلح واحد منها لتحقيق الفائدة إلا حين يكون متصلا بباقى نظرائه . لكنه يتجزأ باعتبار آخر خارج عن ذاته الأصلية ، وذلك الاعتبار حين يقع عليه أثر عامل نحوى ومعناه ، ويكون هذا المعنى مما يتجزأ . خذ — مثلا — الحصان ؛ فإنه لا يمكن أن يتجزأ أجزاء يؤدى كل منها عمله بعد التجزىء ، فإذا قلت : اشتريت الحصان ، أو بعت الحصان . . . فإن الحصان معمول للفعل : اشترى ، أو : باع ، وكل من الشراء والبيع يتجزأ ؛ إذ يمكن شراء نصف الحصان ، أو ربعه ، أو ثلثه . . . و . . . وكذلك بيعه ، فالعامل — كما نرى — يتجزأ ؛ لهذا يصح أن يقال : اشتريت الحصان كله ، واستأجرت الخادم كله . والساقية كلها ، والسيارة كلها ...

(٢) وفى ألفاظ الشمول الخمسة الأصيلة يقول ابن مالك :

و « كلاًّ » اذْكُرْ فى الشُّمُولِ و « كِلاَ » « كِلْتَا » ، جَمِيعاً » — بالضَّمِير موصَلا

واسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ : « فاعِلَهْ » مِنْ : « عَمَّ » فى التَّوكيد ، مثلُ : النَّافِلَهْ

يريد : اذكر عند إرادة الشمول لفظة التوكيد الدالة عليه ، وهى : كل — كلا — كلتا (وهما =

وكل واحد من الثلاثة لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفراده[1] ؛ ففى مثل : حضرت الوفود كلها — يصح أن يكون حضورها فى وقت واحد ، أو فى أوقات متباينة ، ومثلها : غاب الجنود كلهم . . . وهكذا ، فهى تفيد العموم المطلق من غير زيادة محتومة عليه ، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقرينة أخرى .

ويلحق بهذا النوع ألفاظ العدد التى تفيد العموم[2] تأويلا ، لا صراحة وهى الأعداد المفردة (وتتركز فى ٣ و ١٠ وما بينهما) فهذه الأعداد قد تضاف أحيانًا إلى ضمير المعدود ، نحو : مررت بالإخوان ثلاثتَهم ، أو خمستَهم أو سبعتَهم ، بالنصب فى كل ذلك على الحال : بتأويل : مثلّثاً إياهم أو : مخَمسا ، أو مسبَعا . . .

ويصح إتْباع اسم العدد لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنويًّا بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد المعنوى . والصحيح أن هذا ليس مقصورًا على العدد المفرد (كما يقول كثير من النحاة) ، بل يسرى على العدد المركب أيضًا ؛ نحو : جاء القوم خمسةَ عشْرَهم بالبناء على فتح الجزأين فى محل نصب . على الحال ، أو فى محل آخر يطابق فيه المتبوع .

= لإفادة الشمول فى المثنى) جميعاً . ولا بد من وصل لفظ التوكيد بالضمير المطابق . ثم قال بعد ذلك : إن العرب استعملت فى الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيده لفظ « كل » وهذا اللفظ الآخر على وزن : « فاعلة » من الفعل : عم ؛ وهو : عامة ؛ (لأنها — من غير ملاحظة الإدغام — على وزن : فاعلة) ، وأراد بقوله : « مثل النافلة » ، أنها على مثال : « نافلة » فى الوزن ، وفى ثبات التاء فى جميع الأحوال ؛ تذكيراً ، وتأنيثاً وإفراداً ، وغير إفراد . فهذه التاء زائدة لازمة لا تتغير بحال.

(١) وله فى هذا نظائر ستجىء فى ص ٤١٧ .

(٢) ما سنذكره سبق تدوينه فى باب الحال ج ٢ ص ٢٩٦ م ٨٤ ويجىء كذلك فى ج ٤ ص ٣٩٧ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — فى قوله تعالى : « خلَقَ لكمْ ما فى الأرضِ جميعًا » ، تعرب كلمة : « جميعًا » حالا ، ولا يصح إعرابها توكيدًا ؛ لعدم وجود الضمير الرابط .

وفى قراءة من قرأ قوله تعالى : « إنَّا كُلاًّ فيها » ، لا يصح إعراب : « كُلا » ، للتوكيد ، لعدم وجود الضمير ، وإنما تعرب بَدَلا من الضمير « نا » اسم : « إنّ » بدل كل من كل . وهذا هو الإعراب الأحسن ؛ إذ لا ضعف فيه ، ولا مانع يمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر[1] بدل كل من كل . . . كما سيجىء فى باب البدل[2] — ومنه : قمتم ثلاثتُكُمْ . وبدل الكل من الكل لا يحتاج لرابط من ضمير أو غيره .

ب — إذا اجتمع أكثر من مؤكد معنوىّ فلا ترتيب بين النفس والعين ، ويستحسن تأخير كلمة « كل » ، ويليها كلمة « جميع » ثم كلمة : « عامة »

حـ — قد تقع ألفاظ التوكيد المعنوى السبعة (وهى : نفس — عين — كلا — كلتا — كل[3] — جميع — عامة) معمولة لبعض العوامل ؛ فتعرب على حسب حاجة ذلك العامل ، فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرًا ، . . . و . . . ولا يصح إعرابها توكيدًا . وبالرغم من امتناع إعرابها توكيدًا — تظل فى حالتها الجديدة تؤدى معنى التوكيد كما كانت تؤديه من قبل ، مع أنها فى حالتها الجديدة لا تسمى فى اصطلاح النحاة توكيدًا ، ولا تعرب توكيدًا . وهذا كثير فى : « جميع » ، و « عامّة » ؛ نحو : الزائرون انصرف جميعهم ، أو : عامتهم — الزائرون رأيت جميعَهم ، أو : عامّتَهم — الزائرون مررت بجميعِهم ، أو بعامّتِهم . . .

أما : « كل » فيكثر وقوعها بعد عامل الابتداء ، ويقل بعد غيره ، فمثال الأول : الحاضرون كلهم نابه — ومثال الثانى قول الشاعر :

---

(١) أى : ضمير المتكلم أو المخاطب . (٢) ص ٥٣٩ .

(٣) « ملاحظة » : قد تكون كلمة : « كل » للتوكيد من غير أن تفيد الشمول والعموم الحقيق . كما فى قوله تعالى : (ولقد آتيناه آياتنا كلها) ، فإن الله لم يطلعه على جميع آياته . وهذا لأن كلمة : « كل » — كما يذكرون — قد يراد منها الكل المجموعى كالآية ، وقد يراد منها الكل الجميعى الذى يشمل الأفراد فرداً فرداً (كما سيجىء فى ص ٤١٧) .

... ...

يَميدُ[١] إذا والت عليه دِلاؤهُمْ فيصدُرُ عنه كلُّها ، وهْوَ ناهِلُ

وهذا من القليل الذى لا يحسن محاكاته ، لوقوعها فاعلا مع إضافتها للضمير[٢] .

ومن الأمثلة : الحاضرون تكلمَ كلُّهم — الحاضرون سمعتُ كلَّهم ، وأعجبتُ بكلهم .

وكلمة : « كل » مفردة مذكرة دائماً ، وإذا وقعت مبتدأ ، وأضيفت إلى نكرة — وجب فى الأغلب — عند المطابقة مراعاة معنى النكرة فى خبر : المبتدأ : « كُلّ » كقوله تعالى : « كلُّ نفس ذائقةُ الموت » ، وقوله تعالى : « كل حزب بما لديهم فَرِحُون » ، فإن أضيفت لمعرفة لم يلزم اعتبار المعنى ، وإنما يصح اعتباره أو اعتبار لفظ « كلّ » المفرد المذكر ؛ نحو : « كلكُم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » — كلكُم هداةٌ للخير ، وكلكم داعون إليه .

وقد تقع بدلا كالتى فى الآية السابقة على قراءة من قرأها « إنا كُلاًّ فيها » .

وقد تقع نعتاً بشرط إضافتها إلى اسم ظاهر ، مماثل للمنعوت فى لفظه ، وفى معناه — وهو الغالب — أو مماثل لشىء له صلة قوية به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكَرتكِ لو أُجزَى بذكركُمُو يا أشبهَ الناسِ كلِّ الناس بالقمرِ

فكلمة : « كل » نعت للناس . ومثال الثانى قول الآخر :

وإن كان ذنبى كلَّ ذنب فإنه محا الذنبَ كلَّ المحوِ من جاء تائبا

فكلمة : « كلّ » الثانية نعت للذنب .

وإذا وقعت كلمة : « كل » نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، ويصير معناها : « الكامل » فى كذا[٣] ... وهو معنى يختلف عن معناها فى التوكيد.

---

(١) يميد ، أى : يضطرب : والضمير عائد على ماء البئر .

(٢) وهناك سبب آخر ، هو أنه قد يُحدث لبْساً فى بعض الصور التى يحذف فيها المؤكَّد الضمير (وسيأتى فى ص ٤٢١) مثل : الأسرة أكرمت كلها ، أى : أكرمتها .

(٣) راجع ما له صلة بهذا فى ص ٥٨ و ٣٧٥ و ٣٧٨ و ٤٠٤ .

... ...

ولا يجوز فيها القطع فى حالتى استعمالها نعتًا أو توكيدًا كما سبقت الإشاة لهذا[١] ولا داعى للأخذ بالرأى الذى يبيح استعمالها توكيدًا فى الصورة السالفة التى تضاف فيها لاسم ظاهر مماثل لما قبلها على الوجه الذى شرحناه ، لأن فى الأخذ به خروجًا على الكثير الفصيح من كلام العرب الذى يضيفها عند التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكَّد[٢] (المتبوع) — أما المضافة للظاهر فلها معنى آخر ، وتأويل مغاير ؛ كما رأينا .

وأما « كلا » و « كلتا » فيكثر وقوعهما بعد عامل الابتداء ويقل بعد غيره (فهما من هذه الناحية مثل : « كُلّ ») ؛ فمثال الأول : الحاضران كلاهما نابه — الحاضرتَان كلتاهما نابهة . . . ومثال الثانى ما قاله بعض الأعراب وقد خيِّر بين شيئين : « كليْهما وتَمْرا » . يريد : أعطنى كليهما وتمرا[٣] .

وأما « نفس » و « عين » فالصحيح وقوعهما معمولين — أحيانًا — لبعض العوامل ، وإفادتهما التوكيد المعنوى مع امتناع إعرابهما توكيدًا[٤] ، ومن الأمثلة قوله تعالى : « كتب ربكُمْ على نفسه الرحمة » ، ونحو : جاءنى عين الكتاب . . . والعرب تقول : نزلت بنفس الجبل ، ونفس الجبل مقابلى[٥] .

د — فى جميع أنواع التوكيد المعنوى لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى ، فلا يقال غاب المسافر ، وحضر الغائب كلاهما . فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد توكيد المتعاطفين ، ولو كان لفظ العاملين مختلفا ؛ نحو : ذهب المسافر ، وانطلق الصانع كلاهما .

هـ — يجوز الفصل بين المؤَكد والمؤكَّد بغير أجنبى محض من العامل ؛ ومنه قوله تعالى : « لا يَحْزَنَّ ، ويرْضَيْنَ بما آتَيْتَهن ، كُلُّهنّ . . . » ، وقد اختلفت النحاة فى الفصل بالحرف : « إمَّا » ، والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه فيقول : مررت بالقوم إمَّا أجمعين ، وإما بعضهم . . .

و — سبقت الإشارة إلى أنه لا يجوز — فى أصح الآراء — قطع التوكيد المعنوى ، حتى كلمة : « كل » إذا صارت نعتا وجب إتْباعها وعدم قطعها .

* * *

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٥ و ٣٧٨ وقد تقدم فى باب النعت (ص ٣٩١) شرح القطع ، بيان أحكامه . (٢) فى هامش ص ٤٠٦ . (٣) كما جاء فى معجم : «لسان العرب» .
(٤) وكذلك باقى السبعة كما أسلفنا فى ص ٤١٤ . (٥) انظر الزيادة فى ص ٤٠٩ .

ألفاظ التوكيد الملحقة[١] بالثلاثة :

هناك ألفاظ ملحقة بالثلاثة السالفة الدالة على الإحاطة والشمول ، هى : أجمع – جمعاء – أجمعون – جُمَع – .

وإنما سميت ملحقة لأن الكثير الفصيح فى استعمالها أن تقع مسبوقة بلفظة : « كل » التى للتوكيد أيضًا ، ومطابقة لها ، ومقوّية لمعناها[٢]؛ وذلك بأن تقع : « أجمع » بعد كُلّ ، و « جمعاء » بعد : «كلها » و « أجمعون » ، بعد : « كلهم » ، و « جُمَع » بعد « كلهن » ، مثل حصدت الحقل كلَّه أجمعَ – سافرت الأسرة كلُّها جمعاءُ – أقبل الضيوف كلُّهم أجمعون – أقبلت الفتيات كلُّهن جُمَعُ[٣] . . .

ومن الجائز أن تستقل كل واحدة من هذه الألفاظ الملحقة ، فتقع توكيدًا غير مسبوقة بكلمة : «كل» التى أوضحناها. نحو : استوعبت النصحَ أجمعَ – استظهرت القصيدةَ جمعاءَ – صافحت الزائرين أجمعين[٤] – أكرمت الزائراتِ جُمَعَ

ولا تدل كلمة : «أجمعين» وأخواتها على اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على الأفراد ؛ فهى مثل : « كل » وأخواتها ، فى إفادة العموم المطلق دون زيادة

---

(١) وهى التى أشير لها فى ص ٤٠٦ .

(٢) وقد تزيل عنها احتمال عدم الشمول الكامل ؛ لأن لفظة : « كل » قد يراد منها : «الكل المجموعى » وليس « الكل الجميعى » على الوجه السابق فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٤ .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا ... جَمْعَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا

أى : بعد لفظة : «كل» التى للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التى تجىء بعدها لتقوية التوكيد بها ، وسرد تلك الألفاظ . . . علماً بأن كل واحد منها يستعمل مع مؤكَّد (متبوع) يخالف ما يستعمل مع الآخر . . .

(٤) من الجائز إعراب : « أجمعين » حالا ، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً ، فعلى إعرابها حالا يكون المعنى : « مجتمعين » أى : فى حالة اجتماعهم ، وعدم تفرقهم . وعلى إعرابها توكيداً يكون المعنى على الشمول والإحاطة ، وأن الإكرام شملهم فرداً فرداً . فبين المعنيين فرق واضح . ومن الواجب عند الإعراب ملاحظة المعنى المراد دائما ، لأن الإعراب لا بد أن يجارى المعنى المقصود .

عليه[١]. فإذا قلنا : قابلت الزائرين أجمعين فقد تكون المقابلة فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفة .

والفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه عدم تثنية : « أجمع » و « جمعاء » ، فلا يقال : أفادنى الكتابان أجمعان ، ولا أنشدت القصيدتين جمعاوين ، لأن أكثر العرب استغنوا « بكلا » و « كلتا » عن تثنية أجمع وجمعاء[٢] . . .

وهنا ألفاظ أخرى للتوكيد ، تجىء بعد « أجمع » وفروعها وهى بمعناها ، وتُعد من الملحقات أيضًا مثلها ، وتفيد فائدتها فى تقوية معنى : « كلّ » . وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فيجىء بعد « أجمع » لفظ بمعناه وفائدته هو : « أكْتع » ، وإن شئنا الزيادة جئنا بعد « أكْتَع » ، بلفظ : « أبْصَع » ، ثم إن شئنا الزيادة جئنا بلفظ : « أبْتع » أخيرًا . ونأتى بعد : « جمعاء » ، بلفظ : كتْعاء ، ثم بصْعاء ، ثم بتْعاء . ونأتى بعد : أجمعين ، بلفظ : أكتعين ، ثم أبصعين ، ثم أبتعين — مجموعة جمع مذكر سالمًا — . وبعد : « جُمَع » بلفظ : كُتَع — بُتَع — بُصَع . . . مجموعة على وزن : «فُعَل»[٣] فالمثال الذى يجمع لفظ التوكيد الأصلى وهو : « كل» ويليه ملحقاته المختلفة على الترتيب السالف هو : سافر الوفد كله ، أجمعُ ، أكتعُ ، أبصعُ ، أبتع — سافرت الكتيبة كلها جمعاء ، كتعاء ، بصعاء ، بتعاء — حضر المدعوون كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ، وحضرت المدعوات كلهن جُمَعُ — كُتَعُ — بُصَعُ — بُتَعُ . ويقاس على هذا غيرها من الصور التى تستعمل فى الإفراد والتذكير وفروعهما .

---

(١) على الوجه المشروح فى ص ٤١٣ .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك مبينًا أن ألفاظ التوكيد الفرعية قد تستقل بنفسها ، فلا تجىء بعد لفظة : « كل» :

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِىءُ أَجْمَعُ ... جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعُ

ثم يذكر بعد بيت آخر الحكم بمنع تثنية « أجمع » ، وجمعاء ، استغناء عن تثنيتهما بكلا وكلتا :

واَغْنَ بكِلْتَا فِى مُثَنًّى وَكِـلاَ ... عَنْ وزْنِ « فَعْلاَءَ » وَوَزْنِ «أَفْعَلا »

(اغن ، بمعنى : استغن) . وسيجىء هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٤٢١ .

(٣) وهذا هو الحكم الغالب — كما سيجىء فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ .

ويجب ملاحظة ما يأتى :

(١) أن جميع ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة الأصلية لا تضاف مطلقاً (لضمير ولا لغير ضمير [١]) بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية مثل : «كُلّ» وسواها ؛ فلا بد من إضافتها لضمير مطابق للمؤكَّد كما عرفنا .

(٢) أنّ جميع ألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية والملحقة — معارف ؛ فأما الأصلية فإنها معارف بسبب إضافتهما إلى الضمير الرابط ؛ فهى تكتسب منه التعريف .

وأما الملحقة فإنها معارف بالعلمية ، لأن كل لفظ منها هو « علم جنس » على الإحاطة والشمول ؛ ولهذا لا يجوز نصبه على الحال — فى الرأى الصحيح — كما أن منع الصرف واجب فى : « أجمع » و « جمعاء » و « جُمع » ، وكل ما كان من تلك الملحقات على وزن : فُعَل [٢] .

(٣) أن ألفاظ التوكيد الملحقة إذا اجتمعت وجب ترتيبها على الوجه السابق ، وقبلها لفظة : « كلّ » غالباً ، ويجب إعراب لفظة : « كل » توكيداً للمؤكَّد الذى قبلها . وكذلك بقية ما بعدها من الملحقات التى تجىء لتقويتها ، وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فتُعرب كل واحدة منها توكيداً معنوياً للمؤكَّد (المتبوع) وليس التالى توكيداً للتوكيد الذى سبقه — فى الرأى الأنسب [٣] — ولا يصح عطف هذه الملحقات بعضها على بعض . أو على شىء قبلها ما دامت مستعملة فى التوكيد ؛ لأن جميع ألفاظ التوكيد المعنوى لا يَصح أن يسبقها عاطف ؛ — كما سلف [٤] — .

---

(١) إلا كلمة : « أجمع » المسبوقة بالباء الجارة الزائدة لزوماً كما سيجىء فى ص ٤٢٠ .

(٢) كما سيجىء فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ .

(٣) راجع الأشمونى .

(٤) فى هامش ص ٤٠٨ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — من الأساليب الصحيحة — كما سبقت الإشارة[1] — جاء القوم بأجمعهم (بفتح الميم ، أو ضمها) . فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكَّد ، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة . وهى زائدة لازمة لا تفارقها . وتعرب كلمة : « أجمع » توكيداً مجرور اللفظ بالباء الزائدة اللازمة ، فى محل رفع أو نصب أو جر على حسب حالة المؤكَّد (المتبوع) . وهذا الإعراب أوضح وأيْسر من إعرابها بدلاً من المتبوع مجرورة اللفظ بالباء فى محل رفع أو نصب أو جر ، لأن صاحب هذا الإعراب لا يجعل « أجمع » هنا من ألفاظ التوكيد برغم أنها — عنده — تؤدى معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكَّد .

* * *

ب — تتلخص أهم الأحكام السابقة الخاصة بألفاظ التوكيد المعنوىّ فيما يأتى :

(١) وجوب تقدم المؤكَّد (المتبوع) .

(٢) وجوب إضافة لفظ التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكَّد إذا كان لفظ التوكيد أساسيًّا ، لا ملحقًا . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره .

(٣) وجوب تطبيق أحكام التابع التى سبق بيانها ، فى ص ٣٥٥ . على ألفاظ التوكيد .

(٤) امتناع وجود عاطف يدخل على لفظ التوكيد .

(٥) عدم قطعه .

* * *

---

(١) فى هامش ص ٤٠٩ و ٤١٩ .

توكيد النكرة :

ألفاظ التوكيد المعنوى معارف[١] بذاتها، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكَّد . (المتبوع) . والنكرة تدل على الإبهام والشيوع ؛ فهما متعارضان تعريفًا وتنكيرًا .

لكن يجوز — فى الرأى الأصح — توكيدها إذا أفادها التوكيد شيئاً من التحديد والتخصيص ؛ إذ يقربها من التعريف نوعاً . وإلا لا يجوز ، لأنه لا فائدة منه . وتتحقق استفادتها من التوكيد إذا اجتمع فيها أمران :

أولهما : دلالتها على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين معروفين ، كيوم وأسبوع ، وشهر . . . أو على شيء معلوم المقدار ؛ كدرهم ، ودينار . . . .

وثانيهما : أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول التى عرفناها ؛ تقول عملت يومًا كله — وسافرت أسبوعًا جميعه — وتنقلت شهرًا عامته . . . وتبرعت بدينار كله . . . وكقول الشاعر[٢] :

لكنهُ شَاقهُ أنْ قيل ذا رجَبٌ يا ليتَ عدةَ حَوْلٍ كلِّه رجَبُ

وعلى ما تقدم لا يصح : عملت زمنًا كله — ولا أنفقت مالا كله ؛ لأن النكرة غير محدودة الوقت ، ولا معلومة المقدار . كما لا يصح ؛ عملت يومًا نفسَه ، أو عينه ؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول[٣] . . .

* * *

حذف المؤكَّد (المتبوع) توكيدًا معنويًّا :

منعت جمهرة النحاة حذف المؤكَّد (المتبوع) بحجة أن الحذف مناف للغرض من توكيده توكيدًا معنويًّا . وأجاز آخرون الحذف ، بشرط أن يكون المؤكَّد (المتبوع) ضميرًا رابطًا فى جملة الصلة ، أو : الصفة ، أو : الخبر ؛

---

(١) سبق البيان فى ص ٤١٩ . (٢) فى بعض الروايات .

(٣) وفى جواز توكيد النكرة التى يفيدها التوكيد يقول ابن مالك مبيناً أنه جائز إن أفاد ، وأن البصريين لا يبيحونه مطلقاً :

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصرَةِ المَنْعَ شَمِلْ

ثم سرد بعد هذا بيتاً سبق تسجيله وشرحه فى مكانه الأنسب (ص ٤١٨) هو :

واغْنَ بِكِلْتَا فى مثنًّى ، وكِلاَ عَنْ وزْنِ : «فَعْلاَءَ» وَزْنِ : « أَفْعَلاَ »

نحو : جاء الذى أكرمتُ نفسَه ، أى : أكرمته نفسَه ــ جاء قوم أكرمت كلَّهم أجمعين ، أى : أكرمتهم كلَّهم أجمعين ــ الأسْرَةُ أكرمت[١] كلَّها أجمعين ، أى : أكرمتها كلها أجمعين ، وحذفه ــ عند هؤلاء ــ فى الصلة أكثر من الصفة ، وفى الصفة أكثر من الخبر .

والأحسن الاقتصار على الرأى الذى يمنع الحذف جهد الاستطاعة ، لأن حجتهم أقرب إلى العقل ، ورأيهم أبعد من اللبس والشك ، ولم يستند الموافقون على الحذف ــ إلى الأدلة المأثورة التى تكفى لتأييد رأيهم .

* * *

توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل توكيداً معنوياً . . .

ا ــ إذا أريد توكيد الضمير المتصل ، المرفوع ، المستتر أو البارز ــ توكيداً معنوياً يزيل الاحتمال عن الذات ــ جىء بلفظ التوكيد الذى يحقق هذا الغرض وهو : « نفس » ، أو : « عين » ، بشرط أن يَفْصِل بينه وبين المؤكَّد إما ضمير منفصل يُعربُ توكيداً[٢] لفظياً للضمير السَّالف ، (أى : للمؤكَّد) ، وإما فاصل آخر ليس ضميراً ، نحو : أسرعْ أنت نفسُك للصارخ . ونحو : رغبتَ أنت نفسُك فى الخير ــ رغبتما أنتما أنفسُكما فى الخير ــ رغبتم أنتم أنفسُكم فى الخير ــ رغبتن أنتن أنفسُكن فى الخير . ويجوز : رغبتَ ــ حقاً ــ نفسُك فى الخير ــ رغبت يوم الجمعة نفسُك أن تسافر ــ رغبتما ــ حقاً ــ أنفسكما فى الخير . . . وهكذا . فالفصل واجب ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح[٣] . . .

---

(١) راجع ما سبق خاصاً بهذا المثال فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٥ ومن المراجعة يتبين أن هذا الأسلوب صحيح ، ولكن إعراب كلمة : « كل » مختلف باختلاف الرأيين : فهو هنا لا يحتمل إلا التوكيد المفيد للشمول ، بسبب وجود كلمة : « أجمعين » بعده ، الدالة على الكل « الجميعى » ، لا المجموعى ، وقد أوضحنا نوعىْ « الكل » فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٤ . (٢) انظر إعرابه فى ص ٤٢٧ .

(٣) وقد يكون من فائدة الفصل على الوجه السالف منع احتمالات معنوية غير مقصودة فى بعض الصور ؛ ففى مثل : خرجت البقرة ، عينها ، أو نفسها ــ قد يخطر بالبال أن المراد هو خروج عينها التى تبصر بها ، وخروج نفسها التى بها حياتها ، وهى : الروح ؛ فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال ، أو أضعف شأنه ــ وهذا صحيح ــ . ويقولون : حملت الصور الأخرى التى لا احتمال فيها ــ على هذه ! ! والحق أن السبب هو استعمال العرب ليس غير .

وعلى أساس ما سبق لا يصح : تكلم المحمدون هم أنفسهم على اعتبار الضمير : (هم) توكيداً ، لأن المؤكَّد (المحمدون) ليس ضميراً متصلا مرفوعاً، وإنما هو اسم ظاهر لا يؤكده الضمير (إلا فى مسألة تجىء[1]) ؛ والاسم الظاهر أقوى فى الدلالة من الضمير ؛ إذ لا يحتاج إلى مرجع يفسره ، بخلاف الضمير .

أما فى نحو : المحمدون أكرمتهم هم أنفسَهم فالفصل جائز لا واجب ؛ لأن المؤكَّد ضمير متصل ، ولكنه ليس مرفوعاً فيؤكَّد الضمير بالضمير ، ويجوز : المحمدون أكرمتهم أنفسَهم بغير توكيد بالضمير . وأما فى نحو : المحمدون قاموا هم كلَّهم ، فالفصل جائز أيضاً لا واجب ؛ لأن لفظ التوكيد وهو : « كل » ليس : « النفس » أو « العين »[2] . . .

ب — وإذا أريد توكيد الضمير المرفوع المنفصل ، بالنفس » أو : « بالعَيْن » ، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما ؛ كلاهما لا يحتاج إلى فاصل ؛ تقول : أنت نفسك سافرت — أنتما أنفسكما سافرتما — أنتم أنفسكم سافرتم . . . وهكذا . . .

* * *

---

(١) فى ص ٤٢٦ .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك :

وإنْ تُؤَكِّدِ الضَّميرَ المتَّصِلْ ... بِالنَّفْسِ والعَين فَبَعْدَ المنْفَصِلْ

عَنَيْتُ ذا الرَّفْعِ ،وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا ، والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

يقول : إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بواحد من لفظى التوكيد : « النفس » أو « العين » صح التوكيد بأحدهما بعد أن يسبقه التوكيد اللفظى بضمير منفصل يفصل بين التابع والمتبوع . ولما كان البيت السابق لا يبين نوع الضمير المتصل الذى يراد توكيده ؛ أهو مرفوع ، أم غير مرفوع — تدارك الأمر فى البيت الذى يليه فقال : عنيت ذا الرفع ، أى : قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع . أى : الضمير المتصل المرفوع .

وأوضح بعد ذلك جواز التوكيد المعنوى بلفظ آخر مناسب ، غير « نفس » و « عين » ، بفاصل غير ذلك الضمير المنفصل . . . و . . . أو بلا فاصل . فالتقييد بالنفس والعين غير لازم عند توكيد الضمير ، وكذا التقييد بالفاصل غير لازم ما دام المتبوع ليس ضمير رفع متصل .

ب — التوكيد اللفظىّ :

هو تكرار اللفظ السابق بنَصِّه (١)، أو بلفظ آخر مرادف (٢) له .

والمؤكَّد (المتبوع) ، قد يكون اسمًا ، نحو : الشمسُ الشمسُ أمٌّ الأرض . وقد يكون فعلا ، نحو: تتحرك تتحرك الأجرام السماوية ؛ وقد يكون حرفًا ؛ نحو : نَعم نعم أيها الداعى إلى الهدى . وقد يكون جملة فعلية أو اسمية ؛ نحو : (الخير محمود المَغَبَّة — تواتيك عواقبه) . (الخير محمود المَغَبَّة — تواتيك عواقبه) . وقد يكون اسم فعل ؛ نحو :

هى الدنيا تقول بِمِلْءِ فِيها   حَذَارِ حذارِ مِنْ بطشى وغَدْرِى

ولا يصح تكرار اللفظ السابق (المؤكَّد) ، أكثر من ثلاث مرات ؛ نحو : قول الشاعر :

ألاَ ، يا اسْلَمِى ، ثُمَّ اسْلَمِى ، ثُمَّتَ اسْلَمِى
ثلاثَ تَحِيَّات ، وإنْ لَمْ تَكَلَّمِى . . .

ومثال التوكيد اللفظى بالمرادف : الذهب التبر مختبئ فى صحارينا . . .

---

(١) ولا يضر أن يدخل على نصه بعض تغيير يسير ؛ كقوله تعالى : «فَمَهِّل الكافرين أمهلهم رويداً» . فكلمة : « أمهل » توكيد لفظى للفعل السابق . والضمير : « هم » عائد على : « الكافرين » لامحل لهمن الإعراب (انظر الأحكام التى فى ص ٤٢٥) ومنهذه الآية يفهم أنه يجوز فى التوكيد اللفظى الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد .

وشىء آخر قاله النحاة فى باب تابع النادى ، عند بيت ابن مالك :

فِي نحوِ : سعْدُ سعْدَ الأَوسِ ينتَصِبْ   ثانٍ وضُمَّ وافتح أَوَّلاً تُصبْ

إن ضمت كلمة : « سعد » الأولى كانت الثانية منصوبة ، على اعتبارها توكيدا لفظياً ، أو مفعولا به لفعل محذف ، أو بدلا ، أو عطف بيان ، أو منادى ... ثم قالوا : كيف تعرب توكيداً لفظياً مع اتصالها بما لم يتصل به المتبوع ، ومع اختلاف جهتى التعريف بينهما ؟ إذ تعريف المتبوع هنا بالعلمية ، أو بالنداء — على الخلاف فى ذلك — وتعريف التابع بالإضافة ؛ لأنه لا يضاف حتى يجرد من العلمية . . . ؟

أجابوا : قد يكتفى فى التوكيد اللفظى بظاهر التعريف ، وإن اختلفت جهته وتباين المعرِّف ، أو اتصل به شىء . (راجع حاشية الخضرى عند البيت السالف وستجىء الإشارة لهذا أيضا فى ج ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٠ .

(٢) المرادف هو : لفظ يؤدى معنى لفظ آخر تماماً ، ويخالفه فى حروفه . فمن الأسماء : الفضة واللجين — الذهب والتبر — . . . ، ومن الأفعال قعد وجلس . . . ، ومن الحروف : نعم وجير . . ، ومن المرادف قولهم : أنت بالخير حقيق قمِن . . . ، أى : جدير .

أما الغرض من التوكيد اللفظىّ ؛ فأمور ؛ أهمها :

تمكين السامع من تدارك لفظ فاته سماعُه ، أو لم يتبينه . وقد يكون الغرض التهديد ؛ كقوله تعالى فى خطاب المعاندين بالباطل : « كلاّ سوف تعلمون ، ثم كَلاّ ، سوف تعلمون » .

وقد يكون التهويل : كقوله تعالى : « وما أدْراكَ[1] ما يومُ الدِّينِ[2] ؟ ثُمَّ مَا أدراكَ ما يومُ الدِّينِ ؟ » .

وقد يكون التلذّذ بترديد لفظ مدلولُه محبوب مرغوب فيه ، نحو : الصحة ، الصحة ! ! ، هى السعادة الحقّة . الجنة الجنة ! ! ما أسعدَ من يفوز بها . . . الأمّ ، الأمّ ! ! ! أعذب لفظ ينطق به الفم[3] . . .

هذا ، والأغراض السالفة هى أهم ما يميز التوكيد اللفظى بالمرادف من عطف البيان ، كما سيجىء فى بابه[4] . . .

* * *

أحكامه :

للتوكيد اللفظى أحكام تختلف باختلاف المؤكَّد (المتبوع) من ناحية أنه اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو جملة ، أو اسم فعل ، وتتلخص هذه الأحكام فيما يأتى ، (والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظى ، ولا يختلف فيه نوع عن نوع) :

ا ـ اللفظ الذى يقع توكيدًا لفظيًّا ، ممنوع من التأثر والتأثير ، أى : لا تؤثر فيه العوامل ، ولا يؤثر فى غيره ، فلا يكون مبتدأ ، ولا خبرًا ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا . . . و . . . فليس له محل من الإعراب مطلقًا ، وليس له تأثير

---

(١) ما أعلمك ؟ ما أخبرك ؟ ـ أدرى : فعل ماض . فى هذا البيت وفى الآيتين بعده توكيد لفظى لبعض الحروف والأسماء والأفعال والجمل. فراجع الحكم فى ص ٤٢٥ وص ٤٣٤ وما بعدها .

(٢) يوم الجزاء والحساب ، وهو يوم القيامة .

(٣) وقد اقتصر ابن مالك فيما سبق على تعريف التوكيد بقوله :

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِى … مُكَرَّرًا : كَقَوْلِكَ : ادْرُجِى ادْرُجِى

أى : والذى هو لفظى من التوكيد يجىء مكرراً . . . فالتوكيد اللفظى عنده هو ما يجىء مكرراً . سواء أكان تكراره باللفظ والمعنى معاً أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ .

(٤) إيضاح الفرق بينهما فى ص ٤٣٩ .

فى غيره مطلقـًا ؛ فلا يحتاج لفاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ، أو غيره[١]. . . وإنما يقال فى إعرابه : « إنه توكيد لفظى لكذا . » ؛ فهو تابع له فى ضبطه الإعرابىّ ، من غير أن يكون فاعلا كالمتبوع ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو غير ذلك . ولا فرق فى هذا الحكم بين أن يكون اسمًا ، أو فعلاً ، أو حرفًا ، أو جملة ، أو اسم فعل ؛ ففى مثل : إن الشمس إن الشمس قاتلة للجراثيم . تـُعْرب : « إنّ » الثانية : توكيد لفظى ، وليس لها عمل ولا محل . كما تعرب « الشمس » ، الثانية توكيد لفظى وليس لها عمل ولا محل . و « قاتلة » خبر « إن » الأولى ؛ فهذه وحدها التى لها العمل ، وهى التى تحتاج إلى الاسم والخبر ، دون الثانية .

ويصح أن يقال — كما سيجىء — : إن الشمس إنها قاتلة للجراثيم . فكلمة « إن » الثانية توكيد لفظى لا عمل لها ، و « ها » ضمير عائد على الشمس لا محل له من الإعراب فليس اسمًا لـ « إنّ » . ولا لغيرها ولا معمولا لشىء مطلقـًا ، وإنما هو مجرد رمز يحاكى[٢] اسم « إن » الأولى ، ويعرب توكيداً لفظيـًّا له .

ب — إن كان المؤكَّد اسمًا :

(١) فإن كان اسمًا ظاهرًا (ومثله اسم الفعل) . فتوكيده يكون بمجرد التكرار ، نحو : النجومُ النجومُ معلقة فى الفضاء ، والشمسُ واحدة منها ، والأرض الأرضُ كالحصاة الصغيرة بين آلاف الآلاف من الكواكب الأخرى .

فكلمة : « النجوم » الثانية ، وكذلك كلمة : « الأرض » الثانية — توكيد

---

(١) سبق هذا الحكم لمناسبة أخرى فى باب « التنازع » جـ٢ ص ١٥٤ م ٧٣ ويعارضه رأى آخر مدون هناك ، ثم بيان الفيصل فى الأمر .

(٢) يقولون فى إعراب هذا إنه جاء بقصد محاكاة الاسم السابق ؛ فما المراد بالمحاكاة من الناحية الإعرابية ؟ أهى التوكيد اللفظى أم شىء غيره ؟ فإن كانت هى التوكيد اللفظى فكيف نوفق بينها وبين ما نصوا عليه فى هذا الباب — وغيره — ص ٤٢٣ من أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ؛ إذ الاسم الظاهر أوضح منه ، لعدم حاجته إلى مرجع يفسره ؟ أهذه الحالة مستثناة ، والقاعدة السالفة أغلبية ؟ نعم هذا الذى يفهم من كلام فى حاشية ياسين ، على شرح التصريح فى أول بحث التوكيد اللفظى .

لفظيّ ، وكلتاهما تُضبط كالأولى ، لأنها تابعة لها فى الضبط من غير أن يقال عن الثانية إنها مبتدأ ، أو خبر ؛ إذ لا محل لها من الإعراب ؛ فليست مبتدأ ، ولا خبراً ولا فاعلاً ، ولا غير ذلك . ويستثنى من هذا الحكم الأسماء الموصولة ، فإنها لا تؤكَّد توكيداً لفظيًّا إلا بإعادة لفظها وصلته معه ، فلا يجوز تكرار اسم الموصول وحده دون تكرار صلته . نحو : الذى سَمَك السماء . الذى سمك السماء — قادر على دَكّ عروش الظالمين . . .

(٢) وإن كان المؤكَّد ضميراً متصلا — مرفوعًا ، أو غير مرفوع — فمن الممكن توكيده توكيداً لفظيًّا بضمير يماثله فى معناه لا فى لفظه ؛ فيكون توكيده بالضمير المنفصل المرفوع المناسب له فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ نحو : أرأيت أنت الخير وافى خاملا — يفرحك أنت وصول الحق إلى صاحبه — هل لك أنت فى عمل الخير فتؤجَرَ . . . ونحو : أرأيتما أنتما . . . أرأيتم أنتم . . . أرأيتن أنتن . . .

ففى الأمثلة السالفة وقع الضمير المنفصل المرفوع (أنت ، وفروعه) ، توكيداً لفظيًّا لضمير قبله متصل ، مرفوع ، أو : منصوب ، أو مجرور ؛ وفى كل حالة من الثلاث يعرب الضمير « أنت » ، وفروعه — توكيداً لفظيًّا مبنيًّا على الفتح أو غيره ، ولا يقال فيه إنه مبنى فى محلّ رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، إذ ليس له محل إعرابىّ ، لأن المحل الإعرابى لا يكون إلا للمبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو غيرها مما له موضع إعرابى لا يقوم على التوكيد اللفظىّ .

ومن الضمير المرفوع المتصل ما هو بارز كالأمثلة السابقة ، وما هو مستتر كالفاعل لكل من الأفعال الآتية فى قوله عليه السلام : « كُلْ واشربْ ، والبسْ فى غير مَخِيلة[1] ولا كِبْر » . . . فكل فعل من هذه الأفعال له فاعل ضمير مستتر مرفوع ، تقديره : أنت . فإذا أريد توكيد هذا الفاعل المستتر توكيداً لفظيًّا فتوكيده بالضمير المرفوع البارز « أنت » ، وهو غير الفاعل المستتر . فنقول :

---

(١) اختيال ، كبر .

كُلْ أنت ، واشربْ أنت ، والبسْ أنت ، « فأنت » الضمير الظاهر هو توكيد لفظى للمستتر ، ومثله قول الشاعر :

إذا ما بدتْ من صاحب لك زَلَّةٌ فكنْ أنتَ محتالاً لِزَلَّتِهِ عُذْرا

فالضمير : « أنت » البارز توكيد لاسم : « كان » المستتر ،وتقديره : أنت ، أيضًا .

والضمير : « أنت » المؤكِّد ، هو فى أصله أحد ضمائر الرفع البارزة فحقه أن يؤكِّد الضمير المرفوع فقط ، لكنه — على الرغم من هذا — قد يكون أحيانًا كثيرة توكيدًا لفظيًّا لضمير غير مرفوع كما علمنا ، فيخالف بهذا ما يناسب أصله الأول ، ولكن هذه المخالفة مقبولة وقياسية قوية .

(٣) فإن كان المؤكَّد (المتبوع) ضميرًا متَّصلا — مرفوعًا ، أو غير مرفوع — وأريد توكيده بضمير مثله فى اللفظ والمعنى معاً ، وفى الاتصال ، وفى النوع الإعرابىّ[١] — فلا بد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذى يتصل — مباشرة — بالمؤكَّد (المتبوع) ، أى : أنه لا بد من تماثل الضميرين (التابع والمتبوع) فى اللفظ ،وفى المعنى ،وفى الاتصال وفى أن يسبق كل ضمير منهما —مباشرة — لفظ يماثل الذى يسبق الآخر فى نصّه ومعناه ، نحو : انساب حولى صوت غنائى ساحر ؛ فجعلت جعلت ، أسمعه أسمعه ، وأصغى إليه إليه ، فامتلأت النفس سرورًا ، ولا يصح إعادة المؤكَّد (المتبوع) وحده ؛ لأن هذا يخرجه عن الاتصال .

ففى الأمثلة المذكورة أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ؛ وهو : « التاء » التى فى آخر الفعل الأول : « جَعَل » فأكدناه بمثله فى كل ما أوضحناه وهو « التاء » الثانية التى هى ضمير متصل للرفع مسبوق بفعل كالفعل الذى سبق المؤكَّد (المتبوع) . كما أريد توكيد الضمير المتصل المنصوب ؛ وهو : « الهاء » التى فى آخر الفعل الأول : « أسمع » فأكدناه « بالهاء » الثانية التى تماثله فى لفظه ، ومعناه ، واتصاله ووقوعه بعد فعل كالفعل الذى سبق المؤكَّد (المتبوع) . وكذلك الضمير

---

(١) المراد : أن يكونا معا من نوع واحد ؛ كأن يكونا من ضمائر الرفع التى للمتكلم ، أو التى للمخاطب ، أو للغائب مع ملاحظة أن الضمير الذى للتوكيد اللفظىّ لا يعرب شيئا ، ولا محل له : كما شرحنا .

الثالث المجرور ، وهو « الهاء » الأولى التى بعد الحرف إلى . . . (وكل لفظ تكرر — بعد الأول — لا يكون له محل إعرابى كما سبق)[١] . . .

(٤) فإن كان المؤكَّد (المتبوع) ضميرًا منفصلا مرفوعًا أو منصوبًا[٢] فتوكيده اللفظى يكون بتكراره بغير شرط . (أى : أن توكيده يكون بضمير يماثله لفظًا ومعنى) فمثال المرفوع : أنت أنت مفطور على حب الخير . ومثال المنصوب قول الشاعر :

إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ[٣] ؛ فإنه   إلى الشَّرِّ دعَّاء ، وللشَّرِّ جالبُ

ويتضح من هذا أن المنفصل المنصوب لا يصح توكيده بالمنفصل المرفوع ؛ فلا يقال إياك أنت أكرمت ، ولا ما أكرمت إلا إياك أنت ، على اعتبار كلمة : « انت » للتوكيد فى الصورتين .

حـ — إن كان المؤكَّدُ فعلاً — ماضيًا أو مضارعاً[٤] — فإن توكيده اللفظى يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله[٥] ولا يكون للفعل المؤكَّد (التابع) فاعل إنما الفاعل للأول (المتبوع) كقول أعرابى ، وقد سئل : أتقول الحق ؟ فأجاب : وهل يقول يقول غيرى الحق ؟ وأنا من معشر وُلد وُلد الحق معهم ، ولم يفارقهم . (فلفظ « يقول » الثانية ومثلها : « وُلد » لا محل لها من الإعراب) .

---

(١) فى ص ٤٢٥ وما بعدها . وفى توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً ، ووجوب أن يعاد معه عند توكيده الاسم الظاهر المتصل به — يقول ابن مالك :

ولاَ تُعِدْ لَفْظَ. ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ   إلاَّ مَعَ اللفظِ. الَّذِى بِهِ وُصِلْ

ثم يقول فى آخر الباب :

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ   أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

ولم يذكر ابن مالك بقية التفاصيل .

(٢) ولا وجود لضمير منفصل مختص بالجر .   (٣) المجادلة بالباطل .

(٤) أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله — فى الأصح —

(٥) إذ لو تكرر الفاعل مع فعله لخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيداً لفظياً إلى توكيده مع فاعله ؛ فتدخل المسألة فى توكيد الجملة الكاملة . وفرق بين التوكيدين .

د – وإن كان المؤكَّد حرفًا :

(١) فإن كان حرف جواب[١] عن سؤال مثبت أو منفى فتوكيده يكون بتكراره فقط ؛ كقول أعرابى لأخيه الحزين : فيم الأسف على ما فات وليس على الأرض باق ؟ نَعَم نعم ، ليس فى طول الحزن إلا إطالة الشقاء ، واستدامة العذاب . . . وقول آخر ، وقد سئل : لم تحاذر فلانـًا وهو يلاينك ؟ فأجاب : لا . لا ؛ فليس المنافق بالصديق . ورب صداقة ظاهرة ، باطنُها عداوة كامنة ، وهى أشد ضررًا ، وأعمق خطرًا من العداوة السافرة . . .

(٢) وإن كان المؤكَّد حرفًا غير جوابىّ وقد اتصل به ضمير — فتوكيده لا يكون بتكراره وحده ، وإنما يكون بتكراره ومعه الضمير المتصل به . ويجب الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد بفاصل ما ؛ نحو : لك[٢] لك منزلة الشقيق البارّ ، وبلك بعد الله بلك أستعين . . . وكقول الشاعر :

أيَا مَنْ لَسْتُ أقْلاهُ[٣] ولا فى البُعْد أنساهُ
لك اللهُ علَى ذاكا لكَ اللهُ لكَ اللهُ

(٣) وإن كان المؤكَّد حرفًا غير جوابىّ — أيضًا — وقد اتصل باسم ظاهر فتوكيده يكون بتكراره ومعه الاسم الظاهر ، أو ضمير هذا الاسم الظاهر — وإعادة الضمير أفصح — ، وفى الحالتين يجب الفصل بين الحرفين ؛ المؤكَّد والمؤكِّد . ويصح فى الفصل الاكتفاء بذلك الاسم الظاهر ، نحو : إن العاقل إن العاقل أحرص على إماتة الحقد من تنمية أسبابه ، أو : إن العاقل إنه أحرص على إماتة الحقد . . . ومثل : آفة النصح أن يكون جهارًا ؛ فليت

---

(١) سيجىء فى الزيادة والتفصيل ص (٤٣٣) بيان يفيد أن هذا الحكم ليس مقصورًا على حروف الجواب وحدها . وإنما يشمل بعض حروف أخرى .

وحروف الجواب نوعان : مايجاب به للموافقة على الشىء المسئول عنه وأنه ثابت واقع ومحقق ، مثل نعم — أجل — جيْر — إى . . . وما يجاب به لبيان عدم الموافقة عليه ، وأنه غير واقع ، مثل : لا — بلى .

(٢) قد فصلت الكاف الأولى بين اللامين . والأحسن أن يكون الفاصل لفظًا غير داخل فيما تكرر

(٣) أكرهه وأبغضه (قـَلـَى ، يقـلى ، كرمىَ يرمى — وقـَلـِى يقلـَى كتعب يتعب ، لغة بمعنى : كره يكره) .

الناصحَ ليت الناصحَ ألاّ يعلنه، أو: ليت الناصح ليته . . . ومن هذا قول الشاعر :

فتلك ولاةُ السوءِ قد طال ملكُهُم فحتّامَ[1] حتّامَ العناءُ المطوّلُ

ولو كان الحرف المؤكَّد (المتبوع) داخلا على مضاف فالحكم السابق أيضًا فيتكرر المؤكَّد (المتبوع) ومعه الاسم المضاف والمضاف إليه أو ضمير المضاف إليه: والأحسن إعادة الضمير مع الفصل بينهما في الحالتين. نحو: الكريم يود الكريم، واللئيم يودّ الناس على رجاء الفائدة. على رجاء الفائدة. أو: على رجاء الفائدة على رجائها[2] . . .

هذا، وتوكيد الحروف توكيدًا لفظيًّا على غير الوجه السالف ضعيف، بل شاذ، لا يصح القياس عليه، كقول القائل:

إنّ إنّ الكريم يحلُمُ ما لم يَرَيَنْ من أجاره قد ضيما

فقد تكرر الحرف: «إنّ» بغير فصل ولا إعادة شيء.

ومثل قول الآخر:

حتى تراها[3] وكأنّ وكأنْ[4] أعناقَها مشدداتٌ بقَرَنْ[5]

فقد تكرر الحرف «كأنّ» من غير إعادة شيء معه، ولكن وجد فاصل

---

(١) إلى متى . . . والفاصل هو: «ما» الاستفهامية المجرورة، التي حذفت «ألفها» وصلا.

(٢) في توكيد الحروف يقول ابن مالك:

كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلا بِهِ جَوَابٌ؛ كَنَعَمْ، وَكَبَلَى

يشير بقوله: «كذا» إلى ما سبق في بيت قبل هذا من أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة الاسم الذي اتصل به. وكذا الحروف لا يعاد لفظها –إن كانت لغير الجواب– إلا بإعادة الاسم الظاهر المتصل بها – أو الضمير –، أما حروف الجواب فتعاد وحدها. ثم ختم الباب ببيت سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب (ص ٤٢٩) وهو قوله:

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

(٣) الضمير للمطايا.

(٤) أصلها: «كأن» المشددة النون، ثم خففت نونها.

(٥) بحبل.

بين الحرفين . وهو : « واو » العطف ، فكان الضعف هنا أخف منه فى البيت السابق[١] . ومثل قول الآخر يشكو حاله وحال أتباعه :

فلا واللهِ لا يُلْفَى[٢] لما بى ولا لِلِمَا بهم أبدا دواءُ

فقد تكرر الحرف اللام (لِلِمَا) بغير فصل ولا إعادة شىء والتوكيد هنا واضح الثقل ؛ لأن الحرفَ فَرْدِىّ ؛ فتكراره مباشرة يزيد ثقله ويوضحه[٣] . وأخف منه فى الثقل لاختلاف الحرفين مع منعهم إياه إلا فى المسموع قول الشاعر :

فأصبحْنَ لا يَسْألْنَه عَنْ بِمَا بِه أصَعَّدَ فى عُلْوِ الهَوَى أم تصَوَّبَا

فقد أتى « بالباء » بعد « عَنْ » وهما يستعملان فى معنى واحد ؛ إذ يقال : سألت به وسألت عنه[٤] .

والحق أن هذه الأمثلة ثقيلة ، فوق أن الدافع إلى أكثرها قد يكون الضرورة الشعرية . فاستبعادها أفضل .

---

(١) سيجىء فى الزيادة أن حرف العطف يعتبر من الفواصل المبيحة للتكرار مباشرة . لكن حرف العطف الفردى – كالواو والفاء – يعتبر مسوغاً مشوباً بالضعف .

(٢) لا يلفى : لا يوجد .

(٣) فى كتاب معانى القرآن للفراء أمثلة متعددة لتكرار الحرف الفردى وغير الفردى – ج ١ ص ٦٧ .

(٤) ومن المسموع اجتماع : « كى » و « أنْ » المصدرية وقبلهما « اللام » فى مثل : عاونت الضعيف لكى أن تشيع المودة بين الناس ، فقد أجازوا أن تكون اللام جارة و « كى » جارة، توكيداً لها . كما أجازوا أن تكون « كى » مصدرية ، و « أن » مصدرية توكيداً لها . وما سبق بالرغم من إباحته – غير مستحسن . وسيجىء التفصيل فى ج ٤ باب إعرب الفعل .

... ...

زيادة وتفصيل :

عرفنا أن توكيد الحروف الجوابية توكيداً لفظيًّا لا يتطلب أكثر من تكرار الحرف ، وأشرنا[١] إلى أن هذا الحكم ينطبق على بعض حروف أخرى ؛ فقد قالوا[٢] : لا يشترط شيء عند توكيد الحرف توكيداً لفظيًّا إن كان الحرف للجواب كقول الشاعر :

لا — لا — أبوحُ بِحُبِّ بَثْنةَ ؛ إنها ... أخذت عليَّ مواثقــاً وعهوداً

وكذلك إنْ كان مفصولا من المؤكَّد بسكتة[٣] ؛ كقول الشاعر :

لاَ يُنْسِكَ الأسَى تأسيًا ؛ فَمَا ... مَا مِنْ حِمَام أحدٌ مُعْتَصِما[٤]

أو : كان مفصولا بجملة اعتراضية ؛ نحو : إنّ — وأنت تعرف ما أقول — إن شر الإخوان من يخذل أخاه عند الشدائد . أو : كان مفصولا بعاطف[٥] كقول الشاعر :

ليتَ شعري ! ! هل ، ثُم هَلْ آتِيَنْهُمْ ... أم يَحولَنَّ دُون ذَاكَ حِمَامُ ؟

---

(١) فى هامش ص ٤٣٠ .

(٢) راجع حاشية ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع .

(٣) ترك الكلام .

(٤) تحققت السكتة فى هذا البيت بالسكوت المؤقت الذى حصل بعد قراءة الشطر الأول ، وقبل البدء فى قراءة الشطر الثانى .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السالفة .

هـ — وإن كان المؤكَّدُ جملة اسمية أو فعلية جاز تكرارها بعطف أو بغير عطف . والأكثر أن يكون بالعطف ، بالحرف « ثُمَّ » . ومن الأمثلة قوله تعالى : « كَلَّا سوف تعلمون ، ثُمَّ كلاَّ سوف تعلمون » ، وقوله تعالى : « وما أدْراكَ ما يومُ الدِّينِ ، ثم ما أدراك ما يومُ الدين » . وقولهم للتَّقِىّ : الثواب عظيم ، الثواب عظيم . وللشقى : الحساب عسير ، الحساب عسير .

ويجب ترك العطف بين الجملتين إذا أوقع فى لبس ، نحو : عاقب الحاكم اللصوص ، عاقب الحاكم اللصوص . فلو قلنا : عاقب الحاكم اللصوص ثم عاقب الحاكمُ اللصوص — لوقع فى الوهم أن العقاب تكرر ، وأنه مرتان ، إحداهما بعد الأخرى . مع أن المراد مرة واحدة .

* * *

حذف المؤكَّد (المتبوع) فى التوكيد اللفظىّ .

لا يكاد يوجد خلاف فى منع حذف المؤكَّد توكيداً لفظيًّا ، لأن حذفه منافٍ — حقًّا — لتكراره [1] .

---

(١) هناك مسائل يجوز فيها حذف عامل المصدر الذى يجىء المصدر لتوكيده ومسائل أخرى يجب فيها حذفه . وقد انعقد للحذف بنوعيه — الجائز والواجب — بحث مستفيض عنوانه : حذف عامل المصدر ... فى المكان المناسب له ، وهو باب المفعول المطلق جـ ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ .

المسألة ١١٧ :

جـ ـ العطف بنوعيه

العطف نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق[١] ، وفيما يلى بيانهما :

(١) عطف البيان

نسوق بعض الأمثلة لإيضاحه :

(١) قال أحد المؤرخين : (طرق الحسينُ بنُ علىّ — رضى الله عنهما — باب سيد كريم فى قومه ؛ هو امرؤ القيسِ الكلبىّ ، وخطب بنته : « الرَّباب » فرحب به أبوها ، وملأت الفرحةُ جوانب نفسه ؛ إذ علم أن هذه المصاهرة سترتبطه ببيت الرسول « محمد » عليه السلام ، وتسجل له شرفاً خالداً على الأيام . . . وتمّ الزواج ، وأنجبت الرباب ، فكان من ذريتها : الأديبةُ المتفقهةُ « سُكَيْنَةُ » إحدى شهيرات النساء فى الصدر الأول ، والتى قيل فيها :

كانت « سكَيْنَةُ » تملأ الـدُّ نيـا ، وتهـزأ بالرواةِ
رَوَتِ الحـديثَ وفسَّرتْ آىَ الكتابِ البينـاتِ

. . . . . .)

فلو أن المؤرخ قال : طرق « الحسين » باب سيد كريم لتساءلنا : من هو « الحسين » ؟ولشعرنا أن هذا الاسم — برغم أنه معرفة بالعلمية — يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتبيين يزيل عن حقيقة صاحبه ، وعن ذاته[٢] شائبة الإبهام ؛ إذ لا ندرى أهو الحسين بن على ، أم غيره ؛ لاشتراك هذا الاسم بين أفراد متعددة ، كل منها يسمى : « الحسين » لكن حين قيل : « الحسين بن علىّ » زالت تلك الشائبة بسبب كلمة : « ابن » الجامدة[٣] التى وضحت المقصود ،

---

(١) سيجىء فى ص ٤٥٠ .

(٢) المقصود بصاحبه ، أو بذاته المستقلة ، أو بحقيقته شىء واحد ؛ هو : ذاته الأصلية بكيانها الحسى ، أو المعنوى ، لا الأوصاف العارضة التى تطرأ على تلك الذات ، ولا يمكن أن تستقل بنفسها . (راجع إيضاح هذا فى ص ٤٣٨ و ٤٣٩ وهامشهما) .

(٣) غير المشتقة .

وعينت المراد ، والتى معناها معنى : « الحسين » ؛ لأن « الحسين » المقصود هو « ابن على » ، « وابن علىّ » المقصود هو : « الحسين » فالمراد من الكلمتين واحد ، ولكن الثانية أوضحت الأولى كما قلنا مع أنها تخالفها لفظًا .

وكذلك خطب : « بنته » فإن كلمة : « بنت » هنا معرفة ؛ بإضافتها إلى الضمير ، لكنها — بالرغم من تعريفها — مُغَشَّاة بشىء من الشيوع والإبهام يجعلنا لا ندرى حين نسمعها : أىُّ بنات الرجل هى ؟ أتكون ذات « الرباب » أم ذات غيرها ؟ . . . فلما قال : « الرباب » — تحدد الغرض ، وتعينت ذات واحدةٌ دون غيرها ؛ بسبب كلمة : « الرباب » الجامدة التى أزالت الإبهام ، وأوضحتْ المراد ، وبينته بمعناها الذى هو معنى : « الرباب » لأن حقيقة البنت المقصودة فى الكلام هى حقيقة « الرباب » وذات « الرباب » المقصودة هى ذات البنت التى يدور بشأنها الكلام فهما مختلفتان لفظًا ، مع اتفاقهما معنًى .

ومثل هذا يقال فى بيت « الرسول » . فما حقيقة الرسول المراد ؟ وماذاته ؟ إنّ كلمة : « الرسول » — برغم تعريفها — تحتاج إلى تعيين أكمل . وإيضاح أشمل ، لانطباقها على عدد من الأفراد فلما جاء اسم : « محمد»[1] تمّ التعيين وزال ما قد يحوم حول الكلمة من شيوع وإبهام.بفضل كلمة : « محمد » التى هى بمعناها والتى أوضحتها .

ومثل هذا كلمة : « الأديبة » . فهذه الكلمة — برغم تعريفها — لا تدل دلالة دقيقة على ذات واحدة معيَّنة دون غيرها ، وإنما تصدق على أديبات متعددات ، فلما جاء بعدها كلمة بمعناها ، هى : « سُكَيْنة » الجامدة تركز المراد : فى ذات أديبة واحدة معينة ، لا ينصرف الذهن إلى سواها .

فنلحظ مما سبق أن كل كلمة من الكلمات التى عرضناها (وهى : « ابن » — الرباب — محمد — سكينة . . .) جامدة قد أزالت عن المعرفة التى قبلها ما يشوبها من غموض ، وشيوع وأوْضحت المقصود منها إيضاحًا لا يكاد يترك أثرًا لإبهام أو اشتراك ، وهى فى الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفة دون لفظها .

---

(١) رددنا فى مناسبات مختلفة أن المشتق إذا صار علما دخل فى عداد الأسماء الجامدة ، وخضع لأحكامها وحدها .

(٢) كتب أحد الأدباء إلى خطيب :

(عرفتك قبل اليوم عذبَ الكلام ، حلوَ الحديث ، وسمعتك الليلة خطيبًا بارعًا عبقريًّا . . . ولقد أصغيتُ إلى ما قلتَ ؛ فإذا كلمة ، « خطبة » استهوت الأفئدةَ ، وأداءٌ « تمثيل » خلبَ الألبابَ ، وجرْس « نغَمٌ » جسَّم المعانيَ ، وكشف للعيون دلالاتِ الألفاظ ؛ حتى كدنا نراها بيننا تروح وتغدو . . .) .

فلو أن الكاتب كتب : أصغيت إلى ما قلت فإذا « كلمة » . . . لذهبت بنا الظنون ، مذاهب عدة فى الذات المراد ة من هذه الكلمة المصوغة بصيغة النكرة . أهى ذات كلمة واحدة ؟ أهى شعر أم نثر ؟ أخطبة أم مقالة . . . ولكن الكاتب أزال كثيرًا من الظنون حين قال بعد ذلك : « خطبة » ومعناها هنا ، والمراد من ذاتها هو معنى : «كلمة» وذاتها ؛ فحدد المراد من : « كلمة » بعض التحديد ، وحصر النكرة فى دائرة أضيق من الدائرة الأولى الواسعة الإبهام والشيوع ، وصارت النكرة مختَصّة بعد أن كانت مطلقة كاملة الإبهام والشيوع وكذلك كلمة : « أداء » ؛ فإنها نكرة مطلقة ، قد يراد منها ذات الأداء البلاغىّ فى تكوين الأسلوب أو : ذات الأداء فى الثبات ، وعدم الاضطراب ، أو : ذات الأداء فى استيفاء المعانى . . . أو . . . فجاءت بعدها كلمة . «تمثيل» التى هى بمعناها هنا ؛ فحددت — بعض التحديد — المراد من حقيقة الأداء ، وقللت الاحتمالات فى فهم المراد من تلك النكرة ، أو : بعبارة أخرى : خصّصتها ، وقيدت شمولها بعض التقييد . ومثلها كلمة : « نَغَم » بعد النكرة : « جرْس » .

فكل كلمة من الثلاث : (خطْبة — تمثيل — نغَم) — وأمثالها — جامدة ، وقد خصصت النكرة التى قبلها بعض التخصيص ، وحددت شيوعها وإبهامها بعض التحديد . وهى فى الوقت نفسه بمعناها ، دون لفظها .

وكل واحدة من هذه الثلاث ، ومن الأربعة التى سبقتْها فى المثال الأول — ونظائرها — تسمى . عطف بيان : ويقولون فى تعريفه :

إنه تابع [١] جامد — غالبًا — يخالف متبوعه [٢] فى لفظه [٣]، ويوافقه فى معناه، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة، وتخصيصها [٤] إن كان نكرة [٥] . . .

* * *

أوجه التشابه والتخالف بين عطف البيان والتوابع الأخرى :

من التعريف السابق يتبين أن عطف البيان يشبه بعض أنواع النعت الحقيقى فى إيضاح المتبوع أو تخصيصه، على الوجه المشروح فى باب النعت (وقد يشبهه فى القطْع) — كما أسلفنا — والفارق بينهما أن النعت الحقيقى لا بد من اشتماله على ضمير مستتر «يعود على المنعوت، وأن الغالب على النعت الحقيقى: «الاشتقاق» وأنه لا يوضح ولا يخصص الذات الأصلية نفسها، وإنما يوضح حالة عرضية وأمرًا طارئًا عليها؛ كالفهم، والحسن، والطول، والقصر.. أما عطف البيان فإنه يوضح أو يخصص الذات نفسها، لا أمراً عرضياً طارئاً عليها، فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التى تطرأ على الذات وتوصف بها .

(١) سبق شرح معنى «التابع» وبيان أحكامه العامة أول باب النعت ص ٣٥٥ . ومن أحكامه المدونة هناك جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشىء مما أوردناه .

(٢) والصحيح أن متبوعه لا يكون ضميرا : فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلا . وليس عطف بيان . كما سيجىء فى هامش ص ٤٤٠ ، وفى ص ٤٤٥ .

(٣) لا بد من المخالفة اللفظية ؛ فلو اتحد لفظاً ومعنى لم يصلح أن يكون عطف بيان؛ لأن الشىء لا يوضح نفسه، ولا يبيّنها . (راجع حاشية الصبان ج ٣ عند آخر بيت فى باب تابع المنادى .) وستجىء إشارة لهذا فى ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠ .

(٤) سبق فى أول باب النعت — ص ٣٥٧ —وفى غيره معنى إيضاح المعرفة، وتخصيص النكرة، بما ملخصه أن المعرفة تدل على معين . ولكنها — بالرغم من ذلك — قد يصيبها شىء من الشيوع بسبب تعدد مدلولها . فأحمد، ومحمد، وعلى والنابغة ... معارف، ومدلولها كل منها متعدد يحتاج—أحياناً—إلى ما يزيل عنه الإبهام والشيوع، ويوضح المراد دون غيره . وهذا هو الإيضاح والموضح . أما النكرة فدلولها شائع كامل الشيوع، نحو : رجل، طائر، حيوان . . . فما يجىء لتحديد شيوعها وتقليله يسمى : المخصص إلا أن الإيضاح والتخصيص ينصبان فى النعت على أمور معنوية عرضية طارئة على الذات، دون الذات نفسها، بخلافهما فى عطف البيان؛ فينصبان على الذات نفسها

(٥) وقد يكون للمدح مثل : البيت فى قوله تعالى : «جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس..».

ولهذا يغلب أن يكون عطف البيان جامداً—غير مشتق—فيكون كالعلَم المجرد، والكنية . فلا ضمير فيه ؛ لأن الغالب عليه الجمود . ومن الجائز ألا يتحقق فيهما هذا الفارق الأغلبى ؛ إذ يصح — بقلة — وقوع النعت جامداً مؤولاً بالمشتق ، ووقوع عطف البيان مشتقاً ، ولكن الأولى مراعاة الأغلب .

كما يتبين أن عطف البيان قد يشابه التوكيد اللفظىّ بالمرادف (مثل : تِبْرٌ ذَهَبٌ) فى أن كلا منهما كمتبوعه فى معناه ، دون لفظه . إلاّ أن الغرض من عطف البيان هو : الإيضاح أو التخصيص[١] . أما الغرض من التوكيد اللفظىّ — بتكرار اللفظ أو مرادفه — فأمر آخر أوضحناه فى بابه[٢]، وعلى ملاحظة هذا الغرض الذى تدل عليه القرائن يتعين أحدهما فى موضع لا يصلح له الآخر .

أما المشابهة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل[٣] (من ناحية معناهما ، وإعرابهما ، وجمودهما دون لفظهما) ، فغالبة[٤]، ويصح فى أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التغيير — كما سيجىء فى باب البدل — نحو : ما أعجبَ ملكةَ النحل ؛ (اليعسوبَ) . تدير مملكتها بحزم ومهارة ، وتراقب رعيتها بيقظة واهتمام ، ولا تستقر فى قصرها (خليَّتها) ، إلا فترات قصيرة للراحة والهدوء.
فكلمة : « اليعسوب » ، عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من النحلة .
وكلمة : « خلية » عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من : قصْر . . .

* * *

(١) بمعناهما السالف ، والذى سيجىء أيضاً فى رقم ٦ من هامش الصفحة التالية (وراجع ص ٧١ ج ٣ من شرح المفصل) .

(٢) ص ٤٢٥ ، وبينهما فروق أخرى ستجىء فى ص٤٤٥ منها أن عطف البيان لا يكون فعلا ولا جملة . . . وغير هذين مما سنذكره . . .

(٣) وهو الذى يكون فيه التابع مطابقاً فى المعنى لمتبوعه تمام المطابقة . . . مع اختلافهما لفظاً . كما سيجىء فى ص ٥٣٠ .

(٤) راجع التحقيق فى ص ٤٤١ ، ٤٤٥ .

حكم عطف البيان :

عطف البيان تابع يطابق متبوعهُ(١) فى أربعة أمور محتومة(٢) :

أولها : فى ضبطه الإعرابىّ (من ناحية الرفع ، والنصب ، والجر) . ويجوز فيه القطع(٣) ، كالنعت . وثانيها : فى تعريفه وتنكيره (٤) . وثالثها : فى تذكيره وتأنيثه . ورابعها : فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه .

أى : أنه لا بد أن يطابقه فى أربعة أمور من عشرة(٥) . . . كما فى الأمثلة التى سلفت(٦) . . . وقد يقع عطف البيان بعد أىْ (بفتح الهمزة

---

(١) ويلاحظ ماسبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ وما سيجىء فى ص ٤٤٥ وهو أن متبوعه لا يكون ضميراً — فى الرأى الأصح — فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلا — وسيجىء هنا أيضاً —

(٢) وتجرى عليه فوق ذلك جميع الأحكام العامة المشتركة التى تجرى على التوابع الأربعة والتى سبقت لها الإشارة فى هامش ص ٣٥٥ م ١١٤ .

(٣) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٤٠٦ أما بيان القطع وأحكامه ففى ص ٣٩١ .

(٤) الصحيح أن عطف البيان قد يكون نكرة كالمتبوع ومن أمثلته قوله تعالى : « يوقد من شجرة مباركة زيتونة . . . » ، وقوله تعالى : « ويسقى من ماء صديد » ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً بشرط أن يكون التابع هو المعرفة ؛ ليتحقق الغرض من « عطف البيان » وقد نص على صحة التخالف بعض النحاة — ومنهم الرضى ، كما جاء فى « الصبان » آخر هذا الباب — ولكنهم لم يقيدوا المخالفة بتعريف التابع ، وهذا الإطلاق غير مفهوم .

(٥) العشرة هى : علامات الإعراب الثلاث — التعريف والتنكير — التذكير والتأنيث — الإفراد والتثنية والجمع .

(٦) فيما سبق من تقسيم العطف إلى نوعين يقول ابن مالك فى أول باب خاص عقده بعنوان : العطف :

العَطْفُ : إمَّا ذو بيانٍ ، أو نَسَقْ   والغَرَضُ الآنَ — بَيَانُ مَا سَبَقْ

والذى سبق فى التقسيم هو « ذو البيان » أى : صاحب البيان ويقول فى تعريفه :

فَذُو البَيَانِ تابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ   حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

يريد : أن عطف البيان تابع ، يشبه الصفة (النعت) فليس هو الصفة ؛ لأن بينهما فوارق متعددة ، منها : أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ، ويكشف ذاته المقصودة . أما النعت فيبين معنى عارضاً فى متبوعه ، أو فى سببيه ، فى مثل « كلمت الرجل العالم » — تبين كلمة : « العالم » ، (وهى : النعت) معنى من المعانى العارضة التى تتصف بها ذات العالم ؛ فقد تتصف بالعلم ، أو : بالأدب ، أو : بالاختراع . . أو . . . أما عطف البيان فلا يبين صفة من الصفات التى تطرأ على الذات ، وإنما يبين الذات نفسها . سواء أكانت ذاتا حسية . أم معنوية ؛ أى : يبين ما يسمى : حقيقة الشىء ، ومادته الأصيلة — كما شرحناها من قبل — فى ص ٤٣٨ — فنقول كلمت الرجل ، إبراهيم ، فكلمة : « إبراهيم » بينت ذات الرجل ، وحقيقته الأصيلة ، لا وصفاً طارئاً من أوصافه ، ولذا تسمى : عطف بيان ، لأنها بينت الحقيقة المقصودة ، أو ذات الحقيقة ، ثم قال فى حكمه :

=

وسكون الياء)، التي هي حرف تفسير[1]، فلا يتغير من حكمه شيء؛ نحو: هذا الخاتم لُجَيْنٌ، أيْ: فضةٌ. وفي هذه الصورة يتعين عطف البيان أو بدل الكل؛ إذ لا يقع سواهما بعد: «أيْ» التفسيرية.

* * *

الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل من الكل[2]:

أشرنا[3] إلى أن المشابهة غالبة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل، في ناحية معناهما، وإعرابهما، وجمودهما، دون حروفهما والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق، لا غالبة؛ إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم، فمن الخير توحيدهما، لما في هذا من التيسير، ومجاراة الأصول اللغوية العامة.

= فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الأَول النَّعْتُ وَلِي

أي: أعطه من موافقة الأول (المتبوع) مثل ما تولاه النعت من موافقة منعوته، وهو الأمور السابقة. (فمعنى: أولينه: أعطه، ومعنى: ولي: تولى وأخذ)، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفاً وتنكيراً، وأنهما يكونان من هذا النوع، أو ذاك، ولا يقتصران على أحدهما:

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول: إن عطف البيان لا يكون إلا معرفة؛ بحجة أن الغرض منه البيان والإيضاح، وهما من شأن المعرفة لا النكرة؛ إذ النكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول وأن ما نتوهمه من النكرات عطف بيان فليس به؛ ولكنه بدل كل من كل ... و ... والرأي الراجح المقبول أنه يكون نكرة أيضاً، لأن النكرة تخصص متبوعها، والتخصص نوع من البيان والإيضاح. وإن شئت فقل: إن الأخص يبين غير الأخص.

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٥٠ ورقم ٢ من هامش ٤٥٧ — ويصح إعراب ما يقع بعد «أي» التفسيرية بدل كل إلا في المسائل التي يفترقان فيها (وسيجيء في باب البدل).

وقد يتعين أن يكون ما بعد «أي» بدلا وليس عطف بيان، ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ وفي رقم ١ من هامش ص ٤٤٠ كما سيجيء في ص ٤٤٥ — فإذا قع المتبوع ضميرا وجب إعراب التابع بدلا، لا عطف بيان. (راجع حاشية ياسين في باب النسب عند الكلام على النسب إلى ما حذفت فاؤه، أو عينه ...).

(٢) قد يكون من المستحسن تأخير مبحث الارتباط بين عطف البيان و بدل الكل إلى ما بعد الانتهاء من البدل، ولكنا في التقديم سايرنا ابن مالك حيث تعرض لهذا الارتباط وللموازنة في باب عطف البيان.

(٣) في ص ٤٣٩. وانظر ص ٤٤١ و ٤٤٥

أما الرأى الذى يفرّق بينهما فى بعض حالات فرأى قام على التخيل، والحذف، والتقدير، من غير داع، ومن غير فائدة ترتَجَى. ومن السداد إهماله وإغفاله. على أنا نشير هنا إلى بعض الصور التى يتحتم فيها العطف البيانى بناء على ذلك الرأى؛ ويمتنع بدل الكل، مُرَدِّدين بعد ذلك عدم الالتفات إلى الرأى السالف. منها[1]:

(١) أن يكون التابع مفرداً، معرفة، منصوباً، والمتبوع منادى، مبنيًّا على الضم؛ مثل: يا صديقُ عليًّا[2]. فيجب عندهم إعراب: «عليا» عطف بيان، ولا يصح إعرابه بدل كل؛ لأن البدل لابد أن يلاحظ معه فى التقدير تكرار العامل الذى عمل فى المتبوع، بحيث يصح أن يوجد العامل قبل التابع وقبل المتبوع معاً، من غير أن يترتب على هذا التكرار فساد فى المعنى، أو مخالفة لضابط نحوىّ. فإن ترتب عليه فساد لم يصح إعراب الكلمة «بدل كل» ووجب الاقتصار على إعرابها «عطف بيان» فقط. وهذا معنى قولهم إن البدل على نية تكرار العامل. فتقدير الكلام فى المثال السالف: يا صديقُ يا عليا؛ بتكرار العامل، وهو «يا» ووجوده قبل المتبوع حقيقة، وقبل التابع تخيلا.

وهذا التكرار يؤدى إلى خطأ النصب فى كلمة «عليًّا» المذكورة، لأنها فى التخيل: منادى مفرد علم؛ فيجب بناؤها على الضم طبقاً لأحكام المنادى، ولا يجوز نصبها. إلا على اعتبارها عطف بيان[3]؛ لأن عطف البيان لا يلاحظ فيه تكرار العامل، ولا أنه مقدّر قبل التابع، وإنما يكتفى بوجوده قبل المتبوع فقط. فإعراب الكلمة المذكورة: (عليا) بدلا، يؤدى إلى فساد نحوىّ يجب توقيه، بالعدول عن البدل إلى عطف البيان، أو غيره إن أمكن.

---

(١) انظر الزيادة والتفصيل — ص ٤٤٦ —.

(٢) وهذا الإعراب بالنصب جائز فى النداء — بشروط تذكر فى بابه — على اعتبار «علياً» — المنصوبة عند استيفاء الشروط — تصلح «بدلا» من كلمة «صديق» المبنية لفظاً، المنصوبة محلا؛ لأنها منادى مبنى على الضم فى محل نصب.

(٣) وهو منصوب مراعاة لمحل المنادى المتبوع؛ لأن كلمة: «على» مبنية على الضم فى محل نصب — كما قلنا.

(٢) أن يكون التابع خاليًا من « أل » ، والمتبوع مقترنًا بها مع إعرابه مضافًا إليه ، والمضاف اسم مشتقٌ ،إضافتُه غير محضة[١] ؛ نحو : نحن المكرمُو النابغة هندٍ ؛ فيجب — عندهم — إعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا ؛ لأن البدلَ على نية تكرار العامل ، وملاحظةِ وجوده قبل التابع كوجوده قبل المتبوع ، — كما أسلفنا — وعلى هذا يكون الأصل المتخيَّل للمثال : نحن المكرمو النابغة المكرمو هند . فلو أعربنا كلمة : « هند »التى فى المثال الأصلى — بدلا لأدى الإعراب إلى فساد ؛ هو : أن يكون المضاف مشتقًّا مقترنًا « بأل » والمضاف إليه غير مقرون بها ، أو بما يصحح هذه الإضافة ،مع أن الإضافة غير محضة ؛ يمتنع فيها مثل هذا .

ولا سبيل للفرار من الفساد إلا بإعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا ؛ إذ عطف البيان لا يشترط فيه صحة تكرار العامل[٢] . . .

---

(١) سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها فى هذا الجزء ص ٣ . وما بعدها .

(٢) وفى صلاحية عطف البيان لأن يكون بدل كل من كل إلا فى الصورتين السالفتين—وأشباههما— يقول ابن مالك :

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فى غَيْرِ نَحْوِ : يا غُلامُ يَعْمُرَا
ونَحْوِ : بِشْرٍ تابِعِ البَكْرِيِّ وليْسَ أَنْ يُبْدَلَ بالمرضِيّ

يريد : أن عطف البيان يصلح للبدلية فى غير الصورة التى تشبه فى تركيبها : ياغلام يعمرَ(يعمر : علم شخص — والألف الأخيرة زائدة للشعر —) حيث وقعت « يعمر» منصوبة مراعاة لمحل المنادى المبنى على الضم فى محل نصب . فلو أعربت : « يعمر » بدلا — لكان التقدير : يا غلام يا يعمرَ ؛ على نية تكرار العامل ؛ فتنصب الكلمة مع أن نصبها مع ندائها غير جائز ؛ فيتعين إعرابها عطف بيان ، فراراً من هذا الخطأ .

ويشير إلى المسألة الثانية بكلمة « بشر » التابعة لكلمة : «البكرى » فى قول الشاعر (المَرَّار الفَقْعَسِىّ) :

أَنا ابنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليـه الطيرُ ترقُبـه وُقُوعا

فالتابع هو : « بشر » والمتبوع هو : « البكرى » المضاف إليه المقترن« بأل » والمضاف الذى إضافته غير محضة هو : التارك (من إضافة الوصف لمفعوله) فيتعين عندهم إعراب كلمة « بشر» ، عطف بيان ، إذ لو أعربت « بدلا » لكان التقدير على نية تكرار العامل : أنا ابن التارك البكرى ، التاركِ بشر ، فيضاف الوصف المقرون بأل إلى غير المقرون بها وغير الصالح هنا أن يكون مضافاً إليه . وهذا غير جائز فى الإضافة غير المحضة . وللفرار من هذا تعرب عندهم « بياناً » .

هذا رأى المانعين . وفيه ما فيه من إرهاق وتعسير بغير طائل ؛ لأن المعنى واضح على البدلية ؛ كوضوحه على عطف البيان ، وليس أحدهما أبلغ من الآخر ، ولا أكثر تداولا واستعمالا ، ولا مخالفاً لأصل لغوى واقعى . ففيم الحذف ، والتقدير ، والنية ، والملاحظة . . . ؟ وبخاصة مع ما سجله النحاة فى هذا الباب — وغيره — من أنه قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ؛ أى : يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع . وذكروا لتأييد هذا الأمثلة الكثيرة الفصيحة . فليس من ضرر مطلقاً ألا يصلح العامل لوقوعه قبل التابع ، إنما الضرر فى عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده . فلم العناء ؟ وفيم التعسير ؟

نعم قد تكون التفرقة بينهما سائغة ، ولكن من ناحية أخرى دقيقة غير تلك التى تصدى لها المانعون ؛ هى أن لعطف البيان غرضاً معنوياً هاماً ؛ هو : إيضاح الذات نفسها ، أو تخصيصها على الوجه الذى شرحناه[1] . ولبدل الكل غرض آخر يختلف عن هذا تماماً ؛ هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه فى المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة ، وفرد معين واحد فى حقيقته — كما سيجىء فى بابه — ولا يضر أن يختلفا فى المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة ؛ كالاختلاف الذى فى نحو : عرفت سعيداً أخاك ، ولا شأن لبدل الكل بالإيضاح والتخصيص ، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها — والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان ، أى : يقعان وينصبّان على الذات — فاللفظ عطف بيان ليس غير ، بشرط أن تجتمع فيه بقية الشروط الواجبة فى عطف البيان ، ومنها : مطابقته للمتبوع فى الأمور الأربعة السالفة ؛ ولهذا كانت كلمة : « سيِّد » الثانية عطف بيان فى قول الشاعر :

إذا سـيد منَّا مَضى لسبيلِهِ ... أقام عمودَ الدينِ آخَرُ سيدُ

وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه فاللفظ « بدل كل من كل » ، وبخاصة إذا فقد شرطاً من شروط عطف البيان .

---

(١) فى ص ٤٣٨ وفى رقم ٦ من هامش ص ٤٤٠ .

هذه هى ناحية التفرقة الحقة التى يجب الاقتصار عليها ؛ نزولا على أحكام اللغة ، وتقديراً لخصائصها ، وكشفاً لأسرارها ، بل أن هذه التفرقة نفسها قد يمكن رفضها[١] .

ملحوظة : ومما يمتاز به عطف البيان من بدل الكل أن عطف البيان لا يكون ضميراً[٢] ، ولا تابعاً لضمير ، ولا مخالفاً لمتبوعه فى تعريف وتنكير — على الرأى الصحيح — ولا يقع جملة ، ولا تابعاً لجملة[٣] ، ولا فعلا ، ولا تابعاً لفعل ، ولا يكون ملحوظاً فى النية إحلاله محل الأول — كما شرحنا — ، ولا يُعَدّ متبوعه فى حكم الطَّرح . ولا يُعَدّ فى جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه[٤] بخلاف بدل الكل فى جميع هذا[٥] .

---

(١) وهى تفرقة دقيقة — كما قلنا — ولا تكاد تدرك ، ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل قسما واحدا . ويكفى أن علما محققاً كالرضى يقول ما نصه : أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل ؛ كما هو ظاهر كلام سيبويه . . . و . . . (راجع الصبان آخر باب عطف البيان) .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ وفى رقم ١ من هامش ص ٤٤٠ .

(٣) أى : لا يصح أن يكون متبوعه جملة مع أن البدل يصح أن يكون بدل جملة من جملة كما سيجىء فى ص ٥٤٣ .

(٤) انظر أمثلة الحالة الأولى الآتية فى الزيادة .

(٥) وبخلاف التوكيد اللفظى (كما سبقت الإشارة فى هامش ص ٤٣٨) ما عدا الموافقة للمتبوع فى التعريف والتنكير فإنهما يتشابهان فيه ؛ إذ التوكيد اللفظى يطابق متبوعه فيهما — غالباً —

... ...

زيادة وتفصيل :

الذين يمنعون البدل فى المسألتين السالفتين، وفى بعض مسائل أخرى، ويحتمون أن تكون عطف بيان — يضعون لهذه المسائل كلها ضابطًا عامًّا ينطبق عليها جميعًا. وسنعرضه فيما يلى ليتبين ما فيه من إرهاق وإعنات لا داعى لهما.

يقولون: يصح فى عطف البيان — إذا قصد به ما يقصد ببدل الكل — أن يعرب بدل كل، إلا فى حالتين:

أولاهما: ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لمانع يحول دون صحة البدل.

وثانيتهما: ألا يمكن إحلال عطف البيان — لو صار بدلا — محل متبوعه، لمانع يحول دون البدلية، ودون وضع البدل مكان المبدل منه...

(١) ومن أمثلة الحالة الأولى أن يكون الاسم (التابع)، واقعًا بعد جملة تعرب خبرًا، أو: صلة، أو: نعتًا، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ، إنما الرابط ضمير — أو نحوه — فى ذلك الاسم التابع؛ فمثاله بعد الجملة الواقعة خبرًا: هند حضر صالح ولدها. فلو أعربْنَا كلمة: «ولد». بدلا — والبدل عندهم على نية تكرار العامل — لكان التقدير: هند حضر صالح، حضر ولدها؛ فتخلو جملة الخبر من الرابط؛ لأن الضمير المتصل بالاسم صار فى جملة أخرى مستقلة عن الجملة الخبرية؛ إذ الكلام جملتان: الأولى هى الخبر، ولا رابط فيها؛ والثانية مستقلة عن الأولى، استئنافية، والضمير الذى بها لا يربط الأولى بمبتدئها.

ومثال الجملة الواقعة صلة: أجاد الذى تكلم علىّ خاله. فلو أعربنا كلمة: خال «بدلا» لكان التقدير: أجاد الذى تكلم علىّ تكلم خاله؛ فتكون الجملة الثانية مستقلة عن الجملة الأولى، وتصير جملة الصلة خالية من الرابط فلا تصلح أن تكون صلة.

ومثال الجملة الواقعة نعتًا: أجاد رجل تكلم علىّ خاله؛ فإعراب كلمة «خال» بدلا يقتضى تكرار العامل، وأن الأصل: أجاد رجل تكلم علىّ تكلم خاله؛ فتكون الجملة الأولى الواقعة نعتًا (وهى تكلم علىّ) خالية من الرابط الذى يربطها بالمنعوت؛ وهذا غير جائز. أما الضمير المتأخر فإنه فى

... ...

جملة مستقلة بنفسها لا يصلح رابطًا فى الأولى ... لاستقلال كل جملة بكيانها .

وفى الحق أن المعنى وسلامة الأسلوب لن يتغيرا بإعراب الاسم بدل كل أو عطف بيان .

(٢) ومن أمثلة الحالة الثانية التى لا يصح فيها إحلال البدل محل المبدل ما تقدم من أن يكون التَّابع مفردًا معرفة منصوبًا والمتبوع منادى، مبنى على الضم أو أن يكون التابع خاليًا من « أل » والمتبوع مقترنًا بها ... بالصورة التى شرحناها . وهذان هما الأمران المعروضان أولا فى ص ٤٤٢ و ٤٤٣ .

ومن أمثلة الأمر الثانى أيضًا : أن يكون المتبوع منادى والتابع اسم إشارة، أو مقرونًا «بأل» : نحو : يا إبراهيم هذا ، أو يا إبراهيم الحسين ، إذ يترتب على إحلال البدل محل المبدل منه فى المثال الأول صحة يا إبراهيم يا هذا ، مع أن الفصيح أن يكون لاسم الإشارة تابع مقرون « بأل » . ويترتب على إحلاله فى المثال الثانى : صحة يا إبراهيم يا الحسين مع أن دخول «أل» على المنادى ممنوع .

وكل هذا وكل ما يأتى مما هو ممنوع إنما يقوم على أساس توهمهم أن البدل لا بد أن يكون على نية تكرار العامل. أى على أساس أن يصح وقوع البدل مكان المبدل منه .

ومنها : أن يكون التابع مثنى أو جمعًا ، مع التفريق فيهما بالعاطف ، والمتبوع غير مفرق ؛ كقول الشاعر :

أيا أخويْنا عَبْدَ شمس ونوفلاً أعيذُكما بالله أن تُحدِثا حرْبا

فيتعين كونهما عطف بيان ؛ لان التقدير على البدلية : يا عبد شمس ونوفلا ، بنصب كلمة : « نوفلا » مع أن المعطوف المفرد فى النداء لا يجوز نصبه ، وإنما يجرى عليه حكم المنادى المستقل[1] .

---

(١) لقد صرحوا أن عطف البيان يصلح بدل كل من كل ، واستثنوا من هذا الحكم مسائل ، منها المسألة التى جاء هذا البيت شاهداً لها . لكنى ألاحظ أن كلمة : « عبد » من : « عبد شمس » هى بدل بعض من : « أخوينا » فلا يقع فيها اللبس بين عطف البيان وبدل الكل ؛ لأنها لا تصلح بدل كل فما المراد من بدل الكل ؟ أيكون اللفظ وحده هو البدل الكلى أم هو مع ما عطف عليه ، ويؤيد هذا خلوه من الضمير ؛ كالشأن فى بدل الكل ؟

لو صح هذا الاعتبار فلم يعربونه بدل بعض ، ويدخلونه فى حكمه ؟

=

... ...

ومنها : أن يكون المنادى « أىّ » الموصوفة بما فيه «أل» بعدها ، وتابعه خال من « أل » ، نحو : يأيها القائد سعيد . فلو أعربت كلمة : « سعيد » بدلا لكان التقدير : يأيها القائد يأيها سعيد ، وهذا خطأ ؛ لأن تابع « أى » فى النداء لا بد أن يكون مقرونًا« بأل » أو اسم إشارة له تابع مقرون بها . . .

ومنها : أن يكون اسم الإشارة المنادى أو غير المنادى متبوعًا بما فيه «أل» والتابع خال منها ، بغير وجود ما يغنى عنها ؛ نحو : يا ذا الرجل غلام حامد ، أو جاء هذا الرجل حامد . فلو أعرب : « غلام » أو « حامدٌ » بدلا لكان التقدير : يا ذا الرجل يا ذا غلام حامد — وجاء هذا الرجل جاء هذا حامد ، وتابع اسم الإشارة لا يكون مجردًا من « أل » .

ومنها : أن يكون المتبوع مضافًا إليه والمضاف هو : «كلا» أو « كلتا » والتابع مثنى مفرَّق ؛ نحو : أسرع كلا المتنافسين محمود وحامد — أسرعت كلتا المتنافستين — فاطمة وزينب . فلو أعرب التابع : (وهو : محمود وفاطمة) بدلا لكان تقدير الكلام أسرع كلا المتنافسين ، أسرع كلا محمود وحامد — أسرعت كلتا المتنافستين ، أسرعت كلتا فاطمة وزينب ، فيترتب على نية تكرار العامل إضافة كلا وكلتا للمثنى المفرق ؛ وهما لا يضافان إليه إلا شذوذًا .

ومنها : أن يكون التابع مثنى مفرقاً ،أو جمعاً مفرقاً كذلك ، والمتبوع مثنى أو جمعًا غير مفرق فى الصورتين ،وهو مضاف إليه . والمضاف هو : «أىّ» . نحو : بأى الزميلين جعفر وحسن مررت ، فلو أعرب « جعفر » وما عطف عليه بدلا من الزميلين لكان التقدير : بأى الزميلين ، بأى جعفر وحسن مررت ؛ وهذا ممنوع ؛لما فيه من إضافة : «أى» للمفرد المعرفة ،وهى لا تضاف إليه إلا بالشروط التى عرفناها عند الكلام عليها فى باب الإضافة[1] وهى غير متحققة هنا .

ومنها : أن يضاف «اسمُ التفضيل» إلى عامّ ،وبعده تابعه ذو قسمين ؛ أحدهما

= لم أهتد إلى من تعرض لهذا . ويبدو أنهم يعتبرونه «كلا » إذا نظروا له من جهة المعطوفات عليه التى تشمل كل أنواع المبدل منه كاملة . و « بعضا » إذا نظروا إليه من غير اعتبار للمعطوفات التى تحصر تلك الأنواع . ومثل هذا يقال فى بعض الحالات الآتية المستثناة (انظر ص ٥٣٠ و ٥٣٧) ..

(١) ص ٩١ .

. . . .

لا يكون المفضل بعضاً منه ؛ نحو : الرسل أفضل الناس الرجال والنساء ، فلو أعرب التابع بدلا لكان التقدير : الرسل أفضل النساء ؛ لأن اسم التفضيل إذا بقى على دلالته من التفضيل والزيادة على المضاف إليه فلا بد أن يكون بعضاً من هذا المضاف إليه — كما سبق فى بابه — ولهذا أخطأ من قال : أنا أشعر الإنس والجن ، إذا أراد التفضيل على الوجه السالف .

إلى هنا انتهت أشهر الأمثلة للنوع الثانى وهى — كنظيرتها من صور النوع الأول — خيالية ، مصنوعة ، أساسها توهم أن البدل لا بد أن يكون على نية تكرار العامل ، وهذه دعوى لا تستند إلى أساس قوى . والعرب . أصحاب اللغة لا تدرى من أمرها شيئاً [1] . فالجهد فيها ضائع لا محالة .

---

(١) بل إن كثيرا من النحاة يقول : (قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع) كما سلف هنا وفى نواح متعددة من أجزاء الكتاب .

المسألة ١١٨ :

(٢) - عطف النسق [١]

هو : تابع [٢] يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف عشرة [٣]، كل منها يسمى : «حرف العطف»، ويؤدى معنى خاصًّا. وفيما يلى هذه الحروف ومعانيها :

---

(١) النسق - بفتح السين وسكونها - مصدر نسقت الكلام أنسقه (بفتح السين فى الماضى، وضمها فى المضارع) بمعنى : واليت أجزاءه، وربطت بعضها ببعض، ربطاً يجعل المتأخر متصلا بالمتقدم. وكان الأفضل الاقتصار على كلمة : «النسق» بمعنى : «المنسوق» من إطلاق المصدر على المفعول. أى : الكلام المنسوق بعضه على بعض.

والنسق : اصطلاح كوفى، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر. وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه فى كلامهم : «بالشركة» وعلينا اليوم أن نساير المشهور. وفى ص ٥٢٤ أحكام عامة لعطف النسق.

(٢) سبق بيان معنى التابع، وسرد أحكامه العامة، فى أول باب النعت ص ٣٥٥.

«ملاحظة» : التابع هنا -وهو المعطوف- قد يتعدد ويتعدد معه حرف العطف، نحو : قرأت الكتاب، والرسالة، والخطاب، فيكون -فى غير الحالة الآتية- المعطوف عليه واحداً فقط، هو الأول دائماً؛ مهما تعددت المعطوفات وقبل كل منها حرف عطف؛ كالمثال السالف؛ فإن المعطوفات المتعددة هى : الرسالة - المجلة - الخطاب... وقبل كل واحد حرف عطف. والمعطوف عليه واحد؛ هو : الكتاب. ومثل قول المتنبى يفتخر :

الخيـــل والليْلُ والبَيداءُ تعْرفنى ... والسَّيْف والرُّمْحُ والقِرطَاسُ وَالْقَلَمُ

فالمعطوف عليه هو الأول (أى : الخيل) وما جاء بعده هو المعطوفات : (الليل - البيداء - السيف - الرمح - القرطاس - القلم) وقبل كل معطوف هنا حرف العطف : الواو. ومن الجائز أن يكون حرف العطف غير الواو أيضاً بالشروط الخاصة بكل حرف. ولا يجوز أن يتعدد حرف العطف لمعطوف واحد، لأن حرف العطف لا يدخل مباشرة على حرف عطف آخر.

وهناك حالة لا يكون فيها عطف المعطوفات المتعددة على الأول وهى الحالة التى يقع فيها أحد هذه المعطوفات بعد حرف عطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء، وثم) فيكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشرة؛ مثل؛ أقبل صالح، وحامد، وخليل، فمحمد ثم إبراهيم. فحامد وخليل معطوفان على الأول : «صالح» أما محمد فمعطوف على : «خليل»، وأما إبراهيم فمعطوف على : محمد.

(٣) ليس من حروف عطف النسق- عند أكثر النحاة .- الحرف «أى» - بفتح الهمزة وسكون الياء - الذى هو حرف تفسير ويعرب ما بعده بدل كل، أو- عطف بيان -كما سبق فى بابه ص ٤٤٠ وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٥٧ - وليس هناك حرف يدخل على عطف البيان أو البدل - ويتركه على اسمه وإعرابه إلا «أى» فكلاهما يظل على اسمه وحكمه الإعرابى كما كان قبل دخول «أى» عليه. والكوفيون يعدون هذا الحرف من حروف عطف النسق، ومعناه : التفسير، كمعنى واو العطف أحياناً فيزداد عددها واحداً. ورأيهم حسن وواضح لاضرر فى الأخذ به، بل إنه يبعدنا-أحياناً- عن مشكلات نحوية لاسبيل للتغلب عليها إلا بالتأويل والتكلف؛ منها : أن عطف البيان - كما =

١ — الواو :

معناها : إفادة مطلق الاشتراك والجمع فى المعنى بين المتعاطفين[١] إن كانا مفردين[٢].

والمراد من الاشتراك المُطْلق والجمع المطلق أنها لا تدل على أكثر من التشريك ؛ فلا تفيد الدلالة على ترتيب[٣] زمنى بين المتعاطفيْنِ وقت وقوع المعنى ، ولا على مصاحبة ، ولا على تعقيب ، أو مُهْلة .

« وهى إنما تتجرد للتشريك المطلق حيث لا توجد قرينة تدل على غيره ، وحيث لا تقع بعدها « إما » الثانية . فإن وجدت قرينة وجب الأخذ بما تقتضيه ، وإن وقعت بعدها « إما » الثانية كانت الواو لمعنى آخر غير التشريك والجمع — كما سيجىء[٤] .

ففى مثل : وصل القطار والسيارة — تفيد الواو مجرد اشتراك المعطوف (وهو :

=سبق فى ص ٤٣٨ و ٤٤٠ و ٤٤٥ — لا يكون متبوعه ضميرا . فإذا جاءت أمثلة فيها المتبوع ضميرا وجب اعتبار التابع بعد « أىْ » بدلا لا عطف بيان (راجع حاشية ياسين على التصريح فى باب النسب عند الكلام على النسب إلى ما حذفت فاؤه أو عينه .)

(١) هما المعطوف (الذى بعد حرف العطف) والمعطوف عليه (وهو المتبوع) . ويسبق حرف العطف . . .

(٢) المفرد فى باب العطف : ما ليس جملة ولا شبه جملة . فهو كالمفرد فى باب الخبر ، والنعت ، والحال . . . ويدخل فى عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بدون مرفوعه على فعل آخر . أما عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف جمل — وسيجىء البيان الخاص بهذا فى ص ٥١٥ م ١٢١ .

وأما العطف بالواو إذا كان المعطوف غير مفرد—فقد يفيد مطلق التشريك ، نحو : نبت الورد ونبت القصب ، أو لا يفيد ؛ نحو : حضرت الطيارة ، ولم تحضر السيارة . أما نحو : ما قام على ولكن محمود ... فليس من عطف المفردات ؛ وإنما هو من عطف الجمل ، وقد حذف الفعل ، كما سيجىء فى ص ٤٩٦ . وقد تكون الواو للعطف والمعية معاً فتفيد الأمرين مجتمعين ؛ وهى « الواو » التى ينصب المضارع بعدها بأن المصدرية المضمرة وجوباً ؛ فإنها تجمع الأمرين العطف والدلالة على المصاحبة والاجتماع ، أى : الدلالة على أن المعنى بعدها مصاحب فى تحققه وحصوله للمعنى قبلها ؛ فزمن تحققهما واحد. وسيجىء بيان هذا فى مكانه الأنسب ج ٤ باب النواصب .

(٣) الترتيب الزمنى يقتضى تقدم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى . والمصاحبة تقتضى اشتراكهما فى المعنى فى وقت واحد . أى: انطباق المعنى عليهما معاً فى زمن واحد . والتعقيب وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشرة ، أى : بغير مهلة ، ولا انقضاء وقت طويل عرفاً . . .

(٤) فى ص ٤٥٣ .

السيارة) مع المعطوف عليه ؛ (وهو : القطار) فى المعنى المراد ، وهو : الوصول ، من غير أن تزيد على هذا شيئًا آخر ؛ فلا تدل على : « ترتيب » بينهما يفيد أن أحدهما سابق ، وأن الآخر لاحق به ، ولا على : « مصاحبة » تفيد اشتراكهما فى الزمن الذى وقع فيه اشتراكهما فى المعنى[1] ولا على « تعقيب » يدل على أن المعنى تحقق فى المعطوف بعد تحققه فى المعطوف عليه مباشرة ، من غير انقضاء وقت طويل بينهما ، ولا على : « مهلة » تدل على أن تحققه كان بعد سَعَة من الوقت وفُسْحة فيه .

ففى المثال السابق قد يكون وصول القطار أوّلا وبعده السيارة ، وقد يكون العكس ، وقد يكون الزمن بين وصول السابق واللاحق طويلا أو قصيرًا ، وقد يكون وصولهما اصطحابًا معًا (أى : فى وقت واحد) ، فلا سبق لأحدهما ولا زمن بين وصولها . فكل هذه احتمالات صحيحة ، لا يزيلها إلا وجود قرينة تدل على واحد منها دون غيره . كأن يقال : وصل القطار والسيارة قبله ، أو بعده ، أو معه . . .

فمن أمثلة الترتيب والمهلة — بقرينة — قوله تعالى : « ولقد أرسلنا نوحًا وإبراهيم .. » فقد أفادت الواو الاشتراك ، والترتيب الزمنى ، والمهلة ؛ فعطفت المتأخر كثيرًا فى زمنه (وهو إبراهيم) على المتقدم فى زمنه ، (وهو : نوح) وكانت إفادتها الترتيب والإمهال مستفادة من قرينة خارجية يجب احترامها ، هى التاريخ الثابت الذى يقطع بأن زمن إبراهيم متأخر كثيرًا عن زمن نوح ، ولولا هذه القرينة ما أفادت الواو الترتيب الزمنى وفسحة الوقت . وهذه الفسحة أو المهلة يُقدّرها العُرْف بين الناس ، فهو — وحده — الذى يحكم على مدة زمنية بالطول ، وعلى أخرى بالقِصَر ، تبعًا لما يجرى فى العرف الشائع .

ومن الأمثلة أيضًا قوله تعالى مخاطبًا النبى محمدًا عليه السلام « كذلك يُوحِى إليك وإلى الذين من قبلك اللهُ العَزِيزُ الحَكِيمُ » فالواو قد أفادت الاشتراك والجمع فى المعنى المراد ؛ وهو : الإيحاء ، وأفادت — أيضًا — الترتيب

---

(١) أى : أنها لا تفيد اشتراكهما فى الزمن والمعنى معاً وإنما تقتصر على الاشتراك فى المعنى وحده .

الزمنىّ والمهلة بعطف المتقدم فى زمنه على المتأخر كثيراً فى زمنه بقرينة خارجة عنها ، هى : « من قبلك » فهذا النص صريح فى أن « المعطوف » سابق فى زمنه على « المعطوف عليه » ولولا هذه القرينة لاقتصرت الواو على إفادة الجمع المطلق فى المعنى ، والاشتراك المجرد فيه ، دون إفادة ترتيب زمنىّ ، وأما المهلة فقد دلّ عليها التاريخ .

وكقوله تعالى فى نوح عليه السلام حين ركب السفينة هو وأصحابه المؤمنون ، فراراً من الغرق بالطوفان « فأنجيْناه وأصحابَ السفينةِ . . . » فالواو تفيد الجمع والاشتراك فى المعنى ؛ وتفيد معه الاتحاد فى الزمن بين المعطوف : (أصحاب . . .) والمعطوف عليه : (الهاء) فقد نجا نوح وأصحابه فى وقت واحد — معاً — بدليل النصوص القرآنية الأخرى[1] وروايات التاريخ القاطع ، فلا ترتيب ولا مهلة .

ومن أمثلة الترتيب والتعقيب : جرى الماء وأروَى الزروع .

وإذا فُقِدت القرينة الدالة على الترتيب الزمنى أو على المصاحبة فالأكثر اعتبارها للمصاحبة ، ويلى هذا اعتبارها للترتيب فيكون المعطوف متأخراً فى زمنه عن المعطوف عليه . ومن النادر العكس ، — ويراعى فى هاتين الحالتين عدم التعقيب إلا بقرينة .

وإن وقعت « واو » العطف قبل : « إما » الثانية لم تفد معنى الجمع والتشريك ، وإنما تفيد معنى آخر : كالتخيير[2] مثل : استَرِضْ إما مشياً وإما ركوباً . . . وقد تكون للتخيير مباشرة بغير « إما » ؛ نحو : سافِر بالقطار والطائرة . وقد يكون معناها التقسيم ؛ نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

---

(١) القصة كاملة فى سورة هود وفيها النص على نجاة نوح وركاب السفينة حيث قال تعالى :

« وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِى مَاءَكِ ، وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ الْمَاءُ ، وَقُضِىَ الأَمْرُ ، وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِىِّ » .

أى : استقرت السفينة بعد كل ما سبق على جبل معروف : يسمى « الجودى » .

(٢) معناه فى ص ٤٨٨ .

ومن أحكام «واو» العطف، التى تشارك فيها بعض أخواتها، أنها تعطف المفردات، والجمل، وأشباهها[١]. وأنها يجوز حذفها هى ومعطوفها بشرط أمن اللَّبس[٢]، مثل قولهم: راكبُ الناقة طليحان[٣].

والأصل: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان. (أى: متْعَبان).

وتنفرد الواو بأحكام نحوية تكاد تستأثرُ بها[٤]:

منها: أنها الحرف المختص بعطف اسم على آخر حين لا يكتفى العامل فى أداء معناه بالمعطوف عليه؛ نحو: تَقاتلَ النمرُ والفيلُ. فإن العامل: (تقاتل) لا يتحقق معناه المراد بالمعطوف وحده؛ فلو قلنا: «تقاتل النمر»، ما تمّ المعنى؛ لأن المقاتلة لاتكون من طرَف واحد؛ وإنما تقتضى معه وجود طرَف

---

(١) ومن تلك الأحكام: أن الضمير بعدها تجب مطابقته - فى الأصح - للمعطوف والمعطوف عليه معاً؛ ولا يراعى فيه حالة المعطوف وحده؛ يقال: جاء السائل والغريب، فعاونتهما. وفازت فاطمة وسعاد وعائشة فهنأتهن . . . وهكذا . . . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٨٩ حيث الإيضاح، وبيان المرجع).

(٢) كما سيجىء فى ص ٥١٠.

(٣) ومثل هذا كل مبتدأ مضاف أخبر عنه بخبر مطابق فى التثنية، أو الجمع، للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف. (وقد سبق إيضاح هذا لمناسبة أخرى فى الجزء الأول ص ٤٦٦ م ٣٧ باب المبتدأ والخبر).

وحذف حرف العطف مع معطوفه ليس مقصورا على الواو مع معطوفها وإنما يشاركها فيه «أمْ» (كما سيجىء فى «ب» من ص ٤٨٠، و٥١١) وكذا «الفاء» مع معطوفها كقوله تعالى فى أحكام الصوم:

«فَمنْ كَانَ مِنْكمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ».

الأصل فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطر فعدة من أيام أخر.

وإلى هذا يشير ابن مالك آخر الباب بقوله:

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ إِذْ لاَ لَبْسَ، وهْيَ انْفَرَدَتْ:

بِعَطْفِ عامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِى ... مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِى

مزال: قد حذف من موضعه وأزيل منه (راجع ص ٥١٠).

يقول: إن الفاء قد تحذف مع معطوفها، وكذلك الواو مع معطوفها، بشرط ألا يترتب على الحذف فى الحالتين لبس: وتنفرد الواو بأنها تعطف عاملا محذوفاً قد بقى معموله على الوجه الذى سنشرحه فى الصفحة التالية. ويريد بقوله: «دفعا لوهم . . .» بيان العلة فى الحذف والتقدير؛ وأنها دفع لوهم يقودنا للوقوع فى خطأ.

(٤) ومنها: أنها يجوز حذفها وحدها، كما يجوز حذف المعطوف عليه قبلها وسيأتى الإيضاح فى مكانه المناسب ص ٥١٣ و ٥١٤.

آخر – حتماً – كى يتحقق معناها . وكذلك : تنازع الظالمُ والمظلوم ، فإن المنازعة لا تقع إلا من طرفين . . . وكذلك : تصالح الغالب والمغلوب . ومثل : سكنت بين النهر والحدائق – ومثل : تضييع الكرامة بين الطمع والبخل ، لأن معنى « بيْن » لا يتحقق بفرد واحد تضاف إليه[1] ، وهكذا غيرها من الكلمات التى تؤدى معنى نِسْبيًّا[2] ؛ مثل : تشارك – تعاون – اختصم – اصطفّ .

ومنها : اختصاصها بعطف عامل قد حُذف وبقى معموله . نحو : قضينا فى الحديقة يوماً سعيداً ؛ أكلنا فيه أشهى الطعام ، وأطيب الفاكهة ، وأعذب الماء . فكلمة : « أطيب » معطوفة على أشهى : أى : أكلنا أشهى الطعام ، وأكلنا أطيب الفاكهة . أما كلمة : « أعذب» فلا يصح فى الرأى الأغلب – عطفها على أشهى ، إذ لا يصح أن يقال : أكلنا أعذب الماء ؛ لأن أعذب الماء لا يؤكل ، وإنما يشرب ، ولهذا كانت كلمة : «أعذب» معمولة لعامل محذوف ، تقديره : شَرِب ، أى : وشربنا أعذب الماء ، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة التى قبلها وهى : أكلْنا –؛ فالعطف عطف جملة على جملة . ومثل : اشتد البرد القارس فى ليلة شاتية ، فأغلقتُ الأبوابَ والنوافذَ ، وأوقدتُ ناراً للدفء والملابسَ الصوفية ؛ فلا يصح عطف كلمة : «الملابس» على «الأبواب» ولا على « ناراً » لفساد المعنى على هذا العطف : إذ لا يقال : أغلقتُ الملابس الصوفية ، ولا أوقدتُ الملابس ، وإنما هى معمول لعامل محذوف تقديره : ولبِستُ الملابسَ الصوفيةَ ، أو أكثرتُ الملابسَ الصوفية ، أو نحو هذا مما يناسِب الملابس ، والجملة بعد الواو معطوفة على جملة : أغلقتُ . فالعطف عطف جملة على جملة ، لا عطف مفرد على مفرد – كما سبقت الإشارة

---

(١) لهذا قالوا فى بيت امرئ القيس :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

إن التقدير : بين أماكن الدخول فحومل (الدخول وحومل موضعان) وقيل إن الرواية هى : بين الدخول وحومل . فلا تقدير .

(٢) هو المعنى الذى لا يتحقق إلا بنسبته إلى اثنين (أو أكثر) يشتركان فيه ؛ ويقع عليهما.

من قبل[١]. ولا فرق فى المعمول الباقى بين المرفوع ؛ نحو : قوله تعالى : (اسكُنْ أنتَ وزوْجُكَ الجنة) ، والمنصوب ؛ نحو : قوله تعالى : (والَّذِين تَبَوَّءُوا الدَّارَ والْإيمانَ من قبلهمْ يُحِبونَ مَنْ هَاجَرَ إليْهِمْ . . .) ، أى : سكنوا الدَّار ، وألِفُوا الإيمان . والمجرور نحو قولهم : ما كل بيضاءَ شحمة ، ولا سوداءَ فَحْمة . والأصل فى المثال المرفوع : (اسكنْ أنت ولْيَسْكنْ زوجُكَ الجنة) ؛ إذ لا يصح عطف « زوج » على الضمير المستتر الفاعل ؛ وإلا كان فاعلا مثله فيترتب على هذا أن يقال : اسكن زوجُكَ ، بوقوع الاسم الظاهر فاعلا للأمر وهذا لا يصح[٢]. كما أن الأصل فى المنصوب : (وألِفُوا الإيمان) ؛ لأن الإيمان لا يُسْكن ـ. والأصل فى المجرور : (ما كل بيضاء شحمة ، ولا كل سوداء فحمة) لئلا يترتب على العطف المباشر من غير تقدير المحذوف ، عطف شيئين على معمولى عاملين مختلفين بحرف عطف واحد، وهذا ممنوع . والعاملان هما : (ما ـ وكلّ) والمعمولان هما : (بيضاء ، وشحمة)[٣].

هذا ما يقوله كثير من النحاة . ولكن الصحيح أنها لا تختص بهذا الحكم وحدها ، وإنما تشاركها فيه « فاء » العطف ـ كما سيجىء عند الكلام عليها[٤] ـ مثل : أحْسِن بدينار فصاعدا . . . أى فاذهب صاعداً بالعدد . . .[٥]

ومنها : جواز حذفها عند أمن اللبس[٦] ؛ نحو : زرت أقاربى فى العيد ، وقابلت منهم العم ، العمة ، الخال ، الخالة ، أبناءَهم . . . أى : العم والعمة ، والخال والخالة ، وأبناءهم . ومثل قرأت اليومَ : الصحفَ ـ المجلاتِ ـ

---

(١) فى الجزء الثانى ، باب المفعول معه ص ٢٣٢ م ٨٠ .

(٢) يبيحه فريق من النحاة بحجة أنه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع . وفيه تيسير . ولايجوز إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ؛ لأن الضمير لا يبدل من الضمير ـ كما فى ص ٥٤٠ وسنعود لهذا الموضوع فى ص ٥٠٦ و ٥١١ .

(٣) سبق إيضاح هذا المثال فى آخر باب الإضافة ص ١٣٧ وسيعاد فى آخر هذا الباب ص ٥١٢ .

(٤) فى ص ٤٦٥ .

(٥) سبق إيضاح هذا فى مكانه الأنسب ج ٢ ص ٣٠٤ م ٨٦ باب الحال وحذف عامله .

(٦) الصحيح أن « الفاء » تشاركها فى هذا الحكم . وكذا : « أو » ، (كما سيجىء فى ص ٤٦٥ ، ٤٩٣ ، ٥١٤ . غير أن حذف الواو هو الأكثر .

الرسائلَ – المحاضراتِ . . . أى : الصحفَ – والمجلاتِ ، والرسائلَ ، والمحاضرات . . .

ومثل هذا يقال فى سرد الأعداد ، نحو : من الأعداد : عشر ، – عشرون – ثلاثون – أربعون . . .

ومنها : عطف الشيء على مرادفه ؛ [1] كقولهم : الصمت والسكوت عن غير السَّداد سداد . وقولهم : يعود البغى والطغيان وبالا على صاحبه ، فالمعطوف وهو : « السكوت » بمعنى المعطوف عليه : « الصمت » ، وكذلك الطغيان والبغى . . . ومن هذا قوله تعالى : (إنَّما أشكُو بَثِّى وحُزْنى إلى اللهِ) ، فالبَثّ هو الحزن[2] . . .

---

(١) قد تشاركها : « أو » فى هذا أحياناً ؛ كقوله تعالى : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً . . . » فالخطيئة هى الإثم ولهذا إشارة تجىء فى ص ٤٩٣ .

(٢) فيما سبق من تعريف عطف النسق يقول ابن مالك :

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ ... كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ سَبَقْ

يقول : إنه هو التالى لحرف متبع ما بعده لما قبله ، أى : مشرك للثانى مع الأول فى الحكم الإعرابى. وساق مثلا للتشريك فى الحكم هو : اخصص من صدق بود وثناء ، فحرف العطف هو : الواو ، والتالى المشارك فى الحكم هو الثناء . ومعنى : «تال بحرف متبع » : أنه تال (تابع) بسبب حرف يتبع ما بعده لما قبله : فليس منه « أى » المفسرة ، لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها – إلا على الرأى الكوفى الحسن الذى أشرنا إليه فى ص٤٤٠ ورقم ٣ من هامش ص ٤٥٠ . ثم ساق بيتين ضمنهما أكثر حروف العطف التى سنشرحهما فى المكان الأنسب هما :

فالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ – ثُمَّ – فا ... حَتَّى–أَم–أَو ؛ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

وأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ : بَلْ – ولا . . . لكِنْ ؛ . . . .

ثم عاد للكلام على أحكام الواو فقال :

فاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقاً ، أَو لَاحِقَا ... فى الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً

واخْصُصْ بِها عَطْفَ الَّذِى لا يُغْنِى ... مَتْبُوعُهُ ، كاصْطَفَّ هَذَا وابْنِى

واقتصر على ما سبق ، ولم يذكر بقية أحكام الواو .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — ومما انفردت به الواو :

(١) عطف العام على الخاص[١]؛ نحو : زرت القاهرة ، والحواضر الكبرى . وقوله تعالى : (ربِّ اغفرْ لِي ، ولوالدَيَّ ، ولِمن دخَل بيتِيَ مؤمنًا ؛ وللمؤمنين ، والمؤمنات) .

(٢) وقوعها في كلام منفي عاطفة مفردًا . وبعدها « لا » النافية ؛ نحو : شجاع النفس لا يحب الجبن ، ولا الكذب ، ولا الرياء ؛ (أى : لا يحب كل واحدة من الصفات المذكورة) . فتكرار « لا » يفيد أن النفي واقع على كل واحدة وحدها من غير توقف على غيْرها . ولو لم تتكرر « لا » لتوهمنا أنه مقصور على حالة اجتماعها مع غيرها[٢]. فإن لم يوجد نفي قبلها ، أو قصدت المعية لم يصح مجيء « لا » .

(٣) وقوعها بعد نهى عاطفة لمفرد ، وبعدها : « لا » النافية ؛ التي تؤكد الغرض السالف ؛ نحو : لا تصدق الحلاّف ، ولا النمَّام ، ولا الحاسد .

(٤) جواز الفصل بينها وبين معطوفها بظرف ، أو جار مع مجروره ؛ نحو : قوله تعالى : (وجعلنا من بين أيديهم سدًّا ، ومن خلفهم سدًّا) ، ونحو أينعتْ حديقتان ؛ حديقةٌ أمام البيت ، وخلفه حديقةٌ .

(٥) عطف العـقد[٣] على النيف ، نحو : واحد وعشرون . . . سبعة وثلاثون . . . خمسة وأربعون . . .

---

(١) وأما عكسه وهو عطف الخاص على العام فتشاركها فيه « حتى » — كما سيجيء في ص ٤٧٠ — نحو قولة تعالى : « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى » . ونحو : لا يأمن الناس الأيام حتى الملوك . والصلاة الوسطى : هى صلاة وسط النهار . والمراد بها : الظهر والعصر . وكل ما سبق شروط بألا يتطلب المعنى حرفاً آخر يفيد الترتيب أو غيره . . .

(٢) راجع التصريح عند الكلام على : « لكن » العاطفة ، ثم المغنى عند الكلام على « الواو ».

(٣) العقد هو : العدد الذى يجيء ترتيبه عاشراً بين الأرقام المتسلسلة المرتبة قبله . وتنحصر العقود في لفظ : عشرة — عشرين — ثلاثين — أربعين — خمسين — ستين — سبعين — ثمانين — تسعين — والصحيح تسمية : « مائة » وألف ومركباتهما عقداً أيضاً . . . أما « النيف » فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين ؛ ومنه أحد عشر — اثنان وعشرون — ثلاثة وثلاثون — ، خمسة وأربعون . . .

... ...

(٦) اقترانها بالحرف: لكن ؛ كقوله تعالى: (ما كانَ محمدٌ أبا أحد من رجالكم، ولكنْ رسولَ[1] اللهِ وخاتَمَ النَّبيينَ).

(٧) وقوعها قبل الحرف «إما» المسبوق بمثله؛ نحو المنّ بالمعروف إما جهالة، وإما سوء أدب.

(٨) العطف بها فى أسلوب الإغراء والتحذير؛ نحو: الرفقَ والملاينةَ جهد طاقتك، وإياك والعنفَ ما وجدت سبيلا للفرار منه.

(٩) عطف النعوت المتعددة المفرَّقة التى منعوتها متعدد غير مفرَّق: نحو: تنقلت فى بلاد زراعية وصناعية وتجارية... والواقع بعد هذه «الواو» يسمى معطوفًا، ولا يصح تسميته — الآن — نعتًا.

(١٠) عطف المفردات التى حقها التثنية أو الجمع، نحو قول الحجاج وقد مات محمد ابنه، ومحمد أخوه: محمد ومحمد فى يوم واحد. وقول الشاعر الفرزدق:

إن الرزية لا رزيةَ بعدها ... فِقدانُ مثل محمدٍ ومحمدِ

وقول الآخر:

أقمنا بها يومًا، ويوما، وثالثًا ... ويومًا له يوم التَّرحلِ خامسُ

يريد: أيامًا ثمانية...

(١١) عطف السببى على الأجنبى فى الاشتغال؛ نحو: محمدًا أكرمت عمرًا وأخاه. ومثل: محمد مررت بأخيك وأخيه.

(١٣) عطف كلمة: «أيّ» على مثلها[2]، كقول الشاعر:

---

(١) الواو هى العاطفة أما: «لكن» فحرف استدراك محض، ومعناه وأحكامه فى صفحة ٤٩٦ — وكلمة: «رسول» بالنصب، خبر «كان» المحذوفة، والجملة من «كان» ومعموليها معطوفة بالواو على الجملة قبلها. وهذا على الرأى الأشهر القائل إن كلمة: «لكن» الاستدراكية لا يقع بعدها إلا الجملة دائماً ولا تكون عاطفة. أما على رأى من يجيز وقوع المفرد بعدها فالواو حرف عطف وكلمة: «رسول» معطوفة على كلمة: «أبا» كما ستأتى فى ص ٤٩٦.

(٢) وكذلك عطف المعرفة المفردة (أى: التى لا تدل على العدد) المعطوفة على مثلها الواقع مضافاً إليه، والمضاف هو: «أى» بالتفصيل الذى سبق فى ص ٩٥.

... ...

فلئِنْ لقيتُك خاليَيْن لتَعلَمَنْ أيِّى وأيُّكَ فارسُ الأحزابِ

(١٤) عطف السابق على اللاحق ؛ نحو قوله تعالى : (كذلك يُوحِي إليكَ ، وإلى الذين من قبلكَ اللهُ العزيز الحكيم) .

(١٥) المتعاطفان بالواو لا يختلفان بالسلب والإيجاب إذا كانا مفردين فلا يصح : لا الشمس طالعة والقمر .

ب — يرى الكوفيون من خصائص الواو وقوعها زائدة ؛ كالتى فى قوله تعالى : (وسِيقَ الذين اتقوْا ربَّهم إلى الجنة زُمَرًا . حتَّى إذا جاءُوها ، وفُتِحتْ أبوابُها وقال لهم خزَنَتُها سلام عليكم . . .) فالواو التى قبل : «فُتِحت» زائدة عندهم . ومثل قوله تعالى : (فلما أسْلَمَا وتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . . . أى : تَلَّهُ للجبين [١] .

والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما — بتأويلات منها : أن الواو عاطفة أصلية وجواب « إذا » و « لما » محذوف . . . لكن التأويل عسير فى قول الشاعر :

ولقد رمقْتك فى المجالِسِ كلها فإذا وأنت تعينُ من يبغينِى

أى : فإذا أنت

وقول الآخر :

فما بالُ من أسعى لأجبر عظمهُ حِفَاظا ، وينْوى من سفاهته كسْرِى

أى : ينوى من سفاهته .

وإنما كان التأويل هنا عسيرًا لأن ما بعد إذا الفجائية لا يقترن بالواو . ولأن جملة (ينوى) على تأويلها بأنها حالية هى جملة مضارعية مثبتة وصاحب الحال هو « مَنْ » والجملة المضارعية المثبتة لا تقع حالا مقترنة بالواو إلا على تقديرها خبرًا لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هى الحال . . . فهى محتاجة للتأويل والحذف .

---

(١) بمعنى صرعه وألقاه على الأرض حتى لمسها جبينه . والقصة عن إبراهيم حين أراد أن يحقق رؤيا منامية ؛ مضمونها أنه يذبح ابنه. ففهم منها أن هذا إيحاء من الله يجب تنفيذه ؛ فهم به ؛ و رضى الولد بقضاء الله . ولكن الله أوحى إلى نبيه تركه ، والتضحية بدله بشىء آخر .

... ...

ولا داعى لهذا أو لغيره من التأويلات فمذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفاً، والأخذ به هنا أيسر، والأفضل التخفّف من الزائدة قدر الاستطاعة.

جـ - تختص همزة الاستفهام دون باقى أخواتها بالدخول على ثلاثة - فقط - من حروف العطف هى: (الواو - الفاء - ثم) فمثالها قبل الواو قوله تعالى: (أوَلَمْ يتفكّروا؟ ما بصاحبِهم من جِنّة، إنْ هوَ إلاّ نذير مبينٌ. أوَلَمْ يَنْظُروا فى ملكوت السمواتِ والأرض وما خلقَ اللهُ من شىْء...) وقبل «الفاء»، قوله تعالى فى المشركين (أفلم يسيروا فى الأرض فينظُروا كيفَ كانَ عاقبةُ الّذينَ من قبلِهِم، ولَدارُ الآخرةِ خير للّذينَ اتّقَوا، أفلاَ تعْقلونَ...) - وقبل «ثُمّ» قوله تعالى: (قُلْ أرأيتُم إنْ أتاكُم عذابُه بياتاً أو نهاراً ماذا يستعجلُ منهُ المجرمونَ، أثُمّ إذا ما وقعَ آمنتُم بهِ)... ولا بد أن يكون المعطوف بعد الثلاثة جملة.

وقد اشتهر للنحاة فى هذا رأيان[1].

أولهما: وهو رأى جمهورهم - أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف، وتقدمت عليه تنبيهاً على أصالتها فى التصدير؛ - كما يقولون - فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التى قبله وقبل الهمزة. ما لم يمنع من هذا العطف مانع (كأن تكون إحدى الجملتين إنشائية والأخرى خبرية عند من يمنع العطف بين الجملتين المختلفين خبراً وإنشاء. مثل هذه الصورة. فتكون الجملة عنده بعد العاطف معطوفة على أخرى محذوفة مماثلة لها فى الخبرية أو الإنشائية...).

ثانيهما: وهو رأى الزمخشرى - أن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة موقعها بين الهمزة والعاطف. والأصل مثلا، أنَسُوا ولم يتفكّروا؟ - أأغمضوا عيونهم ولم ينظروا؟ - أقعدوا ولم يسيروا...؟ - أكفرتم ثم إذا وقع آمنتم به...؟ والرأى الأول أشهر. وبالرغم من ذلك فان كلا الرأيين معيب؛ لقيامه على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، ولعدم انطباق

---

(١) كما ستجىء الإشارة فى ص ٥١٣.

... ...

كل منهما على بعض الصور الأخرى التى يدور حولها وحول ما سبق جدل طويل واعتراضات مختلفة (١).

فما السبب فى هذا التكلف والالتجاء إلى الحذف والتقديم ، وعندنا ما هو أوضح وأيسر ، وأبعد من التأويل وذلك باعتبار الهمزة للاستفهام ، وبعدها « الواو » و « الفاء » ، و « ثم » حروف استئناف داخلة على جملة مستأنفة . وقد نص النحاة على أن كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أن يكون حرف استئناف . ولا مانع أيضاً أن تدخل الهمزة — هنا — على حرف العطف مباشرة مسايرة للنصوص الكثيرة الواردة فى القرآن وغيره . ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى ، أو تعارض مع ضابط لغوى .

«ملاحظة» فى غير الهمزة من أدوات الاستفهام يجب تقديم حرف العطف وتأخير أداة الاستفهام عنه ، لأن هذا هو قياس جميع الأجزاء فى الجملة المعطوفة ، نحو : قوله تعالى : (وكيف تكفرون وأنتم تُتْلَى عليكم آياتُ اللهِ وفيكم رسوله) — وقوله تعالى : (فهل يُهْلَكُ إلا القومُ الفاسِقُون) . . .

(١) نراها فى بعض المراجع ، كالمغنى وحواشيه ، باب الهمزة .

٢ ــ الفاء :

معناها ــ الغالب ــ الترتيب بنوعيه المعنوىّ والذِّكْرِىّ، مع التعقيب فيهما وإفادة التشريك . والمراد بالترتيب المعنوى : أن يكون زمن تحقق المعنى فى المعطوف متأخرًا عن زمن تحققه فى المعطوف عليه ؛ نحو : نفعَنا بذر القمح للزراعة ، فإنباتُه ، فنضجُه ، فحصادُه ، . . . و . . . فزمن البذر سابق على زمن الإنبات ، والنضج ، وما بعده .

والمراد : بالترتيب الذكرى : أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما فى كلام سابق ، وترتيبها فيه ، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ؛ كأن يقال لمؤرخ : حدثنا عن بعض الأنبياء ؛ كآدم ، ومحمد ، وعيسى ، ونوح ، وموسى . فيقول : أكتفى اليوم بالحديث عن محمد، فعيسى . فوقوع « عيسى » بعد الفاء لم يقصد به الترتيب الزمنى التاريخى ، لأن زمن عيسى أسبق من زمن محمد ، وإنما قصد به مراعاة الترتيب اللفظىّ الذى ورد أوّلا فى كلام السائل، وتضمن ذكر « محمد » قبل « عيسى »[1] .

والمراد بالتعقيب عدم المهلة ، أى : قصر المدة الزمنية التى تنقضى بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف ، نحو : وصلت الطيارة فخرج المسافرون . وأول من خرج النساءُ فالرجال . . . فخروج المسافرين ــ ــ فى المثال ــ يجىء سريعًا بعد وصول الطيارة ، وخروج الرجال يكون بعد

---

(١) ويدخل فى الترتيب الذكرى عطف المفصل على المجمل ؛ كقوله تعالى : * « ونَادى نوحٌ ربَّه فقال ربِّ إنَّ ابنى منْ أَهْلى، وإنّ وعْدكَ الحقُّ وأنت أحْكَمُ الحاكِمين. . » وقوله تعالى : « فَقَدْ سألُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً » . وقوله تعالى: « فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ، فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ » .

ومن الترتيب الذكرى : الترتيب الإخبارى ؛ وهو الذى يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات بغير ملاحظة ترتيب كلامى سابق ، ولا ترتيب زمنى حقيقى ، وإنما يقصد منه ــ بشرط وجود قرينة ــ ذكر المعلومات واحدة بعد واحدة، فالفاء ــ فى هذا ــ كالواو التى لمطلق الجمع ؛ نحو : تغير الجو واشتدت الرعود، فالبروق، فتراكم المياه فى المنحنيات، فالأمطار . . . ونحو : هذا عالم فأبوه ، فجده . . .

خروج النساء مباشرة من غير انقضاء وقت طويل فى الصورتين . . . وقِصَر الوقت متروك تقديره للعُرف الشائع ؛ إذ لا يمكن تحديد الوقت القصير أو الطويل تحديداً عاماً يشمل كل الحالات. فقد يكون الوقت قصيراً فى حالة معينة ، ولكنه يعد طويلا فى أخرى .

وبمناسبة إفادتها الترتيب نشير إلى قاعدة عامة سبقت[1]؛ هى : أن المعطوفات المتعددة تقتضى أن يكون لها جميعاً « معطوف عليه » واحد هو الأول الذى يسبقها ، وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به. فإذا كان حرف العطف يفيد الترتيب ؛ (مثل: « الفاء » و« ثم ») وجب أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليهما مباشرة ، ولو لم يكن هو الأول ؛ نحو : تكلم فى النادى الرئيس والوكيل والمُحاضِر ، فالناثر ثم الشاعر . فالوكيل والمحاضر معطوفان على الرئيس . وكلمة : « الناثر » معطوفة على : « المحاضر » ، وكلمة : « الشاعر » معطوفة على : « الناثر » . . .

وتفيد — كثيراً — مع الترتيب والتعقيب ، التسببَ ؛ أى : الدلالة على السببيّة[2]؛ (بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه) ويغلب هذا فى شيئين ؛ عطف الجمل ، نحو : رمى الصياد الطائر فقتله ، وفى المعطوف المشتق ، نحو : أنتم — أيها الجنود — واثقون بأنفسكم ، فهاجمون على عدوكم ؛ ففاتكون به ، فمنتصرون عليه . . .

ومن أحكام الفاء: أنها لا تنفصل من معطوفها بفاصل[4] مطلقاً ، فلا بد من اتصالهما فى غير الضرورة الشعرية ، وأنها تعطف المفردات والجمل كما فى الأمثلة السالفة[3]

---

(١) فى أول الباب فى هامش ص ٤٥٠ .

(٢) ولكنها لا تسمى فى هذه الحالة « فاء السببية » إلا إذا دخلت على مضارع منصوب « بأن المصدرية » المضمرة التى تنصبه بشروط معينة مدونة فى موضعها الأنسب وهو: باب إعراب الفعل، أول الجزء الرابع .

(٣) ويجوز عند عطفها الجمل أن تسبقها همزة الاستفهام — إن اقتضى المعنى ذلك — على الوجه المشروح فى ص ٤٦١ فهى « كالواو » ، و « ثم » فى هذا ، ولا يقع من حروف العطف بعد همزة الاستفهام مباشرة غير هذه الثلاثة .

(٤) كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٥٢٦ .

وأنه يجوز حذفها بقرينة — كما أن « الواو » و «أو»[١] كذلك — نحو : قطعت سنوات التعلم ؛ الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة . . . ونحو : أنفقت المال درهمًا—درهمين — ثلاثة — وأنها قد تحذف مع معطوفها كالآية التي سلفت [٢] .

وتختص الفاء : بأنها — كما سبق فى مكانه — تعطف جملة لا تصلح صلة ، ولا خبرًا ، ولا نعتًا ، ولا حالا — على جملة تصلح لذلك ، والعكس ؛ بأن تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لا تصلح . (وسبب عدم الصلاحية فى الصور السالفة كلها : خلو الجملة من الرابط ووجوده فى الجملة الصالحة) .

فمثال عطفها جملة لا تصلح صلة على جملة أخرى تصلح : الذى عاونته ففرح الوالد — مريض . ومثال العكس : التى وقف القطار فساعدتها على النزول — عجوز ضعيفة .

ومثال عطفها جملة لا تصلح خبرًا على أخرى تصلح : الحديقة يرعاها البستانى فيكثُرُ الثَّمرُ . ومثال العكس : الحديقة أهمل البستانىّ فقَلَّ ثمرها .

ومثال عطفها جملة لا تصلح نعتاً على أخرى تصلح : هذا حاكم سهر على خدمة رعيته ؛ فسعدت الرعية . ومثال العكس : هذا حاكم شكا الناس فأزال أسباب الشكوى .

ومثال عطفها جملة لا تصلح حالا على أخرى تصلح ؛ أقبل المنتصر يتهلل وجهه فتنشرح القلوب . ومثال العكس : أقبل المنتصر تنشرح القلوبُ فيتهلل وجهه .

هذا ، والفاء كالواو فى أنها تعطف عاملا قد حذف ، وبقى معموله ؛ نحو : اشتريت الكتاب بدينار فصاعداً ،[٣] والأصل : فذهب الثمن صاعداً .

* * *

(١) انظر « ج » من ص ٤٩٣ ثم ص ٥١٤

(٢) فى رقم ٣ من هامش ص٤٦٤ وهى قوله تعالى : (فَمَنْ كانَ مِنكُم مَرِيضاً أَو عَلَى سَفرٍ فعِدَّةٌ من أَيَّامٍ أُخر . . . » أى : فأفطر ، فعدة من أيام أخر .

(٣) انظر ص ٤٥٦ .

٣ – ثم :

ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب ، أى : الترتيب مع التّراخِى ؛ وهو : انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف . وتقدير المدة الزمنية الطويلة متروك للعُرف الشائع – كما رددنا – ؛ فهو وحده الذى يحكم عليها بالطول أو القِصر ، ولا يمكن وضع ضابط آخر يحددها ؛ لأن ما يعتبر طويلا فى حادثة معينة قد يكون قصيرًا فى غيرها ؛ فمَرَدّ الأمر للعُرف . ومن الأمثلة : زرعت القطن ، ثم جنيته . . . – دخل الطالب الجامعة ثم تخرّج ناجحًا – كان الشاب طفلا ثم صبيًّا ، ثم غلامًا ، ثم شابًّا فتيًّا .

ومن أحكامهـا : أنها تعطف المفردات والجمل كما فى الأمثلة السالفة[1] . . . وقد تدخل عليها تاء التأنيث[2] لإفادة التأنيث اللفظىّ فتختص بعطف الجمل ؛ نحو : مَنْ ظَفِر بحاجته ثُمَّتَ قَصَّر فى رعايتها كان حزنه طويلا ، وغُصَّتَه شديدة .

ومنها : – وهذا قليل – أنها قد تكون بمعنى واو العطف ؛ فتفيد مطلق الجمع والاشتراك ، بشرط وجود قرينة ؛ نحو : لما انقضى الليل ، واستنار الكون ثم طلعت الشمس واقترب ظهور الفجر – سارع الناس إلى أعمالهم . . .

ويدخل فى هذا القليل أنْ تكون للترتيب الذِّكرى الإخبارىّ ، (وهو :

---

(١) اقتصر ابن مالك فى الكلام على الفاء وثم على ما يأتى :

و « الفَاءُ » لِلتَرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَ « ثُمَّ » لِلتَّرتيبِ بانْفِصَالِ

«اتصال» : أى : بغير مهلة زمنية . «بانفصال» : بمهلة زمنية ، (والمهلة هى ما يعبرون عنها بالتراخى . وعدم المهلة ، هو : التعقيب) ثم قال فى الداء .

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطفَ مَالَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِى اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

يريد : تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة ؛ لخلوها من الروابط – على جملة أخرى تصلح صلة لاشتمالها على الرابط ، ولهذا الحكم أشباه وتفصيلات شرحناها (فى ص ٤٦٥) وسيذكر فى آخر الباب ص ٥١٤ اختصاصاً آخر لها أشرنا إليه من قبل (فى ص ٤١٤) هو أنها – كالواو – يجوز حذفها مع معطوفها .

(٢) وهذه التاء الداخلة على الحروف يجوز تسكينها أو تحريكها بالفتحة . أما كتابتهما ففتوحة (غير مربوطة) .

الذى سبق إيضاحه)[1] فى « الفاء » نحو : بلغنى ما صنعت اليوم، ثم ما صنعتَ أمسِ أعْجبُ . أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب .

ومنه قول الشاعر :

إنّ مَنْ سادَ ثم سادَ أبوه ثم قد سادَ قبلَ ذلك جدُّه

ومنها : أنها تكون بمعنى « الفاء » أحيانًا فتفيد الترتيب مع التعقيب ؛ نحو شرب العاطش ثم ارتوى .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ـ أشار النحاة إلى وهْم يقع فيه من يعرب : « ثُمّ » حرف عطف فى قوله : « أوَلَمْ يَرَوا كيف يُبْدِئُ اللهُ الخلقَ ثم يُعيدُه . . . » لأن « ثم » لا تصلح عاطفة هنا ؛ إذ إعادةَ الخلق لم تقع ، وإذا لم تقع فكيف يقرون برؤيتها ؟ لهذا كانت « ثُمّ » للاستئناف فى الآية . ويؤيد كونها للاستئناف فى الآية قوله تعالى بعد ذلك : « قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلقَ . ثم اللهُ ينشئُ النشأة الآخرة » ؛ فمن المستحيلُ أن يسيروا فينظروا بدء الخلق ثم إنشاء النشأة الآخرة . والاستئناف أحد المعانى التى يؤديها حرف الواو والفاء ، وثمّ ، وحين يكون الحرف للاستئناف لا يكون للعطف .

ب ـ « ثُمّ » تصلح للوقوع بعد همزة الاستفهام مباشرة إذا كان المعطوف بها جملة ، واقتضى المعنى الاستفهام على الوجه المشروح فى « حـ » من ص ٤٦١ فهى كالواو والفاء فى هذا . ولا يقع بعد الاستفهام مباشرة من حروف العطف غير هذه الثلاثة .

---

(١) فى هامش ص ٤٦٣ .

٤ — حتّى :

معناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية فى الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه [١] ؛ سواء أكانت الغاية حسية أم معنوية ، محمودة أم مذمومة ؛ نحو : لم يبخل الغنىُّ الورعُ بالمال حتى الآلافِ ، ولم يُقَصِّرْ فى العبادة حتى التهجدِ [٢] .
ومثل : حبسَ البخيل ماله حتى الدرهمَ ، وارتضى لنفسه المعايب حتى الاستجداءَ .

ولا تكون عاطفة إلا باجتماع شروط [٣] أربعة :

ا — أن يكون المعطوف بها اسمًا (فلا يصح أن يكون فعلا ولا حرفًا [٤] ولا جملة) ، نحو : استخدمت وسائل الانتقال حتى الطيارةَ ، فلا يجوز على العطف : صفحت عن المسىء حتى خجل ، وتركته لنفسه حتى ندم [٥] .

ب — أن يكون الاسم المعطوف بها اسمًا ظاهرًا ، لا ضميرًا ؛ وصريحًا لا مؤولا ؛ فلا يجوز اعتبارها حرف عطف فى مثل : انصرف المدعوون حتى أنا .
وقد ارتضى بعض المحققين الاستغناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثال السالف . وفى الأخذ برأيه توسعة وتيسير . كما لا يجوز اعتبارها عاطفة فى مثل : «أحب المقالات الأدبية حتى أن أقرأ الصحف» ؛ لما يترتب على هذا من وقوع معطوفها مصدرًا مؤولا . وهذا لا يصح .

حـ — أن يكون المعطوف بعضًا حقيقيًّا [٦] من المعطوف عليه ، أو شبيهًا

---

(١) بمعنى أن المعطوف عليه لو استمر متجهاً فى صعوده أو فى انخفاضه لكان غاية ما يصل وينتهى إليه هى الدرجة التى وصل إليها المعطوف . (وكل هذا بحسب التخيل العقلى المحض ، لا الواقعى لأن الواقع قد يعارضه) .

(٢) الصلاة بالليل .

(٣) زاد بعضهم شرطاً آخر ؛ هو : أن يكون المعطوف بها مشتركاً مع المعطوف عليه فى عاملها ؛ فلا يصح : صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر : لأن يوم عيد الفطر لا يباح صومه شرعاً .

(٤) لأن الحرف — فى الغالب — لا يدخل على نظيره فى اللفظ والعمل إلا فى التوكيد اللفظى ، أو فى الضرورة الشعرية .

(٥) البعض الحقيق — هنا — إما أن يكون جزءاً من الكل بحيث لا يوجد الكل الكامل بغيره ؛ نحو : أفاد الدواء الجسم حتى الأصبع ، وإما أن يكون فرداً فى مجموع ؛ نحو : سهر الجيش حتى القائد ، وإما أن يكون نوعاً من جنس يشمل أنواعاً كثيرة ، نحو : النبات نافع حتى المتسلق .

(٦) إذا دخلت « حتى » على جملة فعلية فعلها ماض أو على جملة اسمية ، فهى حرف ابتداء (فإن دخلت على مضارع مرفوع فابتدائية ، أو منصوب فجارة . كما سيجىء فى باب إعراب الفعل . . . — ج ٤ —

بالبعض[١]، أو بعضًا بالتأويل[٢]. فمثال البعض الحقيقى : بالرياضة تقوى الأعضاء حتى الرّجلُ ، ومثال الشبيه بالبعض : أعجبنى العصفور حتى لونُه[٣] ومثال البعض بالتأويل : تمتعَت الأسرة بالعيد حتى طيورُها .

د ـــ أن تكون الغاية الحسية أو المعنوية محقّقة لفائدة جديدة ، فلا يصح : قرأت الكتب حتى كتابًا ، ولا سافرت أيامًا حتى يوما . . .

أحكامها :

منها : أنها لمطلق الجمع ـــ كواو العطف عند عدم القرينة ؛ فلا تفيد الترتيب الزمنى بين العاطف والمعطوف ـــ نحو : أكملت الصلاة حتى الركوع ، وكقول الشاعر :

رِجالىَ حتى الأقدمونَ ، تمالـَئُوا على كل أمْرٍ يُورِثُ المجدَ والحمدَا

ومنها : إعادة حرف الجر وجوبًا بعد « حتى » إذا عُطِفَ بها آخِر شىء على معطوف مجرور بمثل ذلك الحرف ، ويلتبس المعنى بعدم إعادته ؛ نحو : سافرت فى الأسبوع الماضى حتى فى آخره ، إذا كان المراد السفر فى أوقات متقطعة من الأسبوع ، وبعضها فى آخره . فلو لم تذكر كلمة : « فى » مرة ثانية بعد : « حتى » لكان من المحتمل فهم المراد بأنه السفر المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظة فيه . وهذا غير المقصود . فمن الواجب أن يعاد بعدها حرف الجرّ إذا كان « المعطوف عليه » مجرورًا به ؛ لكيلا تلتبس بالجارة . فإن تعيّن[٤] العطف بحيث يمتنع اللبس المعنوى كانت الإعادة جائزة لا واجبة ،

---

(١) هو العرض الملازم للكل من غير أن يدخل فى تكوين ذاته الأصلية ؛ كالجمال والعلم ، واللون ، والخلق ، والصوت ، نحو : راقنى الخطيب حتى ابتسامته . . .

(٢) أى : بتقدير أنه كالبعض ، وافتراض ذلك . والمراد به : ما يصاحب « الكل » ويرافقه فى أحيان كثيرة دون أن يكون جزءاً حقيقياً منه ، ولا ملازماً له ملازمة دائمة ، . . . نحو : حضر القطار فنزل المسافرون ، حتى الحقائب . وهذا يقتضى أن يكون البعض التأويلى ملاحظاً فى نفس المتكلم عند النطق بالكل ، وداخلا فى نيته وتقديره أنه بمنزلة البعض ؛ لأهميته وشدة اتصاله .

(٣) ولا يصح : حتى : نظيره ، أو فرخه ، كما لا يصح أعجبتنى الأخت حتى جارها .

(٤) ضابط تعين للعطف وعدم تعينه هو : أنه متى صح إحلال الحرف « إلى » محلها كانت محتملة للأمرين ، وإلا تعينت العطف .

نحو : فرحت بالقادمين حتى أولادهم ، وقول الشاعر :

جودُ يُمناك فاضَ فى الخلْق حتّى بائسٍ دانَ بالإساءةِ دِينَا

ومنها : أن استعمالها عاطفة أقل من استعمالها جارة ، فيراعَى هذا فى كل موضع يصلح فيه الأمران ، نحو : قرأت الكتابَ حتى الخاتمة . فيجوز نصب « الخاتمة » باعتبارها معطوفة « بحتى » على : « الكتاب » . ويجوز جرها باعتبارها « حتى » حرف جر ، والأحسن الجرّ ؛ لأنّ العطف بالحرف : « حتّى » أقل فى كلام العرب [١] من استعمالها جارة [٢] .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — ومن أحكامها أنها لا تعطف نعتًا على نعت كما تقدم [٣] .

ب — أشرنا إلى أن « حتى » « حتى » العاطفة — كالواو — لمطلق الجمع لا للترتيب الزمنى فى الحكم ، نحو : مات كل الأنبياء حتى نوح . واستدلوا على هذا بأمثلة مختلفة منها قوله عليه السلام : « كل شىء بقضاء وقدر حتى العجز ، والكيْس » إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما . لكنها — فى مثل هذه الحالة — تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنًا ؛ أى : تفيد تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه . وتكون كالواو أيضًا فى عطفها الخاص على العام [٤]

---

(١) وفيما سبق خاصاً بالحرف : « حتى » يقول ابن مالك :

بعضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ ،وَلاَ يَكُونُ إِلَّا غَـايَةَ الَّذِى تَــلاَ

أى : اعطف بحتى بعضاً على كل (فالمعطوف جزء من المعطوف عليه) ولا يكون المعطوف إلا غاية للذى تلاه . (والذى تلاه هو المعطوف أى : جاء بعده المعطوف) هو : المعطوف عليه . يريد أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه فى الزيادة أو النقص بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر فى زيادته أو نقصه حتى يصل فى درجته للمعطوف . (كما أوضحنا فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٨

(٢) وبسبب هذه القلة لا يوافق الكوفيون على استعمالها حرف عطف مطلقاً . . ويستثنى . من الحالة السابقة التى يكون فيها الجر أحسن ، صورة الاشتغال فى مثل : صافحت القوم حتى طفلا صافحته ، من كل اسم وقع تالياً « حتى » وبعده فعل مشتغل بنصب ضمير ذلك الاسم ، كالمثال السالف . فكلمة : « طفلا » تعرب معطوفة بالحرف « حتى » والمعطوف عليه هو : القوم . والفعل : « صافح » الثانى ، توكيد للأول ، فإن اشتغل برفع الضمير نحو : حضر القوم حتى طفل حضر امتنع النصب ، وجاز الرفع فى هذا المثال . وإنما كان النصب أحسن فى الحالة الأولى لتكون بين الضمير ومرجعه مشابهة فى الإعراب . (٣) فى ص ٤٠٢ . (٤) كما سبق فى رقم ١ من هامش ص٤٥٨ .

٥ ـ أمْ : نوعان ؛ متصلة ، ومنقطعة ، (أو : منفصلة) .

ـ ا ـ المتصلة : هى المسبوقة بكلام إمّا مشتمل على همزة التسوية[١] ، وإما على همزة استفهام يراد منها ومن « أمْ » التعيين . (ويكون معناهما فى هذه الحالة : « أىّ » الاستفهامية) .

ا ـ وعلامة « أمْ » المتصلة بهمزة التسوية أن تكون متوسطة بين جملتين قبلهما معاً همزة التسوية[٢] ، وكلتا الجملتين صالحة لأن يحل محلها هى والأداة التى تسقها[٣] مصدر مؤول ؛ ـ فهما جملتان فى تأويل مفردين ـ وبينهما «واو» عاطفة ، كقولهم : على العقلاء أن يعملوا برأى الخبير الأمين ، فإن العمل برأيه غُنْم ؛ سواءٌ أيوافق الرأىُ هواهم أم يخالفه . والتقدير : موافقةُ الرأىِ هواهم ومخالفتُه سواء . ومثل : سؤال الناس مذلة وهوان ؛ سواء أكان المسئول قريباً أم كان غريباً . أى : سواءٌ كونُ المسئول قريباً وكونه غريباً . فقد حل محل الجملة الفعلية الأولى فى المثالين

---

(١) سميت همزة التسوية لوقوعها بعد لفظ : « سواء » ، أو « لا أبالى » أو ما يشبهها فى دلالته على أن الجملتين الواقعتين بعدها متساويتان فى حكم المتكلم ، أى : فى تقديره لأثرهما ؛ لا فرق عنده بين أن يتحقق معنى هذه أو معنى تلك ، إذ لا تفضيل لأحدهما على الآخر ؛ فالأمران سيان ؛ نحو : لن أتخلف عن عملى : سواء على أكان الجو معتدلا أم منحرفاً ، ونحو : لن يتخلى الشريف عن حريته ؛ سواء عليه أيلقى الإعنات والشقاء أم يلقى الإكبار والتقدير ، ومثل قول الشاعر :

أَكرُّ على الكتيبة لا أبالى ... أَحَتفى كان فيها أَم سواها

(وانظر رقم ص ٣ من هامش ص ٤٧٣) ورقم ١ من هامش ص ٤٧٨) فكلمة : « أم » توسطت بين جملتين معناهما مختلف ؛ وقبلهما همزة التسوية التى تدل على أن المعنيين المختلفين منزلتهما واحدة عند المتكلم ، وفى تقديره ؛ فيتساوى عنده اعتدال الجو وانحرافه ، ويتساوى عنده الإعنات والشقاء ، والإكبار والتقدير . وكذلك الموت فى كتيبة يهجم عليها ، أو فى غيرها .

ومما تجب ملاحظته أنها لا تحتاج إلى جواب محتم ـ كما سيجىء فى ص ٤٧٨ ـ وأن التسوية مستفادة من كلمة « سواء » أو مما يدل دلالتها ؛ مثل : « لا أبالى » . وليست مستفادة من الهمزة ، وإنما فائدة الهمزة هى تقوية التسوية ، وتأكيدها . ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة بقرينة تدل عليها كما سيجىء فى ص ٤٨٠ .

(٢) إذا كانت إحدى الجملتين منفية وجب تأخيرها عن « أم » كما سيجىء فى ص ٤٧٨ .

(٣) الأداة هنا هى : « الهمزة » و « أم » .

ومعها همزة التسوية ، مصدر مؤول من الهمزة والجملة معاً ؛ هو مصدر الفعل [١] المذكور فيها مع إضافته إلى فاعله . وحل محل الجملة الفعلية الثانية فى المثالين ومعها « أمْ » مصدر مؤول هو مصدر الفعل المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه (فاعلا أو اسماً . . .) وجاءت «الواو» بدلا من «أمْ» فى المثالين ؛ لتعطف المصدر الثانى المؤول على نظيره المصدر الأول . ويعرب المصدر الأول على حسب حاجة الجملة . فيعرب فى المثالين السالفين خبراً مبتدؤه كلمة : « سواء » . أو العكس . وقد يعرب فى غيرهما مفعولا به ، أو . . . أو . . . على حسب الموقع . . . ويعرب المصدر المؤول الثانى معطوفاً على الأول .

والجملتان إما فعليتان كما رأينا — وهو الأكثر ومنه قوله تعالى : « سواء عليهم أأنْذرتَهُمْ أمْ لمْ تُنذرْهم » والتقدير : إنذارُك وعدمُه سواءٌ . وقوله تعالى : « سواء علينا أجَزِعْنا أم صَبَرْنَا » ، والتقدير : جزعُنَا وصبرُنا سواءٌ [٢] وإما اسميتان كقول الشاعر :

وَلسْتُ أبالى بعد فقْدِىَ مالكاً ... أمَوْتِىَ ناءٍ أم هُوَ الآنَ واقعُ

---

(١) فإن لم يكن فى الكلام فعل أغنى عنه مشتق آخر من المشتقات ؛ كاسم الفاعل . واسم المفعول ؛ فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه . ويوضح هذا النوع من الإضافة والسبك ماسبق فى ص٢٦ و٧٣ وكذلك ما سبق فى ج ٢ ص ٥٥ م ٦٥ وفى ج ١ ص ٢٩٥ م ٢٩ آخر باب الموصول حيث الكلام فى كل ذلك على المصدر المؤول من غير سابك . (انظر رقم ٢ التالى) .

(٢) فى تأويل هذا المصدر وباقى الأمثلة المشابهة ، وإعراب الآية معه ، جدل طويل احتوته المطولات . وقد لخصه « الخضرى » فى حاشيته تلخيصاً دقيقاً نافعاً ، وإنا نسوقه هنا لفائدته النحوية واللغوية . قال :

(أعرب الجمهور لفظ « سواء » — فى الآية — خبراً مقدماً عن الجملة التى بعده لتأويلها بمصدر . أى : جزعُنا وصبرُنا سواء علينا ، أو عكسه — وهو إعراب « سواء» مبتدأ والمصدر المؤول خبره — لأن الجار والمجرور المتعلق بسواء يسوغ الابتداء به . وجعلوه (أى : لفظ سواء) من مواضع سبك الجملة بلا سابك ؛ كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ، مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة — وقد سبقت الإشارة إليه فى باب الإضافة ص ٢٦ و ٧٣ — وكقولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه : مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير : «أن». ولا يرد أن : « سواء » لاقتضائها التعدد تنافى : «أم» التى لأحد الشيئين ؛ لانسلاخ «أم» عن ذلك ، وتجردها للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام ، واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين فى الحكم ، بجامع استواء المستفهم عنهما فى عدم التعيين ، فالكلام معها خبر لا يطلب=

والتقدير : لست أبالى نَـأْىَ[١] موتى ووقوعَـه الآن . وإما مختلفتان بأن تكون الأولى (وهى المعطوف عليها) فعلية : والثانية (المعطوفة) اسمية كقوله تعالى عن الأصنام : « سواء عليكم ، أدَعَوْتُمُوهُم أمْ أنْتُم صَامِتُون » ، والتقدير سواء عليكم دعاؤكُم إياهم وصمْتُكُم . أو العكس ، نحو : لا يبالى الحرّ فى إنجاز العمل أرئيسُه حاضر أم يغيب . والتقدير : لا يبالى الحرُّ حضورَ رئيسه وغيابه[٢] . والمصدر المؤول هنا مفعول به . . . والجملة بمعنى : سواءٌ علىّ

=جواباً ، ولذا لم يلزم تصديرما بعدها ، فجاز كونه مبتدأ مؤخراً . وعلى هذا يمتنع بعدها العطف «بأو» لعدم انسلاخها عن : الأحد ، كـ « أم » – التى انسلخت عنه – ولذا لحن فى المغنى قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا ، وصوابه : « أم » لكن نقل الدمامينى عن السيرافى ، أن « أو » لا تمتنع فى ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها . قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء – راجع أيضاً رأى سيبويه فى « ب » من ص ٤٩٣ – وأما التنافى المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضى من أن « سواء » خبر مبتدأ محذوف : أى : الأمران سواء ، والهمزة . بمعنى : «إن » الشرطية . لدخولها على أمر غير متيقن ، وحذف جوابها لوجود ما يدل عليه ، وجىء بها لبيان الأمرين؛ أى : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء ؛ « فأم » للأحد مثل : « أو » فى أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، – كما سيذكر فى ص٤٩٣ وفيها بعض حالات مستثناة –والجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافى مثله . اهـ .

وواصل الخضرى كلامه قائلا ؛ و إذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح « أو » مطلقاً ، لما فاتها من التسوية إلا أن يدعى انسلاخها عن « الأحد» مثل « أم » . أما على إعراب الرضى فتصح مطلقاً؛ فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة ؛ إذ المقدر كالثابت . على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من «سواء » لا من الهمزة . وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها ، وحينئذ فالإشكال فى اجتماع : « أو » مع « سواء » لا الهمزة .) اهـ . بتصرف يسير فى بعض كلمات أزيل غموضها . . .

ومثل هذا فى حاشية الصبان مع اختلاف يسير فى القاعدة . والأفضل الأخذ بما جاء فى الخضرى لأنه يساير أكثر الكلام المأثور . ويدل دلالة واضحة على إباحة استعمال : « أو » فى كل الحالات .

وقد صحح اجتماع أو وهمزة التسوية بعض المحققين ، ومنهم صاحب حاشية الأمير على « المغنى » جـ ١ . عند الكلام على « أم » المتصلة ، والعطف بالحرف : « أو » بعد الهمزة . هذا إلى قراءة بعضهم قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم) بدلا من : « أم لم تنذرهم » . ولا يقال إن هذه القراءة شاذة . لأن ما يجوز فى القرآن الكريم يجوز فى غيره ، من باب أولى ، كما نص عليه الثقات ، أما إعراب « الرضى » فمع وضوحه ويسره حين تكون الجملتان فعليتين يحتاج إلى تأويل وتقرير محذوفات حين تكون الجملتان اسميتين أو مختلفتين .

(١) أى : بُعْـد مجيئه ، وتأخر زمنه .

(٢) العطف فى الآية يؤيد الرأى الأرجح الذى يبيح عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس . (انظر ص ٥٢٣) .

الحرّ أرئيسه حاضر أم غائب .

وليس من اللازم أن تكون همزة التسوية مسبوقة بكلمة « سواء » فقد يغنى عنها ما يدل دلالتها فى التسوية ؛ نحو : « ما أبالى » . . . أو ما يشبهها من هذه الناحية(١). فاللازم أن تكون مسبوقة بكلمة : « سواء » أو بما يؤدى معناها ؛ كما فى بعض الأمثلة السابقة . هذا ، ولا شأن لهمزة التسوية بالاستفهام ، فقد تركته نهائياً وتمحضت للتسوية .

ومما سبق يتبين أن « أم » المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية لا تَعطف إلا جملة على جملة ؛ ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادراً ؛ فمن القليل الذى لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجملة (٢) ؛ كقول القائل :

سواء عليك النَّفْرُ أم بتَّ ليـلةً بأهلِ القِباب من عُمَيْر بن عامرِ

(٢) وعلامة : « أم » المسبوقة بهمزة التَّعيين أن تكون متوسطة بين شيئين ، ينسب لأحدهما أمر يعلمه المتكلم ؛ ولكنه لا يعلم صاحبه منهما ؛ وقبلهما معاً همزة استفهام ، يراد منها ومن « أم » تعيين أحد هذين الشيئين (٣) ،

---

(١) يرى بعض النحاة أن الهمزة بعد : (ليت شعرى — لا أعلم — ما أدرى . . .) لطلب التعيين فقط ، لأن تلك الألفاظ ليست فى حكم : « لا أبالى » التى تكون بعدها الهمزة للتسوية ؛ فكأن القائل يريد : لا أدرى جواب هذا الاستفهام . . . ويخالفهم آخرون ؛ فيرون الألفاظ السالفة كلها خاضعة لحكم واحد هو اعتبار الهمزة بعدها للتسوية . والحق أن المراد من هذه الألفاظ يتوقف على القرينة — وأهمها السياق — فهى التى تحدد الغرض ؛ فيتعين نوع الهمزة ، أهى للتسوية أم للتعيين . فإن لم توجد القرينة فالرأى الأول هو الأصح . هذا وسيبويه يجيز العطف « بأم » و « بأو » بعد ليت شعرى وما أدرى إذا سبقتهما الهمزة . ولرأيه تكملة تجىء فى « ج » من ٤٨٠ وفى « ب » من ص ٤٩٣ .

(٢) راجع حكم عطف الجملة على المفرد فى مكانه ص ٥٢٦ ويضعف أن يكون العطف فى البيت عطف ماض على مصدر (انظر ص ٥٢٠) . وأحسن من هذين أن تكون الجملة بعد « أم » فى تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق عطف مفردات وأن تكون « أم » العاطفة بمعنى الواو ، طبقاً لما سبق فى ص ٤٧١

(٣) يكون المراد من التعيين إما طلب تعيين أحد شيئين مجسمين ، وتخصيص الأمر المعلوم للمتكلم بأحد هذين الشيئين المجسمين ؛ كما فى مثال : أعمك مسافر أم أخوك؟ فالحكم المعلوم هو : السفر ، والمجهول المراد تعيينه هو الشخص الذى ينسب له الحكم السالف . وإما طلب تعيين أحد أمرين معنويين وتخصيصه بذات معلومة ، نحو : أمسافر أخوك أم مقيم ، فالحكم — أى : السفر — هو المجهول . والشخص (أى الذات) هو المعروف . هذا ، ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة على الوجه المبين فى ص ٤٨٠ .

وتحديد المختص منهما بالأمر الذى يعرفه المتكلم ، ويسأل عن صاحبه الحقيقى ؛ ليعرفه على وجه اليقين لا التردد والشك . نحو : أعَمّك مسَافر أم أخوك ؟ فقد وقعت « أمْ » بين شيئين هما : « عم » و « أخ » وقبلهما همزة استفهام يريد المتكلم بها و « بأمْ » أن يعين له المخاطب أحد الشخصين تَعيينًا يدل على المسافر منهما دون الآخر ، فالمتكلم يعلم يقينًا أن أحدهما مسَافر ؛ لكن مَن منهما ؟ هذا هو ما يجهله المتكلم ، ويريد أن يعرفه ؛ إذ لا يدرى ؛ أهو : العم أم الخال ؛ ومن أجله يطْلب من المخاطب أن يعين له المسافر ، ويحدد اسمه ، ليمكن تحديد ذاته ؛ فالسفر المجرد — كما قلنا — ليس موضع السؤال ، لأنه غير مجهول للمتكلم ، إنما المجهول الذى يسأل عنه ويريد أن يعرفه — هو تعيين أحدهما ، وتخصيص فرد منهما بالأمر دون الآخر .

ومن الأمثلة أيضًا : أعادل واليكم أم جائر ؟ فقد وقعت « أمْ » بين شيئين هما : عادل وجائر ، وقبلهما معا همزة الاستفهام التى يريد المتكلم بها وبأمْ استبانة أحد هذين الشيئين ، وتحديده ، وتعيينه ، ليقتصر المعنى عليه. ذلك أن المتكلم يقطع بأن هناك واليًا ، ولا يشك فى وجوده ، ولكن الذى يجهله ويريد أن يعرفه من المخاطب هو : تعيين الوالى ، وتحديد أمره ؛ بحيث يكون واحدًا محددًا من هذه الاثنين لا يتجه الفهم إلى غيره مطلقًا . وتسمى هذه الهمزة : « بالمغْنية عن كلمة : أىّ » — لأنها مع « أم » يغنيان عن كلمة : « أىّ » فى طلب التعيين ، وليست الهمزة وحدها — فمعنى : أعمك مسافر أمْ أخوك؟ هو : أيهما المسافر ؟ ومعنى أعادل واليكم أم جائر : أى : الأمرين واقع ومحقق ؟ ويشترط فى : « أمْ »هذه — كما سبق — أن تتوسط بين الشيئين اللذين يراد تعيين أحدهما ؛ فيقع قبلها واحد منهما ، ويقع بعدها الآخر[1] ؛ كما فى الأمثلة[2] .

---

(١) وإذا كان أحد الشيئين منفياً تعين تأخيره عن « أم » دون الآخر — وسيجىء هذا فى ص ٤٧٨ .

(٢) وفى « أم » المتصلة بنوعيها يقول ابن مالك :

وَ « أَمْ » بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ « أَيٍّ » مُغْنِيَهْ

ولما كان التعيين والتحديد هو الغرض من الإتيان « بأمْ » هذه مع همزة الاستفهام التى قبلها — وجب أن يجىء الجواب مشتملا على ما يحقق الغرض ؛ فيتضمن النص الصريح بذكر أحد الشئين وحده . فيقال فى المثال الأول : العم . . . ، أو : الخال . . . ويقال فى المثال الثانى : عادل ، أو جائر ولا يصح أن يقال فى الإجابة عن السؤالين وأشباههما : نعَم ، أوْ : لا ، لأن الإجابة بأحد هذين الحرفين — أو بأخواتهما من أحرف الجواب — لا تفيد تعييناً ، ولا تحديداً ، وإنما تفيد الموافقة على الشىء المسئول عنه أو المخالفة . وهذه الموافقة أو المخالفة لا تحقق الغرض المقصود من استعمال « أمْ » المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام على الوجه الذى شرحناه [1] .

ولهذا النوع من نوعى « أمْ » المتصلة صور مختلفة ؛ منها : أن تقع بين مفردين متعاطفين بها ، وبينهما فاصل لا يَسأل عنه المتكلم — وهذه الصورة هى الغالبة — كأن يقول قائل : شاهدت اليوم سباق السَّباحين ؛ أمحمد هو الذى فاز أم محمود ؟

فالمراد من السؤال تعيين واحد من الاثنين وقد توسط بينهما أمر ليس موضوع الاستفهام ، لأنه أمر معروف للمتكلم ، وهو الفوز : أما المجهول له فهو الفائز .

وقد تقع بين مفردين تعطفهما ، مع تأخر شىء عنهما لا يَسأل عنه المتكلم ؛ تقول فى المثال السالف : أمحمد أم محمود هو الذى فاز ، وكأن يقول قائل : كتاب العِقد الفريد كتاب أدبى نَفيس ، فتقول : نعم سمعت اسمه

(إثر : بعد) والهمزة المغنية عن لفظ : « أى » هى الهمزة التى يقصد بها وبأم التعيين على الوجه الذى شرحناه . وهذه الهمزة لا تغنى وحدها عن « أى » ، وإنما تغنى بشرط انضمام « أم » إليها ؛ فهما معاً يغنيان عن « أى » التى تسد مسدهما .

(1) قد يجاب بالحرف : « لا » — وغيره مما يفيد جواباً منفياً — إذا كان المقصود من « لا » نفى وقوع أحد الشيئين ، أو الأشياء . وإظهار خطأ السائل فى اعتقاده ثبوت أحد الشيئين ، أو الأشياء. وقياساً على حالة النفى السابقة ، يرى بعض النحاة أن يجاب بالحرف : « نعم » — أو غيره مما يفيد جواباً مثبتاً — إذا كان المقصود إثبات وقوع كل من الشيئين أو الأشياء ، وإظهار خطأ السائل فى اعتقاده ثبوت شىء واحد فقط .

يتردد كثيرًا . ولكن أغالٍ أم رخيصٌ كتابُ العِقد الفريد ؟ فأنت تسأل عن غُلُوِّه ورُخْصه ، وتطلب بسؤالك تعيين أحدهما ، ولست تسأل عن الكتاب ذاته ، فإنك تعرفه . . .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن الذى يلى الهمزة مباشرة هو واحد مما يتجه إليه الاستفهام يراد معرفته وتعيينه ، أمَّا الذى لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر[1] وهذا الحكم هو الأكثر والأَوْلى ، فليس بالواجب أن يلى الهمزةَ الأمرُ الذى يتجه إليه الاستفهام ، وإن كانت مراعاة الأكثر هى الأحْسن . . .

ومنها : أن تقع بين جملتين ليستا فى تأويل مصدر ،[2] وتعطف ثانيتهما على الأولى ، وهما ؛ إمَّا فعليتان ؛ نحو : أزراعةً مارست ؟ أم زاولت التجارة ؟ وإما اسميتان ؛ نحو : أضيفك مقيمٌ غدًا أم ضيفُك مسافرٌ ؟ وإما مختلفتان ؛ نحو : أأنت كتبت رسالة لأخيك الغائب أم أبوك كاتبها ؟

ومنها : أن تقع بين مفرد وجملة ؛ كقوله تعالى : « وإنْ[3] أدرِى أقريبٌ أمْ بعيد ما تُوعدون ، أمْ يجعل[4] له ربى أمَدًا » .

---

(١) لزيادة الإيضاح قالوا : إن الشرط الذى يغلب تحققه فى الهمزة المعادلة « أم » - كما سبق - هو أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين واحد منهما ، وأن يلى الآخر « أم » ليفهم السامع من أول الأمر نوع الشىء الذى يطلب المتكلم تعيينه . تقول إذا استفهمت بالهمزة عن تعيين المبتدأ دون الخبر : أعلى قائم أم سعيد ، وإن شئت قلت : أعلى أم سعيد قائم . فقد توسط الخبر أو تأخر ؛ بسبب أنه غير المسئول عنه بالهمزة . وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ : أقائم سعيد أم قاعد ، وإن شئت قلت : أقائم أم قاعد سعيد ؟ فقد توسط المبتدأ أو تأخر بسبب أنه غير المسئول عنه . والحكم على المتقدم أو المتأخر بأنه المبتدأ وعلى الآخر بأنه الخبر خاضع للقرينة ؛ كالتعريف أو التنكير هنا . فما كان منهما معرفة فالأحسن اعتباره هو المبتدأ ولو كان متأخراً واعتبار النكرة هى الخبر ، فإن كانا معرفتين فأقواهما فى درجة التعريف هو المبتدأ . . .

(٢) لعدم وجود ما يقتضى سبك الجملة ، وتأويلها بالمصدر .

(٣) إن حرف نفى ، بمعنى : « ما » .

(٤) الفعل : « يجعل » معطوف على الاسم المشتق الذى يشبهه ، وهو : « قريب » وكلمة : « أم » متوسطة بينهما فليس فى الكلام عطف جملة على مفرد : وسيجىء الكلام على مثل هذا العطف فى ص ٥٢٠ . ولا يصح أن تكون الجملة (من المضارع « تجعل » وفاعله) هى المعطوفة على زعم أنه يمكن تأويلها بمفرد يعطف على مفرد - كالذى سيجىء فى رقم ٦ من ص ٥٢٦ - لا يصح هذا ؛ لأن « أم » التى للتعيين لا يصح تأويل إحدى جملتيها بمفرد - كما سيجىء فى ص ٤٧٩ .

فملخص ما يقال فى « أم » المتصلة أنها تنحصر فى نوعين ؛ نوع مسبوق بهمزة التسوية ، ولا تعطف فيه إلا الجمل ، ونوع مسبوق بهمزة استفهام يُطلب بها وبأمْ التعيين ، وتعطف فيه المفردات حيناً والجمل حيناً آخر ، أو المفرد والفعل .

وإنما سميت « أم » فى النوعين : « متصلة » لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطاً كلاميا وثيقاً ، لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معاً . لأن التسوية فى النوع الأول وطلب التعيين فى النوع الثانى — لا يتحققان إلا بين متعدد ، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين .

وتسمى كذلك فى هذين النوعين « أمْ المعادِلة » للهمزة ؛ لأنها فى النوع الأول تدخل على الجملة الثانية المعادلة للجملة الأولى فى إفادة التسوية ، وهذه الجملة الثانية هى التى تفيد المعادلة فى التّسوية[1] ، وليست « أم » . غير أن « أمْ » تعتبر معادلة للهمزة بسبب الدخول على الجملة المعادلة للأولى التى دخلت عليها الهمزة . — ولا دخل للهمزة ولا « أمْ » فى إفادة التسوية المباشرة .

ولأنها فى النوع الثانى تعادل الهمزة فى إفادة الاستفهام .

ويجب فى النوعين أن يتأخر عنها المنفىّ ؛ — كما أشرنا[2] — مثل : سواء علىّ أغضب الظالم أم لم يغضب . ولا يصح : سواء علىّ ألم يغضب الظالم أم غضِب[3] . وفى مثل : أمطر نزل أم لم ينزل ؟ لا يصح : ألم ينزل مطر أم نزل ؟

* * *

الفرق بين نوعى أمْ

تختلف « أمْ » التى بعد همزة التسوية عن « أمْ » التى يراد بها وبهمزة الاستفهام التعيين فى أربعة أمور :

---

(١) أى : أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتين (متساويتين) من ناحية المراد من كل واحدة . فكأنهما كفتان متساويتان فى ميزان واحد ، لا ترجح إحداهما الأخرى . أو أنهما نصفان لشىء واحد ؛ فلا بد أن يكونا متساويين . — انظر رقم ١ من هامش ص ٤٧١

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٤٧٥ .

أولها : أن الواقعة بعد «همزة التسوية لا تستحق جوابًا حتميًّا[١] ، لأن المعنى معها على الإخبار ؛ وليس على الاستفهام ؛ فقد تركت الاستفهام إلى الإخبار بالتسوية ؛ بخلاف الأخرى ، فإنها باقية على الاستفهام ، فتحتاج للجواب .

ثانيها : أن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب[٣] ؛ إذ هو خبر — كما أسلفنا — بخلاف الأخرى ؛ فإن الكلام معها إنشائى ؛ لا دخل للتصديق والتكذيب فيه ؛ لبقاء الاستفهام على حقيقته فى الغالب .

ثالثها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تقع بين جملتين — ومن النادر ألا تكون كذلك — كما سبق — أما الأخرى فقد تكون بين الجمل أو المفردات .

رابعها : أن الجملتين اللتين تتوسطهما « أم » الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تكونا فى تأويل مفردين ؛ لأن كلا منهما فى تأويل مصدر منسبك . بخلاف اللتين تتوسطهما « أم » الأخرى ، فلا يصح تأويل واحدة منهما بمفرد ؛ لعدم وجود سبْك . . .

---

(١) المراد : أنها لاتستحق الجواب استحقاقاً لازماً ، ولا مانع أن يكون لها جواب ، لأن الخبر — وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٩ بخلاف الإنشاء — يجوز أن يجاب ، « بنعم » تصديقاً له ، أو : « بلا » تكذيباً له ، لكن هذا جائز لا واجب .

(٢) ذلك أن جملة مثل ، سواء على أرضى أم سخط ، أو : لست أبالى أرضى الحقود أم سخط — وأشباهها — تقبل التصديق والتكذيب ؛ لأنها خبر ، بخلاف جملة مثل : أسعد مقبل أم على ؟ أو : ما أدرى أشاعر خطيبنا أم ناثر ؟

ومما يلاحظ : أن مجموع : « ما أدرى أشاعر خطيبنا أم ناثر » ؟ هو كلام خبرى محتمل للتصديق والتكذيب ، ولكنه من غير الجملة التى فى صدره وهى : « ما أدرى » يكون إنشائيا لأنه استفهام .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — يصح فى الأسلوب المشتمل على « أم » المتصلة الاستغناء عن الهمزة بنوعيها إن علم أمرها، ولم يوقع حذفها فى لبس. فمثال حذف همزة التسوية: سواء على الشريف راقبه الناسُ أم لم يراقبوه؛ فلن يرتكب إثمًا، ولن يقع فى محظور. والأصل: أراقبه الناس... ومثال حذف الأخرى قول الشاعر:

لعَمْرُكَ ما أدرى — وإنْ كنت داريًا بسبع رَمَيْنَ الجمرَ أمْ بثَمان

يريد: أبسبع أم بثمان؟ وتظل حالات: «أم» وأحكامها بعد حذف الهمزة كما كانت قبل حذفها[1].

ب — من النادر الذى لا يقاس عليه أن تحذف « أم » المتصلة مع معطوفها؛ كقول الشاعر:

دعانى إليها القلب إنى لأمره سميع فما أدرى أرُشْدٌ طِلابُها...

وقيل: إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل.

— وستجىء إشارة للحذف فى ص ٥١٠ — ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها — كما سيجىء فى موضعه المناسب ص ٥١٣ —.

حـ — سبقت الإشارة فى (ص ٤٧٤) إلى أن الهمزة الواقعة بعد: « لا أبالى » هى للتسوية بخلاف الواقعة بعد: (لا أدرى، أو لا أعلم، أو ليت شعرى) فإنها للتعيين على الأرجح، وأن سيبويه يجيز العطف بأو وأم بعد هذه الألفاظ إذا سبقتها الهمزة[2].

* * *

---

(١) وفى حذفها يقول ابن مالك:

وربَّمَا أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ إنْ كَانَ خَفَا المعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

(أسقطت: حذفت) يريد: قد تحذف الهمزة بشرط ألا يؤدى حذفها لخفاء المعنى، والوقوع فى اللبس.

(٢) ولرأيه تكملة تجىء فى ص ٤٩٣.

ب — « أمْ » المنقطعة ، (أو : المنفصلة) :

هى التى تقع — فى الغالب — بين جملتين مستقلتين فى معناهما ، لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما وتمامه على الآخر ، فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الثانى . وهذا هو السبب فى تسمية : « أم » بالمنقطعة ، أو : بالمنفصلة ، وفى أن يكون معناها — فى غير النادر — الإضراب دائماً [1] فتكون فى هذا بمعنى : « بَلْ [2] » . وقد تفيد معه معنى آخر أحياناً [3]

وعلامتها ألا تقع — مطلقاً [4] بعد همزة التسوية ، ولا بعد همزة الاستفهام التى يطلب بها و « بأمْ » التعيين وقد شرحناهما — وإنما تقع بعد ما يأتى :

(١) الخبر المحض ؛ كقوله تعالى فى الكفار : « وإذا تُتْلَى عليهم آياتُنا بينات قال الذين كفرُوا للحق لمَّا جاءَهم هذا سِحْرٌ مُبينٌ ، أم يقولون افتراه . . . » أى : بل يقولون افتراه ، فقد وقعت « أمْ » بين جملتين هما : (هذا سحر مبين) ، و (يقولون افتراه) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى ، ومن الممكن عند الاكتفاء بها أن تؤدى معنى كاملا . و « أمْ » هنا بمعنى : « بل » الدالة على الإضراب المحض الذى لا يشاركه معنى آخر .

(٢) وقد تقع بعد أداة استفهام غير الهمزة ؛ كقوله تعالى : « هل يستوى

---

(١) المقصود به هنا : إبطال الحكم السابق والقطع بأنه غير واقع ، والحكم على مدعيه بالكذب ، والانصراف عن ذلك الحكم إلى ما بعدها . وهذا هو الإضراب الإبطالى (كما سيجىء فى ص ٥٠١) . نحو : سمعت ترجيع بلبل صداح ، أم أصغيت لإيقاع موسيقى بارع تبينت الناس حوله مجتمعين . وقد يكون المراد به الانتقال من غرض إلى آخر يخالفه ويسمى : الإضراب الانتقالى ؛ نحو : فاز من حاسب نفسه ، وتدارك عيبه ، أم حسب المرء أن المجد سهلا إدراكه ، قريباً مناله . . والأول هو الأكثر . وسيجىء الإضراب بنوعيه فى ص ٥٠١ .

(٢) « أم » مثل « بل » فى الإضراب المجرد لكنهما يختلفان بعد ذلك فى أمور منها : أن الذى بعد « بل » يقين غالباً ، أما الذى بعد « أم » فظن وشك. وسيجىء الكلام على « بل » فى ص ٥٠١

(٣) كما سيجىء فى : « ب » ص ٤٨٤ .

(٤) أى : لا لفظاً ولا تقديراً .

الأعمَى والبصيرُ ، أم هل تستوى الظلمات والنورُ . . . »(١) والشأن فى هذه الآية كسالفتها . فى الدلالة على الإضراب المحض .

(٣) وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا لطلب التعيين ، وإنما هى للاستفهام الذى بمعنى الإنكار والنفى ؛ كقوله تعالى فى الأصنام ، « ألَهُم أرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ، أمْ لَهُمْ أيْدٍ يبطِشُونَ بِهَا ، أمْ لهم أعْيُنٌ يبصرون بِهَا ، أم لهم آذانٌ يسمعون بِهَا . . . » فالاستفهام هنا غير حقيقى والمراد منه ما سبق .

(٤) وقد تقع بعد همزة استفهام غير حقيقى(٢) يراد منه التقرير ، أى : الحكم على الشىء بأنه ثابت مقرر ، وأمر واقع ، كقوله تعالى فى المنافقين : « أفى قلوبهم مرَضٌ ، أمْ ارتَابوا ، أم يخافُون أن يَحِيفَ الله عليهم ورسولُه ... » ، فكلمة « أم » فى جميع الأنواع السالفة منقطعة بمعنى : « بل » .

ومن الأمثلة أيضًا للإضراب المحض(٣) : هذا صوت مغنيَة بارعة ، أم هذا صوت مغن مقتدر ، فقد تبينت لحيته وشاربه . هنا وقعت « أمْ » بين جملتين تفيد الأولى منهما أن الصوت لمغنيَة ، وتدل الثانية على أن المتكلم أضْرَبَ ، أى : عَدَل عما قرره أوّلا ، وتركه إلى معنى آخر هو أن الغناء لرجل ، لا لمغنية والذى يدل على إضرابه وعدوله عن المعنى الأول إلى الثانى ، هو ذكر اللحية والشارب ، فهما قرينة على الإضراب . وأداة الإضراب هى : « أم » .

ومن الأمثلة : استيقظت فى الصباح الباكر فرأيت ورق الشجر مُبْتَلا ؛ فقد سقط المطر ليلا ، أم تكاثر الندى عليه ؛ فإنى أجد الطرق والمسالك جافة ،

---

(١) قلنا إن المنقطعة لا يفارقها الإضراب فى النادر ، ولكنها قد تفيد معه استفهاما حقيقياً أو غير حقيقى ؛ طبقاً لما سيجىء فى : «ب» من ص ٤٨٤ و « أمْ »هنا فى الآية لاتفيد استفهاماً حقيقياً أو غير حقيقى . لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام .

(٢) الاستفهام الحقيقى : هو الذى يقصد به السؤال عن شىء مجهول للمتكلم حقيقة ، ويريد أن يعرفه .

(٣) فى ص ٤٨٥ أمثلة أخرى غير الآتية .

لا أثر فيها للمطر . فهنا وقعت « أم » بين جملتين ؛ الأولى منهما تفيد أن بلل الورق من سقوط المطر ، وتدل الثانية منهما على أن سبب البلل شيء آخر ؛ هو : النَّدى ، فعدَل المتكلم عن المعنى الأول ، وانصرف عنه إلى الثانى ؛ بدليل يؤيده ؛ هو : جفاف الطرق والمسالك . والأداة المستعملة فى الإضراب هى : « أم »[1] . . .

والرأى الراجح أن « أمْ » المنقطعة ليست عاطفة ، وإنما هى حرف ابتداء يفيد الإضراب ، فلا تدخل إلاّ على الجمل ، أما الرأى المرجوح فإنها حرف عطف لا يعطف إلا الجمل .

---

(١) وفى « أم » المنقطعة يقول ابن مالك :

وَبانْقِطَاعٍ ، وبِمَعْنى : « بَلْ » وفَتْ إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

يريد : أن « أم » تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به فى النوع السابق ، إذ قيدت فيه بأن يسبقها همزة التسوية : أو همزة مغنية عن لفظ « أى » فإذا خلت من هذا التقييد وفَت بالانقطاع . بمعنى وفّت به ، وكانت كافية فيه ، مفيدة له . وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى « بل » ؛ أى : لزم وترتب على ذلك أن تكون بمعنى : « بل » (وهذا معنى قولهم : العطف فى قول ابن مالك : « و بمعنى بل » هو عطف شيء لازم على ملزومه) .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — من نوع المنقطعة « أم » الواقعة بعد همزة الاستفهام الحقيقي بشرط أن يكون ما بعدها نقيض ما قبلها ؛ نحو : أفاكهة عندك أم لا ؟ لأن المتكلم لو اقتصر على الجملة الأولى لكان المعنى المستقل كافيًا مستغنيًا عن معنى الجملة الثانية — كالشأن فى : « أم » المنقطعة — ، ولكان الجواب : نعَم ، أو : لا ، من غير حاجة إلى الثانى . وإنما ذكر لبيان أن المتكلم عرض له ظنّ الانتفاء فاستفهم عنه ، ضاربًا عن الثبوت ، ولولا ذلك لضاع قوله : « أم لا » بغير فائدة — كما نص على هذا سيبويه — فإن لم يكن الثانى نقيض الأول ؛ نحو : أفاكهة أكلت أم خبزًا ، كانت « أمْ » محتملة للاتصال والانقطاع ؛ فإن كان السؤال عن تعيين المأكول مع تيقن وقوع الأكل على أحدهما فمتصلة — طبقاً لما شرحناه عند الكلام عليها — وإن كان السائل قد عرض له الظن بأن المأكول هو الخبز بعد ظنه أنه الفاكهة فاستفهم عن الثانى مُضربًا عن الأول فهى منقطعة .

فالاحتمال إنما يقع عند عدم القرينة الدالة على أحدهما ، وهى القرينة التى تعين الاتصال وحده ، أو الإضراب وحده ، فإذا وجدت وجب الأخذ بها ، وامتنع الاحتمال[1].

ب — قلنا إن : « أم » المنقطعة لا يفارقها معنى الإضراب ، إلا نادراً .. لكنها قد تفيد معه استفهامًا حقيقيًّا ؛ وفى هذه الصورة تفيد الإضراب والاستفهام معًا من غير وجود همزة استفهام معها . كأن ترى كوكبًا يضطرب ويهتز فتقول : هذا كوكب المرِّيخ . ثم تعدل عن هذا الرأى لسبب يداخلك ؛ فتقول هذا كوكب المريخ . أم هو كوكب سُهَيْل ؛ فإن هذه أمارات سهيل التى تعرفها أنت ؟ . فقد قررت أولا أن هذا هو المرِّيخ ، ثم عدلت عنه إلى كوكب آخر أردت أن تستوثق من اسمه فكأنك قلت : بل أهو كوكب سهيل ؟ ومثل هذا قول العربى حين رأى أشباحًا بعيدة حَسبها إبلا ، ثم عدل عن رأيه إلى رأى آخر ،

---

(١) راجع الخضرى . ومثل هذه الأساليب لا يخلو من لبس أحياناً ، فالأحسن العدول عنه قدر الاستطاعة .

... ...

هو أنها شاء[1] ، وأراد أن يستوثق من رأيه الجديد ؛ فقال : إنها لإبل ، أم شاء . يريد إنها لإبل ، بل أهي شاء ؟ والهمزة داخلة على مبتدأ محذوف ، لأن « أم » المنقطعة لا تدخل إلا على جملة كما أسلفنا[4] .

وقد تفيد مع الإضراب استفهاماً إنكارياً[2] بغير أن تسبقها أداة استفهام؛ كقوله تعالى : « أم له البنات ولكم البنون » ، أى : بل أله البنات ولكم البنون ، لأنها لو كانت للإضراب المحض الذى لا يتضمن الاستفهام الإنكارى لكان المعنى محالا ؛ إذ يترتب عليه الإخبار بنسبة البنات إلى المولى جل شأنه .

وقد تتجرد للإضراب المحض الذى لا يتضمن استفهاماً مطلقاً لا حقيقياً ولا إنكارياً كالأمثلة الأولى[3]، وكقوله تعالى : « هل يستوى الأعمى والبصيرُ ؟ أم هل تستوى الظلمات والنورُ » ، أى: بل هل تستوى الظلمات ؛ ولا يصح أن يكون التقدير : بل أهل تستوى الظلمات لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام — كما أسلفنا — .

ومثل الآية فى الإضراب المحض قول الشاعر :

فليتَ سُليمَى فى المَمَاتِ ضجيعتى هنالك أم فى جنة[5] أم جهنمِ

أى : بل فى جهنم . ولا يصح التقدير : بل أفى جهنم ، إذ لا معنى للاستفهام هنا ؛ لأن الغرض من الكلام التمنى .

وقد تتجرد — نادرا — للاستفهام الخالى من الإضراب كقول الشاعر :

كَذَبتْك عينُك ؛ أمْ رأيت بِواسِطٍ[6] غَلَسَ الظَّلام من الرباب خيالا

---

(١) جمع شاة ، وهى الواحدة من الغنم ، تقال للمذكر والمؤنث . ويرى بعض النحاه : أن كلمة « شاء » جمع لا واحد له من لفظه . ولا داعى للعدول عن الرأى الأول .

(٢) الاستفهام الإنكارى ويسمى الإبطالى هو : ما كان مضمونه غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل ، ومدعيه كاذب ، وهو بمعنى النفى ، فأداته بمنزلة أداة النفى ، والكلام الذى دخلت عليه منفى ، كقوله تعالى : « ومن أصدق من الله قيلا » — وقد سبقت الإشارة إليه فى ج ٢ ص ٢٣٤ م ٨١ .

(٣) وبعضها فى صفحتى ٤٨١ و ٤٨٢ . (٤) فى رقم ٥ من هامش ص ٤٨١ .

(٥) لما كانت « أم » المنقطعة غير عاطفة فى الرأى الأرجح ، وأنها حرف ابتداء للإضراب لا يدخل إلا على جملة ، وجب إعراب « فى جنة » متعلقة بمحذوف ، والتقدير : ليتها ضجيعتى فى جنة، ووجب لهذا أيضاً تقدير الحرف : « فى » قبل « جهنم » . هذا ، وفى بعض الروايات: « فى المنام » بدلا « من الممات » التى هى أكثر مسايرة لمعنى البيت وما فى آخره من جنة وجهنم .

(٦) بلد فى العراق .

... ...

إذ المراد : هل رأيت ؟ وهذا أقل استعمالاتها ومن المستحسن عدم القياس عليه ؛ لغموض المراد معه .

حـ — يجوز أن تجاب « أمْ » المنقطعة . وجوابها يكون بحرف من أحرف الجواب ؛ مثل : نعَم ،أوْ : لا ، أو : أخواتهما . . . ففى نحو قوله تعالى فى الأصنام : « ألهُمْ أرجل يمشون بها ، أم لهم أيْد يبطشون بها . . . » يكون الجواب عند عدم الموافقة والتصديق : « لا » ، أو ما يدل دلالتها . وفى مثل : قوله تعالى : « أم له البنات ولكم البنون » يكون الجواب عند المخالفة ؛ « لا » أو ما يدل دلالتها .

وإذا تكررت « أم » المنقطعة متضمنة فى كل مرة استفهاما ، بحيث تتوالى بها الاستفهامات — كان الجواب للأخير ؛ مراعاة للانصراف إليه ، لأن المتكلم أضرب عما سبقه ، وانصرف إليه تاركًا ما قبله .

د — تقسيم « أم » إلى المتصلة والمنقطعة هو المشهور[1] . وزاد بعضهم نوعاً ثالثًا ؛ هو الزائدة ؛ كقول الشاعر :

يا ليت شعرى ولا مَنْجَىَ من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

وهذا نوع لا يقاس عليه .

(١) وكلاهما لا يصح أن يعطف نعتاً على نعت كما أسلفنا فى ص ٤٠٢ . و ٤٧٠

٦ ــ أو :

حرف يكون فى أغلب استعمالاته عاطفًا ؛ فيعطف المفردات والجمل .

فمن عطف المفردات قول أحد الأدباء : طلع علينا فلان طلوع الصبح المنير ، أو الشمسِ المشرقة ، وأقبل كالدنيا المواتية ، أو السعادةِ المرتجاة .

فقد عَطف الحرف « أو » كلمة : الشمس ، على كلمة : الصبح ، كما عطف كلمة : السعادة ، على كلمة : الدنيا ، وكل هذه المعطوفات وما عُطِفَتْ عليه مفردات ، وأداة العطف هى : « الواو » .

ومثال الجُمل قول الشاعر :

أعوذُ باللهِ من أمرٍ يُزَيِّنُ لى ... شَتْمَ العشيرةِ ، أو يُدنى مِنَ العَارِ

فالجملة المضارعيةُ المكونة من الفعل : « يُدْنِى » وفاعله ، معطوفة على نظيرتها السابقة : (يُزَيِّن) والعاطف هو : « أو » .

ولهذا الحرْف معان واردة ، يحددها السياق وحده ؛ فيعين المعنى المناسب لكل موضع ، ومن ثَمّ اختلفت معانى الحرف « أو » باختلاف التراكيب ، وبما يكون قبله من جملة طلبية أمْرِيَّة[1] ، أو غير أمْرية ٍ ، أو جملة خبريَّةٍ على الوَجه الَّذى يجىء :

ا ــ فمن معانيه : « الإباحة » ، و « التخيير » ، بشرط أن يكون الأسلوب قبلهما مشتملا على صيغة دالة على الأمر[1] . فمثال الإباحة : تمتعْ بمشاهدة آثار الفراعينِ فى الصعيد الأعلى ، أو الجيزة ، وانعَمْ بشتاء أسْوان[2] ، أو حُلْوان[3] .

ومعنى الإباحة : ترك المخاطب حُرًّا فى اختيار أحد المتعاطفين[4] فقط ، أو اختيارهما معًا ، والجمع بينهما إذا أراد . . .

(١ ، ١) سبب الاقتصار على « الأمر » أن الإباحة والتخيير لا يتأتيان فى الاستفهام ولا فى باقى الأنواع الطلبية ــ على الرأى الراجح ــ وفى كثير من المراجع . الطلب ، بدلا من الأمر ، لكن فى حاشية ياسين ما يمنع هذا . ولا فرق بين معنى الأمر الذى تدل عليه صيغة فعل الأمر ، والذى تدل عليه أداة أخرى ؛ مثل : لام الأمر الداخلة على المضارع . ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والملحوظ كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش الصفحة التالية . .

(٢) بلد على الحدود المصرية الجنوبية .

(٣) بلد من ضواحى القاهرة .

(٤) المعطوف والمعطوف عليه ــ كما سبق ــ

ففى المثال السالف يصح أن يختار زيارة آثار الصعيد فقط ، أو آثار الجيزة فقط ، أو يَجمع بين زيارتهما من غير أن يقتصر على واحدة . وكذلك أن ينعم بشتاء أسوان وحدها ، أو حُلوان وحدها ، أو ينعم بالشتاء فى هذه وفى تلك . فالإباحة تترك للمخاطب كامل الحرية فى أن يختار أحد المتعاطفَين ، ويقتصر عليه ، وفى أن يجمع بينهما .

ومثال التخيير : من أتم دراسته الثانوية العلمية فليدخل كلية الطب أو الهندسة ؛ لإتمام تعلمه .

ومعنى التخيير : ترك المخاطب حُرًّا يختار أحد المتعاطفين فقط ويقتصر عليه ، دون أن يجمع بينهما ؛ لوجود سبب[1] يمنع الجمع . ففى المثال السالف يدخل الطالب ليتعلم فى إحدى الكليتين المذكورتين دون الأخرى . وليس له أن يدخلهما معا ؛ لوجود ما يمنع الجمع ؛ وهو أن القوانين الجامعية الحالية تحرم هذا ، وتَمْنعه .

ومن أمثلة التخيير أن يقول الوالد لابنه : هاتان أختان نبيلتان ، فتزوج هذه أو تلك . فمعنى : « أو » هنا ، الترْخيص له بزواج إحداهما فقط ولا يجوز التزوج بالاثنتين ، لأن الدين يحرم الجمع بين الأختين فى الحياة الزوجية القائمة[2] .

ومما تقدم يتبين أن الإباحة والتخيير لا يكونان إلا بعد صيغَة دالة على الأمر[3] دون غيره ، كما يتبين وجه الشبه والتخالف بين الإباحة والتخيير ؛ فهما يتشابهان فى أن كلا منهما يجيز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين . ويختلفان فى أن التخيير يمنع الجمع بين المتعاطفيْن ، أمَّا الإباحة فلا تمنع .

---

(١) لا فرق فى هذا بين المانع العقلى ، أو العرفى المأخوذ به .

(٢) بل إنه يحرم – عند أبى حنيفة – مجرد العقد على الثانية إذا سبقتها الأولى إلى عقد الزواج مع هذا الرجل ولم يطلقها .

(٣) قلنا فى هامش الصفحة السالفة . إنه لا فرق بين الأمر بصيغته الخاصة الصريحة ، وهى صيغة فعل الأمر « » وأداة أخرى تؤدى معناه ؛ كلام الأمر الداخلة على المضارع . ولا فرق كذلك فى الأمر بين أن يكون ملفوظاً . ومقدراً ملحوظاً . ومثال المقدر قوله تعالى للحجاج : « فمن كان منكم مريضاً ، أو به أذى من رأسه ففدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك » أى : فلتقدَّمْ فدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك . . .

ب — وقد يكون معناه الشك من المتكلم فى الحُكم بشرط أن يكون قبل « أو » جملة خبرية[١]؛ نحو : قضيت فى السباحة ثلاثين دقيقة ، أو أربعين .

حـ — وقد يكون معناه الإبهام[٢] من المتكلم على المخاطب ، بشرط أن يكون قبله جملة خبرية أيضًا : كمن يسأل : متى تسافر لأشاركك ؟ فإذا كنت لا ترغب فى مصاحبته أجبتَ : قد أسافر يوم الخميس ، أو الجمعة ، أو السبت . . . وإذا سألك : أين كنت يوم الأحد — مثلا — ؟ أجبتَ : كنت فى البيت ، أو المتجَر ، أو الضيعة . تقول هذا عند الرغبة فى إخفاء المكان عنه . فالشك والإبهام إنما يقعان لغرض مقصود ، وبحيث تكون «أو » بعد جملة خبرية[٣] .

د — وهناك معان أخرى غير التى سبقت فى : (ا ، ب ، حـ) ولا يشترط لتحقق هذه المعانى الأخرى أن تكون : « أو » مسبوقة بنوع معيَّن من الجمل ، فقد يتحقق المعنى والجملة السابقة طلبية مطلقًا ، أو خبرية .

ومن هذه المعانى : التفصيل[٤] بعد الإجمال (أى : التقسيم وبيان الأنواع) ؛

---

(١) الخبر : هو الذى يحتمل الصدق والكذب لذاته — كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص٤٧٨ — .

(٢) المراد به : أن يخفى المتكلم الحقيقة المعروفة له ، ويكتمها عن المخاطب بطريقة خاصة . قد يكون القصد منها عدم إثارتها أو إقلاقه ، أو الكذب عليه . . . فالحكم عند الإبهام معلوم للمتكلم دون المخاطب ؛ بخلاف الشك ؛ فإن المتكلم والمخاطب مستويان فى شأن الأمر المشكوك فيه . (والشك : هو ما ينشأ فى النفس من تعارض دليلين فى أمر واحد ، بغير ترجيح لأحدهما . وقد سبق إيضاحه فى جـ ٢ ص ٥ م ٦٠) .

(٣) «ملاحظة» : الغالب الفصيح — بل قيل : الواجب — فى الضمير بعد « أو » التى للشك أو الإبهام أن يكون مفرداً مثل : أبصرت ثعلباً أو ذئباً يجرى ، ونحو : محمد أو على أو محمود لم أقابله . فإن كانت « أو» التنويعية (أى : التى لبيان الأنواع والأقسام كالتى ستجىء فى : « د ») فالغالب — وقيل : الواجب — فى الضمير بعدها المطابقة ؛ — كالضمير بعد واو العطف » — وقد سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤٥٤ — كقوله تعالى « إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » (راجع شرح التصريح وحاشية ياسين فى الجزء الأول ، « باب : ظن » عند الكلام على : « زعم » ، وحاشية ياسين فى « باب النسب » إلى ما حذفت فاؤه أو عينه .)

(٤) طال الجدل فى معنى التقسيم والتفصيل ؛ أهما مترادفان ، معناهما واحد ، أم لكل منهما معنى خاص ؟ وكذلك بين التقسيم والتفريق . . . ولا داعى اليوم للرجوع إلى هذا الجدل ، ولا إلى ما يذكرونه من أن التفصيل تبيين للأمور المجملة بلفظ واحد ؛ كواو الجماعة فى المثال الثانى ، =

نحو : الكلمة : اسم أو فعل ، أو حرف ، والاسم : مشتق ، أو جامد . والفعل : ماض ، أو مضارع ، أو أمر ... ومن هذا النوع قول القائل : اجتمع فى النادى ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالا حرة مختلفة يحبونها . فسألتهم : ما أفضل الأعمال الحرة للشباب ؟ قالوا : أفضلها الزراعة ، أو التجارة ، أو الصيدلة . فالجملة الفعلية : (قالوا) جملة خبرية ، مكونة من الفعل : « قال » الدال على القول ، من غير تفصيل للكلام الذى قيل : ومن الضمير : (واو الجماعة) العائد على الطوائف المعدودة بالثلاث[1] ، وهو ضمير مجْمل يدل على مرجعه دلالة خالية من التفصيل . وبسبب الإجمال فى دلالة الفعل والضمير جاء بعدهما التفصيل الذى يعدّد طوائفهم ، وأنهم زراعيون . وتجاريون ، وصيادلة ، كما تبين كلام كل طائفة ؛ أى : قال الزراعيون : أفضلها الزراعة ، وقال التجاريون : أفضلها التجارة ، وقال الصيادلة : أفضلها الصيدلة .

ومن هذه المعانى أيضاً : الإضراب[2] ؛ ومن أمثلته : أن يتهيأ المرء للخروج ، وتبدو عليه أماراته ، ثم يعدل عنه ، قائلا : أنا أخرج . أو أقيم . فينطق بالجملة الأولى ، ولا يلبث أن يغير رأيه ، وينصرف عما قرره ، فيسارع إلى إردافها بقوله : أو : « أقيم » ويجلس جِلسة المقيم ، فيكون جلوسه قرينة على أن معنى « أو » هو : الإضراب . فكأنه قال : أخرج ؛ لا ، بل أقيم . ومثله قول القائل : أقيم فى البيت أو أخرج ؟ فإن ورأى عملا لا مَناصَ من إنجازه

= وفى قوله تعالى : « وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا » أى : قالت اليهود : كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، ولا ما يذكرونه من أن التقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة ، فى الآية جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد ؛ وهو الضمير (واو الجماعة) الذى هو فاعل الفعل : « قال » ، وهو الفعل الذى جمع فى لفظه ما نطق به اليهود والنصارى . . . إلى غير هذا مما أثاروه من جدل عنيف يغنينا عنه الرأى القوى الذى لا يفرق بينهما ، ويرى أن المسألة هنا اصطلاحية محضة ؛ فلا ضرر فى توحيد معناهما وجعلهما مترادفين .

« ملاحظة » إذا كانت « أو » لإفادة التفصيل والتقسيم جاز أن تحل محلها الواو العاطفة — كما هو مذكور فى ص ٤٩١ — بل إن استعمال الواو هو الأجود والأفصح .

(١) يعود على الطوائف باعتبار المعنى ، إذ المراد من الطوائف هنا : أفرادها من الرجال .

(٢) سبق شرحه فى رقم ١ من هامش ص ٤٨١ .

فى الخارج . فقد أخبر بالإقامة فى البيت ثم بدا له أن ينصرف عن هذا الرأى ويخرج ؛ فكأنه قال : « لا . بل أخرج » .

ويحسن فى : « أو » التى تفيد الإضراب أن يسبقها أمران معًا ؛ أولهما : نفى أو نهى . وثانيهما : تكرار العامل ، نحو : ما زارنى عمى أو ما زارنى أخى . ولا يخرجْ حامد ، أو لا يخرجْ إبراهيم . والمراد : بل ما زارنى أخى — بل لا يخرج إبراهيم . ونحو : لا ترجئْ عملك الناجز ، أو لا تهمل عملك . ونحو : ليس المنافق صاحبًا أو ليس مأمونًا على شىء . . . والمراد : بل لا تهمل — بل ليس مأمونًا . . .

وإذا كانت « أو » للإضراب فالإحسن اتباع الرأى الذى يعتبرها حرفا لمجرد الإضراب لا للعطف ؛ فما بعدها جملة مستقلة عما قبلها . شأنها فى هذا شأن « أم » المتجردة للإضراب وحده ؛ فليست عاطفة — فى الرأى الراجح ، كما أسلفنا[1] — ويرى فريق آخر أنهما مع الإضراب حرفا عطف ، فما بعدهما معطوف على ما قبلهما . . . والخلاف شكلى ، ولكنّ الأول أوضح وأنسب .

وقد يكون معنى الحرف : « أو » الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع[2] بين المتعاطفيْنِ ؛ فكأنه الواو العاطفة فى هذا ، ويصح أن يحل محله الواو[3] ؛ كقول الشاعر :

وقالوا لنا ثنتان لابدّ منهما : صدورُ رماحٍ أُشْرِعتْ[4] ، أوسلاسلُ[5]

ونحو : جلس الضيف بين صاحب الدار أو ابنه . أى : جلس بين صاحب الدار وابنه : لأن كلمة : « بيْن » إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت — فى الغالب — أن يكون ما بعدها متعدد الأفراد ، وهذا التعدد لا يتحقق

---

(١) فى ص ٤٨٣ .

(٢) سبق شرحه فى ص ٤٥١ .

(٣) راجع « الملاحظة» التى فى هامش ص ٤٩٠ .

(٤) وجهت وصوبت نحو العدو ، يقصد الطعن بها فى صدور الأعداء .

(٥) يريد السلاسل التى تقيد الأسرى . وهذا كناية عن هزيمة الأعداء ، ووقوعهم فى الأسر ، وتقييدهم بهذه السلاسل .

« بأو » إلا إذا كانت بمعنى الواو الدالة على الجمع والمشاركة[١] . . .

ومثل قول الشاعر :

وقد زَعَمت ليـلى بأنىَ فاجرٌ   لنفسى تُقاها ، أو عليها فجورُها

* * *

وملخص ما سبق من معانى « أو » : أن هذه المعانى المسموعة خاضعة للسياق والقرائن خضوعًا تامًّا كى تُحدَّد وتبين نوع كل منها . وأن التخيير والإباحة لا يكونان إلا بعد أمر ، والشك والإبهام لا يكونان إلا بعد جملة خبريَّة ، أما المعانى الأخرى التى تخالف ما سبق (كالتفصيل ، والإضراب ، ومعنى الواو) . . . فتكون بعد الجمل الخَبَرية ، والطلبية ، و . . . والأفضل فى الإضراب أن يسبقه نفى أو نهى ، وأن يتكرر العامل معه[٢] . . .

---

(١) إذا كانت « أو » للإباحة جاز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين ويقتصر عليه . وجاز له أن يجمع بينهما ، ويختارهما معاً – كما شرحنا – وإذا جاز الجمع فى حالة « أو » التى للإباحة فما الفرق بينه وبين الجمع فى حالة « أو » التى بمعنى « واو » العطف ؟

الفرق أن « أو » التى بمعنى واو العطف لا بد فيها من الجمع كالواو، ولا يصح الاقتصار على واحد ، بخلاف الجمع فى حالة الإباحة فإنه جائز .

(٢) وفى معانى : « أو » يقول ابن مالك :

خَيِّرْ ، أَبِحْ ، قَسِّمْ بِأَوْ ، وَأَبْهِمِ   واشْكُكْ ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِى

(نمى ، أى : نسب إليها ، بمعنى أنها تؤديه) وقد تضمن البيت ستة معان ؛ هى : التخيير – الإباحة – التقسيم – الإبهام – الإضراب) . وسيجىء فى البيت التالى معنى سابع « هو : أنها تكون بمعنى الواو :

وَرُبَّمَـا عَاقَبَتِ الوَاوَ إذا   لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْس مَنْفَذَا

(يلف : يجد . ذو النطق : المتكلم) . يقول : « أو » تعاقب الواو (أى : يصح أن تحل محلها وتؤدى معناها – وهو مطلق الجمع والاشتراك) بشرط ألا يجد المتكلم منفذا للالتباس ، أى : بشرط ألا يكون استعمالها موقعاً فى اللبس ، بسبب خفاء معناها المراد ، وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — الأصل فى « أو » آن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء[١] . لكنها إذا وقعت بعد نفى أو نهى كانت لنفى العموم الذى يشمل كل فرد مما فى حيز النفى قبلها وبعدها . وللنهى العامّ الذى ينصب على كل فرد كذلك ، نحو لا أحب منافقاً أو كاذباً ، وقوله تعالى : « ولا تطعْ منْهـُمْ آثِمـًا أوْ كَفُوراً » .

ب — يقول سيبويه : إذا ذكرت همزة التسوية بعد كلمة : « سواء » فلا بد من مجىء « أم » العاطفة ، لا فرق فى هذا الحُكم بين أن يكون بعد الهمزة اسمان أو فعلان ؛ نحو : سواء علىّ أمقيم ضيفى أم هو مرتحل . ونحو : سواء علىّ أبقى الضيف أم ارتحل . فإن كان بعد : « سواء » فعلان بغير همزة التسوية عُطف الثانى منهما على الأول بالحرف : « أو » . نحو : سواء علينا رضى العدو أو سخط .

وإن كان بعدها اسمان بغير همزة التسوية عطف الثانى على الأول بالواو نحو : سواء علىّ حَمْزَة وعامر ، وكذلك إن كان بعدها مصدران ؛ نحو : سواء علينا اعتدال الجو وانحرافه[٢] . . .

ج — يصح حذف « أو » عند أمْن اللَّبس[٣] ؛ نحو: وسائل السفر متنوعة ؛ فسافرْ بالطيارة — القطار — الباخرة — السيارة . . .

د — وقد تعطف الشىء على[٤] مرادفه ؛ كقوله تعالى : (ومَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أوْ إثْمًا . . .) فالإثم هو : الخطيئة . . .

---

(١) سبقت الإشارة لهذا الرأى مع تفصيلات أخرى فى هامش ص ٤٧٢ لمناسبة هناك .

(٢) (راجع الجزء الثانى من الهمع باب العطف ؛ عند الكلام على « أو » .) وقد سبقت الإشارة لرأيه فى هامش ص ٤٧٢ وفى ج من ص ٤٨٠ .

(٣) كما سبقت الإشارة فى ص ٤٦٥ وكما سيجىء فى ص ٥١٤ .

(٤) وقد سبقت الإشارة لهذا فى ص ٤٥٧ .

٧ — إما :

يرى بعض النحاة أن كلمة : « إمَّا » الثانية فى مثل : امنح السائل إما درهما وإما درهمين — حرف عطف بمعنى : « أو » وأنها تشارك « أو » فى خمسة من معانيها[١]. هى : « التخيير والإباحة »، بشرط أن تكون « إمَّا » الثانية، مسبوقة بأمر. « والشكُّ والإبهامُ » ؛ بشرط أن تكون مسبوقة بجملة خبرية. « والتفصيل » بعد الخبر أو الطلب. ولا تكون « إما الثانية » للإضراب ، ولا بمعنى « واو » العطف ؛ فبهذين المعنيين تختص « أو » دونها. والمعانى الخمسة السابقة هى لكلمة : « إما » الثانية وتشاركها الأولى فيها ؛ لأنهما حرفان [٢] متلازمان.

فمن أمثلة الشك : احتجبت الشمس وراء الغمام إما ساعتين ، وإما ثلاثا. ومن الإبهام قوله تعالى : « وآخَرونَ مُرْجَوْنَ لأمرِ الله ؛ إمَّا يُعَذِّبُهُمْ وإمَّا يَتُوبُ عليهِم[٣] ». والتخيير كقوله تعالى : « إمَّا أنْ تُعَذِّبَ ، وإمَّا أنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً » ، والإباحة ، نحو : إمَّا أن تزرع فاكهةً وإما قَصَبًا. والتفصيل ، كقوله تعالى فى الإنسان : « إنَّا هَدَيْنَاه السَّبِيلَ إمَّا شاكرًا وإمَّا كَفُورًا ».

وإذا كانت « إمَّا » الثانية عندهم حرف عطف « فالواو » التى قبلها زائدة لازمة لها. والأولى لا عمل لها فى عطف أو غيره.

ويرى آخرون : أنَّ « إما » الثانية والأولى متشابهتان الحرفية ، وفى تأدية معنى من تلك المعانى الخمسة ، وأن كلا منهما ليس حرف عطف ، لأن الأولى لا يسبقها معطوف عليه مطلقًا ، ولأن الثانية تقع دائمًا بعد الواو العاطفة بغير فاصل بينهما. ومن المقرر أن حرف العطف لا يدخل على حرف عطف مباشرة ، إذ لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل. والفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفة. ولكن الخلاف فى الثانية. والرأى الأرجح الذى يجدر الأخذ به هو : أن الثانية كالأولى فى المعنى ، وفى أنها ليست حرف عطف. والعاطف هو الواو

(١) سبق شرح المراد من كل معنى من الخمسة عند الكلام على : « أو » ص ٤٨٧.

(٢) راجع حاشية الأمير على المغنى ، عند الكلام على : « أما ».

(٣) يتعين الإبهام فى الآية ؛ مراعاة لما سبق فى تحديد معناه — رقم ٢ من هامش ص ٤٨٩ —.

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا — ليس من اللازم أن تتكرر إمَّا ، ولكن الأغلب تكرارها ، فقد تحذف الثانية ؛ لوجود ما يغنى عنها ويغلب أن يكون أحد شيئين : (وَإلاّ) — (أوْ) . نحو : إما أن يتكلم المرء ليُحْمَد ، وإلا فليسكت . ومنه قول الشاعر :

فإمَّا أن تكون أخِى بصِدقٍ   فأعْرِفَ منكَ غَثِّى من سَمِينِى
وإلا فاطَّرِحْنِى واتخِذْنِى   عَدُوًّا أتَّقيكَ وتَتَّقِينِى . . .

وقول الشاعر :

وقد شَفَّنِى ألا يَزالُ يَرُوعُنِى   خيالُك إمَّا طارقًا أو مُعاديَا

وقد يستغنى عن الأولى اكتفاء بالثانية كقول الشاعر :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تقَادَمَ عهدُها   وإمَّا بأموات ألَمَّ خَيَالُهَا

أى : إمَّا بدَارٍ . . . والفراء يقيس هذا الاستغناء ؛ فيجيز : فيضَان النَّهْرِ معتدل وإما خطير .

و « إمَّا » السالفة تختلف عن « إمَّا » المركبة من « إن » الشرطية التى تجزم فعلين ومن « ما » الزائدة ، فى مثل : إمَّا يَعْدِلْ الوالى تجتمعْ حوله القلوب . أى : إن يعدل . كما تختلف اختلافًا واسعًا عن : « أمَّا » الشرطية التى سيجىء الكلام عليها[1] .

ب — من اللهجات النَّادرة أن يقَال « أيْمَا » بدلا من « أمَّا » ، وكذلك حذف وَاو العطف قبل » « إمَّا » الثانية[2] ، وقد اجتمع النَّادران فى قول الشاعر :

يا ليتما أمَّنا شالتْ[3] نعامتهــا   أيْمــا إلى جَنَّة ، أيْمَا إلى نار

حـ — الفرق بين « إما » و « أو » فى المعانى الخمسة السالفة أن « إمَّا » مكرَّرة ؛ فيدل الكلام معها من أول النطق بها على الغرض الذى جاءت من أجله ؛ أهو شك ، أم تخيير ، أو : غيرهما . بخلاف « أو » فإن الكلام معها يدل أوّلا على الجزْم واليقين ثم تجىء « أو » فتدل على المعنى الذى جاءت من أجله .

---

(١) فى ج ٤ ص ٣٧٩ م ١٦١ .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَمِثْلُ «أوْ» فى القَصْدِ «إمَّا» الثانِيَهْ   فى نَحْوِ : إمَّا ذِى ، وإمَّا النَّائِيَهْ

أى : اقصد — مثلا — إما هذه البلدة وإما النائية ، أى : البعيدة .

(٣) شالت ، بمعنى ارتفعت — النعامة باطن القدم . وارتفاع النعامة كناية عندهم على الموت لأن من يموت ترتفع فى الغالب قدماه ، وينخفض رأسه ، فتظهر نعامته .

٨ - لكنْ :

حرف عطف معناه الاستدراك[1] نحو : ما صاحبت الخائنَ لكنْ الأمينَ ؛ « فالأمين » معطوف على « الخائن » . ولا يكون عاطفًا إلا باجتماع شروط ثلاثة :

أولها : أن يكون المعطوف به مفردًا ، لا جملة ، مثل : ما قطفت الزهرَ لكنْ الثمرَ . فإن لم يكن مفردًا وجب اعتبار « لكن » حرف ابتداء واستدراك ، لا عاطفة ، ووجب أن تكون الجملة بعدها مستقلة فى إعرابها عن الجملة التى قبلها ، نحو : ما قطفت الزهر لكنْ قطفت الثمر . . . فكلمة : « لكن » حرف ابتداء واستدراك ، والجملة بعدها مستقلة فى إعرابها ؛ لأن « لكنْ » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة جديدة مستقلة .

ثانيها : ألا يكون مسبوقًا بالواو مباشرة[2] ؛ نحو ما صافحت المسىءَ لكن المحسنَ . فإن سبقته الواو مباشرة لم يكن حرف عطف ، واقتصر على أن يكون حرف استدراك وابتداء كلام ، ووجب أن تقع بعده جملة تُعْطَف بالواو على الجملة التى قبلها ؛ نحو : ما صافحت المسىء ولكنْ صافحت المحسن ، « فالواو » حرف عطف . « لكن » ، حرف استدراك وابتداء كلام . والجملة بعدها معطوفة بالواو على الجملة التى قبلها[3] .

ثالثها : أن تكون مسبوقة بنفى أو نهى ؛ كما فى الأمثلة السابقة . ونحو : لا تأكل الفاكهةَ الفجّةَ لكنْ الناضجةَ . فإن لم تُسبَق بذلك كانت حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة ، ووجب أن يقع بعدها جملة مستقلة فى إعرابها ، نحو : تكثر الفواكه شتاء ، لكنْ يكثر العنب صيفًا .

---

(١) الاستدراك : تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التى ترد على الذهن بسببه . وهو يقتضى أن يكون ما بعد أداة الاستدراك مخالفاً لما قبلها فى الحكم ؛ نحو : ما قطفت الزهر . فمعنى هذه الجملة نفى القطف عن الزهر . فقد يتسرب إلى الذهن من هذا المعنى أن الثمر لم يقطف أيضاً ، فلإزالة هذا الوهم واستبعاده نأتى بأداة تبعده ، مثل : « لكنْ » ؛ فنقول : ما قطفت الزهر لكن الثمر . فكلمة : « لكن » أداة من أدوات الاستدراك . أزالت ذلك الوهم ، وأثبتت أن الثمر قُطف وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١ .

(٢) وهذا الشرط هو الأرجح والأقوى .

(٣) لهذا إشارة فى ص ٤٥٩ .

ويؤخذ مما سبق أن الحرف « لكنْ » حرف استدراك دائمًا ؛ سواء أكان عاطفًا أم غير عاطف . وأنه لا يَعطِف إلا بشروط ثلاثة مجتمعة ، فإن فُقِدَ منها شرط أو أكثر لم يكن عاطفًا ، ووجب دخوله على الجُمل ، واعتباره حرف استدراك وابتداء معًا .

والاستدراك يقتضى أن يكون ما بعد أداته مخالفًا لما قبلها فى حكمه ، كما فى الأمثلة السالفة ، وكما فى نحو : لا أصاحب المنافق لكن الشهم . فمعنى الجملة التى قبل « لكن » منفى ، أو منهى عنه ، وهذا المعنى فى الجملة التى بعدها مثبت وغير منهى عنه ؛ فهما مختلفان فيه نفيًا وإيجابًا ، ونهيًا وغير نهى .

ولما كان الكلام قبل « لكن » العاطفة منفيًّا دائمًا ، أو منهيا عنه ، وجب أن يكون الكلام بعدها مثبتًا دائمًا ، وغير منهى عنه ، وتظل كل جملة على حالها هذا[1] . . .

* * *

٩ ـ لا :

حرف عطف يفيد نفى الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه ؛ نحو : يفوز الشجاعُ لا الجبانُ . فكلمة : « لا » حرف عطف ونفى . و « الجبان » معطوف على الشجاع ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو : فوز الشجاع ، وقد نُفِيَ الفوز عن المعطوف (الجبان) بسبب أداة النفى : « لا » .

---

(١) أما غير العاطفة ، أو « لكنّ » المشددة فقد يكون الأول فيهما هو المثبت ، والمتأخر هو المنفى أو العكس – كما سبق فى ج ١ ص ٤٧٢ – فالذى تجب مراعاته مع أداة الاستدراك (مثل : « لكنّ » – ولكنْ) هو مخالفة ما قبلها لما بعدها فى الحكم نفياً وإيجاباً وغيرهما .

وفيما سبق يقول ابن مالك بيتاً يشتمل بإيجاز على حكم : « لكن » و « لا » العاطفتين (وسيجىء الكلام على « لا ») .

وأَوْلِ « لكِنْ » نَفْياً ، أو نَهْياً. « وَلاَ » نِدَاءً أو أَمْرًا ، أَوِ اثْبَاتاً تَلاَ

« أول لكن نفياً » : اجعلها والية نفياً وواقعة بعده ، وذلك بأن يتقدم النفى وتليه لكن ، أى تجىء بعده . هذا كل ما تعرض له البيت . وهو تعرض مبتور ، أما باقيه فليس خاصاً بلكن .

ولا يكون هذا الحرف عاطفاً إلا باجتماع خمسة شروط :

أولها : أن يكون المعطوف مفرداً – لا جملة – كقول الشاعر :

قلْ لبانٍ بقولٍ رُكْنَ مملكةٍ   على الكتائبِ يُبنَى الملكُ لا الكُتُبِ

«فالكتب» معطوفة على : «الكتائب» ، وهذا المعطوف ليس جملة . فإن لم يكن مفرداً لم يصح اعتبار « لا » عاطفة ؛ وعندئذ يجب اعتبارها حرف نفى فقط ، والجملة بعدها مستقلة ؛ نحو : تصان الممالك بالجيوش والأعمال لا تصان بالخطب والآمال .

ثانيها : أن يكون الكلام قبله موجَبا لا منفيًّا ويدخل فى الموجَب – هنا – الأمرُ والنداء ؛ كقول بعضهم : الملَقُ وَضاعة لا وداعة ، وخِسَّةٌ لا كِياسة . فكُن أبيًّا لا ذليلا ، مَصُونًا لا متبذلا ، وتذكَّرْ يا بن الغُرِّ البَهَاليل(١) لا السِّفْلَةِ(٢) الأوغادِ(٣) أن الكرامة فى الإباء ، والعزة فى التَّصَونِ ، ولا سعادةَ بغير عِزَّة وكرامة .

ثالثها : ألا يكون أحد المتَعاطفين داخلا فى مدلول الآخر ، ومعدوداً من أفراده التى يصدق عليها اسمه ؛ فلا يصح مدحت رجلا لا قائداً ؛ لأن الرجل (وهو المعطوف عليه) ينطبق على أفراد كثيرة تشمل المعطوف (وهو القائد) وتشمل غيره . ولا يصح أكلت تفاحًا لا فاكهة ، لأن الفاكهة (وهى المعطوف) تشمل المعطوف عليه (وهو: التفاح) ويصدق اسمها عليه ... وهكذا . لكن يصح : مدحت رجلا لا فتاة ، وأكلت فاكهة لا خبزًا ؛ إذ لا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر(٤) . . .

---

(١) جمع : بُهلول ، وهو : السيد الجامع لكل خير .

(٢) أراذل الناس وأسافلهم .

(٣) جمع : وغْد ، وهو الرجل الدنىء الحقير .

(٤) وقد أشار ابن مالك إلى حكم « لا » فى جزء من بيت سبق فى ص ٤٩٧ يتضمن حكمها وحكم لكن . هو :

وأَوْلِ «لَكِنْ» نَفْياً ، أَوْنَهْياً . وَ « لاَ »   نِدَاءً ، أَوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتاً تَلاَ

وقد سبق شرح الجزء الخاص بالحرف : « لكن » . أما الخاص بالحرف « لا » فتقدير كلامه :

رابعها : ألا تقترن بعاطف ؛ كالذى فى نحو : أسابيع الشهر ثلاثة ، لا بل أربعة ، فالعاطف هوَ « بَلْ »[1]، وقد عطف أربعة على ثلاثة . أما « لا » فليست هنا عاطفة ، وإنما هى مجرد حرف نفى لإبطال المعنى السابق وردّه . ومثل هذا : سبقت السيارة ، لا بل القطار . فليست « لا » هنا بعاطفة ، وإنما هى حرف نفى يسلب الحكم السابق ويزيله ويرده . و « بل » هى العاطفة .

خامسها : ألا يكون ما يدخل عليه مفردًا صالحًا لأن يكون صفة لموصوف مذكور ، أو لأن يكون خبرًا ، أو حالا . فإن صَلح لشىء من هذا كانت للنفى المحض ، وليست عاطفة ، ووجب تكرارها ؛ فمثال المفرد الصفة : هذا بيتٌ لا قديمٌ ولا جديدٌ . فكلمة : « لا » نافية — « وقديم » نعت لبيت . ومثال الخبر : الغلامُ لا صبىٌّ ولا شابٌّ ، والشابٌّ لا غلامٌ ولا كهل . . .

ومثال الحال . عرفت العاطل لا نافعًا ولا منتفعًا . . .

—« لا » ، تلا نداء ، أو أمراً ، أو إثباتاً : فكلمة : « لا » مبتدأ — ولا يصح أن يكون معطوفاً على : لكن ، منعاً لفساد المعنى — خبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل « تلا » وفاعله . يريد : أن حرف « لا » العاطف يتلو النداء . أو الأمر أو الإثبات . ويجىء بعد واحد من هذه الأشياء ، ولا يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد أحدها . وفى البيت قصور ونقص كبيران .

(١) فى مثل : سافر الأخ بل الوالد . تفيد كلمة : « بل » الإضراب عن الحكم السابق ، ونفيه كأن لم يكن ، والسكوت على صاحبه مع إثبات هذا الحكم لما بعدها ؛ فالذى سافر فى المثال السالف هو الوالد ، أما الأخ فمسكوت عنه لا يتحدث عنه بشىء من سفر أو غيره — كما سيجىء تفصيل هذا عند الكلام على « بل » (ص ٥٠١ و ٥٠٣) وقياساً على هذا يكون المراد : أسابيع الشهر أربعة . . . إلا أن وجود : « لا » يجعل الحكم منفياً صراحة لا مسكوتاً عنه .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – اختلف النحاة فى وقوع « لا » العاطفة بعد الدعاء والتحضيض ، نحو: أطال الله عمرَك لا عُمْرَ الأعداء ، وحرستْك عنايته لا عناية الناس . . . ونحو : ألاَ تُكَرِّمُ النابهَ لا الخامل ، وهلاَّ تُقَدِّرُ الذكىَّ لا الغبىَّ . . . والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح هذا ؛ تيسيراً وموافقة للمأثور . ويزيد بعضهم فيبدى اطمئنانه لصحة وقوع « لا » العاطفة بعد الاستفهام أيضاً ، نحو : أفرغْتَ من كتابة الرسالة لا الخطبة . ولا بأس بهذا الاطمئنان .

ب – إذا كانت « لا » عاطفة فقد يجوز حذف المعطوف عليه ، نحو : عودت نفسى أن أتكلم . . . لا شرًّا ، وأن أنفع . . . لا قليلا . . .

تريد : أن أتكلم خيراً لا شرًّا – وأن أنفع كثيراً لا قليلا .

حـ – لا يجوز تكرار « لا » العاطفة فلا يقال حضر هاشم ، لا محمود – لا أمين – لا حامد – ، بل يجب الإتيان بالواو العاطفة قبل المكرر ، وتقتصر « لا » على توكيد النفى .

١٠ — بل :

حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يجىء بعده من جملة أو مفرد .

ا — فإن دخل على جـُملة فمعناه إما الإضراب[١] الإبطالى، وإما الإضراب الانتقالى : فالإبطالى هو الذى يقتضى نفى الحكم السابق ، والقطع بأنه غير واقع ، ومدعيه كاذب ، نحو؛ الأجرام السّماوية ثابتة . بل الأجرام السماوية متحركة . فالحرف « بل » (بمعنى « لا » النافية) أفاد الإضراب الإبطالى الذى يقتضى نفى الثبات وعدم الحركة عن الأجرام السماوية ، وأن هذا أمر غير حاصل ، ومن يدعيه كاذب ، فكأن المتكلم قال : الأجرام السماوية ثابتة . لا ، فالأجرام السماوية متحركة وليست ثابتة ؛ فأبطل الحكم الأول ونفاه ، وعرض بعده حكماً جديداً . ومن الأمثلة قوله تعالى فى المشركين : « وقالـُوا اتـّخـَذَ الرحمنُ ولداً . بل عـِباد مكرمونَ » ، أى: بل هم[٢] عباد مكرمون . فقد أبطل الحكم السابق ، ونفاه ، وأثبت حكماً آخر بعده ؛ فكأن الأصل : وقالوا اتخذ الرحمنُ ولدا . لا : فإن الذين اتخذهم هم عباد مكرمون . ومثل قوله أيضاً ترديداً لما يقوله الكفار عن الرسول عليه السلام : (أم يقولون به جـِنـة[٣] . بل جاءهم بالحق) .

والانتقالى هو : الانتقال من غرض إلى غرض جديد مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، وعدم إلغاء ما يقتضيه . كقوله تعالى : « قد أفـْلـَح من تـَزكّى وذكـَرَ اسمَ رَبـّه فـَصلـّى ، بـَلْ تـُؤْثـِرُونَ الْحـَيـَاةَ الدّنْيـَا ، والآخـِرَةُ خـَيـْر وأبـْقـَى . . . » .

فالغرض الذى يدور حوله الكلام قبل : « بل » هو : الطاعة ، (بالطهارة من الذنوب ، وبعبادة الله ، وبالصلاة . . .) ، والغرض الجديد بعدها هو حب الدنيا ، وتفضيل الآخرة عليها . . . وكلا الغرضين باق على حاله

---

(١) سبقت الإشارة إلى معناه فى رقم ١ من هامش ص ٤٨١ .

(٢) الدليل على أن الحرف : « بل » داخل على جملة اسمية المبتدأ فيها محذوف هو : رفع كلمة « عباد » إذ لا وجه لإعرابها غير ما سلف ، وهو الذى يقتضيه المعنى أيضاً .

(٣) جنون .

وكقوله تعالى : « ولَدَيْنَا كتابٌ ينطِقُ بِالحقِّ ، وهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ . بل قُلُوبُهُمْ فى غَمْرَةٍ(١) . . . »

وحكم حرف « بل » الدّاخل على الجملة أنه حرف ابتداءٍ محض يفيد الإضراب — كما أسلفنا — ولكن لا يصح اعتباره حرف عطف ، فالجملة بعده مستقلة فى إعرابها عما قبلها . ولا يصح إعرابها خبراً ولا غير خبر عن شىء سابق عليه(٢) . . .

ب — وإن دخل على مفرد فحكمه أنه حرف عطف ؛ يختص بعطف المفردات وحدها . أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت ، أو مشتمل على صيغة أمر ، أو كلام منفى ، أو مشتمل على صيغة نهْى .

(١) فإن سبقه كلام موجب أو صيغة أمر — نحو : (أعددتُ الرسالة بل القصيدة — لبِست المِعطف بل الثيابَ) — (عاون المحتاج بل الضعيفَ — ساعِف الصديق بل الصارخ .) — كان معناه أمرين معًا ، أساسيين :

أولهما : الإضراب عن الحكم السابق بنفى المراد منه نفيًا تامًّا ، وإبطال أثره كأن لم يكن ، وسلْبه عن صاحبه ، وترك صاحبه مسكوتًا عنه مهمَلاً . أى غير محكوم عليه بشىء مطلقًا بمقتضى هذا الكلام الذى أزال عنه الحكم السالف ، وتركه بغير حُكْم جديد يقع عليه ؛ وإن شئت فقل : إنّ الكلام السابق صار كأنه لم يُذكر(٣) .

ثانيهما : نقل الحكم الذى قبل « بل » نقلا تامًّا إلى ما بعدها من غير تغيير شىء فيه . فتسلب الأول الحكم لتثبته للثانى ، ففى الأمثلة السابقة يقع الإضراب على إعداد الرسائل ؛ فينفى الإعداد لها ، ولكنه يثبت للقصيدة بعدها .

---

(١) غفلة ، أو انهماك فى الباطل ، ووصفت القلوب بهذا مسايرة لا عتقاد العرب أن القلب هو مقر العقل والغرائز ، ومصدر الخير والشر .

(٢) يقول السيوطى فى الهمع — ج ١ ص ٩٦ — ما نصه خاصًّا بالخبر : « لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية نحو زيد يا أخاه ، ولا مصدرة بلكن ، أو : بل ، أو : حتى . . . بالإجماع فى كل ذلك » .

(٣) فى الأمثلة السابقة ماذا جرى للرسالة ، وللعطف ، ولليتيم ، وللصديق ، بعد أن سلبنا الحكم الواقع على كل منها ؟ ليس فى الكلام ما يدل على حكم جديد بعد الحكم المسلوب الذى نفيناه . فكل واحد منها بمنزلة كلمة مفردة نطقنا بها وحدها من غير أن نسند إليها شيئاً .

ويقع الإضراب على لبس المعطف ، فلا يُلْبَس ، وإنما ينتقل اللَّبس إلى الثياب . وكذلك ينصبّ الإضراب على معاونة المحتاج ؛ فلا يحصل ؛ وإنما تنتقل المعاونة إلى الضعيف وتثبت له . وتُلْغَى مساعفة الصديق ، ولكنها تثبت للصارخ وهكذا .

٢ — وإن سبقهُ كلام منفى أو مشتمل على صيغة نهى ؛ نحو : (ما زرعت القمح بل القطن — ما أسأت مظلومًا بل ظالما) — (لا يتصدرْ مجلسنا جاهلٌ بل عالم — لا تصاحب الأحمق بل العاقل) . لم يكن معناه الإضراب وإنما معناه أمران معًا .

أولهما : إقرار الحكم السابق وتركه على حاله من غير تَغْيير فيه .

ثانيهما : إثبات ضدّه لما بعد « بل » .

فى المثال الأول : نفينا زراعة القمح ، وأقررنا هذا الحكم المنفىّ ، وتركناه على حاله ، وفى الوقت نفسه أثبتنا الزراعة للقطن . . . ونفينا وقوع الإساءة على المظلوم وأثبتنا وقوعها على الظالم . وكذلك نهينا عن تَصدر الجاهل للمجلس ، وأمرنا بهذا التصدر للعالم . ونهينا عن مصاحبة الأحمق ، وأمَرْنا بها للعاقل ، وهكذا . . . فالحكم الأول باقٍ على حاله لم يقع عليه إضراب ، والحكم بعد « بل » مضاد لما قبلها ، فالحكْمان متضادان ؛ ما يُنْفَى أو يُنهَى عنه قبل « بل » يثبُت أو يُؤْمر به بعدها[1] . . .

---

(١) فى حكم « بل » يقول ابن مالك :

وَ «بَلْ» كَ «لَكِنْ» بَعْدَ مَصْحُوبَيْهِمَا ... كَلَمْ أَكُنْ فِى مَرْبَعٍ ، بَلْ تَيْهَا

(المراد بالمصحوبين : النفى والنهى ، والمربع : المكان الذى ينزل فيه القوم زمن الربيع . والتيها : هى التيهاء ؛ أى : الصحراء) يقول : إن « بل » بعد النفى والنهى مثل « لكن » فى أنها تقرر ما قبلها ، وتتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعده ، فلا تفيد معهما إضراباً . لكنها بعد الكلام الموجب وبعد صيغة الأمر تفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل حكمه إلى الثانى ، حتى يصير الأول مسكوتاً عنه مهملا . وفى حالتى الإيجاب والأمر يقول ابن مالك متمماً كلامه عن « بل » :

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِى حُكْمَ الأَوَّلِ ... فِى الخَبَرِ المُثْبتِ وَالأَمْرِ الجَلِى

وقد سبق الكلام على : « لكن » . ص ٤٩٦ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – لا يجوز العطف بالحرف « بل » ، الواقع بعد الاستفهام ؛ فلا يصح : أحفِظت قصيدة بل خطبة .

ب – تقع « لا » النافية قبل « بل »[1] بنوعيها ؛ العاطفة (وهى المستوفية للشروط[2] ؛ وفى مقدمتها الدخول على المفْرد) وغير العاطفة (وهى غير المستوفية للشروط كالداخلة على الجملة) فإذا دخلت على العاطفة المسبوقة بكلام مثبت ، أو بصيغة أمر – كان معنى « لا » النافية تقوية الإضراب المستفاد من « بل » ، وتوكيده . وإن دخلت على العاطفة المسبوقة بنفى أو نهى كان معنى « لا » تقوية النفى والنهى المستفادين من « بل » . فمثالها بعد كلام مثبت قول الشاعر :

وجهُك البدْرُ، لا بل الشَّمْسُ لو لم يُقضَ للشمس كسْفةٌ وأفُولُ

ومثال وقوعها بعد النفى ما عاقنى البرد ، لا بل المطر .

ومثالها بعد النهى : لا تُغْفِل الرياضة ، لا بل العناية بجسمك .

وإن دخلت على غيْر العاطفة كان معناها تقوية الإضراب المستفاد من : « بل » وتوكيده ؛ كقول الشاعر :

وما هجرْتُكِ ، لا ، بل زَادَنِى شغفاً

هجْرٌ ، وبُعْدُ تراخٍ لاَ إلى أجلِ

---

(١) كما أشرنا فى هامش ص ٤٩٩ .

(٢) بيان هذه الشروط فى ص ٥٠٢ .

* * *

من كل ما تقدم من الكلام على أدوات العطف يتبين :

(١) أنها حروف .

(٢) وأنها — فى أغلب [١] الحالات — تُشْرِك المعطوف مع المعطوف عليه فى الضبط الإعرابىّ ؛ رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا ، وجزمًا وهذا هو التشريك اللفظىّ .

أما من جهة التشريك المعنوى فبعضها يشركه أيضًا فى معنى المعطوف عليه ؛ وينحصر هذا فى أربعة حروف : (الواو — الفاء — ثمّ — حتى) ؛ فهذه الأربعة تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى المعنى كما تشركه فى اللفظ إشراكًا إعرابيًّا — كما أسلفنا — .

وبعضها يشركه فى اللفظ دون المعنى ؛فيُثبت للمعطوف ما انتفى عن المعطوف عليه ، وهو : (بل — لكن) أو العكس ، فيثبت للمعطوف عليه ما انتفى عن المعطوف ، هو : (لا) .

وبعض ثالث هو (أو [٢] — أم) يشركان فى اللفظ كما يشركان فى المعنى ولكن بشرط ألاّ يقتضيا إضرابًا [٣] .

(٣) وأن المعطوفات إذا تكررت كان المعطوف عليه واحدًا هو الأول . إلا إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) ، فإن المعطوف عليه واحد ، هو ما قبل حرف العطف مباشرة مما يقتضيه المعنى [٤] .

---

(١) وهناك حالات لا تشريك فيها فى الضبط الإعرابى، كعطف الماضى على المضارع وعكسه . وعطف أحدهما على المشتق والعكس — كما سيجىء فى ص ٥١٥ و ٥٢٠ و ٥٢٢ .

(٢) وتشبهها « إما» من وجوه أوضحناها عند الكلام عليها — فى ص ٤٩٤ — . لكن الصحيح اعتبارها غير عاطفة .

(٣) قالوا فى بيان هذا التشريك المعنوى (إن القائل : أمحمد فى الدار أم محمود — يعرف أن الذى فى الدار هو أحد المذكورين ولكنه لا يعلم — على وجه التعيين — من هو . فالذى بعد « أم » مساو للذى قبلها فى صلاحه لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه . وحصول المساواة إنما هو بواسطة « أم » فقد أشركتهما فى المعنى كما أشركتهما فى اللفظ . وكذلك : « أو » تشرك ما بعدها لما قبلها فيما جاءت لأجله من شك ، أو تخيير ، أو غيرهما . فإن اقتضيا إضرابًا كانا مفيدين للتشريك فى اللفظ لا فى المعنى. . .) راجع شرح التصريح ، أول باب العطف . (٤) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٥٠ و ص ٥٢٠ .

المسألة ١١٩ :

الفصل بين المتعاطفين

يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير . ويجوز عطْف الضمير على مثله ، أو على اسم ظاهر . وفى كل هذه الصور يصحّ الفصل بين المتعاطفين بما يقتضيه المعنى ويتطلبه السياق . وهذا الفصل جائز لا واجب ، والأمر فيه متروك للمتكلم ، إن شاء فصل ، وإن شاء لم يفصل ، مراعيًا فى الحالتين دواعىَ المعنى ، ومقتضياتِ المقام .

غير أن هناك حالتين يستحسن فيهما الفصل ؛ لأنه الأكثر فى الفصيح — وليس بواجب — .

الأولى : أن يكون المعطوف عليه ضميرًا مرفوعًا متصلا ، سواء أكان مستترًا أم بارزًا ؛ فيستحسن عند العطف عليه فصلُه بالتوكيد[1] اللفظى أو المعنوىّ ، أو بغيرهما أحيانًا . فالفصل بالتوكيد اللفظى يتحقق بضمير منفصل مناسب [2] ؛ نحو : لقد كنتَ أنت ورفاقُك طلائع الإصلاح ، وكنتم أنتم السباقين إليه . فكلمة : « رفاق » معطوفة على : « التاء » وهى الضمير المتصل المرفوع البارز بعد توكيد لفظه بالضمير المنفصل : « أنت » . وكذلك كلمة : « السباقين » معطوفة على الضمير البارز (التاء والميم) ، فى « كنتم » بعد توكيده توكيدًا لفظيًّا بالضمير المنفصل : « أنتم » .

ومثال العطف على الضمير المتصل المرفوع المستتر مع الفصل : انتفعْ

---

(١) وهناك حالة ثالثة يكون الفصل فيها واجبًا — فى أرجح الآراء — هى التى يكون فيها المعطوف عليه مصدرًا له معمولات ، فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه كل معمولاته . نحو : ما أحسن تقدير الأمة العاملين المخلصين لها ، وإكبارهم . (راجع حاشية التصريح ج ٣ باب العطف عند الكلام على عود الخافض . . .) .

(٢) لا فرق فى هذا بين أن يكون المعطوف اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا .

أنت وإخوانُك[١] بتجارِب السابقين .

والفصل بالتوكيد المعنوى يتحقق بوجود لفظ من ألفاظه بين المتعاطفين ؛ ومن الأمثلة قول الشاعر :

ذُعِرْتُم أجْمعون ومَنْ يليكُمْ   برؤيتنا ، وكنا الظافرينا

ويُغْنى عن التوكيد بنوعيه — كما أسلفنا — وجود فاصل آخر أىّ فاصل بيْن المتعاطفين كالضمير « ها » فى قوله تعالى فى المؤمنين الصالحين : « جنَّاتُ عدْنٍ يدْخُلُونَها ومَنْ صَلحَ مِنْ آبائِهِمْ وذُرِّيَّاتِهِمْ ... » ... ، ومثل « لا » النافية فى قوله تعالى : « سيقولُ الذينَ أشْركُوا لو شاءَ اللهُ ما أشْركْنا ولا آباؤُنا » ، وقد اجتمع الفصل بالتوكيد اللفظى وبحرف النفى « لا » فى قوله تعالى : « وَعُلِّمْتُمْ ما لَمْ تَعْلَمُوا أنْتُمْ ولاَ آباؤكُمْ . . . »

ومن غير المستحسن فى النثر — مع جوازه — العطف على الضمير المستتر المرفوع بغير فاصل على الوجه السالف ، نحو قَاوِم ونظراؤُك أعوانَ السوءِ ؛ فقد عُطِفت كلمة : « نظراء » على الضمير المستتر : (أنت) بغير فاصل ، ومنه العبارة المأثورة : مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ . أى : متساوٍ هو والعدمُ ، فكلمة ، « سواء » اسم بمعنى المشتق ، وهى متحملة للضمير المرفوع . والعدمُ (بالرفع) معطوفة على الضمير المستتر بغير فاصل بينهما .

أما الشعر فقد يجوز فيه عدم الفصل ؛ اضطرارًا ، ومراعاة لقيوده الكثيرة التى قد تقهَرَ الشاعر على ترك الفصل . . . ومن الأمثلة قول جَرير يهجو الأخطل :

ورَجَا الأخيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رأيِه   مـا لم يكُنْ وَأبٌ له لينالا

---

(١) كلمة : « إخوان » ، معطوفة على الفاعل المستتر وتقديره : « أنت » . أما كلمة : « أنت » ضمير المخاطب المذكورة فتوكيد لفظى للفاعل المستتر ؛ ولا يصح إعرابها فاعلا ؛ لأن فعل الأمر للواحد لا يرفع ضميراً بارزاً . ولا يصح إعرابها بدلا من الفاعل المستتر: لأن الضمير لا يبدل من الضمير — كما فى ب من ص ٥٤٠ ب —

وهناك إعراب آخر يفضله النحاة على هذا وقد سبق فى ص ٤٥٦ حيث البيان والإيضاح .

فقد عطف كلمة : « أب » على اسم « يكن » المرفوع المستتر بغير فاصل بينهما [١] . . .

الثانية : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجروراً بحرف أو بإضافة ؛ فيستحسن عند أمن اللبس [٢] إعادة عامل الجر مع المعطوف ، ليفصل بين المتعاطفين ، فمثال المعْطوف المجرور بحرف جر مُعَاد : ما عليك وعلى أضرابك من سبيل إن أديتم الواجب . فكلمة : « أضْراب » معطوفة على الضمير الكاف المجرور بالحرف : « عَلَى » . وقد أعيد هذا الحرف مع المعطوف . والأصل ما عليك وأضرابِك ، ومثل هذا قوله تعالى عن نفسه : « ثُم اسْتَوَى إلى السماءِ وهي دُخَانٌ ، فقال لَهَا ولِلأرضِ ائْتِيَا طَوْعاً أو كَرْهاً ؛ قَالَتا أتَيْنَا طَائعِينَ » . فكلمة : « الأرض » معطوفة على الضمير : « ها » المجرور باللام وقد أعيدت اللام مع المعطوف : والأصل : فقال لها والأرضِ ...

ومثال إعادة عامل الجر وهو اسم مضاف [٣] قوله تعالى : « قَالُوا نَعْبُدُ إلَهكَ وإلَهَ آبَائكَ . . . » . فكلمة : آباء معطوفة فى الأصل على الضمير المضاف إليه ، وهو : « الكاف الأولى » فأعيد المضاف وهو : « إله »

---

(١) وفيما سبق من العطف على الضمير المرفوع المتصل مع الفصل بين المتعاطفين يقول ابن مالك :

وَإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ
أَو فَاصِلٍ مَّا . وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فى النَّظْمِ فَاشِياً . وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

وملخص البيتين : افصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلا . ولا يتعين أن يكون الفصل بالضمير وإنما يكفى الضمير أو غيره . ثم بين أن عدم الفصل فاش (أى : كثير) فى الشعر وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه .

لكن كيف يكون كثيراً وفاشياً والقياس عليه ضعيف ؟ إن الكثرة تعارض الضعف ؛ ولذا كان القياس هنا سائغاً فى الشعر بغير ضعف خلافا لابن مالك .

(٢) الراى المختار أنه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والمجرور معاً ، وليس المجرور على المجرور ، لئلا يلزم إلغاء عامل ، أى : تركه زائداً مهملا ، لا أثر له إلا مجرد الفصل .

(٣) إنما يعاد العامل الاسمى (وهو المضاف) بشرط ألا توقع إعادته فى لبس ، فإن أوقع فى لبس لم يجز إعادته ، نحو : جاءتنى سيارتك وسيارة محمود ، وأنت تريد سيارة واحدة مشتركة بينهما . وهذا المنع إذا لم توجد قرينة تزيل اللبس .

وذكر قبل المعطوف . وأصل الكلام : نعبدُ إلـهـكَ وآبائـك . . .

هذا هو الكثير .وترك الفصل جائز أيضًا ، ولكنه لا يبلغ فى قوته وحُسْنه درجة الكثير . ومن هذا قراءة قوله تعالى : « فاتقُوا اللهَ الذى تَساءَلُون بهِ والأرحامِ » . والتقدير: الذى تساءلون به وبالأرحام .أى: تستعطفون به وباسمه، وبالأرحام . بعطف كلمة : « الأرحام » على الضّمير المجرور بالباء — وكقول الشاعر :

اليوم قدْ بِتَّ تهجونا وتَشْتُمنا ... فاذهبْ، فمابِكَ والأيامِ من عَجَبِ

أى : وبالأيام . وقول بعض العرب : ما فى الدار غيرُه وفرسِه ، بجر كلمة : « فرس »المعطوفة على الهاء من غير إعادة الجار وهو الاسم المضاف[1].

---

(١) يقول ابن مالك فى تكرار الخافض مع المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميراً مجروراً:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ

ولَيْسَ عِنْدِى لاَزِماً : إِذْ قَدْ أَتَى ... فِى النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

يقول : جُعل عود الخافض على المعطوف الذى وصفناه — أمراً لازماً عند النحاة ، ولكنه ليس بلازم فى رأيى وحكمى ؛ لأن عدم إعادته أمر ثابت محقق فى النظم والنثر الوارد عن العرب . أى : أمر تؤيده الأمثلة الصحيحة نظماً ونثراً ، وتثبت أن إعادته ليست باللازمة .

المسألة ١٢٠ :

صور من الحذف في أسلوب العطف

حذف بعض حروف العطف مع معطوفها :

من حروف العطف ثلاثة يختص كل منها بجواز حذفه مع معطوفه بشرط أمن اللبس . — كما سبق عند الكلام عليها[١] — وهذه الثلاثة هي الواو ، والفاء ، وأم المتصلة . فمثال حذف الواو مع معطوفها لدليل : أنقذت الغريق ولم يكن بين الموت إلا لحظات . أي : لم يكن بين الموت وبينه . . .

وقول الشاعر :

فما كان بين الخير لو جاء سالما ... أبو حُجُرٍ[٢] إلا لَيالٍ قلائلُ

أي : بين الخير وبيني . ومما يصلح لهذا أيضًا قولُ بعض العرب : راكبُ الناقة طليحان[٣] ، والتقدير : راكبُ الناقة والنّاقةُ طليحان .

ومثال حذف الفاء مع معطوفها لدليل قوله تعالى : « وَأَوحَيْنَا إلى موسَى إذ استسْقاهُ[٤] قومُه — أن اضْرِبْ بعَصَاكَ الحَجَرَ فانْبَجَسَتْ[٥] منْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا » ، الأصْل : فضرب فَانْبَجَسَتْ[٦]. وقوله تعالى : « وإذ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِه ، فقُلْنا اضْرِبْ بعَصَاكَ الحَجَرَ فانفجرتْ منه اثنَتا عَشْرَة عَيْنا . . . » ، أي : فضرب فانفجرت ، وتسمى

---

(١) ص ٤٥٤ و ٤٦٥ و ٤٨٠ .

(٢) كنية رجل اسمه النعمان بن الحارث .

(٣) أصابهما التعب والإعياء . (وقد سبقت الإشارة لهذا في ص ٤٥٤) .

(٤) طلبوا منه الماء للسقي .

(٥) تفجرت .

(٦) هذه الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « انبجس» وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « ضرب» المحذوف مع فاعله . وإنما لم يكن العطف على الأول (أوحينا) لما سبق تقريره (في ص ٤٥٠ و ٥٠٥) من أن المعطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول . إلا إذا كان حرف العطف يقتضي الترتيب ؛ فيكون المعطوف عليه هو ما قبله مما يقتضيه المعنى .

هذه الفاء المذكورة فى الكلام ، والتى تَعْطِفُ ما بعدها على الفاء المحذوفة مع معطوفها : بفاء الفصيحة[1].

ومثال حذف « أمْ » المتصلة ومعها معطوفها بدليل — وحذفهما ، قليل — قول الشاعر :

وقالَ ، صحابى : قدْ غُبِنتَ ، وخِلْتُنى
غُبِنْتُ . فما أدْرى أشَكْلُكُمُ[2] شَكْلِى

والأصل أشكلكم شكلى أم غيرُه ، وكقول الآخر :

دَعَانى إليهـا القَلْبُ ؛ إنى لأمْره
سميعٌ ؛ فما أدْرى : أرُشْدٌ طِلابُها ؟

والتقدير : أرُشْد طِلابُها أم غَىّ[3] ؟

* * *

حذف المعطوف :

تنفرد الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، فمثال المعمول المرفوع قوله تعالى لآدم : « اسْكُنْ أنت وَزَوْجُكَ الْجَنَّة » ، فكلمة : « زوج » فاعل بفعل محذوف والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفة على الجملة الأمْرية المكونة من فعل الأمر : « اسكن » وفاعله . والتقدير : اسكُنْ أنت ، وليَسْكُن زَوْجُك[4] والسبب فى هذا أننا لو أعربنا كلمة : « زوج » معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل فى المعطوف (زوج) هو العامل فى المعطوف عليه ، أى : فى الفاعل المستتر . فيكون الفعل : « اسكن » عاملا فى فاعله ، وفى كلمة : « زوج » ،

---

(١) لأنها أفصحت أى : بينت عن المحذوف ، ودلت عليه وعلى مانشأ عنه . ولأنها — أحياناً — تفصح عن جواب شرط مقدر ؛ فى الآية الأولى دلت الفاء على المحذوف وعلى أن الضرب كان سبباً فى الانبجاس . أو يقال : إن كان موسى قد أطاع الأمر وضرب الحجر فماذا تم بعد ذلك ؟ فالجواب : انبجست منه اثنتا عشرة عيناً .

(٢) طريقكم .

(٣) وقيل إن الهمزة للتصديق ، فلا تحتاج لمعادل — كما سبق فى ص ٤٨٠ —

(٤) قد سبق (فى ص ٤٥٦) إعراب آخر بمقتضاه تكون . . . « زوجك » معطوفة على الضمير المستتر الفاعل . وأنه لا يصح إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ، وتجىء له مناسبة فى ص ٥٢٤ .

فهو الذى رفع كلمة « زوج » وهى بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل . ويترتب على هذا أن يكون فاعل فعل الأمر اسمًا ظاهراً مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر .

هذا تعليلهم . وهو تعليل مرفوض يعارضه ما يرددونه كثيرًا من أنه : قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ، أو : قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل . فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلا لفعل الأمر مباشرة فلا يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسمًا ظاهرًا ، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير ؛ فلا داعى للتكلف والتقدير . . .

ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى فى أنصار الدين (والَّذِين تَبَوَّءُوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم يُحِبونَ مَنْ هَاجَرَ إليْهِمْ . . .) ، ومعنى تَبَوَّءُوا الدار أعدّوها للسكنى . وهذا المعنى مناسب للدار ؛ لكنه غير مناسب للإيمان ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة : هيئوا الإيمان للسكنى ؛ ومن ثَم أعربت كلمة : « الإيمان » مفعولا لفعل محذوف تقديره : « ألِفوا » وهذه الجملة الفعلية المحذوفة معطوفة بالواو على الجملة الفعلية التى قبلها . ومنه قول الشاعر :

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يومًا وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعيونا

أى : وكحلْن العيون ؛ لأن التزجيج (وهو ترقيق الحاجب بأخذ بعض الشعر منه حتى يصير منحياً كالقوس) لا يصلح للعيون .

ومثال المعمول المجرور قولهم : ما كل سوداء تَمْرةٌ ، ولا بيضاء شحمةٌ . فكلمة : « بيضاء » مجرورة بمضاف محذوف معطوف على « كُلّ » ، والأصل : « ولا كلُّ بيضاء شحمة » والداعى للتقدير هنا هو الفرار من العطف على معمولى عاملين مختلفين . وإيضاح هذا [1] أن كلمة : « سوداء » مضاف إليه فهى معمول ، عاملُه هو المضاف ؛ لفظة : « كُلّ » وأن « تمْرةٌ » خبر « ما » الحجازية فهى معمولٌ عاملُه : « ما » ؛ فالعاملان مختلفان ، وكذلك المعمولان .

---

(١) سبق بيان شاف لهذا فى باب الإضافة ، عند الكلام على حذف المضاف ، ص ١٣٤ وله مناسبة أخرى فى ص ٤٥٦ .

فلو عطفنا « بيضاء » على « سوداء » ، و « شحمة » على « تمرة » لزم العطف بعاطف واحد (هو : الواو) على معمولين مختلفين لعاملين مختلفين — كما يقولون — وهذا لا يبيحه كثرة النحاة[1] . . . إذ يجب أن يكون العامل فى المتعاطفين واحداً . وهذا الرأى أحق بالاتباع .

* * *

حذف المعطوف عليه ، (المتبوع) :

يصح عند — أمن اللبس — حذف المعطوف عليه إذا كانت أداة العطف هى : الواو ، أو الفاء ، أو : أمْ المتصلة .

فمثال الحذف مع بقاء الواو : أن يقول لك قائل مرحبًا بك . فتجيب : وبك وأهلا وسهلاً : أى : ومرحبًا بك وأهلا وسهلاً . فالجار والمجرور (بك) متعلقان بكلمة : « مرحبًا » المحذوفة : « وأهلا » الواو حرف عطف ، « أهلا » ، معطوفة على : « مرحباً » المحذوفة ، فالمعطوف عليه محذوف و « سهلا » « الواو » حرف عطف . « سهلا » معطوفة على « مرحبًا » المحذوفة فالمعطوف عليه هو المحذوف .

ومثال الحذف مع بقاء الفاء قوله تعالى : « أفلَمْ يَسِيرُوا فى الأرض فَيَنْظُرُوا كيف كان عاقبةُ الذين من قبلِهم . . . »

والتقدير : أمكثوا فلم يسيروا[2] . . .

---

(١) وفى مواضع الحذف السالفة يقول ابن مالك مقتصراً على بعضها :

« والفَاءُ » قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ   « والوَاوُ » ، إذْلَالَبْسَ . وَهْى انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَد بقِى   مَعْمُوله ؛ دَفْعاً لوَهْمٍ اتُّقِى

(عامل مزال ، أى : أزيل عن مكانه ، والمراد حذف) وقد بين فى البيت الثانى أن الداعى لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته .

(٢) قد سبق إيضاح الكلام على الحذف فى هذه الآية وأشباهها (ص ٤٦١) وأن فيها رأيين ؛ أحدهما : يرى الفاء قد عطفت جملة فعلية مذكورة على أخرى محذوفة بعد الهمزة والهمزة فى مكانها الأصلى . والثانى يرى أن الهمزة تقدمت من تأخير ، للتنبيه على أصالتها فى التصدير ، ومحلها الأصلى بعد الفاء . والتقدير : فألم يسيروا . . . والجملة بعد العاطف معطوفة على أخرى مماثلة لها خبراً وإنشاء ، محذوفة ومكانها قبل الهمزة والعاطف وفى الحذف المذكور يقول ابن مالك بيتاً نصفه الأول هو الذى يتصل بالحذف ، ونصفه الثانى يتعلق بقاعدة أخرى سيذكر معها فى ص ٥١٧ :

وَحَذْفَ متبُوعٍ بَدا هُنَا اسْتَبِحْ   وعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحْ

ومثال الحذف مع بقاء « أم » المتصلة قوله تعالى : « أم حَسِبْتم أنْ تدخلُوا الجنَّة ولَمَّا يَعْلَم اللهُ الَّذين جَاهدوا منكُم . . . »

والتقدير : أعَلِمْتُمْ أن دخول الجنة يسير أم حَسِبتم أن تدخلوا الجنة .

* * *

حذف حرْف العطف :

أشرنا من قبل(١) إلى أنه يجوز حذف العاطف وحْده ولا يكون هذا إلا فى الواو ، والفاء ، وأوْ .

فمثال الواو قوله عليه السلام : « تصدقَ رجل ، من ديناره ، من دِرْهمه ، من صاع بُرّه ، من صاع تَمْرِه . . . » ، وما نقل من قَول بعض العرب : أكلتُ خبزًا ، لحمًا ، تمرًا . وقول الشاعر :

كيف أصبحتَ ؟ كيف أمسيت ؟ مِمَّا
يَغْرِسُ الوُدَّ فِى فُؤَادِ الكريمِ

ومثال الفاء : قرأت الكتاب بابًا بابًا ، وادخلوا واحدًا واحدًا .

والتقدير : بابا فبابا ، وواحدًا فواحدا .

ومثال « أو » قولهم : أعْطِ الرجلَ دِرهمًا ، دِرْهمَين ، ثلاثة . . .

* * *

تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

ورد فى المسموع تقديم « المعطوف » بالواو — دون غيرها — على المعطوف عليه ، وهو تقديم شاذ ؛ لا يجوز القياس عليه(٢) — ومنه قول الشاعر :

وأنت غريم لا أظن قضاءَه ولا العَنَزِىُّ القارظُ — الدهرَ — جائيا

أى : جائياً هو ، ولا العنزى .

---

(١) فى ص ٤٦٥ ، ٤٩٣ .

(٢) انظر رقم ٥ من ص ٥٢٦ .

المسألة ١٢١ :

عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ، وعطف الجملة على الجملة

ا ــ عطف الفعْل على الفعل :

عرفنا فيما سبق أن عطف الاسم وحده على نظيره يُعَدّ من عطف المفردات [١] بعضها على بعض ، كقول الشاعر :

وكلٌّ زادٍ عُرضةٌ للنفادِ غيرِ التقَى ، والبِرّ ، والرشادِ

وكما يجوز عطف الاسم على نظيره عطف مفردات ــ يجوز عطف الفعل ــ وحده من غير مرفوعه [٢] ــ على الفعل وحده عطف مفردات أيضًا . . . نحو : « إذا تعرضَ وتصدّى المرءُ لكشف معايب الناسِ مزقُوه بسهام أقوالهم وأعمالهم . وهى سهام لن يستطيع أو يقدرَ أحد على احتمالها [٣] » . فالفعل : « تصَدّى » معطوف على الفعل : « تعَرض » وكذا الفعل : « يقدر » معطوف على : « يستطيع » وكل هذا من عطف المفردات ؛ إذ لم يشترك الفاعل ــ هنا ــ مع فعله فى العطف . فلو اشترك معه لكان العطف عطف جملة فعلية على فعلية .

ويشترط لعطف الفعل على الفعل أمران :

أولهما : اتحادهما فى الزمن [٣] ؛ بأن يكون زمنهما معًا ماضيًا ، أو حالا ،

---

(١) سبقت الإشارة (فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥١) إلى أن المفرد هنا : ما ليس جملة ، ولا شبه جملة . (٢) لأن الفعل مع مرفوعه جملة .

(٣) راجع ما يتصل بهذا فى الزيادة ص ٥١٨ .

(٤) كما سبق فى الجزء الأول عند الكلام على زمن المضارع ــ أما اختلافهما فى الزمن فقد يجعل العطف عطف جملة على جملة ، بشرط الاتحاد خبرا وإنشاء ، كما سيجىء فى عطف الجملة الفعلية ص ٥٢٣

أو مستقبلا ؛ سواء أكانا متحدين فى النوع (أى : ماضيين أو مضارعين [١]) أم مختلفين؛ فلا يمنع من عطف أحدهما على الآخر تخالفُهما فى النوع [٢]. فمثال اتحادهما زمانـًا ونوعـًا ، قوله تعالى : « وإن تـُؤمِنـُوا وتـَتـَّقـُوا [٣] يـُؤْتِكـُمْ أجُورَكـُمْ . . . » وقول الشاعر فى مدح عالم :

سـَعـَى وجـَرَى لِلعلـْم شـَوْطـًا يرُوقـُه فأدركَ حظـًّا لم ينـله أوائلـُه

ومثال اتحادهما زمانـًا مع اختلافهما نوعـًا : عطف الماضى على المضارع فى قوله تعالى بشأن فرعون : « يـَقـْدُمُ [٤] قـَوْمـَهُ يومَ القيامةِ فأوْرَدَهـُمُ النارَ » فالفعل : « أوْردَ » ماض ، معطوف بالفاء على الفعل المضارع : « يقدُم » وهما مختلفان نوعـًا ، لكنهما متحدان زمانـًا ؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا فى المستقبل (يوم القيامة) .

ومثال عطف المضارع على الماضى فى قوله تعالى : « تـَبـَارَكَ الَّذِى إنْ شـَاءَ جـَعـَلَ لكَ خيراً مِنْ ذَلِكَ ، جـَنـَّات تـَجـْرِى من تحتـِها الأنهارُ ، ويـَجـْعـَلْ لك قـُصوراً . . . » فالفعل : « يجعلْ » مضارع ، وهو معطوف على الفعل الماضى : « جـَعـَل » وصحَّ العطف لاتحاد زمانيهما الذى يتحقق فيه المعنى [٥]، وهو الزمن المستقبل . . . . . .

ثانيهما : اتحادها فى حركة الإعراب إن كانا مضارعين فإذا كان المعطوف عليه مضارعـًا مرفوعـًا ، أو منصوبـًا ، أو مجزومـًا — وجب أن يكون المضارع

---

(١) أما فعل الأمر بدون فاعله فلا يكون معطوفاً ، ولا معطوفاً عليه ؛ لأنه لايفارق فاعله، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لا لفظاً ولا تقديراً . ويفهم من كلام « الصبان » جواز عطف فعل الأمر وحده على الأمر . وهذا بعيد . والرأى الأول هو السديد .

(٢) راجع ما يتصل بهذه المسألة الهامة فى ج ١ ص ٣٩ م ٤ .

(٣) انظر الزيادة ص ٥١٨ .

(٤) يتقدم .

(٥) كان الزمن مستقبلا مع أن المعطوف عليه فعل ماض — وهو فعل الشرط — لأن أداة الشرط الجازمة تقتضى حتما أن يكون زمن فعلى الشرط والجواب مستقبلا ، فإذا كان أحدهما فعلا ماضياً فى لفظه وجب أن يكون زمنه مستقبلا .

المعطوف كذلك . وأن يكون المعطوف كالمعطوف عليه فى النفى والإثبات ؛ فكما يتبعه فى حركات الإعراب يتبعه فيهما . فمثال المرفوعين : يفيضُ فيغدُقُ نهرُنا الخير على الوادى .

ومثال المنصوبين : لن يفيضَ النهر فيغرَقَ الساحل . ومثال المجزومين : لم يفِضْ نهرنا فيُغرِقْ ساحله[1] . . .

---

(١) وقد اكتفى ابن مالك فى الكلام على عطف الفعل على الفعل بالشطر الثانى من البيت الذى سبق عرضه فى ص ٥١٣ لمناسبة أخرى تضمنها صدره ؛ يقول :

وَحَذْفَ متْبُوعٍ بدَا هُنَا اسْتَبِحْ ... وعطفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفعْل يَصِحْ

بدا = ظهر ، والمراد أنه مذكور فى الكلام . استبح = اجعله مباحاً . يصح : أصلها : يصحّ ، بالتشديد مع التسكين . وخففت الحاء الساكنة لوزن الشعر .

... ...

زيادة وتفصيل :

نصب الفعلين أو جزمهما بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المعطوف دليل على أن العطف عطف فعل وحده بغير بغير مرفوعه على فعل وحده كذلك وليس عطف جملة على جملة ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على الفعلية بغير تكرار أداة النصب أو الجزم يستلزم — حتماً — أن يكون المعطوف غير منصوب ولا مجزوم، إذ نصبه أو جزمه يوجب أن يكون عطف فعل على فعل، لا محالة .

أما رفع المضارعَيْن — في مثل : يشتدُّ البرد فتُهاجرُ طيور كثيرة إلى بلاد دافئة — فلا دليل معه على أن العطف عطف مضارع مفرد على نظيره المفرد أو عطف جملة على جملة ، (أى : عطف مضارع مع فاعله ، على مضارع مع فاعله) ، فمثل هذا الكلام صالح للأمرين عند عدم القرينة التى تعينه لأحدهما .

ومما سبق يتبين الفرْق اللفظىّ بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعْلية على الفعلية[1] . وهو فرق دقيق خفى على بعض المشتغلين بالنحو قديماً ؛ فقد نُقل عن أحدهم قوله : إنى لا أتصور لعطف الفعل على الفعل مثالا ؛ لأن نحو : قام علىٌ وقعد حامد — يكون فيه المعطوف جملة لا فعلا ، وكذا : قام وقعد علىّ ، لأن فى أحد الفعلين ضميراً ؛ فيكون فاعلا له ، ويكون الاسم الظاهر فاعلا للآخر ؛ ففي الكلام جملتان معطوفتان . فقيل له : ماذا ترى فى مثل : يعجبنى أن تقومَ وتخرجَ ؛ بنصب المضارِعَيْن ، وفى مثل : لم تقمْ وتخرجْ ؛ بجزمهما . وفى مثل : يعجبنى أن يقومَ محمود ويخرجَ حليم ، وفى مثل : لم يقُم محمود ويخرجْ حليم . . . ؟ فالفعل فى الأمثلة السالفة منصوب أو مجزوم ، فما الذى نصبه أو جزمه ؟

فلولا أن العطف للفعل وحده لم يمكن نصبه أو جزمه . . .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الفرق اللفظىّ فى عطف الفعل على الفعل ، يترتب عليه فرق معنوى كبير من ناحية النفى والإثبات . فالفعل إذا كان هو

---

(١) ستجىء إشارة فى البدل أيضاً ص ٥٤٣

... ...

المعطوف وحده فإنه يتبع الفعل المعطوف عليه فيهما ؛ كما يتبعه فى الإعراب طبقاًلما سبق . وهذه التبعية فى النفي والإثبات قد تفسد المعنى المراد – أحيانا – لو عطفنا كل فعل مع فاعله على الآخر مع فاعله . أى : أن المعنى قد يختلف كثيراً باختلاف نوعى العطف ،أهو عطف فعل على آخر ، أم جملة فعلية على مثيلتها الجملة الفعلية ؟ يتضح هذا من المثال التالى : لم يَحضُرْ قطارٌ ويسافرْ يوسف . بعطف « يسافر » على « يحضرْ » عطف فعْل مفرد على نظيره المفرد ، فيكون « يسافرْ » مجزوماً . والمعنى نفى حضور القطار ، ونفى سفر يوسف معاً ، فالحضور والسفر لم يتحققا قطعاً .

أما إن كان الفعل : « يسافرُ » مرفوعاً فيتعين أن يكون العطف عطف جملة على جملة لنوع من الربط والاتصال بينهما . ويتعين أن يكون المعنى عدم حضور القطار . أما يوسف فسفره يحتمل أمرين باعتبارين مختلفين ، فعند اعتبار الجملة الثانية مثبتة لم يتسرب إليها النفى من الأولى يكون يوسف قد سافر . وعند اعتبارها منفية لتسرب النفى إليها من الأولى يكون مقيماً لم يسافر . والقرينة هى التى تعين سريان النفى من الأولى إلى الثانية ، أوعدم سريانه .

ومن أمثلة فساد المعنى الذى يترتب على عطف الفعل وحده على الفعل – لا عطْف جملة فعلية على جملة فعلية – قولك : الطالب النابغة لا يتأخر مكانه عن المقام الأول ، أو يكون فى المقام الثانى . . . إذا كان المراد أنه فى المقام الأول أو الثانى . فلو عطفنا المضارع « يكون » على المضارع « يتأخر » لصار منفيًّا حتماً ؛ مثل المعطوف عليه قطعاً ولصار المعنى : لا يتأخر عن المقام الأول ، أو لا يكون فى المقام الثانى . أما عطف الجملة الثانية كاملة على الأولى كاملة فلا يستلزم نفى الثانية فيجوز أن تبقى مثبتة المعنى إن اقتضى الأمر الثبوت برغم أن الأولى منفية .

---

(١) ويصح أن تكون الواو للاستئناف ؛ فالجملة بعدها مستقلة ، لا علاقة لها بما قبلها فى الإعراب . . ولا فى النفى والإثبات . ويصح أن تكون الواو للحال والمضارع بعدها مرفوع عند من يجيز الربط بها وحدها – كما تقدم فى باب الحال – فالجملة بعدها فى محل نصب ، ولا يسرى إليها النفى من الأولى . ولا يصح الالتجاء إلى أحد هذه الأوجه – أو غيرها – إلا إذا وافق المعنى ، وساير السياق .

ب – عطف الفعل على ما يشبهه ، والعكس :

يجوز عطف الفعل الماضى بغير مرفوعه ، وكذا المضارع بغير مرفوعه –[1] على اسم يشبههما فى المعنى ، كما يجوز العكس .

والاسم الذى يشبههما هو اسم الفعل – فى بعض حالاته – والمشتقات العاملة ، – ومنها : اسم الفاعل ، واسم المفعول ... ، – وكذلك يجوز عطفهما على المصدر الصريح أيضاً ، فمثال عطف الماضى على اسم الفعل الماضى . هيهاتَ وابتعدت الغايةُ أمام العاجز . والعكس ، نحو : افترق وشتان ما بين الطيِّب والخبيث .

ومثال عطف الماضى على اسم الفاعل : هذا مصاحبنا بالأمس وأعاننا على تحقيق بُغْيتنا[2] . والعكس نحو : هذا أعاننا بالأمس ومصاحبنا فى احتمال المشقات . ومثال عطف المضارع على اسم الفاعل أنت مشاركنا فى الخير ، وتستجيب لندائنا[3] ، والعكس : أنت تستجيب لندائنا ومشاركنا فى الخير ؛

---

(١) ولا يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات لما أوضحناه فى رقم ١ من هامش ص ٥١٦ .

(٢) ومنه قوله تعالى فى الخيل وعدوها السريع : « فَالمُغِيرَاتِ صُبْحاً ، فأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً » . فالفعل : « أثار » معطوف على : « المغيرات » وليس معطوفاً على كلمة : « العاديات » التى فى أول الكلام – لما تقرر من أن المعطوفات المتعددة تكون على المعطوف عليه الأول ، ما لم تكن المعطوفات المتعددة واقعة بعد حرف عطف يقتضى الترتيب ؛ فعندئذ يكون العطف على المعطوف عليه الذى قبله مباشرة . (كما سبق فى ص ٤٥٠ و ٥٠٥) والكلام الذى قبل الآية هو :

« وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً ، فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً ، فَالمُغِيراتِ صُبْحاً ... » .

وكقوله تعالى فى آية أخرى :

« إِنَّ المُصَّدِّقِينَ وَالمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً » .

(٣) ومنه قوله تعالى :

« أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ ، ويَقْبِضْنَ ، ما يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمٰنُ » .

فالفعل المضارع « يقبض » معطوف على اسم الفاعل : « صافات » . (ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن فى الجو – ومعنى يقبضن يجمعن الأجنحة إلى الأجسام ، ولا ينشرنها) .

ومنهُ قوله تعالى : « يُخْرِجُ الحىَّ من الميتِ ، ومُخْرِجُ الميتَ من الحىّ » .

ومثال عطف الماضى على المصدر الصريح : إنى سعيد بإنقاذ الغريق ، وقدّمت له الإسعاف المناسب .

ومثال عطف المضارع على المصدر الصريح . الكدحُ وأدركَ غايتى خير من الراحة مع الإخفاق[1] . . .

---

(١) عطف المضارع على المصدر الصريح يقتضى نصب هذا المضارع بأن مضمرة أو مظهرة على التفصيل الذى سيجىء فى مكانه من آخر باب إعراب الفعل . ج ٤

وفيما سبق يقول ابن مالك فى عطف الفعل على الفعل ، وعلى اسم يشبهه ، أو العكس :

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاً ... وَعكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً

... ...

زيادة وتفصيل :

ما إعراب الفعل إذا عطف على اسم يشبهه ؟ كالفعل : « أثار » المعطوف على « المغيرات » فى : الآية السابقة ، وهى قوله تعالى : (فالمغيرات صُبحًا ، فَأَثَرْنَ به نقْعًا) ، وكالفعل : أقرضَ فى قوله تعالى فى الآية : (إنّ المصدقين والمصدقاتِ ، وأقرضُوا الله . . .) فإنه معطوف على المصدقين .

وكذلك ما إعراب الاسم الذى يشبه الفعل إذا كان معطوفًا على الفعل كالأمثلة التى عرضناها هناك ؟

لم أجد رأيًا صريحًا شافيًا فى هذا . ورأيت اعتراضات كثيرة ودفوعًا لم تنته إلى حكم حاسم . ومن هذه الاعتراضات : كيف يُعْطَفُ الفعل « أثار » على : « المغيرات » والمعطوف عليه مجرور مع أن المعطوف فعل ، والفعل لا يدخله الجر ؟ . . .

قال الفخر الرازى فى تفسيره : إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حلّ محله فى معناه الاسم المشتق من مصدره ، والأصل : فأغَرْنَ صبحًا فأثَرْنَ نقعًا . . .

وهذه الإجابة تخرج المسألة من وضعها الأصلى وتنقلها إلى وضع آخر لاعلاقة لنا به ، إذ تجعلها عطف فعل على فعل أو مشتق على مشتق . وهذا غير موضوع البحث . . .ولو أخذنا به لكان حسنًا ، وناجحًا فى التغلب على كل اعتراض ، وخاليًا من العيب . ورأيت مثله فى تفسير الزمخشرى ، وفى بعض الحواشى الأخرى .

أما إذا لم نأخذ به ، وتمسكنا بذلك النوع من العطف الذى لم أجد له نصًّا واضحًا صريحًا يتناول المتعاطفين تفصيلاً . . . فإن الغموض يظل باقيًا والاعتراضات قائمة ، مالم نجعل المعطوف غير تابع للمعطوف عليه فى الإعراب وتكون فائدة العطف هى الربط المجرد بين معنى الجملتين كالذى سبق فى عطف الماضى على المضارع وعكسه بالإيضاح الذى سلف — فى ص ٥١٥ و ٥١٦ — .

جـ — عطف الجملة على الجملة :

يجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية ؛ نحو الرياضة نافعة ، والمداومة عليها لازمة .

كما يجوز عطف الفعلية على الفعلية [١] — بشرط اتفاقهما خبرًا أو إنْشاء — ولو اختلف زمان الفعلين فيهما ؛ فمثال اتحاد الزمن فيهما ؛ وصلت الطائرةُ وفرح المسافرون بالوصول سالمين — يفرح المنتصر ويفرح أهله وأعوانه . — كلْ واشربْ ، والبَسْ ، فى غير مَخيلة [٢] ولا كِبْر .

ومثال اختلاف الزمن : وصل اليوم الغائب ويسافِر غدًا — يحاسَب المرء على عمله يوم الحساب ، ورأى المسىء عاقبة ما كان منه .

أما الجملة الفعلية الأمْرِيَّة — أو الإنشائية الأخرى — فلا تعطف إلا على فعلية متَّحدَة معها فى الزمن ، نحو قوله تَعالى للصائمين : « وكُلُوا واشْرَبُوا حتَّى يتَبَيَّنَ لكُمُ الخَيْطُ الأبْيَضُ من الخَيْطِ الأسوَدِ من الْفَجْر » وقوله تعالى : « قُلْ سِيروا فِى الْأرضِ ، ثُمَّ انْظُرُوا كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ » .

وبهذه المناسبة نذكر أن النحاة اختلفوا فى جواز عطف الجملتين المختلفتين إنشاء وخبرًا ، وعطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس .

فأما عطف المختلفتين إنشاء وخبرًا فالأحسن اتباع الرأى الذى يمنعه [٣] ؛ لوضوح هذا الرأى ، وبعده من التكلف ، وخلوه من الحذف والتقدير : فلا يصح عطف الثانية على الأولى فى مثل : داومْ على الطاعات ، وداوَمَ عليها أهلك . ولا فى مثل : هدأ البحر وانزلْ للعوم فيه .

وأما عطف الاسمية على الفعلية والعكس فجائز [٤] — فى أرجح الآراء — فيصح عطف الثانية على الأولى فى مثل : أحب الزراعة ، والصناعةُ تفيدُنى . ومثل : الصناعة مفيدة لنا وأحبُّ الزراعة . . .

---

(١) سبق فى ص ٥١٨ ، بيان الفرق بين عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة الفعلية على الفعلية .

(٢) اختيال وكبر .

(٣) وهو رأى البلاغيين وكثير من النحاة .

(٤) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٧٣ .

المسألة ١٢٢ :

بعض أحكام عامة متفرقة [١]

(وتشمل : شرط صحة العطف — تقدير العامل بعد العاطف — الضمير العائد على المتعاطفين — الفصل بين الفاء والواو ومعطوفهما — تقدم المعطوف — عطف الجملة على المفرد والعكس — العطف على التوهم —)

(١) يشترط لصحة العطف أن يكون المعطوف صالحاً بنفسه ، أو بما هو بمعناه لمباشرة العامل ؛ فمثال الأول : دخل سعيد وسليم إذ يصح دخل سليم والثانى : قام سعيد وأنا ، فالضمير « أنا » لا يصلح فاعلا للفعل : « قام » ولكن « تاء » المتكلم التى هى ضمير بمعناه تصلح ؛ فتقول : قمت .

فإن لم يصلح المعطوف ولا شيء بمعناه لمباشرة العامل أضْمر له عامل يناسبه ، وصار مع عامله جملة معطوفة على الجملة السابقة ، أى : صار الكلام عطف جُمل . وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع الذى يعرب فاعلا لمضارع مبدوء بالهمزة ، أو بالنون ، أو بتاء المخاطب ، أو بتاء التأنيث ، وكالمعطوف على الفاعل المستتر لفعل الأمر ، ومن الأمثلة لكل ما سبق : أتعاوَن أنا والجارُ — نتعاون نحن والجيرانُ — تتعاون أنت والجارُ — تتعاون فاطمةُ والجارةُ . اسكن أنت وزوجُك الجنة . فكل معطوف من هذه المعطوفات لا يصلح لمباشرة العامل ؛ فيقدر له عامل مناسب ؛ كأن يقال : أتعاون أنا ويتعاون الجار . . . . . . اسكن أنت وليسكن زوجك الجنة .

هذا كلام كثير من النحاة ، وفيه تعقيد وتكلف لا داعى له ، ولا يتفق مع قولهم : (يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل) . . . (وقد ترددت هذه القاعدة هنا وفى أبواب أخرى)[٢] فمن الخير الأخذ بقاعدتهم هذه ، والعطف المباشر على الفاعل المستتر ، وعدم الالتفات هنا إلى التقدير ، والحذف والتضييق بغير فائدة أو دفع ضرر إلا مجاراة الخيال [٣].

---

(١) راجع الأشمونى وحاشيته آخر باب العطف .

(٢) وكذلك لا يتفق مع قولهم الآتى فى رقم ٢ إنه لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف . . .

(٣) سبقت إشارة لهذا فى ص ٤٥٦ و ٥٠٦ و ٥١١ .

(٢) لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف ، فمن الصحيح أن تقول : اختصم المأمون والأمين ، مع أنه لا يصح أن يقال : اختصم المأمون ، واختصم الأمين ، إذ الفعل : « اختصم » لا يقع إلا من متعدد ؛ فلا يكتفى بأن يقع بعده واحد . ولا تعدد هنا بعد كل فعل من الفعلين .

(٣) كل ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معًا يجب مطابقته لهما ؛ بشرط أن تكون أداة العطف هي : « الواو » ، أو « حتى » ؛ نحو : العم والأخ حضرا — أسرع الناسُ لمقاومة الجيش المغير حتى النساء أسرعْن .

فإن كان حرف العطف هو : « الفاء » ، أو « ثم » وكان الضمير في الخبر عائدًا على المعطوف والمعطوف عليه جاز حذف الخبر من أحدهما ؛ نحو : محمود فحامد قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثانى ؛ نحو : محمودٌ قام فحامد ، ويجوز مطابقة الضمير بغير حذف ، نحو : محمود فحامد قاما . . . و « ثم » كالفاء فيما سبق .

فإن لم يكن الضمير فى الخبر وجبت المطابقة ، نحو : جاءنى الوالد والعم فقمت لهما ، وأقبل علىٌّ وسليم وهما صديقان . . .

وأما : « لا » ، و « بل » ، و « أو » ، و « أم » ، و « لكن » ، و « أما » (عند من يعتبرها عاطفة) ، فمطابقة الضمير معها وعدم المطابقة راجعة إلى قصد المتكلم ؛ فإن قصد أحد المتعاطفين — وذلك واجب فى الإخبار — وجب إفراد الضمير ؛ نحو : الأخ لا الصديق جاءنى — الأخ بل الصديق خرج — أمسعود أم منصور زارك ؟ إسماعيل أو فاطمة حيَّانى ، إذ المعنى : حيَّانى أحدهما . ويراعى تغليب المذكر .

أما فى غير الإخبار فنقول : زارنى إما العم وإما الخال فأكرمته — أصديقاً قابلت أم عدوًّا فتركته — ماجاءنى أحمدُ لكن حليمٌ فاستقبلته خير استقبال .

وإن قصدتهما معًا وجبت المطابقة ؛ نحو : حَسَن لا حُسَيْن جاءنى مع أنى دعوتهما — وعاصم أو سليم دعانى حين ذهبت إليهما . . . (وقد سبقت الإشارة لهذا) .

(٤) لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفهما إلا فى الضرورة الشعرية ؛ ـ كما سبق[١] ـ فلا يقال : فلان ورّثه أبوه مالا فى الحى جاهًا . أما فصل غيرها فجائز بالظرف أو الجار والمجرور (ويدخل القسم فى هذا) ، نحو : تعبت ثم عندك جلست ـ نزل المطر ثم والله طلعت الشمس ـ ما أهنت أحدًا لكن فى البيت المسىءَ . . . .

(٥) لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا شذوذًا فيقتصر فيه على المسموع ، وقيل يجوز فى الضرورة الشعرية . والأولى إهمال هذا الرأى ؛ ومنه قول القائل : عليك ـ ورحمة الله ـ السلام . وقد سبقت الإشارة لهذا ـ فى ص ٥١٤ ـ

(٦) قد تُعْطَف الجملة على المفرد ـ أحيانًا ـ أو العكس ، إذا كانت الجملة فى الحالتين بمنزلة المفرد ؛ لأنها مؤولة به ؛ كأن تكون نعتًا أو : حالا ، أو : خبرًا ، أو : مفعولا لظن . . . نحو قوله تعالى : « وكَم مِنْ قرية أهلكْناها فجاءها بأسُنا بَيَاتًا[٢] أو هم قائلون[٣] » ، أى : قائلين . وقوله تعالى : « وإذا مسَّ الإنسانَ الضرُّ دعَانَا لِجَنْبِهِ أو قاعِدًا ، أو قائِمًا » فقاعدًا عطف على « لجنْبِهِ » . . . لتأوله شبه الجملة بمفرد هو : مجنوب.

(٧) هناك نوع من العطف ، يرتضيه بعض النحاة ، ويسميه : « العطف على التوهم » . ومن أوضح أمثلته عندهم ـ العطف « بفاء السببية » على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التى قبلها . ذلك أن « فاء السببية » تقتضى عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها وهذا المصدر الصريح قد يكون مذكورًا صراحة قبلها ؛ نحو : ما الشجاعة تهورًا فتهملَ الحذر ، وقد يكون غير مذكور فيتصيد ؛ نحو : ما أنت مسىء فنسىء إليك. أى : ما تكون منك إساءة يترتب عليها أن نسىء لك .

---

(١) فى ص ٤٦٤ .

(٢) ليلا .

(٣) مستريحون وقت القيلولة : وهو وسط النهار عند اشتداد الحر .

فإن لم يوجد قبل فاء السببية مصدر صريح ولا ما يصلح أن يتصيّد منه المصدر — كالجملة الاسمية التى يكون فيها الخبر جامداً — ؛ نحو : ما أنت عُمَرُ فنهابَك — فبعض النحاة يمنع نصب المضارع ، وبعض آخر يجيز تصيد مصدر من مضمون الجملة السابقة التى فيها الخبر جامداً ؛ ويكون الكلام عطف جملة على جملة ، ومن لازم معناها ؛ كأن يقال فى المثال السالف : ما يثبت كونك عُمَرُ ، وفهيبتنا إياك[1] . . .

---

(١) هذا إشارة فى جـ ١ ص ٤٥٤ م ٤٩ أما الإيضاح الكامل ففى مكانه الأنسب وهو الكلام على « فاء السببية » باب إعراب الفعل ونواصب المضارع جـ ٤ ص ٢٦٥ م ١٤٨ .

المسألة ١٢٣ :

د ـ البدَل [١]

يتضح تعريفه مما يأتى :

لو سمعنا من يقول : عـَدَل الخليفة ـ لفهمنا المراد ، وكانت الفائدة المعنوية تامة . ولكن يشوبها بعض النقص الواضح ؛ إذ تتطلع النفس إلى معرفة هذا الخليفة ، واسمه ، وتتعدد الخواطر بشأنه ؛ أأبو بكر هو ، أم عـُمـَر ، أم عثمان ، أم على . . . و . . . . ؟ .

فلو أن المتكلم قال : عدل الخليفة « عمر » ما شعرنا بذلك النقص المعنوى ؛ لأن «عمر» هو المقـْصود الأساسى بالحـُكم عنده ، أى : هـُو الذى ينسبُ العدل إليه ، فليس لفظ « الخليفة » هو المقصود الأصيل بهذا الحكم ، وبهذه النـِّسبة .

وكذلك لو قلنا : اتسع مجال الحضارة فى زمن : « ابن الرشيد » ، لكانت الجملة مفيدة . لكن السامع ـ بالرغم من هذه الإفادة ـ يشعر بنقص معنوى كبير تدور بسببه أسئلة متعددة : من ابن الرشيد هذا ؟ ما اسمه ؟ ما زمنه ؟ . . . أهو الأمين أم المأمون أم غيرهما . . . ؟

فإذا قلنا اتسع مجال الحضارة فى زمن ابن الرشيد المأمون ـ اكتملت الإفادة من هذه الناحية المعينة ، وزال النقص بسبب ذكـْر : « المأمون » ، الذى هو المقصود الأصيل من الحكم السابق ، ومن نسبة اتساع المجال إليه .

فكلمة : « عـُمـَر » تسمى : « بدَلا » ، وكذلك كلمة : « المأمون » وأشباههما من كل كلمة تكون هى المقصودة بالحـُكـْم بعد كلمة سبقتها ؛

---

(١) هذا هو الاسم المشهور . ويرد أحياناً ـ فى بعض المراجع القديمة ولدى علماء بعض النحاة الأوائل باسم : الترجمة ، أو : التبيين ، أو : التكرير . ولا قيمة لهذا الاختلاف القائم على مجرد الاصطلاح .

لتُمَهد الذهن لها ، وتوجه الخاطر إليها ، وليس بين الكلمتين رابط لفظى يتوسط بالربط بينهما . ولهذا يقولون فى تعريف البدل .

إنه التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى تابعه ، من غير واسطة لفظية تتوسط بين التابع والمتبوع [١] . . .

ومن هذا التعريف يتضح الفرق بين البدل والتوابع الأخرى : فالنعت والتوكيد وعطف [٢] البيان ليست مقصودة بالحكم ، وإنما هى مكملة له بوجه من الوجوه التى سبقت فى أبوابها . وعطف النسق لا بد فيه من الواسطة ، وهى أداة العطف . هذا إلى أن ما بعدها قد يكون مخالفاً فى الحكم لما قبلها فلا يكون مقصوداً به ، وقد يشاركه فى الحكم ولكنه لا ينفرد به . فلا يكون هو المقصود وحده [٣] . . .

* * *

الغرض من البدل :

الغرض الأصيل هو — فى الغالب — تقرير الحكم السَّابق وتقويته بتعيين المراد وإيضاحه ورفع الاحتمال عنه . لأن هذا الحكم يُنسب أوّلاً للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيداً للتابع الذى سيجىء ، وتوجيهاً للنفس لاستقباله بشوق ولهفة . فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضاً ؛ فكأنما الحكم قد ذكر مرتين ؛ وفى هذه تقوية للحكم وتوكيد [٤] . ولأجل تحقيق هذا الغرض

---

(١) سبق فى أول باب النعت ص ٣٥٥ بيان معنى التابع والمتبوع ، والأحكام الخاصة بالتابع ومنها : الفصل بينه وبين المتبوع ، و . . . و . . .

(٢) الموازنة بين البدل وعطف البيان مدونة فى ص ٤٣٩ .

(٣) يقول ابن مالك فى تعريف البدل :

التَّابِعُ المقْصُودُ بِالْحكمِ بِلاَ ... وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاَ

(٤) لهذا يقولون إن البدل فى حكم تكرير العامل أما قولهم : إن المبدل منه فى حكم المطروح (أى : المهمل الذى يمكن الاستغناء عنه) فالمراد منه أن هذا شأنه — الغالب — من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، بدليل صحة : ضربت الرجل يده ، إذ لو لم يعتد بالرجل أصلا ما كان للضمير مرجع (راجع شرح التصريح) . وقال الزمخشرى فى المفصل : « مرادهم بكون البدل فى نية طرح الأول — أى : فى نية طرح المبدل منه — هو أنه مستقل بنفسه ، لا متمم لمتبوعه ؛ كالتأكيد ، والصفة ، والبيان . لا إهدار الأول . ألا ترى أنك لو أهدرت الأول فى نحو : محمد رأيت غلامه رجلا صالحاً — لم يستقم كلاما » اهـ كلام صاحب المفصل نقلا عن حاشية الصبان آخر باب عطف البيان .

ويؤيد هذا ما سيجىء فى رقم ٧ من ص ٥٣٨

لا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدَل منه إلا إذا أفاد الثانى زيادة بيان وإيضاح فلا يصح فى مثل: يا سعد سعد أنت زعيم موفق – إعراب: كلمة «سعد» الثانية بدلا[1].

* * *

أقسام البدل الأربعة المشهورة — وكل منها مقصود بالحكم — :

أولها: بدل كُلّ من كل[2]، ويسمى أيضًا: بدل المطابَقَة، أو بدل المطابِق من مُطابقه. وضابطه: أن يكون الثانى مطابقًا — أىْ: مساويًا — للأول فى المعنى تمام المطابقة[3] فهما واقعان على ذات واحدة؛ وأمر واحد — نحو: أشرقت الغزالة، الشمس؛ فأنارت الدنيا، فالشمس بدل كل من كل، والمبدل منه هو: الغزالة — ومعنى الثانى — هنا — معنى الأول تمامًا. ومثله: الدينار من تبر؛ ذهب، والدرهم من لجَيْن، فضة، فكلمة: «ذهب» بدل مطابق من «تِبر»، وكلمة: «فضة» بدل مطابق من: «لُجَيْن». وهذا النوع من البدل لا يحتاج لرابط يربطه بالمتبوع ...[4]

ومن الأمثلة أيضًا: قوله تعالى: «اهْدِنا الصراطَ المستقيمَ، صراطَ الذين أنعمتَ عليهم ...»، فكلمة: «صراط» الثانية بدل كل من كل من الأولى؛

(١) (راجع حاشية الصبان فى آخر باب تابع المنادى. وستجىء إشارة لهذا فى ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠) وكذلك لا يصح أن يكون البدل أو المبدل منه حرفاً.

(٢) من بدل الكل نوع اسمه بدل التفصيل سيجىء فى ص ٥٤٢ وله بعض أحكام فى ص ٥٣٨ رقم ٦.

(٣) وقد يكون المتأخر عاماً فى ظاهره ولكنه خاص فى المراد منه؛ كما فى الاستثناء التام غير الموجب حيث يجوز فى المستثنى النصب والبدل، نحو: ما تخلف السباقون إلا واحداً، أو واحد. فإذا تقدم المستثنى «البدل» فإن الحكم يتغير فيزول عنه اسمه ويعرب على حسب حاجة الجملة؛ ويفقد المستثنى منه الذى تأخر اسمه، ويعرب بدلا من الاسم السابق ويصير الكلام: ما تخلف إلا واحد السباقون فالسباقون بدل من واحد، وهو بدل كل من كل؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص — كما أسلفنا — وبيان هذه المسألة وتفصيل الكلام عليها مدون فى مكانها المناسب وهو باب الاستثناء ج ٢ ص ١٥٢ م ٨١ عند الكلام على المستثنى بألا ؟.

(٤) الأمثلة الثلاثة السالفة صالحة لبدل الكل، والعطف البيان، وللتوكيد اللفظى، وإنما تكون التفرقة بينها بالغرض المراد تحقيقه من كل، طبقاً لما سلف من الأغراض المدونة فى أبوابها وملاحظة الفوارق التى تميز كل نوع.

لأن صراط الذين أنعمَ الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم ؛ فالكلمتان بمعنى واحد تماماً . وقول الشاعر :

إن الأسودَ أسودَ الغاب همتُهـا يوم الكريهة فى المسْلوب لا السَّلَب

وقد تقدم الارتباط بين بدل الكل وعطف البيان[١] . . .

ثانيها : بدل بعض من كل ، أو : بدل جزء من كل . وضابطه : أن يكون البدل جزءاً حقيقيا[٢] من المبدَل منه ، سواء أكان هذا الجزء أكبر من باقى الأجزاء أم أصغر منها ، أم مساوياً ؛ نحو : أكلت البِّطيخة ثلثَيها ، والبرتقالة ثلثيها . ونحو : اعتنيت بوجه الطفل ، عينيه . ونظفت فمه أسنانَه[٣] .

والأعمّ الأغلب أن يشتمل هذا البدل على رابط يربطه بالمتبوع ، وأهم الروابط هو « الضمير »[٤] فإن كان الرابط هو الضمير وجب أن يطابق المتبوع فى الإفراد والتذكير وفروعهما[٤][٥] . . . ومن الجائز — مع قلته — الاستغناء عن هذا الضمير فى إحدى حالات ثلاث .

ا — وجود «أل» التى تغنى عنه فى إفادة الربط ، وتقوم مقامه عند أمن اللبس ، نحو : إذا رأيت الوالد فَقَبِّله اليد ، أى : فقبِّله يده ، أو اليدمنه . . .

ب — أنْ يكون البدل بعضاً والمبدل منه هو المستثنى منه فى كلام موجب ، حيث يصح فى المستثنى إمّا النصب على الاستثناء وإما الإتباع على البدلية من المستثنى منه — كما تقدم فى باب المستثنى — ؛ نحو : ما تعب السباحون إلا

---

(١) فى ص ٤٣٨ .

(٢) جزء الشيء هو الذى يدخل فى تكوين هذا الشيء دخولا أساسياً ، لا عرضياً ، بحيث لا يوجد الكل كاملا بغير جزئه ، كالرأس ، أو العنق ، أو : القلب ، . . بالنسبة للإنسان ، وكالعين ، أو : الفم ، أو : الجبهة . . . بالنسبة للوجه ، وكالشفتين ، أو : الأسنان . . . . بالنسبة للفم . . و . . . أما الأمور العرضية والأوصاف الطارئة . . . فكالعلم ، أو الفهم ، أو : البياض ، أو : الحمرة . (٣) ويشترط الصحة بدل البعض و بدل الاشتمال الآتى بعده شرط هام سيجىء فى آخر الزيادة والتفصيل — ص ٥٣٨ رقم ٧ —

(٤) لأنه أقوى فى الإيضاح ، وكشف المراد ، وإبعاد اللبس ، وهذه أسمى خصائص اللغة — ثم انظر ص ٤٤٢ و ٥٣٧ وما بعدها .

(٥) ولا فرق بين أن يتصل الضمير بالبدل مباشرة — كالأمثلة المتقدمة — وأن يتصل بلفظ آخر له صلة بالبدل ؛ نحو : احتفيت بالفائزين ؛ ثلاثة منهم .

واحداً ، أو واحدٌ ؛ فوجود «إلا» يغنى عن الرابط ؛ لدلالتها على أن المستثنى بعض من المستثنى منه[١] .

جـ — أن يجىء بعد البدل سرد بقية أجزاء المبدل منه ، بحيث يكون سردها وافياً يشملها جميعاً ، ويستوفى كل أجزاء المتبوع ؛ مثل : الكلمة أقسام ثلاثة ؛ اسم ، وفعل ، وحرف ، فلفظة اسم بدل بعض من ثلاثة أو من أقسام . وهى خالية من الرابط ؛ لأن البدل قد استوفى جميع أجزائه وذكرت فى الكلام مستوفاة[٢] .

ثالثها : بدل الاشتمال ، ولتوضيحه نسوق المثال التالى :

إذا قلتُ : أعجبتْنى الوردة ، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها ، أو تنسيق أوراقها — أو . . . لأن الإعجاب يحتمل هذه المعانى مفردة ، ومجتمعة ، ويشتمل عليها ضمناً . فإذا قلت : أعجبتنى الوردرة رائحتها تعيَّن معنى واحد من تلك المعانى التى يتضمنها العامل : (أعْجَبَ) ، واتجه القصد إلى هذا المعنى دون باقى المعانى التى يشتمل عليها العامل إجمالا ، والتى تنطبق على الوردة ، وتتصل بها ، من غير أن يدخل واحد منها فى ذات الوردة ، وفى تكوينها ، أى : من غير أن يكون واحد منها جزءاً حقيقياًّ أساسياًّ لا توجد الوردة إلا به ، فليست رائحة الوردة جزءاً أصيلاً فى تكوينها المادىّ يتوقف عليه وجود الوردة ، وليس لونها ، أو تنسيق ورقها جزءاً أساسياًّ كذلك ، وإنما هى أمور عَرَضية طارئة على ذاتها ، قد تلازم الذات أو لا تلازمها . وبقاءُ الذات أو فناؤُها ليس متوقفاً عليها ؛ فمن الممكن أن توجد الوردة وأن تبقى من غير أن يكون لها رائحتها ، أو لونها ، أو تنسيق ورقها ، أو غير هذا من المعانى والأوصاف الطارئة التى تندمج تحت لفظ العامل : « أعْجَبَ » .

فالرائحة فى الأسلوب السابق هى التى تسمى : « بدل اشتمال » و«المبدل منه»

---

(١) راجع حاشية الصبان أول باب الاستثناء .

(٢) وقيل : إن الضمير مقدر ، والتقدير : اسم منها ، وفعل منها ، وحرف منها . ولا أثر للخلاف بين الرأيين . لأن نتيجتهما واحدة : هى خلو التابع من رابط ظاهر فى الكلام .

وإذا كان المبدل منه متعدداً والبدل غير واف بالعدد تعين قطع البدل . (راجع الصبان فى أول باب عطف البيان) .

هو : « الوردة » ، والعامل هو : « أعْجَبَ » . ويقولون فى بدل الاشتمال : « إنه تابع يُعَيِّن أمرًا عرضيًّا ، ووصفًا طارئًا من الأمور والأوصاف المتعددة التى تتصل بالمتبوع ، ويشتمل عليها عامله إجمالا بغير تفصيل » .

ومن هذا التعريف يتبين أن بدل الاشتمال مقصود لتعيين أمر فى متبوعه، وأن هذا الأمر عرضى طارئ ، وليس جزءًا أصيلا من المتبوع . وأن أساس الاشتمال وموضعه الحق هو « العامل » لا التابع ولا المتبوع .

ومن الأمثلة لهذا البدل : بهرنى عمرُ عدله — راقنى معاويةُ حِلمُهُ — سرتنى عائشةُ علمُها ودينُها .

فالكلمات : عدل : حِلم — علْم . . . بدل اشتمال كل واحدة منها تَعيِّن أمرًا خاصًّا فى المتبوع . وهو أمر عرضى لا يدخل فى تكوين الذات تكوينًا ماديًّا أصيلاً . وهذا الأمر العرضى الطارئ بندرج مع أمور عرضية أخرى تحت العامل ، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالا .

ولا بد فى بدل الاشتمال من ضمير يطابق المتبوع فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، وهذا الضمير قد يكون مذكورًا كما فى الأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدرًا ؛ كقوله تعالى : « قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ [1]، النار ذات الْوَقُود » ، والتقدير : النار فيه . فحذف الجار والمجرور . والمجرورُ هو الضمير الرابط ، ويصح أن يكون التقدير : نارِه ذاتِ الوقود . ثم حذف الضمير ونابت عنه « أل » فى الربط [2].

وبدل الاشتمال — كبدل البعض — لا بد لصحته من تحقق الشرط الخاص بهما وسيجىء [3] .

---

(١) أصل الأخدود : الشق أو الحفرة فى الأرض. ويراد به هنا : شق أحدثه قبل الإسلام بعض الملوك الطغاة فى الفرس واليمن والشام ليحرقوا فيه من يخالفهم، ويخرج من دينهم إلى النصرانية، أو غيرها من الأديان السماوية .

(٢) ما الداعى لأن يقال : حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » فى الربط ؟ أليس الأفضل أن نتبع الرأى الذى يجعل الرابط هو الضمير ؛ وأنه قد يصح الاستغناء « بأل » أو غيرها كما سبق البيان فى ص ٥٣١

(٣) فى رقم ٧ من ص ٥٣٨ . (وقد أشرنا لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٥٣١) .

رابعها : البدل المباين للمبدل عنه — ويسمى بدل : المباينة — وهو ثلاثة أنواع لا بد فى كل منها أن يكون مقصوداً بالحكم ، وأن يقوم دليل (أى : قرينة) يوضح المراد منه ويمنع اللبس ، وهذا النوع لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع .

ا — بدل الغلط : وهو الذى يذكر فيه المُبْدَل منه غلطاً ، ويجىء البدل لتصحيح الغلط . وذلك بأن يجرى اللسان بالمتبوع من غير قصد ، ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعاً ؛ فيذكر البدل ، ليتدارك به الخطأ ويصححه فالغلط إنما هو فى ذكر المبدل منه ، لا فى البدل ، نحو من أعظم الخلفاء العباسيين : المأمون بن المنصور ، الرشيد . فالحقيقة : أن المأمون هو ابن الرشيد ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ ، فذكر أنه ابْن المنصور ؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب قائلا : الرشيد . فالرشيد : بدل من المتبوع ، الذى ذكر خطأ لسانياً . وليس « الرشيد » هو : الغلط ؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامى السالف ؛ فكلمة : « الرشيد » بدل من « المنصور » بدل غلط ، أى : بدلا مقصودا من شىء ذُكِرَ غلَطا كما أوضحنا . ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يربطه بالمتبوع .

ب — بدل النسيان : هو الذى يُذكر فيه المبدل منه قَصدا ، ويتبين للمتكلم فساد قصده ؛ فيعدل عنه ، ويذكر البدل الذى هو الصواب ؛ نحو : صليت أمس العصر ، الظهر ، فى الحقل ، فقد قصد المتكلم النص على صلاة العصر ، ثم تبين له أنه نسى حقيقة الوقت الذى صلاه ، وأنه ليس العصر ؛ فبادر إلى ذكر الحقيقة التى تذكرها ؛ وهى : « الظهر » فكلمة : « الظهر » بدل مقصود من كلمة : « العصر » بدل نسيان . ولا يحتاج لضمير يعود على المتبوع . والفرق بين هذا البدل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان ، أما النسيان فمن العقل .

حـ — بدل الإضراب[1] : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ولكن

---

(١) يسمى أيضاً : بدل « البداء » — بفتح الباء والدال — أى : الظهور . لأنه المتكلم بعد أن ذكره أولا — بَدَا له (أى : ظهر له) أن يذكر الثانى .

يُضْرِب عنه المتكلم (أى : ينصرف عنه ويتركه مسكوتًا عنه) من غير أن يتعرض له بنفى أو إثبات، ويتجه إلى البدل. نحو : سافرْ فى قطارٍ، سيارةٍ. فقد نصّ المتكلم على القطار أولا، ثم أضْرَبَ عنه تاركًا أمره، ونصّ على السيارة بعد ذلك، فهى بدل مقصود من القطار. ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يعود إلى المتبوع. والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البدل قدر الاستطاعة؛ لأن احتمال اللبس فيه كبير (١). . .

---

(١) وفى الأقسام الأربعة السابقة يقول ابن مالك :

مُطَابِقاً، أَوْ : بعْضاً، أَوْ مَا يَشْتَمِلْ ... عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ : كمعْطُوفٍ بِبَلْ

(تقدير البيت : يلفى البدل مطابقاً، أو بعضاً، أو ما يشتمل عليه، أو كمعطوف ببل) وقد تضمن هذا البيت بدل المطابقة بالنص الصريح وهو «مطابقاً». وبدل البعض بالنص الصريح، وهو : «بعضاً» كما تضمن بدل الاشتمال بقوله : أو ما يشتمل عليه. (وكلمة : مطابقاً مفعول ثان ليلفى).

يريد : أو : شيئاً يشتمل على البدل اشتمالا معنوياً (وهو يريد: العامل والمتبوع على الوجه الذى شرحناه). ويريد بالمعطوف بالحرف الذى يشبه «بل» : بدل المباينة؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقالى لا الإبطالى. (وقد سبق شرح الاثنين عند الكلام على «بل» العاطفة — ص ٥٠١ — وأوضحنا أن الانتقالى هو الذى يفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر) ويبين ابن مالك المراد من شبيه «بل» فيقول :

وذا لِلاضْرَاب اعزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ ... ودُونْ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

(ذَا، أى : هذا الذى يشبه : «بل» — اعز : انسب).

يريد : انسب الذى يشبه «بل» إلى الإضراب إن صحبه القصد، وكان المتكلم مريداً له، (والإضراب هنا هو الإضراب الانتقالى). وإن لم يقصده المتكلم فهو بدل غلط. وقد بين بعد هذا أن البدل نفسه ليس بموضع الغلط، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله. (والتقدير : وغلط دون قصد سُلِب بالبدل). واقتصر ابن مالك على نوعين من البدل المباين : هما الغلط، والإضراب، وترك «النسيان» ولكن البيت التالى المشتمل على مثال لكل نوع — قد يتسع للنسيان، قال :

كَزُرْهُ خَالِدًا، وقَبِّلْهُ اليَدَا ... واعْرِفْهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

(خالد : اسم رجل — النبل، جمع : نبلة، وهى : السهم الذى يصاد به الطيور وغيرها من الناس وسائر الحيوان. المدى، جمع مدية وهى السكين.) «فخالد» بدل كل من الهاء التى فى الفعل قبله مباشرة. و «اليد» : بدل جزء من الهاء التى قبله فى الفعل (أى : يده، أو اليد منه) «وحق» وبدل اشتمال من الهاء التى قبله مباشرة، ومدى : بدل غلط أو نسيان، أو إضراب، من نبلا. فالبدل هنا يحتمل الثلاثة.

... ...

زيادة وتفصيل :

ملاحظة : المشهور من أنواع البدل هو الأربعة التى شرحناها . وزاد بعض النحاة نوعاً خامساً سماه بدل الكل من البعض ، واستدل له بأمثلة متعددة تؤيده ، منها قوله تعالى فى التائبين الصالحين : « . . . فأولَئكَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ ، ولاَ يُظْلَمُونَ شَيْئًا ، جَنَّات عَدْنٍ التى وَعَدَ الرحْمنُ عبادَهُ بالْغَيبِ . . . » ، فجنات بدل كل من الجنة ، والأولى جمع ، والثانية مفرد ، ولهذا كان البدل كلا والمبدل منه بعضاً . ومنه قول الشاعر :

رَحم الله أعظمــا دفنوها ... بسجِسْتانَ طلحــةَ الطَلحاتِ

فكلمة : طلحة « بدل كل »من أعْظمُ .

* * *

ب ـ حكم البدل :

البدل أحد التوابع ؛ فلا بد أن يوافق متبوعه فى حركات الإعراب وفى الأشياء المشتركة التى سبق النص عليها[1]. أما موافقته إياه فى غير ذلك فيجرى فيها التفصيل الآتى :

(١) فمن جهة التنكير والتعريف لا يلزم أن يوافق متبوعه فيهما ؛ فقد يكونان ـ معاً ـ معرفتين ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : « كتابٌ أنزلناهُ إليكَ لتُخْرِجَ الناسَ من الظلُمات إلى النور بإذْنِ رَبِّهِمْ إلى صِرَاط العَزِيزِ الحميدِ ؛ الله الّذِى له ما فى السموات وما فى الأرض . . . » بجرّ كلمة : « الله » ؛ على اعتبارها بدلا من كلمة : « العزيز » . وقد يكونان نكرتين ؛ كقوله تعالى : « إنّ للمُتّقينَ مَفَازًا[2]، حدائق وأعْنَابًا . . . » . وقد تُبدَل المعرفة من النكرة كقوله تعالى : « وإنّكَ لتَهْدِى إلى صِرَاط مُسْتَقيم ؛ صِرَاط الله . . . » ، وقد تُبدل النكرة من المعرفة ، كقوله تعالى : « لنَسْفَعَنْ بالنّاصِيَة ناصيَة كاذِبَة[3] . . . » .

(٢) ومن جهة الإفراد والتذكير وفروعهما ، فإن بدل الكل من الكل يطابق متبوعه فيها جميعاً . . . ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع ، كأن

---

(١) فى ص ٣٥٥ . (٢) فوزاً ، أو : مكان فوز .

(٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٧٠ .

. . . .

يكون أحدهما مصدرًا لا يثنى ولا يجمع ؛ كالمصدر الميمى[1] مثل : قوله تعالى فى الآية السالفة : « مَفَازًا ، حَدَائق . . . » وكقصد التفصيل ، فى قَوْل الشاعر :

وكُنْتُ كَذِى رِجْلَيْن ؛ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ
ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمَانُ فَشَلَّتِ[2]

وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها[3] .

(٣) قد يتحد[4] لفظ البدل والمبدَل منه إذا كان فى لفظ البدل زيادة بيان وإيضاح ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى « وتَرَى كلَّ أمة جاثِيَةً[5] ، كُلَّ أمة تُدْعَى إلى كتابِهَا . . . » بنصب كلمة : « كلَّ » الثانية ؛ فقد اتصل بها معنى زائد ، لَيس فى المبدل منه ؛ هو بيان سبب الجثْو ، وهو استدعاء كل أمة لتقرأ كتابها .

ومن الأمثلة : شاهدنا الجنودَ فرحة ، الجنودَ التى انتصرت على أعدائها ، ورأينا الأمة تخرج لاستقبالهم الأمةَ التى أنجبتهم . . .

(٤) الغالب أن البدل يرتبط به ما بعده ويعتمد عليه ، فيطابقه فى حالتى التذكير والتأنيث وغيرهما ؛ نحو : إن الغزال عينَه جميلة وإن الفتاة جفنَها فاتر ، بتأنيث خبر « إن » فى المثال الأول ، وتذكيره فى الثانى ، ولولا أن الملاحظ هو البدل لوجب التذكير فى الأول والتأنيث فى الثانى . ولا بد فى مراعاة ذلك الغالب من عدم وجود قرينة تمنع منه ، وتدل على غيره[6] . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيوف غدوَّها ورواحَها   تركتْ هَوَازِنَ مثل قرنِ الأعْضَب[7]

فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثًا مراعاة لاسم « إن » لا للبدل .

(٥) قد يحذف المبدل منه ويستغنى عنه بالبدل بشرط أن يكون المبدل منه فى جملة وقعت صلة موصول ؛ نحو : أحسنْ إلى الذى عرفت المحتاج ،

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١ من هامش ص ١٩٤ .   (٢) بطلت حركتها ، ووقفت .

(٣) انظر هامش ص ٤٤٧ و ص ٥٣٠ . عند الكلام على ثانيها

(٤) راجع فى الحكم الثالث وما بعده « الأشمونى » . آخر باب البدل

(٥) قاعدة معتمدة فى القعود على ركبتيها

(٦) والأحسن التعبير عن هذا المعنى بأسلوب آخر لا يوهم ولا يوقع فى لبس

(٧) الحيوان المكسور قرنه .

. . . .

أى : الذى عرفته المحتاج . فكلمة : « المحتاج» بدل من الضمير المحذوف [١] . . .

(٦) يصح الإتباع والقطع فى البدل إذا كان المبدل منه مذكوراً مجملا ، مضمونه أفراد وأقسام متعددة تذكر بعده مفصّلة — بأن يشتمل الكلام بعده على جميع أقسامه كاملة — نحو : مررت برجال — طويل ، وقصير ، ورَبْعة [٢] . . . بالرفع ، أو النصب ، أو الجر .

فإن كان الكلام غير مستوف أقسام المبدل منه تعين فى البدل القطع [٣] نحو : مررت برجال طويلا وقصيراً ، أو : طويلٌ وقصير ، بالرفع أو النصب فى الكلمتين . إلا عند نية معطوف محذوف ؛ فلا يتعين القطع وإنما يصح الأمران — كما صح فى الأول — وهما : البدل والقطع . ومن الأمثلة لهذا قوله عليه السلام : « اجتنبوا الموبقات ، الشركَ والسِّحْرَ» بنصبهما . والتقدير : وأخواتهما . . . بدليل ذكر هذا المعطوف فى حديث آخر .

فإن كان البدل خاليا من التفصيل جاز فيه الأمران أيضاً : الإتباع والقطع نحو : فرحت بعلىّ أخوك أو أخاك على القطع فيهما . أو ؛ أخيك على البدل . . . وسيجىء — فى ص ٥٤٢ — إيضاح آخر لبدل التفصيل ، وأنه نوع من بدل الكل .

أما تفصيل الكلام على القطع وطريقته فقد سبق فى باب النعت . ومن المستحسن التخفف من استعماله قدر الاستطاعة .

(٧) يشترط [٤] فى بدل البعض وبدل الاشتمال أن يصح فى كل منهما الاستغناء بالمبدل منه ، وعدم فساد المعنى أو اختلال التركيب لو حذف البدل ، أو اتصل به عامله اتصالا لفظياً ظاهراً ومباشراً ، فلا يجوز : قطعت اللص أنفه ، ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ، ولا أسرجت القوم دابتهم ، ولا مررت بمحمد أبيه ، إذ لا يصح أن يقال فى هذا المثال عند إظهار عامل البدل — وهو مررت ، أو الباء — وتسليطه على البدل مباشرة : مررت أبيه ؛ بتعدية الفعل اللازم ، كما لا يقال مررت بأبيه ، من غير مرجع للضمير

---

(١) يصح فى كلمة : « المحتاج » النصب على البدلية من الضمير المحذوف ، والجر على البدلية من اسم الموصول ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو . (٢) متوسط بين الطويل والقصير .

(٣) لأنه حينئذ بدل بعض من كل مع خلوه من الرابط ، ومما يغنى عن الرابط .

(٤) الشرط الآتى هو ما سبقت الإشارة إليه فى رقم ٢ من هامش ص ٥٣١ عند الكلام على « بدل البعض » ، وكذا فى ص ٥٣٣ عند الكلام على « بدل الاشتمال » . وقلنا فى الموضعين السالفين مجال الكلام عليه سيكون هنا ويتصل بهذا ما فى رقم ٤ من هامش ص ٥٢٩ .

المسألة ١٢٤ :

إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضمر ، والعكس فى كل حالة . . .

ا - يجوز إبدال الظاهر منَ الظاهر ؛ كالأمثلة السابقة بأحكامها المختلفة . ويصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل ، أو بعض ، أو : اشتمال ، أو مباينة . نحو : وقفت أمام الدار أترقب القامين . فلما أقبلوا الضيوفُ صافحتهم فى بشر وابتهاج . فالضيوف بدل كل من كل : «هو واو الجماعة » . ونحو : وقفت أترقب الأضياف الخمسة فأقبلوا أربعةٌ منهم . . . فكلمة «أربعة » بدل بعض من « واو الجماعة » . أو : فأقبلوا حقائبهُـم . . . «فحقائب» بدل اشتمال من الواو . . . أو : فأقبلوا حقائبُهم ، على اعتبار أن « حقائب» بدل غلط ، أو نسيان أو إضراب — فالبدل بأنواعه المختلفة يقع صحيحًا من ضمير الغائب ولا مانع يمنع منه .

فإن لم يكن الضمير لغائب بأن كان لحاضر (أى : لمتكلم أو لمخاطب) جاز مجىء البدل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إمَّا بدل كلّ من كلّ يفيد الإحاطة والشمول والبيان كقوله تعالى : « رَبَّنَا أنْزِلْ علينَا مائدةً من السماءِ تكونُ لنا عيدًا لأوّلِنا وآخِرِنا . . . » ، فكلمة « أوّل » بدل « كل » من الضمير « نا » المجرور باللام، ولذلك أعيد جوازًا مع البدل عامل الجر، وهو هنا : اللام ، مجاراة للمبدل منه . ومثله : تسابقتم ثلاثتُكم . فكلمة : « ثلاثة » بدل كل من كل ، من التاء[1] . . .

وإما بدل بعض من كل ؛ كقول المريض بأذنه مثلا : عالجنى الطبيب أذُنِى . فكلمة « أذُن » بدل بعض من كل ، هو : ياء المتكلم . ونحو : أعجبتَنِى أسنانُك . فكلمة : « أسْنان » بدل بعض من ضمير المخاطب (التاء) .

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى ص ٣٧٩ .

وإما بدل اشتمال كقول الشاعر :

بلغْنا السماءَ مجدُنا وثناؤُنا وإنا لنرجُو فوقَ ذلك مَظْهَرا

فكلمة : « مجْدُنَا » بدل اشتمال من ضمير المتكلمين : « نا » ؛ ونحو : أرضيتَنِى كلامُك « فكلام » بدل اشتمال من ضمير المخاطب (التاء) .

ب — ولا يجوز إبدال ضمير من ضمير، ولا ضمير من ظاهر[1]، فالضمير : أنت فى مثل « قمت» أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت — يُعرب توكيداً لفظياً، وكذلك يعرب الضمير « إياك » فى مثل: رأيتك إياك . ولا يصح فى مثل : رأيت محمداً إياه ، إعراب الضمير « إياه » بدلا من الاسم الظاهر ؛ لأن هذا التركيب فاسد فى رأى النحاة ؛ إذ لم يسمع له عن العرب نظير[2]. . . . .

---

(١) فى بعض فروع هذه المسألة خلاف طويل ولاحاجة لنا به؛ لأنه خلاف جدلى، لا يقوم على الاستشهاد بالكلام العربى الفصيح.

(٢) هذا ما يقولون . وقد اقتصر ابن مالك فى الحالات السابقة (ا ، ب) على حالة إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر . قال :

ومنْ ضَميرِ الحَاضرِ الظَّاهرَ لاَ تُبْدِلْهُ إلَّا مَا إحَاطَةً جَلاَ

أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً أَو اشْتِمَالا كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالاَ

(إحاطة جلا : أى : جلا وأظهر إحاطة) .

يقولون : لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر البدل إحاطة (أى : دل عليها بأن كان بدل كل من كل) أو اقتضى بعضاً ، أى : دل على البعضية ، أو دل على اشتمال ، وساق مثالا لبدل الاشتمال هو : إنك ابتهاجك استمال القلوب إليك، وجذبها نحوك .

المسألة ١٢٥ :

البدل من المضَمَّن الاستفهام ، أو الشرط ، وبيان بدل التفصيل

قد يكون « المبدل منه » اسم استفهام ، (ويسمى : المضمن معنى همزة الاستفهام) ، وقد يكون اسم شرط (ويسمى : المضمن معنى حرف الشرط « إنْ ») . فإذا اقتضى الأمر بدلا يُفصِّل ذلك المضمون المعنوى المجمل ظهر مع البدل حرف الاستفهام : الهمزة ، أو حرف الشرط : « إنْ » ليوافق البدَلُ المبدَل منه فى تأدية المعنى . و هذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام أو الشرط مع المبدَل منه . . .

والاستفهام الذى يتضمنه المتبوع قد يكون عن الكمية(٢) ، أو عن الذات ، أو عن معنى من المعانى . فمثال الاستفهام عن الكمية : كم كُتبك ؟ أمائةٌ أم مائتان ؟ فمائة بدل من « كم » بدل تفصيل للمعنى العددىّ .

ومثال الاستفهام عن الذات : مَن شاركت ؟ أكاملا أم منصورًا ؟ « فكاملا » . بدل تفصيل مِنْ كلمة : « مَنْ » .

ومثال الاستفهام عن المعنى : ما تقرأ ؟ أجيدًا أم رديئًا ؟ فجيدًا بدل تفصيل من : « ما » .

---

(١) معنى تضمنه همزة الإستفهام أنه اسم استفهام يؤدى معنى همزة الاستفهام ، وإنه — وهو لفظ واحد — يشمل كثيرا من الأنواع والأفراد غير المذكورة فى الكلام صراحة ؛ فهو يحتويها إجمالا من غير أن تذكر بعده مفصلة صريحة فإذا أريد بعد الإجمال الذى ينطوى عليه المبدل منه ، النص الصريح على بعض أنواع أو أفراد مما يدخل فى الإجمال ، جىء بهذا المطلوب مذكوراً صريحاً فى « البدل » بعد الهمزة مباشرة (من غير فاصل بينهما) وهذا المذكور بعد الهمزة ليس إلا نوعاً أو فرداً يدخل ضمناً لا صراحة فى اسم الاستفهام (المبدل منه) ومثل هذا يقال فى الغرض من « إن » الشرطية التفصيلية . وليس لهذه علاقة بهمزة الإستفهام فلا تسبقها هذه الهمزة . وسيجىء فى ص ٥٤٢ أن البدل المضمن نوع من بدل الكل

(٢) أى : عن عدد . وكذا ما يتصل بالعدد من المقادير .

وإنما تضمن البدل همزة الاستفهام ليوافق متبوعه الذى هو اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام من غير تصريح بأداته الحرفية كما أسلفنا ؛ فلا تجىء الهمزة فى مثل : هل أحد جاءك ؛ محمد أو على .

والشرط الذى يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان أو المكان . فمثال الشرط للعاقل : مَنْ يجاملْنى إنْ صديقٌ وإنْ عدوٌّ أجاملْه . فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة « مَنْ » الشرطية . و«إن» الشرطية الظاهرة فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمها ؛ فلا تجزم ، ولا تعمل شيئًا ، وإنما تفيد مجرد التفصيل .

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ ، إنْ جيدًا وإنْ رديئًا ، تتأثرْ به نفسُك . فكلمة : « جيدًا » بدل من كلمة : « ما » و « إنْ » المذكورة فى الجملة لا أثر لها إلا فى إفادة التفصيل ، كما سبق .

ومثال الشرط الدالّ على الزمان : متى تزرنى إنْ غدًا وإنْ بعد غد ، أسعدْ بلقائك . فكلمة « غدًا » بدل من « متى » ، وكلمة : « إنْ » للتفصيل .

ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلس إنْ فوق الكرسىّ وإن فوق الأريكة تجدْ راحة . . . فكلمة : « فوق » بدل من : حيثما . وكلمة : « إنْ » للتفصيل .

وإنما قُرن البدل فى كل ما سبق بالحرف : « إنْ » ليكون موافقًا لاسم الشرط المتبوع الذى يتضمن معنى هذا الحرف من غير أن يذكر صريحًا (١) . فلا يصح مجىء « إنْ » فى مثل : إن تساعد أحدا محمدا أو عليا أساعدْه .

هذا وبدل التفصيل نوع من بدل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط .

---

(١) ستجىء إشارة إلى « إن » التفصيلية (فى باب الجوازم ج ٤ ص ٣٢٨ م ٥٥) تبين حكمها وطريقة إعرابها وقد اقتصر ابن مالك على الكلام على البدل بما ضمن همزة الإستفهام ، قال :

وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَـلِى ... همْزًا ؛ كَمَنْ ذا . أَسَعيدٌ أَمْ عَلِي؟

أى : أن البدل من المضمن همزة الإستفهام لا بد أن تسبقه الهمزة كالمثال الذى ساقه .

(٢) فى رقم ٦ من ص ٥٣٨ بعض الأحكام الخاصة ببدل التفصيل .

المسألة ١٢٦ :

بدل الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة

يُبدل الفعل من الفعل بدل كل من كل إذا استفاد المتبوع من ذلك زيادة بيان ؛ كقوله تعالى[١] « ومَن يفعلْ ذلك يَلْقَ أثاماً ، يُضاعَفْ لَهُ العَذابُ » ، فالفعل : « يضاعف » بدل من الفعل : « يلق » ؛ لأن مضاعفة العذاب هي البيان الذى يزيد معنى الفعل : « يلق » وضُوحاً ويكشف المراد منه .

وجزم الفعل : يُضَاعَف » دليل على أنه البدل وحده دون فاعله ، وأن البدلَ بدلُ مفردات ، «لا جمل.[٢]

ومثال بدل الفعل من الفعل للدلالة على الجزئية : إن تُصَلِّ تَسجدْ لله يرحَمْك . فالفعل : « تسجدْ » بدل من تُصَلِّ ، والسجود جزء من الصلاة لا تتحقق إلا به .

ومثال بدل الفعل من الفعل اشتمالا : إنى لن أسيءَ إلى الحيوان الأليف ، أعذبَ الحيوان أزعجَه . فالفعل « أزعج » بدل اشتمال من « أسىء » . ومثله :

إنّ علىَّ اللهَ أن تُبايِعَا[٣] تؤخذَ كَرْهاً أو تَجِيءَ طائعا .

فالفعل : « تؤخذ » بدل اشتمال من تُبايع ، لأن الأخذ كُرْهاً هو صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة .

---

(١) فى العاصى الذى أتى نوعا من المحرمات والكبائر المذكورة قبل هذه الآية مباشرة .

(٢) لأن المضارع فى الجملة الفعلية إذا كانت هى التابعة بجزأيها معا ، لا يصح نصبه ولا جزمه تبعاً لمضارع منصوب ، أو مجزوم فى الجملة المتبوعة فإذا كانت الجملة المضارعية كلها هى التابعة (أى : هى البدل ، أو المعطوفة بالحرف) وجب استقلال مضارعها بنفسه فى إعرابه ، فلا يتبع إعراب المضارع فى الجملة المتبوعة . ولا يصح نصبه أو جزمه تبعاً للمضارع الذى فى الجملة المتبوعة إلا حين يكون البدل بدل فعل مضارع وحده من مضارع وحده أيضا وكذلك حين يكون العطف عطف مضارع وحده على مضارع وحده حيث يكون المعطوف تابعاً للمعطوف عليه فى رفعه ، ونصبه وجزمه . —كما سبق الإيضاح فى ص ٥١٠ .

(٣) أصل الفعل : تبايع والألف زائدة للشعر .

ومثال بدل الإضراب والغلط والنسيان : إن تُطعِم المحتاج ، تكْسُه ثوبًا ، يحرسْك .

والذى يدل فى كل ما سبق — وأشباهه — على أن البدل بدل مفردات لا بدل جمل ، هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه فى نصبه أو جزمه [١].

أما الجملة فتبدل من الجملة بدل كل من كل — على الصحيح [٢] — بشرط أن تكون الثانية أوفى من الأولى فى بيان المراد ، وتأديته . . . نحو : اقْطعْ قمح الحقل ، احْصُدْهُ — وتُبْدَل بدل جزء من كل لإفادة البعضية كقوله تعالى : « أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وبَنِينَ وجَنَّاتٍ وعُيُونٍ » فجملة : « أمدّكم » الثانية أخص من الأولى ؛ لأن « ما تعلمون » يشمل الأنعام ، والبنين ، والجنات ، والعيون وغيرها .

ومثال بدل الاشتمال قول الشاعر :

أقولُ له ارْحَلْ . لا تُقيمَنَّ عِنْدَنَا
وإلا فكُنْ فى السرِّ والجهْرِ مُسْلِمَا

فجملة : « لا تقيمنّ » بدل اشتمال من جملة « ارْحَلْ » ؛ لما بينهما من المناسبة ؛ إذْ يلزم من الرحيل عدم الإقامة .

ومثال بدل الغلط : اجلسْ ، قف .

ولا يشترط فى بدل الجملة ، أن يشتمل على ضمير إذ من المتعذر أن يعود ضمير على جملة .

هذا وقد أشرنا إلى أن الفعل التابع يتبع المبدَل منه فى إعرابه لفظًا وتقديرًا . أما الجملة فتتبع المتبوعة فى محلها إن كان لها محل . فإن لم يكن للمتبوعة محل فتسمية الجملة الثانية بالتابعة هى تسمية مجازية ، أساسها التوسع فقط . . .

---

(١) من الممكن الاستعانة على إيضاح هذا بما سبق فى العطف ص ٥١٨ .
وفى بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير تفصيل :

وَيُبْدَلُ الفعْلُ منَ الفعْلِ ؛ كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

(٢) كما سبقت الإشارة .

وقد تبدل الجملة من المفرد ، والعكس ، بدل كلّ من كلّ — وهذان نادران — كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينــة حاجة وبالشــام أخرى كيف يلتقيان

فجملة : « كيف يلتقيان » بدل من حاجة ؛ لأنّ كيفية الالتقاء هى الحاجة التى يشكو منها . وإنما صح البدل هنا لأن الجملة بمنزلة المفرد[1] إذ التقدير : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذّر اجتماعهما ؛ فلا بد من تأويل الجملة بالمفرد ليمكن إعرابها بدلا . ومثال العكس : « الحمدُ لله الذى أنزل على عبده الكتابَ ، ولم يجعلْ له عِوَجًا قَيِّمًا » فكلمة : « قَيِمًا » بدل من جملة : لم يجعل عوجًا ، لأنها فى معنى المفرد ، أى : جعله مستقيمًا .

زيادة وتفصيل :

ا — يرى بعض النحاة أنه يجوز إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس ويمثل لهذا بنحو : محمدٌ متّق ، يَخَاف ربه . أو محمد يخاف ربه متّق، لكن الأوضح اعتبار هذا خبرًا بعد خبر[2] . ما لم يمنع مانع آخر .

ب — سبق الكلام على الفصل بين التوابع ومتبوعاتها ومنها البدل والمبدل منه فى أول النعت .

---

(١) من الممكن فهم هذا على ضوء ما مر فى ص ٥٢٣ .

(٢) لنفر من الحذف والتقدير ؛ إذ يجوز أن يكون الاسم المتبوع مجرورًا فكيف يكون الفعل تابعًا له والفعل لا يكون مجرورًا ؟ ويحسن الاستئناس فى هذا بما ورد فى نظيره من عطف الفعل على اسم يشبهه والعكس (ص ٥٢٠ و ٥٢٢) فما يقال فى تذليل الصعوبة هناك يقال هنا .



الفهرس

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

تم طبع هذا الكتاب بالقاهرة على مطابع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٤